دراسات فى

النظم السياسية الافريقية

أ د. إبراهيم أحمد نصر الدين



دراسات فى

النظم السياسية الافريقية

◆

أ د. إبراهيم أحمد نصر الدين

◆

الناشر



DL

اسم الكتاب: دراسات فى النظم السياسية الافريقية
اسم المؤلف: أ د. إبراهيم أحمد نصر الدين
تصميم ومراجعة فنية : أ. ياسر السبكي
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ١٩٤٩٧/ ٢٠١٠

تطلب كافة منشوراتنا من:
مصر: دار اكتشاف- ٣٧ شارع عبد الفتاح محرم أول الملك فيصل- الجيزة
موبيل/ ٠١٤٧٢٠٧٠٦٠ / ٠١١٩٩٦٠٩٣١

الطبعة الأولى
٢٠١٠

- ما ورد بهذا الكتاب يعبر عن رأى الكاتب وعلى مسئوليته الكاملة ولا يعبر بالضرورة عن الناشر أو دار النشر.



E-mail: EKTISHAF@hotmail.com

قائمة المحتويات

تمهيد

بعد مرور نصف قرن على عهد الاستقلال الإفريقي (إبتداء من عام ١٩٦٠) فإن الدولة الوطنية لم يقرر لها الظهور في أفريقيا ، فمن الصعوبة بمكان وصف الكيانات السياسية القائمة في أفريقيا بأنها "دول" ، يستوي في ذلك التعامل مع مصطلح الدول بالمفهوم القانوني ، أو بالمفهوم السياسي .

فمن الناحية القانونية لا يوجد داخل أي من هذه الكيانات ما يطلق عليه " شعب " تحكمه الرغبة في العيش معاً (يظهر ذلك في نشوب أكثر من عشرين حرب أهلية)، أو إقليم محدد المعالم (صراعات في الحدود) ، أو سلطة حاكمة تفرض قوانينها رغباً أو رهباً على كامل الشعب وكامل الإقليم (إذ مازالت الجماعات التقليدية داخل هذه الكيانات تدير امورها وفق لأعرافها وتقاليدها بعيداً عن السلطة المركزية ، وأحياناً رغماً عنها) ، ومن الناحية السياسية ، فإن مفهوم المواطنة مازال غائباً ، فضلاً عن أن الحاكمين ما زالوا يديرون هذه الكيانات كدومين خاص، حيث السلطة مركزة في يد الحاكم ، الذي يهيمن على كل شيء المال العام، وحتى أرواح البشر ومقدراتهم.

وعليه فلم يعد بالإمكان وصف هذه الكيانات السياسية بـ (الدول) إلا إرتكاناً على ركن الإعتراف الدولي (الغربي تحديداً) ، لا أدل على ذلك من اننا مازلنا نتحدث عن دولة الصومال، رغم إختفائها منذ عقدين من الزمان ، ومازال لها تمثيل دبلوماسي في المنظمات الدولية ، ومرد ذلك هو ركن الإعتراف الغربي الذي لو سحب في أية لحظة لأعلن قيام أكثر من خمس دول فيها على الأقل في ذات الوقت .

... إن العجز عن قيام دولة وطنية أفريقية طوال هذه الفترة إنما يرجع بدرجة أساسية إلى عجز الحاكمين عن إدارة التعدديات المختلفة في مجتمعاتهم بالشكل الذي يحقق ولو الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات (لغوية – إثنية – دينية) وينتهي بحالة من التماسك الوطني وصولاً إلى الإندماج الوطني وبناء الدولة الوطنية .

ومرد العجز السابق ربما يعود لسوء الإدارة وفسادها ، أو تحيز الحاكمين لجماعاتهم الإثنية أو اللغوية أو الدينية أو نقص الموارد ، وقد أتت إفرازات عملية العولمة لتقوض أي أمل في إمكانية ظهور الدولة الوطنية في افريقيا ، ذلك أن الكيانات السياسية القائمة في افريقيا قد فقدت وظائفها التشريعية ، والإستخراجية ، والتوزيعية ، والثقافية بل والدفاعية ، وبات المواطن يتشكك في إمكانية طاعته لأوامر وقوانين الحاكمين (والتي تفرض منه تنازلاً عن قدر كبير من حريته) طالما أنه لم تعد تتوفر لديه فرصة للتعليم ، أو العلاج ، أو العمل .

فإنتهى الأمر ببعض من هؤلاء إلى الإنحراف ، والكفر بالولاء للوطن ، وببعض أخر إلى رفع راية العصيان (ظاهرة الإرهاب) .

... إن الكتاب يضم بين جنباته عدداً من الدراسات التي قمت بها على مدى ثلاثين عاما ، وهي في مجملها " لا تلجأ إلى الدراسات التقليدية للنظم السياسية في صياغاتها الدستورية والقانونية ، وإنما تعرض لممارسات هذه النظم في الواقع العملي، وبالتحديد فيما يتعلق بالمشكلة المركزية التي تمر بها القارة، وهي مشكلة " الإندماج الوطني " ، والتي تتفرع عنها كافة مشكلات القارة، من سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية ، غير أنه يجب الحذر عند قراءة الحالات محل الدراسة، فإذا كانت المشكلة في كل من السودان ، وأوغندا ، ونيجيريا ، هي مشكلة إندماج وطني بحق ، فإن المشكلة في الحالة الإثيوبية ، والحالة الصومالية مختلفة إلى حد ما .

فالحالة في إثيوبيا هي مشكلة " إندماج قومي " وليس وطني ، ذلك أن كل حركات المعارضة والتمرد في اثيوبيا هي حركات قومية كل منها منذ نشاته سعى للإنفصال عن الجسد الإثيوبي ومازال .

أما الحالة في الصومال ، والتي كان يضرب بها المثل بإعتبارها الدولة القومية الوحيدة في أفريقيا (شعب يتحدث بلغة واحدة ويدين كله بالإسلام ، ويعتنق المذهب السني) ، فإن الوضع جد مختلف . ذلك ان الشعب الصومالي قد قبل الدولة (من إتحاد بين الصومال البريطاني ، والصومال الإيطالي عام ١٩٦٠) لتكون مطية لتحقيق الحلم القومي الذي يشمل ضم الصوماليات الخمس (جيبوتي ، والصومال الإثيوبي ، والصومال الكيني ، بالإضافة إلى الصومالي البريطاني ، والإيطالي) ، فلما عجزت الدولة منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي عن تحقيق هذا الحلم ، لم يعد الشعب الصومالي في حاجة لهذه الدولة ، وأتصور أنه يمكن أن يعيش لعشرات السنين المقبلة على النحو الذي يعيش عليه الآن من عدم وجود دولة .

... أما الجزء الاخير من هذه الدراسات ، فهي بعض الرؤى والإسهامات الفكرية التي آمل أن تكون محلاً للنقاش الجاد ، سواء فيما يتعلق برؤية الفكر السياسي المصري لأفريقيا ، أو السعي لإيجاد أطر مؤسسية جديدة تسهم في تعميق المشاركة السياسية ، أو فك الإشتباك في الرؤى المتصارعة حول القيمة العليا التي يتعين رفعها في إقرار وتكريس الحقوق السياسية للمرأة في مجتمعاتنا .

والله المستعان.

إشكالية الدولة في أفريقيا*

منذ موجة الاستقلال الأفريقي في بداية ستينيات القرن الماضي، انصرف اهتمام دارسي السياسة الأفريقية إلى التركيز على بحث طبيعة الدولة الأفريقية، غير أن هذا الاهتمام سرعان ما توارى مع بداية التسعينيات في أدبيات علم السياسة في أفريقيا حيث تحولت الاهتمامات الأكاديمية إلى مفاهيم أخرى مثل التحول الديمقراطي، والحكم الجيد، والمجتمع المدني..إلخ، فما هي أسباب هذه التحولات؟.

هل ترجع إلى عجز النظريات المتعلقة بمفهوم الدولة عن تفسير طبيعة الدولة الأفريقية؟ أم إلى خصوصية الدولة الأفريقية؟ أم إلى بروز ظاهرة العولمة وانعكاساتها السلبية على الدولة الأفريقية السلبية على الدولة الأفريقية؟.

ذلك ما تحاول هذه الدراسة الإجابة عنه من خلال محاور ثلاثة:

أولاً: يتعلق بإشكاليات الاقتراب.

ثانياً: يتعلق بإشكاليات تفسير واقع الدولة الأفريقية.

ثالثاً: يتعلق بإشكاليات الوضع الراهن ـ العولمة وانعكاساتها على الدولة الأفريقية.

إشكاليات الاقتراب

وسنتناول هذا المبحث على مرحلتين زمنيتين: ما قبل تسعينيات القرن الماضي، ومنذ بداية التسعينيات لإظهار كيف تحولت أدبيات علم السياسة في أفريقيا من الاهتمام بدراسة طبيعة الدولة الأفريقية إلى دراسة مفاهيم أخرى.

أولاً: الاقترابات النظرية لدراسة الدولة الأفريقية (ما قبل التسعينيات)

اختلف علماء السياسة في تحليلهم للدولة من زاوية ما إذا كانوا يتعاملون معها كأداة ضبط ونفوذ، أم باعتبارها أداة لحل مشكلات المجتمع. حيث تذهب المجموعة الأولى إلى النظر إلى الدولة نظرة سلبية حيث هي أداة قهر واستغلال، في حين تنظر إليها المجموعة الثانية نظرة إيجابية، فالدولة تقوم بإيجاد حلول لمشكلات المجتمع، والتوفيق

---

* نشرت هذه الدراسة عام ٢٠٠٠

بين المصالح المتعارضة. ويكمن الفارق بين الاتجاهين في أن الأول بنائي (Structuralism)، بينما الثاني يركز على دور الإدارة الإنسانية.

إن المتأمل في أدبيات السياسة الأفريقية يهوله ذلك الكم من الاقترابات المتعلقة بدراسة ظاهرة الدولة في أفريقيا على مدى العقود الثلاثة التالية للاستقلال، وعلى أية حالة فإنه يمكن إجمالها في أربعة اقترابات، اثنان منها يسعيان لبناء تصور أكثر عمومية (نظرية التحديث، والماركسية الجديدة)، والاثنان الآخران يسعيان لبناء تصور أكثر نسبية (نظرية فشل الدولة، وما بعد الحداثة)، وسنعرض لهذه الاقترابات بصورة موجزة.

١ ـ نظرية التحديث (Modernization Theory)

منذ ستينيات القرن الماضي اهتم-اقتصاديو التنمية باستخدام مفهوم الدولة في نظرياتهم عن التنمية ـ متأثرين بكتابات كينز ـ حيث تمارس الدولة دوراً جوهرياً في تحفير الطلب على السلع والخدمات. ومن ثم فإن على الدول الأفريقية، وغيرها من الدول النامية، أن تعمل على اللحاق ببقية دول العالم، وبخاصة الغرب، من خلال التخطيط الشامل واستيراد رؤوس الأموال والخبرة الفنية من الخارج للإسراع بعملية التنمية.

وفي المقابل فإن علماء السياسة قد تجنبوا استخدام مفهوم "الدولة"، باعتباره مفهوماً شديد البساطة، ورأوا أنه من الأهمية بمكان تطوير مصطلحات جديدة منفصلة عن الخبرة التاريخية للغرب، فنما تطوير مصطلح "النظام السياسي"، على يد كل من جابرييل ألموند، وجيمس كولمان، على اعتبار أن أي نظام سياسي يقوم بأداء وظائف سياسية معينة بصرف النظر عن مستوى التنمية في ذلك المجتمع. وبإيجاز فإن البنائية الوظيفية قد نبذت مفهوم الدولة لصالح مفهوم النظام السياسي، وهي إن اعترفت بالدولة فذلك باعتبارها ساحة لتنافس القوى الاجتماعية من أجل التخصيص السلطوي للقيم النادرة.

وعلى أية حال فإن العامل المشترك الذي اجتمع عليه علماء الاقتصاد والسياسة خلال عقد الستينيات تمثل في قناعتهم بعملية التحديث، ونظريات انتقال الدول من مرحلة إلى أخرى من مراحل التنمية على نحو ما ذهب إليه والت روستو[1].

وقد تم تطبيق هذه النظرية على الواقع الأفريقي من جانب (Clifford Geertz, Aristide Zolberg, David Apter).

فالأول، يذهب إلى أن المشاعر الإثنية تشكل العامل الأساسي في الواقع الاجتماعي للدول الأفريقية الوليدة، في حين يرى أبتر أن النظام القبلي يتعارض مع النماذج المعاصرة "الغربية" للتنظيم الاجتماعي والسياسي، بينما يذهب زولبرج إلى أن الدولة الأفريقية تفتقر إلى القدرة على ممارسة سلطتها على الفضاء الإثني للمجتمع المدني على المستوى المحلي، وينتهي إلى القول بأن الدول الأفريقية الجديدة تعاني بشدة من تقلص سلطتها وليس من تزايدها[٢].

وبعد ذلك بعقدين من الزمان تعود هذه الأفكار لتنتعش مرة أخرى على يد جوران هايدن (Goran Hyden)، الذي يرى أن الدول الأفريقية ما تزال تعيش مرحلة الروابط التضامنية التي تعتمد على الاقتصاد المعيشي الفلاحي وترتكن إلى المقايضة، والدعم والاتصالات والتفاعلات بين جماعات ترتبط برباط الدم والعشيرة، والجماعة، والدين.. إلخ، وأن أفريقيا ستتحول من مجتمع قبلي إلى مجتمع غير قبلي، ومن التضامن التلقائي إلى التضامن العضوي ومن السلوك الشخصي إلى سلوك الإنجاز، ومن الاقتصاد المعيشي إلى الاقتصاد الرشيد، ومن ثم فإن الاستراتيجية التنموية الوحيدة المطلوبة ـ على نحو ما يرى هايدن ـ لتحقيق تحول ناجح، تتمثل في تقوية البرجوازية المحلية، وإزالة العقبات التي تضعها الدولة في وجهها بشكل يفتح الباب أمام التخلص من الهياكل والعقليات السابقة على الرأسمالية، وهيمنة العوامل الطبقية والاقتصادية على السياسة الأفريقية، ورغم أن هايدن يصر على أفريقيا حالة خاصة يجب أن تحلل بطريقة مختلفة عن غيرها من العالم، إلا أنه يعتنق منظوراً تطورياً على نحو ما تذهب نظرية التحديث، حيث يرى أن أفريقيا ستتشبه الغرب في المستقبل[٣].

٢ ـ النظرية الماركسية الجديدة (Neo – Marxist Theory)

حظى مفهوم الدولة بأهمية خاصة لدى الماركسيين الجدد في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وقد كان لذلك تأثيره على كتابات التنمية في الدول النامية في عدة اتجاهات نذكر منها:

(أ) إذا كانت الماركسية الأرثوذكسية تشترك مع نظرية التحديث في أن الدولة ظاهرة اجتماعية نشأت في غمار تطور الرأسمالية، فإن هذه النظرة تعرضت للنقد من جانب أنصار الماركسية الجديدة أمثال بولانتزاس (Nicos Poulantzas)، وسمير أمين، فالأول يرفض مقولة أن الدولة هي نتاج الرأسمالية التجارية بالضرورة، في حين يضيف الثاني أن الدولة نشأت في أفريقيا السوداء في إطار مجتمعات ريعية، وتجارية، بل إن هناك دولاً قديمة نشأت استناداً إلى حقائق لغوية وثقافية كالدولة المصرية القديمة وهو ما يعني أن الدولة كظاهرة اجتماعية ليست بالضرورة نتاجاً للنمط الرأسمالي للإنتاج[٤].

(ب) يذهب الماركسيون الجدد إلى أنه من الضروري لفهم الدولة معرفة من يسيطر عليها، فكتابات ليس (Leys)، وشيفجي (Shivji)، تؤكد أن الهيمنة على الدولة في أفريقيا لا تمارسها طبقة رأسمالية وطنية مستقلة، وإنما تمارسها طبقة برجوازية بيروقراطية أو كومبرادورية تستغل سيطرتها على الدولة في الإثراء غير المشروع[٥].

(جـ) واستناداً إلى ما تقدم فإن الدول الأفريقية لا تخضع حقيقة لسيطرة القوى الوطنية في المقام الأول، ولكن لوكلاء الرأسمالية العالمية، بما يعنيه ذلك من أن سياسات الدول الأفريقية تحددها في المقام الأول الرأسمالية العالمية.

وقد ساند هذا الرأي فريقان من أنصار الماركسية الجديدة:

ـ **الفريق الأول**[٦]: يعبر عنه والتر رودني، وسمير أمين، ويذهب إلى أن دول العالم الثالث ليس أمامها من خيار إلا فك الارتباط مع النظام الرأسمالي والأخذ بالاشتراكية والاعتماد على الذات، إذا، ما رأت إحداث تنمية حقيقية وأن يكون لها سياسة خارجية مستقلة غير تابعة.

ـ **الفريق الثاني**[٧]: ويعبر عنه ستيف لانجدون (Langdon)، ونيقولا سوانيسون (Nicola Swainson)، وكابلنسكي (Kaplinsky)، وقد ركز هؤلاء على دور الشركات متعددة الجنسيات، وشاركوا أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات فيما عرف "بالجدل الكيني"، وشرحوا الدور الذي لعبه الرأسمال الأجنبي في عملية التنمية الوطنية في كينيا، وما أسفر عنه من ظهور بورجوازية وطنية مستقلة بدرجة كبيرة.

وعلى أية حال فإن كل الروئ السابقة كانت نتاجاً للنظرية الماركسية التي ترى أن الظاهرة السياسية في المجتمع محكومة بالقوى المادية، فالدولة جزء من المجتمع وتعكس الانقسامات الطبقية، وهي بالتبعية أداة قهر واستغلال يتعين زوالها في مرحلة تاريخية معينة على عكس نظرية التحديث التي ترى في الدولة أداة لحل مشكلات المجتمع.

٣ ـ فشل نظرية الدولة (Failure of The State Theory)

الافتراض الأساسي الذي ساد كتابات التنمية منذ آواخر الستينيات وحتى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي يتمثل في أن الدولة قد فشلت في الاستجابة لتوقعات الشعوب الأفريقية منذ الاستقلال، وقد عزا أنصار هذا الاتجاه هذا الفشل إلى عدة أسباب نذكر منها: التسيب الإداري، وانتشار ظاهرة الفساد والمحسوبية، والتدخل الزائد للدولة، وعجز الحاكمين عن السيطرة الفعلية على الجماعات والطبقات الأخرى في المجتمع، وشخصنة السلطة الناجمة عن عمليات الأفرقة، ومحصلة ما تقدم أن افتراضات الرشادة التي يجب أن تميز الدولة الحديثة في أفريقيا ليس لها وجود.

وقد انتهى هؤلاء وأولئك إلى ضرورة الاعتراف بأهمية القيم التقليدية (السابقة على التحديث)، ورفض القول بتداعي دور الدولة كأداة للتنمية، ورفض فهم الدولة كظاهرة عالمية حيث رأوا ضرورة النظر إليها وتحليلها في سياقها المحلي(٨).

٤ ـ نظرية ما بعد الحداثة (Post – Modern Theory)

تتنوع كتابات ما بعد الحداثة بدرجة كبيرة تجعل من الصعب إدخالها تحت مظلة واحدة، ولكن ما يجب التركيز عليه هنا أن أنصار ما بعد الحداثة يركزون انتقاداتهم على الإطار النظري والمنهاجي أكثر منه على الإطار التطبيقي، وذلك أنهم يذهبون إلى القول بأنه لا توجد حقيقة مطلقة، فكل شيء نسبي، ولا توجد نظرية كبرى يمكن أن تدعي امتلاكها للحقيقة كاملة، ذلك أن القول يمكن أن يؤدي إلى عدم فهم ظواهر محددة تملك سياقها الخاص. وهكذا، فإن فكرة الحقيقة العلمية التي يقوم عليها التقدم المعرفي تتعرض لأعنف هجوم لم تشهده من قبل(٩).

إزاء ما تقدم برزت العديد من الأسباب التي دفعت إلى التحول عن النماذج المعرفية السابقة ويمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

ـ إن إصرار العديد من الباحثين على طرح قوانين عامة لتفسير الظواهر السياسية بصرف النظر عن السياق الخاص والمحلي لكل ظاهرة، ورغم أنه يشكل في الحقيقة جوهر العمل العلمي، إلا أنه كثيراً ما قد يؤدي إلى رفض أية تفسيرات بديلة، وإلى حالة من التعالي الفكري والتحجر الفعلي تسفر عن فشل إخضاع النظرية للتطبيق العملي.

ـ الانهيار الواقعي للدولة الأفريقية، وبالتالي فإن مفهوم الدولة يفقد الكثير من قيمته التفسيرية، فالمسائل الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية يمكن فهمها من خلال اقترابات أخرى غير تلك التي تقدمها نظريات الدولة.

ـ ظهور نموذج معرفي متماسك لليبراليين الجدد (Neo – Liberal)، اقتصادي بالأساس يركز على السوق أكثر منه على الدولة، ولذلك حظيت طبيعة برامج التكيف الهيكلي وآثارها بالأولوية في العديد من الدراسات في الثمانينيات والتسعينيات، وتواكب مع ذلك الاهتمام المتنامي بين علماء السياسة بقضايا التحول الديمقراطي، والمجتمع المدني، وقد أسفر ذلك عن تراجع مفهوم الدولة في علم السياسة في أفريقيا، ولم يقتصر تهميش مفهوم الدولة على المستوى التنظيري فحسب، وإنما امتد ليشمل المستوى الواقعي. فلقد جادل جاكسون، وروزبرج[١٠]، في وجود دولة فعلية في أفريقيا فهي على حد قولهم "قوقعة إمبريقية Empirical Shell"، ثم إن الدولة الأفريقية تفتقر إلى الأركان الضرورية للدولة على نحو ما حددها ماكس فيبر، وخاصةً وجود سلطة تتسم بالرشادة، وإذا كانت هذه الملاحظات صحيحة فإن أية جهود لإصلاح الدولة الأفريقية تصبح لا معنى لها ولا جدوى من ورائها.

ثانياً: الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة

تكشف متابعة الدراسات التي أجريت على السياسات الأفريقية في العقود الثلاثة التالية للاستقلال عن هيمنة اقتراب الاقتصاد السياسي على معظم هذه الدراسات، غير أن دراسات السياسة المقارنة منذ السبعينيات قد أثبتت مسارات مختلفة تماماً عن الأجيال السابقة عليها، وأول هذه الاختلافات أنها كانت أقل تركيزاً على "المصلحة"، وأكثر ابتعاداً عن اقتراب الاقتصاد السياسي، وأكثر اهتماماً بالقواعد، والنظم، والهويات، والمؤسسات، وهذه المفاهيم الأربعة تظهر كثيراً في الدراسات المعاصرة. وفي ظل ذلك كان هناك اعتراف متزايد بأهمية الثقافة السياسية كعامل هام ليس من حيث خضوعه

للتفسير فحسب، وإنما كعامل مفسر بذاته، وقد أخذ الاهتمام بدور الثقافة السياسية أشكالاً مختلفة، يمكن إجمالها في أربعة اقترابات اثنان منها يسعيان لبناء تصور أكثر عمومية (نظرية المؤسسية الجديدة، والنظرية الديمقراطية)، واثنان يسعيان لبناء تصور أكثر نسبية (نظرية النظم، والنظرية التعددية الثقافية)، وسنعرض لهذه الاقترابات بصورة موجزة:

١ ـ نظرية المؤسسة الجديدة (Neo – Institutionalist Theory)

وقد اتخذت هذه النظرية صورتين أساسيتين، إحداهما متفائلة والأخرى متشائمة:

(أ) الصورة الأولى[١١]: تذهب إلى أن المصلحة الذاتية لا تكفي وحدها كدافع للعمل السياسي، ذلك أن للمؤسسات دور في تشكيل وصياغة الاختيارات العامة والجماعية المعبرة عن المصالح على اعتبار أن مثل هذه الاختيارات لا تتم في فراغ وإنما تتأثر وتتحدد بالقوانين والقواعد والمؤسسات التي طورها البشر لتنظيم أنشطتهم العامة على نحو يسمح بتحقيق درجة من الاستقرار والثبات في محيطهم الاجتماعي.

(ب) الصورة الثانية[١٢]: وهي مستمدة أساساً من علم الاجتماع، وعلم اجتماع المؤسسات، وتذهب إلى أن التاريخ يحتوي من النتائج غير المتوقعة أكثر مما يحتوي من النتائج المتوقعة، وبالتالي فإن العمل الجمعي أو العام يتوارى خلف المؤسسات الشرعية التي تخط لنفسها طريقها الخاص، ومن ثم فإن الإرادة الإنسانية تبدو محدودة الأثر.

٢ ـ النظرية الديمقراطية

وليس المقصود هنا المقولات الفلسفية عن الديمقراطية، وإنما الدراسات التطبيقية التي انتهت إلى أن الديمقراطية ترتبط بوجود نوع معين من الأبنية والمؤسسات الاجتماعية، فالديمقراطية بهذا المعنى متغير تابع وتبعاً لذلك ـ وعلى نحو ما يرى أنصار هذه النظرية ـ فإن الديمقراطية لا يمكن توقعها في البلدان النامية الفقيرة، انطلاقاً من حداثة المؤسسات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في هذه البلدان، ويضيف هؤلاء أن عملية التحول الديمقراطي عملية طويلة وشاقة، وترتبط بالعديد من المشكلات أكثر مما ترتبط بالاستقرار، وينتهي هؤلاء إلى القول بأنه من الخطأ الزعم بأن الدول يمكن أن تكون ديمقراطية بصرف النظر عن الواقع الاقتصادي الاجتماعي لها[١٣].

٣ ـ نظرية النظم (Regime Theory)[١٤]

الواقع أن هذه النظرية عبارة عن جملة من النظريات تتباين فيما بينها من زاوية نقطة التركيز لدى كل منها.

(أ) فهناك مجموعة تركز على تحليل النظم (Regimes)، في مرحلة التحول.

(ب) وهناك مجموعة أخرى تركز على مفهوم الحكم (Governance)، وكيف يمكن إدارة هذه العملية.

(جـ) وهناك مجموعة تركز على كيفية تأثير نظم الحكم على تخصيص الموارد.

إلا أن هذه المجموعات تتفق في اهتماماتها بدراسة المؤسسات والقيم كمتغيرات وسيطة للعمل الاجتماعي والسياسي، واعتبارها النظام ـ (System)، وليس الفرد ـ هو وحدة التحليل، وبالتالي ينصرف الاهتمام إلى محاولة فهم كيف يمكن تغيير هذه النظم في المدى القريب لإحداث مخرجات معينة كالأخذ بالديمقراطية، والاستفادة بالموارد المتاحة.. إلخ.

٤ ـ نظرية التعددية الثقافية (Cultural Pluralism Theory)[١٥]

وقد اهتم أنصار هذه النظرية بالدور الذي تلعبه الهوية الثقافية (لغة، عرق، دين، إثنية)، في التفاعل الاجتماعي، وفي توزيع الموارد بل وفي المجازر البشرية وإبادة الجنس التي انطلقت من عقالها في التسعينيات. ويميل أنصار هذه النظرية إلى عدم التعميم والقول بأن هناك دروساً عالمية، ذلك لأن لكل حالة سياقها وظروفها التي تجعلها متفردة، وتتطلب حلاً يتماشى مع هذه الخصوصية.

وهكذا، يبدو واضحاً مما تقدم أن مفهوم النظام (Regime)، قد حل إلى حد بعيد محل مفهوم الدولة كبؤرة اهتمام رئيسة في دراسة السياسة الأفريقية، خاصةً مع تضاؤل إمكانية عودة وشيكة لنظريات الدولة إلى حقل الدراسات السياسية، هذا رغم أن قضايا المساواة الاجتماعية وإعادة التوزيع ستزداد أهميتها كبؤرة تركيز لدى الأكاديميين وممارسي السياسة، ومع التلاشي الحقيقي للدولة في معظم أفريقيا، فإن الاهتمام يحتمل أن ينصرف إلى حقول أخرى إن لم تكن النظم فعلى الأقل المؤسسات، والتعددية الثقافية، وفي حالة صدق هذا التوقع فإن نظريات الدول ستبقى في الظل إلى حين، وستستمر عملية تفسير السياسات الأفريقية بمساعدة نظريات أخرى.

إشكاليات تفسير واقع الدولة الأفريقية

يذهب أحد المتخصصين في الشؤون الأفريقية إلى القول بأن الدولة الأفريقية المعاصرة مجرد خيال، فالكل يتحدث عنها ولكن لا أحد يعرف ماهيتها.

ولعل مرد هذا القول أن الدول الأفريقية تبدو من حيث الشكل كغيرها من الدول ـ الأوروبية تحديداً ـ لكن مضمونها يشير إلى عكس ذلك، فالدول الأوروبية نشأت وتطورت من خلال تفاعلات وتطورات سياسية اعتملت في القارة الأوروبية بشكل جعلها تعكس واقع الجماعة السياسية التي تعيش فيها، في حين أن الدولة الأفريقية هي مجرد "واقعة رسمية قانونية" أنشاتها القوى الاستعمارية عشية تصفية الاستعمار خدمة لمصالحها. وعلى نحو ما يشير (Gerard Chaliand)[١٦]، فإن الدولة القومية الأوروبية نهضت على أساس "وحدة إثنية"، نشأت وتطورت في إطار دول تعددية، ذلك أن انهيار الإمبراطورية النمساوية/المجرية، والإمبراطورية العثمانية قد فتح الطريق لقيام دول إثنية تشكل كل منها وحدة تاريخية وثقافية وأحياناً لغوية ولكل منها تنظيمها السياسي المستقل الذي يضفي عليها صفة الدولة القومية، وبمعنى آخر فإن وجود الأمة "الإثنية"، قد سبق وجود الدولة، في حين أن حالة أفريقيا تشير إلى تطور عكسي ذلك أن الدول الأفريقية الحديثة التي نشأت عقب تصفية الاستعمار قد قامت كلها ـ فيما عدا حالات محدودة ـ على "تعددية إثنية" داخل كل منها، بشكل جعل من الصعوبة بمكان تحقيق الاندماج الوطني في ظل هذا التعدد الثقافي واللغوي، وواقع الحال يشير إلى أن شعار القومية الأفريقية كان تعبيراً عن مصالح جماعة من المتعلمين والنخب الأفريقية المدربة في الغرب، وبعبارة أخرى فإن الدولة الأفريقية ولدت ابتداءً في أذهان الوطنيين، قبل أن يكون هناك وطن محدد. وهكذا، فإن إقامة الدولة جاءت تعبيراً عن الرغبة في بناء أمة[١٧].

وبناءً على ما تقدم سيتم تناول هذا الموضوع على النحو التالي:

أولاً: المسار التاريخي للدولة الأفريقية.

ثانياً: طبيعة الدولة الأفريقية.

ثالثاً: الدولة الأفريقية حقيقة فعلية أم واقعة رسمية قانونية

أولاً: المسار التاريخي للدولة الأفريقية

وسيتم تتبع هذا المسار على عدة مراحل على النحو التالي:

١ ـ الفترة السابقة على الاستعمار[١٨].

كانت هناك أمم على مستويات متفاوتة من الكثافة فيما يتعلق بتكويناتها الاجتماعية، التي ترتبط بروابط القربى أو غيرها من الروابط الاجتماعية التي ترتكن على تقاليد ثقافية، وتستند إلى هيكل إداري سياسي منظم، وكان على رأس هذه الأمم طبقات حاكمة تتولى جمع الجزية وترعى عملية المبادلات التجارية مع الجيران، وتحمي طرق التجارة والأسواق وتتولى إعادة توزيع الموارد والفائض، وقد استخدمت هذه الطبقات الحاكمة أسطورة الأصل المشترك، وأيديولوجيات القرابة، والتاريخ الشفهي للهجرات والغزوات كأدوات لخلق تقاليد ثقافية مشتركة تخدم عملية تعزيز الهوية الوطنية وتساعد على تدعيم الولاء السياسي. ولقد شكل البعد الوطني حقيقة لدى هذه المجتمعات، يؤكد ذلك أنه بعد أن تم تمزيق هذه المجتمعات نتيجة الغزو الاستعماري، فإن محاولات جادة قد تمت لاستعادة هذا الواقع في الفترة التي أعقبت تصفية الاستعمار.

غير أن ما يجب التأكيد عليه في هذا السياق أن بعض الدول السابقة على الاستعمار كانت ترتبط بأمة، في حين أن البعض الآخر كان يرتبط بإقليم ومن أمثلة الحالة الأولى، تلك الدول التي قامت في وسط أفريقيا واصطبغت بالصبغة التجارية أو بعمليات الغزو واستطاعت أن تنمي هويات وطنية على مدى قرنين من الزمان في ممالك كونجو (Kongo)، وكوبا (Kuba)، ولوبا (Luba)، ولوندا (Lunda).

ومن أمثلة الحالة الثانية، والتي افتقرت إلى هويات وطنية مملكة نزنجا في ماتامبا، ومملكة إمبانجالا في كاسانجي، ومملكة لوندا في كاذيمبي، ومملكة نياموزي/بيكي في جارينجانزي.

٢ ـ الفترة الاستعمارية[١٩]

ومع الغزو والاحتلال الاستعماري الأوروبي فإن فرص تطور هذه الهياكل الاجتماعية للتحول إلى أمم قد تقوضت إن لم تكن قد انهارت تماماً مع تدمير هياكل السلطة فيها، ولم تنج من ذلك إلا الدول التاريخية في أفريقيا: (مصر، ليبيا، تونس، المغرب، رواندا، بوروندي، إثيوبيا، ليسوتو، سوازيلاند، مدغشقر). في حين أنه في المستعمرات الأخرى والتي ضمت في إطارها جماعات إثنية مختلفة فإن كثافة الشعور بالهوية القومية ظلت ضعيفة، فقد خدم الزعماء التقليديون لهذه الجماعة الإدارة الاستعمارية ومثلوا جماعاتهم لديها، وكانت مهام هؤلاء الزعماء بالأساس استخراجية لخدمة المصالح الاستعمارية، جمع الضرائب، وتجنيد العمالة، والعمل الإجباري والحفاظ على الأمن والنظام، وهو ما أسفر عن كراهية المواطن العادي لهم

بشكل دفعه للبحث عن قيادة جديدة له في الكفاح ضد الاستعمار. وقد وجدها في البورجوازية الصغيرة الأفريقية الجديدة، وهي الطبقة التي راحت ترفع لواء القومية الأفريقية.

وهكذا، فإن التأثير الاستعماري على المسألة القومية كان أمراً معقداً فمن جهة أسفر الحكم الاستعماري عن تدمير عدد من الأمم السابقة على الاستعمار أو تمزيقها إلى العديد من الجماعات الإثنية، ومن جهة ثانية، فإن الاستعمار قد وحد الجماعات الإثنية والقومية في إطار مؤسسي إقليمي مما وسع الفضاء الاجتماعي لهذه الجماعات وولد لديها خبرة الإحساس المشترك بالاستغلال الاقتصادي والاضطهاد السياسي والقمع الثقافي، باعتبارهم عرباً أو أفارقة وهو الأمر الذي دفع إلى التوحد في النضال المشترك ضد الاستعمار.

٣ ــ الكفاح ضد الاستعمار

لقد بدأت مسيرة الكفاح الأفريقي ضد الاستعمار والعنصرية على يد الأفريقيين في أمريكا الشمالية والكاريبي حيث وطن رواد حركة الجامعة الأفريقية (سلفستر ويليامز، ويليام دبيوا، ماركوس جارفي)، وباعتبارها حركة فكرية بالأساس فقد كانت تعبيراً عن الرغبة في تأكيد الذات الأفريقية للمنحدرين من أصل أفريقي خارج القارة، سعياً منهم لاستعادة كرامتهم وإقامة أمة مستقلة على أرض القارة الأفريقية، وهو الأمر الذي عبرت عنه الجارفينية ــ باعتبارها الجناح الشعبي للحركة ــ وصادف هوى في كافة أرجاء أفريقيا[٢٠].

ومع ظهور حركة الجامعة الأفريقية فإن المسألة القومية في أفريقيا باتت أكثر تعقيداً، فأياً من الهويات الثلاث التالية يمكن الارتكان عليه لإقامة الدولة الأفريقية؟:

(أ) الأمة الإثنية، ذات التاريخ المجيد، التي أحاطت بها العملية الاستعمارية أو تلك التي ولدت في غمار تناقضات الوضع الاستعماري، ومن أمثلتها: إجبوا، كاساي، لوبا.

(ب) أم الأمة الإقليمية، التي خلقها الاستعمار، دون مراعاة للتعددية الإثنية والثقافية؟.

(جـ) أم الأمة الأفريقية الجامعة، التي يشكل أفريقيو الدياسبورا جزءاً لا يتجزأ منها؟.

وقد كان لكل هوية مؤيدوها المدافعون عنها، فقد أيد الزعيم النيجيري "أوبافيمي أوولو" في عام ١٩٤٧ ــ في كتابه "الطريق إلى الحرية النيجيرية" ــ الهوية الإثنية حيث دعا إلى قيام دولة متعددة القوميات تتكون من فيدرالية تضم أمماً إثنية[٢١]، في حين أيد نكروما الهوية الأفريقية الجامعة ودعا إلى إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية ورغم أن هوية الجامعة الأفريقية كانت جذابة للوطنيين الأفارقة بين عامي ١٩٤٥ ــ ١٩٦٠، إلا أنها سرعان ما تناقضت مع المصالح الاستعمارية ومع المصالح الطبقية للبرجوازية الصغيرة الأفريقية،

وهي الطبقة التي قادت النضال الوطني، ذلك أن هدف الاستعمار الجديد انصرف إلى منح الاستقلال للأقاليم المستعمرة مع استمرار السيطرة على اقتصادياتها وقد انسجم ذلك مع المصالح الطبقية للبرجوازية الصغيرة في الأخذ بالأمة الإقليمية، ذلك أن عملية البلقنة تمكن هؤلاء من التمتع بمزايا السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، واتساقاً مع عملية البلقنة فإن الوحدات الاستعمارية الكبرى والتي كانت تخضع لحاكم عام واحد كأفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية، والكونغو البلجيكي ورواندا أوروندى قد تم تمزيقها إلى ٨ — ٤ — ٣ وحدات على التوالي.

لقد تقوضت كافة المحاولات التي استهدفت الحفاظ على هذه الكيانات موحدة لتعارضها مع مصالح الإمبريالية الفرنسية التي قدمت الدعم للسياسي الأفريقي فيليكس هوفويه بوانيه ليضرب كافة المحاولات الوحدوية التي بذلتها الأحزاب الراديكالية في غينيا، والسودان الفرنسي (مالي)، والنيجر، والسنغال، وفولتا العليا (بوركينا فاسو)، وداهومي (بنين). وهكذا، سقطت فكرة إقامة الدولة الأفريقية الجامعة ضحية النزعة الانتهازية لكل من الإمبريالية، والبرجوازية الصغيرة الأفريقية(٢٢).

وهكذا، فإن الدولة الأفريقية نشأت مرتبطة بهوية إقليمية ناجمة عن تقسيم استعماري، وغير مرتبطة بهوية إثنية تشكل بؤرة ارتكاز لتماسكها وباتت القضية المحورية في السياسة الأفريقية تتمثل في مشكلة الإندماج الوطني أو بناء الدولة الأمة.

٤ — مرحلة الاستقلال

يشكل عام ١٩٥٦، علامة بارزة في الهوية الإقليمية الأفريقية، فهو ليس عام أزمة السويس حيث تمكنت مصر من الحفاظ على استقلالها وسيادتها الوطنية فحسب، ولكنه عام استقلال (المغرب، وتونس، والسودان)، وعام صدور القانون الإطاري الذي أقام حكومات إقليمية في المستعمرات الفرنسية في غرب أفريقيا ووسطها ومدغشقر، وهو أيضاً عام بزوغ الهويات الوطنية في كل من زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)، وأنجولا، وغينيا بيساو. ومع اجتماع مؤتمر الشعوب الأفريقية بأكرا في عام ١٩٥٨، فإن الحديث عن الأمة الأفريقية والدولة الأفريقية الجامعة صار مجرد لغو فارغ المضمون، ذلك أن معظم الوفود كانت تمثل حركات وطنية تسعى لاستقلال أقاليمها المستعمرة، وتدعمت الوطنية الإقليمية بصورة مكثفة لدرجة أن أحد الوفود إلى المؤتمر قد أجبر على التخلي عن هويته الإثنية بين عشية وضحاها، وقد كان هذا الوفد برئاسة هولدن روبرتو الذي يمثل اتحاد شعب شمالي أنجولا (UPNA)، وهو التنظيم الذي كان يسعى لانفصال شمال أنجولا لاستعادة مملكة

كونجو القديمة (Kongo)، فقد اضطر إلى تغيير اسم حركته إلى اتحاد شعب أنجولا (UPA)، ليقبل تمثيله في المؤتمر. وليس من شك في أن ذلك يعد مثالاً على الالتزام الأفريقي بإقامة دول ترتكن على التقسيم الإقليمي الاستعماري[٢٣].

وقد أسفرت عملية الاستقلال عن قيام ٥٤ وحدة سياسية معترف بها في أفريقيا يمكن تصنيفها على النحو التالي:

(أ) دول تاريخية ــ وهو تضم عشر دول: (مصر، ليبيا، المغرب، تونس، رواندا، بوروندي، إثيوبيا، ليسوتو، سوازيلاند، مدغشقر).

(ب) دول تمتلك هوية ثقافية ــ وهي تضم أربع دول: (الجزائر، بتسوانا، الصومال الصحراء الغربية).

(جـ) دول تتسم بالتعددية الإثنية والثقافية ــ وتضم بقية الدول الأفريقية، وهذه الدول تعاني بدرجة أو بأخرى من أزمة الاندماج الوطني خصوصاً مع هيمنة جماعة على بقية الجماعات سياسياً واقتصادياً وثقافياً ورفضها الالتزام بتحقيق الوحدة في إطار التنوع بما ينطوي عليه ذلك من احترام ثقافات ولغات ومعتقدات الجماعات الأخرى.

ويمكن إجمالاً تحديد ممارسات نظم الحكم الأفريقية، والتي أسفرت عن تعقيدات في أزمة الاندماج الوطني ــ في ثلاث:

١ ــ الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية

رغم أن العديد من حكومات الدول الأفريقية قد أعلنت في البداية التزامها بتحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن هذا الالتزام سرعان ما تراجع ليفسح المجال أمام المصالح الطبقية للحكام الذين انصرفوا إلى احتراف السياسة واستغلال السلطة للحصول على مكاسب مادية والإثراء الفاحش غير المشروع، وفي وقت كانت فيه الدول الأفريقية غير مهيأة هيكلياً للقيام بمهام التنمية إزاء ضعف اقتصادها، واعتمادها على تصدير المواد الخام التي تخدم مصالح الشركاء التجاريين في الخارج. وإزاء التردي الاقتصادي، وردود الفعل الشعبي المعادي، فإن الحكام واجهوا مطالب الشعوب بالاضطهاد والقهر، مما أفقد الحكومات الأفريقية مصداقيتها وبالتبعية شرعيتها ذلك أن الرجل العادي ــ على حد قول أميكار كابرال ــ يتوقع حياة أفضل بعد تضحياته الجسام أثناء نضال التحرير، فالشعوب لا تحارب من أجل المبادئ ولكن من أجل السلام، والمكسب المادي، والمستقبل الأفضل للأبناء[٢٤].

٢ ــ التركيز على المتطلبات الأمنية والدفاعية

وإزاء الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية وحالة الإحباط الناجمة عن ذلك، انتاب الحكام الخوف من شعوبهم، فوجهوا جل اهتمامهم لتحقيق الاستقرار بالإكراه، فالتهمت نفقات الأمن والدفاع الجانب الأكبر من الميزانية خصماً من عملية التنمية بشكل أهدر الموارد النادرة وأدخل الدول الأفريقية في حلقة شريرة، وتدخل العسكريون في الحكم، وتفاقمت أزمة المديونية نتيجة سباق التسلح، وزادت التبعية للخارج، ورغم ذلك ظلت الدول الأفريقية مطمئنة إلى سلامتها الإقليمية التي كرستها الثنائية القطبية حيث لم تحدث حالة اعتراف دولي بحركة انفصالية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٩٠، إلا في حالة بنجلاديش في عام ١٩٧١، ورغم انهيار العديد من الدول الأفريقية في التسعينيات (الصومال، ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو.. إلخ)، فإن النظام الدولي الجديد آثر الركون إلى الصمت والتعامل مع هذه الكيانات المنهارة وكأنها ماتزال قائمة.

٣ ــ وإزاء ما تقدم أصبحت الدولة الأفريقية دولة جباية

فهي تمارس وظيفتها الاستخراجية من جمع الضرائب وتحصيل الجمارك والرسوم، وأرباح المؤسسات العامة للإنفاق على الجيش والجهاز البيروقراطي وكافة أجهزة السلطة متجاهلة بذلك وظيفتها التوزيعية الاجتماعية والاقتصادية، وهو الأمر الذي أفقدها مشروعيتها لدى المواطن العادي.

ثانياً: طبيعة الدولة الأفريقية

إذا كانت الأدبيات المتعلقة بالدولة الأفريقية تختلف في اقتراباتها وفي دلالات المفاهيم المتعلقة بها، فإنها تكاد تتفق على وجود أربعة ملامح رئيسة للدولة الأفريقية، فهي دولة مركزية، رخوة، ودولة وقف، ودولة نخبة[٢٥].

١ ــ **فمن حيث هي دولة مركزية:** فيلاحظ أن وجودها بات محسوساً في كل مكان، فهي تتحكم وتوجه ــ بل وتسيء ــ إدارة الاقتصاد، وهي تستهلك الجانب الأكبر من الموارد الاقتصادية إما في شكل رواتب أو أجور، وإما من خلال الفساد والمحسوبية، هي تشكل مجمل الحياة الاجتماعية وتحدد وتؤطر كافة أشكال التفاعلات، ثم إنها مكافأة العمل السياسي فمن يسيطر عليها يحصل على كل شيء، حيث اللعبة السياسية لعبة صفرية.

٢ ــ **وفي ذات الوقت فإن الدولة الأفريقية دولة رخوة (Soft State)**، ذلك أنها تفتقر إلى عصب مؤسسي قوي، وإلى قواعد وآليات تسمح لها بالتصرف كدولة، ثم إنها لا تستطيع منع

مواطنيها من اللجوء إلى العمل السياسي السري، ولا من الممارسات غير القانونية، كما لا تستطيع منعهم من السيطرة على الاقتصاد السري (التهريب بكافة أشكاله، وتجارة السلاح.. إلخ)، ولذا فمن السهولة بمكان إسقاطها بحروب أهلية، أو انقلابات عسكرية أو اغتيالات سياسية.

٣ ــ **ثم إنها دولة وقف** : فكل ما فيها موقوف على شخص الحاكم، حيث لا تفرقة بين شخص الحاكم وبين السلطة السياسية، فلا تداول للسلطة ومن يمسك بزمامها يستمر في ذلك مدى الحياة، لا يحول بينه وبينها إلا مرض مقعد أو وفاة أو اغتيال أو انقلاب، وقد أدى ذلك إلى شخصنة السلطة بكل ما يترتب على ذلك من نتائج تتمثل في عدم التفرقة بين المال العام والمال الخاص من جهة، وبحيث أصبحت مناصب الدولة ممراً إلى الكسب والمغانم الاقتصادية من جهة ثانية، وصار الفساد والمحسوبية نتاجاً للسيطرة على السلطة من جهة ثالثة.

٤ ــ والدولة الأفريقية دولة نخبة ترتكن على جماعة إثنية بعينها

بما يعنيه ذلك من ضرورة التمسك بالسلطة من جانب هذه النخب لحماية مصالحها الذاتية من جهة، ولحماية مصالح الجماعة الإثنية التي تمثلها من جهة أخرى في مواجهة النخب التي تمثل الجماعات الأخرى، وقد ترتب على ذلك نتيجة مفادها أن الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في أفريقيا ليست مجرد أفعال يقوم بها متمردون أو عسكريون لحماية مصالحهم الذاتية بقدر ما هي تعبير عن رغبة جماعة إثنية في إزالة أخرى من السلطة لحماية وتحقيق مصالحها (إثيوبيا: الأمهرا/التجراى، رواندا وبوروندي: الهوتو/التوتسي، نيجيريا: الايبو/الهاوسا، السودان: العرب الشماليون/الأفريقيون الجنوبيون.. إلخ)، على اعتبار أن الإمساك بالسلطة يعد مغنماً، وفقدانها يعد خسارة كبرى من كافة الأوجه السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.. إلخ.

ثالثاً: الدولة الأفريقية حقيقة فعلية أم واقعة رسمية قانونية؟.

يعتنق معظم علماء السياسة مفهوم الدولة على نحو ما أورده ماكس فيبر، وهو مفهوم يركز بدرجة أساسية على الوسائل لا على الغايات فالدولة لديه عبارة عن جماعة تعيش على إقليم، مع وجود سلطة تمارس احتكار القوة على الإقليم والشعب[٢٦].

وهكذا، فإن هذا المفهوم الذي يركز على الوسائل ــ احتكار القوى ــ ينصرف إلى الجانب الفعلي وليس الشرعي، إلى الجانب الواقعي وليس القانوني، باعتباره معبراً عن

وجود الدولة من عدمه. وبعبارة أخرى فلا يمكن القبول بوجود سلطتين تمتلكان احتكار استخدام القوى على إقليم وشعب واحد، وإذا، ما حدث ذلك فلا معنى للحديث عن وجود دولة على نحو ما يذهب فيبر.

ووفقاً للتعريف السابق فإن قلة من البلدان الأفريقية هي التي يمكن أن يطبق عليها وصف الدولة، ففي بعض البلدان استطاعت المعارضة أن تحتكر السلطة على أجزاء هامة من الإقليم والشعب على مدى فترة ممتدة (بيافرا، شرق الكونغو الديمقراطية)، وفي البعض الآخر ظلت بعض أقاليم الدولة خارجة عن أية سيطرة سياسية وانتشرت حالة الفوضى فيها (تشاد، أوغندا، الصومال، ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو، أنجولا.. إلخ)، أكثر من ذلك فإن العديد من الحكومات الأفريقية لا تسيطر بفعالية على النشاطات العامة داخل نطاق اختصاصاتها، وبالتبعية فهي لا تستطيع فرض قوانينها على كامل الشعب وكامل الإقليم، كما يصعب عليها ضبط حركات وتحركات السكان عبر الحدود إما لضعفها أو نتيجة لتشتت التجمعات السكانية، أو نتيجة لكبر مساحة أقاليم بعض هذه الدول، أو لانتشار الغابات والصحاري في البعض الآخر.

واستناداً إلى ما تقدم من الصعوبة بمكان اعتبار العديد من البلدان الأفريقية دولاً من الناحية الفعلية والواقعية غير أن كل هذه البلدان ظلت تشكل دولاً، واستمرت أعضاء في المجتمع الدولي، استناداً إلى تعريف آخر للدولة يأخذ به فقهاء القانون الدولي ويعطي أولوية للنص القانوني على حساب الوجود الفعلي. فإيان براونلي (Ian Brownlie)[٢٧]، يعرف الدولة بأنها شخص قانوني، يعترف به القانون الدولي استناداً إلى أركان أربعة هي:

(أ) إقليم محدد.

(ب) سكان دائمون.

(جـ) حكومة فعالة.

(د) الاستقلال والحق في الدخول في علاقات مع الدول الأخرى.

وواضح من التعريف السابق أن المفهوم القانوني للدولة لدى براونلي إنما يرتبط بدرجة أساسية بإقليم محدد، وبالاستقلال، أو بالأحرى الاعتراف طالما أن ركني سكان دائمون، وحكومة فعالة يصعب توافرهما في معظم الدول الأفريقية، وعليه فإنه بدون

وجود إقليم محدد وبدون الاستقلال فإنه لا يمكن الاعتراف بوجود دولة، غير أنه يلاحظ أن الركنين محل الاهتمام لدى براونلي لم يتولدا داخل القارة الأفريقية أو بفعل شعوبها، ذلك أن حدود أقاليم الدول الأفريقية قد رسمتها القوى الاستعمارية باتفاقيات فيما بينها دون أخذ رأي الشعوب الأفريقية من جهة، ودونما مراعاة لظروف طبيعية أو اجتماعية من جهة ثانية، وهي بذلك حددت قسراً حدود الجماعة السياسية "الشعب" بصورة لا تسمح بالحديث عن هوية ثقافية وطنية من جهة ثالثة. أضف إلى ما تقدم فإذا كانت الدول الأوروبية ــ كونها نتاج تطور تاريخي وتفاعلات سياسية اعتملت في القارة الأوروبية ــ لم تكن في حاجة إلى الاعتراف الدولي بها واعتبرته من الأركان المكملة غير الأصيلة للدولة، فإن ركن الاعتراف الدولي ــ الاستعماري الأوروبي تحديداً ــ هو الذي جعل بالإمكان الحديث عن دولة أفريقية، فقد صار هذا الاعتراف باستقلال هذه الدول بحدودها الاستعمارية يكاد يشكل الركن الأصيل ــ إن لم يكن الوحيد ــ من أركان الدولة الأفريقية إزاء تواري بقية الأركان، يدلنا على ذلك أن عدم اعتراف الغرب باستقلال [البانتوستانات]، في جنوب أفريقيا العنصرية حال دون قيامها كدول، وكذلك الحال في عدم الاعتراف بجمهورية أرض الصومال.

ورغم قناعة علماء السياسة بمحدودية التعريف القانوني للدولة إلا أنهم لا يستطيعون تجاهل وجود دول استمرت رغم اختفاء كافة المقومات الفعلية والواقعية لها، ودول أخرى لم تظهر إلى الوجود الدولي (جمهورية شمال الصومال)، رغم توافر المقومات الفعلية والواقعية بها.

وليس من شك في أن النظام الدولي الذي أعقب الحرب العالمية الثانية قد آثر قيام الدولة القانونية على الدولة الفعلية وحصنها بمبادئ السيادة الإقليمية، وعدم التدخل، حتى ولو تعارض ذلك مع مبادئ حقوق الإنسان وحق تقرير المصير خدمة لمصالح القوى الكبرى، وهو الأمر الذي أسفر عن زيادة أزمة الاندماج الوطني تعقيداً في معظم الدول الأفريقية، خصوصاً مع رفض العديد من الجماعات داخل هذه الدول الإطار غير الحقيقي الذي أفضى إلى القهر، وأبقى على الفساد والمحسوبية، وكرس التخلف والتمييز[٢٨].

إشكاليات الوضع الراهن

العولمة وآثارها على الدولة الأفريقية

مع بداية تسعينيات القرن الماضي، وانتهاء الحرب الباردة، وسقوط نظام القطبية الثنائية بدأت تجد ظواهر عديدة على الساحة الدولية، وراحت هذه تلقي بآثارها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على كفاءة وقدرة الدولة الأفريقية على الوجود والاستمرار، ويبدو أن عملية العولمة بكل ما تفرزه من ظواهر تتجه للقضاء حتى على الأركان الفعلية أصلاً ـ احتكار ممارسة القوة ـ وهو ما يدفعنا إلى القول بأن هيمنة الدولة الوطنية كسلطة وصية وطاغية على المجتمع والاقتصاد يمكن أن تصبح هامشية، هذا إذا لم تنته الدولة كليةً في الأمد المتوسط بسبب فقدانها لوظائفها.

لقد أدت عملية العولمة إلى اتجاه دول العالم الثالث ـ وبالأخص الدول الأفريقية ـ إلى التخلي عن وظائفها الأساسية بشكل أفقد الدولة مبررات وجودها واستمرارها، ولعل عرضاً موجزاً لتآكل هذه الوظائف يفسر ذلك الوضع[٢٩].

أولاً: الوظيفة السياسية والقانونية

وتتمثل أهم مظاهر التخلي الجبري عن هذه الوظيفة فيما يلي:

١ ـ تزايد عدد الاتفاقيات الدولية الجماعية الملزمة التي تغطي كافة مناشط الحياة على المستوى الدولي والوطني، والتي تلتزم الدول باحترامها والتعامل معها باعتبارها قوانين وطنية داخلية، ومن شأن الإخلال بها تعرض الدولة للإدانة أو حتى العقوبات من جانب المجتمع الدولي. وهكذا، تقلصت سلطة الدولة في صنع القوانين التي تتلاءم مع بيئاتها وتقاليدها وظروفها (حقوق الإنسان، الطفل، الجماعات المهمشة، البيئة، ليبرالية نظام الحكم، اقتصاديات السوق.. إلخ).

٢ ـ تراجع سلطة الدولة عن دورها في صنع القرار السياسي على المستوى الوطني لصالح رجال الأعمال في الداخل، ولصالح الشركات متعددة الجنسيات.

٣ ـ تراجع سلطة الدولة في مواجهة منظمات المجتمع المدني التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة وخصوصاً في المجالات الاجتماعية والثقافية وذلك بالتعاون مع منظمات مثيلة في الخارج تتولى تمويلها وتنظيم أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة في كثير من الأحيان.

٤ ـ انهيار مبدأ السلامة الإقليمية، والسيادة المطلقة، واحترام الحدود، ذلك أن هذه المبادئ قد تم اختراقها، ولا قبل لدول العالم الثالث بالدفاع عنها (الإنترنت، البث التليفزيوني الفضائي، فتح الحدود أمام التجارة الدولية دون عائق، التدخل الإنساني لحماية حقوق الإنسان.. إلخ).

٥ ـ انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين على القانون تحت دعاوي احترام حقوق الإنسان.. إلخ، بل وتقلص دورها في محاكمة مواطنيها وفق قوانينها المرعية (حالة لوكيربي)، فيما يعد إيذاناً بانهيار مبدأ إقليمية القوانين.

ما سبق وغيره أسفر عن إحساس قطاع من المواطنين بفقدان الحماية والأمن من جانب الدولة فسعى لتأمين نفسه بعيداً عنها (ظاهرة البوليس الخاص)، واجترأ قطاع آخر على ما تبقى من سلطة الدولة فسعى للانقضاض عليها (ظاهرة الإرهاب)، في حين لجأت الجماعات الإثنية أو الإقليمية أو الدينية أو اللغوية.. إلخ، إلى السعي للخروج كليةً من تحت عباءة الدولة القائمة بالسعي للانفصال في غمار حرب أهلية بحثاً عن تأمين ذاتي جماعي، فانفجرت الحروب الأهلية بكل تداعياتها المأساوية (لاجئين، إبادة جنس.. إلخ)، لتطال ما يزيد عن أربعة عشر دولة أفريقية.

ثانياً: الوظيفة الدفاعية

وهي تعني تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي، وهذه الوظيفة هي الأخرى آخذة في التآكل لأسباب نذكر منها:

١ ـ ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الإنفاق العسكري لاعتبارات أن الرشادة الاقتصادية ارتكاناً على آليات التكيف الهيكلي، واعتماداً على أن المجتمع الدولي كفيل بمعاقبة المعتدي، وبطبيعة الحال فإن ذلك يتم وفق مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي.

٢ ـ محاولة الغرب إقناع دول العالم الثالث بأن النجاح في الحصول على نصيب أكبر من مغانم السوق العالمي إنما يشكل وسيلة أفضل للبقاء والرفاهية من الإصرار على السيطرة على الإقليم الوطني والتمترس خلفه.

واستناداً إلى ما تقدم فإن دور المؤسسة الأمنية (الجيش، والبوليس)، يجب أن ينصرف إلى الحفاظ على النظام العام في الداخل، وتوفير المناخ الملائم لحرية التجارة والاستثمار، ومن شأن ذلك أن يدفع الشعوب إلى النظر إلى المؤسسة الأمنية ـ حيث تضخمت قوات البوليس على حساب قوات الجيش ـ باعتبارها حارسة للمصالح الرأسمالية من جهة، ومهددة لأمن

الغالبية وليس حارسة لها ولا لحدود دولها من جهة أخرى بشكل يفقد الدولة هيمنتها واحترامها لدى المواطنين.

ثالثاً: الوظيفة الاستخراجية

وهي تعني سلطة الدولة في تعبئة الموارد نتيجة بيع منتجات المؤسسات العامة من سلع وخدمات، ونتيجة لتحصيل الضرائب والرسوم والجمارك، كما تعني في ذات الوقت القدرة التمويلية للدولة بمعنى الحفاظ على النقود مؤهلة كوسيلة للتبادل، ووحدة للنقد ومخزناً للقيمة، وذلك أمر ضروري لاقتصاديات السوق في مواجهة الاقتصاد المخطط.

غير أن هذه الوظيفة آخذة في التآكل هي الأخرى لأسباب نذكر منها:

١ ــ بيع مؤسسات القطاع العام في إطار عملية الخصخصة، وما تفرضه آليات منظمة التجارة العالمية من ضرورة تحرير التجارة عن طريق خفض وحتى إلغاء الرسوم والجمارك على التجارة الدولية في المستقبل المنظور، وهو ما يعني تقلص موارد الدولة إلى حد كبير.

٢ ــ إن المبرر الآخر لسلطة الدولة والمتعلق بتعزيز قيمة العملة يبدو أنه هو الآخر في طريقه إلى الاختفاء، ذلك أنه لم يعد بمقدور دول العالم الثالث مقاومة ما تفرضه قوى السوق من تأثيرات على قيمة المعاملات النقدية، ولا على أسعار الصرف (الأزمة الآسيوية)، ثم إن التقدم التكنولوجي على وشك القضاء على ما تبقى من سلطة الدولة في هذا المجال. ذلك أن الإنفاق من خلال كروت الائتمان يتزايد بسرعة، وهي قوة شرائية لا قبل للحكومات بالسيطرة عليها، ثم إن تحويل الأموال والتجارة عبر الإنترنت لا يخضع لرقابة الحكومات ويمكن أن يكون له أثر تخريبي على القدرة الاستخراجية للدولة.

رابعاً: الوظيفة التوزيعية

وإزاء ضعف الوظيفة الاستخراجية للدولة نتيجة تقلص مواردها وما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام. بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية، ورغم أن هذه الوظيفة حديثة ــ حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع الموارد، ومواجهة أي نقص للسلع في الأسواق حماية للضعفاء وغير القادرين ــ إلا أنها تشكل مبرراً هاماً للقبول الطوعي بسلطة الدولة. ورغم أن هذا المبرر مايزال قائماً إلا أنه بدأ يفقد مصداقيته نتيجة اضطرار دول العالم الثالث إلى تقليل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان.. إلخ)، واضطرارها إلى بيع القطاع العام، وإلغاء الحماية التجارية لمنتجاتها المحلية بشكل أضر بالمنتجين الوطنيين،

وبالمحصلة فإن سلطة الدولة في حماية الضعفاء في المجتمع قد ضعفت وبالتبعية بات القبول الطوعي بسلطة الدولة محل شك.

خامساً: الوظيفة الثقافية

وهي تعني سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه والتعبير عنها بالشكل الذي يؤكد على وجود هوية حضارية متميزة تعمق انتماء المواطن لدولته في مواجهة الآخر، غير أن هذه الوظيفة آخذة في التآكل بفعل آليات الاتصال الدولي، وأصبح المواطن عرضة لأشكال متنوعة من قيم وأعراف وتقاليد أجنبية عنه (الرموز، الأسماء، المأكل، اللباس، الفنون.. إلخ)، وقد أدى ذلك إلى زيادة أزمة الاندماج الوطني في الدول الأفريقية تعقيداً، خاصةً وأنه قد أفرز نماذج استهلاكية مشوهة، وقيماً إضافية تتعارض مع ثقافة المجتمع، وضرب بالتبعية جهود الدول الأفريقية في تحقيق مشروعها الوطني بتنمية ثقافية وطنية تشكل قاعدة لبناء الأمة.

إن ما سبق وغيره يشير إلى أن الدولة الأفريقية آخذة في الذبول من الناحية الفعلية والقانونية في ظل تداعيات عملية العولمة، وهو الأمر الذي يطرح بالضرورة تساؤلات على جانب كبير من الأهمية.

هل يتجه النظام العالمي إلى العودة للنظام الإمبراطوري حيث توجد إمبراطورية أو أكثر يعيش تحت كنفها وتحت حمايتها ممالك وإمارات إثنية تابعة لها (تقوم على أنقاض الدول الأفريقية الحالية)، ولا تتمتع بالمساواة في السيادة معها؟.

لقد بدأت العديد من الدراسات الأجنبية ـ والأمريكية بالذات ـ تروج للاعتراف بجمهورية أرض الصومال، ومنح جنوب السودان حق تقرير المصير والاستقلال بل وذهبت إلى أبعد من ذلك حيث راحت تنادي بضرورة الاعتراف بلوردات الحرب في الدول الأفريقية التي تشهد حروباً أهلية، طالما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها مصلحة في التعامل معهم، وطالما استطاع هؤلاء اللوردات تحقيق الاستقرار في المناطق التي يسيطرون عليها [٣٠]، ألا يشكل ذلك إرهاصات تنذر بأفول عهد الدولة الإقليمية في أفريقيا لتقوم على أنقاضها ممالك وإمارات إثنية ضعيفة وتابعة؟ وألا يشكل اعتراف بعض الدول الأفريقية بالواقع الإثني فيها دستورياً وفي أجهزة الحكم مقدمة طبيعية لقيام الدولة الإثنية؟ فإثيوبيا أقامت الفيدرالية الإثنية، وأوغندا عادت لتعترف بالممالك الأربع فيها، وجنوب أفريقيا أقامت هيكلاً للسلطات التقليدية، واعترفت بصلاحيات رمزية لملك الزولو.. إلخ.

المراجع

١ ـ لمزيد من التفاصيل حول نظرية التحديث راجع الدراسة الهامة التالية:

-Goran Hyden, "Rethinking Theories of the State, An Africanist Perspective", In **Africa Insight**, Vol. 26. No. 1, 1996, pp. 26-28.

وانظر أيضاً:

ـ د. أحمد زايد، **الدولة في العالم الثالث ـ الرؤية السوسيولوجية**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ص ص ٩ ـ ٤٣.

٢ ـ انظر:

-Georges Nzongola-Ntalaja, "Nation-Building and State Building in **Africa**", (Harare: SAPES, Occasional Paper Series No. 3, 1993), pp. 9-10.

٣ ـ انظر:

-Goran Hyden, "African Social Structure and Economic Development" ,in Robert j. Bery and Jennifer Seymour Whitaker (eds), **Strategies for African Development**, (Berkeley: University of California Press, 1986), pp. 50-58.

٤ ـ راجع في هذا الصدد:

-Nicos Poulantzas, **State, Power, Socialism**, (London: New Left Books, 1980), pp. 102-135.

٥- انظر :

-Samir Amin, **Unequal Development: An Essay on Social Formations of Peripheral Capitalism**, (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 29.

-Samir Amin, **Class and Nation**, (New York: Monthly Review Press, 1980), pp. 20-42.

-Samir Amin, **The Arab Nation**, (London: Zed Press, 1978), pp. 10-11.

-Goran Hyden, "Rethinking ....", **Op. Cit**. pp. 28-29.

٦ ــ وانظر أيضاً:

-Samir Amin, "Unequal....", **Op. Cit.**, pp. 30-38.

٧ ــ وانظر كذلك

-Issa Shivji, **Class Struggle in Tanzania**, (London: Heinemann Educational Books, 1975).

٨ ــ انظر:

-Walter Rodney, **How Europe Underdeveloped Africa?**, (Nairobi: East African Educational Publishers, 1989), pp. 223-244.

٩ ــ انظر:

-Goran Hyden, "Rethinking....", **Op. Cit.**, pp. 29-30.

١٠ ــ انظر:

-Robert H. Jackson and C. G. Rosberg, "Why Africa?, Weak States Persist: The Empirical and Juridical in Statehood", in **World Politics**, vol. 35. No. 1, Oct. 1982, pp. 1-24.

١١ ــ انظر:

-Goran Hyden, "Rethinking....", **Op. Cit.**, pp. 31-34.

١٢ ــ انظر:

-Idem.

١٣ ــ انظر:

-Idem.

١٤ ــ انظر:

-Idem.

١٥ ــ انظر:

- Idem.

١٦ ــ انظر:

-Peter Skalnik, "Why Ghana is not Nation State?", in Africa Insight, Vol. 22. No. 1, 1992, pp. 66-67.

١٧ ــ انظر:

-Claude Ake, "Explaining Political Instability in New State", in the Journal of Modern African, Studies, Vol. 11. No. 3, 1973, pp. 347-348.

وانظر أيضاً:

-Patrick Chabal, Power in Africa, (London: Macmillan Press Ltd., 1992), p. 64.

١٨ ــ لمزيد من التفصيلات حول الممالك الأفريقية السابقة على الاستعمار. انظر:

-David Birmingham, "Central Africa to 1970 Zambeia, Zaire and the South Atlantic", in the Cambridge History of Africa, (Cambridge: Cambridge Univ. Prees, 1981).

١٩ ــ انظر:

-Georges Nzonogola-Ntalaja, Op. Cit., pp. 14-15.

٢٠ ــ انظر:

د / صبحي قنصوه، قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربي، في ندوة العلاقات العربية الأفريقية ،(جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٨)، ص ص ١٨١ ــ ١٩٧.

٢١ ــ انظر:

-Obafemi Awolowo, Path to Nigerian Freedom, (London: 21, Feb. 1947).

٢٢ ــ انظر:

-Georges Nzongola-Ntalaja, Op. Cit., P. 16.

٢٣ ــ انظر:

-Ibid., P. 17.

٢٤ ــ انظر:

-Stephen Ellis, "The Strange Life of African States", in Africa Insight, Vol. 26. No. 1, 1996, pp. 3-4.

٢٥ ــ انظر:

-Political Domination and The Nelson Kasfir, "Class African State", in Zaki Ergas (ed), The African State in Transition, (London: The Macmillan Press, Ltd., 1987), pp. 65-67.

وانظر أيضاً:

-Patrick Chabal , Op. Cit., pp. 70-77.

ولمزيد من التفصيل أنظر:

-Barbara Thomas Wooley & Edmond J. Keller, "Majority Rule and Minority Rights: American Federalism and African Experience" in The Journal of Modern African Studies, Vol. 32. No. 3, 1994, pp. 416-422.

٢٦ ــ انظر:

-Robert H. Jackson C. G. Rosbery, "Sovereignty and Underdevelopment. Juridical Statehood in African Crisis" in The Journal of Modern African Studies, Vol. 24. No. 1, 1986, pp. 1-31.

وانظر أيضاً:

-Robert H. Jackson C. G. Rosbery, "Why Africa.. ?", Op. Cit., PP. 1-24.

٢٧ ــ انظر:

-Idem.

٢٨ ــ انظر:

-Robert H. Jackson C. G. Rosbery, "Popular Legitimacy in African Multi-Ethnic States", in The Journal of Modern African Studies, Vol. 22. No. 2, 1984, pp. 194-198.

٢٩ ــ لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع راجع:

ــ إبراهيم نصر الدين، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، في ندوة العولمة ،(جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٨)، ص ص ٤٠ ــ ٤٤.

-Martin Doornbos, "The African State in Academic Debate Retrospect and Prospect", in The Journal of Modern African Studies, Vol. 28. No. 2, 1990, pp. 193-198.

٣٠- انظر :

-Jeffery Herbst, "Responding to State Failure in Africa", in International Security, Vol. 21. No. 3, Winter 1996/1997, pp. 136-144.

الباب الأول

. . . .

مشكلة الاندماج الوطنى فى السودان

١ - الاندماج الوطنى فى أفريقيا.. والخيار السودانى
٢- قضية جنوب السودان
٣- اتفاق ماشاكوس وسقوط الأقنعة
٤- آفاق المستقبل فى السودان فى ظل اتفاق السلام الشامل وأبعاد الدور المصرى
٥ - أزمة دارفور: محاولة لتفسير العدوان على أم درمان
تأثير اعتقال البشير على الأمن الوطنى المصرى

الاندماج الوطني في أفريقيا.. والخيار السوداني*

تعد مشكلة تحقيق الاندماج الوطني، وبناء الأمة أو ما يطلق عليها، "أزمة الهوية" من أعقد المشكلات التي تواجه الدول الأفريقية منذ استقلالها، بل إنها تتصدر مشكلات الفقر والتخلف، على اعتبار أنه بدون إيجاد حل لها، فإنه يصعب أن يتحقق للجسد السياسي ذلك القدر من الاستقرار الذي يمكنه من مواجهة كافة المشكلات الأخرى.

وبالرغم من وجود مشكلات التعدد العرقي، والثقافي، والديني، واللغوي، والإقليمي.. إلخ في العديد من الدول المتقدمة مثل: الاتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة، وكندا وبلجيكا، وبريطانيا، وأسبانيا.. إلخ، إلا أن مهمة تحقيق الاندماج الوطني في أفريقيا على درجة كبيرة من التعقيد، فرغم الخفة النسبية لسكان معظم الدول الأفريقية ـ ثلثي الدول الأفريقية جنوب الصحراء لا يزيد عدد سكان كل منها على خمسة ملايين نسمة ـ إلا أن بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد على مائة مجموعة عرقية، بل إن نصف عدد لغات العالم ـ والتي تبلغ ألفي لغة ـ هي لغات أفريقية، هذا فضلاً عن وجود عديد من لغات التخاطب لكل مجموعة عرقية في أفريقيا يفوق نظيره في أي مكان في العالم، ولا يوجد إلا عدد قليل من الدول الأفريقية مثل مصر، والصومال، وسوازيلاند ـ يقسم سكانه بالتناسق العرقي والثقافي في حين أن غالبية الدول الأفريقية تواجه مشكلات ضرورة تعزيز الشعور بالانتماء الوطني وتجسيد مفهوم المواطنة بين الغالبية العظمى من مجموعاتها العرقية، والتي تختلف لغاتها، وثقافاتها ودياناتها، ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية، وقيمها، اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض[1].

ولقد نبه الرئيس التنزاني جوليوس نيريري إلى خطورة هذه المشكلة "إنه إذا كانت الدول الحالية (في أفريقيا) مفتتة من داخلها، فإنه يصبح من الأهمية بمكانة الإسراع باتخاذ الخطوات اللازمة لتنمية الشعور بالهوية الوطنية، وإلا فإن هذه الدول يمكن أن تتحلل إلى وحدات صغيرة، ربما تستند إلى القبلية"[2].

ونتيجة لما تقدم فإننا نكاد نتفق مع أحد الكتاب الذي أكد على أن الصراع الطائفي ـ في مواجهة الثورة الاجتماعية ـ قد بات يمثل الشكل المسيطر على الصراع الاجتماعي

* نشرت هذه الدراسة عام ١٩٨٤

في كافة المجتمعات المتخلفة والمتقدمة على السواء، وإنه لا توجد إلا مجتمعات محدودة في أي قارة يمكن القول بأنها تخلو من هذه الظاهرة[٣].

▪ طبيعة المشكلة، والتجارب الأفريقية

قد يكون من الأهمية بمكانة محاولة التعرف على طبيعة هذه الظاهرة، تلمساً لمعرفة جذورها ومسبباتها. وفي هذا الصدد قد يكفي أن نشير إلى ما كتبه ببيرفان دن بيرغ[٤]، حيث يفرق بين ما أسماه "بالتعددية الثقافية" وبين "التعددية الاجتماعية" فالأولى تعني لديه ـ وجود العديد من الثقافات داخل المجتمع الواحد، أو العديد من الثقافات الفرعية المنبثقة عن ثقافة واحدة داخل المجتمع الواحد، أما الثانية فتعني لديه ـ وجود مجتمع مكون من جماعات عرقية مختلفة لكل منها مؤسساتها الخاصة بها، وهي وإن كانت متماثلة في هيكلها مع مؤسسات الجماعات الأخرى، إلا أنها تختلف عنها في أهدافها ووظائفها. ويذهب فان دن بيرج إلى أن هناك سمات سبع ترتبط بوجود المجتمع التعددي وهي:

(أ) الغياب النسبي للإجماع على القيم.

(ب) الوجود النسبي للاختلاف الثقافي.

(جـ) الوجود النسبي للصراع بين الجماعات داخل المجتمع.

(د) الاستقلال النسبي بين أجزاء النظام الاجتماعي.

(هـ) الأهمية النسبية للإكراه والتداخل الاقتصادي كأساسية للاندماج الاجتماعي.

(و) السيطرة السياسية لجماعة على الجماعات الأخرى.

(ز) غلبة الطابع الفئوي، والنفعية، وعدم الفعالية، والوظيفية على العلاقات بين الجماعات وسيادة الروابط المعاكسة داخل كل جماعة.

وإذا كان المؤلف ينهي إلى القول بأن هناك إمكانية لوجود التعددية الاجتماعية دون الثقافة إلا أنه يجب ملاحظة أن البيئة الأفريقية، وما دخل عليها من تأثيرات خارجية، قد أفرزت كلا النوعين من التعددية داخل الدول الأفريقية بل وانطباقهما، على نحو يجعل من الصعوبة بمكان وصف الجماعات المتنافسة والمتصارعة داخل الدول الأفريقية بأنها جماعات عرقية فحسب وإنما هي بالإضافة إلى ذلك جماعات ثقافية، ولغوية، ودينية،

وإقليمية.. إلخ، وهكذا فإنه إذا كانت معظم الدول الأفريقية تضم مجتمعات تعددية إلا أن ارتباط التعددية الاجتماعية بالتعددية الثقافية داخل هذه الدول يزيد من حدة المشكلة، بل ويقوي من حدة الصراعات، طالما أن عوامل الاختلاف بين الجماعات المشكلة للمجتمعات الأفريقية تفوق كثيراً عوامل التشابه والتقارب.

ويمكن ذكر العديد من الأسباب التي أدت إلى وجود ظاهرة التعددية في القارة الأفريقية، واستمرارها[٥].

أولاً: إن التخطيط المصطنع لحدود الدول الأفريقية أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على أفريقيا قد أدى إلى وجود التعدد العرقي داخل الدول الأفريقية بعد استقلالها، لأن تخطيط هذه الحدود لم يأخذ في اعتبار الحدود العرقية، لذلك فإن أية محاولة للتوحيد العرقي للمجموعات العرقية المتماثلة عبر الحدود السياسية القائمة أصبح يسبب العديد من الصراعات الداخلية، كما أنه أدى ـ ولايزال ـ إلى الصراع بين الدول الأفريقية، ويضاف إلى ما تقدم فإن التخطيط الحديث لحدود بعض الدول الأفريقية قد عقد كثيراً من مهمة تعزيز الوحدة الوطنية والاندماج الوطني.

ذلك إن السيطرة الإدارية الاستعمارية الفعالة لبريطانيا على بعض الأقاليم الأفريقية مثل: غانا، ونيجيريا، وكينيا لم تتحقق إلا عقب الحرب العالمية الثانية، ثم إن الدول التي كانت تشكل إقليم غرب أفريقيا الفرنسية، وإقليم أفريقيا الاستوائية الفرنسية لم تحكم أي منها كوحدة إقليمية منفصلة إلا منذ عام ١٩٥٦، كذلك فإن دولاً كالصومال والكاميرون لم يتم تخطيط حدودهما إلا عشية الاستقلال عن طريق دمج وحدات إقليمية مختلفة كان كل منها يخضع لقوة استعمارية مختلفة، وأيضاً فإن إريتريا قد ضمت لإثيوبيا لتتشكل حدود إثيوبيا الحالية منذ عام ١٩٥٢، ولم تظهر تنزانيا إلى الوجود إلا في عام ١٩٦٤ بعد اتحاد تنجانيقا وزينزبار عقب استقلال كل منهما.

ثانياً: وفي العديد من الدول الأفريقية فإن الأوضاع العرقية تزداد تعقيداً وذلك نتيجة للوضع التاريخي الخاص لإحدى الجماعات العرقية المسيطرة مثل: الأمهرا في إثيوبيا، والأفرو أميركانز في ليبريا، والتوتسي في بوروندي ورواندا، والعرب في زنجبار، وقد أثر ذلك على الأوضاع في الحياة السياسية والاقتصادية المعاصرة في هذه الدول. ثم إن الفترة الاستعمارية قد أسفرت عن وجود بعض الجماعات المتميزة داخل الدول الأفريقية

بعد استقلالها مثل: الكريول في سيراليون، والباجاندا في أوغندا، والكيكويو في كينيا، والباروتسي في زامبيا، وقد أدى رفض الجماعات العرقية الصغيرة لسيطرة هذه الجماعات إلى حدوث تغيرات عنيفة في بعض الدول مثل رواندا، وزنجبار، وأوغندا، كما تسبب في عدم الاستقرار في العديد من الدول الأخرى، ذلك أن المواطنين في هذه الدول أخذوا ينظرون إلى أية سياسة أو برامج تطرحها الحكومة المركزية لتحقيق الاندماج الوطني بأنها لا تعدو أن تكون دعوة للجماعات العرقية الأخرى أو الأقاليم الأخرى لتحويل ولاءاتها العرقية أو الإقليمية إلى ولاء للجماعة العرقية أو الإقليم الذي ينتمي إليه رئيس الدولة، مع ما يمثله ذلك من مخاطر معينة هذه الجماعة أو الإقليم على مقدار الآخرين(٦).

ثالثاً: كذلك فإن عملية التحديث تتجه ــ على الأقل في مراحلها الأولى ــ إلى تعميق الشعور بالهوية العرقية، وتؤدي بالتالي إلى مزيد من التوترات العرقية، فقبل استعمار أفريقيا فإن معظم الجماعات العرقية كانت تعيش في عزلة نسبية عن بعضها البعض، ومع خضوع الأقاليم الأفريقية للاستعمار، وبعد الاستعمار فإن هذه الجماعات انفتحت على بعضها وأخذت تحتك ببعضها البعض، وهو الأمر الذي أدى إلى إبراز الفوارق العرقية وساهم في زيادة حدة المشاعر العرقية.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الحدود العرقية أخذت تتسع لتضم عدداً أكبر من الجماعات العرقية التي توجد بينها أوجه تشابه حتى تستطيع هذه الجماعات أن تقوم بدور فعال في المنافسة التي جرت عقب الاستقلال حول المكاسب الاقتصادية، والسلطة السياسية. ويفسر ذلك أن عدداً من الجماعات العرقية الكبرى في أفريقيا مثل: اليوروبا، وأيبو، وسوكوما، وكيكويو لم يتواجد لديها الشعور بالهوية العرقية قبل الفترة الاستعمارية، وإن كان يمكن القول بأنه في حالة تواجد أوضاع صراعية فإن كل اليوروبا يمكن أن ينضموا إلى جبهة موحدة، ولكن عندما تصبح الظروف عادية فإن بعض فروع يوروبا مثل: أويو، واجبا يمكن أن يتنافسا مع بعضها البعض إلى حد الصراع.

وهكذا فمع تحقيق الاستقلال للدول الأفريقية فإن التنافس العرقي قد تزايد في نفس الوقت الذي ظهرت الحاجة ماسة فيه إلى تحقيق الوحدة الوطنية وبناء الأمة، ذلك أن تحقيق الاستقلال قد قوض الأساس الموحد للجماعات العرقية في نضالها ضد الاستعمار

من جهة، كما إنه أفرز فرصاً اقتصادية ومكاسب سياسية أخذت الجماعات العرقية تتنافس عليها فيما بينها من جهة أخرى(٧).

رابعاً: كذلك فإن انطباق الحدود العرقية مع الفوارق الثقافية، واللغوية، والدينية، والإقليمية، واللونية.. إلخ يزيد من تعقيدات المشكلة، وعندما تتجه سياسة الحكومة المركزية إلى تعزيز هذه الاختلافات، أو عقاب جماعات الأقلية في سعيها لدمجهم بالإكراه فإن الاضطرابات تتفجر داخل الدولة. فرغبة أبناء جنوب السودان في الانفصال كانت تنبع من عوامل ثقافية، ولغوية، ودينية، وإقليمية، فضلاً عن عوامل اقتصادية تمثلت في تخلف الجنوب عن الشمال، ومن إحساس الجنوبيين بأن الشمال المتقدم اقتصادياً والذي يسيطرعليه"العرب المسلمون الشماليون" يتجه إلى احتوائهم بالقوة. وتمثل جنوب أفريقيا حالة متطرفة لدولة لا تسعى فقط إلى تعزيز الاختلافات اللونية، والثقافية واللغوية بين سكانها، وإنما أيضاً للحفاظ على المجتمع منقسم عرقياً وعنصرياً، كذلك فإن مشاعر العداء بين الأفريقيين والآسيويين في شرق أفريقيا إنما تنبع من الاختلافات الثقافية واللغوية، والعرقية والدينية، ومن الوضع المتميز سياسياً واقتصادياً والذي يتمتع به الآسيويين قبل الاستقلال.

خامساً: وبالإضافة إلى ما تقدم فإن أنماط التنمية غير المتوازنة والتي تتمشى مع الحدود العرقية قد أدت إلى إضافة اختلافات اقتصادية وتعليمية ودينية بين الجماعات العرقية في أفريقيا، فالوضع التاريخي لتأسيس مدارس بعثات التبشير في بعض المناطق الأفريقية دون غيرها، وقيام هذه المدارس باتباع المنهج الغربي في التعليم فضلاً عن التبشير لأحد مذاهب الدين المسيحي كل ذلك جعل بعض الجماعات العرقية – والتي انشئت مدارس التبشير في أراضيها – تتميز عن الجماعات الأخرى. حدث ذلك في جنوب السودان حين قامت الإدارة الاستعمارية البريطانية في عشرينات القرن الحالي بعزل الجنوب عن الشمال، وفتح الباب واسعاً أمام بعثات التبشير لتمارس نشاطها في الجنوب وحدث ذلك أيضاً في نيجيريا حيث ظهر عام ١٩٧٠ – نتيجة للتجربة الاستعمارية السابقة – إن ٨٠ بالمئة من تلاميذ المدارس الابتدائية ينتمون إلى مقاطعة وسط الشرق التي يقطنها جماعة الأيبو في حين أن ١٠ بالمئة فقط كانوا ينتمون إلى مقاطعة كانو التي يقطنها جماعة الهوسا والفولاني.

كذلك فإن بعض الجماعات العرقية قد أصبحت متفوقة نسبياً نظراً لوجودها بالقرب من المراكز الإدارية الاستعمارية، أو نتيجة لامتلاكها لأراضي خصبة تصلح للاقتصاد النقدي الذي نهض أثناء الفترة الاستعمارية، ونشير هنا إلى مشروع الجزيرة في السودان وما حققه من تقدم للشماليين في السودان، فضلاً عن قربه من الخرطوم التي كانت مركزاً للإدارة الاستعمارية البريطانية، وكذلك نجد وضعاً شبيهاً في ساحل العاج ذلك أن متوسط الدخل الفردي النقدي لسكان شرق البلاد حيث يزرع الكاكاو والبن يعادل خمسة أمثال ما يتحصل عليه أقرانهم من الفلاحين في شمال البلاد. وهكذا فعندما تجتمع الفرص التعليمية مع المكاسب الاقتصادية داخل حدود جماعة عرقية، فإن هذه الجماعة العرقية، أو الإقليم الذي يقطنه داخل الدولة يصبح أكثر تقدماً، كما في حالة الباجاندا في أوغندا، وهو الأمر الذي يثير حفيظة الجماعات أو الأقاليم الأخرى داخل الدولة، وتزداد المشكلة تعقيداً إذا رفضت الجماعة أو المنطقة المتقدمة اقتصادياً أن يشاركها الآخرون في ثروتها كما في حالة كاتنجا بزائير عام ١٩٦٠، كذلك يتولد عدم الاستقرار داخل الدولة في حالة عزوف السلطة السياسية المركزية في البلاد عن اعتناق سياسة تقوم على إعادة توزيع الثروة، وهو الأمر الذي حدث في نيجيريا على عهد الجمهورية الأولى فقد خشيت الأقاليم الغنية من أن تؤدي السيطرة السياسية للأقاليم الفقيرة على الحكومة المركزية إلى إجبار الأقاليم الغنية على إعادة توزيع ثروتها على الأقاليم الأخرى.

..... وإزاء هذا الوضع الذي تعيشه غالبية المجتمعات الأفريقية كان من الطبيعي أن تسعى القيادات السياسية في الدول الأفريقية إلى تحقيق الاندماج الوطني وبناء الأمة، بمعنى السعي لخلق مجتمع آحادي تنتهي فيه التعددية حيث تذوب الجماعات الفرعية في إطار مجتمع وطني موحد وحيث تعلو ولاءات هذه الجماعات فتشكل ولاءاً وطنياً عريضاً يقود إلى بناء الدولة القومية. وإذا كان الاندماج الوطني يعد ضرورة لأزمة للدول الأفريقية، إلا أنه يجب ملاحظة أن مثل هذا الاندماج ليس هدفاً في حد ذاته، ومن الخطأ النظر إليه باعتباره كذلك لأن هذه النظرة قد يترتب عليها السعي لتحقيق هذا الاندماج بأي ثمن، بل قد تفتح المجال أمام اللجوء إلى القوة والإكراه لتحقيقه وهذا ما حدث في العديد من الدول الأفريقية (في السودان حتى عام ١٩٧٢، وفي إثيوبيا على سبيل المثال، وعلى العكس مما تقدم فإنه لو نظر إلى الاندماج الوطني باعتباره وسيلة

يمكن اللجوء إليها دون استخدام العنف وإذا ما واكب عملية التحديث دفعاً لعملية التنمية الشاملة وباعتباره وسيلة ضرورية تمكن النظام السياسي من حشد كافة الإمكانيات الوطنية فإن هذا الاندماج يصبح شيئاً مفيداً وذا قيمة.

وتؤكد الخبرة الأفريقية على أن قادة الدول الأفريقية قد لجأوا إلى المفاضلة بين نمطين من أنماط الاندماج ألا وهما: الاندماج الطائفي، والاندماج الوظيفي (*)، وإن كانت غالبية الدول الأفريقية قد لجأت إلى الأخذ بالاندماج الطائفي، والذي ينطوي بالأساس على تبني سياسة تقوم على محاولة استيعاب الجماعات العرقية الأخرى في إطار الجماعة العرقية الحاكمة حتى لو تطلب ذلك اللجوء إلى استخدام العنف للوصول إلى هذه الغاية، على أنه يجب ملاحظة أن مثل هذا النوع على الاندماج لم ينجح في الدول الأفريقية التي طبقته: السودان حتى عام ١٩٧٢ حينما تبنى سياسة تقوم على استيعاب الجنوبيين، وإثيوبيا حتى الآن في محاولاتها لا سهرة كافة الجماعات العرقية في البلاد.

من هنا ظهر الاندماج الوظيفي في أفريقيا كحل عملي لمشكلة التعددية، فهو يحافظ على الوحدة الإقليمية للدولة ــ فضلاً عن أنه يحقق التوازن المصلحي بين كافة جماعات وأقاليم الدولة، وقد حقق هذا النوع من الاندماج قدراً من النجاح في الدول التي طبقته: السودان منذ عام ١٩٧٢ بموجب اتفاق أديس أبابا، وقانون الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية، وأيضاً قانون الحكم الإقليمي لعام ١٩٨٠ في سعي السودان لتحقيق مثل هذا النوع من الاندماج في الشمال، كذلك فإن نيجيريا سعت إلى تحقيق هذا الاندماج الوظيفي طوال فترات الحكم العسكري فيها، واتجهت إلى الأخذ به في إطار الحكم المدني منذ آواخر عام ١٩٧٩ حيث تبنى الدستور الجديد نظام الحكم الرئاسي في إطار الشكل الفيدرالي للدولة، وسعى إلى تحقيق التوازن بين الولايات حين نص على ضرورة أن يقوم رئيس الدولة بتعيين وزير على الأقل من كل ولاية في حكومته، كما سعى الدستور إلى أن يكون رئيس الدولة متمتع بشعبية في كافة الولايات حين أكد على ضرورة أن يحصل المرشح لرئاسة الدولة على "ربع أصوات الناخبين، في ثلثي الولايات (ــ كل ولاية على حدة) على الأقل"(٨).

وهكذا ففي مقابل فشل تجارب الاندماج الطائفي في أفريقيا، نجد أن تجارب الاندماج الوظيفي قد حققت قدراً من النجاح، إلا أنه من الأمور الملفتة للنظر على الساحة

الأفريقية أنه لا يوجد إقليم، قد دخل في صراع مباشر مع الأقاليم الأخرى أو مع الحكومة المركزية، وهو منسجم ومتناسق عرقياً، فضلاً عن أن المتحدثين باسم الأقاليم لم يكونوا بالضرورة قادة طائفيين أو وطنيين في نظر سكان الأقاليم لأنهم لا يمثلون كافة الجماعات العرقية في إقليم، ومن ثم فليس غريباً أن نجد صراعات عرقية داخل كل إقليم مثلما يحدث بين الأقاليم وبعضها، وبينها وبين الحكومة المركزية وإذا كان هذا الأمر يفرض ضرورة السعي لتحقيق الاندماج الوظيفي أكثر من السعي لتحقيق الاندماج الطائفي على المستوى الوطني، إلا أن ذلك يثير تساؤلين هما:

ـ إذا كانت الجماعات الموجودة في الدولة غير مندمجة طائفياً، فهل يمكن الحديث عن الاندماج الوظيفي؟

ـ وإذا كان بالإمكان دمج الجماعات العرقية داخل الأقاليم في إطار جماعة مندمجة إقليمياً ـ مع وجود اندماج طائفي إقليمي ـ فلماذا لا يمكن تحقيق مثل هذا الاندماج على المستوى الوطني؟

.... إن الإجابة عنا لا تكمن في تحليل هوية الجماعات العرقية، ولكن في تحليل علاقاتها بالسلطة المركزية، ويمكن القول أن الهوية المتصورة للقائد في العاصمة هي التي تحدد اتجاهات الجماعات العرقية إزاء السلطة المركزية، فالقائد الذي يتصوره الشماليون مثلاً بأنه شمالي يستطيع أن يوجد الجماعات العرقية في الشمال، ولكنه سيلقي بلقطع معارضة من الجماعات العرقية في الجنوب وبعبارة أخرى فإنه سيكون هناك نوع من الاندماج الطائفي بين الجماعات العرقية داخل إقليم. وهذا النوع من الاندماج الطائفي الإقليمي يعد اندماجاً سلبياً، فهو اندماج ـ لإنه يدمج الجماعات العرقية مع بعضها، وهو طائفي ـ لإن أعضاء الجماعة المندمجة يحسون بالتميز عن مواجهة الجماعة العرقية التي ينتمي إليها القائد، وهو إقليمي ـ لأنه يغطي فقط جزءاً من إقليم الدولة، وهو سلبي ـ لإن هذا الاندماج لا يستهدف شيئاً بقدر ما يستهدف مواجهة الجماعات التي ينتمي إليها القائد، وأحد الملامح البارزة لهذا الاندماج تتمثل في أنه لا يؤدي تلقائياً إلى اندماج طائفي على مستوى الدولة، لأنه وجد فقط ويستمر كذلك طالما ظلت الجماعة الأخرى تتولى الحكم(٩).

مجمل القول إذاً أن وجود الولاءات الإقليمية أو العرقية لا يشكل في حد ذاته عقبة أمام الاستقرار أو التنمية السياسية، ولكن الخطورة تتمثل في استخدام هذه الولاءات لتحقيق أهداف سياسية، ذلك أن الروابط التقليدية للشعب في معظم الدول الأفريقية قد أثبتت إنها قادرة على أن تمد ولاءاتها إلى خارج النطاق الإقليمي والعرقي الضيق إلى المستوى الوطني خاصةً إذا كان القائد يمثل غالبية الشعب، ولكن الوصول إلى مثل هذا الولاء الوطني أمر دونه مصاعب جمة ذلك أنه في غياب وجود إطار مؤسسي وطني في العاصمة متفق عليه من كافة الأطراف، فإن فوز قائد أو حزب ينظر إليه باعتباره يعني هيمنة جماعة عرقية أو إقليم على الحكم، ونتيجة لذلك فإن الجماعات والأقاليم الأخرى لا تمد ولاءتها للعاصمة عندما لا يكون الرئيس ممثلاً لغالبية الشعب.

ويشير واقع الحال في غالبية الدول الأفريقية إلى عدم تمثيل زعاماتها لغالبية الشعب، ذلك إن هذه الزعامات لا تخرج عن أحد نمطين: أما زعماء كانوا في الأصل قادة للحركة الوطنية التي حققت الاستقلال للبلاد، وأما حكام عسكريين أتوا للسلطة من خلال انقلاب عسكري. وبعبارة أخرى فإن الدول الأفريقية متماسكة داخلياً نتيجة لوجود الزعامة التي حققت الاستقلال، أو نتيجة لوجود حكم عسكري.

وفيما يتعلق بالنوع الأول من الزعامات فإننا نلاحظ أن الشعب يقبل سلطتهم، وإن كان يرفض منحهم في الولاء الكامل، وهذه الزعامات تسعى لتحقيق الاندماج الطائفي عن اعتقاد بأن التماسك الوطني الذي تحقق في مرحلة النضال من أجل الاستقلال يعد مؤشراً على إمكانية تحقيق الاندماج الطائفي. وفيما يتعلق بدور العسكريين فإن هناك اعتقاداً سائد بأن الجيش، ونظراً لكونه أحد المجموعات الحديثة، مؤهل لأداء وظائفه بفعالية فهو يحافظ على الدولة مندمجة جزئياً باستخدام القوة، وجزئياً بتعيين الفنيين بدلاً من السياسيين على رأس إدارات الدولة، وجزئياً بفرض ترتيبات مؤقته قبل تسليم السلطة للمدنيين.

ورغم ما يحققه كلا النمطين من الزعامة من تماسك داخلي، إلا أنه يلاحظ أن الاندماج الذي تحققه الزعامة الأولى هو اندماج طائفي مؤقت، في حين أن الاندماج الذي يحققه العسكريون هو اندماج وظيفي مؤقت، طالما لا يوجد إطار مؤسسي في العاصمة متفق عليه من جانب معظم الجماعات العرقية والأقاليم في البلاد، وهذا هو

الحادث في غالبية الدول الأفريقية، الأمـر الـذي يجعـل أي تغييـر فـي القيـادة السياسـية، يؤدي بالضرورة إلى تهديد لهذا الاندماج.

مما تقدم يظهر بوضوح أن تحقيق الاندماج الطـائفي لـيس بـالأمر السـهل، فضـلاً عـن أنه يحتاج لوقت طويل، ويستلزم اللجوء إلى الأساليب السليمة حتـى يمكـن تحقيقـه فـي جـو تسوده الثقة بين كافة الجماعات والأقاليم، وبالتالي فلا معدى مـن السـعي لتحقيـق الانـدماج الوظيفي، فطالما أن التحديث يعني تطبيق منجـزات العلـم والتكنولوجيـا، وتوزيـع نتائجهـا على الإنسان وبخاصةً أولئك المحرومون منهـا، وطالمـا أن التنميـة السياسـية تعنـي فـي النهاية عملية وضع نظام لتجميع الموارد وتوزيعها فـإن الانـدماج الطـائفي لـيس ضـرورياً لعملية التحديث طالما أن الأخيرة يمكن تحقيقهـا دون وجـود دولـة قوميـة، وبالتـالي فـإن الأفكار التي تدور حول دمج الجماعات التقليدية وتحويلهـا إلـى دول قوميـة يجـب أن تتجـه إلى التركيز على كيفية تحديث هذه المجتمعـات، ولـيس بالضـرورة تحويلهـا إلـى وحـدات قومية.

▪ السمات العامة للمجتمع السوداني:

توصف السودان بأنها صورة مصغرة لأفريقيـا، بمعنـى أن التنوعـات عديـدة فيهـا شـأنها شأن القارة الأفريقية، وهذا الوصف حقيقي إلى حـد مـا. فالسـودان أكبـر الـدول الأفريقيـة مساحة (نحو مليون ميل مربع)، وتقع في وسط القارة الأفريقيـة، وتمتـد إلـى سـاحل البحـر الأحمر شرقاً، وتوجد الصحراء فـي شـمالها وغربهـا، والسـافانا فـي وسـطها وغربهـا، فضلاً عن الغابات المدارية في جنوبها، وقد أدى اتساع سـاحة السـودان إلـى تعـدد منـاخي ونباتي أثر على أسلوب حياة الجماعات التي تسـكن مختلـف أرجـاء السـودان، كـذلك فـإن وجود النيل في أراضي السودان قد شكل عامل جذب للهجـرة إلـى السـودان، وهـي هجـرة لم تأت فقط من مختلف أنحاء القارة، بل إنها أتت أيضـاً مـن شـبه الجزيـرة العربيـة عبـر البحر الأحمر، وقد أدى ذلك إلى وجود تعدد عرقي فـي داخـل المجتمـع السـوداني يظهـر واضحاً في الملامح الفيزيقية للسكان على نحـو يجعـل مـن الصـعوبة بمكـان القـول بـأن هناك نمطاً سودانياً واحداً، ثم إن السودان بحدوده الحالية ذو نشأة حديثـة، ذلـك أنـه لـم يـتم تجميع جماعاته العرقية والثقافية المتنوعة فـي إطـار واحـد إلا مـع قيـام الحكـم الأجنبـي المركزي عام ١٨٢٠ مع بداية فترة الحكم العثماني المصري، كـذلك فـإن مديريـة دارفـور

ـ إقليم دارفور حالياً ـ لم تضم إلى السودان إلا في عام ١٩١٧، وهذا يعني أن العلاقات بين مختلف الجماعات التي تقطن السودان مازالت علاقات حديثة لم تتح لها الفرصة للتفاعل السلمي على نحو يصهرها في بوتقه واحدة.

ويضاف إلى ما تقدم فإن ارتباط تاريخ السودان بالتاريخ المصري منذ عهد الفراعنة قد أدى إلى تأثر السودان ـ وبخاصةً شماله ـ بكافة التأثيرات التي تعرضت لها مصر سواء كانت تأثيرات سياسية أو ثقافية، أو لغوية، أو دينية، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود تعدد ثقافي، ولغوي، وديني في السودان. ويجب ألا ننسى في هذا المقام ما خلفته سياسات الحكم الثنائي البريطاني المصري، ثم سياسات حكومات ما بعد استقلال السودان من تأثيرات في هذا المجال، ذلك أن الحكم الثنائي قد قام بتدعيم نظام الحكم المركزي في البلاد، وقد ترك ذلك بصماته بأشكال متعددة على شكل الحكم، وعلى سلوك الحكام، فقد أصبحت الخرطوم مركزاً للحكومة، وكانت قوات الاحتلال هي مصدر القوة والسلطة في البلاد، وكانت القاهرة ولندن على التوالي هما مصدر صنع القرار الذي ينفذ على كل السودان، وقد قسم السودان إلى العديد من المديريات مع وجود قدر محدود من توزيع السلطة واللامركزية، وكان نظام الإدارة الأهلية قد صدر في العشرينات من القرن الحالي ثم عدل، وقام نظام الحكم المحلي في عام ١٩٣٧ الذي عدل هو الآخر عام ١٩٥١، وعندما حصل السودان على استقلاله عام ١٩٥٦ فإن الإدارة في السودان كانت مركزة إلى حد كبير في الخرطوم[١٠].

وفي الفترة التي تلت استقلال السودان مباشرة فإن نظام الإدارة قد احتفظ بنفس ملامح الإدارة القديمة، بل إن الحكومة المركزية، ومجلس الوزراء، والبرلمان والحكم المحلي كان يتطابق في شكله مع النظام البريطاني البرلماني، لكنه كان ديمقراطي الشكل، فارغ المضمون والمحتوى.

وقد تمثلت أهم الملامح البارزة للنظام في تركيز عملية التنمية الاقتصادية في الإقليم الأوسط للبلاد، مما أدى إلى زيادة حالة التذمر، فقد ظل غرب البلاد وأجزاء من شرقها بالإضافة إلى الجنوب في حالة متدنية ومتخلفة اجتماعياً واقتصادياً ذلك أن تركيز الاستثمار في وسط البلاد كان يعني عدم وجود فوائض للاستثمار في بقية أنحاء البلاد، بل إن المشروعات الزراعية المحدودة التي أقيمت في بقية المناطق لم يصادفها النجاح، وقد عجزت الحكومات المتتالية عن تحويل الموارد والاستثمارات من وسط البلاد والذي

كان يشكل عامل جذب لها، وكانت الطبقات متعددة صحيح أن الرغبة كانت قائمة لكنه لم تكن هناك البنية الأساسية ولا الكفاءات التي تمكن من تحقيق آمال باقي الأقاليم ، وقد كانت القلاقل في الجنوب، فضلاً عن استمرار حالة التبعية، والتمسك بالنماذج الغربية في التنمية، كانت كلها عوامل مضادة لتنمية الأقاليم البعيدة عن المركز. وكان التغيير المستمر في نظام الحكم في الخرطوم، والتدهور في الوضع الاقتصادي، عوامل أسهمت كلها في تزايد حالة عدم الرضا والإحباط الذي انتشر في الستينيات، وقد عبر التذمر الإقليمي عن نفسه في تلك الاضطرابات التي وقعت في الجنوب، وظهور تنظيمات سياسية في الشمال تعبر عن الانتماء العرقي والإقليمي أكثر من تعبيرها عن الانتماء والولاء الوطني(١١).

نخلص مما تقدم إلى أن ظروف البيئة الطبيعية للسودان، فضلاً عن تاريخه، ثم سياسات الحكم الاستعماري، والحكم الوطني بعد الاستقلال، هذه العوامل مجتمعة قد أدت إلى سيادة الطابع التعددي على المجتمع السوداني، ويمكن إجمال أهم مظاهر هذه التعددية فيما يلي:

أولاً: تعددية عرقية(١٢)

فقد أشار التعداد السكاني الأول للسودان عام ١٩٥٦ إلى وجود ٥٦ جماعة عرقية منفصلة في السودان كما أشار إلى أن هذه الجماعات تنقسم إلى ٥٩٧ مجموعة فرعية، وقد ادمج البروفيسور محمد عمر بشير هذه الجماعات والمجموعات في بعضها البعض، وخرج بوجود جماعتين كبيرتين هما الجماعة الشمالية، والجماعة الجنوبية وقسم كلاً منهما إلى مجموعات فرعية على النحو التالي:

المجموعة الشمالية:

- العرب
- البجا
- النوباويون
- النوبيون
- الدارفوريون

ــ أفريقيو الغرب

المجموعة الجنوبية:

ــ النيليون

ــ الأزاندي

ــ باري

ــ مورو

ــ لوتوكو

ــ توبوسا

ــ قبائل أخرى في الاستوائية

ويصل تعداد السودان حالياً إلى نحو ١٨ مليون نسمة يوجد منهم نحو أربعة ملايين يعيشون في الجنوب، وتمثل كل مجموعة فرعية هوية متماسكة، وتضم مايزيد على مليون نسمة وعلى حين أن بعض المجموعات الفرعية يمكن تحديد هويتها استناداً إلى منطقة استقرارها، وتاريخها (بجا، نوباويون، نوبيون، دنكا.. إلخ) فإن المجموعات الأخرى متفرقة في العديد من المناطق(العرب، الدارفوريون، أفريقيوا الغرب)، وتتفاوت درجة الاختلاط والاحتكاك بين كافة المجموعات، وهي تعتمد على عملية التحديث بما في ذلك الهجرة، والتحضر، والتعليم.

ثانياً: تعددية لغوية[١٣]:

فوفقاً لنفس التعداد السكاني السابق فإنه يوجد في السودان نحو ١١٥ لغة ولهجة تخاطب، وإن كان يمكن تقليصها إلى ما يلي:

في الشمال:

ــ العربية

ــ الباجا (كوشية)

ــ نوبا (كردفانية)

ـ نوبية

ـ دارفورية

في الجنوب:

ـ دنكا

ـ زاندي

ـ نوير

ـ لوو Luo

ـ لانجو

ـ ندوجو ـ سيري

ـ مورو ـ ماري

ـ باري ـ باك

ومما تجدر الإشارة إليه أن التعداد لم يكن موفقاً في استخدامه لمصطلح العرب والعربية فأحياناً كان يقصد بها معنى عرقياً، وأحياناً معنى لغوياً وأحياناً معنى ثقافياً.

ثالثاً: تعددية ثقافية:

يقسم السودان في الكتابات التاريخية والسياسية إلى منطقتين: الشمال والجنوب، وذلك على أساس العقيدة واللغة على اعتبار أن اللغة العربية والإسلامية قد أديا إلى خلق جماعة متجانسة، وثقافة متسقة بصرف النظر عن العامل العرقي. إلا أن ذلك القول ليس صحيحاً على إطلاقه، ذلك أن كل المجموعات في شمال السودان (شمال خط عرض ١٠°) لم تتأثر بالإسلام والعروبة بنفس الدرجة، ففي شمال السودان توجد مجموعات مثل: البجا، والنوبيين وسكان جبال النوبا، والفور وهي تنظر إلى نفسها باعتبارها مختلفة عن غيرها من المجموعات في الشمال، وينطبق نفس القول على جنوب السودان حيث نجد أن أسلوب حياة النيليين وثقافتهم يختلف عن غيرهم، أكثر من ذلك فإن بعض هذه المجموعات يمتد إلى خارج حدود السودان، ويشكل مجموعات متجانسة تمتد علاقاتها عبر الحدود، وهي علاقات تفوق علاقاتهم بجيرانهم داخل حدود السودان ومن

أمثلة ذلك: النوبيون في المديرية الشمالية للسودان وفي جنوب مصر، وبني عامر في إريتريا ومديرية كسلا، والمساليت في دارفور وتشاد، وزاندي في المديرية الاستوائية وزائير وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأتشولي في المديرية الاستوائية وأوغندا، والنوير والشلوك في مديرية أعالي النيل وإثيوبيا(١٤).

وهكذا فإن رسم خريطة ثقافية للسودان يعتبر أمراً غاية في التعقيد نتيجة لتداخل العديد من العوامل في تحديد مكونات الثقافة من أسلوب الحياة، إلى اللغة، إلى الديانة، إلى الملامح الفيزيقية إلى نظم الإنتاج والتوزيع، إلى طقوس الرقص والموسيقى والفن.. إلخ وكلها عوامل لا تتمشى مع بعضها البعض داخل كل مجموعة.

وقد بذلت العديد من المحاولات لرسم خريطة ثقافية للسودان، غير أن هذه المحاولات ينتابها القصور، ونذكر هنا محاولتين في هذا الصدد، فقد قسم أحد الكُتاب السودان من الناحية الثقافية إلى خمسة أقاليم متميزة وهي(١٥):

(١) الشمال الغربي — حيث توجد القبائل المسلمة غير العربية مثل: الفور، والمساليت، والزغاوة.

(٢) الشمال الأوسط — حيث يعيش معظم العرب، رغم وجود النوبيين الذين تأثروا جزئياً بالعربية.

(٣) الشمال الشرقي — حيث توجد قبائل البجا المسلمة غير العربية.

(٤) جبال النوبا — في جنوب إقليم كردفان، ويعد معظمها من الناحية الفنية جزءاً من الشمال ويقطنها النوباويون الأفريقيون حيث أحرز الإسلام بعض التقدم في صفوفهم.

(٥) الجنوب — حيث تعيش القبائل الأفريقية المتزنجة، وحيث تسود المعتقدات البدائية الأفريقية وتنتشر اللغات واللهجات الأفريقية.

غير أن هذا التقسيم والذي يستند بالأساس إلى عاملي اللغة والدين ينتابها القصور، فعلى سبيل المثال فإن قبائل البقارة في الشمال الغربي هي قبائل عربية لكن سحنات أبنائها تميل إلى السود الداكن ثم إن إقليم الجنوب لا يمكن أن ينظر إليه باعتباره متسقاً من الناحية الثقافية وذلك نظراً لانتشار المسيحسة جزئياً فيه على يد البعثات التبشيرية،

فضلاً عن اختلاف أنماط الإنتاج والتوزيع فيه، بالإضافة إلى تعدد اللهجات واللغات بين قبائله.

وإذا ما أخذنا كافة مقومات الثقافة في الاعتبار، فإنه يمكن، وإلى حد ما، تقسيم السودان إلى المناطق الثقافية التالية[١٦]:

(١) ثقافة المستقرين على ضفاف النيل في شمال ووسط السودان.

(٢) ثقافة سكان السافانا في وسط السودان.

(٣) ثقافة البجا في شرقي السودان.

(٤) ثقافة الفور في غربي السودان.

(٥) ثقافة النيليين في جنوبي السودان.

(٦) ثقافة جبال النوبا في غربي السودان.

(٧) ثقافة الزاندي في جنوب السودان.

(٨) ثقافة مابام أنجسنا في جنوب شرق السودان.

وتوجد لدى المناطق الثقافية الأربع الأولى مقومات ثقافية متشابهة إلى حد ما في حين أن مقومات الاختلاف بينها ضئيلة، في حين أن المناطق الأربع الأخرى تختلف ثقافياً عن بعضها البعض وعن غيرها من المناطق.

رابعاً: تعددية دينية[١٧]:

فالإسلام، والمسيحية، والمعتقدات الطبيعية توجد بشكل أو بآخر في مختلف أنحاء السودان ووفقاً لأحد التقديرات غير الرسمية عام ١٩٦٨ فإن ٦٦ بالمئة من سكان السودان مسلمين، و ٤ بالمئة مسيحيين، والباقي ٣٠ بالمئة يدينون بالمعتقدات الأفريقية التقليدية وفي داخل كل جماعة دينية توجد العديد من التنوعات.

فبين صفوف المسلمين توجد العديد من الطرق الصوفية مثل: القادرية والسمانية، والختمية والإدريسية، والأحمدية، والتيجانية، والشاذلية، والبرهامية، والشامية، والمهدية.. إلخ وبعض هذه الطرق وبخاصةً الختمية والمهدية لها انتشار واسع في البلاد، في حين أن البرهامية والتيجانية توجد في مناطق محدودة، وبين بعض

الجماعات، على أن هذا التنوع لا يعني عزلة هذه الجماعات عن بعضها لأن الرابطة المشتركة بينها وهي الإسلام تسيطر على كل مظاهر الحياة أما المسيحية، وعلى عكس ما هو سائد في معظم الدول الأفريقية، فإنها لم تدخل السودان عن طريق بعثات التبشير، ذلك أن الممالك المسيحية في السودان ظهرت قبل عام ١٨٢٠، فالنوبيون دخلوا المسيحية منذ القرن السادس الميلادي، مثلما دخلوا في الإسلام بعد ذلك، وقد تأثرت المسيحية ــ شأنها في ذلك شأن الإسلام ــ بالتصورات والممارسات المحلية، ورغم أن المسيحية في شكلها الأول قد ضعفت مع حلول القرن الخامس عشر، إلا أنه مايزال لها تأثيرها على حياة معتنقيها، كما انتشرت حتى دارفور، ثم إنها قد أخذت دفعة جديدة في منتصف القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين على يد البعثات التبشيرية الأوروبية، حتى لقد أصبح لها شأن في الجنوب وجبال النوبا ذلك أن كل تجمع تبشيري قد تركز في منطقة محددة لا تتسق بالضرورة مع الاختلافات العرقية، وفي شمال السودان فإن المسيحية كان لها تأثيرها بين اليونانيين، والأرمن، والإثيوبيين، والجماعات القبطية المصرية. وعلى حين كانت المسيحية في الجنوب هي ديانة رجال الإدارة فضلاً عن الجماعات الأجنبية المسيطرة على التجارة والنخبة الجنوبية، فإن الإسلام كان ولا يزال هو الدين المسيطر على سكان الحضر والريف وعلى النخبة المتعلمة في الشمال.

ولا تزال المعتقدات الأفريقية التقليدية لها السيطرة على سكان الريف في الجنوب.

خامساً: تعددية اقتصادية(١٨):

ويرجع ذلك تفاوت معدلات التنمية الاقتصادية بين الأقاليم في السودان وبخاصةً بين الشمال الأوسط، وبين كافة الأقاليم، ذلك أن تركز السودانيين العرب في الشمال الأوسط للبلاد، بالإضافة إلى انتشارها كتجار في مختلف أرجاء البلاد، ثم كونهم مسؤوليين إداريين قبل الاستقلال وبعده كان عاملاً هاماً أسهم في زيادة قوتهم الاقتصادية والسياسية، فعلى حين أن تحركهم للتجارة قد ساعد على انتشار اللغة العربية، وتأمين سيطرتهم الاقتصادية ــ الاجتماعية من خلال المشاريع الخاصة، فإن تركزهم الجغرافي حول مقر السلطة في الخرطوم قد مكنهم من السيطرة على كل أجهزة الدولة، النظام السياسي، والإدارة والقطاع العام والخاص، وهو الأمر الذي أدى إلى إثارة حفيظة باقي الأقاليم نظراً لتخلفها الاقتصادي، بل إن الوضع الاقتصادي المتردي للجنوب كان أحد

أسباب الدافعة إلى الحرب الأهلية بين الجنوب والشمال منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٧٢.

سادساً: تعددية إقليمية[١٩]:

كان لسيطرة السودانيين العرب على السلطة والثروة في الشمال ثم التغير المستمر في نظام الحكم في الخرطوم عقب الاستقلال فضلاً عن تدهور الوضع الاقتصادي في بقية أقاليم السودان أثره في انتشار حالة عدم الرضا والإحباط الذي ساد في البلاد منذ أواخر الخمسينيات، وقد عبر التذمر الإقليمي عن نفسه في تمرد الجنوب، وظهور تنظيمات في الشمال تعبر عن الانتماء العرقي والإقليمي أكثر من تعبيرها عن الولاء والانتماء الوطني خاصةً وإن كافة الحكومات التي تعاقبت على الحكم بعد الاستقلال قد أخذت بالاندماج الطائفي كهدف يرجى منه استيعاب كافة الجماعات العرقية في البلاد في إطار من الثقافة العربية الإسلامية وظل الحال على هذا المنوال حتى قيام ثورة مايو ١٩٦٩ في السودان، والتي اتجهت إلى الأخذ بالاندماج الوظيفي في الجنوب منذ عام ١٩٧٢، وفي الشمال منذ عام ١٩٨٠.

▪ الحكم الإقليمي في جنوب السودان

في الفترة التي سبقت الفتح المصري ـ التركي للأراضي الواقعة جنوب مصر (السودان فيما بعد) كانت منطقة الجنوب في السودان تعيش في حالة تسيطر عليها الفوضى والحروب القبلية، إذ كانت القبائل القومية مثل الأزاندي والدنكا تسيطر على القبائل الضعيفة وتقهرها[٢٠]، ومع دخول السودان في ظل الحكم المصري التركي منذ عام ١٨٢٠ فإن هذه الأوضاع سرعان ما انتهت، ذلك أن هذا الحكم قد أقام سلطة مركزية في السودان ككل لأول مرة، ومع استيعاب الأمن في ربوع البلاد فإن تجارة الرقيق قد انتشرت على نطاق واسع، وما يجب التأكيد عليه هنا أن هذه التجارة كانت قائمة في السودان قبل الحكم المصري كتجارة داخلية[٢١]، بل إنها مازالت موجودة حتى الوقت الحاضر لدى بعض القبائل في الجنوب.

وأيا ما قيل عن الحكم المصري للسودان والإدعاء بعدم كفاءته، فإن هذا الحكم قد أسهم في وحدة السودان وحافظ عليها، ونشر الأمن بين ربوعه، فضلاً عن أنه ألقى بتأثيراته العربية الإسلامية على شمال السودان وإن كان وصول بعثات التبشير

الأوروبية إلى جنوب السودان سعياً لاستخدامه كرأس جسر للوصول إلى مملكة إثيوبيا المسيحية والاستيلاء على كنيستها القبطية قد أسهم في زيادة الهوة بين الشمال والجنوب ثقافياً ودينياً(٢٢).

وإذا كانت الثورة المهدية التي قامت في السودان في ثمانيات القرن الماضي ضد الحكم المصري، توصف بأنها ثورة وطنية نظراً لمشاركة كل الشمال والجنوب فيها، لأسباب مختلفة(٢٣)، إلا أنه يلاحظ أن هذه الثورة قد ألقت بتأثيرات سلبية على الجنوب، ذلك أنها دمرت كل أثر للإدارة والسلطة فيه، وهكذا سقط الجنوب مرة أخرى في غمار الفوضى والمنازعات القبلية(٢٤).

ومع بداية القرن الحالي فإن الحكم الثنائي البريطاني ـ المصري للسودان قد فتح الطريق أمام تغلغل التجارة الأوروبية وبعثات التبشير في الجنوب بل إن سياسة بريطانيا في التطور المنفصل للجنوب قد أسهمت تعميق الفوارق إلى حد كبير بين الشمال والجنوب، ذلك أن تطبيق قانون المناطق المقفلة منذ عام ١٩٢٩ في الجنوب قد انتهى إلى: إغلاق الجنوب في وجه الشماليين تماماً بما في ذلك رجال الإدارة، وخلق نظام سياسي خاص بالجنوب يعتمد على الحكم غير المباشر من جانب الزعماء القبليين، ثم إبعاد الحامية الشمالية من الجنوب ـ والتي كانت تشكل بالإضافة إلى التجار الشماليين حلقة وصل بين الشمال والجنوب ـ وحلت محلها الفرقة الاستوائية التي أنشئت عام ١٩١٧ والتي ظلت تمثل القوة العسكرية الرئيسية الدائمة في الجنوب حتى أغسطس ١٩٥٥. وقد أدى ذلك إلى تعميق الفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب خاصةً وإن بريطانيا كانت ترى أن الجنوب أقرب إلى أفريقيا السوداء منه إلى السودان، بل وراحت تفكر في ضمه إلى أوغندا وحتى إلى كينيا(٢٥).

وأثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرةً تغيرت السياسة البريطانية تجاه الجنوب تحت تأثير عوامل أربعة(٢٦):

من جانب ـ مذكرة مؤتمر الخريجين إلى الحاكم العام البريطاني للسودان والتي تشرح الأماني القومية للسودان، وهو ما دفع بريطانيا إلى التفكير في إنشاء مجالس قومية ومحلية لتوزيع السلطة في السودان، ومن جانب ثان ـ قناعة بريطانيا بأنه رغم أن شعوب جنوب السودان هي شعوب متزنجة أفريقية، إلا أن "العوامل الجغرافية

والاقتصادية.... تعمل على الربط بين هذه الشعوب، وبين التطور المستقبلي لبلاد الشرق الأوسط وشمال السودان الذي تسوده النزعة العربية".

أما العامل الثالث وهو الأهم – فقد تمثل في رغبة في بريطانيا في تقوية السودان في مواجهة مصر، ففي عام ١٩٤٦ كانت المفاوضات دائرة بين بريطانيا ومصر لإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان من بين مطالب مصر ضرورة اعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الأراضي المصرية، وقد شككت بريطانيا في مقدرة السودان المقسم إلى شمال وجنوب على مقاومة الضغط المصري، هذا فضلاً عن أن بعض الجنوبيين لم تكن لديهم الرغبة في الخضوع مرة أخرى للحكم المصري. ونتيجة لما تقدم رأت بريطانيا أنه لا مندوحة عن الاعتراف بوحدة السودان شماله وجنوبه، ومن جهة رابعة – فإن مؤتمر جوبا الذي انعقد في يونيو ١٩٤٧ بهدف إنشاء جمعية تشريعية يمثل فيها الشمال والجنوب قد أبرز أن هناك اتفاقاً على ضرورة الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب، وإن ظهرت شكوك الأعضاء الجنوبيين في المؤتمر حيال نوايا الشماليين.

ونتيجة لأوضاع داخلية ودولية وافقت مصر على منح الاستقلال للسودان، ففي ١٢ فبراير ١٩٥٣ عقدت اتفاقية بين مصر وبريطانيا تعطي السودان الحكم الذاتي كخطوة أولية نحو الاستقلال، ورغم دعوة معظم الأحزاب في شمال السودان لحضور المفاوضات التي سبقت إبرام الاتفاقية، فإن أحداً من الجنوبيين لم يدع أو يشارك في هذه المفاوضات، بل إن الاتفاقية لم تتضمن أى بند خاص يتعلق بحماية مصالح الجنوبيين، وهو الأمر الذي أدى إلى إثارة حفيظة أبناء الجنوب[٢٧].

وعلى أية حال فإنه في خلال الفترة الانتقالية والتي استمرت طوال عامي ١٩٥٤، ١٩٥٥ – أدت الممارسات الخاطئة إلى تصعيد مشكلة الجنوب لتصبح مشكلة سياسية، فقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بغالبية مقاعد البرلمان السوداني في أول انتخابات برلمانية نوفمبر/ديسمبر ١٩٥٣، إلا أن ممارسات الأحزاب الشمالية ومناوراتها قد أدت إلى شيوع حالة الفوضى في الجنوب، ثم إن قرارات لجنة السودنة التي صدرت في أكتوبر ١٩٥٤ قد تجاهلت إلى حد كبير تعديل أوضاع الجنوبيين العاملين في الخدمة المدنية، وهو الأمر الذي دفع الحزب الليبرالي الجنوبي (تشكل عام ١٩٥٣ تحت اسم الحزب الجنوبي) إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر في جوبا للمطالبة بإقامة "دولة فيدرالية"، وجاء تمرد الفرقة الاستوائية في أغسطس عام ١٩٥٥ وماواكبه من مذابح واضطرابات

في الجنوب ليضيف الجديد إلى رصيد عدم الثقة بين الطرفين، ورغم كل ماسبق فقد وافقت الأحزاب الشمالية على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في أواخر عام ١٩٥٥ على أن ينظر بعين الاعتبار إلى إيجاد حل لمشكلة الجنوب في "إطار فيدرالي" وقد وافق البرلمان السوداني على ذلك في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، وأعلن استقلال السودان في الأول من يناير عام ١٩٥٦[٢٨].

وفي الفترة من أوائل عام ١٩٥٦ وحتى نوفمبر ١٩٥٨، وهي فترة حكم الأزهري ثم عبد الله خليل ــ فإن هذه الفترة شهدت في بدايتها اتجاه الحكومة إلى التخلص من معارضة الجنوبين، واللجوء إلى محاكمة العديد منهم، ونظرت إلى مشكلة الجنوب باعتبارها مشكلة ثانوية تلي مسألة التأكيد على العروبة والإسلام في السودان، ثم إن اللجنة القومية التي أنيط بها مسؤولية وضع دستور دائم للبلاد قد رفضت اقتراحاً للأعضاء الجنوبيين فيها كان يقضي بتطبيق النظام الفيدرالي[٢٩]، ومع قيام الانقلاب العسكري برئاسة عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ (وحتى أكتوبر ١٩٦٤) فرض الحكم العسكري على البلاد، وألغى النظام البرلماني وما يستتبعه من تعدد حزبي وراح نظام الحكم الجديد يسعى إلى فرض "الاندماج الطائفي" بالقوة المسلحة سعياً لاستيعاب الجنوب في إطار الثقافية العربية الإسلامية إذ خطط النظام لتوطين مليون ونصف مليون عربي شمالي في جنوب السودان، ثم قام بطرد البعثات التبشيرية من الجنوب، ولجأ إلى قمع أي وجه للمعارضة في الجنوب الأمر الذي أدى إلى هرب العديد من القيادات الحزبية الجنوبية إلى الخارج فضلاً عن فرار الآلاف كلاجئين في الدول المجاورة والذين شكلو تنظيمات سياسية وعسكرية في الخارج لمقاومة هذه السياسة، ومنها "رابطة السودان المسيحية" "الاتحاد الوطني للمناطق المقفلة بالسودان الأفريقي" والذي أصبح اسمه الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو) منذ عام ١٩٦٣، إلا أن هذا الحزب ظل ينادي بحل سلمي للمشكلة، وكان ظهور الأنيانيا عام ١٩٦٣ تطوراً جديد في تطور مشكلة الجنوب ليس لأنها اتخذت طابع الحركة العسكرية فقط، ولكن لأنها رفضت أيضاً أي حل سلمي لمشكلة الجنوب، وفي السنوات الخمس التي تلت ذلك فإن حركة المقاومة في الجنوب ظلت ضعيفة، واقتصرت الأنشطة العسكرية لها على أعمال فردية متفرقة، وكان مرجع ذلك الانقسام الذي انتاب الحركة فظهرت العديد من التنظيمات مثل

"الحكومة المؤقتة لجنوب السودان، الحكومة المؤقتة للنيل، جبهة التحرير الأفريقية، جبهة تحرير جنوبي السودان.. إلخ"(٣٠).

وعلى أية حال فقد اتجه كل من الشمال والجنوب خلال هذه الفترة إلى السعي لحل المشكلة في ميدان القتال، بل ظهرت دعاوي لدى تنظيمات الجنوب تنادي "بالانفصال"، وقد أدى ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية للسودان من جهة، وتدهور أوضاع الجنوب من جهة ثانية، وإزاء ذلك شكل النظام العسكري لجنة لتقصي الحقائق ضمت شماليين وجنوبيين كي تقوم بدراسة الأسباب التي تعرقل التفاهم بين الشمال والجنوب، وإن تقدم التوصيات الكفيلة بتدعيم الثقة وخلق الاستقرار الداخلي دون مساس "بالكيان الدستوري أو بمبدأ الحكومة الموحدة" وهذا يشير إلى أن النظام مايزال مُصراً على تحقيق الاندماج الطائفي. وأيا ما كان الأمر فقد كان تشكيل هذه اللجنة بمثابة بداية النهاية للحكم العسكري، فلقد سقط النظام قبل أن تنهي اللجنة أعمالها،

حيث اندلعت ثورة أكتوبر ١٩٦٤(٣١)، والتي أطاحت بالنظام ولقد كانت مشكلة الجنوب أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى ثورة أكتوبر ١٩٦٤، بل يمكن القول بأنها كانت المحرك الأساسي لانهيار نظام حكم عبود، ويتضح ذلك من أن هذا النظام في سعيه لإيجاد حل للمشكلة فإنه قام بتوجيه الدعوة لجماهير الشعب للمشاركة بالرأي في سبيل إيجاد حل سلمي، وقد سارع طلبة جامعة الخرطوم إلى الاستجابة لهذه الدعوة، وهو ما أدى إلى مظاهرات طلابية، واجهها الجيش بالقوة وبإغلاق الجامعة، وكانت نتيجة ذلك قيام انتفاضه شعبية عامة بالخرطوم أدت إلى انهيار الحكم العسكري(٣٢)، وقد تشكلت عقب ذلك حكومة سر الختم خليفة، الذي أعلن العفو العام عن جميع الجنوبيين الذي فروا من البلاد منذ عام ١٩٥٥، ودعاهم إلى العودة للعمل من أجل الحرية والمساواة في السودان وقد مهد ذلك السبيل أمام عقد مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم في الفترة من ١٦ ــ ٢٩ مارس ١٩٦٥، والذي شاركت فيه كل من الأحزاب الشمالية، وبعض من تنظيمات الجنوب، بهدف إيجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب، غير أن هذا المؤتمر لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية، فعلى حين شكلت الأحزاب الشمالية جبهة واحدة في المؤتمر وعارضت أية دعاوي لانفصال الجنوب، فإن تنظيمات الجنوب كانت منقسمة على نفسها، وغلب على مقترحاتها الدعوة "لانفصال الجنوب" وأدى فشل المؤتمر في تحقيق المهمة التي دعى من أجلها إلى انشغال الأحزاب الشمالية مرة أخرى

بالصراع على السلطة في الخرطوم، وتوارت مشكلة الجنوب لتحتل أهمية ثانوية في ممارساتها، بل إن مناوراتها وممارساتها الخاطئة قد أدت إلى زيادة تعقيدات المشكلة يتضح ذلك من أن البرلمان السوداني الذي انتخب عام ١٩٦٥ لم يمثل فيه الجنوب، ثم إن الأحزاب الشمالية نادت، آنذاك بإقامة جمهورية إسلامية في السودان، وتطبيق دستور يستند إلى مبادئ الإسلام وتعاليمه، هذا فضلاً عن حادثة جوبا في يوليو ١٩٦٥ وحادثة واو في أغسطس من نفس العام حيث أدى تدخل قوات الجيش والبوليس ضد الثائرين إلى مقتل عدد من الجنوبيين، ولقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى زيادة مخاوف الجنوبيين، وتدعيم مواقف دعاة الانفصال فيما بينهم، وإلى ازدياد حدة المعارك وانتشارها في الجنوب[٣٣].

وعلى أية حال فإن الحكومة السودانية الجديدة التي تشكلت في يوليو ١٩٦٥ قد تمكنت من تحجيم نشاط الثوار الجنوبيين ذلك لأن مؤتمر المائدة المستديرة قد زاد من الانشقاق بين تنظيمات الجنوب على نحو مكن الحكومة من تركيز ضرباتها ضد دعاة الانفصال، كذلك فإن الحكومة عقدت اتفاقية مع إثيوبيا في يوليو ١٩٦٥ وافقت الأخيرة بمقتضاها على عدم تأييد الجنوبيين في المنفى، وجاءت الإطاحة بحكومة تشومبي في الكونغو في أكتوبر ١٩٦٥ لتضعف من وقت الجنوبيين الذين كانوا يحصلون على الكثير من الدعم من تشومبي[٣٤].

وظل الحال على هذا المنوال حتى قيام ثورة مايو ١٩٦٩ والتي أطاحت مرة أخرى بالحكم المدني وبالنظام البرلماني والتعدد الحزبي في السودان، لتبدأ صفحة جديدة في تاريخ مشكلة الجنوب.

وقد اعترف نظام الحكم الجديد بقيادة اللواء نميري منذ البداية بوجود المشكلة، ولم يتجاهلها بل اعترف بوجود فوارق بين الشمال والجنوب، على نحو ما يوضح البيان الذي أذاعه اللواء نميري في ٩ يونيو ١٩٦٩ والذي ينص على "إن حكومة الثورة لا تتهيب الاعتراف بالواقع، إنها تدرك أن ثمة فوارق تاريخية وثقافية بين الشمال والجنوب، وتؤمن إيماناً أكيداً أن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية. إن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافاته وتقاليده في سودان اشتراكي موحد"، وانتهى البيان إلى أهمية إقرار مبدأ "الحكم الذاتي الإقليمي" كحل لمشكلة الجنوب[٣٥].

غير أن اتجاه نظام الحكم الجديد إلى الاتحاد مع مصر وليبيا، ثم مساعدة هاتين الدولتين لنميري في العودة إلى السلطة عقب انقلاب يوليو ١٩٧١ قد جعل الكثير من الجنوبيين يتشككون في نوايا وطبيعة هذا النظام على اعتبار أن أي اتحاد مع الدول العربية إنما يعني الاتجاه إلى احتوائهم كلية في العالم العربي والإسلامي، وهو الأمر الذي عارضه الجنوبيون[٣٦].

وفي الوقت الذي ركز فيه نظام نميري على قهر الأنيانيا في الجنوب، فإن حركة المقاومة الجنوبية قد استطاعت أن تحقق وحدتها، حيث أصبح الجنرال جوزيف لاجو المتحدث باسم الحركة، بينما أصبحت جبهة تحرير جنوبي السودان تمثل التنظيم القائد. وفي ٢٧ فبراير ١٩٧٢ وعلى خلاف توقعات معظم المراقبين أعلن عن التوصل إلى توقيع اتفاق أديس أبابا بين وزير خارجية السودان وبين ممثلي جبهة تحرير جنوبي السودان لحل مشكلة الجنوب في إطار الحكم الذاتي الإقليمي[٣٧].

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن هناك عوامل ساعدت على التوصل إلى هذا الحل السياسي السلمي نذكر منها أن كلا الطرفين المتصارعين (الشمال، والجنوب) قد عجز عن تحقيق أهدافه بالقوة العسكرية سواء تمثلت في الاستيعاب، أو الانفصال أو إقامة دولة فيدرالية، ثم إن الحرب قد أضرت بأوضاع كلا الطرفين، وإذا كان من الصحيح أن الجنوب قد عجز عن الحصول على العربيون الكافي من الدول الأفريقية المجاورة لوجود حركات انفصالية فيها من جانب، والتزاماً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والذي أقره ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من جانب آخر إلا أنه يلاحظ أن استمرار الضغط العسكري من جانب الشمال قد أدى إلى وحدة الجنوبيين وتناسيهم لعداواتهم التاريخية على نحو أدى إلى إنماء الشعور بالأخوة الجنوبية، وزرع الثقة في نفوسهم، وفي قدرتهم على المواجهة بل والتعامل مع الشمال على قدم المساواة دون خوف. ورغم حصول السودان على أسلحة من مصر والاتحاد السوفياتي إلا أن الصراع بين الشمال والجنوب ظل، إلى حد كبير، صراعاً داخلياً لم يؤدي إلى تدخل دولي، وقد أدى عدم فعالية الحملات العسكرية من جانب الحكومة إلى الوصول على قناعة كاملة بعدم جدوى استمرار الحرب، وقد مهدت هذه العوامل السبيل أمام إمكانية عقد اتفاق أديس أبابا للحل السلمي للمشكلة، وهو الاتفاق الذي كان خاتمة المطاف لسبعة عشر عاماً من الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب. وتنفيذاً لهذا الاتفاق

صدر في الثالث من مارس ١٩٨٢ قانون الحكم الذاتي الإقليمي للمديريات الجنوبية (بحر الغزال، والاستوائية، وأعالي النيل)، وقد خص القانون هذه المديريات بنظام متميز للامركزية بحيث تشكل فيما بينها إقليماً يتمتع بالحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، وقد أكد القانون ــ الذي جاء صورة طبق الأصل للاتفاق ــ على المسائل التالية(٣٨):

ــ الإقليم الجنوبي يضم المديريات الثلاث السابق الإشارة إليها، وأي مناطق تعد ثقافياً وجغرافياً جزءاً من الإقليم الجنوبي.

ــ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للسودان، في حين أن اللغة الإنجليزية تعد لغة رئيسية في الإقليم الجنوبي، ولا يحول ذلك دون استخدام لغة أو لغات أخرى تفرضها الاعتبارات العملية. كما أن للأقليات حرية في استخدام لغاتها وتطوير ثقافاتها.

ــ حرية التعبير عن المعتقدات، وحق تأدية شعائرها علناً أو سراً بما في ذلك الحق في إنشاء مؤسسات دينية.

ــ تكافؤ الفرص في مجال التعليم، والعمالة، والتجارة، وحق ممارسة أي مهنة بصرف النظر عن العرق أو الأصل القبلي، أو محل الميلاد، أو النوع.

ــ يمثل القانون والأعراف القبلية التقليدية أحد مصادر التشريع الوطني.

وقد نص القانون على إنشاء مؤسسات تشريعية وتنفيذية للإقليم تتولى التشريع الإقليمي وإدارة الإقليم وهي(٣٩):

ــ السلطة التشريعية في الإقليم ويتولاها مجلس الشعب الإقليمي الذي ينتخبه المواطنون المقيمون في الإقليم الجنوبي للسودان (شماليين وجنوبيين) من خلال الاقتراع السري المباشر، ومهمة المجلس إصدار التشريعات اللازمة لحفظ الأمن والنظام، وحسن الإدارة، وتطوير الإقليم ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، ويجوز للمجلس فرض الضرائب والعوائد داخل الإقليم.

ــ السلطة التنفيذية ويتولاها المجلس التنفيذي العالي، والذي يمارس سلطاته نيابةً عن رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس المجلس بناءً على توصية من مجلس الشعب الإقليمي كما يعين أعضاء المجلس التنفيذي العالي بناءً على توصية من رئيس المجلس، ويقوم بعزلهم بنفس الطريقة.

وقد نظم القانون العلاقة بين أجهزة الحكم الوطنية والإقليمية وجعل من رئيس الدولة وسيطاً بين هذه الأجهزة.

وفي نفس الوقت فقد كانت المناقشات دائرة حول أول دستور دائم للسودان، وقد أقر الدستور في أبريل ١٩٧٣ وتضمن مبادئ ومواد اتفاق أديس أبابا، حيث أكد على ما يلي[٤٠]:

ـ السودان جزء من العالم العربي ـ الأفريقي.

ـ نظام الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب يقوم على أساس السودان الموحد، استناداً إلى قانون الحكم الإقليمي لعام ١٩٧٢ والذي يعد قانوناً أساسياً لا يجوز تعديله إلا وفقاً للإجراءات التي نص عليها هذا القانون.

ـ الشريعة الإسلامية والقانون العرفي هما المصدر الأساسي للتشريع، ويشرع لغير المسلمين وفقاً لقوانينهم.

ـ اللغة العربية هي اللغة الوطنية للبلاد.

ـ الإسلام ـ والمسيحية، والمعتقدات التقليدية المحلية هي عقائد شعب السودان.

وهكذا تحسنت العلاقة، إلى حد ما، بين الشمال والجنوب في السودان، وساد الهدوء في الجنوب، وبدأ العمل على تنميته وتطويره في إطار من الاندماج الوظيفي، وإن كان ذلك يمنع من وجود بعض التوترات بين الحكومة المركزية والإقليم الجنوبي من حين لآخر، كما لا يمنع من ظهور توترات داخل الإقليم الجنوبي بين الجنوبيين أنفسهم، ولكن هذا التوترات لم تصل إلى حد الصراع أو الصدام. وعلى أية حال فإنه يمكن أن ينظر إلى الوضع الحالي لجنوب السودان بأنه مرحلة انتقالية نحو الاندماج الطائفي الكامل في المستقبل، أو على حد قول فرنسيس دنج فإن الحل السوداني يتجه نحو تحقيق "الاندماج الوطني الكامل" وإن كان دنج لا يؤيد إلغاء الحكم الذاتي الإقليمي، وينادي بتطوير "الرموز الإيجابية للتكيف مع البلاد ككل"[٤١].

■ الحكم الإقليمي في شمال السودان

يختلف التطور التاريخي للإقليمية في الشمال عنه في الجنوب، وإن كانت أصول الإقليمية متشابهة فجذورها في الشمال ترجع هي الأخرى إلى السياسات الاستعمارية،

كما تعد نتيجة للسياسات التي تبنتها حكومات الاستقلال والتي أدت إلى وجود تفاوت اقتصادي كبير بين المناطق في الشمال إلا أن هذا الوضع لم يسفر عن صراع أو صدام عسكري بين مناطق الشمال بين الحكومة المركزية واتخذت المواجهة الطابع السياسي السلمي نظراً لوجود عوامل موحدة تربط بين الشماليين وأهمها الإسلام واللغة العربية.

ولم يظهر التعبير عن الإقليمية في الشمال إلا عقب ثورة أكتوبر ١٩٦٤، فقد شهدت هذه الفترة ظهور مطالب بالحكم الإقليمي من جانب ثلاث مناطق في الشمال هي [٤٢]: دارفور (ومثلها جبهة تنمية دارفور) وشرق السودان (ومثلها مؤتمر البجا) وكردفان (ومثلها اتحاد جبال النوبا) وقد نشأت هذه التنظيمات بصفة عامة نتيجة لحالة الإحباط والاستياء التي انتابت مناطق شمال السودان بسبب سياسات الأحزاب التقليدية، وعجزها عن مواجهة مشكلات البلاد.

ـ وقد ظهرت جبهة تنمية دارفور بين صفوف شعب دارفور، وطالبت بتنمية مديرية دارفور وتحقيق آمال شعبها، ورأت أن مصالح شعب دارفور لها الأولوية على أية مصالح شخصية أو حزبية. وقد تم قصر العضوية في الجبهة على الذين ينتمون إلى دارفور بحكم الأصل أو المولد.

ـ كما أن مؤتمر البجا قد قصر عضويته على أبناء البجا في شرق السودان، وأكد على ضرورة الأخذ باللامركزية، وإقامة إدارة إقليمية بغرض تعزيز مصالح البجا، وغيرهم من الجماعات العرقية.

ـ أما اتحاد جبال النوبا فقد نشأ بين صفوف طلبة المنطقة الذين يدرسون بجامعة الخرطوم وتشكلت عضويته من بين صفوف أولئك الذين يعيشون في مديرية كردفان، وقد ترأس الاتحاد فيليب عباس ـ وهو سوداني تعلم في مدارس التبشير ـ وقد عكست كتاباته مواقف معادية للعرب والإسلام، كما حاول إنشاء جبهة متحدة مع جبهة تحرير جنوبي السودان، وناشد النوباويون في القوات المسلحة السودانية بالثورة على الحكومة العربية في الخرطوم، وقد بدأ الاتحاد نشاطاته عام ١٩٦٥ عندما قدم التماساً إلى الحكومة يطلب فيه إلغاء ضريبة الرؤوس في المنطقة، وإقامة مشروعات للتنمية تعود فائدتها على سكان المنطقة، كما تضمن برنامج الاتحاد إنشاء تسعة أقاليم في السودان.

وهكذا فإن نشأة التنظيمات الثلاثة السابقة كان نتيجة لعدم المساواة بين مناطق الشمال وبالتالي فقد وقفت ضد مركزية السلطة في الخرطوم، وضد حرمان بقية المديريات في الشمال من التنمية الاقتصادية، ومن المشاركة في صنع القرار.

ورغم أن تأثير هذه التنظيمات على السياسة الوطنية كان محدوداً، إلا أن المقترحات والتصورات التي قدمت من جانبها قد وجدت طريقها إلى المستوى الوطني في العديد من المناسبات فالمشروعات المقدمة إلى لجنة الاثنا عشر المتفرغة عن مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥ قد أشارت إلى أهمية تقسيم السودان إلى أقاليم أربعة، أو تسعة(٤٣)، كما قدمت مشروعات شبيهة بذلك إلى اللجنة الدستورية عام ١٩٦٨ حيث أشارت إلى أهمية تقسيم السودان إلى ثمان وحدات إدارية وكل ذلك يعد مؤشراً على أن التصور بشأن الإقليمية قد جذب مؤيدين له.

ومنذ عام ١٩٧٩ تم تبني مفهوم الإقليمية كسياسة عامة للنظام الحاكم في السودان، ففي دراسة أعدتها رئاسة الجمهورية السودانية ونشرتها في مارس ١٩٧٩ وردت العديد من المبررات بشأن ضرورة تطبيق نظام الحكم الإقليمي على نطاق السودان نذكر منها(٤٤):

ـ اتساع مساحة السودان، وتباين ظروفه الطبيعية، وتعدد أطره الاجتماعية وأعرافه، وسنحات سكانه ولغاتهم وثقافتهم يبرر الأخذ باللامركزية.

ـ إن اللامركزية توفر الاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي السريع بفضل اتساع مشاركة المواطنين وإسهامهم في الحكم والتنمية.

ـ الرغبة في إرضاء طموح أبناء الأقاليم المختلفة والقضاء على النعرات القبلية والعنصرية، وإزكاء شعورهم بالمواطنة وخلق بوتقة تنصهر فيها العوامل والمؤثرات القبلية والعنصرية والسياسية والدينية على نحو يؤدي إلى تكريس الوحدة الوطنية، وخلق الشخصية القومية السودانية.

ـ إزاحة الأعباء الإقليمية عن كاهل الحكومة المركزية كي تتفرغ للتخطيط، في حين تقوم الأقاليم برفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي.

وبعد أن ساقت الدراسة العديد من المبررات، فإنها طرحت ثلاثة بدائل لتقسيم السودان إقليمياً على النحو التالي(٤٥): (انظر الخرائط)

البديل الأول: حيث تقسم السودان إلى أربعة أقاليم هي:

ــ الإقليم الجنوبي ــ بتكوينه الحالي.

ــ الإقليم الغربي ــ ويضم مديريات شمال وجنوب دارفور، وشمال وجنوب كردفان.

خريطة رقم (١)

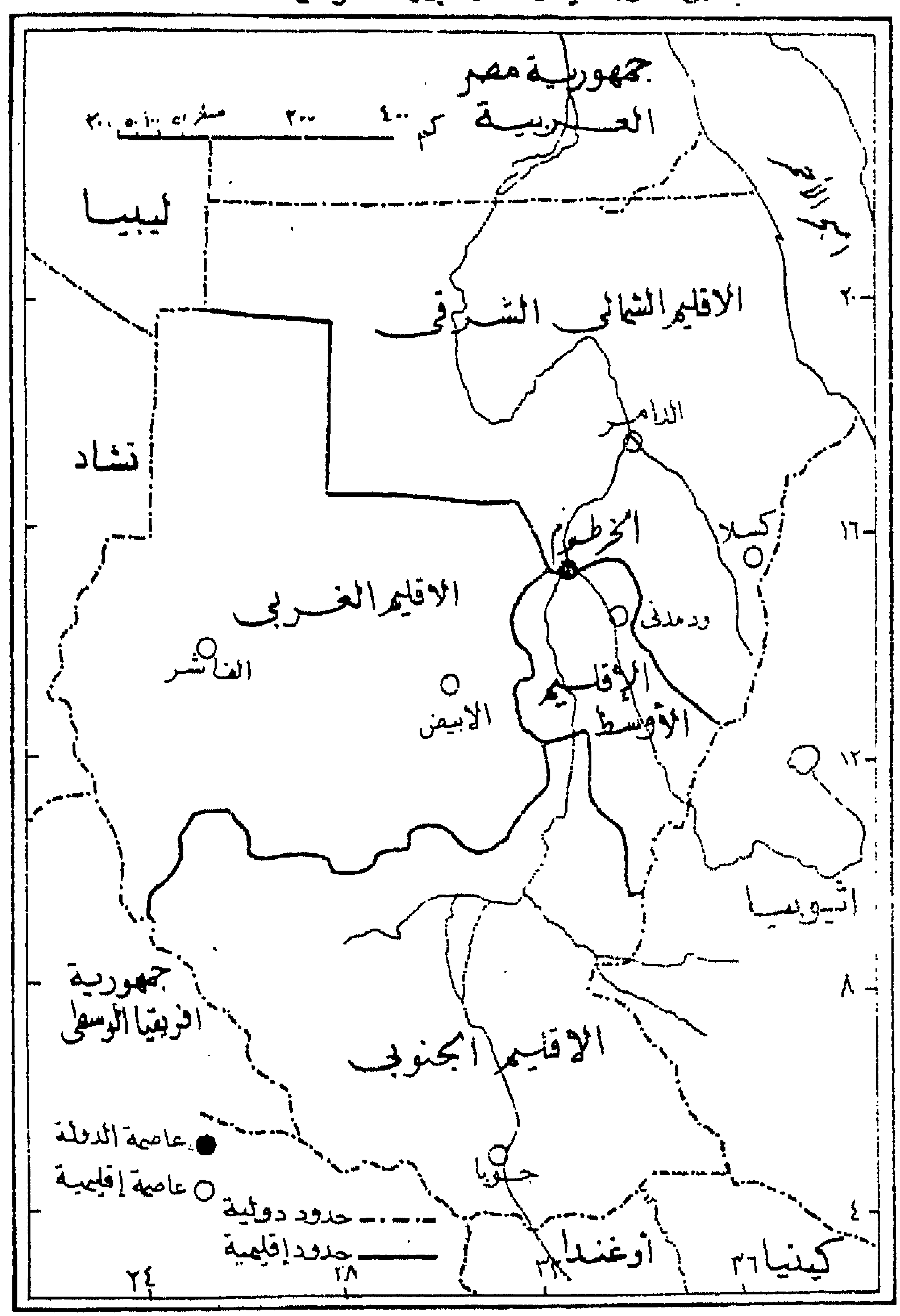
البديل الأول (الخيار الثالث للجنة الفرعية)



المصدر: وثائق المؤتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي السوداني: تقرير اللجنة الفنية للحكم الاقليمي ــ وثيقة رقم م ق ٣/٣١

خريطة رقم (٣)

البديل الثاني: الخيار الثاني للجنة الفرعية



المصدر: م.س. ص ٦٨

خريطة رقم (٣)

البديل الثالث : الخيار الأول للجنة الفرعية



المصدر : م . س . ص ٦٩

ـ الإقليم الشرقي ـ ويضم مديريات النيل الأبيض، والنيل الأزرق، وكسلا، والجزيرة.

ـ الإقليم الشمالي ـ ويضم مديريات الشمالية، والنيل، والبحر الأحمر.

البديل الثاني: حيث تقسم السودان إلى أربعة أقاليم هي:

ـ الإقليم الجنوبي ـ بتكوينه الحالي.

ـ الإقليم الغربي ـ بنفس التكوين السابق في البديل الأول.

ـ الإقليم الأوسط ـ ويضم مديريات الجزيرة، والنيل الأبيض، والنيل الأزرق.

ـ الإقليم الشمالي الشرقي ـ ويضم مديريات الخرطوم، والشمالية، والنيل، وكسلا، والبحر الأحمر.

البديل الثالث: حيث تقسم السودان إلى أربعة أقاليم هي:

ـ الإقليم الجنوبي ـ بتكوينه الحالي.

ـ الإقليم الغربي ـ بنفس التكوين السابق.

ـ الإقليم الشرقي ـ ويضم مديريات النيل الأزرق، وكسلا، والبحر الأحمر.

ـ الإقليم الأوسط ـ ويضم مديريات الجزيرة، والنيل الأبيض، والخرطوم، والنيل، والشمالية.

واستطردت الدراسة بعد ذلك لتضع مقترحات لمشروع قانون متكامل يغطي كافة أوجه ممارسة الحكم الذاتي الإقليمي[٤٦]، من نحو تشكيل السلطتين التشريعية والتنفيذية في الأقاليم، واختصاصاتها وعلاقتها بالسلطة المركزية، ثم أوصت الدراسة بإنشاء لجنة فنية مصغرة على مستوى عال من الكفاءة للقيام بدراسة دقيقة، والتقدم بمقترحات حول التكوين الجغرافي للأقاليم.

وقد عرض الرئيس نميري نتائج هذه الدراسة على اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني في دورة انعقادها الثالثة في مارس ١٩٧٩، وتشكلت عقب ذلك اللجنة القومية للحكم الإقليمي برئاسة رئيس الجمهورية من موقع رئاسته للاتحاد الاشتراكي، وقد تبعت هذه اللجنة لجنة فنية للحكم الإقليمي اختصت بدراسة الجوانب

الأساسية للحكم الإقليمي وفقاً لتوصيات ومقررات اللجنة المركزية وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً حول ما انتهت إليه إلى رئيس الجمهورية في ١٧ ديسمبر ١٩٧٩، ثم عرض هذا التقرير على المؤتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي السوداني في يناير ١٩٨٠ الذي أقر فكرة الحكم الإقليمي من ناحية المبدأ، كما أجاز الأسس العامة لقيامه[٤٧].

على أنه يلاحظ أن تقرير اللجنة الفنية[٤٨] لم يختلف كثيراً عن دراسة رئاسة الجمهورية السودانية وخاصةً فيما يتعلق بالجوانب التشريعية والتنفيذية في الأقاليم، وإن جاء تقرير اللجنة أكثر تفصيلاً خاصةً فيما يتعلق بالشؤون المالية والاقتصادية، وتركز الاختلاف بين تقرير اللجنة ودراسة رئاسة الجمهورية حول تقسيم الأقاليم، وأولويات البدائل التي طرحتها دراسة رئاسة الجمهورية، فقد انتهى تقرير اللجنة إلى اعتبار أن البديل الثالث يشكل الخيار الأول، في حين أن البديل الثاني يشكل الخيار الثاني، بينما أن البديل الأول يشكل الخيار الثالث،، كما رفضت اللجنة اقتراحاً ببديل رابع كان يقضي بتقسيم السودان إلى ثلاثة أقاليم فقط وهي:

الإقليم الجنوبي بحدوده الحالية، والإقليم الغربي بحدوده المقترحة في البدائل السابقة، ثم إقليم ثالث يتكون من بقية مديريات السودان. واستندت اللجنة في رفضها لهذا البديل إلى أن الإقليم الأخير لن يتوازن مع الإقليميين الآخرين، وإنه ربما اعترض أبناء شرق السودان على هذا التقسيم لأنهم كانوا يتطلعون لمزيد من المشاركة في إدارة شؤون منطقتهم (انظر الخرائط).

واستناداً إلى ما تقدم أصدر رئيس الجمهورية القرار الجمهوري رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٠ في ١٠ فبراير عام ١٩٨٠ والذي شكل بموجبه لجنة عليا وثلاث لجان عمل لدراسة الخطوات العملية لتنفيذ مشروع الحكم الإقليمي، أما لجان العمل الثلاث فقد اختصت الأولى بدراسة الشؤون القانونية والدستورية واختصت اللجنة الثانية بإعداد خطة متكاملة لتدريب وتأهيل كوادر الحكم الإقليمي السياسية والإدارية، في حين اختصت اللجنة الثالثة بالشؤون الاقتصادية والبناء الهيكلي للحكم الإقليمي، وقد حدد القرار الجمهوري اختصاصات اللجنة العليا في الإشراف على أعمال لجان العمل الثلاث والتنسيق فيما بينها، ورفع توصياتها إلى رئيس الجمهورية[٤٩].

واستناداً إلى ما قدمته اللجان السابقة من تقارير فقد عرض رئيس الجمهورية، أمام مجلس الوزراء برنامجاً محدداً لقيام الحكم الإقليمي، ثم عرض الموضوع على مجلس الشعب القومي في ٢٩ يونيو ١٩٨٠ فأجاز المجلس تعديل الدستور الدائم لجمهورية السودان الديمقراطية لينص على الحكم الإقليمي، حيث نص التعديل على ما يلي[٥٠]:

ـ تنشأ في جمهورية السودان الديمقراطية الأقاليم التالية:

الإقليم الشمالي ـ الإقليم الشرقي ـ الإقليم الأوسط ـ إقليم كردفان ـ إقليم دارفور.

ـ لا يكون في قيام الحكم الإقليمي مساس "بوحدة" السودان أو اقتصاده القومي.. إلخ.

ـ يكون لكل إقليم حاكم يتولى السلطة التنفيذية ويشارك في السلطة التشريعية، ويعاونه نائب وعدد من الوزراء الإقليميين.

ـ يكون لكل إقليم سلطة تشريعية تتكون من مجلس الشعب الإقليمي وحاكم الإقليم لتتولى التشريع في الإقليم.. إلخ.

وهنا تجدر الإشارة إلى أمرين:

الأول: هو أن التعديل الدستوري لم ينص على الإقليم الجنوبي بين الأقاليم التي قسمت إليها جمهورية السودان، وقد يكون مرجع ذلك الرغبة في الاكتفاء بما نص عليه الدستور عند إصداره من أن نظام الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب يقوم على أساس السودان الموحد، ولكننا نرى أنه من الأنسب أن ينص التعديل على شكل موحد للحكم الإقليمي في السودان ككل تحقيقاً للمساواة السياسية والاقتصادية للأقاليم وحتى تنتهي تلك الخصوصية التي منحت للإقليم الجنوبي طالما أقر مبدأ الحكم الإقليمي.

الثاني: إن كل المشروعات والبدائل المطروحة لتقسيم السودان إلى أقاليم قد اتفقت على تقسيم شمال السودان إلى ثلاثة أقاليم، بل وحتى إلى إقليمين فقط، لكن التعديل الدستوري قد انتهى إلى تقسيم الشمال إلى خمسة أقاليم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إنشاء إقليمين أحدهما لكردفان، والآخر لدارفور بدلاً من إنشاء إقليم واحد هو الإقليم الغربي إنما جاء نتيجة مباشرة للضغوط التي مارسها الدارفوريون، لكن إنشاء إقليمين أحدهما

في الشمال والآخر في الوسط قد تم رغم عدم وجود أيـة تنظيمـات سياسـية فـي المنطقتـين تطالب بذلك.

واستناداً إلى التعديل الدستوري السابق، أجـاز مجلـس الشـعب القـومي فـي الأول مـن ديسمبر عام ١٩٨٠ قانون الحكم الإقليمي لعام ١٩٨٠، وقد وافـق عليـه رئـيس الجمهوريـة في ٢١ ديسمبر ١٩٨٠ وتتمثل أهم المعالم البارزة في هذا القانون فيما يلي[٥١]:

(١) إنه حدد حدود الأقاليم في الشمال على النحو التالي: (انظر الخريطة رقم ٤)

(أ) الإقليم الشرقي ـــ ويضم مديريتي كسلا، والبحر الأحمر، وعاصمته كسلا.

(ب) الإقليم الشمالي ـــ ويضم مديريتي الشمالية، والنيل، وعاصمته الدامر.

(جـ) الإقليم الأوسط ـــ ويضم مـديريات النيـل الأبـيض، والنيـل الأزرق، والجزيـرة، وعاصمته مدني.

(د) إقليم كردفان ـــ ويضـم مـديريتي شـمال كردفـان، وجنـوب كردفـان، وعاصـمته الأبيض.

(هـ) إقليم دارفور ـــ ويضم مـديريتي شـمال دارفـور، وجنـوب دارفـور، وعاصـمته الفاشر.

خريطة رقم (٤)

السودان / الأقاليم والمديريات



وهنا يجب ملاحظة أن هذا التقسيم يكاد يتعلق إلى حد كبير مع البديل الثاني لدراسة رئاسة الجمهورية (الخيار الثاني للجنة الفرعية) وإن كان قد قسم الإقليم الغربي إلى إقليمين أحدهما لكردفان، والآخر لدارفور، كما قسم الإقليم الشمالي إلى إقليمين أحدهما الإقليم الشمالي والآخر الإقليم الشرقي. أما فيما يتعلق بمديرية الخرطوم فقد نص التعديل الدستوري على أن يحدد القانون الوضع الإداري الخاص بها، أي أنها لم تدخل ضمن حدود الأقاليم السابقة.

(٢) إن هذا القانون ــ وعلى عكس قانون الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب ــ ليس قانوناً أساسياً أدرجت مواده وبنوده في الدستور، وبالتالي على إجراءات تعديله، وحتى إلغائه كليةً أيسر بكثير من تلك المتعلقة بقانون الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب.

(٣) إن الاختصاصات التي منحها القانون لحكومات الأقاليم تقل عن تلك التي منحها قانون الحكم الذاتي الإقليمي للإقليم الجنوبي، فعلى حين يحظو كلا القانونين على حكومات الأقاليم المساس بالعديد من الاختصاصات القومية (مثل: الدفاع الوطني، والشؤون الخارجية، والعملة والنقد، والمواصلات السلكية واللاسلكية والجمارك والتجارة الخارجية، والجنسية والهجرة، والتخطيط التربوي والمراجعة العامة) فإن قانون الحكم الإقليمي لعام ١٩٨٠، يحجب عن حكومات أقاليم الشمال المساس باختصاصات أخرى (مثل: القضاء والنيابة العامة والمحاماة، ومياه الموارد العابرة وشبكة الكهرباء القومية، والموارد الطبيعية والمعدنية القومية وثروات باطن الأرض، ونظم الانتخابات القومية والإقليمية وأي مسائل أخرى ينظمها تشريع قومي) وجعل التشريع في هذه المسائل من اختصاص السلطة المركزية[٥٢].

(٤) وإذا كان قانون الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب قد أقام نظاماً للحكم في الجنوب يكاد يقترب من الأنظمة البرلمانية حين أتاح لمجلس الشعب الإقليمي وحده حق تعيين رئيس المجلس التنفيذي العالمي وحق عزله، فهو يعطي ثقته عند التعيين لشخص واحد يحوز على موافقة غالبية أعضائه ويتقدمون باسمه لرئيس الجمهورية الذي يعينه رئيساً للمجلس التنفيذي العالي، إذا كان ذلك كذلك فإن هذا النظام يتعارض مع نظام الحكم الوطني في السودان الذي يأخذ ببعض مظاهر النظام الرئاسي بل إنه يختلف عما جاء به قانون الحكم الإقليمي الذي أقام أنظمة للحد في أقاليم الشمال تأخذ ببعض مظاهر النظام الرئاسي، لذلك أن القانون الأخير قد جعل لمجلس الشعب الإقليمي حق تعيين وعزل

الحاكم ولكن بالمشاركة مع مؤتمر الاتحاد الاشتراكي الإقليمي، بل إن القانون جعل أمر تعيين الحاكم من حق رئيس الجمهورية الذي يختاره من بين ثلاثة أشخاص ينتخبهم الاجتماع المشترك، كما ترك لحاكم الإقليم حق اختيار وزرائه بالتشاور مع رئيس الجمهورية. على أنه يجب ملاحظة أن قانون الحكم الذاتي الإقليمي لم يرد فيه مجرد ذكر للتنظيم السياسي، وذلك لأن صدوره سبق قيام الاتحاد الاشتراكي السوداني[٥٣].

(٥) وقد نص قانون الحكم الإقليمي على وجود مجلس شعب إقليمي في كل إقليم ليتولى السلطة التشريعية فيه. على أنه يجب ملاحظة أنه إذا كان كل أعضاء مجلس الشعب الإقليمي للجنوب ينتخبون عن طريق الانتخاب الحر المباشر فإنه فيما يتعلق بمجالس الشعب الإقليمية في الشمال يجوز لرئيس الجمهورية بناءً على توصية حاكم الإقليم أن يعين عدداً من الأعضاء في مجلس الشعب الإقليمي لا يتجاوز ١٠ بالمئة من أعضاء المجلس لتمثيل الكفاءات المختلفة، شريطة ألا يكونوا من الوزراء الإقليميين[٥٤].

خاتمة: رؤية مستقبلية:

كما رأينا فإنه توجد في السودان في الوقت الحاضر نظامين للحكم الإقليمي أحدهما للجنوب والآخر للشمال، وكل منهما يختلف عن الآخر في النشأة والمضمون، وفي الهياكل التي أنشأها وقد أثبت النظام الأول ــ على مدى عقد من الزمان ــ مساهمته الإيجابية في عملية التماسك الوطني رغم ظهور بعض التوترات بين الحكومة المركزية والإقليم الجنوبي. أما النظام الثاني فلم يختبر بعد لفترة طويلة، وإن ظهرت بعض التوترات بين إقليمي كردفان ودارفور (**انظر الشكل رقم ١**).

وقد ثارت العديد من التساؤلات في الأوساط السودانية حول توقيت الأخذ بنظام الحكم الإقليمي في الشمال ــ وذهب قطاع يعتد به من المثقفين إلى القول بضرورة التمهل والتدرج في تطبيق الإقليمية على الشمال طالما لا توجد أوضاع صراعية ملحة تفرض ضرورة الأخذ بالإقليمية. وقد أورد هؤلاء العديد من الحجج التي تسند رأيهم نذكر منها[٥٥]:

(١) إن التوقيت غير مناسب لأن الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المحلية بالسودان تستدعي التنبه لها، ثم إن هناك مشكلات تموينية وعقبات اقتصادية وقضايا سياسية داخلية أولى بالاهتمام.

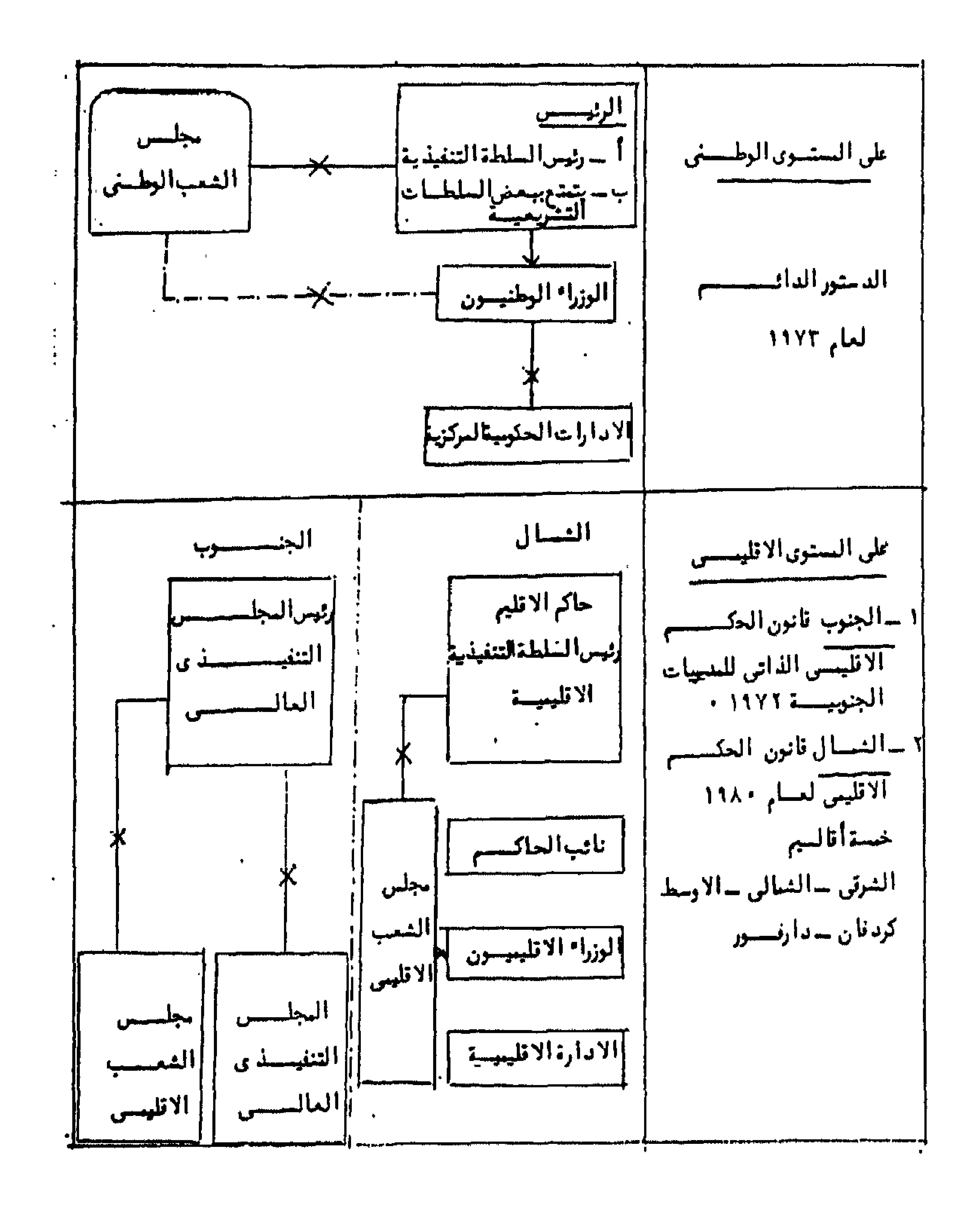
(٢) إن تنفيذ الحكم الإقليمي في الشمال يتطلب تكاليف مالية باهظة.

(٣) عدم توافر الكوادر المدربة واللازمة للقيام بأعباء الحكم الإقليمي.

هيكل الحكم الاقليمى فى السودان

سنة ١٩٨١

(شكل رقم ١)



ورغم هذه الانتقادات فإن قانون الحكم الإقليمي للشمال قد صدر، ومن هنا رأى بعض المثقفين السودانيين إنه لا مندوحة من السعي لتدعيم جوانبه الايجابية طالما قد أصبح حقيقة واقعة وأكد أحدهم على أن الإجراءات الدستورية والإدارية للحكم الإقليمي ليست وحدها كفيلة بتحقيق وتدعيم التماسك الوطني، لأن هناك القواعد التي يتعين على كافة الأطراف الالتزام بها إذا ما أريد للنظام الإقليمي أن ينجح ومنها(٥٦):

(١) يجب على كل الجماعات أن تقبل الحدود الحالية للدولة، تمتنع عن استقدام الجماعات العرقية التي ترتبط بها في دول مجاورة إلى أقاليمها.

(٢) يجب على الأقاليم أن تمتنع عن إحداث تغييرات في حدودها بالعنف لأن ذلك يمكن أن يتحقق فقط من خلال الحوار والتفاوض.

(٣) يجب على الأقاليم احترام ثقافات شعوب الأقاليم الأخرى.

ولن يمكن تحقيق القواعد السابقة دون مشاركة كافة الجماعات في النظام السياسي الوطني، ودون تحقيق التوزيع العادل في الأعمال والمناصب، وفي الموارد الوطنية بين الجماعات والأقاليم.

وإذا كانت هذه وجهة النظر السودانية فيما يتعلق بالحكم الإقليمي في الشمال، إلا أن لنا بعض الملاحظات العامة على نظام الحكم الإقليمي في السودان ككل، يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: من الناحية الدستورية:

يلاحظ أن الدستور الدائم للسودان قد أكد على أن السودان دولة بسيطة كوحدة، ولكن المتفحص في قانون الحكم الذاتي، وقانون الحكم الإقليمي يلاحظ أن القانونين يتجهان إلى تحويل السودان إلى دولة مركبة فيدرالية، فهما لا يقفان عند حد الأخذ باللامركزية الإدارية، وإنما يأخذان بلامركزية سياسية واسعة خاصة حينما ينشئان أجهزة تنفيذية وتشريعية في الأقاليم تتمتع باختصاصات إقليمية على سبيل الحصر.

ثانياً: من الناحية التشريعية:

يلاحظ أن قانون الحكم الإقليمي قد أنشأ مجالس شعبية في الأقاليم تتولى كل منها اختصاص التشريع الإقليمي، والسؤال الآن هو: ماذا لو تعارضت التشريعات الإقليمية

مع تشريع قومي أصدره مجلس الشعب القومي؟ بطبيعة الحال ستكون الأولوية في التطبيق للتشريع القومي. لكن ما هي الجهة التي ستفصل في تعارض ينشأ بين تشريع قومي، وبين تشريع إقليمي؟ ثم ماذا لو صدرت تشريعات إقليمية متضاربة مع بعضها البعض؟

إن المشرع السوداني قد سكت تماماً عن معالجة هذه المسألة ارتكاناً إلى السلطات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الدولة، والتي يستطيع أن يستخدمها للفصل في هذه المنازعات باعتباره راعياً للحكم الإقليمي. لكن ألم يكن من الأنسب إنشاء محكمة عليا تتولى الفصل في مثل هذه المنازعات.

ثالثاً: من الناحية الإدارية:

يلاحظ أن الحكم الإقليمي في السودان يرتكن إلى مبدأ اللامركزية في شكلها المتقدم ـ لامركزية إدارية وسياسية تقوم على توزيع (لا تفويض) السلطات والاختصاصات ـ لكن القارئ لوثائق الحكم الإقليمي ـ الدستور وقانوني الحكم الإقليمي ـ يشعر على الفور أن السلطات الكبيرة الممنوحة لرئيس الدولة في هذا المجال (سواء فيما يتعلق بعزل حكام الأقاليم، أو حل مجالس الشعب الإقليمية) يمكن أن تقوض أركان الحكم من أساسه خاصة وليس هناك قيود قانونية أو دستورية تحول بين رئيس الدولة وبين استخدامه للمركزية المشددة، وهي النقيض المباشر للامركزية التي قام عليها الحكم الإقليمي.

رابعاً: من الناحية السياسية:

يلاحظ أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة من إقامة الحكم الإقليمي تتمثل في تحقيق وتعميق المشاركة السياسية "الوطنية" من جانب الجماهير، على أنه إذا كان هذا القول صحيحاً بالنسبة للدول المتقدمة فإنه لا يصلح لدولنا النامية، وذلك نظراً لانتشار الأمية التعليمية فضلاً عن الأمية السياسية، ثم إن الدراسات الأمبيريقية(٥٧) قد أكد تضاؤل الاهتمام بالشؤون الوطنية من جانب أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية والأقل تعليماً.

وبالتالي فإنه يصعب القول بأن الحكم الإقليمي يمكن أن يحقق ويعمق المشاركة السياسية الوطنية وإذا كان من الصحيح أنه يمكن أن يؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية

في الأمور المحلية، إلا أن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقوية اتجاهات غير مواتية للاندماج الوطني تتمثل في تعطيل المصالح الإقليمية وحتى العرقية على المصالح الوطنية، مع ما يعنيه ذلك من إخضاع الجسد السياسي الوطني لتوترات مستمرة.

خامساً: من الناحيةالاقتصادية:

تتمثل أحد أهداف الحكم الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية للأقاليم من خلال التعبئة السياسية والشعبية للجماهير، واستنفار قواها للمشاركة في مشروعات التنمية، بغية التخلص من حالة الإحباط التي سادت بعض أقاليم السودان نتيجة لعدم حدوث أي ازدهار اقتصادي في بعضها منذ الاستقلال، لكن الملاحظ حتى الآن أنه لا توجد خطة اقتصادية ــ اجتماعية وطنية للسودان، وبالتالي فكيف يشارك المواطنون في تحقيق التنمية؟ ولاجل أي شيئ يشاركون؟ بل إن الملاحظ أن كل إقليم يسعى في حدود قدرته في التأثير على صانع القرار في العاصمة ــ إلى إقامة بعض المشروعات التنموية التي قد لا تتسق مع الاعتبارات التنموية في الأقاليم الأخرى، بل قد تكون على حساب المشروعات الناجحة في أقاليم أخرى، وذلك أمر طبيعي في إطار غياب التخطيط والتنسيق بين مشروعات الأقاليم، ومن شأن ذلك أن تعود بعض الأقاليم إلى حالة الإحباط مرة أخرى.

سادساً من الناحية الثقافية:

إن أحد أهداف الحكم الإقليمي يتمثل في الحفاظ على التنوعات القائمة بين مختلف الجماعات المشكلة لشعب الدولة، على اعتبار أن مثل هذه التنوعات تثري الحياة الثقافية والحضارية للشعب ككل، في إطار من المقولة السائدة بأن التنوع يشكل أساس الوحدة. على أن هذا القول غير صحيح على إطلاقه فمع تسليمنا بأهمية الحفاظ على مثل هذه التنوعات، إلا أن ذلك يجب أن يتم ويتحقق في إطار وجود ثقافة سياسية "وطنية" تربط أبناء الوطن ككل بحيث يصبح ما عداها ثقافات فرعية. لكن الملاحظ هو غياب مثل هذه الثقافة السياسية "الوطنية" في السودان كما أن معالمها لم تتبلور حتى وقتنا الحاضر، ومن شأن ذلك تعميق التناقص بين ثقافات الجماعات العرقية المختلفة في السودان.

ولعل أحد الأسباب الأساسية في عدم وجود مثل هــذه الثقافــة السياســية الوطنيــة الواحــدة يتمثل في قلة عوامل الاحتكاك والاتصال بين مختلف الجماعات العرقيــة وبــين الأقــاليم فــي السودان ويرجع ذلك إلى ما يلي:

(١) عدم توافر وسائل المواصلات والاتصالات الحديثة فــي الســودان، وذلــك يقلــل مــن عملية التفاعل والاحتكاك بين مختلف الثقافات.

(٢) ورغم وجود العديد من الصحف والــدوريات التــي تصــدر فــي الخرطــوم، إلا أنــه يلاحظ أن عدد الصحف محــدود (الصــحافة، الأيــام، القــوات المســلحة..) فضــلاً عــن أن توزيعها ربما يكون مقصوراً علــى الخرطــوم ومــا جاورهــا، ورغــم وجــود العديــد مــن المجلات التي تصدر في الخرطوم إلا أنها في غالبيتها موسمية ومؤقتــة، وهــو الأمــر الــذي يؤدي إلى ضياع تأثيرها في إنماء ثقافة وطنية متسقة، وفي إطار وضــع كهــذا يبــدو لنــا أن اقتراح أعضاء المــؤتمر القــومي الثالــث للاتحــاد الاشــتراكي الســوداني[٥٨] بضــرورة أن يصدر المؤتمر قراراً يجعــل وســائل الإعــلام المرئيــة والمقــروءة فــي الأقــاليم مســتقلة استقلالاً تاماً عن المركز، بــأن تنشــئ الأقــاليم محطــات للإذاعــة والتلفزيــون، وأن تنشــئ الصحف، يبدوا لنا أن هذا الاقتراح، أمر لا محــل لــه، لأن مــن شــأنه تعزيــز الاتجاهــات الإقليمية، وتكريس الاتجاهات العرقية، طالما لا توجــد وســائل إعــلام وطنيــة قــادرة علــى الوصول إلى كافة الأقاليم والجماعات.

(٣) ثم إن الفيلم السينمائي السوداني ـ فضلاً عن المســرح، مــا يــزال حــديث المعهــد، ولم يستطيع إلى اليوم أن ينشئ شخصية البطل التــي يمكــن أن تتمحــور حولهــا اتجاهــات، ومناقشات أبناء الشعب السوداني.

(٤) كذلك فإن البث الإذاعي، والإرسال التلفزيوني ما يــزال قاصــراً علــى تغطيــة كــل أرجاء السودان الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة ربط المــواطن بالمشــكلات الوطنيــة، وتهيئتــه وتعبئته للمشاركة في حلها.

(٥) وإذا كانت الجماعات الوطنية الســودانية (جامعــة الخرطــوم، أم درمــان، الجزيــرة، جوبا) يمكن أن تسهم بدور في صهر طلابها في إطــار مــن ثقافــة وطنيــة واحــدة، إلا أنــه يلاحظ أن معايير القبول في هذه الجماعات مختلفة، كمــا أن بــرامج التــدريس فيهــا مختلفــة عن بعضها البعض، هذا فضلاً عن اختلاف لغات التدريس فيهــا، وكــل هــذه أمــور تــؤدي

في النهاية إلى اختلاف أنماط المثقفين السودانيين ولا تسهم في شخصية وطنية سودانية واحدة، بل إن الاتجاه الحالي إلى إنشاء جامعات إقليمية، وما بدر من إيماءات حول قبول إبناء كل إقليم في جامعتهم الإقليمية فضلاً عن اختلاف مناهج التدريس في كل جامعة إقليمية يمكن أن يعقد المسألة كثيراً، وحتى لو فتحت أبواب الجامعات الإقليمية أمام كافة الطلاب السودانيين، فإن عدم توافر المواصلات مع الاتساع الشائع للسودان يمكن أن يؤدي في النهاية إلى أن تصبح هذه الجامعات في صفوفهم طلاب كل إقليم على حدة وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى مزيد من تقوية الاتجاهات الإقليمية، بل والعرقية، خاصة وأن غالبية الروابط الطلابية الحالية في الجامعات الوطنية هي روابط إقليمية أوقبلية، أو دينية، بل إن التنظيمات السياسية (غير المشروعة قانونا) والعاملة داخل هذه الجامعات (الاتجاه الإسلامي ، الجبهة الوطنية، الناصريون، الإخوان الجمهوريون، البعثيون، الشيوعيون.. إلخ) هي تنظيمات شمالية بالأساس لا تجد لها مؤيدين من بين أبناء الجنوب، كما أنه لا يوجد أي تأثير للاتحاد الاشتراكي السوداني ـــ التنظيم الأوحد في البلاد ـــ داخل صفوف هذه الجامعات، وهو التنظيم الذي كان يعول عليه في صهر كافة هذه الروابط والاتجاهات[٥٩].

يتضح مما تقدم أنه كان من الأنسب التركيز على الميادين السابقة التي تعمق الثقافة الوطنية، وتدعم عملية الاندماج قبل الإقدام على تجربة الحكم الإقليمي. وعلى أية حال فإن العمليتين: التحديث، والاندماج يمكن أن تسيرا جنباً إلى جنب، وإن كان ذلك يقتضي بذل جهود أكثر في ميادين عدة، وتكاليف باهظة تعجز ظروف السودان الحالية عن الوفاء بها.

المراجع

(١) انظر:

- Austin Ranney, **The Governing Of Men**, (Hinsdale: The Dryden Press, Fourth Mdition, 1975), PP. 472-473.

وأنظر أيضا:

- David R.Smock & Kwamena Bentsi- Enchill (eds.), **The Search for National Integration in Africa**, (New York : The free Press , 1976), pp. 3-4 .

(٢) انظر:

- **Ibid.**, P.3

(٣) انظر:

- M.O. Beshir, "Regionalism and National Cohesion in the Sudan, "**Paper Presented at the 4th International Conferene about The Nile Valley Countries: Countiuity and Change**, (Khartoum, Nov. 1981), p.1.

(٤) انظر:

- Pierre L.van Den Berghe, **Race and Racism: Acomparative Perspective**, (London: John Wiely & Sons, Inc., 1967), pp. 34 – 36 & pp. 144 – 147 .

لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسباب أنظر :

(٥)

David R. Smock & Others (eds.), **Op. Cit.**, PP. 4-7

(٦) انظر:

Verkijika G. Fanso, Leadership and National Crisis In Africa: Gowon and the Nigerian Civil War, In **Presence Africaine**, Paris, No. 109 Lst Quarterly 1979, Pp. 29-33

حول دور الإستعمار في تغذية الصراعات العرقية وتعزيزها في أفريقيا أنظر :

(٧) انظر:

OKwndiba Mnoli, "Ethnicity and The Working Class In Africa: Consciousness and Praxis", In **UFAHAMU**, Vol.X, Nos. 182, Fall & Winter, 1980-80 Pp. 67-76.

انظر:

Dov Ronen, "Altornative Patterns Of Integration in African States" in **The Journal Of Modern African Studies**, Vol. 14, No. Des-1967, Pp 579-585.

(٨) انظر:

Stopren Wright, "Towards Civilian Rule in Nigeria", In **Africa Today**, March 1979 Pp 111-112.

(٩) انظر:

Dov Ronen, **Op. Cit.**, Pp. 591-593.

(١٠) انظر:

M. o. Beshir, **Op. Cit.**, Pp. 4-5

(١١) انظر:

Ibid., P. 5.

(١٢) انظر:

M. O. Beshir, **Diversiry Regionalism and National Unity**, (Uppsala: The Scandinavian Institute Of African Studiess, Research Report No. 54, 1979) Pp. 36-37

(١٣) انظر:

Ibid., P. 37.

(١٤) انظر:

Ibid., Pp. 21-22.

(١٥) انظر:

Olnwadare Aguda, "Arabs and Pan-Arabism in Sudanese Politics," in **The Journal Of Modern African Studies**, Vol. 11, No. 2, 1973, Pp. 180-181.

(١٦) انظر:

- M.O. Beshir, Research Report ... **Op.Cit.**, p; 22 .

(١٧) انظر:

- **Ibid.**, Pp. 37-38.

(١٨) انظر:

- Oluwadare Aguda, **Op.Cit.**, p, 181 .

(١٩) انظر:

- K.M. Barbour "The Sudan Since Independence , " in **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 18 , No. 1, 1980, pp. 82 – 89 .

(٢٠) محمد عمر بشير، **جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع** ، ترجمة: أسعد حليم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر.ـ ١٩٧١) ص ٣٢ .

(٢١) انظر:

- Sam C. Sarkesian , "The Southern Sudan: A Reassessment", Paper delivered at The **African Studies Association**, annual meeting, Nov. 8-11, 1972 , philadelphia Pennsylvania, p.3 .

(٢٢) انظر:

- **Idem** .

وأنظر أيضا:

- Robert O, Collins, **The Southern Sudan, 1883 – 1898 , Astruggle for Control**, (New Haven: Yale University Press, 1962), p. 12 .

(٢٣) انظر: محمد عمر بشير: م. س. ذ. ص ٣٩

(٢٤) انظر:

- Robert O. Collins, **Op. Cit.**, P. 57.

(٢٥) انظر:

- Sam C. Sarkesian , **Op.Cit.**, pp. 7-14 .

(٢٦) انظر:

- **Ibid.**, pp. 14 – 17 .

وأنظر أيضا:

- Mandour El Mahdi, **A Short History of the Sudan**, (London: Oxford University Press, 1965), pp. 139 – 144 ,

ولمزيد من التفصيل:

- Dunstan M.Wai, " Pax Britanica and the Southern Sudan, The View from the Theatre ", in **African Affairs**, Vol. 79, No . 316, July 1980 , pp. 382 – 385 .

(٢٧) انظر:

- Eva L.R. Meyerowitz, "The Southern Sudan Today ," in **African Affairs**, Vol.62 , No. 248, July 1963, p. 275 .

(٢٨) انظر:

- Oliver Albino, **The Sudan- A Southern Viewpoint**, (London: Oxford University Press, 1970), pp. 31-39 .

وأنظر أيضا:

- Eva L.R. Meyeroewitz, **Op.Cit.**, p. 276 .

(٢٩) انظر: محمد عمر بشير: م. س. ذ. ص ص ١٣٦ ــ ١٣٧.

(٣٠) انظر: م .س. ص ص ١٤١ – ١٤٩

وأنظر أيضا :

- Eva L.R. Meyerowitz, **Op.Cit.**, pp. 277-278 .

(٣١) انظر:

- Sam C. Sarkesian, **Op.Cit.**, pp. 23-26 .

(٣٢) انظر:

- **Idem** .

(٣٣) انظر: محمد عمر بشير: م. س. ذ. ص ص ١٥٨ ــ ١٦٤

وانظر أيضاً: علي عبد الرحمن الأمين: **الديمقراطية والاشتراكية في السودان**، (بيروت: المكتبة العصرية ــ ١٩٧٠) ص ص ٤٤ ــ ٥٦

(٣٤) انظر:

- John Howell& Beshir Hamid," Sudan and the Outside World, 1964 – 1968, " in **African Affairs**, Vol. 68, No. 273 , Oct. 1969 , pp. 302 – 310 .

(٣٥) انظر: انظر نص البيان بالكامل في: محمد عمر بشير: م. س. ذ. ملحق رقم ٢٠ ــ ص ص ٢٩٣ ــ ٢٩٥

(٣٦) انظر: يؤكد ذلك البيان الصادر عن جبهة تحرير جنوبي السودان في أواخر عام ١٩٧١ حيث يقول : "إذا كان الإنقلاب العسكري ضد نميري أمراً متوقعاً سواء من اليسار أو اليمين أو من جنوب السودان بطريقة غير مباشرة فإن الأمر الذي لم يكن في الحسبان هو تدخل كل من مصر وليبيا لإعادة نميري إلى السلطة أن السؤال الرئيسي الذي يثيره الشعب السوداني جماعات أو أفراد هوما إذا كانت الظروف قد تغيرت منذ عام ١٩٥٦ لتجعل الوحدة مع العرب أمراً مقبولاً ... أننا كحركة تحرير لجنوبي السودان نعتقد أنه يتعين على كل السودانيين في الشمال والغرب والشرق والوسط والجنوب العمل معا لإسقاط النظام الديكتاتوري لنميري واستعادة الاستقلال والديمقراطية للسودان .. "

- " The Return of Nimeri – Implications & South – Sudan Reactions, " Official Statement issued by the Editor of **The Grass Curtain**, Onbehalf of The Southern Sudan Liberation Movement , Official Statement , No.1, August 4, 1971 .

(٣٧) انظر:

Sam C. Sarkesian, **Op. Cit.**, I, 29

وانظر أيضاً: د. رفيعة حسن أحمد "الحكم الإقليمي كأداة للوحدة القومية في السودان" **مجلة السودان للإدارة والتنمية** ،(الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم الإدارية) رقم ١٤ العدد الأول ١٩٨١ ص ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

(٣٨) انظر:

- M.O. Beshir, Research Report … **Op.Cit.**, pp. 28-29 .

(٣٩) انظر: د. رفيعة حسن أحمد: م. س. ذ. ص ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٤٠) انظر:

- M.O. Beshir, Research Report… **Op.Cit.**, pp. 29 – 30 .

(٤١) انظر:

- Francis M. Deng, "The Dynamics of Identification : abasis for national Integration in the Sudan", in **Africa Today** Vol. 20, No.3, Summer 1973, pp. 19 -28 .

(٤٢) انظر:

- Oluwadare Aguda, **Op.Cit.**, p. 177 , 186 – 187, 199 – 200 .

وأيضا:

- M.O. Beshir, Paper … **Op.Cit.**, pp. 10 – 13 .

(٤٣) انظر:

Oliver Albino, **Op. Cit.**, P. 128.

(٤٤) انظر: رئاسة الجمهورية (السودانية): **دراسة حول دعم اللامركزية**، (الخرطوم: دار الاصفهاني للطباعة ـ مارس ١٩٧٩) ص ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٤٥) انظر:م. س: ص ص ٦٥ ـ ٨٣ .

(٤٦) انظر:م. س: ص ص ٩٦ ـ ١٢١.

(٤٧) انظر:مكتب الحكم اللامركزي بالاتحاد الاشتراكي السوداني: **أضواء حول قانون الحكم الإقليمي لسنة ١٩٨٠** ، (الخرطوم: مطبعة وزارة الثقافة والإعلام – فبراير ١٩٨١) ص ص ٤ ــ ٥ .

(٤٨) انظر:وثائق الموتمر القومي الثالث للاتحاد الاشتراكي السوداني: **تقرير اللجنة الفنية للحكم الإقليمي** وثيقة رقم: م ق/٣/٣ في ٢٦ يناير ١٩٨٠ ص ص ٢٠ ــ ٢٩، ص ص ٤٨ ــ ٥٣.

(٤٩) انظر: مكتب الحكم اللامركزي بالاتحاد الاشتراكي: م. س. ذ. ص ٥.

(٥٠) انظر: نص التعديل في: مجلة السودان للإدارة والتنمية: م. س. ذ. ص ص ١٦٧ ــ ١٧٠.

(٥١) انظر: نص القانون في: م. س.: ص ص ١٧١ ــ ١٩٤

(٥٢) انظر: في هذا الصدد:

د. قلعاوي محمد صالح، "تجربة الحكم الإقليمي في السودان، النمط الجديد لتوزيع الاختصاصات بين المستويات القومية والإقليمية، والمحلية" م. س: ص ص ٤٣ ــ ٤٧

(٥٣) انظر: مكتب الحكم اللامركزي بالاتحاد الاشتراكي السوداني: م. س. ذ. ص ص ١٧ ــ ١٨.

(٥٤) انظر: م. س: ص ١٩.

(٥٥) انظر: الاتحاد الاشتراكي السوداني (مكتب الحكم الشعبي المحلي): **دراسة حول اللامركزية والحكم الإقليمي.** أكتوبر ١٩٧٩.

(٥٦) انظر:

- M.O. Beshir, Paper… **Op.Cit.**, pp. 15 -16 .

(٥٧) انظر:

- Austin Ranney , **Op.Cit.**, pp. 475 -476 .

(٥٨) انظر: الاتحاد الاشتراكي السوداني: **وثائق المؤتمر القومي الثالث المنعقد في ٢٦ يناير** ١٩٨٠ ، الجلسة الثالثة، رقم/م ق/٣/٦ ص ص ١١ ــ ١٢

(٥٩) انظر: حول أسباب ضعف الإتحاد الإشتراكي السوداني أنظر :

- Dunstan M. Wai, Revoluation , Rhetoric, and Reality in the Sudan ", in **The Journal of Modern African Studies** Vol. 17, No.,1, 1979, pp. 89 – 92.

قضية جنوب السودان*

دخلت الحرب الأهلية في السودان في منعطف خطير منذ التسعينيات، فلقد تعددت أطراف الحرب وتناقضت وتشابكت مواقفها من جهة، وامتدت الحرب لتتعدى نطاق الجنوب وتصل إلى الشرق والغرب من جهة ثانية، ولقد أدى هذا وذاك إلى فتح الباب واسعاً أمام كافة الخيارات الصراعية للمشكلة بما في ذلك الانهيار الكامل للدولة السودانية على غرار الحالة الصومالية أو الليبيرية، أو انفصال الجنوب ومعه الشرق والغرب عنوة، أو استيلاء الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة "جون جارانج"، على السلطة في الخرطوم وتغيير الهوية السودانية كليةً.

وفي المقابل فإن الباب مايزال موصداً أمام كافة الخيارات الرضائية لتسوية المشكلة سواء ما تمثل في القبول بإطار السودان الموحد، أو بإطار الحكم الذاتي، أو بإطار الفيدرالية أو حتى الكونفيدرالية، ومرجع ذلك هو صعوبة التوصل إلى أي إجماع وطني سوداني حول أي من الخيارات الرضائية السابقة بين كافة الأطراف المتورطة في الصراع نتيجة لاختلاف توجهات ومصالح كل منها.

فضلاً عن اختلاف القاعدة الاجتماعية التي ترتكن عليها كل منها (دينية، إثنية، إقليمية.. إلخ)، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أنه لم يتحقق أي إجماع وطني سوداني منذ استقلال السودان على أي من القضايا الرئيسة (هوية الدولة، شكل الدولة، طبيعة نظام الحكم، توزيع السلطة والثروة.. إلخ)، لأدركنا استحالة التوصل إلى مثل هذا الإجماع.

وبناءً على ما تقدم فإنه يمكن القول بأن مشكلة جنوب السودان قد انتقلت نقلة نوعية منذ بداية التسعينيات لتصبح مشكلة تتعلق بالوجود السوداني برمته بكل ما يحمله ذلك من مخاطر على الأمن الوطني المصري، وبات الأمر يتطلب تفهماً موضوعياً لطبيعة الحرب الأهلية في السودان حتى يمكن التعامل معها، والسعي لتسويتها على النحو الذي يحفظ على الكيان السوداني وجوده، ولا يضيف المزيد من التهديدات للأمن الوطني المصري.

---

* نشرت هذه الدراسة عام ١٩٩٨

ومن هنا، فقد انصرف التحليل في هذه الورقة إلى البحث في تطور المشكلة، وسبل تعامل الحكومات السودانية المتعاقبة معها في محور أول، ثم اتجه التحليل بعد ذلك ليسعى للكشف عن طبيعة هذه المشكلة، وخيارات تسويتها صراعياً أو رضائياً في محور ثان.

تطور المشكلة، وأساليب التعامل معها

يمكن تناول هذا الجانب على مراحل تاريخية أربعة على النحو التالي:

الفترة الأولى: منذ الفتح التركي ــ المصري حتى استقلال السودان (١٨٢٠ ــ ١٩٥٦).

الفترة الثانية: منذ استقلال السودان حتى وصول نميري إلى السلطة (١٩٥٦ ــ ١٩٦٩).

الفترة الثالثة: الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب (١٩٦٩ ــ ١٩٨٣).

الفترة الرابعة: انفجار الحرب الأهلية من جديد (١٩٨٣ ــ ١٩٩٨).

أولاً: الفتح التركي المصرى حتى استقلال السودان (١٨٢٠ ــ ١٩٥٦)

في الفترة التي سبقت الفتح المصري ــ التركي للسودان كانت منطقة الجنوب في السودان تعيش في حالة تسيطر عليها الفوضى والحروب القبلية، إذ كانت القبائل القوية مثل "الأزاندي والدنكا" تسيطر على القبائل الضعيفة وتقهرها[١]، ومع دخول السودان في ظل الحكم المصري التركي منذ عام ١٨٢٠، فإن هذه الأوضاع سرعان ما انتهت، ذلك أن هذا الحكم قد أقام سلطة مركزية في السودان ككل لأول مرة، ومع استتباب الأمن في ربوع البلاد فإن تجارة الرقيق قد انتشرت على نطاق واسع، وما يجب التأكيد عليه هنا أن هذه التجارة كانت قائمة في السودان قبل الحكم المصري كتجارة داخلية[٢]، بل إنها ماتزال موجودة حتى الوقت الحاضر لدى بعض القبائل في الجنوب.

وأياً ما قيل عن الحكم المصري السوداني والادعاء بعدم كفاءته، فإن هذا الحكم قد أسهم في وحدة السودان وحافظ عليها، ونشر الأمن بين ربوعه، فضلاً عن أنه ألقى بتأثيراته العربية الإسلامية على شمال السودان، وإن كان وصول بعثات التبشير الأوروبية إلى جنوب السودان سعياً لاستخدامه كرأس جسر للوصول إلى مملكة "إثيوبيا"

المسيحية والاستيلاء على كنيستها القبطية قد أسهم في زيادة الهوة بين الشمال والجنوب ثقافياً ودينياً[٣].

وإذا كانت الثورة المهدية التي قامت في السودان في ثمانينيات القرن الماضي ضد الحكم المصري، توصف بأنها ثورة وطنية نظراً لمشاركة كل من الشمال والجنوب فيها لأسباب مختلفة[٤]، إلا أنه يلاحظ أن هذه الثورة قد ألقت بتأثيرات سلبية على الجنوب، ذلك أنها دمرت كل أثر للإدارة والسلطة فيه. وهكذا، سقط الجنوب مرة أخرى في غمار الفوضى والمنازعات القبلية[٥].

ومع بداية القرن الحالي فإن الحكم الثنائي البريطاني، المصري للسودان قد فتح الطريق أمام تغلغل التجارة الأوروبية وبعثات التبشير في الجنوب، بل إن سياسة بريطانيا في التطور المنفصل للجنوب أسهمت في تعميق الفوارق إلى حد كبير بين الشمال والجنوب، ذلك أن تطبيق قانون المناطق المقفلة منذ عام ١٩٢٩، في الجنوب قد انتهى إلى إغلاق الجنوب في وجه الشماليين تماماً بما في ذلك رجال الإدارة، وخلق نظام سياسي خاص بالجنوب يعتمد على الحكم غير المباشر من جانب الزعماء القبليين، ثم إبعاد الحامية الشمالية من الجنوب ـ والتي كانت تشكل بالإضافة إلى التجار الشماليين حلقة وصل بين الشمال والجنوب ـ وحلت محلها الفرقة الاستوائية التي أنشئت عام ١٩١٧، والتي ظلت تمثل القوة العسكرية الرئيسة الدائمة في الجنوب حتى أغسطس ١٩٥٥.

وقد أدى ذلك إلى تعميق الفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب خاصةً وأن بريطانيا كانت ترى أن الجنوب أقرب إلى أفريقيا السوداء منه إلى السودان، وراحت تفكر في ضمه إلى أوغندا وحتى إلى كينيا[٦].

وأثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها مباشرة تغيرت السياسة البريطانية تجاه الجنوب تحت تأثير عوامل أربعة[٧].

من جانب، مذكرة مؤتمر الخريجين إلى الحاكم العام البريطاني للسودان والتي تشرح الأماني القومية للسودان، وهو ما دفع بريطانيا إلى التفكير في إنشاء مجالس قومية ومحلية لتوزيع السلطة في السودان، **ومن جانب ثان**، قناعة بريطانيا بأنه رغم أن شعوب جنوب السودان هي شعوب متزنجة أفريقية، إلا أن " العوامل الجغرافية

والاقتصادية.... تعمل على الربط بين هذه الشعوب، وبين التطور المستقبلي لبلاد الشرق الأوسط وشمال السودان الذي تسوده النزعة العربية".

أما العامل الثالث، وهو الأهم فقد تمثل في رغبة بريطانيا في تقوية السودان في مواجهة مصر، ففي عام ١٩٤٦، كانت المفاوضات دائرة بين بريطانيا ومصر لإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان من بين مطالب مصر ضرورة اعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من الأرض المصرية، وقد تشككت بريطانيا في مقدرة السودان المقسم إلى شمال وجنوب على مقاومة الضغط المصري، هذا فضلاً عن أن بعض الجنوبيين لم يكن لديهم الرغبة في الخضوع مرة أخرى للحكم المصري.

ونتيجة لما تقدم رأت بريطانيا أنه لا مندوحة عن الاعتراف بوحدة السودان شماله وجنوبه، **ومن جهة رابعة**، فإن مؤتمر جوبا الذي انعقد في يونيو ١٩٤٧، بهدف إنشاء جمعية تشريعية يمثل فيها الشمال والجنوب قد أبرز أن هناك اتفاقاً على ضرورة الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب، وإن ظهرت شكوك الأعضاء الجنوبيين في المؤتمر حيال نوايا الشماليين. ونتيجة لأوضاع داخلية ودولية وافقت مصر على منح الاستقلال للسودان. ففي ١٢ فبراير ١٩٥٣، عقدت اتفاقية بين مصر وبريطانيا تعطي السودان الحكم الذاتي كخطوة أولية نحو الاستقلال، ورغم دعوة معظم الأحزاب في شمال السودان لحضور المفاوضات التي سبقت إبرام الاتفاقية، فإن أحداً من الجنوبيين لم يدع أو يشارك في هذه المفاوضات، بل إن الاتفاقية لم تتضمن أي بند خاص يتعلق بحماية مصالح الجنوبيين، وهو الأمر الذي أدى إلى إثارة حفيظة أبناء الجنوب[٨].

وعلى أية حال فإنه في خلال الفترة الانتقالية ـ والتي استمرت طوال عامي ١٩٥٤، ١٩٥٥ ـ أدت الممارسات الخاطئة إلى تصعيد مشكلة الجنوب لتصبح مشكلة سياسية، فقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بغالبية مقاعد البرلمان السوداني في أول انتخابات برلمانية نوفمبر/ديسمبر ١٩٥٣، إلا أن ممارسات الأحزاب الشمالية ومناوراتها قد أدت إلى شيوع حالة الفوضى في الجنوب، ثم إن قرارات لجنة السودنة التي صدرت في أكتوبر ١٩٥٤، قد تجاهلت إلى حد كبير تعديل أوضاع الجنوبيين العاملين في خدمة المدنية، وهو الأمر الذي دفع الحزب الليبرالي الجنوبي (تشكل عام ١٩٥٣ تحت اسم الحزب الجنوبي)، إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر في جوبا للمطالبة بإقامة "دولة فيدرالية"، وجاء تمرد الفرقة الاستوائية في أغسطس عام ١٩٥٥، وما واكبه من مذابح

واضطرابات في الجنوب ليضيف إلى رصيد عدم الثقة بين الطرفين، ورغم كل ما سبق فقد وافقت الأحزاب الجنوبية مع الأحزاب الشمالية على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان في أواخر عام ١٩٥٥، على أن ينظر بعين الاعتبار إلى إيجاد حل لمشكلة الجنوب في إطار "فيدرالي" وقد وافق البرلمان السوداني على ذلك في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، وأعلن استقلال السودان في الأول من يناير عام ١٩٥٦[٩].

ثانياً: استقلال السودان حتى وصول نميري إلى السلطة (١٩٥٦ ــ ١٩٦٩)

وفي الفترة من أوائل عام ١٩٥٦ وحتى نوفمبر ١٩٥٨ ــ وهي فترة حكم الأزهري ثم عبدالله خليل ــ فإن هذه الفترة شهدت في بدايتها اتجاه الحكومة إلى التخلص من معارضة الجنوبيين، واللجوء إلى محاكمة العديد منهم، ونظرت إلى مشكلة الجنوب باعتبارها مشكلة ثانوية تلي مسألة التأكيد على العروبة والإسلام في السودان، ثم إن اللجنة القومية التي أنيط بها مسؤولية وضع دستور دائم للبلاد قد رفضت اقتراحاً للأعضاء الجنوبيين فيها كان يقضي بتطبيق النظام الفيدرالي[١٠].

ومع قيام الانقلاب العسكري برئاسة عبود في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ (وحتى أكتوبر ١٩٦٤)، فرض الحكم العسكري على البلاد، وألغى النظام البرلماني وما يستتبعه من تعدد حزبي، وراح نظام الحكم الجديد يسعى إلى فرض "الاندماج الطائفي" بالقوة المسلحة سعياً لاستيعاب الجنوب في إطار الثقافة العربية الإسلامية إذ خطط النظام لتوطيد مليون ونصف مليون عرب شمالي في جنوب السودان، ثم قام بطرد البعثات التبشيرية من الجنوب، ولجأ إلى قمع أى وجه للمعارضة في الجنوب الأمر الذي أدى إلى هروب العديد من القيادات الحزبية الجنوبية إلى الخارج فضلاً عن فرار الآلاف كلاجئين في الدول المجاورة والذين شكلوا تنظيمات سياسية وعسكرية في الخارج لمقاومة هذه السياسة، ومنها "رابطة السودان المسيحية" و "الاتحاد الوطني للمناطق المقفلة بالسودان الأفريقي"، والذي أصبح اسمه الاتحاد الوطني الأفريقي السوداني (سانو) منذ عام ١٩٦٣، إلا أن هذا الحزب ظل ينادي بحل سلمي للمشكلة. وقد شكل ظهور الأنيانيا عام ١٩٦٣، بعداً جديداً في تطور مشكلة الجنوب ليس لأنها اتخذت طابع الحركة العسكرية فقط، ولكن لأنها رفضت أيضاً أي حل سلمي لمشكلة الجنوب، وفي السنوات الخمس التي تلت ذلك فإن حركة المقاومة في الجنوب ظلت ضعيفة، واقتصرت

الأنشطة العسكرية لها على أعمال فردية متفرقة، وكان مرجع ذلك الانقسام الذي انتاب الحركة فظهرت العديد من التنظيمات مثل "الحكومة المؤقتة لجنوبي السودان، الحكومة المؤقتة للنيل، جبهة التحرير الأفريقية، جبهة تحرير جنوبي السودان.. إلخ[١١].

وعلى أية حال فقد اتجه كل من الشمال والجنوب خلال هذه الفترة إلى السعي لحل المشكلة في ميدان القتال، بل ظهرت دعاوي لدى تنظيمات الجنوب تنادي "بالانفصال" وقد أدى ذلك إلى سوء الأوضاع الاقتصادية للسودان من جهة، وتدهور أوضاع الجنوب من جهة ثانية، وإزاء ذلك شكل النظام العسكري لجنة لتقصي الحقائق ضمت شماليين وجنوبيين كي تقوم بدراسة الأسباب التي تعرقل التفاهم بين الشمال والجنوب، وأن تقدم التوصيات الكفيلة بتدعيم الثقة وخلق الاستقرار الداخلي دون مساس "بالكيان الدستوري أو بمبدأ الحكومة الموحدة" وهذا يشير إلى أن النظام مايزال مصراً على تحقيق الاندماج الطائفي.

وأياً ما كان الأمر فقد كان تشكيل هذه اللجنة بمثابة بداية النهاية للحكم العسكري، فلقد سقط النظام قبل أن تنهي اللجنة أعمالها، حيث اندلعت ثورة أكتوبر ١٩٦٤[١٢]، والتي أطاحت بالنظام، ولقد كانت مشكلة الجنوب أحد العوامل الأساسية التي أدت إلى ثورة أكتوبر ١٩٦٤، بل يمكن القول بأنها كانت المحرك الأساسي لانهيار نظام حكم "عبود"، ويتضح ذلك من أن هذا النظام في سعيه لإيجاد حل للمشكلة فإنه قام بتوجيه الدعوة لجماهير الشعب للمشاركة بالرأي في سبيل إيجاد حل سلمي.

وقد سارع طلبة جامعة الخرطوم إلى الاستجابة لهذه الدعوة، وهو ما أدى إلى مظاهرات طلابية، واجهها الجيش بالقوة وبإغلاق الجامعة، وكانت نتيجة ذلك قيام انتفاضة شعبية عامة بالخرطوم أدت إلى انهيار الحكم العسكري[١٣]، وقد تشكلت عقب ذلك حكومة سر الختم خليفة، الذي أعلن العفو العام عن جميع الجنوبيين الذين فروا من البلاد منذ عام ١٩٥٥، ودعاهم إلى العودة للعمل من أجل الحرية والمساواة في السودان، وقد مهد ذلك السبيل أمام عقد مؤتمر المائدة المستديرة في الخرطوم في الفترة من ١٦ ــ ٢٩ مارس ١٩٦٥، والذي شاركت فيه الأحزاب الشمالية، وبعض من تنظيمات الجنوب، بهدف إيجاد حل سياسي لمشكلة الجنوب، غير أن هذا المؤتمر لم يسفر عن أية نتيجة إيجابية، فعلى حين شكلت الأحزاب الشمالية جبهة واحدة في المؤتمر وعارضت أية دعاوي لانفصال الجنوب، فإن تنظيمات الجنوب كانت منقسمة

على نفسها، وغلب على مقترحاتها الدعوة "لانفصـال الجنـوب"، وأدى فشـل المـؤتمر فـي تحقيق المهمة التي دعا من أجلها إلى انشـغال الأحـزاب الشـمالية مـرة أخـرى بالصـراع على السلطة في الخرطوم.

وتوارت مشـكلة الجنـوب لتحتـل أهميـة ثانويـة فـي ممارسـاتها، بـل إن مناوراتهـا وممارساتها الخاطئة قد أدت إلى زيـادة تعقيـدات المشـكلة يتضـح ذلـك مـن أن البرلمـان السوداني الذي انتخب عام ١٩٦٥، لم يمثل فيه الجنـوب، ثـم إن الأحـزاب الشـمالية نـادت آنذاك بإقامة جمهورية إسلامية في السودان، وتطبيـق دسـتور يسـتند إلـى مبـادئ الإسـلام وتعاليمه، هذا فضلاً عن حادثة جوبا فـي يوليـو ١٩٦٥، وحادثـة واو فـي أغسـطس مـن نفس العام حيث أدى تدخل قوات الجيش والبـوليس ضـد الثـائرين إلـى مقتـل عـدد مـن الجنوبيين، ولقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى زيـادة مخـاوف الجنـوبيين، وتـدعيم مواقـف دعاة الانفصال فيما بينهم، وإلى زيادة حدة المعارك وانتشارها في الجنوب[١٤].

وعلى أية حال فإن الحكومة السـودانية الجديـدة التـي تشـكلت فـي يوليـو ١٩٦٥، قـد تمكنت من تحجيم نشاط الثوار الجنوبيين، ذلك لأن مـؤتمر المائـدة المسـتديرة قـد زاد مـن الانشقاق بين تنظيمات الجنوب على نحو مكن الحكومـة مـن تركيـز ضـرباتها ضـد دعـاة الانفصال، كذلك فإن الحكومة عقدت اتفاقية مع إثيوبيـا ١٩٦٥، وافقـت الأخيـرة بمقتضـاها على عدم تأييد الجنوبيين في المنفى، وجاءت الإطاحة بحكومـة تشـومبي فـي الكونغـو فـي أكتوبر ١٩٦٥، لتضعف من موقف الجنـوبيين الـذين كـانوا يحصـلون علـى الكثيـر مـن الدعم من تشومبي[١٥].

ثالثاً: الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب (١٩٦٩ ـ ١٩٨٣)

وظل الحال على هذا المنوال حتى قيام ثورة مـايو ١٩٦٩، والتـي أطاحـت مـرة أخـرى بالحكم المدني وبالنظام البرلماني والتعدد الحزبي فـي السـودان، لتبـدأ صـفحة جديـدة فـي تاريخ مشكلة الجنوب، وقد اعترف نظام الحكم الجديـد بقيـادة اللـواء "نميـري" منـذ البدايـة بوجود المشكلة، ولم يتجاهلها بل اعترف بوجود فوارق بين الشـمال والجنـوب، علـى نحـو ما يوضح البيان الذي أذاعه اللواء نميـري فـي ٩ يونيـو ١٩٦٩، والـذي يـنص علـى: "أن حكومة الثورة لا تتهيب الاعتراف بالواقع، إنها تدرك أن ثمة فـوارق تاريخيـة وثقافيـة بـين

الشمال والجنوب، وتؤمن إيماناً أكيداً أن وحدة البلاد يجب أن تبنى على ضوء هذه الحقائق الموضوعية.

إن من حق شعبنا في الجنوب أن يبني ويطور ثقافاته وتقاليده في سودان اشتراكي موحد، وانتهى البيان إلى أهمية إقرار مبدأ "الحكم الذاتي الإقليمي" كحل لمشكلة الجنوب(١٦).

غير أن اتجاه نظام الحكم الجديد إلى الاتحاد مع مصر وليبيا، ثم مساعدة هاتين الدولتين لنميري في العودة إلى السلطة عقب انقلاب يوليو ١٩٧١، قد جعل الكثير من الجنوبيين يتشككون في نوايا وطبيعة هذا النظام، على اعتبار أن أي اتحاد مع الدول العربية إنما يعني الاتجاه إلى احتواء الجنوب كليةً في العالم العربي والإسلامي، وهو الأمر الذي عارضه الجنوبيون(١٧).

وفي الوقت الذي ركز فيه "نميري" على قهر الأنيانيا في الجنوب، فإن حركة المقاومة الجنوبية قد استطاعت أن تحقق وحدتها، حيث أصبح الجنرال "لاجو" المتحدث باسم الحركة، بينما أصبحت جبهة تحرير جنوبي السودان تمثل التنظيم القائد.

وفي ٢٧ فبراير ١٩٧٢، وعلى خلاف توقعات معظم المراقبين أعلن عن التوصل إلى توقيع اتفاق أديس أبابا بين وزير خارجية السودان وبين ممثلي جبهة تحرير جنوبي السودان لحل مشكلة الجنوب في إطار الحكم الذاتي الإقليمي(١٨).

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن هناك عوامل ساعدت على التوصل إلى هذا الحل السياسي السلمي نذكر منها أن كلا الطرفين المتصارعين (الشمال، والجنوب)، قد عجز عن تحقيق أهدافه بالقوة العسكرية سواء تمثلت في الاستيعاب أو الانفصال أو إقامة دولة فيدرالية، ثم إن الحرب قد أضرت بأوضاع كلا الطرفين، وإذا كان من الصحيح أن الجنوب قد عجز عن الحصول على العون الكافي من الدول الأفريقية المجاورة لوجود حركات انفصالية فيها من جانب، والتزاماً بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والذي أقره ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية من جانب آخر.

إلا أنه يلاحظ أن استمرار الضغط العسكري من جانب الشمال قد أدى إلى وحدة الجنوبيين وتناسيهم لعداواتهم التاريخية على نحو أدى إلى إنماء الشعور بالأخوة

الجنوبية، وزرع الثقة في نفوسهم، وفي قدرتهم على المواجهة بل والتعامل مع الشمال على قدم المساواة دون خوف.

ورغم حصول السودان على أسلحة من مصر والاتحاد السوفياتي إلا أن الصراع بين الشمال والجنوب ظل، إلى حد كبير، صراعاً داخلياً لم يؤدي إلى تدخل دولي، وقد أدى عدم فعالية الحملات العسكرية من جانب الحكومة إلى الوصول إلى قناعة كاملة بعدم جدوى استمرار الحرب، وقد مهدت هذه العوامل السبيل أمام إمكانية عقد اتفاق أديس أبابا للحل السلمي للمشكلة، وهو الاتفاق الذي كان خاتمة المطاف لسبعة عشر عاماً من الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب.

وتنفيذاً لهذا الاتفاق صدر في الثالث من مارس ١٩٨٢، قانون الحكم الذتي الإقليمي للمديريات الجنوبية (بحر الغزال، والاستوائية، وأعالي النيل)، وقد خص القانون هذه المديريات بنظام متميز للامركزية بحيث تشكل فيما بينها إقليماً يتمتع بالحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، وقد أكد القانون ــ الذي جاء صورة طبق الأصل للاتفاق ــ على المسائل التالية[١٩].

ــ الإقليم الجنوبي يضم المديريات الثلاث السابق الإشارة إليها، وأي مناطق تعد ثقافياً و جغرافياً جزءاً من الإقليم الجنوبي.

ــ اللغة العربية هى اللغة الرسمية للسودان، في حين أن اللغة الإنجليزية تعد لغة رئيسة في الإقليم الجنوبي، ولا يحول ذلك دون استخدام لغة أو لغات أخرى تفرضها الاعتبارت العملية. كما أن للأقليات حرية في استخدام لغاتها وتطوير ثقافاتها.

ــ حرية التعبير عن المعتقدات، وحق تأدية شعائرها علناً أو سراً بما في ذلك الحق في إنشاء مؤسسات دينية.

ــ تكافؤ الفرص في مجال التعليم، والعمالة، والتجارة، وحق ممارسة أي مهنة بصرف النظر عن العرق أو الأصل القبلي، أو محل الميلاد، أو النوع.

ــ يمثل القانون والأعراف القبلية التقليدية أحد مصادر التشريع الوطني.

وقد نص القانون على إنشاء مؤسسات تشريعية وتنفيذية للإقليم تتولى التشريع الإقليمي وإدارة الإقليم وهي[٢٠].

ـ السلطة التشريعية في الإقليم ويتولاها مجلس الشعب الإقليمي الذي ينتخبه المواطنون المقيمون في الإقليم الجنوبي للسودان (شماليون، وجنوبيون)، من خلال الاقتراع السري المباشر، ومهمة المجلس إصدار التشريعات اللازمة لحفظ الأمن والنظام، وحسن الإدارة، وتطوير الإقليم ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً، ويجوز للمجلس فرض الضرائب والعوائد داخل الإقليم.

ـ السلطة التنفيذية ويتولاها المجلس التنفيذي العالي، والذي يمارس سلطته نيابة عن رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس المجلس بناءً على توصية من مجلس الشعب الإقليمي كما يعين أعضاء المجلس التنفيذي العالي بناءً على توصية من رئيس المجلس، ويقوم بعزلهم بنفس الطريقة.

وقد نظم القانون العلاقات بين أجهزة الحكم الوطنية والإقليمية وجعل من رئيس الدولة وسيطاً بين هذه الأجهزة.

وفي نفس الوقت فقد كانت المناقشات دائرة حول أول دستور دائم للسودان، وقد أقر الدستور في أبريل ١٩٧٣، وتضمن مبادئ ومواد اتفاق أديس أبابا، حيث أكد على ما يلي[٢١].

ـ السودان جزء من العالم العربي ـ الأفريقي.

ـ نظام الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب يقوم على أساس السودان الموحد، استناداً إلى قانون الحكم الإقليمي لعام ١٩٧٢، والذي يعد قانوناً أساسياً لا يجوز تعديله إلا وفقاً للإجراءات التي نص عليها هذا القانون.

ـ الشريعة الإسلامية والقانون العرفي هما المصدر الأساسي للتشريع، ويشرع لغير المسلمين وفقاً لقوانينهم.

ـ اللغة العربية هي اللغة الوطنية للبلاد.

ـ الإسلام، والمسيحية، والمعتقدات التقليدية المحلية هي عقائد شعب السودان.

وهكذا، تحسنت العلاقة إلى حد ما، بين الشمال والجنوب، وساد الهدوء في الجنوب وبدأ العمل على تنميته وتطويره في إطار من الاندماج الوظيفي، وإن كان ذلك لم يمنع من وجود بعض التوترات بين الحكومة المركزية والإقليم الجنوبي من حين لآخر، كما

لم يمنع من ظهور توترات داخل الإقليم الجنوبي بين الجنوبيين أنفسهم، ولكن هذه التوترات لم تصل إلى حد الصراع أو الصدام.

وعلى أية حال فقد نظر إلى الوضع في جنوب السودان آنذاك بأنه مرحلة انتقالية نحو الاندماج الطائفي الكامل في المستقبل أو على حد قول "فرانسيس دنج" فإن الحل السوداني يتجه نحو تحقيق "الاندماج الوطني الكامل" وإن كان "دنج" لم يؤيد إلغاء الحكم الذاتي الإقليمي، ونادى بتطوير "الرموز الإيجابية للتكيف مع البلاد ككل"[٢٢].

رابعاً: انفجار الحرب الأهلية من جديد (١٩٨٣ ـ ١٩٩٨)

يبدو أن الحكومة السودانية لم تكن مقتنعة بخيار الاندماج الوظيفي القائم على الحكم الذاتي الإقليمي في إطار السودان الموحد، وأن الظروف المتفجرة في الجنوب هي التي دفعتها إلى الأخذ بهذا الخيار مؤقتاً تمهيداً للعودة مرة أخرى للأخذ بخيار الاندماج الطائفي القائم على الاستيعاب، وقد تجلى هذا بصورة واضحة منذ أوائل الثمانينيات، حينما خرجت الحكومة السودانية على اتفاق أديس أبابا وقسمت الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم.

وحينما أعلنت عن تطبيقها للشريعة الإسلامية، وحين وقعت مع مصر ميثاق التكامل، هذا فضلاً عن اكتشاف النفط في الجنوب وما أثير بشأن عملية استغلاله، وهذه العوامل وغيرها أدت إلى عودة الشكوك مرة أخرى لدى الجنوبيين، ودفعتهم إلى حمل السلاح مرة أخرى في وجه الحكومة المركزية، ومطالبة بعضهم بالانفصال.

ويمكن بإيجاز عرض الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في السودان مرة أخري:

أولاً: إصرار النظام الحاكم في السودان على تقسيم الإقليم الجنوبي

وللوصول إلى تحقيق هذا الهدف بطريقة ملتوية، وغير مباشرة، فإن نظام نميري أعلن عن تبنيه للإقليمية كسياسة عامة للسودان، وفي إطار ذلك قام مجلس الشعب السوداني بتعديل الدستور في ٢٩ يونيو ١٩٨٠، على نحو سمح بتقسيم الإقليم الشمالي إلى خمسة أقاليم، ثم أصدر المجلس تبعاً لذلك قانون الحكم الإقليمي في الأول من ديسمبر ١٩٨٠، والذي صادق عليه رئيس الجمهورية في نهاية نفس الشهر، واستناداً

إلى هذا القانون تشكلت هياكل إقليمية تشريعية وتنفيذية في أقاليم الشمال الخمسة بصلاحيات أدنى بكثير من مثيلاتها في الجنوب، وهو الأمر الذي أوجد نظامين مختلفين للحكم الإقليمي في السودان، بشكل دفع إلى المطالبة بضرورة تعديل نظام الحكم الإقليمي في الجنوب ليتماشى مع نظيره في الشمال.

وقد تحقق هذا الأمر بإصدار القرار رقم (١) في ٥ يونيو ١٩٨٣، الخاص بتقسيم الجنوب، ذلك أن ترويج النظام لفكرة التقسيم قد أدى إلى حدوث انشقاقات داخل الإقليم الجنوبي بين مؤيدين يعارضون سيطرة الدنكا على السلطة الإقليمية في الجنوب، وبين معارضين للفكرة باعتبار أنها تمزق الجنوب، وتضعف من قدرته على المواجهة مع السلطة المركزية.

وقد راح النظام يعمل حثيثاً للتخلص من اتفاق أديس أبابا على النحو التالي:

(١) فطرح فكرة تقسيم الجنوب إلى أقاليم يتعارض مع اتفاق أديس أبابا الذي يؤكد على أن الإقليم الجنوبي يضم المديريات الثلاث (بحر الغزال، الاستوائية، أعالي النيل)، وأي مناطق تعد ثقافياً وجغرافياً جزءاً من الإقليم الجنوبي.

(٢) ثم إن قيام النظام بالعمل على ترحيل القوات الجنوبية التابعة للجيش السوداني من الجنوب إلى الشمال واستبدالها بقوات شمالية في عام ١٩٨٣، شكل هو الآخر خروجاً على ملاحق اتفاق أديس أبابا التي تؤكد على ضرورة وجود ٦ آلاف جندي جنوبي في الجنوب، ومثلهم من الشماليين، وقد أسفرت عملية الإحلال هذه عن صدام عسكري بين القوتين أثناء عملية الإحلال في بور في مايو ١٩٨٣، انتهت بمقتل العديد من الطرفين، وفرار بعض الجنود والضباط الجنوبيين وانضمامهم إلى قوات الأنيانيا رقم (٢)، التي تشكلت مع مطلع عام ١٩٨٣، مستغلة حالة الاضطراب في الجنوب التي أثارها طرح فكرة التقسيم[٢٣].

(٣) كذلك فإنه عند توقيع اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، فإن بعض أبناء قبائل الدنكا الذين يعيشون في منطقة "آبيي" على الحدود الجنوبية لكردفان قد وافقوا على الانضمام إلى الشمال، لكن اتفاق أديس أبابا منحهم حق تغيير موقفهم بموجب استفتاء إذا رأوا العودة للانضمام إلى الجنوب، وقد أدى اكتشاف النفط "بنتيو الغربية" بأعالي النيل ــ وحيث تتركز قبائل الدنكا ــ إلى مطالبة بعض من أبناء الدنكا في "آبيي" إجراء استفتاء

حول انضمامهم إلى الجنوب، غير أن النظام واجـه مطـالبهم بإلقـاء القـبض علـى العديـد منهم في يناير ١٩٨٣[٢٤].

ولم يخف نميري نيته في إلغاء اتفاق أديس أبابـا، فقـد أعلـن فـي أوائـل عـام ١٩٨٣، في بيان له بإذاعة جوبا عن أن هذا الاتفاق يجب أن يتغيـر طالمـا أن المـوقعين الأساسـيين عليه قد اتفقوا على ذلك (وهو يقصد نفسه، وجوزيف لاجو نائبه)[٢٥].

وقد مهد نميرى للتقسيم حيث اعتقل العديـد مـن القيـادات الجنوبيـة المعارضـة لفكـرة التقسيم، ثم أصدر القرار الجمهوري رقـم (١) فـي ٥ يونيـو ١٩٨٣، حـول تنظـيم الحكـم الإقليمي في المديريات الجنوبية، وقد نص القرار على ما يلي[٢٦]:

(١) تقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم هي:

(أ) إقليم بحر الغزال، ويضم: مديريات (البحيـرات، وشـرق بحـر الغـزال، وغربـي بحـر الغزال وعاصمته واو).

(ب) الإقلـيم الاسـتوائي، ويضـم: مـديريتي (شـرقي الاسـتوائية، وغربـي الاسـتوائية وعاصمته جوبا).

(جـ) إقليم أعالي النيل، ويضم مديريتي: (جونجلي، وأعالي النيل وعاصمته ملكال).

(٢) أنشأ القرار هياكل تشريعية وتنفيذية إقليميـة، متماثلـة فـي تكوينهـا واختصاصـاتها مع ما قرره قانون الحكم الإقليمي للشمال.

(٣) حدد القرار فترة انتقالية يسري فيها لمدة ١٨ شهراً من تـاريخ توقيعـه، حيـث يمـنح رئيس الدولة خلال هذه الفترة الصلاحيات المطلقـة لتعيـين وعـزل حكـام الإقلـيم ونـوابهم والوزراء الإقليميين ومحافظي المديريات.

أما فيما يتعلق بمجالس الشعب الإقليمية في الأقاليم الثلاثـة، فإنـه لـن يجـري انتخابـات بشأنها طوال هذه الفترة على أن تشغل مقاعـدها بالأعضـاء السـابقين فـي مجلـس الشـعب الإقليمي للجنوب، كل في الإقليم الذي انتخب عنه سابقاً.

ثانياً: البدء في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان

وذلك بموجب قـرار رئاسـي صـدر فـي ٩ سـبتمبر ١٩٨٣، وبصـرف النظـر عـن المناقشات التي دارت حول مدى ملاءمة تطبيق الشريعة الإسـلامية مـن عدمـه فـي إطـار

ظروف التدهور الاقتصادي، وبصرف النظر أيضاً عن الدوافع الكامنة وراء تطبيقها في هذا التوقيت، بصرف النظر عما تقدم فإن تطبيق الشريعة الإسلامية على أبناء السودان ــ شماليين وجنوبيين، مسلمين ومسيحيين وأصحاب معتقدات طبيعية ــ إذا كان يستهدف في تحقيق وحدة التشريع في كافة أنحاء السودان، فإنه في شكل خروجاً على اتفاق أديس أبابا الذي نص على أن القانون والأعراف القبلية يشكلان مصدراً من مصادر التشريع الوطني، كما أنه قد شكل خروجاً على الدستور الدائم للسودان الذي نص على أن الشريعة الإسلامية والقانون العرفي هما المصدر الأساسي للتشريع، وأنه سيشرع لغير المسلمين وفقاً لقوانينهم.

وقد أدى الإعلان عن تطبيق الشريعة الإسلامية إلى معارضة من جانب العديد من الأطراف في السودان، فقد عارض الصادق المهدي زعيم الأنصار توقيت التطبيق، واشترك في المعارضة أيضاً بعض قيادات الإخوان المسلمين مثل "ياسين عمر الأمام" عضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني.

وبحلول نهاية سبتمبر من نفس العام فإن ثلاث مجموعات قد أعلنت عن معارضتها العلنية لتطبيق الشريعة، ففي ٢٣ سبتمبر أصدر رئيس أساقفة الخرطوم نداء طالب فيه باحترام حقوق السودانيين غير المسلمين والذين يشكلون ٤٠ بالمئة من السكان، وقد هاجم الطلبة السودانيين الجنوبيين تطبيق الشريعة، وشاركهم في ذلك "أوليفر ألبينو باطالي" إحدى القيادات الجنوبية[٢٧].

وعلى أية حال فإذا كانت المعارضة من جانب المسلمين قد انصبت على توقيت الأخذ بالشريعة، فإن معارضة المسيحيين وأصحاب المعتقدات الطبيعية قد اتجهت إلى ضرورة استثنائهم من الخضوع لأحكامها، لكن معارضة الجنوبيين كانت ترجع بالأساس إلى تطبيق الشريعة الإسلامية قد جدد لديهم المخاوف مرة أخرى من أن النظام الحاكم في السودان بهذا المسلك إنما يتجه لاستيعابهم في إطار من الثقافة العربية الإسلامية، وقد أضاف ذلك رصيداً جديداً لحركة المعارضة في الجنوب[٢٨].

ثالثاً: تدعيم مسيرة التكامل بين مصر والسودان

ذلك أن صدور ميثاق متكامل في نوفمبر ١٩٨٢، وما احتواه من إنشاء مؤسسات سياسية تنفيذية وتشريعية، فضلاً عن تأكيده لما جاء في منهاج العمل السياسي والتكامل

الاقتصادي بين مصر والسودان الصادر في فبراير ١٩٧٤، من إصرار الشعبين المصري والسوداني على المضي قدماً في "طريق العمل الوحدوي الرشيد"، قد جدد المخاوف مرة أخرى لدى الجنوبيين من فقدان هويتهم لمصلحة الهوية العربية.

رابعاً: اكتشاف النفط في الجنوب، والبدء في عمليات الإعداد لاستخراجه وتصديره

فلقد اكتشفت شركة شيفرون الأمريكية النفط في منطقة بنتيو، وبدأ العمل في إقامة خط أنابيب يوصل المنطقة بميناء بور سودان تمهيداً لتصديره، وقد شكل ذلك إغراء للجنوبيين بأنهم يستطيعون إقامة دولة مستقلة في الجنوب تكون قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية فيها، ولذلك نادى البعض منهم بأن يمتد خط أنابيب النفط من منطقة بنتيو إلى ميناء ممباسا بكينيا عبر الجنوب السوداني حتى يكون تحت السيطرة التامة لهم، في حين طالب البعض الآخر بأن يكون للجنوبيين نصيب الأسد في هذه الثروة النفطية.

ولعلنا نلاحظ أن جانباً من عمليات قوات الأنيانيا قد تركز في منطقة بنتيو النفطية[٢٩].

وإزاء هذا الإصرار من جانب الحكومة المركزية على فرض الاندماج الطائفي اشتعلت أعمال العنف في الجنوب على يد قوات الأنيانيا (٢)، التي أخذت تحظى بمزيد من التأييد في الجنوب، وقدر عدد من انضموا إلى صفوفها من القوات الجنوبية في الجيش السوداني ـ مع أواخر عام ١٩٨٣ ـ بنحو ألف جندي، ثم ظهر في نفس الفترة أن الأنيانيا (٢) هي الجناح العسكري لتنظيم سياسي أطلق عليه اسم جبهة تحرير جنوبي

وقد قامت قوات الأنيانيا (٢) بالعديد من العمليات العسكرية في الجنوب من أمثلتها: اختطاف خمسة من العاملين الأجانب في وادي بوما في يونيو ١٩٨٣، والاستيلاء على قريتي لير وأدوك على النيل الأبيض في إقليم أعالي النيل لمدة أسبوع في منتصف أكتوبر ١٩٨٣، والزعم بإسقاط طائرة أف ٥ بالقرب من النصير في نهاية أكتوبر ١٩٨٣.. إلخ.

وفي الوقت الذي راحت الجبهة تروج فيه لفكرة "الانفصال" فإنها أخذت تركز في دعواها على ضرورة إسقاط نظام نميري[٣٠].

وقد أدى تصعيد الحرب في الجنوب إلى خسائر بشرية ومادية انعكست آثارها على الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بشكل أدى إلى اندلاع الانتفاضة الشعبية على نظام نميري في أبريل ١٩٨٥.

وهو ما أسفر عن انهيار النظام من جهة، واضطرار العسكريين إلى إفساح الطريق لإجراء انتخابات برلمانية عام ١٩٨٦، أسفرت من جهة أخرى عن تشكيل ائتلاف حكومي برئاسة الصادق المهدي، وكانت هذه أول انتخابات تجرى في السودان منذ سبعة عشر عاماً.

غير أن ظروف الحرب في الجنوب حالت دون مشاركة ٣٦ دائرة انتخابية ــ من جملة ٦٧ دائرة في الجنوب ــ في الانتخابات، ثم إن الجيش الشعبي لتحرير السودان رفض المشاركة فيها، فعاد الشمال ليهيمن على الحكم مرة أخرى[٣١].

وطوال الفترة من (١٩٨٦ ــ ١٩٨٩)، سعت الحكومة المدنية إلى البحث عن حل المشكلة من خلال تصعيد الحرب ومحاولة فرض الاندماج الطائفي الإكراهي، وفشلت كافة المفاوضات التي جرت بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان، نتيجة الصراع بين الأحزاب الشمالية ــ وبالذات الحزب الاتحادي، وحزب الأمة، والجبهة القومية الإسلامية ــ حول تجميد العمل بالشريعة الإسلامية من عدمه.

وما إن لاحت بوادر التسوية بتوقيع المهدي في مارس ١٩٨٩، على خطة نوفمبر ١٩٨٨، (والتي كان الحزب الاتحادي الديمقراطي قد توصل إليها مع الحركة الشعبية والتي تقضي بوقف إطلاق النار، وتجميد العمل بالشريعة الإسلامية، والدعوة إلى مؤتمر دستوري تحضره كافة القوى السودانية الشمالية والجنوبية)، حتى وقع انقلاب عسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩، بدعم من الجبهة القومية الإسلامية تزعمه "عمر حسن البشير"، الذي أصبح رئيساً للدولة، وأعلن إلغاء الأحزاب السياسية وفرض حالة الطوارئ، وأكد أن إحدى أولوياته هي إنهاء الحرب في الجنوب وراح يرفع الراية الإسلامية (الجهادية)، في المواجهة[٣٢].

ومنذ ذلك التاريخ وحتى نهاية ١٩٩٨، دخلت مشكلة جنوب السودان في منعطف جديد أكثر خطورة تمثل في تعدد أطراف الحرب الأهلية من جهة، وانتقال الحرب

واتساع نطاقها لتشمل مناطق أخرى غير الجنوب في الشرق والغرب من جهة أخرى، وتعدد الخيارات المطروحة لتسوية المشكلة من جهة ثالثة.

أولاً: تعدد أطراف الحرب الأهلية

ذلك أن أطراف هذه الحرب لم تعد كما كانت في السابق بين طرفين فقط هما: الحكومة من جانب، والفصيلُ الرئيس الجنوبي الذي يحمل السلاح من جانب آخر، وإنما تعددت الأطراف وتنافرت وتشابكت مواقفها المعلنة والخفية بشكل جعل من الصعوبة بمكان تصور التوصل إلى تسوية مقبولة لكافة الأطراف من جهة، وبشكل يحمل في طياته إمكانية استمرار أمد هذه الحرب من جهة ثانية، وينذر بإمكانية انهيار الدولة السودانية طالما أن معظم أطراف الصراع باتت مسلحة، وأن جانباً يعتد منها يرتكن إلى قواعد إثنية أو إقليمية أو دينية أو لغوية من جهة ثالثة.

فإلى جانب حكومة السودان كطرف رئيس في الصراع، تقف أطراف جنوبية انفصالية مساندة، فيما يبدو أنه تاكتيك مرحلي من الجانبين. ذلك أن الحكومة السودانية رغبةً منها في شق صفوف المعارضة الجنوبية سعت إلى استقطاب دعاة الانفصال ولوحت لهم بحق تقرير المصير، وهذه الفصائل الجنوبية الانفصالية رأت في الحكومة السودانية سنداً ودعماً لها للتخلص من سيطرة الدنكا المهيمنة على الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة "جون جارانج".

وقد وقع هؤلاء وأولئك ما سُمي باتفاقية السلام من الداخل في ٢١ أبريل ١٩٩٧، وقد دخل في هذه الاتفاقية مع الحكومة السودانية الحركات الجنوبية التالية:

١ ــ جبهة الإنقاذ الديمقراطي المتحدة لجنوب السودان وتتكون من[٣٣]:

(أ) حركة استقلال جنوب السودان (SSIM)، بزعامة رياك مشار.

(ب) الاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية (USAP)، بزعامة صمويل أروبل.

٢ ــ الحركة الشعبية لتحرير السودان (SPLM)، بزعامة كاربينو كوانجين بول.

٣ ــ قوة دفاع الاستوائية (EDF)، بزعامة د. ثيوفلوس أوشانق.

٤ ــ مجموعة جنوب السودان المستقلة (SSIG)، بزعامة كواج مكوي كواج.

والحركات السابقة ترتكن إلى أسس إثنية بدرجة كبيرة فمعظمها من أبناء النوير والشيلوك.

وفي مقابل التحالف السابق نجد على جانب المعارضة للنظام الحاكم في السودان تحالفاً آخر هو التجمع الوطني الديمقراطي الذي يضم في صفوفه[٣٤].

١ ـ حزب الأمة.

٢ ـ الحزب الاتحادي الديمقراطي.

٣ ـ الحزب الشيوعي السوداني.

٤ ـ مؤتمر البجة.

٥ ـ قوات التحالف الديمقراطي (القيادة الشرعية للقوات المسلحة).

٦ ـ النقابات والاتحادات الشرعية.

٧ ـ الحركة الشعبية لتحرير السودان (جون جارانج).

وهذا التجمع فيما نعتقد هو الآخر تحالف هش تاكتيكي يحمل في طياته الكثير من التناقضات، وعوامل عدم التوازن ، كما يعتري بعض فصائله عوامل الضعف. ذلك أن بعض فصائل هذا التجمع ترتكن على أساس طائفي ديني (المهدية: حزب الأمة)، (الختمية: الحزب الاتحادي)، وقد مارست الحكم في السابق وعجزت عن تسوية مشكلة الجنوب، وبعض هذه الفصائل يعتنق العلمانية منهاجاً وأسلوب حياة (الحزب الشيوعي، الحركة الشعبية لتحرير السودان)، والبعض الثالث منها يرتكن على أساس إثني ثقافي (مؤتمر البجة)، والبعض الرابع يرى ضرورة عودة العسكر بشكل جديد لحكم السودان دعماً للاستقرار (قوات التحالف الديمقراطي).

ثم إن هناك خللاً في توازن القوى داخل التجمع بشكل يثير الريبة لدى الفصائل الضعيفة، ذلك أن الحركة الشعبية لتحرير السودان تشكل الفصيل العسكري الرئيس داخل التجمع سواء من حيث عدد القوات، وسواء من حيث مناطق العمليات، واتجهت قواتها للانتشار لا فقط في الجنوب وإنما في الشرق والغرب، في حين أن بقية الفصائل المنضوية تحت لواء التجمع ماتزال ضعيفة عسكرياً لا يسمح لها في حالة انهيار النظام

بالحصول على مغانم السلطة والثروة، ومازال عمليات التوحيد العسكري لفصائل التجمع متعثرة.

ثانياً: اتساع نطاق الحرب

ذلك أن الحرب الأهلية في السودان بدأت تظهر كأنها حرب الكل ضد الكل، فالشمال يحارب الجنوب (الحكومة في مواجهة الحركة الشعبية جارانج)، والشمال يحارب الشمال (الحكومة في مواجهة أحزاب المعارضة الشمالية)، والجنوب يحارب الجنوب (الفصائل الجنوبية الانفصالية المتحالفة مع الحكومة في مواجهة الحركة الشعبية، جارانج)، بل لقد كانت هذه الحرب الأخيرة، والتي دارت رحاها في عام ١٩٩١، ١٩٩٢، أشد ضراوة ووحشية وبشاعة من الحرب بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان "جارانج"[٣٥].

ولقد امتد نطاق الحرب واتسع ميدان العمليات العسكرية ليتجاوز حدود جنوب السودان، وليصل إلى غرب وشرق السودان، في سعي كافة الجماعات المهمشة (جبال النوبا ، آبيي، جبال الأنجسنا، وجماعة البجا)، لرفع المظالم التاريخية من على كاهلها، وكل هؤلاء وأولئك وجدوا الدعم الداخلي، ووجدوا دعماً من دول الجوار بشكل أو بآخر، وهو الأمر الذي جعل من الصعوبة بمكان الحديث عن تسوية داخلية للحرب الأهلية في السودان دون مشاركة مباشرة من دول الجوار، والتي تحكمها هي الأخرى العديد من العوامل والمصالح في تقرير توقيت التسوية، ومسارها وشكلها (مفاوضات أبوجا ١٩٩٢، ١٩٩٣ ومساعي دول الإيجاد.. إلخ).

ثالثاً: تعدد خيارات التسوية

إزاء تعدد أطراف الأزمة، واتساع نطاق الحرب، فإن مواقف الأطراف المشاركة فيها قد تباينت وتنوعت لدرجة جعلت من الصعوبة بمكان اكتشاف النوايا الحقيقية للأطراف وتصوراتها لتسوية المشكلة، صحيح أن المواقف المعلنة لكافة الأطراف تكاد تجمع على منح الجنوب حق تقرير المصير بموجب استفتاء يجري أثناء الفترة الانتقالية التي قررها النظام، أو التي تتولى فيها جماعات المعارضة السلطة عقب إسقاط النظام، لكن السؤال المهم هنا يتعلق بمعنى حق تقرير المصير؟ وهل سيكون هذا الحق مطروحاً

فيما لو تغيرت الظروف الحالية المحيطة بالنظام أو فيما لو تمكن أحد فصائل المعارضة من حسم الصراع لصالحه؟.

إن واقع الحال يشير إلى أن اعتراف كافة أطراف الأزمة بحق تقرير المصير لجنوب السودان، إنما يعبر عن ضعف وعجز كل طرف عن تسوية الأزمة بمفرده ولصالحه، وأن الطرفين الرئيسين في الصراع (الحكومة والفصائل الجنوبية في جانب، والتجمع الوطني الديمقراطي في جانب آخر)، قد وصلا إلى نقطة التعادل أو التوازن، وهو الأمر الذي دفع بكليهما إلى إقرار حق تقرير المصير ودونما تحديد. فماذا لو تغيرت موازين القوى(؟؟).

إن نظرة متأنية لما ورد في وثائق الأطراف المتصارعة قد تساعد في إماطة اللثام عن هذا الوضع.

١ ـ موقف الحكومة والفصائل الجنوبية الانفصالية

في عام ١٩٩١، أعلنت الحكومة السودانية في المرسوم الدستوري الرابع عن الأخذ بـ "الفيدرالية" كشكل للدولة، على أن تقسم الدولة إلى ولايات تسع (على أساس الأقاليم السابقة)، ثم صدر المرسوم الدستوري الثاني عشر لسلطة ١٩٩٥، لينص على الأخذ بالنظام الاتحادي، وبموجبه تم تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية كان نصيب الجنوب منها عشر ولايات (لاحظ المزيد من تقسيم الجنوب)، ثم صدر المرسوم الدستوري الثالث عشر لسنة ١٩٩٥، والذي يتعلق بأجهزة الحكم الاتحادي واختصاصاتها، وعقدت اتفاقية السلام من الداخل في ٢١ أبريل ١٩٩٧، على نحو ما ذكرنا سابقاً، والتي نصت على فترة انتقالية لمدة أربع سنوات يكون للجنوب فيها وضع خاص.

وقبل انقضاء هذه الفترة يمارس مواطنو جنوب السودان حق تقرير المصير من خلال استفتاء شعبي لتحديد خيارهم ما بين الوحدة أو الانفصال كما نصت الاتفاقية على تشكيل مجلس التنسيق للولايات الجنوبية يكون مسؤولاً عن التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وبناء الثقة، ودعم السلام، والتعبئة السياسية.. إلخ[٣٦].

وعقب ذلك صدر المرسوم الدستوري الرابع عشر (تنفيذ اتفاقية السلام) لسنة ١٩٩٧، تضمن نفس بنود الاتفاقية السابقة[٣٧].

وأخيراً صدر دستور جمهورية السودان الذي صادق عليه المجلس الوطني (البرلمان) في ٢٨ مارس ١٩٩٨، والذي نص على قيام النظام الاتحادي، وتقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية، ثم نصت المادة ١٣٩ منه على ما يلي(٣٨):

"إن لجنوب السودان نظاماً انتقالياً لأجل يكون فيه اتحادياً وتنسيقياً للولايات الجنوبية، وينتهي بممارسة حق تقرير المصير".

ومن الواضح في النص الأخير أنه لا يوجد تحديد زمني للفترة الانتقالية من جهة، ثم إنه لم يتم تحديد المراد من حق تقرير المصير هل هو الوحدة أم الانفصال على نحو ما نصت اتفاقية السلام من جهة أخرى.

غير أنه يلاحظ أن رياك مشار، (زعيم الحركة الشعبية المتحدة المنشقة على جارانج، وزعيم حركة استقلال جنوب السودان حالياً)، لا يرى أي خيار لتسوية مشكلة الجنوب إلا بالانفصال كخيار وحيد، يبين ذلك من خطابه أمام مؤتمر الأفريكانست السابع الذي عقد بكمبالا في أبريل ١٩٩٤، حيث أعلن: "أن حركته تعمل من أجل خلق دولة مستقلة ذات سيادة في جنوب السودان". كما يبين أيضاً من تغييره لمسمى حركته إلى حركة استقلال جنوب السودان(٣٩).

٢ ـ موقف التجمع الوطني الديمقراطي

يمكن رصد موقف التجمع من خلال وثائقه التي تحدد الخطوط العريضة العامة فمؤتمر أسمرا (يونيو ١٩٩٥)، والذي يسمى بمؤتمر القضايا المصيرية قد أعلن عن منح الجنوب والمناطق المهمشة حق تقرير المصير، إلا أن مؤتمر أسمرا الثاني (يناير ١٩٩٦)، قد عاد ليفضل خيار الوحدة حين نص في قراراته على "تجدد هيئة القيادة بالإجماع التزامها بأن الخيار المفضل للتجمع الوطني الديمقراطي هو وحدة السودان القائمة على الطوع والاختيار والتي تؤسس على رابطة المواطنة والعدالة والمساواة"، وإن عاد التجمع مرة أخرى ليؤكد في قراراته على "تجديد الالتزام والتمسك بقرار حق تقرير المصير كما ورد في مقررات أسمرا"(٤٠).

وكانت أخر وثيقة يصدرها التجمع في هذا الصدد هي مشروع دستور الفترة الانتقالية الذي أعدته أمانة الشؤون الدستورية والقانونية وحقوق الإنسان وأصدرته في أسمرا بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢٨، ويستفاد من هذا المشروع أنه يهدف العودة بالبلاد مرة أخرى إلى

ما قبل انقلاب البشير عام ١٩٨٩، حين يتحدث عن دولة موحدة، ونظام حكم برلماني تعددي لا مركزي، وحين يعود بتقسيم السودان إلى ست ولايات (أقاليم، مقاطعات)، على النحو الذي كان عليه الوضع قبل قيام نميري بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم، حيث خمسة أقاليم في الشمال، وإقليم واحد للجنوب، ثم يعود المشروع ليفصح عن تفضيل التجمع لخيار الوحدة حين ينص على[٤١]:

"لضمان وحدة السودان القائمة على العدل والرضا الحر لكل مواطن، ومع إعطاء الوحدة الأفضلية والأولوية القصوى، تكفل الدولة حق تقرير المصير لجنوب السودان بحدوده الإدارية التي كانت قائمة في الأول من يناير ١٩٥٦"، و "يمارس هذا الحق قبل انتهاء الفترة الانتقالية"، كما "ينظم القانون استطلاع رأي مواطني منطقة آبيي حول رغبتهم في الاستمرار في إطار الترتيبات الإدارية داخل جنوب كردفان، أو الانضمام لبحر الغزال عبر استفتاء يتم في خلال الفترة الانتقالية.

فإذا ما أكد الاستفتاء أن رغبة الأغلبية هي الانضمام لبحر الغزال فإنه يصبح من حقهم ممارسة حق تقرير المصير كجزء من شعب جنوب السودان" و "تقوم الحكومة الانتقالية بإزالة كافة المظالم القائمة على منطقتي جبال النوبا وجبال الأنجسنا، ويستتبع ذلك إجراء استفتاء يتم عبره حسم المستقبل السياسي والإداري لهما خلال الفترة الانتقالية".

ورغم هذه الخطوط العريضة لوجهة نظر التجمع، إلا أن خلافات فرعية تعكسها وثائق بعض الفصائل المنضوية تحت راية التجمع، فالحزب الاتحادي الديمقراطي يعطي الأولوية لوحدة السودان على ما عداها[٤٢]، وفي الوقت الذي يقبل فيه حزب الأمة بحق تقرير المصير للجنوب، إلا أنه يتحفظ على منح الحق لكافة الجماعات المهمشة (جبال الأنجسنا، وجبال النوبا، ومنطقة آبيي)[٤٣].

وفي المقابل فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان ترفض كليةً نموذج السودان الإسلامي العربي الموحد، كما ترفض الخيار الفيدرالي، وترتب بعد ذلك أفضليات وأولويات تبدأ بإقامة السودان الديمقراطي العلماني المتحد الجديد، وتمر بخيار الكونفيدرالية بين دولتين جنوبية وشمالية وتنتهي بخيار الانفصال وقيام دولتين مستقلتين

جنوبية وشمالية وبين هذه الخيارات الثلاثة يتغير موقف الحركة من وقت لآخر، غير أنه يبدو أنها تفضل إلى حدٍ ما قيام دولتين مستقلتين في إطار من رابطة كونفيدرالية.

وهو ما يعني أنها بشكل أو بآخر تفضل خيار انفصال الجنوب ومعه كافة المناطق المهمشة في الشرق والغرب في دولة مستقلة[٤٤].

طبيعة المشكلة، وسيناريوهات التسوية

يتضح مما تقدم أن السودان تعيش حالة حرب داخلية شاملة، وأن حكومتها تتعرض في الوقت الراهن لإدانة دولية لخرقها لحقوق الإنسان، ثم إنها الدولة الوحيدة في العالم التي تحكم من قبل نظام عسكري يرفع راية الأصولية الإسلامية وهو الأمر الذي جعلها أكثر النظم سلطوية في أفريقيا، ثم إن الصراع الداخلي لم يعد مقصوراً على الصراع بين الشمال والجنوب، وإنما امتد ليكون صراعاً بين القوى المؤيد للديمقراطية، والعدل الاقتصادي/الاجتماعي، وحقوق الإنسان في ظل من سيادة القانون، وبين الحكومة التي تنكر ذلك في الواقع تحت دعوى إقامة نظام سياسي يرتكن على الإسلام.

أولاً: طبيعة المشكلة

لقد أصبح الصراع الحالي في السودان "صراعاً سياسياً" بالدرجة الأولى بما يعنيه من أنه صراع حول من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ على حد قول "هارولد لاسويل"، إنه صراع للسيطرة على سلطة الدولة واستخدامها في دولة تفتقر إلى التماسك الوطني، وبهذا المعنى فإن هذا الصراع في جوهره هو صراع سياسي، رغم أنه أحياناً ما يغلف بمضامين ثقافية واقتصادية/اجتماعية.

لقد اتجه بعض المحللين للصراع إلى تغليب بعد آخر في تفسيرهم لطبيعة هذا الصراع، فبعضهم يرى أنه صراع بين العرب المسلمين الشماليين في مواجهة الأفريقيين المسيحيين وأصحاب المعتقدات الطبيعية الجنوبيين غير أن هذا القول مردود عليه بأن هناك عدداً يعتد به من الجنوبيين المسيحيين وأصحاب المعتقدات الطبيعية الأفريقية يعيشون في الشمال ويحاربون إلى جانب الحكومة، وأن هناك عناصر عربية مسلمة في الجنوب تؤيد الحركة الشعبية لتحرير السودان وتحارب إلى جانبها.

والبعض الآخر، اعتبر الصراع نتيجة لسياسة استعمارية سابقة، على اعتبار أن سياسة بريطانيا في التطور المنفصل قد أدت إلى تجاهل الجنوب وإهماله مما اضطره إلى قبول الوحدة الدستورية مع الشمال دونما أية ضمانات حقيقية لحماية مصالحه، فلما أحس الجنوب بتعرض مصالحه للخطر منذ الاستقلال اضطر لرفع السلاح في وجه الشمال.

غير أن الرأي السابق، والذي يصادف هوى لدى الشماليين، قد ووجه برأي آخر ذهب إليه الجنوبيون، والذين يعتبرون الصراع تعبيراً عن حالة استعمار داخلي فالعرب المسلمون الشماليون مستعمرون للجنوب.

غير أن هناك رأياً يرى أن الصراع بين المركز حيث يعيش المسلمون العرب في الشمال الأوسط للبلاد، وبين الأطراف حيث الحزام الأفريقي لجنوب السودان وجبال النوبا، وجنوب النيل الأزرق، ودارفور، ورغم أن هذه الرؤية على جانب كبير من الأهمية إلا أنها تصطدم بحقيقتين هما: أن هذه الأطراف ليست متفقة وبخاصة فيما يتعلق بطبيعة التنظيم السياسي ودور الإسلام في الحياة السياسية من جهة، ثم إنها تتجاهل بشكل أو بآخر وتقلل من كون الصراع بين الشمال والجنوب بصفة أساسية من جهة أخرى.

ويذهب رأى خامس، يسيطر على غالبية المفكرين العرب، إلى أن الصراع في السودان هو بين الشمال والجنوب بصفة أساسية بما يعنيه ذلك من أنه صراع إقليمي داخلي، وبناءً عليه انصرفت كل الدراسات في هذا السياق إلى الحديث عن مشكلة جنوب السودان، غير أن هذا التصور من التحليل يعتوره القصور على الأقل في المرحلة الراهنة للصراع، حيث الكل يحارب الكل في السودان، الشماليون في مواجهة الشماليين، والجنوبيون في مواجهة الجنوبيين، والشماليون في مواجهة الجنوبيين، وحيث اتسع نطاق الحرب لتشمل كل الإقليم السوداني، وحيث تعددت أطراف الصراع وتداخلت مواقفها بشكل جعل من الصعوبة بمكان الحديث عن مشكلة جنوب السودان وبات من الأنسب الحديث عن المشكلة السودانية.

وعلى أية حال فإن كل الرؤى السابقة في تحليل طبيعة الصراع على جانب كبير من الأهمية ولا يمكن بحال إهمال أي منها في أية مناقشات جادة لفهم طبيعة الصراع،

خصوصاً وأن كل منها يشكل مدركات من قبل أصحابها يبنـي عليهـا سـلوكهم فـي التعامـل مع المشكلة. والملاحظ هنا، أن كل الرؤى السـابقة ـ باسـتثناء تلـك التـي تـذهب إلـى أن المشكلة تتمثل في استعمار داخلي ـ ترى أن نموذج تسـوية المشـكلة يتمثـل فـي السـودان الموحد، وتتجاهل كليةً إمكانية تقسيم السودان إلى عـدة دول باعتبـار أن هـذا الطـرح علـى جانب كبير من الخطورة سواء على مستقبل السودان، وسـواء علـى مسـتقبل دول الجـوار، بل إنها ترى أن هنـاك إمكانيـة مسـتقبلية لتوصـل الأطـراف المتصـارعة إلـى نمـوذج السودان الموحد، وتتجاهل العوامل الهيكلية التي تعيق إمكانية التوصل إلـى هـذا الحـل فـي المستقبل المنظور[٤٥].

ويمكن في هذا الإطار، واستناداً إلى ما سبق، أن تشير إلـى أن القضـايا الأساسـية التـي يتمحور حولها الصراع ظلت كما هي منذ عام ١٩٥٥، وتتمثل فيما يلي:

السـعي للسـيطرة علـى السـلطة السياسـية، واسـتخدامها لفـرض الانـدماج الـوطني الإكراهي في ظـل الغيـاب الكامـل للإجمـاع الـوطني حـول طبيعـة الدولـة السـودانية وركائزهـا المسـتقبلية. ذلـك أن قطاعـاً مـن السـودانيين قـد ورث الدولـة مـن الإدارة الاستعمارية البريطانية، وقد عزز هؤلاء من قبضتهم علـى السـلطة، وعلـى مختلـف أوجـه الحياة العامة في السودان من خلال استبعاد غيـرهم مـن الجماعـات الاجتماعيـة، والإثنيـة، والإقليمية، واستخدموا تلك السلطة لفرض رؤى وبـرامج للدولـة وللانـدماج الـوطني نظـر إليها من جانب الجماعات الأخرى باعتبارها اسـتغلالية وغيـر ديمقراطيـة، وتنطـوي علـى ممارسة الاضطهاد.

ويمكن أن نعرض بإيجاز لأهم القضـايا التـي أثـارت حفيظـة العديـد مـن الجماعـات السودانية، وبخاصة الجماعات الجنوبية، ودفعتها إلى حمـل السـلاح فـي مواجهـة الحكومـة المركزية[٤٦]:

١ـ غياب الإجماع الوطني: ذلك أن هذا الإجماع لـم يتحقـق غيـر مـرة واحـدة حـين اتفقت كافة القوى السياسية السودانية ـ شمالية وجنوبيـة ـ علـى التصـويت فـي البرلمـان لصالح استقلال السودان في ديسمبر ١٩٩٥.

٢ ـ عدم العدالة في توزيع السلطة: فمن بين ٨٠٠ وظيفـة مدنيـة خلـت برحيـل الإدارة البريطانية والمصـرية قبـل اسـتقلال السـودان، لـم يحصـل الجنـوبيين إلا علـى أربعـة

وظائف، ولم يحصل النوباويون أو الفور أو الفونج على أية وظيفة وقد تعزز هذا الوضع عقب الاستقلال بهدف تأكيد هيمنة الشماليين على السلطة وعلى سبيل المثال:

(أ) فمن بين المناصب الوزارية السيادية في السودان ومنذ الاستقلال لم يحظ إلا ثلاثة من أبناء الجماعات المهمشة بمثل هذه المناصب.

(ب) ولم يتمكن أي من الجماعات المهمشة من تولي الحكم بانقلاب عسكري، أو من رئاسة حكومة برلمانية نظراً لطبيعة التكوين الحزبي في السودان، ودور الأموال في إقامة الأحزاب وفي تقويضها.

(جـ) ورغم أن نحو ٩٢ بالمئة من قوات الجيش السوداني من الحزام الأفريقي في السودان، أو من النوبا، والفور، والزغاوة، والفونج، والهدندوة والبجة، فإن نحو ٩٦ بالمئة من ضباط الجيش ينتمون إلى شمال ووسط السودان. فضلاً عن أن المناصب العليا في الجيش مثل القائد العام ونوابه كلها من نصيب الشمال والوسط، ولذلك فإن معظم الانقلابات قاده ضباط من شمال السودان.

٣ ـ عدم العدالة في توزيع الثروة: ذلك أن معظم المشروعات التنموية تتركز في الشمال الأوسط، ويلحق بذلك المشروعات التعليمية.

٤ ـ إهمال دور الثقافة في بناء الدولة وتحقيق الاندماج الوطني: ذلك أنه لا يوجد إجماع وطني حول هذه المسألة، ذلك أن الجماعات الحاكمة في السودان ترى تحقيق الاندماج الوطني من خلال تعريب وأسلمة غير العرب وغير المسلمين، دون محاولة لتفهم ثقافات ومعتقدات الجماعات الجنوبية، وفي المقابل فإن الجنوبيين يرون ضرورة إقامة دولة علمانية يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية دون فرض أو إكراه لدين معين أو لغة معينة أو ثقافة معينة.

وربما يعود غياب الإجماع الوطني إلى كون الدولة السودانية دولة تعددية من الناحية الإثنية والثقافية والدينية، وهو الأمر الذي يجعل التوصل إلى هذا الإجماع مسألة صعبة، لكن غياب الإجماع يعود في الجانب الأكبر منه إلى أن النخبة المسيطرة في السودان لا تسعى للتوصل إلى إجماع وطني ديمقراطي حول القضايا الرئيسة لأن هذا من شأنه أن يحدث تغييرات بعيدة المدى في الهياكل القائمة تتعارض وهيمنة هذه النخبة.

ومن جهة أخرى، فإن رؤاها واستراتيجياتها المتعلقة ببناء الدولة وتحقيق الاندماج الوطني، ذلك أن كل مساعيها في هذا الصدد قد ووجهت بمقاومة سلبية وفي معظم الأحيان بمقاومة مسلحة من جانب كافة الجماعات التي رأت في هذه السياسات والاستراتيجيات تهديداً لمصالحها وتهميشاً لوجودها ودورها.

وواقع الحال يشير إلى أنه لم يكن بمقدور أي نظام سياسي، مدني أو عسكري، ولا بمقدور أية قوى اجتماعية أو ائتلاف بين قوى اجتماعية، القدرة الكافية، مادية كانت أو معنوية لفرض الإجماع الوطني أو تحقيقه بالإقناع. ولقد بات من المشكوك فيه أن تستطيع قوة اجتماعية، مهما بلغت قدراتها، أن تفرض رؤيتها على الدولة وتصورها لحل مشكلة الاندماج الوطني على نحو ما تشير الخبرة التاريخية، وأسفر ذلك عن حالة عقم سياسي، وعدم استقرار دستوري، عبر عن نفسه في التأرجح ما بين حكم عسكري تسلطي، وبين حكم برلماني ديمقراطي عاجز.

ولعل ما تقدم يطرح السؤال الرئيس حول مدى قدرة القوى الاجتماعية والسياسية السودانية على التوصل إلى إجماع وطني ديمقراطي حول طبيعة الدولة السودانية وهويتها المستقبلية.

ثانياً: سيناريوهات التسوية

يمكن التمييز بين نوعين من السيناريوهات المحتملة للتعامل مع "المشكلة السودانية".

النوع الأول: وهو سيناريوهات الصراع التي تعبر عن توازن القوى في غمار الحرب.

النوع الثاني: وهو سيناريوهات التسوية القائمة على الإجماع الوطني الرضائي.

النوع الأول: سيناريوهات الصراع

ويمكن هنا تصور العديد من البدائل لعل أهمها(٤٧):

١ــ البديل الأول

وقوع "انقلاب قصر"، من جانب بعض أنصار الجبهة القومية الإسلامية لتفادي انهيار السودان، وبشكل يجعل بمقدورهم إمكانية إحداث بعض التغيير في توجهات النظام إنقاذاً له ولرموزه، ورغم أن هذا البديل يمكن تصور حدوثه إلا أن تحقيقه يعتوره الكثير من

المخاطر على القائمين به في حالة فشله ثم إن فصائل المعارضة لن تكون مستعدة لقبوله على اعتبار أن حدوث مثل هذا الانقلاب قد يكون مرتبباً له من جانب الجبهة لضمان بقائها في السلطة.

٢ ـ البديل الثاني

أن يغير النظام السوداني توجهاته كليةً، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل رفع ذلك النظام لأيديولوجية دينية، يعني التحول عنها افتقار النظام لمبررات وجوده واستمراره.

٣ ـ البديل الثالث

وقوع انقلاب عسكري يطيح بنظام البشير/الترابي برموزه وشعاراته ويغير من ممارساته، أو حدوث انتفاضة شعبية على نحو ما حدث في أكتوبر ١٩٦٤، وأبريل ١٩٨٥، تؤدي إلى إسقاط النظام، غير أن هذا البديل يصعب تصور حدوثه في المستقبل المنظور نتيجة لقيام نظام البشير/الترابي بتصفية قيادات الجيش السوداني، وإنشائه ميليشيات خاصة تابعة له، فضلاً عن تقويضه لأركان ومنظمات المجتمع المدني، وتصفيته لقيادات النقابات والاتحادات والروابط المهنية والطلابية بشكل أفقدها القدرة على ممارسة هذا الدور.

٤ ـ البديل الرابع

تمكن الحركة الشعبية لتحرير السودان (جارانج)، من السيطرة العسكرية الكاملة على الجنوب والانفصال به وإعلانه دولة مستقلة، من جانب واحد، ورغم أن هذا البديل يمكن تصور حدوثه، في حالة حدوث هزيمة عسكرية كبرى لقوات النظام السوداني، إلا أن الشرعية الأفريقية سترفض الاعتراف بهذا الانفصال (مثالنا على ذلك رفض الدول الأفريقية الاعتراف بجمهورية أرض الصومال رغم مرور أكثر من سبع سنوات على إعلانها)، ثم إن دول الجوار الأفريقي بالضرورة ستناهضه خشية انتقال الانفصال ـ وبمنطقة العدوى ـ إلى أراضيها فتتمزق كياناتها. خاصةً وكلها تعاني بشكل أو بآخر من ذات المشكلة. هذا فضلاً عن أن انفصال الجنوب لن يحل المشكلة لأن جدارته الاجتماعية والثقافية مفتقدة نتيجة للانقسامات الإثنية بين جماعاته مما يعني أنه سيحمل في طياته ـ فيما لو انفصل ـ ذات المشكلات التي يعاني منها المجتمع السوداني ككل.

غير أنه يمكن تصور مسلك آخر داخل ذات البديل، وهو أن يقوم النظام السوداني من جانبه بالإعلان عن قبول انفصال الجنوب وتسليم السلطة فيه للحركات الجنوبية الانفصالية المتعاونة معه، والاعتراف بدولة جنوبية مستقلة، وهذا المسلك يمكن تصور حدوثه في حالة عجز النظام عن بسط سيطرته على الجنوب من جهة، ثم إن بعض عناصر الجبهة القومية الإسلامية قد روجت لهذا المسلك غير مرة رغبة في إقامة دولة إسلامية في شمال السودان تحتفظ فيها الجبهة بالحكم من جهة أخرى، وهنا لن تجد الدول الأفريقية ــ ومنها دول الجوار ــ مفراً من الاعتراف بهذه الدولة الجنوبية الجديدة.

٥ ــ البديل الخامس

تمكن فصائل المعارضة السودانية من الاستيلاء على السلطة في الخرطوم بعد حرب مع النظام تعتمد على مساندة دول الجوار، وتستند إلى انتفاضة شعبية في الداخل، ورغم أن هذا البديل يمكن تصور حدوثه، إلا أن نتائجه ستكون كارثية على الشعب السوداني إذا ما طال أمد الحرب واتسع نطاقها لتشمل السودان ككل، بما يعنيه ذلك من تدخل قوى إقليمية ودولية فيها، وصعوبة التحكم في مسار الحرب ونتائجها بشكل قد يؤدي إلى:

(أ) إما انهيار الدولة كليةً على نحو ما حدث في الصومال وليبيريا.

(ب) أو تمكن قوى المعارضة من الاستيلاء على السلطة تحت قيادة "جارانج" مع ما يمكن أن يعنيه ذلك من طمس الهوية العربية الإسلامية كليةً وإلى الأبد، ومرجع قولنا هذا يعود إلى أن قوات "جارانج" هي الوحيدة المؤهلة في هذه المرحلة للقيام بالدور الرئيس إزاء ضعف القدرات العسكرية لمختلف فصائل المعارضة الأخرى، ثم إن بعض تصريحات "جارانج" تكشف عن هذا التصور لديه، فقد أعلن "جارانج" أمام المؤتمر الأفريقي الجامع السابع المنعقد بكمبالا في أبريل ١٩٩٤، ما نصه(٤٨):

"الجلابة (يقصد العرب) عبارة عن هجين عناصر عرقية وجنسيات مختلفة تضم: أهالي أفريقيين، ومهاجرين عرب وأتراك وإغريق وأرمن.. إلخ"، ويضيف "إن الجلابة الذين سجلوا أنفسهم كعرب في إحصاء ١٩٥٥، يشكلون ٣١ بالمئة من عدد سكان السودان، في حين أن ٦١ بالمئة سجلوا أنفسهم كأفارقة"، ثم يذهب جارانج إلى حد القول "لقد وجد الجلابة أنفسهم أقلية حاكمة متميزة طبقت أيديولوجية العروبة والإسلام

السياسي لحماية مراكزها الاقتصادية والسياسية في المجتمع السوداني، ومأساة الجلابة كجماعة اجتماعية تكمن في نظرتهم العربية الإسلامية، وفشلهم في النظر أبعد من هذين المعيارين ــ العروبة والإسلام ــ كعاملين وحيدين لتوحيد السودان" ولا يخفي جارانج إعجابه بالتجربة الصهيونية حين يقول: "ولنا في إسرائيل مثل، إذ نراها من مدعومة بصورة كبيرة، بوسيلة أو بأخرى بملايين قليلة من يهود الدياسبورا".

النوع الثاني: سيناريوهات التسوية الرضائية

وهذه السيناريوهات تقتضي اتفاق كافة الأطراف السودانية حكومة ومعارضة، شمالية وجنوبية في مؤتمر دستوري على بديل للتسوية يلقى إجماعاً وطنياً، أو اتفاق أطراف المعارضة السودانية ــ حال وصولها للحكم ــ على ذلك وهناك العديد من البدائل المطروحة على الساحة لتسوية الصراع في السودان، وهذه البدائل تتدرج من الأخذ بالشكل الموحد للدولة في ظل الأخذ بنوع من اللامركزية التي تتيح قدراً من المشاركة، وإمكانية لتقاسم السلطة والثروة.

وتمر بالأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة، وتنتهي بالاتفاق على رابطة كونفيدرالية بين دولتين شمالية وجنوبية، بما يعنيه ذلك بشكل أو بآخر بقبول خيار تقسيم السودان.

١ ــ البديل الأول: السودان الموحد

وذلك هو أحد البدائل التي تطرحها الحركة الشعبية لتحرير السودان "جارانج" تحت مسمى السودان الديمقراطي العلماني الموحد الجديد، كما يقترب من ذات البديل مشروع دستور الفترة الانتقالية للتجمع الوطني الديمقراطي، رغم قبوله، بحق تقرير المصير للجنوب وكافة المناطق المهمشة.

غير أن هذا البديل يصعب أن يحظى بإجماع وطني كامل، لأن الحركات السياسية الطائفية والدينية الشمالية ــ حتى بما فيها بعض فصائل التجمع الوطني ــ ستتحفظ عليه أو ترفضه نظراً لما يطرحه من "علمانية"، ثم إن بقية الحركات الأخرى سترفضه نظراً لأن الشكل الموحد للدولة قد طبق منذ استقلال السودان حتى عام ١٩٩١، وصادف فشلاً ذريعاً في معالجة أزمات المجتمع السوداني بل وزادها تعقيداً في ظل الهيمنة الشمالية على السلطة والثروة في البلاد.

٢ ـــ البديل الثاني: الفيدرالية

وقد اقترح هذا البديل كحل لمشكلة اقتسام السلطة والثروة في السودان، وقد أخذ النظام الحاكم في السودان بهذا البديل منذ عام ١٩٩١، إلا أنه حرفه عن مضمونه كليةً حيث السلطة ماتزال في قبضة رئيس الدولة الذي استولى عليها بانقلاب عسكري، وهو يعين حكام الولايات حيث الحكومة الفيدرالية ماتزال تحتفظ لنفسها بكافة الصلاحيات على الولايات.

غير أن هذا البديل الفيدرالي يصعب تحقيقه في السودان لأنه يواجه بعقبات ثلاث:

ـــ من جهة، فإنه لا يوجد لدى الجنوبيين أية ثقة في مدى التزام الجماعات الحاكمة في الشمال بالترتيبات اللامركزية التي يسفر عنها هذا البديل خاصةً إذا ما أسفرت عن ضرورة إحداث تغييرات هيكلية في طبيعة الحكومة المركزية لتعكس الطابع الفيدرالي بعدالة وبفعالية.

ورغم أن تجربة الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب لم تكن تجربة فيدرالية، إلا أنها تعكس بشكل أو بآخر حالة من حالات اللامركزية، وما تزال أصداء فشلها تلقي بظلال الشك على إمكانية تقبل الجنوبيين لهذا البديل اللامركزي.

ـــ ومن جهة ثانية، فإن ذوي التوجهات العلمانية في السودان لن يقبلوا بهذا البديل الفيدرالي، أو أي شكل من أشكال اللامركزية طالما أن ذلك يمكن أن يتم في إطار دولة إسلامية أو دولة غير إسلامية تسلطية. ذلك أن طبيعة الدولة ـــ سواء كانت إسلامية أو علمانية أو أي شيء غير ذلك ـــ يجب أن تتقرر أولاً من خلال إجماع وطني قبل البحث في أية ترتيبات لامركزية.

ولا تبدو في الأفق أية بادرة لإمكانية تحقيق إجماع وطني ديمقراطي حول طبيعة الدولة السودانية، فالنظام السوداني الحالي أسس نظاماً إسلامياً من الناحية الدستورية والقانونية، والمعارضة التي يمثلها التجمع الوطني الديمقراطي لديها برنامج للحكم يطغى عليه الطابع العلماني، غير أن وجود الأحزاب الطائفية داخل التجمع ـــ بالتزامها الواضح نحو خلق دولة إسلامية في السودان ـــ يشير إلى أنه لا يوجد إجماع على الالتزام بالعلمانية.

ـ ومن جهة ثالثة، فإن الفيدرالية لا تستقر ولا تستمر إلا في إطار ديمقراطي لأن الملمح الرئيس للفيدرالية يتمثل في طبيعتها الدستورية، حيث توجد حدود لسوء ممارسة السلطة، وتحديد للاختصاصات، وتوزيع للسلطة والثروة.

وقد انهارت التجارب الديمقراطية الثلاث في السودان بفعل عوامل متعددة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية حالت دون تحقيق الاندماج الوطني والإجماع الوطني.

٣ ـ البديل الثالث: الكونفيدرالية

وقد اقترحت كأسلوب محتمل للتسوية عن جانب الجنوب في عام ١٩٦٥، ومن جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان (جارانج) والتي فضلت هذا البديل في بداية التسعينيات.

غير أن هناك صعوبات نظرية وعملية في الأخذ بهذا البديل، فمن الناحية النظرية فإن تطبيق الترتيبات الكونفيدرالية على السودان يعني بشكل أو بآخر الخروج عن مظلة الدولة المركزية والتحول نحو وضع استقلالي انفصالي.

ومن شأن ذلك أن يثير تساؤلات لدى كل من الجنوب والشمال، فإذا كان الجنوب قادراً على الابتعاد عن هيمنة المركز فلماذا لا يقطع صلته به مرة واحدة وإلى الأبد؟ أكثر من ذلك ـ فإنه وبالنظر إلى تاريخ العهود المنقوضة بين الإقليمين ـ فما الذي يمنع الشمال من استخدام الترتيبات الكونفيدرالية لفترة ثم النكوص عنها والعودة إلى المركزية؟ وسيكون التساؤل بالنسبة للشمال هو عائق، طالما أن المحتوى الأساسي للدولة المركزية سيضيع في ظل الكونفيدرالية فما الداعي للأخذ بهذا البديل؟.

ومن الناحية العملية، فإن غياب رابطة كونفيدرالية في العصر الحديث للحكم من خلالها على هذا البديل تجعل من الصعوبة الأخذ بها فرغم أن سويسرا، دولة كونفيدرالية، إلا أنها اليوم إلى الفيدرالية أقرب. ثم إن كومنولث الدولة المستقلة هو رابطة حديثة يصعب الحكم من خلالها.

وواقع الحال يشير إلى أن الكونفيدرالية أقرب إلى التقسيم والانفصال منها إلى إقامة كيان لدولة واحدة مستقلة.

٤ ـ البديل الرابع: التقسيم

وقد اقترح هذا البديل من جانب الجنوبيين[٤٩]، وشكل أحد البدائل المفضلة لدى الحركة الشعبية لتحرير السودان، واقترح من وقت لآخر من جانب بعض الشماليين. ويعتقد أن الجبهة القومية الإسلامية الحاكمة تفضل انفصال الجنوب، غير أن هذا الموقف يعبر عن وضع انتهازي ذلك أنها تؤثر هذا البديل في حالة ما إذا كان الجنوب في وضع يمكنه من الاستيلاء على السلطة في السودان متحالفاً مع غيره من القوى العلمانية والديمقراطية في الشمال.

يدلنا على ذلك أن الجبهة رفضت هذا البديل في النصف الأول من التسعينيات عندما اعتقدت أنها في موضع قوة، ثم عادت وقبلته بعد ذلك عندما اختل ميزان القوى لغير صالحها.

وفي المقابل فإن كل القوى السياسية في الشمال ترفض بديل انفصال الجنوب، وهي وإن اعترفت بحق تقرير المصير للجنوب وللمناطق المهمشة إلا أنها تعول على قدرتها خلال الفترة الانتقالية في إقناع الجنوب بالعدول عن بديل الانفصال، حفاظاً على الوحدة الإقليمية للسودان، وهو أمر مشكوك فيه إلى حد بعيد.

ورغم أن بديل الانفصال يصعب تصور الاتفاق حوله من جانب كافة الأطراف السودانية وبخاصة الشمالية، إلا أنها يمكن أن تجبر على قبوله والتسليم به في حالة الانهيار الكامل للنظام السوداني الحالى دون وجود قوة سياسية فاعلة تملأ الفراغ، أو في حالة سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على الإقليم الجنوبي بكامله، وعجز القوى الشمالية عن الاستمرار في المواجهة.

خاتمة

رأينا فيما تقدم كيف تعقـدت مشـكلة جنـوب السـودان، وامتـدت لتطـال كيـان الدولـة السودانية ككل، ورغم أن المشكلة تبلورت في ظـل الحكـم الاسـتعماري البريطـاني، إلا أن ممارسات حكومة ما بعد الاسـتقلال قـد زادت المشـكلة تعقيـداً، ودفعـت بـأطراف عديـدة شمالية وجنوبية إلى التورط فيها فتعددت المواقـف وتناقضـت وتشـابكت بشـكل جعـل مـن الصعوبة بمكان وضع تصورات لاحتمالات حسم الصراع أو تسويته سلمياً.

وواضح مما تقدم أن كافة البـدائل السـلمية الرضـائية للتسـوية يصـعب التوصـل إلـى إجماع وطني حول أي منهـا فـي المسـتقبل المنظـور، وأن المجـال سـيظل مفتوحـاً فـي المستقبل المنظور للبـدائل الصـراعية وبخاصـة الانهيـار الكامـل للدولـة السـودانية مـع احتمالات تدخل قوى إقليمية ودولية، أو تمكن الحركة الشـعبية لتحريـر السـودان (جـارانج) من السيطرة علـى الجنـوب وكافـة المنـاطق المهمشـة فـي الشـرق والغـرب وإعـلان الانفصال، أو سيطرة الحركة الشعبية على السودان بالكامل وتغيير هويته كليةً.

وإزاء هذا الوضع الخطير الذي يهدد الوجود السوداني كليـةً، فـإن الآمـال تظـل معلقـة على قيام مصر بدور توفيقي بين المعارضة والحكومة يسـمح بعقـد مـؤتمر دسـتوري بـين كافة الأطراف المتصارعة، لتسوية القضايا الرئيسـة، وذلـك انطلاقـاً مـن الموقـف الثابـت والمعلن بضرورة الحفاظ على وحدة السودان وسلامتها الإقليميـة، وحمايـة للأمـن الـوطني المصري على الحدود الجنوبية.

ورغم صعوبة هذه المهمة إلا أن مصـر تظـل هـي المؤهلـة للقيـام بهـا بحكـم ثقلهـا الإقليمي من جهة، وبحكم اتصالها بمعظم أطراف الصراع من جهة أخرى.

المراجع

(١) محمد عمر بشير، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١)، ص ٣٢.

(٢) انظر:

-Sam C. Sarkesian,"The Southern Sudan: A Reassessment Paper delivered at The African Studies Association", **annual meeting**, Nov. 8-11, 1972, (Philadelphia: Pennsylvania), P. 3.

(٣) انظر:

-Idem.

-Robert O. Collins, "The Southern Sudan, 1883-1898", **A Struggle for Control**, (New Haven: Yale university Press, 1962), P.12.

(٤) محمد عمر بشير، م. س. ذ، ص ٣٩.

(٥) انظر:

-Robert O. Collins, **Op. Cit.**, P. 57.

(٦) انظر:

-Sam C. Sarkesian, **Op. Cit.**, pp. 7-14.

(٧) انظر:

-Ibid., pp. 14-17.

وانظر أيضاً:

-Mandour El Mahdi, **A Short History of the Sudan**, (London: Oxford University Press, 1965),pp.139-144.

ولمزيد من التفصيل:

-Dunstan M. Wai, "Pax Britanica and the Southern Sudan, the View from the Theatre", in **African Affairs**, Vol. 79. No. 316, July. 1980, pp.382-385.

(٨) انظر:

-Eva L. R. Meyerowitz, "The Southern Sudan Today", in **African Affairs,** Vol. 62. No. 248, July. 1963, P. 275.

(٩) انظر:

-Oliver Albino, **The Sudan–A Southern Viewpoint**, (London: Oxford University press, 1970), pp. 31-39.

وانظر أيضاً:

-Eva L. R. Meyowitz, **Op. Cit.,** P. 276.

(١٠) محمد عمر بشير، م. س. ذ، ص ص ١٣٦ ـ ١٣٧.

(١١) م. س. ذ، ص ص ١٤١ ـ ١٤٩.

وانظر أيضاً:

-Eva L. R. Meyowitz, **Op. Cit.,** P. 277 – 278.

(١٢) انظر

-Sam C. Sarkesian, **Op. Cit.,** pp. 23-26.

(١٣) انظر

-Idem.

(١٤) محمد عمر بشير، م. س. ذ، ص ص ١٥٨ ـ ١٦٤.

وانظر أيضاً:

علي عبد الرحمن الأمين، **الديمقراطية والاشتراكية في السودان**، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٠)، ص ص ٤٤ ـ ٥٦.

(١٥) انظر:

-John Howell & M. Beshir Hamid, "Sudan and Outside World, 1964–1968", in **African Affairs**, Vol. 68. No. 273, Oct. 1969, pp. 302-310.

(١٦) انظر نص البيان بالكامل في محمد عمر بشير، م. س. ذ، ملحق رقم ٢٠، ص ص ٢٩٣ ـ ٣٩٥.

(١٧) يؤكد ذلك بيان صادر عن جبهة تحرير جنوبي السودان في أواخر عام ١٩٧١، حيث يقول: "إذا كان الانقلاب العسكري ضد نميري أمراً متوقعاً سواء من اليسار أو اليمين أو من جنوب السودان بطريقة غير مباشرة، فإن الأمر الذي لم يكن في الحسبان هو تدخل كل من مصر وليبيا لإعادة نميري إلى السلطة إن السؤال الرئيس الذي يثيره الشعب السوداني جماعات أو أفراد هو ما إذا كانت الظروف قد تغيرت منذ عام ١٩٥٦، لتجعل الوحدة مع العرب أمراً مقبولاً؟... إننا كحركة تحرير لجنوبي السودان نعتقد أنه يتعين على كل السودانيين في الشمال والغرب والشرق والوسط العمل معاً لإسقاط النظام الديكتاتوري لنميري واستعادة الاستقلال والديمقراطية للسودان...".

-"The Return of Numeri–Implications & South-Sudan Reactions", Official statement issuded by the Editor of The Grass Curtain, **on behalf of The Southern Sudan Liberation Movement**, official Statement, No. 1, August.1971.

(١٨) انظر:

-Sam C. Sarkesian, **Op. Cit.**, P. 29.

وانظر أيضاً:

ـ د. رفيعة حسن أحمد، "الحكم الإقليمي كأداة للوحدة القومية في السودان"، **مجلة السودان للإدارة والتنمية** (الخرطوم: أكاديمية السودان للعلوم الإدارية، المجلد رقم ١٤، العدد الأول، ١٩٨١)، ص ص ١٥٦ ـ ١٥٩.

(١٩) انظر:

-M. O. Beshir, Diversity, **Regionalislism and national Unity**, (Uppsala: The Scandinavian Institute of African Studies Research Report, No . 54, 1979), P. 28 & 29.

(٢٠) د. رفيعة حسن أحمد، م. س. ذ، ص ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢١) انظر:

-M. O. Beshir, Research Report... **Op. Cit.**, pp. 29-30.

(٢٢) انظر:

-Francis. M. Deng, "The Dynamics of Identification Abasis for national Integration in the Sudan", in **Africa Today** Vol. 20. No. 3, Summer. 1973, pp. 19-28.

(٢٣) انظر:

-**Africa Confidential,** 13, April. 1983, P. 3.

(٢٤) انظر:

-**Ibid.**, 22, June. 1983, P.

(٢٥) انظر:

-**Ibid.**, P. 7.

(٢٦) انظر:

ـ انظر نص القرار في:

-Republic of Sudan, ministry of Guidance and National Information, perspective on the south, (Khartoum: 1983), pp. 45-67.

(٢٧) انظر:

-**Africa Confidential,** 19, Oct. 1983, pp.1-3.

(٢٨) انظر من مبررات تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان:

-**Republic of Sudan, Law in Farce, Faith in the Heart, on the Sudan's New Jurisprudence, Occasional Paper Series**, No. 1, (Khartoum: 1983), pp. 3-8.

(٢٩) انظر في هذا الصدد:

-**Africa Confidential,** 19, Oct. 1984, pp. 5-6, and 30, Nov. 1983, P. 5.

(٣٠) انظر:

-**Ibid.**, 19, Oct. 1983, pp.1-3.

(٣١) انظر:

-Judy Mayotte, "Civil War Sudan: The Paradox of Human Rights and National Sovereignty", in **Journal of International Affairs,**

(Columbia: The Trustees of Columbia Univ., Vol. 47. No. 2, Winter. 1994),P. 504.

(٣٢) انظر:

-**Ibid.**, pp. 504–508.

(٣٣) انظر نص اتفاقية السلام في:

ـ مركز الدراسات الاستراتيجية (الخرطـوم)، "التقريـر الاسـتراتيجي السـوداني ١٩٩٦"، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٧)، ص ص ٣٣٨.

(٣٤) محمد عمر بشير، **م. س. ذ**، ص ص ٣٦ ـ ٤٤.

(٣٥) انظر:

-Judy Mayotte, **Op. Cit.**, pp. 511–512.

(٣٦) ـ راجع نص هذه المراسيم في:

ـ مركز الدراسات الاستراتيجية (الخرطوم): **م. س. ذ**، ص ص ٢٠٨ ـ ٢٠٤.

(٣٧) ـ انظر نص هذا المرسوم في:

ـ **المرسوم الدستوري الرابع عشر** (تنفيذ اتفاقية السلام) لسنة ١٩٩٧.

(٣٨) جمهورية السودان، **دستور جمهورية السودان**، أبريل ١٩٩٨.

(٣٩) **جريدة الخرطوم**، نص خطاب رياك مشار أمام المؤتمر الأفريقي الجامع.

(٤٠) مركز الدراسات الاستراتيجية (الخرطوم): **م. س. ذ**، ص ص ٣٢٣ ـ ٣٣٠.

(٤١) التجمع الوطني الديمقراطي، أمانة الشؤون الدستورية والقانونية وحقوق الإنسان، **مشـروع دستور الفترة الانتقالية**، انظر المادة ٩، ١٠، ١١، ١٢، ص ٤، ونص المادة (٣٠)، ص ٨.

(٤٢) ـ انظر في تفصيل ذلك:

ـ **وثائق الحزب الاتحادي الديمقراطي**.

(٤٣) **وثائق حزب الأمة**.

(٤٤) **جريدة الخرطوم**، "نص خطاب قرنق أمام المؤتمر الأفريقي السابع"، (القاهرة: الأثنـين ٩ مايو ١٩٩٤)، ص ٥.

(٤٥) انظر:

-Peter Nyot Kok, "The ties that will not bind: Conflict, and racial cleavage in The Sudan", in P. Anyang" Nyong' O, (ed), **Arms and Daggers in the Heart of Africa**, (Nairobi: Academy science Publishers, 1993), pp. 33-35.

(٤٦) انظر:

-**Ibid**., pp. 39-56.

(٤٧) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، " الوضع الراهن في السودان واحتمالاته المستقبلية"، **ورقة عمل قدمت لحلقة نقاشية بقسم النظم السياسية والاقتصادية** ،(جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، يناير ١٩٩٧)، ص ص ٥ ـ ٧.

(٤٨) جريدة الخرطوم، " نص خطاب قرنق ....."، م. س. ذ، ص ٥.

(٤٩) هناك العديد من الكتابات التي يعبر فيها المثقفون الجنوبيون عن رغبتهم في انفصال الجنوب، ويطرحون فيها العديد من المبررات القانونية والسياسية التي تعطي للجنوب حق تقرير المصير والاستقلال، كما يؤازر هؤلاء في أطروحاتهم بعض الكتاب والمنظمات الأجنبية.

راجع على سبيل المثال:

-Peter Nyot Kok, **Op. Cit**., pp. 62–56.

وانظر أيضاً:

-Angela M. Lioyd, "The Southern Sudan: A Compelling Case for Secession", in Columbia **Journal of Transnational Law**, (Vol. 32. No. 2, 1994), pp. 439-454.

وانظر كذلك:

-AAPS Human Rights Watch, "The United States and Sudan", in **Newsletter**, (Nairobi: African Association of Political Science, No. 16, Sep. 1994), P. 12 & 13.
-Peter Woodward, "A New map of African Reflections on the Horn", in **Africa Insight**, (Vol. 23. No. 1, 1993), pp. 11-13.

اتفاق ماشاكوس وسقوط الأقنعة*

لا يمكن لأي إنسان مخلص لعروبته ومؤمن بقضايا أمته إلا أن يأمل في ظهور سودان موحد مستقر ينعم أهله فيه بالأمن والسلام والرخاء. غير أن اتفاق المبادئ الذي فوجئ به الجميع في الأوساط العربية، والذي عقد في مشاكوس في ٢٠ يوليو، تموز الماضي بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان جاء مثيراً للعديد من الإشكالات وعلامات الاستفهام. فالاتفاق فيما يبدو جاء معبراً عن التقاء الطرفين اللذين وقعاه، على تسوية قد تقود إلى تقسيم السودان، حينما أدرك كل منهما أنه عاجز عن فرض إرادته بالقوة المسلحة على الطرف الآخر إكراهاً واستيعاباً من جهة، وأدركا أنه لن يستطيع أي منهما أن يسيطر على الحكومة المركزية في الخرطوم. من خلال انتخابات حرة نزيهة من جهة أخرى.

هكذا، أدى توازن القوى بين الطرفين وتردي شعبيتهما إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات ليظهر اتفاق مشاكوس على نحو ما ظهر عليه كاتفاق يهدد بتقسيم السودان، وهو ما صادف هوى لدى الإدارة الأمريكية أو فلنقل أن الاتفاق جاء تعبيراً عن إرادة أمريكية دفعت إليه بالإغراء تارة وبالإكراه تارة أخرى لتمزيق أوصال السودان بعد الصومال.

على هذا النحو يمكن إبراز بعض النقاط المرتبطة باتفاق المبادئ فضلاً عن تحليل بعض بنوده على النحو التالي:

أولاً: أتى الاتفاق ليعبر عن اختراق سياسي خارجي خطير للأمن القومي العربي ولسيادة الدول العربية. والدليل على ذلك الرعاية الأجنبية للمفاوضات، على نحو ما نلحظه من حضور مراقبين من (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وإيطاليا، والنرويج).

ثانياً: جاء الاتفاق ضد الروح الأفريقية الوحدوية الراهنة التي تعبر عنها إنشاء الاتحاد الأفريقي الذي ينص القانون التأسيسي له على احترام الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية عند الاستقلال لكن جوهر الاتفاق ينحو منحى انفصالياً يتجه لتمزيق أوصال السودان. ولذلك ليس من المستغرب أن يستبعد الاتحاد الأفريقي من أن يكون طرفاً في

---

*نشرت هذه الدراسة عام ٢٠٠٢

الاتفاق أو المفاوضات التي أعقبته. ثم إن هذا الاتفاق لو قدر له الاستمرار والنجاح فسوف تكون له انعكاسات خطيرة على القارة الأفريقية ككل من جهة، وعلى العلاقات العربية ـ الأفريقية من جهة أخرى، ذلك أن انفصال السودان حال حدوثه واعتراف الحكومة السودانية به سيؤدي على الفور إلى الاعتراف بالكيانات الانفصالية في الصومال مثل جمهورية أرض الصومال التي أعلنت منذ مايو/آيار ١٩٩١، ولم يعترف بها أحد فضلاً عن بلاد بونت. بل إن حالة الانفصال ستنتقل وبمنطق العدوى إلى دول القارة الأفريقية كلها، حيث تعاني هذه الدول في معظمها أزمة تكامل.

على صعيد آخر، كان ينظر إلى السودان تقليدياً على أنه يشكل حلقة وصل وتفاعل بين الثقافتين العربية الإسلامية والأفريقية، ومن شأن انفصال الجنوب أن يكون حاجزاً بل وبؤرة صراع بين العرب والأفارقة قد تسفر عن تأزم العلاقات العربية ـ الأفريقية أو انهيارها. وذلك إذا ما تحزب العرب إلى جانب دولة شمالية عربية وتحزب الأفارقة إلى جانب دولة أفريقية جنوبية.

أضف إلى ما تقدم إن الاتفاق استبعد الجامعة العربية من المشاركة فيه، ومن المفاوضات التالية له، بشكل يضفي المزيد من الشكوك حول نيات القوى الدولية ـ وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا ـ الداعمة له في ظرف تواجه فيه الأمة العربية أخطر قضاياها المصيرية.

ثالثاً: إن الاتفاق استبعد كل من مصر وليبيا وهما دولتا المبادرة المشتركة التي كانت تؤكد على ضرورة وحدة السودان، وهو ما ينذر بشكل أو بآخر باستبعاد خيار الوحدة لمصلحة خيار الانفصال. وفي الوقت ذاته فإن الاتفاق نص على مشاركة دول أفريقية في المفاوضات التالية للاتفاق وحددها بكل من (إريتريا، إثيوبيا، جيبوتي، كينيا، أوغندا) كأعضاء في لجنة التقييم والمراقبة خلال الفترة الانتقالية.

والملاحظ أن هذه الدول الخمس (فيما عدا جيبوتي) هي دول جوار للجنوب السوداني في حين استبعدت بقية دول الجوار الخمس الأخرى للسودان وهي (الكونغو الديمقراطية، أفريقيا الوسطى، تشاد، مصر، ليبيا)، وهي دول بحكم مصالحها وبحكم التواصل الإثني بينها وبين السودان كان يجب ألا تغيب عن الاتفاق، ولا عن المفاوضات بحكم تأثرها بما يجري في السودان أو ما قد يجري فيه.

وهكذا، فإن مشاركة دول جوار الجنوب إنما يشير ولو من طرف خفي إلى العمل على قيام دولة في جنوب السودان تكون مقبولة من الدول المجاورة لها. وليس يجدي في هذا القول أن الاتفاق نص على أنه يمكن مشاركة أي دول أخرى أو هيئات أو منظمات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان. فإذا كان هذان الطرفان قد اتفقا في البداية على تسمية دول أفريقية نصاً بل وعلى مشاركة دول أجنبية بعينها كمراقبين (إيطاليا، النرويج، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)، فلماذا عجز عن تسمية مصر وليبيا كأعضاء في لجنة التقييم والمراقبة اللهم إلا إذا كان هناك رفض من كليهما لمثل هذه المشاركة؟.

رابعاً: إن الاتفاق غير تمثيلي، ذلك أنه اقتصر على طرفين من أطراف الصراع في السودان هما الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. وهو بهذا استبعد كل القوى السودانية الأخرى سواء كانت شمالية أو جنوبية، مما يعني أن الصراع لن يتوقف ما دامت قد استبعدت كل القوى من قضية قومية وخطيرة تتعلق بوحدة السودان وسلامة أراضيه، علماً بأن هذه القوى عديدة ونذكر منها في الجنوب على سبيل المثال حركة استقلال جنوب السودان، والاتحاد السوداني للأحزاب الأفريقية، والحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة كاربينو كوانجين جون، وقوى الدفاع الاستوائية، ومجموعة جنوب السودان المستقلة، وجميعها يجد سنده في أبناء النوير والشيلوك الذين يعارضون الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج والتي ترتكز على جماعة الدنكا ذات الأغلبية العددية في الجنوب. ومن هذه القوى أيضاً في الشمال حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي، والحزب الشيوعي السوداني، ومؤتمر البجا، وقوات التحالف الديمقراطي.

خامساً: إن ديباجة الاتفاق تضع تشخيصاً خاطئاً للمشكلة إذ تنص على أن النزاع في السودان "هو أطول نزاع في أفريقيا حصد أرواح أكثر من مليون إنسان ودمر البنية التحتية للبلاد واستنزاف الموارد الاقتصادية وتسبب في فظائع ومعاناة لا توصف خاصةً في أوساط سكان جنوب السودان". وتوصيف الصراع وكأنه صراع شمالي جنوبي ليس صحيحاً، ذلك أن الصراع في السودان متعدد الجوانب. فهو صراع شمالي شمالي، وجنوبي جنوبي، فضلاً عن كونه صراعاً شمالياً جنوبياً كما أن الحديث في ديباجة الاتفاق عن فظائع ومعاناة لا توصف تعرض لها سكان جنوب السودان فيه تجاهل

للمظالم التي تعرض لها جميع أبناء الشعب السوداني في ظل الحكومات المتعاقبة على السودان، مدنية كانت أم عسكرية، دفعت العديد من أبناء الشمال في الشرق والغرب إلى معارضة الحكومة السودانية، بل وإلى انضمام بعضهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان لوقف احتكار الشمال الثروة والسلطة.

سادساً: يتحدث الاتفاق عن حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان من خلال استفتاء لتحديد وضعه المستقبلي بعد فترة السنوات الست الانتقالية ويحدد له **خيارين:**

ـ تأكيد وحدة السودان.

ـ أو التصويت لصالح الانفصال.

ولنا عدة ملاحظات على هذا النص، هي التالية:

(١) إن مبدأ حق تقرير المصير من وجهة نظر القانون الدولي إنما يتعلق بالأقاليم والشعوب الخاضعة للاستعمار الأجنبي. وكأن الاتفاق بهذا المعنى يجعل من إقليم الجنوب منذ استقلال السودان إقليماً خاضعاً للاستعمار الشمالي، وهو ما يتنافى مع الحقائق الموضوعية.

(٢) صحيح أن كل القوى والفصائل السودانية والحكومة أيضاً منذ تسعينيات القرن الماضي اعترفت بهذا الحق للجنوب في تصرف غير مسبوق في القارة الأفريقية، غير أن الاعتراف بهذا الحق كان مجرد تكتيك، الغرض منه بناء تحالفات لمواجهة بعضها بعضاً، ولم يكن متوقعاً أن يصل الأمر إلى استغلال هذا الحق في اتفاق ماشاكوس ليشكل استراتيجية قد تسفر عن انفصال الجنوب.

(٣) صحيح أن الاتفاق وضع خيار الوحدة قبل خيار الانفصال، لكن الاتفاق ذاته يشير ضمناً إلى هيمنة الحكومة على الشمال طوال الفترة الانتقالية وتطبيقها للشريعة الإسلامية، وهيمنة الحركة بدستور علماني على الجنوب طوال الفترة الانتقالية مع احتفاظ كل منهما بجيشه في كل الأحوال، وهو ما يعني أن التطور خلال الفترة الانتقالية في كلا الإقليمين سيكون تطوراً مستقلاً من حيث الدستور ومن حيث المؤسسات الأمر الذي يرجح خيار الانفصال.

(٤) لو تحقق النمو والاستقرار في الجنوب بدعم أمريكي وأوروبي خلال الفترة الانتقالية، فسينسب ذلك إلى الحركة الشعبية مما يجعل خيار الانفصال أمراً وارداً فيها، وسيرد الفشل فيهما إن تحقق إلى الشمال، مما يجعل الانفصال أمراً محتوماً أيضاً.

(٥) ينص الاتفاق على أنه "لشعب جنوب السودان حق تقرير المصير" وبهذا فهو لم يتحدث عن "إقليم الجنوب" وإنما يتحدث عن "شعب الجنوب". ومصطلح شعب لا يطلق إلا على الجماعة التي تسكن إقليم دولة. وهكذا، فإن الاتفاق يتعامل مع دولة جنوبية في مرحلة المخاض، ويثير تساؤلاً مهماً في هذا السياق يتعلق بتحديد شعب الجنوب، وهل يتكون من الجماعات التي تقطن إقليم الجنوب بمفهومه الجغرافي والمديريات الثلاث (أعالي النيل، وبحر الغزال، والاستوائية) على اختلاف إثنياتهم: الدنكا، النوير، الشيلوك...؟.

وإذا، كان الأمر كذلك فلماذا لم يشر الاتفاق إلى حق إقليم الجنوب في تقرير المصير؟ يستدعي هذا السؤال إلى الذهن مضمون خطاب جارانج أمام مؤتمر الأفريكانست السابع في كمبالا عام ١٩٩٤، عندما قال ما معناه: "إن الجلابة أي العرب عبارة عن هجين من عناصر عرقية وجنسيات مختلفة". والجلابة الذين سجلوا أنفسهم كعرب في إحصاء عام ١٩٩٥، يشكلون ٣١ بالمئة من عدد سكان السودان، في حين أن ٦٩ بالمئة سجلوا أنفسهم كأفارقة. أي أن الجلابة وجدوا أنفسهم أقلية حاكمة متميزة طبقت أيديولوجية العروبة والإسلام السياسي لحماية مراكزها الاقتصادية والسياسية في المجتمع السوداني، ومأساة الجلابة كجماعة اجتماعية تكمن في نظرتها العربية الإسلامية وفشلها في النظر أبعد من هذين المعيارين (العروبة، والإسلام) كعاملين وحيدين لتوحيد السودان. ولا يخفي جارانج إعجابه بالتجربة الإسرائيلية حين يقول: "ولنا في إسرائيل مثل، إذ نراها مدعومة بصورة كبيرة وبوسيلة أو بأخرى بملايين قليلة من يهود الدياسبورا".

فهل شعب جنوب السودان المنصوص عليه في اتفاق ماشاكوس هو ما يشير إليه جارانج أي هو ٦٩ بالمئة من شعب السودان؟.

إن مرد قولنا أن جارانج لم يعد يتحدث في المرحلة الحالية عن الجنوب الجغرافي للسودان بمديرياته الثلاث، لكنه يتحدث عن حق تقرير المصير للجنوب ولجبال الأنجسنا وآبيي في الشرق وجبال النوبا في الغرب، بل وجميع المناطق المهمشة في السودان. ثم

إن القوة الرئيسة لجيشه عدداً وعدة تتشكل من أبناء جبال النوبا، وبالتالي يصبح تخلي جارانج أثناء الفترة الانتقالية عن هذه المناطق في الشرق والغرب محل شك حتى لا يفقد سنده.

إذاً، من الواضح أن جارانج يريد في الفترة الانتقالية أن يبسط نفوذه على ما يمكن تسميته الجنوب السياسي الذي يضم معظم أراضي السودان جنوباً وشرقاً وغرباً، وبخاصة السيطرة على النيل الأزرق الذي يزود مصر بنحو ٨٢ بالمئة من مياه النيل المتدفقة إليه. وهو ما يفصح بشكل أو بآخر عن دور أمريكي إسرائيلي يستهدف الإضرار بالمصالح المصرية، ولربما المراهنة على تردي الأوضاع في الخرطوم في مرحلة تالية ليحقق حلمه وبديله المفضل المتمثل في الاستيلاء على السودان بالكامل على نحو ما كشفت عنه تصريحاته المبكرة عندما قال: "سأصل إلى الخرطوم على قرع الطبول مثلما فعل أخي موسيفيني عندما دخل كمبالا عام ١٩٨٦، على قرع الطبول".

يبقى سؤال أخير عن حدود الاتفاق بين نوايا جارانج وخطط الإدارة الأمريكية؟.

الواقع أن نية الإدارة الأمريكية لا تنصرف إلى فصل جنوب السودان وإقامة دولة مستقلة فيه، بقدر ما تتجه إلى مساندة جارانج لتمكينه من السيطرة على السودان بالكامل في مرحلة ثانية، وطمس هويته العربية ـ الإسلامية إلى الأبد، ومرد هذا القول إلى ما يلي:

(١) إن التصور الأمريكي للسودان منذ بداية التسعينيات يتجه إلى اعتبار السودان إحدى دول القرن الأفريقي "الكبير"، الذي يضم عشر دول هي: (السودان، إريتريا، جيبوتي، إثيوبيا، الصومال، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي)، وبهذا المعنى يخرج السودان مع هذه الدول، بشكل أو بآخر من الحظيرة العربية ومعه كل من جيبوتي والصومال.

(٢) إن انفصال جنوب السودان، وقيام دولة مستقلة فيه، ترفع راية عدائية للعروبة والإسلام، من شأنه أن يدفع بدولة الشمال إلى الوحدة مع مصر، وهو أمر قد يؤدي إلى زيادة القدرات المصرية من جهة، وإحباط المحاولات الأمريكية الرامية إلى تمزيق أوصال مصر إلى دويلات ثلاث: عربية، وقبطية، ونوبية من جهة أخرى.

(٣) ثم إن انفصال جنوب السودان بمفهومه الجغرافي (المديريات الثلاث) لن يؤثر كثيراً على كمية مياه النيل الواردة إلى مصر، على اعتبار أن النيل الأزرق لا يمر بالجنوب الجغرافي، وبالتالي فإن قدرة دولة الجنوب ومن خلفها (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وإسرائيل) على الإضرار بالمصالح المائية المصرية ستكون محدودة.

(٤) فضلاً عما تقدم فإن انفصال الجنوب لن يخدم كثيراً المصالح الأمريكية النفطية في السودان، فقد ثبت أن بشمال السودان احتياطيات نفطية ربما تفوق ما هو موجود في الجنوب من جهة، كما ثبت امتداد الحقول النفطية من الشمال والجنوب، الأمر الذي يجعل من قيام دولة جنوبية متصارعة مع دولة شمالية في السودان معرقلاً لنشاط الشركات الأمريكية النفطية.

نتيجة كل ما تقدم يبدو واضحاً التقاء إرادة الولايات المتحدة مع تطلعات جارانج في السيطرة على السودان بالكامل وطمس هويته العربية الإسلامية للأبد سعياً لإقامة ما أسماه السودان العلماني الموحد الجديد، الأمر الذي يقتضي نشر الوعي به واستعادة دور دول الجوار العربي الرئيسة في سياقه، إحباطاً للمخططات الأمريكية سواء في رسم خريطة جديدة للمنطقة أو في تشكيل هوية وحداتها.

آفاق المستقبل فى السودان فى ظل اتفاق السلام الشامل وأبعاد الدور المصري*

رغم ما تمثله السودان من أهمية حيوية للأمن الوطني المصري، سواء فيما يتعلق بحماية كامل الجناح الجنوبي لمصر، وسواء فيما يتعلق بالمصالح المائية التي تشكل شريان الحياة للشعب المصري، إلا أن مصر فيما يبدو قد تجاهلت الاهتمام بمشكلة الجنوب السوداني والسعي لإيجاد حل لها إما عن عمد، أو لأن السياسية المصرية قد حيل بينها وبين القيام بدور في هذا المجال من جانب قوى سودانية أو من جانب قوى إقليمية ودولية رأت من مصلحتها إبعاد مصر عن الساحة السودانية.

لقد كان التعامل المصرى مع مشكلة جنوب السودان يسيطر عليه الحذر إلى حد كبير ذلك أن التدخل المباشر قد تكون عواقبه أسوأ بكثير من التزام الحياد، ثم إن الحياد قد يسفر عن إضرار بالأمن الوطني المصري ربما لا يمكن تفاديه، وإزاء ذلك لجأت مصر إلى استخدام أسلوب الدبلوماسية الهادئة في مسعى منها للحفاظ على علاقاتها مع كل القوى الفاعلة في السودان والعمل على تعزيزها، وقد كان هذا الأمر صعب المنال إزاء اضطراب خريطة القوى السياسية السودانية وتغير مواقعها من وقت لآخر.

واستناداً إلى ما تقدم فإن الدور المصري لتسوية مشكلة جنوب السودان ظل محدوداً إما تهويناً من شأن هذه المشكلة عندما اندلعت في البداية عام ١٩٥٥، وقبل استقلال السودان والنظر إليها باعتبارها مجرد تمرد يمكن للحكومة السودانية القضاء عليه بسهولة، أو ربما يكون انفجار هذه المشكلة عامل ضغط على السودان لتقرر مصيرها بالوحدة مع مصر بدل الاستقلال.

وقد يكون تردد السياسية المصرية في التدخل لتسوية مشكلة جنوب السودان راجعاً إلى النظر إلى المشكلة باعتبارها مسألة داخلية يمكن للحكومة السودانية حسمها وأن التدخل المصري قد يؤدي إلى بزوغ الحساسيات التاريخية بين الشعبين بما يسمح لقوى داخلية مناوئة لمصر "الأنصار/حزب الأمة ـ الجنوبيين" الاستفادة منها في اللعبة السياسية الداخلية، ثم إن مصر، في بداية ثورة يوليو ومع بدء انتفاضة الجنوب عام

---

* نشرت هذه الدراسة عام ٢٠٠٥

١٩٥٥، كانت منشغلة بتدعيم أركان النظام الجديد من جهة، ومنشغلة بالدعوة للوحدة العربية لمواجهة الاستعمار والصهيونية من جهة أخرى.

في وقت كان الحس العربي في السودان مايزال باهتاً، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم المشكلات العالقة بين الدولتين والتي لم تجد لها حلاً حتى تاريخه، وبالأخص مشكلتي الحدود ومياه النيل لأدركنا مدى الصعوبة التي واجهت السياسية المصرية في سعيها للبحث عن دور لتسوية مشكلة الجنوب خصوصاً وأنها كانت عازفة عن خلق عداوات مع الجنوبيين ومع دول الجوار الجغرافي لجنوب السودان وبخاصة إثيوبيا وأوغندا، وقد تواكب هذا وذاك مع عدم رغبة الحكومات السودانية المتعاقبة في قيام مصر بدور فاعل في تسوية مشكلة الجنوب قد يزعزع مركزها أمام بعض القوى الداخلية المناوئة لأي دور مصري في السودان.

إزاء هذا الوضع طغى على الفكر السياسي المصري تجاه السودان مدرستان:

المدرسة الأولى: ترى أن السودان غير المستقرة أفضل بكثير بالنسبة للأمن الوطني المصري بحكم أنها ستظل منشغلة بقضاياها الداخلية، منكفئة على نفسها، عاجزة عن ممارسة ضغوط على مصر لتعديل حصص المياه الواردة في اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩، بل وعاجزة عن تسخير مواردها الطبيعية والبشرية بشكل لا يجعل منها قوة تهدد الأمن الوطني المصري.

المدرسة الثانية: ترى أن السودان القوية المعافة يمكن أن تشكل رصيداً استراتيجياً لمصر على المستويين العربي والأفريقي، وأن ضعفها، وسيادة حالة عدم الاستقرار فيها يمكن أن يسفر عن تفتيتها، وانتقال حالة عدم الاستقرار بمنطق العدوى (اللاجئين.. إلخ)، إلى مصر، بشكل يهدد الأمن الوطني المصري، وترى هذه المدرسة أن منطق التكامل بين الدولتين يمكن أن يكون مصدر قوة لكل منهما، وقاطرة يمكن أن تقود إلى التكامل العربي... وواضح من الممارسات السياسية المصرية خلال الفترة الأخيرة من حكم النميري وخلال المرحلة الحالية أن السياسة المصرية تفضل اللجوء إلى مقتربات المدرسة الثانية التي ترى في التكامل بين البلدين الخيار الأفضل لمصالح شعبيهما، ولصالح الحفاظ على أمنهما والأمن القومي العربي برمته.

أولاً: تطورات الموقف المصري من ملف جنوب السودان

يمكن رصد تطورات هذا الموقف على ثلاث مراحل زمنية على النحو التالي:

المرحلة الأولى: دور المراقب الحذر والمجهد، **والمرحلة الثانية:** دور الشريك المندفع والمستريح **والمرحلة الثالثة:** دور المراقب عن بعد وعلى مضض.

ولنتابع تفسير المراحل الثلاث السابقة:

المرحلة الأولى: دور المراقب الحذر والمجهد (١٩٥٥ ـ ١٩٦٩)

لقد طغى على هذه المرحلة في معظمها طابع التنافس وأحياناً التباعد في العلاقات بين الدولتين بشكل حال دون وجود دور مصري فاعل تجاه مشكلة جنوب السودان، فمن جهة شهدت هذه المرحلة تأكيداً مغالى فيه من جانب السودان على الاستقلالية ومن جهة ثانية، انشغلت مصر طوال هذه المرحلة بقضايا ومشكلات داخلية وعربية أدت إلى تراجع اهتمامها بالشأن السوداني خاصةً بعد تفضيل السودانيين لخيار الاستقلال.

(١) **على الجانب السوداني:** تعاقبت على حكم السودان خلال هذه المرحلة حكومتان مدنيتان (١٩٥٦ ـ ١٩٥٨) و (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩)، وحكومة عسكرية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) ورغم ذلك فإن التوجه السياسي العام لهذه الحكومات ظل يسيطر عليه الطابع الليبرالي في الداخل (اقتصاديات السوق.. إلخ) وتفضيل التعاون مع المعسكر الغربي، وقد نظرت الحكومات السودانية إلى انتفاضة الجنوب عام ١٩٥٥، بأنها مسألة داخلية حيث شهدت بدايات هذه المرحلة حرصاً من القيادة السودانية على تأكيد استقلاليتها بعيداً عن مصر ويتضح ذلك من قيام إسماعيل الأزهري رئيس الحكومة الانتقالية السودانية بتشكيل وفد سوداني مستقل لحضور مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥، ورفضه تشكيل وفد موحد لوادي النيل تحت قيادة عبد الناصر، ثم إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان السوداني، ودون استفتاء شعبي في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥، ورفض حكومة السودان عقب ذلك الاعتراف بالاتفاقيات الدولية السابقة وبخاصة ما يتعلق منها بالحدود بين مصر والسودان، وما يتعلق منها بمياه النيل، ثم إثارة مسألة حلايب وشلاتين مع مطلع عام ١٩٥٨، وتقدم شكاوي بهذا الصدد ضد مصر لكل من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، فضلاً عن سعي السودان وبخاصة منذ عام (١٩٦٤ ـ ١٩٦٩)، إلى

البحث عن حلفاء منافسين لمصر آنذاك (إثيوبيا ـ أوغندا) لممارسة ضغوط على متمردي الجنوب فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم إن حزب الأزمة ـ بعدائه التقليدي لمصر ـ قد سيطر على الحكومتين المدنيتين خلال هذه المرحلة لأدركنا دونما عناء صعوبة قيام مصر بدور ذي معنى في تسوية مشكلة الجنوب.

٢ ـ **على الجانب المصري**: ظلت مصر طوال هذه المرحلة تحت حكم "عبد الناصر" الذي اعتنق التوجهات الاشتراكية والعربية منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، "الأحادية السياسية والقطاع العام.. إلخ"، والاعتماد على المعسكر الاشتراكي، الأمر الذي كان يتصادم مع التوجه السياسي الليبرالي لحكومات السودان، ويلقي بثقله العروبي على السودان، في وقت كان الظل العروبي في السودان مايزال باهتاً، بل ومن شأن علوه زيادة الصراعات بين الشمال والجنوب. ويبدو أن الحكومة المصرية قد رأت في انتفاضة الجنوب عام ١٩٥٥، مسألة داخلية يصعب التدخل فيها دون طلب من الحكومة السودانية وهو الأمر الذي لم يكن ليحدث في هذه الفترة.

أو أنها رأت فيها عامل خيار الاستقلال، ولقد تعرضت مصر خلال هذه المرحلة لضغوط وانتكاسات دفعتها بعيداً عن الساحة السودانية، ومنها: العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨، ثم نكسة الانفصال عام ١٩٦١، فالتورط المصري في اليمن عام ١٩٦٣، فنكسة حرب يونيو عام ١٩٦٧، وكل هذه الظروف فضلاً عما شاب العلاقات المصرية/السودانية من توترات طوال هذه المرحلة، قد جعل مصر في وضع المراقب المجهد والحذر تجاه مشكلة جنوب السودان فلا هي قادرة على التدخل بحكم ظروفها والضغوط المحيطة بها وحتى إن كانت راغبة في التدخل للمشاركة في تسوية مشكلة الجنوب فإن الجانب السوداني ـ وحرصاً منه على تأكيد استقلاليته ـ لم يكن تحدوه الرغبة في قيام مصر بأي دور في هذا الصدد.

ورغم ما تقدم فإن الحكومة المصرية سعت إلى تقديم العون للحكومات السودانية طوال هذه المرحلة، وهو ما شكل بصورة غير مباشرة دعماً لها في مواجهة الحرب في الجنوب، فقد قامت مصر بافتتاح فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عام ١٩٥٥، لتعزيز الثقافة العربية في السودان، وساهمت في تسليح الجيش السوداني بالتبرع له بأول عربات مدرعة يمتلكها هذا الجيش، كما قامت بإنشاء سلاح الجو السوداني عام ١٩٥٦، وتدريب طياريه وتقديم طائرات تدريبية هدية لهذا السلاح.

وفي المقابل وقفت السودان إلى جانب مصر أثناء العدوان الثلاثي على مصر وأبدت تعاطفاً كبيراً مع مصر عقب هزيمة ١٩٦٧، حين استضافت القمة العربية في الخرطوم التي قدمت دعماً مادياً ومعنوياً للمجهود الحربي المصري، وإضافة إلى ما تقدم فقد قامت حكومة عبود عام ١٩٥٩، بعقد اتفاقية مياه النيل مع مصر وهي الاتفاقية التي سمحت لمصر ببناء السد العالي، بشكل أنهى إلى حد كبير جانباً من الخلافات بين البلدين.

المرحلة الثانية، دور الشريك المندفع والمستريح: (١٩٦٩ ــ ١٩٨٥)

شهدت هذه المرحلة العديد من الأحداث على الساحتين السودانية والمصرية، أدت إلى التقارب بين توجهات النظامين في البلدين، بشكل دفعهما إلى التعجيل بمسيرة التعاون بينهما لتأخذ شكل التكامل بين البلدين، وإن كان هذا التعجيل قد أدى إلى انعكاسات عكسية في المرحلة التالية.

١ ــ **على الجانب السوداني**: شهدت هذه المرحلة وصول "جعفر نميري" إلى السلطة في السودان عام ١٩٦٩، مدعوماً باليسار السوداني وهو الأمر الذي دفعه للتحول نحو المعسكر الاشتراكي، غير أنه سرعان ما عدل عن هذا التوجه عقب الانقلاب الشيوعي (هاشم العطا) عام ١٩٧١، واتجه باحثاً عن العون من المعسكر الغربي الذي استطاع وبعون منه ومن حلفائه (إثيوبيا، مجلس الكنائس العالمي.. إلخ)، أن يعقد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢، مع الجنوبيين لتسوية مشكلة الجنوب.

وهكذا، عاد السلام ليخيم على السودان لأول مرة منذ انتفاضة ١٩٥٥، حتى تفجرت المشكلة مرة ثانية ابتداءً من عام ١٩٨٢، نتيجة تضافر العديد من العوامل سنذكرها لاحقاً، غير أن المهم في هذا السياق أن مصر وبحكم ظروفها في هذه الفترة لم تتمكن من القيام بأي دور في تسوية مشكلة الجنوب هذه المرة، وإن حاولت أن تستفيد من ظروف السلام بعد ذلك لتدعيم أركانه.

٢ ــ **على الجانب المصري**: لقى انقلاب "نميري" بتوجهه الاشتراكي ترحيباً من جانب "عبد الناصر" فشهدت العلاقات بين البلدين انفراجة دفعت بالسودان إلى إرسال قوات إلى جبهة قناة السويس، في الوقت الذي تم فيه نقل الكلية الحربية المصرية إلى السودان، لاعتبارات استراتيجية، غير أن وفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠، وتولي "أنور

السادات" للسلطة في مصر، وطرده للخبراء الروس من مصر الذي جاء إلى حد كبير متواكباً مع الانقلاب الشيوعي في الخرطوم، قد أدى إلى تحول مصر نحو المعسكر الغربي مثلما تحولت السودان.

وهكذا، تقارب النظامان داخلياً (الأحادية السياسية)، وخارجياً (السعي للاعتماد على الغرب)، ثم جاءت حرب ١٩٧٣، وما تلاها من معاهدة السلام المصرية/الإسرائيلية ١٩٧٩، لتريح مصر مرحلياً من المواجهة مع إسرائيل واستمر الحال كذلك عقب اغتيال السادات عام ١٩٨١، وتولي "حسني مبارك" رئاسة الدولة وهكذا مثلما تحقق السلام في السودان، فقد تحقق السلام ــ ولو مرحلياً ــ بالنسبة لمصر بشكل فتح الآفاق أمام مسيرة التعاون بين البلدين في كافة المجالات خصوصاً وأن السودان من بين عدد محدود من الدول العربية التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر.

هكذا، أدى تقارب التوجه الأيديولوجي بين البلدين داخلياً وخارجياً (وإن كانت مصر قد بدأت تأخذ بالتعددية الحزبية منذ أواخر السبعينيات)، وتحقق السلام للبلدين ولو مرحلياً إلى اندفاع من جانبهما لدفع مسيرة التعاون بينهما فتم توقيع منهاج العمل التكاملي عام ١٩٧٤، وبروتوكول مشروع قناة جونجلي ١٩٧٤، وإبرام اتفاقية الدفاع المشترك عام ١٩٧٦، وتوقيع ميثاق التكامل عام ١٩٨٢.

ورغم هذا التحسن الملحوظ في العلاقات والذي بدأ يأخذ الطابع المؤسسي ويجد صدى له على أرض الواقع بصورة كانت تؤدي إلى تواري الخلافات الأساسية بين البلدين (مياه النيل، الحدود) فإنه يبدو أن التعجيل في مسيرة عملية التكامل لم تصادف هوى لدى بعض قوى المجتمع السوداني "الأمة ــ الجنوبيين" التي خشيت أن تؤدي هذه المسيرة في نهايتها إلى صيغة اتحادية بين البلدين، فاتجهت بعض هذه القوى إلى رفع راية "الاستعمار المصري ــ الأمريكي" هذه المرة خصوصاً بعد التنسيق المصري ــ الأمريكي في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وبعد مناورات النجم الساطع في مصر، واتجه البعض الآخر إلى تفسير اتفاقية الدفاع المشترك بأنها تستهدف الحفاظ على النظام الحاكم في الخرطوم الذي يقمع معارضيه، بل فسرتها كل من ليبيا وإثيوبيا ــ اللتان اعتمدتا خلال هذه المرحلة على الدعم السوفياتي لهما ــ على أنها موجهة ضدهما من قبل كل من السودان ومصر بدعم حليفهما الأمريكي، فاتجهت الدولتان إلى إقامة تحالف بينهما وبين اليمن الجنوبي تحت المظلة السوفياتية لدعم إثيوبيا من جهة، ولدعم حركة

التمرد في جنوب السودان من جهة أخرى، التي عادت منذ عام ١٩٨٢، لتشن الحرب من جديد، وقد تواكب مع ذلك إطلاق البعض الثالث لشائعات في جنوب السودان مفادها أن الهدف من إقامة مشروع "قناة جونجلي" هو توطين مئات الألوف من الفلاحين المصريين هناك بشكل ألهب مشاعر الجنوبيين من خطر التواجد المصري.

هكذا، بدأت الحرب في الجنوب مرة أخرى بفعل العديد من العوامل كان من بينها عملية التعجيل بمسيرة التكامل التي نظر إليها من جانب قوى سودانية غير مشاركة فيها أنها تستهدف تهميشها أو استيعابها في ظل هيمنة عربية ـ إسلامية، ناهيك عن ممارسات النظام في الخرطوم من إعلانه تطبيق الشريعة الإسلامية، وتفتيت الجنوب إلى ثلاثة أقاليم، فضلاً عن اكتشاف النفط في الجنوب ووسط هذه الأوضاع سقط نظام نميري في أبريل ١٩٨٥.

المرحلة الثالثة، دور المراقب عن بعد وعلى مضض: (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٣)

ساءت العلاقات بين البلدين بشكل غير مسبوق طوال هذه المرحلة وإن بدأت في الانفراج في الفترة الأخيرة، وبالرغم من اشتعال أوار الحرب في الجنوب بشكل مكن الحركة الشعبية لتحرير السودان من السيطرة على مناطق شاسعة في الجنوب فإن نظم الحكم الثلاثة التي تعاقبت على حكم السودان طوال هذه المرحلة، كانت حريصة على منع مصر من القيام بأي دور في تسوية مشكلة الجنوب، مثلما كان الأمر أثناء المرحلة الأولى، وآثرت هذه النظم تدويل المشكلة ووضع المسألة برمتها في يد دول الجوار الجغرافي لجنوب السودان ـ دول الإيجاد وبخاصة كينيا ـ تحت مظلة أمريكية، وليس من شك في أن وضعاً كهذا إنما يخدم المصالح الأمريكية التي تتناقض بالأساس مع المصالح المصرية في منطقة حوض نهر النيل، بل ومع المصالح السودانية على نحو ما سنرى.

ولقد كان مرجع هذا التردي في العلاقات بين البلدين راجعاً بالأساس إلى توجهات وممارسات النظم الحاكمة في السودان خلال هذه الفترة، فخلال الحكومة الانتقالية (٨٥ ـ ١٩٨٦)، وحكومة الصادق المهدي (٨٦ ـ ٨٩)، اتجهت السلطة الحاكمة بعيداً عن مصر واتجهت لتوطيد علاقاتها مع دول كانت على عداء لمصر آنذاك (ليبيا، إيران)، والبحث عن التحالف مع دول أخرى لموازنة الدور المصري أو لتقويضه في حوض

النيل (إثيوبيا)، كما قامت وبالتوازي مع ذلك بتدمير عملية التكامل فألغت ميثاق التكامل واتفاقية الدفاع المشترك.

وعملت على فتح ملف الحدود، ومياه النيل بين الدولتين مرة أخرى في نفس الوقت الذي كان الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تمكن من تدمير ما تم إنشاؤه في قناة جونجلي، وهكذا تحالف كل من حزب الأمة والجنوبيين بطريقة غير مباشرة في تخريب ما تم إنجازه في المرحلة السابقة، دونما سعي من جانبهما لحل مشكلة الجنوب.

وقد تمادى نظام البشير/الترابي الذي استولى على السلطة في الخرطوم عام ١٩٨٩، في عدائه السافر لمصر عندما رفع راية التيار الإسلامي الأصولي في وقت كانت مصر تعاني موجة من أسوأ العمليات الإرهابية في تاريخها، والتي نسبت إلى الجماعات الإسلامية في مصر والمدعومة من الخارج، ووجهت أصابع الاتهام إلى السودان من بين دول أخرى وقد تصاعدت الأزمة بين البلدين في مواقف عديدة نذكر منها: الموقف السوداني العدائي لمصر أثناء حرب تحرير الكويت نتيجة لتناقض مواقف الدولتين حيال هذه الأزمة عام ١٩٩٠، وعودة النظام السوداني عام ١٩٩٢، ليثير قضية الحدود بين البلدين أمام مجلس الأمن،

ثم قيامه بمصادرة الممتلكات المصرية في السودان (المدارس، وفرع جامعة القاهرة، واستراحات الرى.. إلخ)، عام ١٩٩٣، فضلاً عما نسب لهذا النظام من تدبيره لمؤامرة اغتيال الرئيس "حسني مبارك" في أديس أبابا عام ١٩٩٥، ثم سعيه لبدائل خارجية على حساب علاقاته مع مصر بتوطيد علاقاته مع كل من (إيران، وإثيوبيا)، ثم سعيه مؤخراً لإقامة محور (سوداني، إثيوبي، يمني) تحت دعوى مواجهة إريتريا.

غير أن توجهات وممارسات نظام البشير على المستويين الداخلي والخارجي قد أتت بنتائج عكسية، فمن جهة ازدادت الحرب اشتعالاً في الجنوب مع إضفاء الطابع الديني عليها، وتمكنت الحركة الشعبية لتحرير السودان من السيطرة على أجزاء واسعة في الجنوب بدعم من الدول المجاورة التي بدأت تخشى من امتداد التيار الأصولي الإسلامي إليها (إريتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا)، وبدعم من الولايات المتحدة التي صنفت السودان بأنها من الدول الراعية للإرهاب، وقد أدى ذلك إلى تخلي الحلفاء الإقليميين البدلاء عن

السودان "إريتريا، إثيوبيا" وتوارى الدور الإيراني خصوصاً مع فرض المقاطعة الدولية على السودان من قبل مجلس الأمن.

ورغم هذه الظروف الضاغطة على النظام السوداني إلا أنه فضل أن يبعد مصر عن القيام بأي دور في تسوية مشكلة الجنوب، فتجاهل المبادرة المصرية/الليبية وحال بين مصر وبين مشاركتها ولو كمراقب في مبادرة الإيجاد: "ماشاكوس، نيفاشا"، وبدلاً من ذلك اتجه النظام الحاكم في الخرطوم إلى العودة بعلاقاته مع مصر إلى المربع الأول والمتمثل في السعي إلى إحياء اتفاقية التكامل المصري ـ السوداني، في ظل حكم عسكري في السودان لا يجد له دعماً شعبياً واسعاً في الساحة السودانية، ويمكن أن ينهار في أي لحظة لتعود العلاقات مرة أخرى إلى المربع صفر.

ويتضح مما تقدم أن هناك إدراكاً سلبياً، وحساسيات تاريخية ماتزال مستقرة في أذهان بعض فئات المجتمع السوداني تجاه أي دور مصري حتى ولو كان يخدم المصالح السودانية فها هي الحكومة السودانية الحالية تبحث عن "سند" مصري لها في المرحلة الراهنة، وفي الفترة الانتقالية التي تلي توقيع الاتفاق النهائي للسلام.

ولكنها رفضت وماتزال قيام مصر بأي دور فاعل في مسيرة تسوية الجنوب، وكأنها بذلك لا تريد لمصر أن تشاركها في "مغانم" تحقيق السلام في الجنوب حتى يصبح لها "دور" وتحدوها الرغبة في أن تكون مصر سنداً لها في تحمل مغارم بناء السلام وإعادة الأعمار، وهو أمر يجافي منطق الأمور ذلك أن طلب " العون" يفرض بالضرورة السماح بدور يحقق المصالح ويؤمنها.

ثانياً: تأثير اتفاق السلام على مصالح مصر الاستراتيجية

تثير التفاعلات التي تحدث في الساحة الداخلية السودانية، بالإضافة إلى الاتفاقية التي عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان (الاتفاق الإطاري ـ ماشاكوس ٢٠٠٢، والاتفاق الأمني ـ نيفاشا ٢٠٠٣)، فضلاً عن الاتفاق النهائي المنتظر عقدة قريباً بين الطرفين حول تقسيم السلطة والثروة في السودان، يثير هذا وذاك تساؤلات حول مدى تأثيرها بالسلب والإيجاب على مصالح مصر الاستراتيجية.

إن المتأمل في الواقع السوداني، وفي نصوص الاتفاقية السابقة، يمكن أن يستنتج أنها يمكن أن تقود إلى أحد البدائل الثلاثة التالية:

البديل الأول: قيام دولة سودانية اتحادية عربية أفريقية

وهذا هو البديل "المفضل" الذي يمكن أن يحقق مفهوم المواطنة المتساوية لكل أبناء السودان على اختلاف معتقداتهم، وإثنياتهم، وأقاليمهم، ومن شأنه أن يحقق إجماعاً وطنياً سودانياً من جهة، ويدفع بالعلاقات المصرية/السودانية قدماً في إطار من الندية والمساواة من جهة أخرى، بشكل يمكن أن يزيل الحساسيات التاريخية المترسبة لدى بعض فئات الشعب السوداني، والمتمثلة في الخوف من هيمنة مصرية "متوهمة" على أقدار السودان.

ورغم أن هذا هو البديل المفضل الذي يمكن أن يخدم ويحافظ على المصالح الاستراتيجية لمصر في السودان؛ إلا أنه يصعب تحقيقه في المستقبل المنظور نظراً لتفتت خريطة القوى السياسية الفاعلة في السودان من جهة، ولعدم وجود تنظيم سياسي حديث يرفع أجندة وطنية يمكن أن تلتف حولها كافة فئات المجتمع السوداني بصرف النظر عن المعتقد أو العامل الإثني، أو الإقليمي من جهة أخرى.

ويتطلب تفعيل هذا البديل تضافر جهود كافة الدول العربية وعلى رأسها مصر لإخراج هذا البديل في الوقت المناسب (اتفاق جدة الأخير بين الحكومة السودانية، والتجمع الوطني السوداني خطوة على طريق طويل)، خصوصاً وإن كل المفاوضات التي دارت وتدور تحت مظلة الإيجاد وبرعاية من الولايات المتحدة لم تناقش من قريب أو بعيد مسألة هوية السودان، مع ما يحمله ذلك من مخاطر قد تسفر عن طمس الهوية العربية الإسلامية التي تشكل إحدى ركائز الهوية السودانية جنباً إلى جنب مع الهوية الأفريقية.

ولكن هل ستسمح الحكومة السودانية الحالية والتي ستظل حاكمة في شمال السودان طوال الفترة الانتقالية، ومعها الحركة الشعبية للدول العربية وعلى رأسها مصر بالقيام بهذا الدور(؟؟).

إن خبرة سنوات التعامل الماضية تشير إلى أن الإجابة ستكون بالرفض.

البديل الثاني: انفصال جنوب السودان

وهذا هو البديل "السيء" والذي سينعكس بالسلب ـ إلى حد ما ـ على المصالح الاستراتيجية لمصر في السودان، إن المتامل في ديناميات السياسة السودانية وفيما نص عليه كل من اتفاق ماشاكوس، واتفاق نيفاشا، والموضوعات التي تدور حولها التفاوض في الاتفاق النهائي، يمكن أن يدرك دونما عناء أن هذا البديل يمكن أن يحدث في ظل ظروف معينة أثناء الفترة الانتقالية أو عند نهايتها وبخاصة إذا أدركت الحكومة السودانية أن زمام الأمور يمكن أن يفلت من يدها حينها ستبادر هي إلى إعلان اعترافها بدولة جنوب السودان، حفاظاً على ما تبقى تحت يدها من الشمال كي تطبق فيه الشريعة الإسلامية، وتلك الرؤية يعتنقها العديد من أنصار التيار الإسلامي الأصولي في السودان.

ويساند هذه الرؤية سيطرة الحركة الشعبية على معظم أراضي جنوب السودان، وامتداد نفوذ عملياتها إلى شرق وغرب السودان وتمتعها بدعم من دول الجوار الأفريقي، وبمساندة غير محدودة من جانب الولايات المتحدة، ثم إن اتفاق ماشاكوس واتفاق نيفاشا قد كرسا هذا الوضع الانفصالي على طول الفترة الانتقالية حيث الشمال يحكم بموجب دستور إسلامي، وله مؤسسات الحكم الخاصة به وله جيشه الذي يتعين عليه سحب ما تبقى من قواته في الجنوب.

وفي ذات الوقت فإن الجنوب له دستوره العلماني، وله مؤسسات الحكم الخاصة به التي تتولاها الحركة الشعبية، وله جيشه الذي يتعين عليه سحب ما تبقى من فلوله في شرق وغرب البلاد، أضف إلى ما تقدم فإن هذين الاتفاقين السابقين يعطيان للجنوب قدراً من السيطرة على مقدورات الشمال، ذلك أن الفصائل المتمردة في جبال النوبا في الغرب وجنوب النيل الأزرق في الشرق قد فوضت الحركة الشعبية في التفاوض بشأن قضيتها مع الشمال رغبة في الحصول على ذات مكاسب الجنوب.

ثم إن ما يدور حالياً من مفاوضات حول اقتسام السلطة والثروة يتجه لتخصيص نسبة معينة قد تصل إلى ما بين ٢٥ ـ ٣٠ بالمئة للجنوب في المناصب العليا في الشمال (وزراء، سفراء، كبار موظفي الخدمة المدنية.. إلخ)، فضلاً عن تولي "جارانج" لمنصب نائب رئيس السودان، وما يدور من أحاديث حول تمتعه بحق الفيتو على قرارات

الرئيس المتعلقة بالجنوب، وتخصيص نسبة معينة قد تصل لنفس النسبة السابقة من موارد الدولة (المركزية).

ولا يجدي في المقام ما ورد في اتفاق نيفاشا الأمني (٢٥ سبتمبر ٢٠٠٣)، "بتكوين وحدات مشتركة موحدة من أعداد متساوية من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية بحيث تكون نواة الجيش السوداني لما بعد الاستفتاء، في حالة تأكيد نتيجة الاستفتاء لخيار الوحدة، وإلا فتحل هذه القوات وتلحق بقواتها المعنية".

إن خيار الانفصال ـ فيما لو تم ـ سيكون له آثار سيئة على المصالح الاستراتيجية المصرية، ولكن ليس بالصورة الخطيرة التي يروجها البعض، ذلك أن النيل الأزرق الذي يزود مصر بنحو ٨٢ بالمئة من احتياجاتها المائية لا يمر بجنوب السودان وبالتالي سيظل بعيداً عن التحكم في تدفقاته، وحتى النيل الأبيض الذي يمر بجنوب السودان والذي يزود مصر بالنسبة المتبقية يصعب بحال إقامة منشآت فيه تمنع تدفق مياهه إلى شمال السودان ومصر وإلا فسيغرق الجنوب كلية، إضافةً إلى انتشار المستنقعات الضخمة فيه.

غير أن انفصال الجنوب لا يعني بحال عدم الإضرار بالمصالح الاستراتيجية لمصر في السودان وفي أفريقيا ذلك لأنه لا يعني انتهاء حالة الصراع بين الدولة الجنوبية " الأفريقية" والدولة الشمالية "العربية" بشكل يدفع الدول العربية وعلى رأسها مصر إلى مساندة الشمال، والدول الأفريقية إلى مساندة الجنوب بشكل يؤدي إلى تدهور العلاقات المصرية مع دول حوض النيل، ويقوض أية إمكانية للتعاون المائي المشترك.

وعلى أية حال فإن خيار الانفصال يبدو صعباً للأسباب التالية:

١ ـ إن جنوب السودان لا يتمتع بالجدارة الاجتماعية ذلك أن طبيعة الصراعات فيه بين الدنكا في جانب، والنوير والشيلوك في جانب آخر تبدو أعقد بكثير من الصراع بين الشمال والجنوب، وبهذا فإن انفصاله قد يؤدي إلى اندلاع صراع اجتماعي ممتد فيه يشيع حالة الفوضى والاضطراب في منطقة حوض النيل ككل.

٢ ـ إن دول الجوار الجغرافي لجنوب السودان لن تسلم بانفصاله واستقلاله لأنها كلها تعاني من ذات المشكلة ومن شأن قيام دولة جنوبية معترف بها امتداد هذا الوضع

وبمنطق العدوى إلى كل دول الجوار، حيث تسعى الجماعات المعارضة هي الأخرى إلى الانفصال.

٣ ـ إن الشرعية الأفريقية وعلى نحو ما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ترفض عملية الانفصال مخافة تمزيق أوصال معظم الدول الأفريقية حيث ينص هذا القانون على الحفاظ على الحدود التي ورثتها الدول الأفريقية ساعة الاستقلال.

٤ ـ ثم إنه لا يتصور بحال أن تقبل الولايات المتحدة بانفصال جنوب السودان لأسباب عدة نذكر منها:

(أ) إن الإدارة الأمريكية منذ عهد "كلينتون" قد وضعت السودان ضمن ما أسمته القرن الأفريقي الكبير، وهي بهذا تريد أن تنتزعه كليةً من الحظيرة العربية.

(ب) إن مصالح الشركات النفطية الكبرى وعلى رأسها الشركات الأمريكية ليس من مصلحتها تقسيم السودان بالنظر إلى اكتشاف النفط في الشمال بكميات واعدة، وامتداد حقول النفط بين الجنوب والشمال بشكل يؤدي الانفصال معه إلى عرقلة نشاط هذه الشركات من جهة وسيادة حالة عدم الاستقرار من جهة أخرى.

(جـ) ثم إن انفصال جنوب السودان وتشجيع دول الجوار الأفريقي له، قد يؤدي إلى زيادة الصراع بين الدولة الجنوبية والدولة الشمالية ويضع على الأخيرة ضغوطاً قد تدفعها دفعاً للوحدة مع مصر وليس من شك في أن وضعاً كهذا لن يخدم المخطط الصهيوني الأمريكي الذي يستهدف إضعاف مصر، بل وربما تمزيقها بحسب كونها ركيزة لأي توجه وتجمع عربي.

البديل الثالث: قيام دولة سودانية ذات هوية أفريقية

وهذا هو البديل الأسوأ، والذي يشكل خطراً جسيماً على المصالح الاستراتيجية المصرية، ويبدو أن هذا هو الخيار الذي تتجه إليه السودان وتنصرف إليه استراتيجية "جون جارانج" ويلقى ترحيباً من دول جوار جنوب السودان، وتأييداً من قبل الإدارة الأمريكية يدلنا على ذلك:

(١) إن جارانج كثيراً ما أعلن عن هذا البديل تحت مسمى "السودان العلماني الموحد الجديد" وكثيراً ما أعلن عن عدائه للعرب في السودان، ووصفهم "بالجلابة"، وأشار إلى

أن نسبتهم لا تتجاوز ٣١ بالمئة من شعب السودان، ثـم إنــه اسـتطاع أن يمـد نفـوذه إلـى شرق السودان (جنوب النيل الأزرق)، وغرب السودان (جبال النوبا).

وها هو لم يحصل في الفترة الانتقالية على حـق السـيادة علـى الجنـوب فقـط، وإنمـا باتت له يد طولى في أمور الشمال، فإذا ما أضفنا إلـى ذلـك وجـود مـا بـين مليـون إلـى مليوني جنوبي يعيشون في معسكرات حول الخرطوم معظمهـم مـن الشـباب لأدركنـا مـدى صدق مقولة "جارانج" في بداية التسـعينيات "سأصـل إلـى الخرطـوم علـى قـرع الطبـول مثلما فعل أخي يوري موسيفيني عندما دخل كمبالا على قرع الطبول".

(٢) إن دول جوار جنوب السودان (إريتريا، إثيوبيا، أوغنـدا.. إلـخ)، سـيمكنها أن تقمـع أي دعاوي انفصالية فيها من جهة، وستستريح مـن توجهـات نظـم الحكـم المتعاقبـة علـى السودان والتي لم تنفك عن الدعوة إلى اعتناق دسـتوري إسـلامي، أو العمـل علـى تصـدير الأصولية الإسلامية إليها.

(٣) إنه يمكن للمخطط الأمريكي/الصـهيوني أن يلحـق الضـرر كـل الضـرر بمصـالح مصر الاستراتيجية كليةً، فها هو ينتزع السـودان كليـةً مـن الحظيـرة العربيـة، ويمكـن أن يضر بمصالح مصـر المائيـة ذلـك أن شـمال السـودان باعتبـار التقـاء النيلـين الأزرق والأبيض فيه، وعلى اعتبار جفاف تربته، فضلاً عن انبسـاط أرضــه. يمكـن أن تقـام فيهـا سدود وخزانات ضخمة في مجرى النيل تقلل موارد مصر المائيـة إلـى حـد كبيـر، ويمكـن للسودان "الأفريقي" في هذه الحالـة بحكـم ثروتـه النفطيـة، أن يقـيم مشـروعات زراعيـة ضخمة بحيث يصبح "سلة الغذاء" ليس للعالم العربي، وإنمـا للعـالم الغربـي، ألـيس "جـون جارانج" حاصل على الدكتوراة في الاقتصـاد الزراعـي مـن جامعـة أيـوا فـي الولايـات المتحدة الأمريكية (!!!). ثم إن وجود هذا النشاط المكثـف للشـركات الزراعيـة الأمريكيـة، وكذا الشركات النفطية، فضلاً عما يواكبه مـن تواجـد صـهيوني وأمريكـي علـى الحـدود الجنوبية لمصر من شأنه الإضرار حتـى بـالوجود المصـري كليـةً خاصـةً مـع التواجـد الصهيوني على الحدود الشمالية الشرقية لمصر.

أزمة دارفور: محاولة لتفسير العدوان على أم درمان*

منذ أن دشنت حركة تحرير السودان هجومها على مطار الفاشر في أبريل ٢٠٠٣ ـ وهو الهجوم الذي جرى على نطاق أوسع من معظم المعارك التي جرت في الحرب الأهلية بجنوب السودان ـ ظهرت أزمة دارفور بشكل دراماتيكي وفجائي ألقى بتأثيراته وتداعياته على كافة الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية.

ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من التفسيرات على مراحل زمنية متتالية لطبيعة الصراع في دارفور، فهو صراع بين الرعاة والزراع، ثم هو صراع بين العرب والأفارقة، وأخيراً هو صراع ناتج عن تهميش الإقليم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

غير أن نظرة متأنية للتفسيرات سابقة الذكر تكشف دونما أدنى عناء أن تلك التفسيرات لم يصادفها الصواب، **فمن جهة**، فإن الصراع بين الرعاة والزراع هو أمر قديم في دارفور بل وفي كل منطقة الساحل الأفريقي ودائماً ما كان هذا الصراع يحل بالوسائل التقليدية القبلية.

ومن جهة ثانية، فإن الزعم بأن الصراع في دارفور هو صراع بين العرب والأفارقة هو زعم مغلوط فمن الناحية الإثنية لايوجد في دارفور من يمكن تسميتهم عرباً سوى عدد قليل جداً من السكان بل إنهم يشكلون نسبة صغيرة في السودان ككل، ومن الناحية الثقافية تشير كلمة عربي عادة إلى ذلك الذي يتحدث العربية في حياته اليومية، ووفقاً لهذا المنظور يمكن للمرء أن يكون عربياً وأفريقياً في آن واحد وهذا هو حال العرب في دارفور، ومن الناحية السياسية تشير كلمة عربي إلى الهوية السياسية العربية التي شجعتها الجماعة الحاكمة في الخرطوم باعتبارها هوية الدولة السودانية، وهذه الهوية جديدة نسبياً في دارفور، غير أن نمو الحركة الإسلامية بقيادة حسن الترابي خلال العقدين الماضيين وتزايد أتباعها في دارفور قد جعل دارفور إسلامية أكثر منها عربية.

ومن جهة ثالثة، وإزاء عجز التفسيرين السابقين عن تحقيق أهداف حركات التمرد في حشد التأييد الغربي لها، فإنها رفعت شعار "التهميش" تمشياً مع أجندة النظام العالمي منذ انتهاء الحرب الباردة (التحول الديمقراطي، التكيف الهيكلي، حقوق الإنسان، "الجماعات

---

* نشرت هذه الدراسة عام ٢٠٠٨

المهمشة"، قضايا المرأة، البيئة)، غير أن هذا التفسير هو الآخر لا يقف على قدمين، إذ هو يطرح تساؤلين هامين هما:

ـ ما هو تعريف الجماعة المهمشة أو الإقليم المهمش؟.

ـ وجماعة مهمشة أو إقليم مهمش بالمقارنة مع أية جماعة أو أي إقليم؟.

فإذا ما علمنا أن معظم سكان الخرطوم يعيشون في ظل ظروف حياتية أسوأ بكثير من أبناء دارفور الذين يجدون الأمن والمأوى والقوت في ظل جماعاتهم القبلية لأدركنا خطر المقولة السابقة.

إزاء ما تقدم أصبح من الضرورة بمكان البحث عن تفسير آخر يأخذ في اعتباره ديناميات الحياة السياسية في السودان، ويمكن القول في هذا المقام بأن الصراع الدائر في دارفور وحول دارفور هو"صراع سياسي" بامتياز بين الطبقة السياسية السودانية وتنظيماتها الحزبية ودليلنا على هذا القول ما يلي:

أولاً: إن حركة تحرير السودان (دارفور) قد نشأت في كنف الحركة الشعبية لتحرير السودان، وإن كوادر جيش تحرير السودان التابع للحركة قد تدرب على يد كوادر الحركة الشعبية، ثم إن برنامج كل منهما يكاد يتطابق خاصةً فيما يتعلق بالعلمانية وتقاسم السلطة والثروة.. إلخ.

وقد أنشأت الحركة الشعبية حركة تحرير السودان لتخفيف الضغوط العسكرية من قبل الحكومة عليها، فلما حصل الجنوب على مطالبه باتفاق السلام الشامل مع الحكومة كان لابد أن ينقل الصراع إلى دارفور لتحقيق ذات المطالب.

ثانياً: إن حركة العدل والمساواة قد نشأت عقب إخراج الدكتور الترابي من السلطة أواخر التسعينيات، ومعظم كوادرها وقواعدها من أتباع الترابي ثم إن برنامجها ذو الطابع الإسلامي الأفريقي لا يختلف كثيراً عن برنامج المؤتمر الشعبي الذي شكله الترابي عقب خروجه من السلطة.

ثالثاً: ولا يمكن بحال إغفال دور حزب الأمة في دارفور، فلقد كانت كوادره وقواعده التقليدية نتاج هذه المنطقة، وعليه لا يتصور إخراجه من ساحة الصراع.

رابعاً: لقد آثرت كل من الحركة الشعبية، والمؤتمر الشعبي، وحزب الأمة العمل من وراء ستار حركات التمرد في دارفور بشكل جعل الأخيرة بمثابة الذراع العسكري للحركة والمؤتمر والحزب، وجعل منها المتحدث الخارجي لكل منهم، حتى لا يتعرض أياً منها للإدانة بحكم ارتباط حركات التمرد باللوبي الصهيوني وبالمصالح الغربية والأمريكية.

خامساً: يدلنا على ما تقدم أن الحركة، والمؤتمر، وحزب الأمة قد أيدوا كافة القرارات الدولية التي تنتهك سيادة السودان، سواء ما تعلق منها بالمحكمة الجنائية الدولية، أو ما تعلق منها بإرسال القوات الهجين إلى دارفور تحت دعاوي تعرض سكان الإقليم لإبادة جماعية أو تطهير عرقي.

.. الصراع في دارفور إذاً، "صراع سياسي" يدور حول السيطرة على المركز بغية فرض أجندة معينة تختلف عن أجندة المؤتمر الوطني الحاكم الذي يرفع راية "إسلامية عربية"، فالمؤتمر الشعبي بزعامة الترابي ومعه حركة العدل والمساواة يرفعان راية "إسلامية أفريقية"، والحركة الشعبية ومعها حركة تحرير السودان ترفعان راية "السودان العلماني الجديد" في حين أن حزب الأمة والحزب الاتحادي يرفعان راية "إسلامية طائفية صوفية" يهيمن عليها طائفة الأنصار، أو طائفة الختمية.

استناداً إلى ما تقدم يمكن تفسير العدوان على أم درمان في الشهر الحالي بأنه كان محاولة للاستيلاء على السلطة في الخرطوم من جانب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه الترابي متخفياً وراء حركة العدل والمساواة ــ الذراع العسكري للمؤتمر ــ وذلك لإعادة فرض المشروع الحضاري الإسلامي "الأفريقي" للترابي في السودان.

ولقد اختلفت تفسيرات المراقبين بشأن عملية العدوان على أم درمان فمن قائل بأنها جاءت مفاجئة لحكومة الخرطوم، ومن قائل بأن الحكومة استدرجت المتمردين إلى مداخل الخرطوم، كي تنسف مصداقيتهم أمام الرأي العام السوداني والخارجي.

ورغم أنه يمكن القول بأن الهجوم لم يكن مفاجئاً للحكومة، خاصةً وقد تحركت عربات المتمردين من أقصى غرب السودان وقطعت ما يزيد عن ألف كيلو متر حتى وصلت إلى أم درمان، وهو الأمر الذي يستحيل معه عدم علم الحكومة به، إلا أنه يبدو أنه كانت

هناك صعوبات عملياتية حالت بين الحكومة وبين التعامل مع قوى التمرد قبل وصولها إلى أم درمان نذكر منها:

(١) سرعة عربات اللاندروفر التي استخدمها المتمردون مقارنة بسرعة الدبابات والمجنزرات، وبالتالي فإن الصدام معها قد يكون في غير صالح قوات الجيش، خاصةً مع التسليح الثقيل لهذه العربات بمدافع عيار ١٢٠ م.

(٢) صعوبة تعامل القوات الجوية السودانية مع قوات المتمردين نتيجة لتخلف نوعية هذه الطائرات من جهة، ونتيجة لتسلح عربات المتمردين بصواريخ دفاع جوي من طراز سام ٧ (!!!).

ورغم هزيمة المتمردين على مداخل وداخل أم درمان إلا أن هذه العملية تثير العديد من التساؤلات نذكر منها:

(١) إن التكلفة المادية لهذه العملية قد قدرها بعض المراقبين بنحو ٥٠٠ مليون دولار (ثمن ما يزيد عن ٢٠٠ عربة، والتجهيز بالمدافع الثقيلة وصواريخ سام ٧، ورواتب المتمردين، ونفقات النفط.. إلخ)، وهو أمر يصعب على الحكومة التشادية تحمله.

(٢) إن بعض التقارير أشارت إلى أن العربات قد تم شراؤها من دبي ولكن ماذا عن التسليح؟ وماذا عن صواريخ سام ٧؟ ومعلوم أن الجيش التشادي لا يملكها.

(٣) إن التحقيقات المبدئية مع الأسرى من المتمردين قد أشارت إلى قيامهم بالعديد من الاتصالات التليفونية من خلال الهاتف المحمول مع شخصيات سياسية سودانية بالخرطوم(!!!).

(٤) ورغم أنه قد ألقي القبض على الدكتور/حسن الترابي وتم التحقيق معه إلا أنه سرعان ما تم الإفراج عنه. ومعلوم أنه يصعب على النظام الحاكم في الخرطوم محاكمة الترابي وإدانته مخافة أن ينقسم المؤتمر الوطني الحاكم على نفسه خاصةً وأن العديد من قياداته يبدو أنهم مايزالوا على ولائهم للترابي(!!).

... وعلى أية حال فقد فشل العدوان على أم درمان ولكن بتضحيات جسيمة فمن سيدفع الثمن(؟؟؟).

تأثير اعتقال البشير على الأمن الوطني المصري*

نود أن نؤكد منذ البداية أن محكمة الجنايات الدولية، ومجلس الأمن، بل والولايات المتحدة ليس لأية جهة منها أي حق قانوني في إحالة الرئيس البشير إلى المحكمة أو المحاكمة كما وليس لأي منها حق تجميد القرار أو تأجيله أو إلغائه للأسباب التالية:

أولاً: ليس لمحكمة الجنايات هذا الحق لأن السودان غير مصدق على الاتفاقية المنشئة لها، إذ القاعدة القانونية المستقرة في القانون الدولي أن الاتفاقيات الدولية لا تسري إلا على الأطراف الموقعة والمصدقة عليها.

ثانياً: ليس لمجلس الأمن إحالة أي شخص إلى المحكمة بالتبعية، إلا إذا كان ينتمي لدولة مصدقة على الاتفاقية المنشئة لها، وليس يجدي في هذا المقام التذرع بأن الاتفاقية المنشئة للمحكمة قد منحت هذا الحق لمجلس الأمن، ذلك أن هذا الاختصاص الجديد لا أساس له في ميثاق الأمم المتحدة، والأمر الملزم الوحيد لحكومة السودان هي اختصاصات المجلس الواردة في الميثاق بحكم أنها موقعة عليها.

وبالتالي فليس لأية جهة أياً كانت منح اختصاص جديد لمجلس الأمن ثم تفرضه على دول لم تقبل بالأساس أن تكون طرفاً في المعاهدة المنشئة لتلك الجهة.

ثالثاً: ثم إن الولايات المتحدة ليس لها أية علاقة من قريب أو من بعيد بالمحكمة، ذلك أنها لم تصادق على الاتفاقية المنشئة لها، وبالتالي لا يحق أن يكون لها أي دور أو حتى أي صوت في مجلس الأمن فيما يتعلق بهذه المسألة إيجاباً أو سلباً. إذ كيف يمكن لدولة ليس طرفاً في معاهدة إنشاء المحكمة أن يكون لها دور في إحالة أشخاص ينتمون إلى دولة موقعة على المعاهدة، فما بالنا بأشخاص ينتمون إلى دول غير موقعة عليها.

رابعاً: وفضلاً عما تقدم فإن اختصاصات مجلس الأمن المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة إنما تنصرف إلى الأوضاع المعدة للسلم والأمن الدوليين، ومشكلة دارفور هي مشكلة داخلية إن كانت تهدد السلم الأهلي، فلا علاقة لها من قريب أو من بعيد بالسلم والأمن الدوليين، بل على العكس فإن قرار المحكمة بملاحقة البشير قد يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين، فهل باتت مهمة مجلس الأمن تنصرف إلى زعزعة السلم والأمن الدوليين(؟!).

وبناءً على ما تقدم ليس للمحكمة اختصاص، وليس لمجلس الأمن أن يمد اختصاصه الجديد الممنوح له من قبل اتفاقية المحكمة إلى دول ليست أطرافاً فيها، ثم إن الولايات المتحدة وبالمفهوم القانوني ليس لها أية صفة، وحتى داخل مجلس الأمن. في التصويت على القرار سلباً أو إيجاباً.

---

* نشرت هذه الدراسة عام ٢٠٠٩

وحتى لو نحينا ما ذكرنا سابقاً فإن ثمة أخطاء قانونية ارتكبها أوكامبو في عملية التحقيق، إذ الأصل القانوني أن يحقق في الوقائع منذ بدء ظهورها، وهو الأمر الذي تجنبه بالكلية، فالذي بدأ القتال في دارفور هي حركة تحرير دارفور، حيث شنت هجومها على الفاشر في أبريل ٢٠٠٣، فدمرت العديد من الطائرات وقتلت العديد من المدنيين، وهو الأمر الذي استتبع رد الحكومة السودانية عليه، وليس يجدي في هذا المقام الزعم بأن رد الفعل كان مغالياً فيه، ذلك أن الحكومة ــ أية حكومة ــ حتى ولو كانت غاصبة للسلطة تقع عليها مسؤولية أمام شعبها، وأمام المجتمع الدولي أن تدافع عن شعبها وعن إقليمها وإلا تعرضت للمساءلة داخلياً وخارجياً.

المسألة، إذاً، من بدايتها وحتى نهايتها سياسية بامتياز، وتستهدف الكيان السوداني بالكلية، فبعد أن عجزت حركات التمرد في دارفور، ومن خلفها قوى سياسية داخلية وخارجية (الحركة الشعبية والمؤتمر الشعبي، والغرب)، عن إسقاط نقطة الحكم في الخرطوم وإقامة السودان العلماني الموحد الأفريقي الجديد فإنها لجأت إلى ملاحقة رموز هذا النظام، فلربما يمكنها ذلك من تحقيق هدفها.

غير أن نتائج هذا الفعل تبدو خطيرة، ذلك أنها تفتح الباب واسعاً أمام خيارات تستهدف في جملتها تقويض الكيان السوداني برمته، أو طمس هويته العربية في حدها الأدنى، وكلها مهدد للأمن الوطني المصري.

وهذه الخيارات تتمثل فيما يلي:

أولاً: إسقاط نظام الحكم في السودان، وإخراج السودان كليةً من الحظيرة العربية، وبالتبعية إلغاء دوره كحلقة تواصل بين العالمين العربي والأفريقي، بكل ما يحمله ذلك من تهديدات على الحدود الجنوبية لمصر ودعاوي غربية وأفريقية، بل ومن بعض الليبراليين الجدد بإعادة بعث مملكة النوبة شمال السودان وجنوب مصر، وما يستتبعه ذلك من الحديث عن دولة مسيحية في مصر، على اعتبار أن مصر هي المستهدفة بالأساس من كل الممارسات والسياسات الأمريكية في المنطقة.

ثانياً: في حالة العجز عن تحقيق البديل الأول يصبح البديل الثاني تقسيم السودان إلى دويلات في الجنوب، وفي الشرق، وفي الغرب، وفي الشمال، ولن يتوقف الصراع في هذه الحالة خصوصاً أن كل دويلة ستستند في وجودها وبقائها على قوى إقليمية ودولية، بكل ما يرتبه ذلك من تهديدات للأمن الوطني المصري (لاجئين، تهريب أسلحة، انتقال المجهود الحربي المصري إلى الجنوب بعيداً عن الجبهة الشمالية الشرقية.. إلخ).

ثالثاً، البديل الثالث: صوملة السودان، على غرار ما يحدث في الصومال، حيث الكل يحارب الكل، وتصبح التهديدات للأمن الوطني المصري في هذه الحالة أشد وطأة من البديل

الثاني. وعليه فإذا كان الأمن الوطني المصري، بل والكيان المصري كله مهدداً باحتمالات تطور الوضع في السودان، فلا بديل أمام مصر غير استخدام كامل أدواتها الدبلوماسية، والقانونية، والاقتصادية، بل والعسكرية، لمساندة الدولة السودانية، ولا أقول نظام الحكم بها، لأن المسألة تتعدى شخوص النظام الحاكم وذلك على النحو التالي، وبشكل تدريجي:

١ ـ العمل من خلال الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي على وقف تنفيذ مذكرة اعتقال البشير من خلال مجلس الأمن لمدة عام، ورغم ما يعترض هذا العمل من عقبات، إلا أنه في حالة رفضه يمكن للجامعة والاتحاد أن يصدرا بياناً يعلنان فيه عدم التزامهما بمذكرة الاعتقال على اعتبار أن هذين التنظيمين هما المخولان ابتداءً بحفظ السلم والأمن الإقليمي.

٢ ـ محاولة إقناع الحكومة السودانية ـ بل ومساندتها ـ برفع دعوى أمام محكمة العدل الدولية لإسقاط الدعوى كليةً.

٣ ـ محاولة إقناع الفصائل السودانية المتمردة بالجلوس إلى مائدة المفاوضات لحل مشكلة دارفور ومشكلة الحكم في السودان ككل، فإن لم يفلح الإغراء، فلا مفر من طرد ممثلي هذه الحركات من مصر (حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة).

٤ ـ الدعم الاقتصادي للحكومة السودانية ما أمكن وفتح باب التبرع في مصر لتقديم العون الإنساني لأهالي دارفور، مع إرسال المزيد من جمعيات الغوث المصرية للمناطق المتضررة لتحل محل جمعيات الغوث الأجنبية ويمكن أن يتم ذلك بعون ودعم عربي.

٥ ـ إرسال المزيد من القوات المصرية للعمل في إطار القوات الهجين في دارفور، ودعوة جميع الدول العربية لتقديم المزيد من القوات لحفظ السلم والأمن في دارفور، حتى لا تستغل حركات التمرد الوضع الراهن لتوسيع نطاق عملياتها بشكل يجبر الحكومة السودانية على الرد، وتجد الدول الغربية في ذلك ذريعة لزيادة الضغوط عليها.

٦ ـ إذا لم تفلح كل الأساليب السابقة، يصبح البديل المطروح هو قيام جامعة الدول العربية بإجراء دراسة قانونية حول مجمل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا العربية منذ إنشاء المنظمة الدولية عام ١٩٤٥، والتي سيثبت منها بالقطع أن الأمم المتحدة طوال تاريخها لم تصدر قراراً واحداً مسانداً للقضايا العربية، بل على العكس فإن تلك القرارات إما معادية للعرب، وإما ما صدر منها لينصف العرب جزئياً لم ينفذ، على أن تعرض هذه الدراسة على الأمم المتحدة وتوزع على نطاق دولي واسع بغية إعطاء مبرر لقيام الدول العربية بالتهديد بالانسحاب من الأمم المتحدة طالما أن تلك المنظمة باتت تشكل أداة في يد بعض الدول الكبرى (وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية)، لبسط هيمنتها على الدول العربية.

الباب الثاني

. . . .

مشكلة الاندماج الوطنى فى أوغندا

مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا
وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل*

حصلت أوغندا على استقلالها منذ نحو ربع قرن، ورغم ذلك فإنها لم تتمكن من تحقيق الاندماج الوطني فيها، بل إن التناقضات الداخلية فيها قد ازدادت عمقاً حين راحت كل جماعة من الجماعات التي تعيش فيها تعلي من شأن ولاءاتها الفرعية (القبلية والعرقية والإقليمية والدينية..إلخ)، على حساب ولائها الوطني تصوراً وسلوكاً. وقد شهدت أوغندا خلال السنوات الست الأخيرة اندلاعاً لحرب داخلية "أهلية" تآكلت في مسارها كافة المؤسسات السياسية والدستورية وتدهورت فيها أوضاعها الاقتصادية، وتناحرت فيها كافة الجماعات سعياً للسيطرة على السلطة المركزية، ورغم ذلك فإن أوغندا قد استطاعت أن تثبت قدرتها على البقاء "كدولة" حيث لم تتطور هذه الحرب لتصبح حرباً داخلية "انفصالية" تقوض أركان الدولة من أساسها.

وأوغندا دولة حبيسة تحيط بها ٥ دول أفريقية (كينيا في الشرق، وزائير والكونغو الديمقراطية في الغرب، والسودان في الشمال، وتنزانيا ورواندا في الجنوب)، وقد أدى انسياح الحدود بينها وبين الدول المجاورة إلى حركة متصلة تفاعلية بين كافة الجماعات التي تقطن على جانبي الحدود من جهة، كما أدى إلى إثارة مشكلات بين أوغندا وجيرانها من جهة أخرى، ثم إن الحدود الأوغندية حدود حديثة، فلم تظهر أوغندا بحدودها الحالية إلا بعد فرض الحماية البريطانية على مختلف جماعاتها (في: عام ١٩١٤)، ولم تضم منطقة جماعة لانجو إلى حدودها إلا (في: عام ١٩١٨)، كما لم تحدد حدودها مع السودان وكينيا إلا (في: عام ١٩٢٦ ـ ١٩٣٢)، على التوالي، وهي حدود فرضتها في النهاية الاعتبارات الخارجية والمصالح الاستعمارية دونما اعتبار لتحقيق الوحدة البشرية لأوغندا. ونظراً لحداثة الحدود الأوغنداية فإن خبرة الاحتكاك والتفاعل بين مختلف الجماعات التي باتت تشكل شعبها أصبحت محدودة، وقد أسهمت بريطانيا في تكريس العزلة بين هذه الجماعات عندما نظمت البلاد إدارياً بشكل أدى إلى تقوية الولاءات الإقليمية والقبلية والعرقية، على نحو حد من نمو هوية وطنية أوغندية عند

---

* نشرت هذه الدراسة عام ١٩٩٧

الاستقلال، وبذر بذور الشك بين كافة الجماعات الأوغندية، ما بين جماعات تخشى أن تفقد وضع الامتياز والسيطرة الذي حققته أثناء الفترة الاستعمارية (ممالك البوجندا، وبونيورو، وتورو، وأنكولي)، وبين جماعات أخرى تخشى وضع التبعية والهيمنة، وقد أفرز ذلك مشكلات تتعلق بالحدود بين أقاليم مختلف الجماعات، كما أفرز مشكلة تتعلق بالحدود بين أوغندا وكينيا منذ قامت بريطانيا بضم أجزاء من شرق أوغندا إلى محمية شرق أفريقيا (كينيا)،(في: عام ١٩٠٢)[١].

وقد أدى التنوع في التضاريس والمناخ إلى تنوع في الجماعات التي تقطن أوغندا، تمثل في تنوع نشاطاتها الإنتاجية (رعي – زراعة.. إلخ)، والتي كانت لها انعكاساتها بالتبعية على القيم الثقافية وعلى شكل السلطة السياسية في كل جماعة. ثم إن التفاعلات التاريخية بين هذه الجماعات قد أدت إلى تنوع في خبرات التفاعل سلماً أو صراعاً انعكس على نظرة كل جماعة إلى الجماعات الأخرى، وقد أضاف هذا العامل قدراً كبيراً من الاختلاف بين هذه الجماعات تمثل في دفع واستقدام جماعات جديدة إلى المجتمع الأوغندي (النوباويون – الآسيوين)، وفي إدخال مزيد من عوامل التباين والاختلاف من لغة وثقافة ودين ونشاط إنتاجي.. إلخ، وقد أسفر ذلك عن زيادة تعقيد التركيب الاقتصادي / الاجتماعي للمجتمع الأوغندي، وإلى توزيع للأدوار بين جماعاته غلب عليها علاقات السيد / التابع، فالبوجندا تمتعت بوضع سياسي خاص أثناء الفترة الاستعمارية أفرز وضعاً تعليمياً متميزاً لأبنائها وبالتبعية هيمنة على الجهاز الإداري، أما النوباويون فقد أسفرت التطورات التاريخية والاعتماد عليهم كجنود في ظل الاستعمار البريطاني إلى أن أصبحوا يشكلون عصب الجيش الأوغندي، وقد أصبح الشماليون بعامة – ونظراً لتخلف مناطقهم – يشكلون الأيدي العاملة الرخيصة التي تحتاجها مزارع البن والقطن في الجنوب في حين أن الآسيويين باتوا يشكلون طبقة وسطى تجارية تسيطر على تجارة الصادرات والواردات[٢].

إن العوامل السابقة وغيرها قد أدت إلى ظهور مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، وقد أسهمت ممارسات الحكم الاستعماري البريطاني، ومن بعدها ممارسات حكومات ما بعد الاستقلال في زيادة هذه المشكلة تعقيداً.

وتحاول هذه الدراسة تحليل مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا على النحو الآتي:

المحور الأول: مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا (الأبعاد ــ الأسباب ــ النتائج).

المحور الثاني: أساليب مواجهة المشكلة.

المحور الثلاث: انعكاسات على العلاقات بين دول حوض النيل.

مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا

(الأبعاد ــ الأسباب ــ النتائج)

أولاً: أبعاد المشكلة:

يمكن ايجاز أهم مظاهر التعددية في المجتمع الأوغندي، والتي أسفرت عن نشوء وتعقد مشكلة الاندماج الوطني فيه على النحو الآتي:

١ ــ تعددية قبلية وعرقية:

ليس هنا مجال للتفرقة بين القبيلة والجماعة الإثنية، فمما لاشك فيه أن هناك اختلافات جوهرية بين المصطلحين(٣)، لكن ما دفعنا إلى دمج المصطلحين معاً هو أن التعدادات السكانية الأوغندية أحياناً ما تقسم السكان إلى قبائل، وأحياناً تقسمهم إلى جماعات إثنية، وأحياناً ثالثة توزعهم على المناطق الإدارية في الدولة، وعلى سبيل المثال، فإن تعداد السكان المحليين (في: عام ١٩٢١)، قد أتى على ذكر ثلاثين "جماعة إثنية" وإن حدث بعض التكرار والتداخل، حيث ظهرت بعض الجماعات مرتين تحت مسميين مختلفين، أما تعداد أجناس وقبائل السكان المحليين (في: عام ١٩٣١)، فقد أضاف إثنتى عشرة "جماعة إثنية" جديدة، بإدراجه بعض جماعات المهاجرين في التعداد، وبتمييزه بعض الجماعات الصغرى عن الجماعات الكبرى التي تتشابه معها، أو تخضع لسيطرة إحداها، وجاء تعداد (في: عام ١٩٤٨)، ليقسم سكان أوغندا إلى اثنتين وعشرين "قبيلة"، تضم كل منها عدداً من السكان يزيد على خمسين ألف نسمة، أما تعداد (في: عام ١٩٥٩)، فقد عاد ليظهر العديد من الجماعات الصغرى مرة أخرى، وكان مرجع ذلك نضال هذه الجماعات ــ قبل الاستقلال ــ للاعتراف بها وقد أسقط تعداد (في: عام ١٩٦٩)، ذكر مصطلح "قبيلة" كلية، وقسم السكان على أساس المديريات التي يعيشون فيها(٤)، واستناداً إلى تعداد (في: عام ١٩٥٩)(٥)، فإننا نجد أن إجمالي عدد سكان أوغندا يصل إلى نحو ٦,٥ مليون نسمة، مقسمون إلى إحدى وثلاثين جماعة

عرقية، أكبرها عدداً جماعة البوجندا (أكثر مـــن مليـــون نســـمة ــ حـــوالي ١ / ٦ الســـكان)، تليها تسو، وبانيا نكوري، وباسوجا (كل منها حوالي نصف مليـــون نســـمة)، فباكيجـــا (أكثـــر من ٤٠٠ ألف نسمة)، ثم لانجـــو وبوجيـــو (أكثـــر مـــن ٣٠٠ ألـــف نســـمة)، يليهـــا أشـــولى ولوجبـــارا وبـــاتورو (أكثـــر مـــن ٢٠٠ ألـــف نســـمة)، فبـــانيورو وكـــاراموجنج، وأليـــر، وباجويرى، وباكونجو، وبادامـا (كل منها أقل من ٢٠٠ ألـــف نســـمة)، ثـــم بـــانيولي، ومـــادي، وكومام (ما بين ١٠٠ ــ ٥٠ ألف نسمة)، ثـــم جماعـــات صـــغرى، هـــي باســـاميا، وكـــاكوا، وسيبي، وباجوى، وبامبا، وجونام، وباكيني، وسوك، ولابـــور، ولنـــدو، وتبـــث، وبـــاتوا (أقـــل من ٥٠ نسمة).

خريطة رقم (١)



ولعل الاختلاف بين التعدادات السابقة في تحديد عدد القبائل والجماعات الإثنية في أوغندا يعبر عن تعقيد التركيب الإثني للمجتمع الأوغندي، وصعوبة إيجاد تحديد دقيق يدرج كافة الجماعات في إطاره، ويميز بين كل جماعة وأخرى.

٢ ــ تعددية ثقافية ولغوية

على أن تعقد التركيب الإثني للمجتمع الأوغندي لا يعود إلى هذه الاختلافات الإثنية فقط، وإنما يحمل في طياته اختلافات ثقافية ولغوية، وهي بقدر ما تشكل عوامل اختلاف بين الجماعات الأوغندية، إلا أنها تؤدي إلى إعادة فرزها مرة أخرى من منظور آخر أكثر اتساعاً، يؤدي إلى تجميعها في جماعات أكبر تقلص من عدد الجماعات الإثنية، وفي إطار هذا المنظور الثقافي يمكن تقسيم الجماعات الأوغندية إلى أربع جماعات هي:

أ ــ البانتو: وهي تضم خمس عشرة جماعة إثنية هي:

البوجندا ــ بانيا نكورى ــ باسوجا ــ باكيجا ــ بوجيسو ــ باتورو ــ بانيورو ــ باجويري ــ باكونجو ــ بانيولي ــ باساميا ــ باجوي ــ بامبا ــ باكيني ــ باتوا وتصل نسبة هذه الجماعة إلى نحو ثلثي سكان أوغندا.

ب ــ النيليين الغربيين: وهي تضم سبع جماعات إثنية هي:

لانجو ــ أشولى ــ ألير ــ باداما ــ كومام ــ جونام ــ لابور.

وتصل نسبة هذه الجماعة إلى نحو ١٦ بالمئة من سكان أوغندا.

ج ــ النيليين الشرقيين: وهي تضم ست جماعات إثنية هي:

تسو ــ كاراموجنج ــ كاكوا ــ سيبي ــ سوك ــ تبث.

وتصل نسبتها إلى نحو ١٣ بالمئة من سكان أوغندا.

د ــ السودانيين: وهي تضم ثلاث جماعات إثنية هي

لوجبارا ــ مادي ــ لندو.

وتصل نسبتها إلى نحو ٥ بالمئة من سكان أوغندا.

على أنه رغم هذا التقسيم الثقافي الرباعي، فإن كل جماعة من الجماعات السابقة يوجد بها قدر من التعددية اللغوية التي تشكل حواجز في الاتصال إلى حد ما، فإذا كانت

اللغة اللوجاندية (بوجندا)، تعد أكثر اللغات انتشاراً بين البانتو بحكم ضخامة عدد البوجندا، فإن هناك لغات بانتوية أخرى مثل: رونيانكوري ـ روكيجا ـ رونيورو ـ روتورو ـ روكونجو ـ لوسوجا ـ لوماساميا ـ لوجوى، وهناك لغتان لجماعة النيليين الغربيين هما: لو ـ ألير، وعدة لغات للنيليين الشرقيين مثل: أتو ـ كاراموجنج ـ كاكوا ـ كومابنج، ولغتين للسودانيين هما: لوجبارا، ومادي، وهي لغات تبث بها الإذاعة الأوغندية برامجها، بالإضافة إلى اللغة السواحيلية، واللغة العربية، والإنجليزية، والفرنسية، وهي لغات وافدة على المجتمع الأوغندي، إما بفعل الاتصال التجاري أو التبشير الديني أو الغزو الاستعماري، وعلى أية حال فإن اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للبلاد، في حين أعلنت السواحلية لغة وطنية (في: عام ١٩٧٤).

٣ ـ تعددية إقليمية:

إذا كان العامل الثقافي قد أسفر عن وجود جماعات أوغندية أربع مختلفة عن بعضها، فإن الواقع الجغرافي الأوغندي قد أدى إلى انقسام المجتمع الأوغندي إلى جماعتين إقليميتين:

الأولى: جماعة الشماليين (النيليين): ويتركزون في إقليم الشمال (التقسيم الإداري لعام: ١٩٦٩)، حيث لا توجد أية عناصر بانتوية في صفوفهم، فضلاً عن وجود أعداد ضئيلة منهم في إقليم الشرق.

الثانية: جماعة الجنوبيين (البانتو): وهي تسيطر كلية على إقليم البوجندا، وإقليم الغرب حيث لا توجد أية عناصر شمالية، كما أن لها الغلبة العددية في إقليم الشرق.

وهناك فاصل طبيعي جغرافي يفصل بين الجماعتين يمتد من جبل ألجون شرقاً مروراً ببحيرة كيوجا في الوسط، حتى يصل إلى بحيرة ألبرت غرباً (بحيرة موبوتو منذ: عام ١٩٧٢)،

ـ انظر الخريطة رقم ١.

وهكذا فإن جماعة البانتو متمركزة في الجنوب والغرب والشرق، في حين أن بقية الجماعات الأخرى متمركزة في الشمال، وبذا فإن جماعة البانتو تكاد تنطبق في إطارها العوامل الإثنية، مع العامل الثقافي، مع العامل الإقليمي، وهي بالتالي تبدو أكثر اتساقاً من الجماعات الشمالية التي تختلف إثنياً، وثقافياً، وإن ارتبطت إقليمياً.

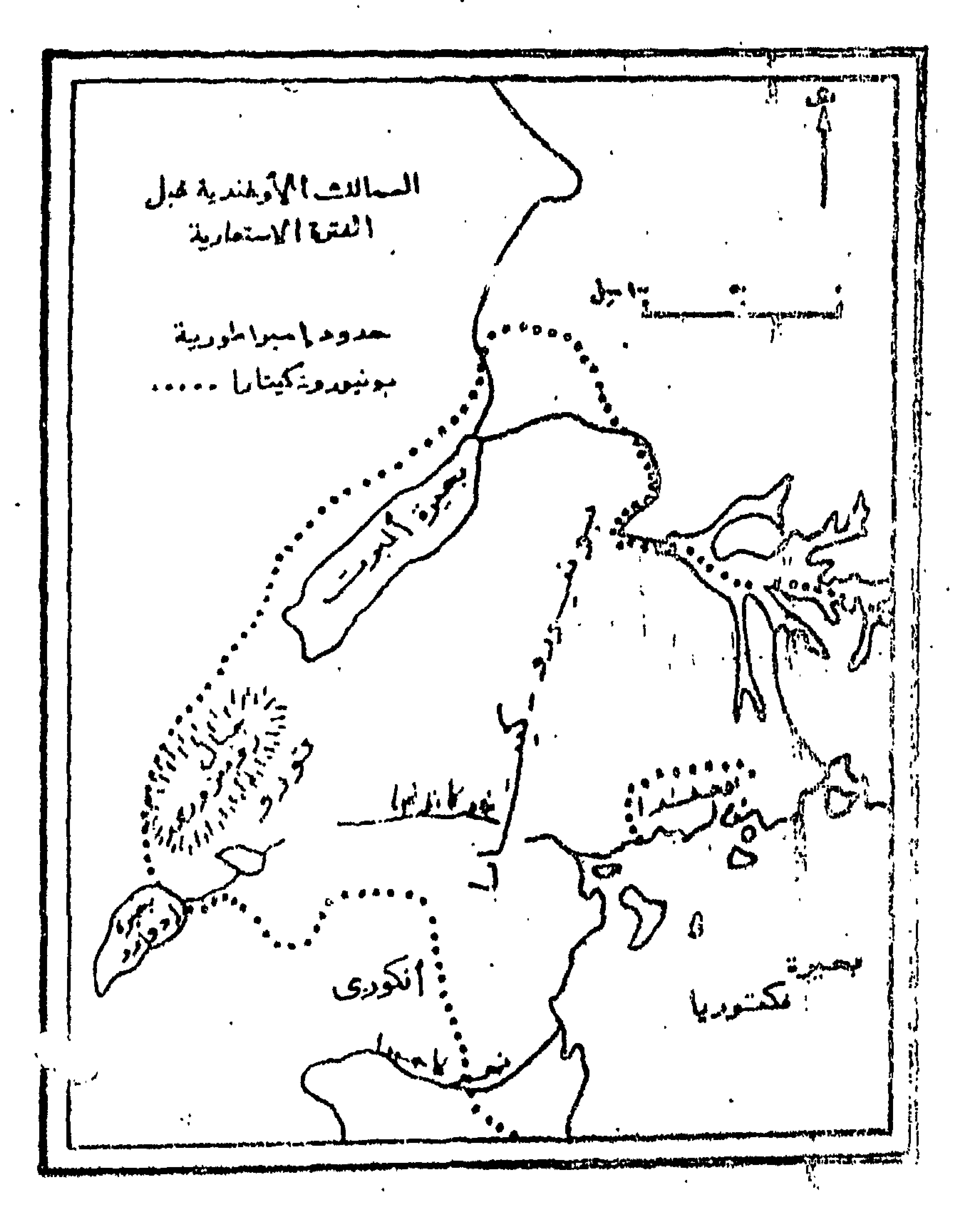
٤ ـ تعددية دينية

أدت العوامل التاريخية (تجارة ـ تبشير ـ استعمار)، إلى دخول الأديان السماوية إلى أوغندا منذ القرن الماضي ـ على الأقل ـ وقد أفرز ذلك تعددية دينية في المجتمع الأوغندي، حيث نجد أن نحو ٣٣ بالمئة من السكان يدينون بالكاثوليكية ونحو ٣٠ بالمئة يدينون بالبروتستانتية، في حين أن ما بين ٥ ـ ٦ بالمئة يدينون بالإسلام، أما الباقون فيدينون بديانات طبيعية أفريقية، وإذا كان العامل الديني على هذا النحو قد أدمج الجماعات الإثنية الأوغندية في إطار أربع جماعات دينية لا ترتبط كثيراً بالحدود الإثنية أو الثقافية أو الإقليمية ـ وهو بذلك يعد عامل توحيد في أحد جوانبه ـ إلا أنه يلاحظ أن تسييس هذا العامل وإدخاله في دائرة الممارسات السياسية ـ في الفترة التي سبقت الاستقلال وتلته مباشرة ـ قد أحدث انشقاقات داخل المجتمع الأوغندي، خصوصاً بين الكاثوليك والبروتستانت، ما تزال تلقي بآثارها السلبية على الحركة السياسية في أوغندا[٦].

٥ ـ تعددية سياسية:

شهدت الجماعات الأوغندية قبل الفترة الاستعمارية تعددية في أشكال السلطة السياسية[٧]، وفي أساليب إسناد السلطة فيها، ويمكن القول بعامة، أن معظم المتحدثين بالبانتو في الجنوب والغرب "بانتو البحيرات" قد تمكنوا من تطوير مؤسسات سياسية مركزية، ونظم مركزية لإسناد السلطة، كما استطاعوا تطوير نظم للإدارة المدنية والجيش، وقد كان ذلك واضحاً لدى ممالك البوجندا، وبونيورو، وتورو، وأنكولي بصفة خاصة، أما فيما عدا ذلك فإننا نجد أن بقية جماعات البانتو قد أقامت أشكالاً هشة لحكم محلي لا مركزي، وفي المقابل فإن السلطة السياسية بين جماعات الشمال، في معظمها، كانت مشتتة ولا مركزية إلى حد بعيد، وقد استمر هذا الوضع وتكرس طوال الفترة الاستعمارية، فقد اعترفت بريطانيا بالممالك القائمة، وبذا جمدت حدودها، وأبقت على تقاليدها في الممارسة السياسية إلى حد بعيد، وفي نفس الوقت فقد تركت الشمال مشتتاً بين العديد من الجماعات التي أصبح لكل منها منطقتها، دون وجود سلطة مركزية فيها تمارس سلطاتها على عدد أكبر من الجماعات، وقد ظل هذا الوضع قائماً حتى الاستقلال، وكان له انعكاسات سلبية على الاندماج الوطني في أوغندا (انظر الخريطتين ٢ ـ ٣).

خريطة رقم (٢)

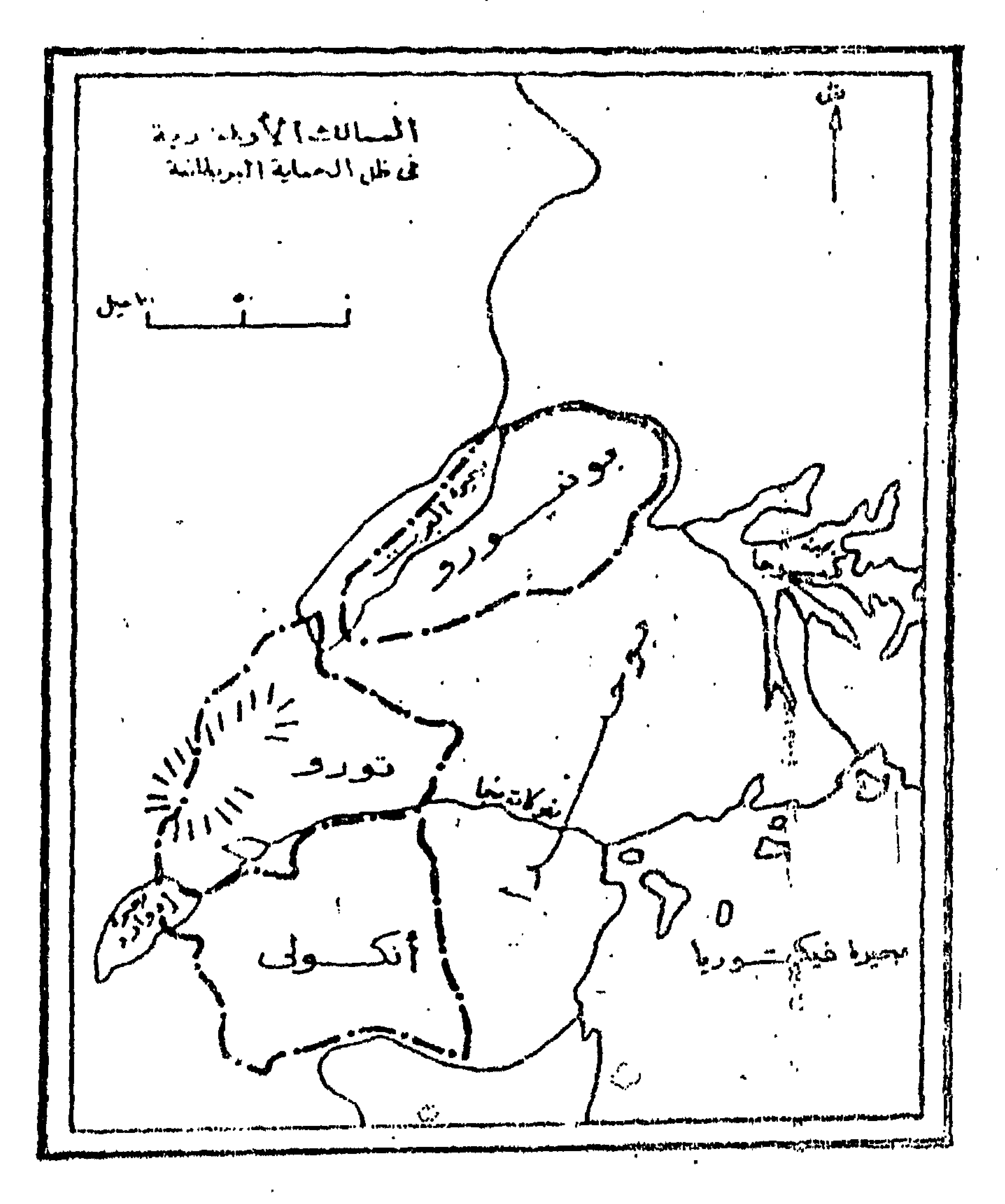


الممالك الأوغندية قبل
الفترة الاستعمارية
حدود إمبراطورية
بونيورو-كيتارا .....
بحيرة ألبرت
بحيرة إدوارد
أنكولي
بحيرة
فكتوريا

٦ـ تعددية اقتصادية[٨]

أدى التنوع في الظروف الطبيعية في أوغندا (تضاريس ــ مناخ ــ تربة)، إلى تنوع في الحياة النباتية بصفة عامة، انعكس على النشاط الاقتصادي للسكان، ويمكن القول إجمالاً بأن غرب وجنوب أوغندا أكثر ثراء من شمال وشرق أوغندا في الإمكانيات الزراعية والرعوية والاقتصادية عموماً، حيث توجد الغابات المدارية وأراضي رعوية، وإمكانيات للصيد والتعدين (نحاس ــ ملح)، فضلاً عن صلاحيته لزراعة البن والشاي، وفي المقابل فإن إمكانيات الشمال والشرق محدودة في هذا المجال، فيما عدا الصلاحية لإنتاج الحبوب، والقطن إلى حد ما.

خريطة رقم (٣)


الممالك الأوغندية
في ظل الحماية البريطانية
بونيورو
تورو
أنكول
بحيرة فيكتوريا

وقد أسهمت الممارسات الاستعمارية في تكريس هذا التقسيم الطبيعي – الاقتصادي من خلال التنمية غير المتوازنة التي ركزت على الجنوب والغرب، فاضطر أبناء الشمال للعمل كعمال غير مهرة في مزارع الجنوب والغرب، وأثر بعضهم الالتحاق بالخدمة العسكرية، نظراً لتخلف منطقتهم اقتصادياً، وبالتالي تعليمياً وحضرياً، وهو ما أدى إلى إثارة حفيظتهم تجاه الجنوبيين، وليس من شك في أن ارتباط هذا التفاوت الاقتصادي بالاختلافات الثقافية والإقليمية بين الشمال والجنوب بعامة، قد أضاف مزيداً من التعقيد في العلاقات بين الطرفين انعكست على الممارسة السياسية بعد الاستقلال.

... على أن ما نود التأكيد عليه في هذا المقام، هو أن كثيراً من أوجه الاختلاف والتعددية داخل المجتمع الأوغندي، قد نشأت وتعززت في ظل الحكم الاستعماري البريطاني، ذلك أن العملية الاستعمارية لأوغندا قد كانت بمثابة قطع لعملية التطور التاريخي والتفاعلات على كافة المستويات بين مختلف الجماعات الأوغندية، حالت دون نمو هوية وطنية أوغندية، ذلك أن "أوغندا" قبل الاستعمار قد شهدت قدراً يعتد به من التفاعلات السلمية والصراعية بين جماعاتها يمكن – لو استمرت دون تدخل خارجي – أن تشكل أساساً لنمو قومية أوغندية(٩)، فقد كانت هناك علاقات تجارية بين مختلف الجماعات الأوغندية (مملكة بونيورو)، كانت تصدر الملح والأسماك المملحة إلى جماعات الشمال وتستورد منها الماشية والغذاء، كما كانت تصدر الفؤوس والسهام والملح إلى مملكة البوجندا وتستورد منها بعض الملابس والأغذية.. إلخ)، كما كان هناك قدر من التفاعل السياسي والثقافي بينها (فالأصول النيلية لعرش بابيتو – بونيورو – لا يمكن التقليل منها، كذلك فإن عشيرة أراراك (نيلية شرقية) قد تبنت اللهجة البانتوية – بالالاكا – وأخذت بإسلوب وراثة الحكم، وأقامت دولة صغيرة عرفت باسم بوجويري، واعتبرت هذه الدولة جزءاً من منطقة بانتو البحيرات).

وفي مقابل هذه التفاعلات السلمية، فإن الجماعات الأوغندية، وبخاصة ممالك الجنوب قد دخلت في صراعات فيما بينها سعياً للتوسع وفرض السيطرة – في البداية مملكة البونيورو، أقوى الممالك آنذاك ضد كل من مملكة بوجندا وأنكولي، كما دخلت البوجندا في صراع مع أنكولي، وتمكنت مملكة تورو من الانفصال بالقوة عن بونيورو التي كان الوهن قد بدأ ينتابها في أواخر القرن الماضي، لتحتل مكانها مملكة البوجندا، على أن ما

تجدر الإشارة إليه هنا هو أن هذه الصراعات كانت محكومة برغبة أطرافها في الحفاظ على استمرار عملية التبادل التجاري فيما بينهم.

ثانياً الأسباب

وهنا سنركز بإيجاز على العوامل الخارجية الاستعمارية التي دخلت على البيئة المحلية الأوغندية، وأضافت أبعاداً جديدة إلى الانقسامات والاختلافات القائمة، ويمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

١ ـ العوامل الاقتصادية(١٠)

ما إن تمكنت بريطانيا من تعزيز سلطتها السياسية في أوغندا حتى بدأت في إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية فيها على النحو الذي يخدم مصالحها الاستعمارية، فقد أدخلت زراعة القطن في أوغندا (في: عام ١٩٠٣)، رغبة منها في عدم الوقوع تحت رحمة منتجي القطن في الولايات المتحدة، وضماناً لاستمرار صناعة النسيج فيها وعدم توقفها، كما شجعت زيادة إنتاج البن في أوغندا في الثلاثينيات خشية تعرضها لضغوط من جانبي منتجي البن في أمريكا الجنوبية، وبهذا أصبحت أوغندا مصدراً للمواد الخام للمصانع البريطانية التي راحت تحول هذه المواد إلى سلع، تعيد تصديرها إلى أوغندا، صحيح أن بريطانيا قد أقامت بعض الصناعات التحويلية الصغيرة في أوغندا (المشروبات الروحية ـ والآيس كريم ـ ومصانع لحلج القطن وطحن البن ـ ومصانع أسمنت وطوب)، ولكن ذلك يهدف إلى الوفاء بالحاجات الاستهلاكية لرجال الإدارة الاستعمارية، أو بهدف تقليل نفقات النقل في عمليات التصدير، ويلاحظ في هذا المجال أن بريطانيا أقامت خطاً للسكك الحديدية، يمتد من سوروتي إلى ميناء ممباسا في كينيا لتسهيل تصدير المحاصيل النقدية التي ركزت على زراعتها في الجزء الجنوبي من البلاد (بوجندا، بوسوجا، وأنكولي)، في حين أنها لم تشجع إنتاج هذه المحاصيل رسمياً في مناطق الشمال (غرب النيل ـ أشولي ـ لانجو)، ولا في كيجيزي في الغرب، وقد أسفر هذا التنظيم الاقتصادي لأوغندا عن أمرين: من جهة القضاء على الحرف المحلية، وبالتالي الإنتاج المحلي الذي كان قائماً قبل الفترة الاستعمارية، نتيجة منافسة المنتجات البريطانية له، وهو ما أدى بالتبعية إلى تقويض العلاقات الاقتصادية التي كانت بين مختلف الجماعات الأوغندية، ومن جهة أخرى، فقد أدى هذا التنظيم إلى تخصص

وتقسيم للعمل في المستعمرة، فالجنوب أصبح مصدراً للمحاصيل النقدية، في حين أصبح الشمال يشكل بوتقة للعمالة الرخيصة، يجند منها جنود الجيش والبوليس، وعمال الزراعة والصناعة للعمل في الجنوب.

وقد أدى ذلك إلى تعميق الانقسام بين الشمال والجنوب على أساس اقتصادي، وفضلاً عما تقدم، فإن بريطانيا قامت بتشجيع آلاف من المهاجرين الهنود للاستقرار في أوغندا، وحظرت عليهم امتلاك الأرض، فتحولوا إلى ممارسة التجارة، ونظراً لأن التجار الهنود كانوا يسيطرون على التجارة مع زنزبار ويبيعون منتجات بريطانية، فإن توغلهم إلى داخل منطقة شرق أفريقيا قد اعتبر بمثابة توسيع لسوق البضائع البريطانية، ولما كان هؤلاء غير أوغنديين فلم يكن من مصلحتهم معاداة السلطة البريطانية ومنافستها للسيطرة على السوق المحلية، بل تمثلت مصلحتهم في التعاون معها تحقيقاً لصالحهم، وقد كان لسيطرة هؤلاء على التجارة الأوغندية آثار سلبية على نظرة وسلوك الأوغنديين تجاههم.

٢ ـ العوامل الإدارية[١١]

قامت بريطانيا بإنشاء نظام إداري في المحمية، استهدفت خدمة مصالحها الاستعمارية، وساهم في تكريس العزلة بين مختلف الجماعات الأوغندية، فحيث كانت هناك ممالك (بوجندا، بونيورو، تورو، بوسوجا، أنكولي)، فإن بريطانيا استخدمت حكامها كعملاء لها، يديرون ممالكهم تحت إشراف السلطة الاستعمارية وبمكافآت سخية منها، تمثلت في إعطائهم مساحات من الأراضي كممتلكات خاصة بهم، أما في مناطق الشمال حيث لم يكن هناك وجود لمؤسسات سياسية مركزية، فإن بريطانيا قامت بتعيين زعماء كعملاء لها، وزودتهم بسلطات لم تعرفها مجتمعات الشمال (مرسوم إدارة المديريات لعام ١٩٥٥ ـ وتعديلاته عام ١٩٥٩)، وقد أسفرت هذه التنظيمات عن قلاقل داخل جماعات الشمال، فمنها من لم يعرف تشخيص السلطة (الأشولي)، ومنها من لم يعرف وجود زعامة أصلاً (كاراموجنج)، وإزاء الفشل الذي حاق بتنفيذ هذا التنظيم، وعجز الزعماء المعينين عن الوفاء بمتطلباته، فإن بريطانيا قمت بعزل بعض هؤلاء الزعماء، وتعذيب وسجن البعض الآخر، بل وإعدم بعض ثالث منهم، وانتهى كل ذلك بعدم وجود نظام إداري موحد للبلاد، صحيح أن مرسوم (في: عام ١٩٤٩)، قد أعطى إطاراً قانونياً للحكومات المحلية في أوغندا، لكن حدود المديريات قد انطبقت على

الحدود الإثنية للجماعات الأوغندية، وأصبحت مجالس المديريات بالتالي مجالس "قبلية" تهتم بشؤونها المحلية فقط دون الوطنية، خصوصاً وإن مجالس المديريات لم تتطور على نحو واحد سواء في تشكيلها (الانتخاب ـ التعيين)، وسواء في اختصاصاتها، هذا فضلاً عن عدم وجود أجهزة إدارية مركزية على المستوى الإقليمي أو الوطني تتولى التنسيق بين هذه المجالس، وهو الأمر الذي عزز من عزلة مختلف الجماعات عن بعضها، وساهم في تعقيد مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا.

٣ ـ العوامل الدينية والتعليمية

ما إن تمكنت بريطانيا من عقد اتفاق مع زعماء البوجندا البروتستانت (في: عام ١٨٩٠)، حتى شاركت قواتها مع قوات البوجندا في قمع المسلمين البوجندين وتشتيت زعاماتهم[١٢]، ثم توجهت هذه القوات مرة أخرى لقتال الكاثوليك، وتمكنت من تحقيق الانتصار عليهم في حرب (في: عام ١٨٩٢)[١٣]، ومنذ ذلك التاريخ عملت بريطانيا على التمييز بين أتباع الديانات والمذاهب المختلفة معطية أفضلية لأتباع المذهب البروتستانتي على أتباع المذهب الكاثوليكي، ومعطية أفضلية لكليهما على أتباع الدين الإسلامي، وقد تمثل التمييز ضد الكاثوليك في حرمانهم من تولي المناصب العامة، أو عدم إعطائهم عدداً من المناصب يتناسب وقوتهم العددية، كما حيل بينهم وبين حكم أي من الممالك الأربع التي حكمها زعماء من البروتستانت، وحدث نفس الشيء فيما يتعلق بمجالس المديريات[١٤]، وقد ظهر التشاحن بين أنصار المذهبين واضحاً في المجال التعليمي في مختلف أنحاء البلاد، فحيثما كانت هناك مدرسة كاثوليكية من مستوى وتخصص معين أنشئ إلى جوارها مدرسة بروتستانتية بنفس المستوى والتخصص، والعكس بالعكس، ولما كانت هذه المدارس في معظمها مخصصة لأبناء الزعماء، ولما كانت مختلفة في لغات ومناهج التدريس والمذهب الديني (البروتستانتية إنجليزية، والكاثوليكية فرنسية)، فقد أدى ذلك إلى انقسام بين الزعماء على أساس مذهبي ولغوي، وحيث إن كل مدرسة كانت تأخذ تلاميذها من أبناء الزعماء في المنطقة المقامة بها المدرسة (مدارس لأبناء زعماء البوجندا مثلاً)[١٥]، فإن ذلك قد أدى إلى مزيد من تعقيد الاختلافات الثقافية بين الزعماء الأوغنديين، فضلاً عن اختلاف المهارات (وهنا نلاحظ أن بريطانيا قد أقامت مدرسة حربية، خاصة لأبناء النوبا)[١٦]، وقد حدث تمييز أشد قسوة ضد المسلمين الأوغنديين وغيرهم من الأوغنديين الذين يدينون بديانات طبيعية أفريقية، فنظراً لعدم

وجود إرساليات تبشيرية لهم تتبعها مدارس لتعليمهم، فقد تم تجاهلهم بعامة في العملية التعليمية، وأصبحت نسبة يعتد بها منهم تعمل في محلات الجزارة الصغيرة أو سائقي التاكسي، فضلاً عن الالتحاق بالخدمة العسكرية كجنود[١٧]، وعلى أية حال، فإن مجمل عمليات التمييز هذه قد أسفرت عن جعل كل الزعماء ينحدرون من صفوف البروتستانت، فضلاً عن احتلال البروتستانت لمعظم المناصب العامة والإدارية، وبالجملة، بات المذهب البروتستانتي يشكل ديانة أوغندا الرسمية طوال الفترة الاستعمارية، هذا رغم أن أتباعه يشكلون أقلية داخل المجتمع الأوغندي[١٨].

على أنه رغم عوامل الفرقة والانقسام التي زرعتها الإدارة الاستعمارية في المجتمع الأوغندي عن عمد لتعزيز مصالحها، وتفتيت قوى المقاومة الأوغندية، فإن هذه العوامل ذاتها قد أنت، وبطريق غير مباشر، إلى إفراز وإنماء قوى طبقية "وطنية" راحت ترى من مصلحتها معاداة الاستعمار والسعي للتخلص منه، ويمكن إجمال أهم هذه القوى فيما يلي[١٩]:

١ ــ الطبقة الفلاحية:

وهي تشكل غالبية الشعب الأوغندي، وتعرضت لاستغلال الإدارة الاستعمارية ومؤسسات الشراء الاحتكارية التي كانت تشتري المحاصيل النقدية (القطن ــ البن)، بثمن بخس، وقد أدى ذلك إلى وحدة الفلاحين، بصرف النظر عن عقيدتهم وإقليميهم.. إلخ، للنضال لمواجهة هذا الاستغلال في حركة تعاونية بدأت منذ العشرينات، وبحلول (عام: ١٩٦١)، كان هناك ١٦٤٣ جمعية تعاونية فلاحية تضم في صفوفها ٢٥٢,٣٧٨ عضواً.

٢ ــ الطبقة العمالية

وقد نشأت هذه الطبقة ونمت في غمار عملية إنشاء الطرق والسكك الحديدية ومحالج القطن ومطاحن البن ومصانع الدخان.. إلخ، وقد أخذت جزور أبناء هذه الطبقة تتقطع تدريجياً بمواطنها ونشاطاتها الإنتاجية السابقة، وبدأت تتجمع على أساس مشترك لخدمة مصالحها في إطار اتحادات عمالية كان أولها "رابطة البوجندا لسائقي السيارات"، التي تشكلت (في: عام ١٩٣٩)، وبحلول (عام: ١٩٦١)، كان هناك ٤٧ اتحاداً عمالياً تضم في عضويتها ٣٩,٨٦٢ عضواً، على أنه رغم قلة عدد هذه الطبقة، فقد كان لها أهمية

سياسية بحكم مهاراتها التنظيمية، ورؤيتها الاجتماعية العريضة، وقد لعبت هذه الطبقة دوراً هاماً في النضال ضد الاستعمار.

٣ ـ البورجوازية الصغيرة

ومع نمو الاقتصاد التجاري نمت هذه الطبقة وتميزت عن غيرها من القوى الاجتماعية، وقد نشأت هذه الطبقة في العديد من المهن المختلفة، وبات يجمعها اقتصادياً واجتماعياً ملكيتها لبعض الممتلكات الصغيرة أو شغلها لمناصب تجعلها متميزة اجتماعياً، فقد وجدت هذه الطبقة في مجال الإنتاج (فلاحون أثرياء، وحرفيون مستقلون في الحضر)، وفي مجال التجارة (تجارة التجزئة في المدن والأقاليم)، وفي مجال الإدارة (كتبة، مدرسون، فنيون.. إلخ)، وقد تعرضت هذه الطبقة لضغوط أما من مؤسسات تجارة الجملة الاحتكارية، وأما من التمييز الرسمي في مجال التعليم وتولي المناصب العامة، وقد دفعها ذلك ـ وبخاصة شريحة المثقفين منها ـ إلى تشكيل روابط سياسية، وبعدها الأحزاب السياسية لتنظيم الكفاح ضد الاستعمار.

٤ ـ الرأسمالية

وقد ضمت كبار ملاك الأرض، وملاك صناعات التجهيز (طحن البن، حلج القطن)، وكبار رجال الأعمال المسيطرين على تجارة الجملة، والزعماء الكبار والمهنيون الأثرياء، وتشابكت مصالح هؤلاء مع مصالح الاستعمار، وبالتالي فلم يكن لهم دور في النضال ضد الاستعمار.

ويلاحظ هنا أن تنظيمات شريحة المثقفين من الطبقة البورجوازية قد طغى عليها الطابع العرقي القبلي (منظمة فتيان البوجندا، منظمة فتيان تورو، بوسوجا.. إلخ)، كما غلب على مطالبها الطابع الفئوي (المساواة مع الأجانب في الفرص التعليمية، وتولي المناصب)، فضلاً عن لجوئها إلى أساليب ذات طابع وطني أيضاً (إضرابات عمالية وفلاحية وطنية)، (خلال الفترة: ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩)، لمواجهة الاستغلال المحلي والأجنبي معاً.

بيد أنه رغم تنامي القوى الطبقية الوطنية، وتوحدها للكفاح ضد الاستعمار، فإن الممارسات الاستعمارية البريطانية في السعي لتشتيت هذه القوى من جانب، فضلاً عن استغلال نفر من السياسيين الأوغنديين ـ من المثقفين ـ لعوامل الاختلافات الفرعية

بين الجماعات الأوغندية (العرقية ـ القبلية ـ اللغوية ـ الدينية.. إلخ)، وتسييسها لخدمة أغراض عرقية ومطامع شخصية من جهة أخرى ـ كل ذلك أدى إلى إصابة الحركة الوطنية بالوهن والتشرذم مع حلول الاستقلال.

ثالثاً: النتائج

يمكن إجمال أهم النتائج التي أسفرت عنها التطورات التاريخية والممارسات الارستعمارية في أوغندا ـ وكان لها تأثير بالسلب على الاندماج الوطني ـ فيما يلي:

١ ـ تدعيم نفوذ الجماعات العرقية كل في إقليميها

ومطالبة الجماعات الصغري بأن يكون لكل منها منطقتها الإدارية الخاصة بها ـ فمع اقتراب الحصول على الاستقلال فإن ممالك البوجندا، وتورو، وأنكولي، وبونيورو تمكنت من المحافظة على حدود أقاليمها واحتفظت كل منها بملكها، كما استطاعت بوسوجا ـ والتي لم تشهد نظام حكم ملكي قبل ذلك ـ أن تعزز وحدتها، وتتوج عليها ملكاً فخرياً أصبح النائبﷺ الأول لرئيس أوغندا (موتيسا الثاني، كاباكا بوجندا)، عند الاستقلال، وأصبحت تصنف باعتبارها "إقليماً" يلي الممالك الأربع، في حين أن بقية أجزاء أوغندا الأخرى قد صنفت باعتبارها مديريات، وإزاء هذا الوضع فإن الجماعات العرقية الصغرى راحت تناضل هي الأخرى لتأكيد هويتها وذاتيتها، ففي غرب النيل طالبت جماعة ألير بأن يكون لها منطقتها الإدارية الخاصة بها[٢٠]، في حين رفضت جماعة سيبي أن تظل أقلية داخل مديرية بوجيو، وقامت بإغلاق الطريق الوحيد المؤدي إلى موطنها في الجبال (ألجون)، عدة مرات، تعبيراً عن رغبتها في أن يكون لها مديريتها الخاصة، وقد نجحت في مسعاها، كذلك فإن أبناء شرق أشولي الذين أحسوا بالإهمال من جانب الإدارة المحلية لأشولي والتي يقع مقرها في جولو، طالبوا بأن تكون لهم إدارتهم المحلية الخاصة بهم في كتجوم، وإن لم يتمكنوا من تحقيق مطالبهم.

٢ ـ التهديد بالانفصال

وقد هددت البوجندا بالانفصال عن أوغندا مرتين، مرة أثناء مفاوضات الاستقلال (في: عام ١٩٦٠)، حين أرادت أن تؤكد وضعها المتميز في دستور الاستقلال، فلما أحست بأن هناك محاولات لتهديد هذا الوضع، أعلن مجلسها التشريعي (Lukiko)، أن البوجندا ستنفصل، وتصبح دولة مستقلة اعتباراً (من: الأول من يناير عام ١٩٦١ ما لم

تقبل الشروط التي وضعتها للاستقلال[٢٢]، أما المرة الثانية فكانت عندما احتدم الصراع بين الكاباكا (رئيس الدولة)، وමليتون أوبوتي (رئيس الوزراء)، (في: بداية عام ١٩٦٦)، خاصة عندما قام الأخير بإلغاء منصب الرئيس ونائب الرئيس (في: ٣ مارس عام ١٩٦٦)، وقيامه بوضع دستور جديد للبلاد يقتن هذا الوضع، وهنا أصدر اللوكيكو قرار (في: ٢٠ مايو عام ١٩٦٦)، يطالب الحكومة الوطنية بالانسحاب من أراضي بوجندا في موعد غايته ٣٠ مايو[٢٣]، كذلك فإن مجلس مملكة تورو، قد هدد عشية الاستقلال بالانفصال عن أوغندا، والانضمام إلى أبناء جلدتهم في الكونغو الديمقراطية زائير "لتفادي الصراعات الداخلية في أوغندا" عندما وضح أن الكاباكا سينصب رئيساً لأوغندا [٢٤]، وداخل مملكة تورو ذاتها فإن الباكونجو في مرتفعات روينزوري قد عارضوا استمرار خضوعهم لحكم باتورو، وثاروا ضده، ونظموا حرب عصابات في الجبال، وأعلنوا أنفسهم دولة مستقلة تحمل اسم "روينزورورو" ظلت عدة سنوات بعد الاستقلال[٢٥].

٣ ـ النزاعات على الحدود بين مختلف الجماعات[٢٦]

منذ قامت بريطانيا بمنح مملكة بوجندا كل مناطق بونيورو الواقعة جنوب نهر كافو (في: نوفمبر عام ١٨٩٤)، مكافأة لها على مشاركة قواتها مع القوات البريطانية في غزو بونيورو (في: عام ١٨٩٣)، فإن البونيورو لم ينسو أبداً "مناطقهم الضائعة" خاصة وأن بها رفات ملوكهم السابقين، وقد طالبوا بعودة هذه المناطق إليهم (في: عام ١٩٢١)، كما قدموا العديد من الالتماسات إلى وزير المستعمرات البريطانية بهذا الصدد في أعوام ٤٣، ٤٥، ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٤، ١٩٥٥، ولقد شكلت هذه المشكلة أحد العقبات في مفاوضات الاستقلال، حين أصرت البوجندا على التمسك بهذه المناطق، واتفق في النهاية على حل وسط للمشكلة، يتمثل في إجراء استفتاء في هذة المناطق عقب الاستقلال، وبالفعل جرى الاستفتاء (في: نوفمبر عام ١٩٦٤)، وجاءت نتيجة لصالح عودتها إلى بونيورو، غير أن الكاباكا ــ بوصفه رئيس الدولة ــ قد رفض التصديق على نتجية الاستفتاء، وكان ذلك مقدمة للصراع بينه وبين رئيس وزرائه، انتهى بخلعه (في: عام ١٩٦٦)، وعودة هذه المناطق إلى بونيورو، كذلك حدث نزاع على الحدود بين مديرية بوجيو ومديرية بوكيدي على ملكية مدينة مبالي ولهذا النزاع جذور تاريخية ــ لا مجال لتفصيلها هنا ــ وقد اشتعل مع اقتراب موعد الاستقلال بين الجانبين.

٤ ـ السعي للسيطرة على السلطة المركزية:

سلماً أو بالقوة، باعتباره أفضل الوسائل للحفاظ على المصالح العرقية والإقليمية[٢٧]، وهنا تجدر الإشارة بإيجاز إلى أن استقلال أوغندا لم يكن ليتم في موعده (في: أكتوبر عام ١٩٦٢)، وبشكله الذي تم به، دون تحالف بين البوجندا (حركة الكاباكا وحده)، وبين الشمال (مؤتمر الشعب الأوغندي)، استناداً إلى عملية تساومية حوفظ فيها على مملكة البوجندا في الإطار الفيدرالي من جانب، ومكنت مؤتمر الشعب الأوغندي من السيطرة على الحكومة من جانب آخر، ولم يكن لهذا التحالف من هدف إلا السيطرة على السلطة المركزية من جانب البروتستانت الذين يمثلهما التحالف، أو بالأدق من جانب البوجندا ولانجو ــ تفويتاً للفرصة على الحزب الديموقراطي (الكاثوليكي)، الذي تمكن من السيطرة على السلطة السياسية في انتخابات الحكم الذاتي التي سبقت الاستقلال، لكن هذا التحالف كان تحالفاً هشاً سرعان ما ووجه بعقبات بلغت ذروتها بالصدام بين الكاباكا (رئيس الدولة)، وبين أوبوتي (من جماعة لانجو ورئيس مؤتمر الشعب الأوغندي ورئيس الوزراء)، الذي انتهى بانقلاب "قصر" (في: عام ١٩٦٦)، حين استخدم أوبوتي الجيش لخلع الكاباكا.

ومع مرور الوقت فإن نظام أوبوتي بدأ يفقد قلعته الشعبية وتزداد عزلته، فلجأ إلى الاعتماد على الجيش لتدعيم وجوده، بل وعلى أبناء لانجو بالذات داخل الجيش. ولكن سرعان ما بدأ الصراع على السلطة ينشب بين عيدي أمين قائد الجيش (الكاكوا)، وبين ملتون أوبوتي، ونجح الأول في تدشين انقلاب عسكري من "القمة" (في: يناير عام ١٩٧١)، أطاح بنظام أوبوتي، ومرة أخرى فإن هذا الانقلاب اعتمد بالدرجة الأولى في تنفيذه على أبناء غرب النيل من ضباط وجنود الجيش الذين تمكنوا من استئصال عناصر لانجو وأشولي من الجيش الأوغندي، فقتل منهم من قتل ولاذ البعض الآخر بالفرار إلى الدولة المجاورة (تنزانيا)، ورغم أن هذا الانقلاب قد لقي تأييداً شعبياً في البداية، إلا أن ممارساته القمعية والتمييزية بعد ذلك قد أسفرت عن عزلته وتزايد المعارضة ضده، فاتجه إلى الاعتماد على أبناء جماعة الكاكوا وغيرها من عناصر المرتزقة (السودانيين والزائيريين)، الذين باتوا يشكلون قاعدة النظام في الاستمرار وأداته في القمع، وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد المعارضة الأوغندية في الخارج (تنزانيا ــ كينيا)، الذين شكلوا العديد من التنظيمات بهدف إسقاط النظام، لكن تشرذم هذه

التنظيمات وارتكازها إلى أساس عرقي قد أفقدها القدرة على إسقاط النظام دون عون خارجي، وقد جاء الاجتياح التنزاني لأراضي أوغندا (في: عام ١٩٧٩)، ليعطي الفرص لهذه التنظيمات في الإمساك بالسلطة، إلا أن الصراع على السلطة بين الفرقاء، والذين يرتكن في أحد جوانبه على الاختلافات العرقية والإقليمية، قد أدى إلى عدم استقرار الوضع الداخلي، بل وانفجار الحرب الأهلية الداخلية في سعي كل فريق للاستيلاء على السلطة، فقد تولى يوسف لولى السلطة (بوجندي)، (في: أبريل عام ١٩٧٩)، وأقيل في يونيو من نفس العام لاتهامه بمجاملة البوجندا وحل محل جودفري بن عيسى (بوجندي)، الذي أقيل (في: مايو عام ١٩٨٠)، بعد صراع أخذ الطابع العرقي إلى حد ما، وأمسك بول موانجا بالسلطة لفترة انتقالية أجريت في نهايتها انتخابات برلمانية أسفرت عن عودة ملتون أوبوتى مرة أخرى لتولي السلطة (في: ديسمبر عام ١٩٨٠)، لكن قاعدته الأساسية كانت ترتكن إلى قوات لانجو وأشولى، وانفجرت الحرب الأهلية بين كافة فصائل المقاومة الأوغندية وقد استطاع تيتو أوكيللو (أشولى)، خلالها أن يزيح أوبوتى عن السلطة بانقلاب (في: يوليو عام ١٩٨٥)، مستخدماً قوات الأشولى لتحقيق هذا الغرض، حتى تمكن التحالف الغربي ــ الجنوبي ــ الأنكولي (موسيفيني)، والبوجندا (يوسف لولى)، بزعامة الأول ــ من الاستيلاء على العاصمة كمبالا (في: يناير عام ١٩٨٦)، ثم فرض السيطرة على كافة أنحاء البلاد، وسنأتي على ذلك تفصيلاً عند تحليل الأساليب التي اتبعتها حكومات الاستقلال لحل مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، ومدى نجاحها.

أساليب مواجهة المشكلة

رأينا كيف أن الممارسات الاستعمارية البريطانية قد أضافت مزيداً من التعقيدات والاختلافات بين مختلف الجماعات الأوغندية حين كرست "العزلة" بينها من خلال أدوات اقتصادية وإدارية ودينية ولغوية، ولقد سعت بريطانيا في العشرينات إلى تشكيل "اتحاد" شرق أفريقيا الذي يضم كلاً من تنجانيقا، كينيا، وأوغندا، لكن البوجندا رفضت الفكرة من أساسها خشية الوقوع تحت سيطرة المستوطنين في كينيا، ومخاوفة أن توجد جماعة أخرى قوية يمكن أن تنازعها السلطة والامتياز[٢٨]، ويبدو أن فكرة "ضم" جنوب السودان إلى هذا الاتحاد كانت تدور في أذهان الساسة البريطانيين، فصدور قانون المناطق المقفلة في السودان (في: عام ١٩٢٩)، من جانب الإدارة البريطانية، الذي

استهدف عزلة جنوب السودان اقتصادياً وإدارياً وثقافياً عن شماله، ثم طرح فكرة ضم الجنوب إلى أوغندا أو كينيا، قد واكب هذه التطورات وقد عزفت الإدارة البريطانية عن تنفيذ هذا المخطط فيما يتعلق بجنوب السودان، وبخاصة منذ (عام: ١٩٤٦)، عن قناعة منها بأن السودان الموحد يمكن أن يكون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط المصرية التي كانت تستهدف آنذاك الحفاظ على وحدة وادي النيل[٢٩].

ومنذ بداية الخمسينيات، اتجهت بريطانيا إلى إقامة دولة "موحدة" في أوغندا، ومرة أخرى رفضت البوجندا هذا المخطط عن اعتقاد بأن من شأن الأخذ به تهديد كيانها المستقل، وقد أدى ذلك إلى صدام بين الكاباكا من جانب وبين الحاكم الاستعماري من جانب آخر، أسفر عن رحيل الأول إلى المنفى (في: عام ١٩٥٣)، ولكن عودته (في: عام ١٩٥٥)، فضلاً عن التأييد الشعبي له من جانب البوجندا، قد أدى إلى تراجع بريطانيا عن إقامة الدولة "الموحدة" والسعي للبحث عن إطار "فيدرالي" في مفاوضات الاستقلال يرضي الممالك القائمة وبخاصة البوجندا حتى لا تفكر في الانفصال من جانب، ويلقي قبولاً من الجماعات الأوغندية الصغرى من جانب آخر، وقد حصلت أوغندا على استقلالها في هذا الإطار (في: أكتوبر عام ١٩٦٢).

... وسنتابع هنا وبإيجاز ممارسات الحكومات الوطنية المتعلقة بإيجاد حل لمشكلة الاندماج الوطني على مراحل ثلاث:

المرحلة الأولى: إدارة مليتون أوبوتى (أكتوبر ١٩٦٢ ــ يناير ١٩٧١).

المرحلة الثانية: إدارة عيدي أمين (يناير ١٩٧١ ــ أبريل ١٩٧٩).

المرحلة الثالية: انفجار الأزمة (أبريل ١٩٧٩ ــ يناير ١٩٨٦).

المرحلة الأولى: إدارة مليتون أوبوتى (أكتوبر ١٩٦٢ ــ يناير ١٩٧١)

حصلت أوغندا على استقلالها كدولة "فيدرالية"، تأخذ بنظام الحكم "البرلماني" القائم على التعدد الحزبي، غير أن هذا الاستقلال قد جاء في إطار مساومة بين ميلتون أوبوتى (زعيم مؤتمر الشعب الأوغندي)، وبين الكاباكا (ملك بوجندا، وزعيم حركة الكاباكا وحده بعد ذلك)، استهدفت بالأساس الوصول إلى السلطة، وإبعاد الحزب الديمقراطي (الكاثوليكي)، عنها، ومتجاهلة عوامل الاختلافات بين الطرفين ــ وهي كثيرة ــ،

وبالفعل نجح التحالف البروتستانتي (مؤتمر الشعب الأوغندي وحركة الكاباكا وحده)، في الوصول إلى السلطة في انتخابات الاستقلال، وتولى الكاباكا رئاسة الدولة، في حين تولى أوبوتى رئاسة الوزارة.

لقد شهد مؤتمر لندن الدستوري (في: ١٨ سبتمبر عام ١٩٦١ ـ ٩ أكتوبر عام ١٩٦١)، والذي صاغ دستور الحكم الذاتي الداخلي لأوغندا، العديد من المساومات، بل والصفقات، بين كل من مؤتمر شعب أوغندا وممثلي الكاباكا قننت في الدستور، وهي وإن كانت قد مكنت تحالفهما من السيطرة على السلطة السياسية، إلا أنها بذرت بذور الخلاف بين طرفي التحالف بعد ذلك، وهو الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا بعد الاستقلال.

فقد حصلت البوجندا على العديد من الامتيازات في هذا الدستور منها: أن البوجندا أعطيت حق المفاضلة بين أسلوبين لاختيار ممثليها في الجمعية الوطنية: الانتخابات العام المباشر والانتخابات غير المباشر (من جانب مجلسها التشريعي ـ اللوكيكو)، وخصص لها ٢١ مقعداً في الجمعية الوطنية (إجمالي المقاعد ٨٢ مقعداً)، وقد بارك مليتون أوبوتى هذا الأمر، واعتبره ثمناً بخساً لبقاء البوجندا داخل الإطار الأوغندي[٣٠]، وإزاء إصرار البوجندا على رفض إعادة "المناطق الضائعة" إلى بونيورو، فقد دخلت هذه المسألة مجال المساومة أيضاً، حيث اتفق على إخضاع هذه المناطق للإدارة المركزية ـ بدلاً من إدارة البوجندا ـ على أن يجري فيها استفتاء بعد عامين من الاستقلال لتقرير مصيرها، وإزاء إصرار البوجندا كذلك على هويتها الذاتية، بأن تكون لها حكومتها وإدارتها، وميزانيتها ونظامها القضائي، فضلاً عن جيش خاص، وبوليس خاص[٣١]، فقد صيغ "الشكل الفيدرالي" للدولة ليتناسب مع هذه المطالب، حيث اعترف باستمرار وجود الممالك الأربع (وأضيفت إليها بوسوجا)، في الإطار الفيدرالي والحفاظ على مؤسساتها واختصاصاتها، في حين اعتبرت بقية أرجاء أوغندا مناطق موحدة تخضع لإشراف السلطة المركزية التي تمارس فيها اختصاصات أكبر مما لها في الممالك، وسلم للبوجندا بكل مطالبها، فيما عدا مطالبها المتعلقة بوجود جيش وبوليس خاص بها. وعلى أية حال فإن السلطة المركزية احتفظت لنفسها باختصاصات منها الشؤون الخارجية والجيش والبوليس[٣٢].

وعقب مؤتمر لندن، قام الكاباكا بتشكيل حركة "الكاباكا وحده" (Kabaka Yekka)، وإجراء انتخابات محلية للمجلس التشريعي للبوجندا ــ لوكيكو ــ (في: فبراير عام ١٩٦٢)، تمكنت خلالها الحركة من الفوز بـ ٦٥ مقعداً، في حين لم يحصل الحزب الديمقراطي إلا على ٣ مقاعد، وامتنع مؤتمر الشعب الأوغندي عن منافسة الحركة في هذه الانتخابات، وكما هو متوقع فقد قرر اللوكيكو أن يعمل كمجمع انتخابي لانتخاب الـ ٢١ ممثلاً للبوجندا في الجمعية الوطنية، وقد أجريت انتخابات الجمعية الوطنية (خارج أراضي البوجندا)، (في: أبريل عام ١٩٦٢)، وحصل مؤتمر الشعب على ٢٧ مقعداً في مقابل ٢٤ مقعداً للحزب الديمقراطي (وبالطبع لم تشارك حركة "الكاباكا وحده" في هذه الانتخابات)[٣٣].

وقد دعى مليتون أوبوتى لتشكيل الحكومة باعتباره زعيم حزب الأغلبية (مؤتمر الشعب)، وباعتباره زعيم التحالف (مؤتمر الشعب ـ الكاباكا وحده)، وشارك أوبوتى بهذه الصفة في مؤتمر لندن الأخير (في: يونيو عام ١٩٦٢)، لوضع دستور الاستقلال في صيغته النهائية وهي صيغة لم تدخل إلا تغييرات طفيفة على الصيغة السابقة، وأعلن استقلال أوغندا (في: أكتوبر عام ١٩٦٢)، في إطار الكومنولث حيث شغل أوبوتى منصب رئيس الوزراء، وظل الحاكم العام البريطاني موجوداً كممثل لملكة بريطانيا، حتى حل محله موتيسا الثاني ــ كاباكا بوجندا ــ عندما انتخب (في: ٩ أكتوبر عام ١٩٦٣)، من جانب الجمعية الوطنية كرئيس "لجمهورية" أوغندا لمدة خمس سنوات[٣٤].

وهذا تمكن التحالف البروتستانتي من السيطرة على السلطة السياسية منذ الاستقلال، لكن هذا التحالف كان تحالفاً هشاً، ليس له من أرضية إلا الانسجام في المذهب الديني، وليس له من هدف إلا الوصول إلى السلطة السياسية، وفيما عدا ذلك كانت هناك اختلافات جوهرية وعميقة بين طرفي التحالف، ففي حين أن حركة الكاباكا وحدها كانت حركة إقليمية للبوجندا، ويرأسها زعيم من البوجندا، ويعتنق أساليب تقليدية وتوجهات رأسمالية، فإن مؤتمر الشعب الأوغندي كان حزباً وطنياً (وإن كان للشماليين غلبة فيه)، يرأسه زعيم شمالي (لانجو)، ويعتنق أساليب راديكالية وتوجهات اشتراكية.

وعلى العكس مما تقدم، فإن أوجه التشابه بين حركة الكاباكا وحده وبين الحزب الديمقراطي (الكاثوليكي)، كانت عديدة ــ فيما عدا اختلاف المذهب الديني ــ، فالحزب

الديمقراطي كان حزباً بوجندياً (وإن استطاع أن يجمع له أنصار على المستوى الوطني)، يرأسه زعيم بوجندي، ويعتنق أساليب تقليدية وتوجهات رأسمالية[٣٥].

ونتيجة لذلك فسرعان ما بدأ الخلاف يدب بين طرفي التحالف عندما بدأ العديد من نواب الحزب الديموقراطي وحركة الكاباكا وحده ـ في الجمعية الوطنية ـ في الانضمام إلى مؤتمر الشعب الأوغندي، رغباً أو رهباً على نحو مكن المؤتمر من أن تكون له أغلبية برلمانية في الجمعية الوطنية لأول مرة (في: عام ١٩٦٣)، وراحت قياداته تبشر بتحويل المؤتمر إلى حزب وحيد للبلاد، ثم إن المؤتمر قد تزايد تأييده لمطالب بونيورو في المناطق الضائعة، وقد أدى ذلك إلى إثارة حفيظة حركة الكاباكا وحده، ودفعها إلى منافسة مؤتمر الشعب في الانتخابات الفرعية في بوسوجا، مقوضة بذلك أساس التحالف[٣٦]، ثم سعت إلى تشكيل معارضة لأوبوتى تستند إلى بعض جماعات البانتو حين اتجهت للتحالف مع بعض النخب الجنوبية الموالية لإبنجيرا (من أنكولي، والسكرتير العام لمؤتمر الشعب)، داخل مؤتمر الشعب الأوغندي تستهدف السيطرة على المؤتمر من داخله عن طريق تسرب العديد من أعضاء حركة الكاباكا إلى داخل صفوفه وقد أدى ذلك إلى تسييس الاختلافات بين الشمال والجنوب، أو بالأحرى بين "النيليين والبانتو"[٣٧]، ولقد جاء تمرد الجيش الأوغندي (في: يناير عام ١٩٦٤)، واحتواء حكومة أوبوتى للموقف بالموافقة على كافة مطالبه المتعلقة بالترقيات والمرتبات، ليبرز على السطح قوة جديدة على الساحة الأوغندية، أمكن لأوبوتى تطويعها واستخدامها لتقوية مركزه في مواجهة حركة الكاباكا ـ من خلال منح الترقيات لأعوانه ووضعهم على قيادة الجيش، وقد مكن ذلك أوبوتى من أن يعلن (في: أغسطس عام ١٩٦٤)، عن فض تحالفه مع حركة الكاباكا وأن يقرر في سبتمبر من نفس العام خضوع "المناطق الضائعة" لإشراف الحكومة المركزية بدلاً من حكومة البوجندا، وأن يجري استفتاء في هذه المناطق في نوفمبر من نفس العام لتقرير مصيرها، وقد جاءت نتيجة الاستفتاء لصالح الانضمام إلى بونيورو، غير أن الكاباكا (بوصفه رئيس للدولة)، قد رفض التصديق على النتيجة، وهكذا تصاعد الصراع بين الطرفين في سعي كل منهما للإطاحة بالآخر، فبحلول (عام: ١٩٦٥)، فجر أحد الأعضاء البرلمانيين الجنوبيين قضية تتعلق بحصول عدد من الوزراء البارزين ـ على رأسهم أوبوتى ـ على أموال وذهب وعاج مهرب من زائير، ورغم المحاولات المستمرة لتشكيل لجنة برلمانية

لتقصي الحقائق، إلا أن أوبوتى نجح في عرقلة تشكيل هذه اللجنة، وإزاء إصرار الأعضاء الجنوبيين في حكومته على ضرورة تقصي الحقائق فإنه قام (في: ٢٢ فبراير عام ١٩٦٦)، باعتقال خمسة منهم (من بينهم إينجيريا)، وتعيين عيدي أمين في نفس الوقت قائداً للجيش، وبعدها بيومين عطل العمل بالدستور وأعلن نفسه رئيساً للدولة، مفوتاً بذلك الفرصة كلية على المطالب المتعلقة بتقصي الحقائق ومعطياً لنفسه سلطات قوية، ثم قام (في: مارس عام ١٩٦٦)، بإلغاء منصبي رئيس الدولة ونائب الرئيس، وعرض دستوراً جديداً على الجمعية الوطنية (في: ٥ أبريل عام ١٩٦٦)، بعد طرد حركة الكاباكا وحده، والحزب الديموقراطي من الجمعية الوطنية. حيث حظر على كل الحكام التقليديين بما فيهم موتيسا الثاني ـ شغل أي منصب عام، كما تقرر أن تقوم البوجندا بانتخاب ممثليها في الجمعية الوطنية مباشرة[٣٨].

وقد وصل الصراع إلى مرحلة الصدام حين أصدر اللوكيكو (في: ٢٠ مايو عام ١٩٦٦)، قراراً يطالب الحكومة الأوغندية بالرحيل عن أراضي بوجندا في موعد أقصاه ٣٠ مايو من نفس الشهر، واشتعلت أعمال العنف في بوجندا ضد مؤسسات السلطة المركزية، فأعلن أوبوتى فرض حالة الطوارئ في بوجندا ـ التي ظلت قائمة حتى خلعه (في: ٢٥ يناير عام ١٩٧١)، وقام بإرسال قوات الجيش بقيادة عيدي أمين في ٢٤ مايو لمهاجمة قصر الكاباكا ـ رئيس الدولة ـ وحدثت خسائر كبيرة في الأرواح وإن تمكن كاباكا من الهرب إلى المنفى[٣٩].

وهكذا تمكن أوبوتى من التخلص من أقوى منافسيه على السلطة (إينجيريا والكاباكا)، ومن إلغاء كافة الامتيازات التي حصلت عليها بوجندا بموجب دستور الاستقلال، وأضاف إلى ذلك تقسيمها إلى أربع مناطق إدارية مزيلاً بذلك اسمها من على الخريطة ومضعفاً قدرتها على المقاومة والتجمع بفرض حالة الطوارئ فيها[٤٠]، وأصبحت أوغندا دولة "موحدة" تأخذ بالنظام "الرئاسي" الذي راح يستند بعد ذلك إلى نظام الحزب "الوحيد".

على أنه إذا كان أوبوتى قد تمكن من تحقيق "الاندماج الطائفي الإكراهي" في المجتمع الأوغندي مرتكناً على قاعدة "الباقي في مواجهة بوجندا"[٤١]، فإن هذا الاندماج كان مؤقتاً، سرعان ما انهار، تاركاً تأثيرات سلبية على مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، وكان ذلك بفعل عدة عوامل نذكر منها:

١ ــ مشكلة الزعامة وضعف آليات مؤتمر الشعب الأوغندي[٤٢]

فقد ورث أوبوتى مؤسسات الحكم من السلطة الاستعمارية، لكن لم يرث السلطة التي تمكنه من تسيير دفة الحكم فقد كانت هناك مراكز أخرى تتمتع بسلطة مؤسسية في مختلف أرجاء أوغندا، وتحظى بالولاء والاحترام، وقد ظل هذا الوضع قائماً حتى بعد خلع الكاباكا، وظل أوبوتى مجرد زعيم لزعماء الحزب، ذلك أن قوة مؤتمر الشعب لم تكن راجعة إلى تنظيم هيكله وتماسك فروعه ــ فذلك لم يكن موجوداً ــ ولكنها كانت ترجع إلى كون زعاماته هم في نفس الوقت قيادات لمجالس المناطق، وكان نفوذ هؤلاء على المحكومين أكبر من نفوذ أوبوتى، وبالتالي فلم يكونوا بحاجة إلى تنظيمات الحزب، وهكذا ظل المؤتمر مجرد تحالف بين أشخاص أقوياء، ورئيسه أقواهم.

٢ ــ عوامل إدارية[٤٣]

ذلك أن إلغاء الممالك الأربع بعد (عام: ١٩٦٦)، ومعها بوسوجا، فضلاً عن الطريقة التي خلع بها رئيس الدولة (الكاباكا)، ونائبه (ملك بوسوجا)، ثم إلقاء القبض على إينجيريا (أنكولي، والسكرتير العام لمؤتمر الشعب)، قد كشف أن هذه الممارسات موجهة من "الشماليين النيليين ضد الجنوبيين من البانتو"، وقد تعمقت هذه المقولة عندما قامت إدارة أبوتى بالقضاء على استقلال لجنة الخدمة المدنية ــ وكانت قائمة قبل الاستقلال، وتتمتع باستقلالية في تعيين الموظفين وترقيتهم ومراقبة انضباطهم ــ التي أصبحت مجرد جهاز استشاري لأوبوتي، راح يمارس اختصاصاتها مرتكناً إلى معيار الولاء لا الإنجاز، فطرد العديد من كبار الموظفين وحل محلهم آخرين أكثر ولاء من أبناء الشمال وبالذات من أبناء جماعته العرقية ــ لانجو ــ واستخدم نفس الطريقة في عمليات الترقي إلى المناصب العليا في الإدارة.

٣ ــ عوامل اقتصادية[٤٤]

(فمنذ: عام ١٩٦٦)، اتجهت حكومة أوبوتى إلى إعادة النظر في أولويات توزيع الأعباء والموارد بين كافة الجماعات الإقليمية، وقد عدلت عن السياسية السابقة التي كانت تقوم على المساواة في توزيع الموارد بين مختلف الجماعات، وراحت بدلاً من ذلك تركز على الحصول على مزيد من الموارد (ضرائب)، من بوجندا، وتزيد من حجم معوناتها إلى مناطق الشمال سواء في شكل معونات مالية وسواء في شكل زيادة حجم

العاملين منهم في الجهاز الإداري، في حين جمدت عدد العاملين الجنوبيين في الجهاز الإداري (وبخاصة من البوجندا)، فإذا ما أدركنا أن الشماليين يتمتعون بغلبة عددية في الجيش والبوليس استطعنا أن ندرك أبعاد هذا التطور الذي يستهدف السعي لتحقيق هيمنة شمالية (اقتصادية ــ إدارية ــ عسكرية)، وإذا كان يمكن القول بأن ضرورات تحقيق التنمية المتوازنة بين الشمال والجنوب قد فرضت ذلك على ضوء تخلف الشمال، إلا أن حساسيات الوضع في أوغندا كانت تقتضي التدرج من جهة، واللجوء إلى الإقناع بدلاً من الإكراه لتحقيق هذا الهدف من جهة أخرى، ذلك أن اللجوء إلى المسلك السابق قد جعل الانقسام النيلي ــ البانتوي يأخذ مضامين جديدة ذات أبعاد أيديولوجية واجتماعية، فقد اتهم الجنوبيون السياسيين الشماليين بأنهم "شيوعون" في حين أتهم الشماليون السياسيين الجنوبيين بأنهم "عملاء أمريكيين"، ومع انتشار روح العداء والكراهية بين الطرفين فإن هذه المفاهيم انتقلت إلى المستوى الشعبي، حيث نظر إلى النيليين باحتقار بين صفوف البانتو، في حين وصفت جماعات البانتو من قبل النيليين بأنها جماعات من "الكسالى والمتعجرفين".

٤ ــ عوامل دينية(٤٥)

وقد قامت إدارة أوبوتي بممارسات تمييزية تستند إلى العامل الديني، فهي من جهة ميزت بين المدارس البروتستانتية وبين المدارس الكاثوليكية، سواء فيما تقدم من معونات أو فيما توفره من مدرسين وكتب..إلخ، معطية أفضلية للأولى، كما عمدت إلى إرسال المدرسين الكاثوليك إلى المناطق النائية لتحل محلهم مدرسين بروتستانت غير أكفاء، وقد اتجهت الحكومة من جهة أخرى إلى إحداث انشقاقات داخل صفوف المسلمين، فقد قام نيكيون (Nekyon)، (أحد وزراء أوبوتي البارزين وأحد أقربائه)، من خلال مؤتمر الشعب الأوغندي بتشكيل الرابطة الوطنية لتقدم المسلمين (Naam)، بهدف تحقيق أغراض سياسية، وأغدقت عليها الحكومة بالمساعدات، وهو الأمر الذي دفع بزعيم الجماعة الإسلامية في أوغندا إلى إدانة هذه الرابطة ودعوة أتباعه إلى عدم السماح لاتباع الرابطة بدخول مساجد ومدارس الجماعة.

٥ ــ الخلل في تنظيم الجيش[٤٦]

رأينا الطريقة التي اتبعتها حكومة أوبوتى في معالجة تمرد الجيش (في: عام ١٩٦٤)، ثم كيف استعان به بعد ذلك في أحداث (في: مايو عام ١٩٦٦)، لتدعيم نفوذه، ومنذ ذلك الحين أصبحت حكومة أوغندا حكومة شبه عسكرية، أو فلنقل إدارة مدنية تستخدم الوسائل العسكرية لتنفيذ سياساتها، وقد أدى ذلك إلى صعود الجيش كقوة فاعلة في الحياة السياسية، على نحو زاد من مخاوف أوبوتى وشكوكه من احتمالات قيام الجيش بانقلاب عسكري ضده، ودفعه إلى إنشاء جيش خاص له (تشكل من وحدة الخدمة العامة كجهاز تخابر، والقوة الخاصة كحرس له)، جند قياداته وكوادره من أبناء لانجو وأشولى، وقام بترقيتهم إلى الرتب العليا في الجيش على حساب أقرانهم من ضباط البوجندا الأفضل تعليماً وتدريباً، وعلى حساب أقرانهم الشماليين أيضاً، وقد أدرك عيدي أمين ــ قائد الجيش ــ من جانبه خطورة هذا المسلك الذي يشكل تهديداً لوجوده، فراح من جانبه يجند أعداداً كبيرة من صفوف النوباويين والكاكوا والسودانيين سراً تحسباً للمواجهة المرتقبة، وقد أدى ذلك إلى انقسام عرقي داخل الجيش الأوغندي.

وهكذا فإن أبوتى الذي حاول تحقيق الاندماج الوطني على أنقاض العرقية، قد لجأ في النهاية إلى الاعتماد الكامل على جماعته العرقية على نحو خرب كافة جهوده في هذا الشأن وأسقط كافة حججه في معارضة العرقية.

وقد أدت هذه الممارسات إلى تزايد حالة العداء لنظام أوبوتى، وفقدانه لشعبيته وتزايد عزلته خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت تردياً في الأوضاع الاقتصادية للبلاد، فلم تزد أجور العمال (طوال الفترة من: ١٩٦٦ ــ ١٩٧١)، عن ١,٦ بالمئة في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار السلع الأساسية بنسبة كبيرة (الغذاء ٤٧ بالمئة، والملابس ٦٤ بالمئة، والأدوات المنزلية ٦٤ بالمئة)، كذلك فقد انخفضت أسعار بن البوجندا من ٧٥ سنتا للرطل (في الفترة من: ١٩٥٣ ــ ١٩٦٤)، إلى ٤٠ سنتا (في الفترة من: ١٩٦٥ ــ ١٩٧٠)، في حين انخفضت أسعار القطن من ٦١ سنتا للرطل (في: عام ١٩٥٧)، إلى ٤٠ سنتا (في: عام ١٩٦٧)، وقد أدى الاعتماد على رأس المال الكثيف في مؤسسات الإنتاج إلى تزايد حجم البطالة بين الشباب في الحضر، فانتشرت في صفوفهم ظاهرة السرقة بالإكراه (Kondoism)[٤٧].

وفي إطار هذا الجو من السخط الشعبي الناجم عن تردي الوضع الاقتصادي، وتدهور الحالة الأمنية، أعلن أوبوتي سياسته "التحرك نحو اليسار" (في: أواخر عام ١٩٦٩)[٤٨]، ويمكن القول بأن هذه السياسة اتخذت بعدين أحدهما موجه ضد المصالح الامبريالية في أوغندا، والآخر موجه ضد الشعب الأوغندي[٤٩].

١ ــ البعد الأول ــ وقد ركز على مجالات ثلاثة

أ ــ السياسة الخارجية ــ فقد سعى النظام إلى اتخاذ موقف مستقل حينما أنهى الوجود الإسرائيلي في شمال أوغندا والمتغلغل من خلاله إلى جنوب السودان، وقام بتأييد نضال التحرير في الجنوب الأفريقي، وبخاصة ضد نظام إيان سميث في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي حالياً).

ب ــ السياسة النقدية ــ وقد حاول النظام السيطرة على السياسة النقدية بإنشاء بنك وطني هو بنك أوغندا، وإصدار عملة وطنية، لكن البنك ظل وطنياً اسماً، فحتى بعد إنشائه ظلت البنوك الأجنبية تسيطر على ٩٠ بالمئة من الأصول التجارية وقد سيطرت البنوك البريطانية وحدها على ٨٠ بالمئة من كافة الأصول.

ج ــ التأميم[٥٠]: و(في: مايو عام ١٩٧٠)، لم تقم الحكومة بالتأميم الكامل للمشروعات الأجنبية، ولكنها سعت للمشاركة مع الاحتكارات الأجنبية بحيث يكون للدولة ٦٠ بالمئة من أصول هذه الاحتكارات، لكن التطبيق أسفر عن عدم اتساق في تنفيذ هذه السياسة، إذا لم تكد تمر أيام قلائل على إعلانها حتى أسقطت سبع شركات من القائمة الأصلية التي أعدتها الحكومة وتضم ٨٥ شركة، في حين أن نسبة المشاركة في شركات النفط قد تعلت لتصبح مناصفة، بل إن هذه الصيغة قد عدلت فيما يتعلق بالبنوك البريطانية لتصبح حصة الدولة ٤٠ بالمئة، وحصة البنوك ٦٠ بالمئة.

٢ ــ البعد الثاني:

وقد حمل في طياته إجراءات معادية للشعب، ففي مواجهة تزايد البطالة في البلاد (في: عام ١٩٦٩)، قرر النظام طرد العمال الكينيين والذين يشكلون نحو ١٠/١ قوة العمل في الصناعة، وقد كان هذا أول حادث طرد جماعي في تاريخ أوغندا، وما إن أعلنت إجراءات التأميم حتى أعلن عدم مشروعية الإضراب تحت دعوى أن العمال قد أصبحوا سادة الصناعات الأوغندية، ومن ثم فكيف يقومون بالإضراب ضد أنفسهم[٥١]..

وهكذا، فضلاً عن تزايد السخط الشعبي على النظام، فـإن تحـول أوبـوتي نحـو اليسـار قـد جلب عليه كذلك عداوات قوى اجتماعية داخلية، وقوى أخـرى خارجيـة راحـت تـرى فـي هذا التحول تهديداً لأوضاعها الطبقية ومصـالحها الاقتصـادية(٥٢)، فمـن جهـة فـإن قيـادات الجيش الأوغندي بـدأت تخشـى خضـوعها لسـيطرة الحـزب الوحيـد، كمـا أن زعامـات مؤتمر الشعب أنفسهم ــ والذين تمكن عدد منهم مـن الإثـراء غيـر المشـروع مـن جـراء علاقته بمشروعات ومؤسسات الدولة ــ قد رأوا في هـذه التحـولات تهديـداً لصـالحهم ثـم إن كبار ملاك الأراضي في بوجندا قد اعتبروا هذه الإجراءات موجـه ضـدهم، وقـد واكـب هذه التحولات قيام أوبوتي بفرض حالـة الطـوارئ فـي مختلـف أرجـاء أوغنـدا ــ عقـب محاولة اغتياله (في: ديسمبر عام ١٩٦٩)، وحظر نشـاط كافـة الأحـزاب السياسـية، وإلقـاء زعاماتها في السجون وقد آثار هذا الإجراء حفيظتهم ضده.

ومن جهة أخرى ــ فـإن قـوى خارجيـة (إسـرائيل ــ بريطانيـا ــ الولايـات المتحـدة الأمريكية)، قد رأت فـي هـذا التحـول نحـو الاشـتراكية تهديـداً لمصـالحها الاقتصـادية والسياسية في أوغندا، وقامت هي الأخرى بدورها بنشاط معـاد ضـد أوبـوتي، كـان أبـرزه الدور الإسرائيلي في المساعدة على إسقاط نظام حكمه (في: يناير عام ١٩٧١)(٥٣).

وهكذا فمع سقوط نظام حكم اوبوتي، فإن حجم الاختلافـات والتناقضـات داخـل المجتمـع الأوغندي قد تزايد، واكتسـب مضـامين سياسـية وأيديولوجيـة واجتماعيـة أثـرت بالسـلب على حل مشكلة الاندماج الوطني.

المرحلة الثانية: إدارة عيدي أمين (في: يناير ١٩٧١ ــ أبريل ١٩٧١)

رغم أن انقلاب عيدي أمين (في: ٢٥ يناير عـام ١٩٧١)، كـان انقلابـاً مـن "القمـة"، إلا أنه لاقى تأييداً شعبياً عارماً بين صفوف البوجندا وداخل كـل الأقـاليم الأوغنديـة، فيمـا عـدا المناطق التي تسكنها جماعات لانجو وأشولي، وبذا اكتسب نظامـه فـي البدايـة درجـة مـن الشرعية.

وقد أعلن أمين عن استمرار أوغندا دولـة "موحـدة"، ثـم أعلـن حـل الجمعيـة الوطنيـة ووضع كافة الصلاحيات التشريعية في يده، معتنقاً أسلوباً "أوتوقراطيـاً" فـي الحكـم، بعـد أن أصدر عدة مراسيم (في: عام ١٩٧١)، لتعديل الدستور والقوانين علـى نحـو يسـمح بـالحكم العسكري من جانب، ويعزز السلطات القهرية للحكومة من جانـب آخـر، كمـا أعلـن أمـين

انتهاء دولة الحزب الوحيد في أوغندا (في: ٢٧ يناير عام ١٩٧١)، وقام بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بما فيهم الوزراء الخمسة الذين اعتقلهم أوبوتي (في: عام ١٩٦٦)(٥٤)، على أنه رغم وعود أمين بعودة الحكم المدني، وإجراء انتخابات حرة نزيهة في البلاد إلا أنه سرعان ما نكص على عقبيه، وأعلن وقف النشاط السياسي في البلاد لمدة عامين كإجراء مؤقت، وقد ظل هذا الوقف سارياً حتى نهاية حكمه(٥٥).

بيد أن الشعبية التي اكتسبها أمين في بداية حكمه سرعان ما أخذت في التناقص، نتيجة لتطور ممارسات أمين والتي اتجهت إلى أخذ أبعاد تمييزية وقمعية، ارتكنت على العامل العرقي والديني من جانب، وشكلت تهديداً لأمن ورفاهية الشعب الأوغندي من جانب آخر، ويمكن أن نوجز أهم هذه الممارسات فيما يلي:

١ ــ ففي علاقة النظام بالجماعة الأوغندية، نلاحظ التالي

أ ــ منذ بداية حكم أمين فإنه اتجه إلى استئصال عناصر لانجو وأشولي من الجيش الأوغندي، حيث قامت القوات الموالية له بعمليات عسكرية ضدهم (في: يوليو عام ١٩٧١)، أسفرت عن مقتل ثمانين ضابطاً وستمائة جندي منهم، واستطاع الباقي الفرار إلى الدول المجاورة لتنظيم معارضة ضده في المنفى وقد جلب عليه هذا المسلك عداء هاتين الجماعتين، خاصة وأن كل أسرة منهما قد فقدت أحد أبنائها أو أقربائها في هذه العمليات(٥٦).

ب ــ وقد أيدت البوجندا كما رأينا نظام عيدي أمين في البداية، وزاد هذا التأييد عندما وعد أمين بعودة جثمان الكاباكا من المنفى ليدفن في بوجندا (في: ٢٧ يناير عام ١٩٧١)، وقد أدى هذا التصرف إلى انتعاش آمال بوجندا بعودة النظام الملكي لها مرة أخرى، وطالبت بذلك، لكن رفض أمين لهذا الطلب في اجتماع له بزعماء بوجندا (في: أواخر عام ١٩٧١)، وتأكيده على استمرار الأخذ بالشكل الموحد للدولة، وقد أدى إلى هبوط حجم التأييد له بين صفوف البوجندا(٥٧).

ج ــ وإذا كان أمين قد شكل حكومته في البداية على نحو يعكس التوازن العرقي والديني في أوغندا ــ حين جعل كل وزرائه من المدنيين ما عدا واحد من العسكريين وكلهم من المسيحيين ما عدا واحداً من المسلمين، وتمثيل كافة الجماعات العرقية في البلاد فيها ــ إلا أنه تجب ملاحظة أن هذه الحكومة كانت مجرد واجهة فقط ليس لها

سلطة اتخاذ أي قرارات، ذلك أن هذه السلطة قد وضعت في يد مجلس الدفاع الذي تشكل أساساً من ضباط من منطقة غرب النيل ـ موطن رأس أمين ـ وسرعان ما دب الخلاف بين أمين وبين وزرائه من جهة، وبينهم وبين كبار الضباط من جهة أسفر عن تغييرات وزارية، وتغييرات في قيادة الجيش، استبعد فيها العديد من الوزراء والضباط الذين يمثلون معظم قبائل غرب النيل أيضاً (لوجبارا، وأليير، ومادي، وبارو)، وأصبح أمين أكثر اعتماداً على جماعة النوبا المسلمة في الحكومة والجيش وبالأخص على جماعة الكاكوا التي ينتمي إليها، ونظراً للضعف العددي لهذه الجماعة فإنه لجأ إلى الاعتماد على المرتزقة من بقايا فلول الأنيانيا في جنوب السودان، ومن الزائيريين على نحو جعل قيادة الجيش بعامة في يد الغرباء.

وهكذا ظلت قيادة البلاد في أيدي الشماليين من جهة، ثم تقلصت لتصبح في يد جماعة صغيرة من غرب النيل من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى زيادة روح العداء العرقي من جانب كافة الجماعات الأخرى نحو نظام أمين(٥٨).

ونفس الشيء حدث في علاقة أمين بالجماعات الدينية الثلاث في البلاد (الكاثوليك ـ البروتستانت ـ المسلمين)، ففي البداية (في: ٣١ ديسمبر عام ١٩٧١)، أعلن أمين عن أن حكومته ستعامل كافة الجماعات على قدم المساواة فيما تقدمه من عون مالي لها، وأعلى من شأن زعماء الجماعات الدينية بشكل جذب تأييدهم بنظامه وأضفى عليه مزيداً من الشرعية، وقد قام أمين بإنشاء وزارة لشؤون الأديان وضع على رأسها أحد المسيحيين، لكنه سرعان ما انقلب ضد الكاثوليك حين راحت قياداتهم توجه اتهامات لنظامه تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان، كذلك قام أمين بإنشاء المجلس الإسلامي الأعلى على أساس أن يمثل فيه المسلمون من كافة المديريات الأوغندية بنسبة متساوية، وكان ذلك يعني إزاحة نفوذ مسلمي البوجندا وإضعاف قيادتهم للجماعة الإسلامية الأوغندية (UMC)، لصالح مسلمي الشمال وبالذات لصالح جماعة النوبا المسلمة، وقد أدى ذلك بالتبعية إلى مزيد من الانشقاق داخل الجماعة الإسلامية من جهة، وإلى تقلص القاعدة الإسلامية التي حاول عيدي أمين الارتكان إليها من جهة أخرى(٥٩)، وقد أدت محاولات أمين إلى جعل الإسلام ديانة شبه رسمية للدولة بإصداره بعض المراسيم (في: عام ١٩٧٣)، التي فهمت على أنها تطبيق للشريعة الإسلامية (حظر التبرج بالنسبة للسيدات، والتضييق على عملية شرب الخمور وجعل يوم الجمعة عطلة رسمية للبلاد، وجعل اللغة

العربية إحدى اللغات التي تبث بها الإذاعة والتليفزيون برامجها، وإنشاء معهد الدراسات الإسلامية في ماكريري والسعي لإنشاء جامعة إسلامية في أوغندا)، أدى ذلك كله إلى عزلة المسلمين عن بقية الشعب الأوغندي، وتعقيد العلاقات بين أبناء الجماعات الدينية في أوغندا[٦٠].

هـ ــ وقد أضاف نظام أمين بعداً جديداً للأزمة، حينما قام بطرد الآسيويين الذين لا يحملون الجنسية الأوغندية من البلاد (في: أغسطس عام ١٩٧٢)، (بلغ عددهم من ٤٠ ــ ٥٠ ألفاً)، ورغم أن هذا الإجراء قد لاقى تأييداً شعبياً في البداية، إلا أن النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي أسفرت عن تطبيقه، قد أدت إلى تحول هذا التأييد الشعبي إلى سخط على النظام[٦١]، ذلك أن كبار رجال الجيش وكبار رجال الأعمال قد اقتسموا فيما بينهم ممتلكات الآسيويين، وهو ما أدى إلى ظهوره قوة اجتماعيه ــ اقتصادية في المجتمع الأوغندي محل الآسيويين أطلق عليها اسم (Nafutamingi)، وهي قوة أثرت بلا حساب وبسرعة فائقة، لكنها كانت عاجزة عن أن تؤدي الدور الذي كانت تقوم به الجماعة الآسيوية في عمليات التصدير والاستيراد بحكم انعدام روابطها مع الرأسمالية العالمية، وقد كان لذلك نتائج اقتصادية بالغة السوء حين راحت هذه القوة تتاجر في السلع المحلية في السوق السوداء، وتهرب المنتجات الأوغندية عبر الحدود، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار نظراً لقلة الاستيراد، وعجزت الصناعات المحلية عن توفير احتياجتها من قطع الغيار، أو مستلزمات الإنتاج مما أدى إلى انخفاض الإنتاج المحلي، وانتشار البطالة في الحضر بين الشباب الذين اضطرو إلى العمل في أجهزة الإرهاب الجديدة (مكتب أبحاث الدولة، ووحدة الأمن العام)، بحثاً عن حياة أفضل لهم، كما انتشرت الدعارة بشكل واسع بين النساء في الحضر في محاولة لتأمين لقمة العيش. وهكذا صعدت قوة اجتماعية ــ اقتصادية جديدة في المجتمع الأوغندي في إطار تزاوج بين رجال الجيش ورجال الأعمال، كانت في غالبيتها من النوباويين المسلمين.

٢ ــ تعديل التقسيم الإداري[٦٢]:

و(في: عام ١٩٧٣)، أعلن نظام أمين عن إعادة تقسيم المناطق الإدارية في أوغندا حيث قسمت البلاد إلى عشر مقاطعات تضم ٣٨ مديرية، بدلاً من التقسيم الإداري السابق (في: عام ١٩٦٩)، والذي كان يقسم البلاد إلى ١٨ مديرية فقط، وبدئ في تنفيذ هذا التنظيم الجديد (منذ: عام ١٩٧٤)، حيث أعيد انتخاب آلاف الزعماء التقلديين في

الوحدات الإدارية الصغرى (الأبرشيات)، في حين طرد البعض الآخر وحل محلهم زعماء جدد، وفي نفس الوقت نصب حكام عسكريون على إدارة المقاطعات والمديريات، ونظراً لأن أحجام المقاطعات والمديريات قد أصبحت صغيرة فإن ذلك أدى إلى إرضاء طموحات بعض الجماعات العرقية الصغرى التي أصبح لها وحدة إدارية لأول مرة في تاريخها ـ جماعة ألير مثلاً أصبح لها مديرية خاصة بها ثم إن جماعة كاكوا ـ التي ينتمي إليها عيدي أمين ـ قد أدمجت من جماعة لوجبارا في إطار منطقة شمال غرب النيل، في حين أن مديريات كانت تشغلها جماعات عرقية أخرى بموجب التقسيم الإداري (في: عام ١٩٦٩)، قد قسمت إلى مديريتين أو ثلاث، مثل أنكولي، وأشولي، ولانجو، وتسو، وبونيورو، وهو الأمر الذي آثار حفيظة هذه الجماعات التي اعتبرت مثل هذا التقسيم مخططاً لتمزيق أوصالها (لانجو وأشولي)، ثم إن وضع عسكريين على رأس إدارة المقاطعات والمديريات قد أضعف من قدرة هذه الجماعات على التصرف بحرية، وأكد مركزية السلطة.

٣ ـ وفي علاقة الحكومة بالمعارضة[٦٣]

نلاحظ أن بداية حكم أمين قد شهدت بعض الممارسات الليبرالية، كان أهمها الإفراج عن المعتقلين السياسيين، لكن لم تكد تمر ثلاثة شهور على حكم أمين حتى أصدر المرسوم رقم (٧)، (في: عام ١٩٧١)، والذ يقضي بالاعتقال بدون محاكمة لعدة شهور، والذي عدله المرسوم رقم (١٥)، (في: عام ١٩٧١)، والذي يقضي بالاعتقال بدون محاكمة لأجل غير مسمى، وإزاء تزايد المعارضة لنظام حكم أمين، فضلاً عن عملية الغزو الفاشلة التي قام بها قوات المنفيين الأوغنديين انطلاقاً من أراضي تنزانيا (في: سبتمبر عام ١٩٧٢)، فإن أمين اتجه لاستخدام الإكراه المنظم ضد المعارضة، وقامت وحدة الأمن العام بدور هام في هذا الصدد، كما أعطى للجيش سلطة الاعتقال وتحويل المعتقلين إلى المحاكم العسكرية، ثم أصدر المرسوم رقم ٣٥ (في: عام ١٩٧٢)، ليقوض حرية الصحافة حيث سمح للحكومة بوقف أي صحيفة لأجل غير مسمى، ومنذ ذلك الحين شهدت أوغندا الآلاف من حالات الاغتيال المنظمة، ومن الطبيعي أن تسفر هذه الممارسات عن تزايد عداء المعارضة السياسية لأمين، ولجوئها هي الأخرى إلى العنف في عملية المواجهة، انطلاقاً من داخل البلاد أو من الدول المجاورة.

تدهور الأوضاع الاقتصادية لأوغندا:

رأينا الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتردية الناجمة عن طرد الآسيويين من أوغندا (في: عام ١٩٧٢)، وقد تعاظمت هذه الآثار وازدادات حدة، مع تركيز نظام أمين على استيراد السلاح للدفاع عن وجوده، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الواردات بنسبة ٢٠ بالمئة في الوقت الذي انخفض فيه التصدير بنسبة ٩ بالمئة (في: عام ١٩٧١)، وبذا شهدت أوغندا عجزاً تجارياً لأول مرة منذ الاستقلال بلغ ٤٣ مليون شلن، وإزاء انخفاض الإنتاج المحلي وبالتبعية الرسوم التي تحصلها الدولة عليه، لجأ نظام أمين إلى إغراق السوق الأوغندية بإصدار نقد جديد (بلغ ٦ أمثال ما كان موجوداً)، وهو ما أدى إلى موجة تضخمية عاتية، فارتفعت تكاليف المعيشة بالنسبة لأصحاب الدخول المرتفعة بنسبة ١٠٤ بالمئة، ولأصحاب الدخول المتوسطة بالنسبة ١٦٧ بالمئة، ولأصحاب الدخول المنخفضة بنسبة ٢٢٤ بالمئة (في: عام ١٩٧٦)، وواصلت ارتفاعها (في: عام ١٩٧٧)، لتصبح ١١٩ بالمئة، ٢٦١ بالمئة، ٤٣٢ بالمئة على التوالي. وقد أدى ذلك إلى اندلاع المظاهرت وأعمال العنف وتدهور الإنتاج والبطالة[٦٤]، ثم موجة عكسية للهجرة إلى الريف بحثاً عن توفير السلع الغذائية، في وقت واجه فيه الفلاحون أيضاً انخفاضاً في أسعار محاصيلهم النقدية نتيجة لصعوبات التصدير، فتحولوا عن إنتاجها إلى محاصيل يمكن تسويقها محلياً أو حتى تهريبها عبر الحدود[٦٥].

وهكذا وقع نظام أمين في مأزق لافكاك منه، ولم يعد له سند في الداخل يعتمد عليه إلا أبناء جماعته الكاكوا، ومعهم المرتزقة من السودانيين والزائيريين، كما لم يعد أمامه من سبيل إلا اللجوء إلى مزيد من الإرهاب، على نحو أدى إلى زعزعة حكمه بعد أن عمق التناقضات والاختلافات داخل المجتمع الأوغندي وزاد من مشكلة الاندماج الوطني تعقيداً، ونظراً لانتقال هذه التناقضات والانقسامات إلى تنظيمات المنفى في الدول المجاورة (تنزانيا ـ كينيا)، فإن هذه التنظيمات كانت عاجزة عن إسقاط هذا النظام رغم تهاويه، وجاء الاجتياح التنزاني لأراضي أوغندا (في: أوائل عام ١٩٧٩)، ليسقط هذا النظام دون مقاومة تذكر.

المرحلة الثالثة: انفجار الأزمة (أبريل ١٩٧٩ ـ يناير ١٩٨٩)

ما إن سقط نظام أمين حتى انفجرت كافة التناقضات داخل المجتمع الأوغندي، وظهرت على السطح متمثلة في شكل حرب داخلية "أهلية" بين كافة الفرقاء، في سعي كل فريق للاستيلاء على السلطة السياسية المركزية لتأمين وجوده وتعزيز مكانته، خاصة وإن أركان الدولة الأوغندية في خلال هذه الفترة كانت قد تقوضت فلا توجد سلطة سياسية، والنظام الإداري قد انهار تماماً. وافتقدت حالة الأمن لعدم وجود جيش أو بوليس فانتشرت الفوضى، وتدهور الوضع الاقتصادي كلية واتجه كل فريق من جماعات المنفى إلى السيطرة بقواته على جزء من أرض الدولة لتعزيز وضعه تحسباً للمواجهة المرتقبة.

ذلك أنه ما إن لاح في الأفق أن نظام أمين على وشك السقوط، فإن ٢٨ جماعة من جماعات المنفى قد عقدت اجتماعاً في موشى بتنزانيا (في: مارس عام ١٩٧٩)، لتنظيم عملية الاستيلاء على السلطة في أوغندا[٦٦]، وقد حملت قيادات المنفى إلى الاجتماع خلافاتها الحزبية القديمة والشخصية، واختلافاتها العرقية والأيديولوجية، وبرز من بين جماعات المنفى ثلاث جماعات لها تنظيمات عسكرية: قوات أوبوتي (لانجو، وأشولي)، جبهة الخلاص الوطني (بقيادة موسيفيني)، حركة إنقاذ أوغندا (بقيادة عدد من الأكاديميين الأوغنديين)، ورغم الخلافات والاختلافات بين المؤتمرين، فقد توصل مؤتمر موشى إلى عدة قرارات كان أهمها:

تشكيل جبهة التحرير الوطني لأوغندا، وانتخاب يوسف لولي (بوجندا)، رئيساً لمجلس تنفيذي من أحد عشر عضواً لقيادة الجبهة، وتشكيل مجلس استشاري وطني يضم عضواً عن كل جماعة من الجماعات التي حضرت المؤتمر، وانتخاب رئيس للمجلس (إدوارد روجومايو)، وسكرتير له (أموونى أجوك)، وقد كان للعناصر الراديكالية والشابة من المثقفين غلبة في عضوية المجلس.

وبسقوط كمبالا تحت جحافل قوات الغزو التنزانية، وانسحاب قوات عيدي أمين إلى شمال البلاد وإلى جنوب السودان وشرق زائير، نصب يوسف لولي رئيساً للدولة (في: ١٣ أبريل عام ١٩٧٩)، وسط ظروف انهيار كامل للدولة ومؤسساتها، وتدهور شامل في أوضاعها الاقتصادية والأمنية، وفي محاولته للإصلاح، فإن لولي سعى إلى تدعيم

سلطة حكومته، لكنه سرعان ما وجد معارضة من جانب المجلس الاستشاري الوطني الذي راح يعزز من وجوده وينشئ إدارة بيروقراطية خاصة به، ويخول لنفسه سلطات التشريع، ويحاول إخضاع الحكومة لإشرافه، وقد تمكن المجلس من إقالة لولى في يونيو من نفس العام متهماً إياه بممالأة البوجندا، حين قرر العودة إلى نظام العودة نظام المقاطعات السابق بحيث يكون للبوجندا مقاطعتها، وحين اقترح نظاماً للتجنيد في الجيش والبوليس يقوم على أساس إقليمي حسب نسبة سكان كل إقليم — وهو ما فهم بأنه سعى لتأكيد سيطرة البوجندا على القوات المسلحة — كما اتهمه المجلس بالولاء للغرب واعتناق توجهات رأسمالية، ودفع ذلك بلولى إلى اللجوء إلى المنفى وتشكيل حركة المقاومة الوطنية لإسقاط النظام بالقوة(٦٧).

وقد حل جودفري بن عيسى (بوجندا)، محل لولى في رئاسة الدولة، لكنه في سعيه إلى جعل جبهة التحرير الوطني لأوغندا تنظيماً جبهوياً يضم كافة القوى السياسية بالبلاد، وقيامه بإجراء انتخابات لتشكيل جمعية وطنية تحل محل المجلس الاستشاري الوطني كمجلس تشريعي مؤقت (في: أكتوبر عام ١٩٧٩)، قد أدى عودة المنافسات والصراعات القديمة بين المناطق، وبين البروتستانت والكاثوليك، وعودة ظهور قواعد كل من مؤتمر الشعب الأوغندي، والحزب الديمقراطي التي راحت تظهر عداواتها القديمة. وقد أسفر ذلك عن صراع بين بن عيسى وجبهة التحرير خاصة حين حاول الأول تعزيز سلطة حكومته، وهو صراع انتهى بإقالة بن عيسى (في: مايو عام ١٩٨٠)، على يد اللجنة العسكرية لجبهة التحرير، ليحل محله بول موانجا كرئيس لفترة انتقالية، في حين تولى موسيفيني منصب نائب الرئيس، وذلك بتأييد من شخصيتين عسكريتين رئيسيتين من أتباع أوبوتى هما أوبيتي أوجوك (لانجو)، وتيتو أوكيللو (أشولى)(٦٨).

وقد عاد ميلتون أوبوتى من منفاه إلى أوغندا (في: ٢٧ مايو عام ١٩٨٠)، وكان من الواضح أن إقصاء بن عيسى كان تمهيداً لذلك، خاصة وقد وضح أن اللجنة العسكرية للجبهة تتعاطف مع مؤتمر الشعب، حين بدأت تعد على الفور لانتخاب جمعية وطنية (في: ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٠)، على أساس حزبي وقد شارك في هذه الانتخابات: مؤتمر الشعب الأوغندي بزعامة أوبوتى، والحزب الديمقراطي بزعامة بول سيموجيريري والحزب المحافظ (حل محل حركة الكاباكا وحده)، بزعامة مايانجانكانجي

(رئيس الوزراء السابق لبوجندا في الفترة من: ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦)، والحركة الوطنية الأوغندية بزعامة يوري موسيفيني، وقد فاز مؤتمر الشعب بغالبية مقاعد الجمعية الوطنية (٧٤ مقعداً من بين ١٢٦ مقعداً)، وفاز الحزب الديمقراطي بـ ٥١ مقعداً، في حين لم يحصل الحزب المحافظ على أي مقعد، ولم تفز الحركة الوطنية إلا بمقعد واحد، وتبعاً لذلك أعلن أوبوتى رئيساً للدولة (في: ١٥ ديسمبر عام ١٩٨٠)، واحتل بول موانجا منصب نائب الرئيس ووزير الدفاع، وتولى تيتو أوكيللو منصب قائد الجيش[٦٩]، وقد أدى ذلك إلى انسحاب يورى موسيفيني من مؤسسات الحكم وتحالفه مع يوسف لولي زعيم الجناح السياسي لحركة المقاومة الوطنية، حيث تولى موسيفيني قيادة الجناح العسكري للحركة ـ جيش المقاومة الوطنية ـ وقد سعى الطرفان في إطار هذا التحالف (الجنوبي ـ الغربي / البوجندي ـ الأنكولي)، إلى إسقاط نظام الحكم، وفي نفس الوقت انقسم الحزب الديمقراطي إلى جناحين، أحدهما سياسي إثر التعاون مع النظام الحكم القائم، والآخر عسكري رأي ضرورة اللجوء إلى العنف لإسقاط النظام، وقد تحالف الجناح الأخير هو الآخر مع حركة المقاومة الوطنية[٧٠].

وفي المقابل فإن أوبوتى عاد إلى نفس النمط القديم في الممارسة، فأصبح يستند في حكمه إلى قوات لانجو وأشولى في الجيش مفضلاً اللجوء إلى الأساليب العسكرية في المواجهة[٧١]، وهكذا عادت مشكلة الاندماج الوطني تطل برأسها في شكل محور شمالي شرقي في مواجهة محور جنوبي غربي بالدرجة الأولى، وظلت حالة الفوضى تضرب بأطنابها في البلاد تاركة آثارها الخطيرة على جماهير الشعب الأوغندي التي راحت تشكل وحدات أمنية صغيرة خاصة لحماية نفسها، وتسعى بأي شكل لتوفير لقمة العيش ولو باللجوء إلى أعمال السلب والنهب والقتل.

ووسط هذه الظروف قامت قوات الأشولى، بقيادة قائد الجيش الجنرال تيتو أوكيللو بانقلاب عسكري (في: يوليو عام ١٩٨٥)، أطاح بحكم ميلتون أوبوتى للمرة الثانية، وقد جرت مفاوضات سلام بين الحكومة الجديدة وبين جيش المقاومة الوطنية (منذ: أغسطس وحتى أكتوبر عام ١٩٨٥)، لم تسفر عن نتيجة وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع القتال بين الطرفين (منذ: سبتمبر عام ١٩٨٥)[٧٢]، تمكن خلاله جيش المقاومة الوطنية بزعامة موسيفيني من الاستيلاء على العاصمة كمبالا (مع نهاية: يناير عام ١٩٨٦)، وإسقاط الحكومة القائمة[٧٣]، واستطاع بعد ذلك أن يسيطر على كامل الأراضي الأوغندية.

وهكذا، ولأول مرة منذ استقلال أوغندا يمسك التحالف الجنوبي / الغربي بزمام السلطة في البلاد، فهل سيتمكن من مواجهة مشكلة الاندماج الوطني وحلها بطريقة سلمية تحافظ على وحدة الأراضي الأوغندية، أم أنه سيلجأ إلى الإكراه والعنف الذي قد يدفع بالشمال إلى الاستمرار في حمل السلاح، والتفكير في الانفصال؟؟.

ذلك هو ما ستجيب عليه ممارسات النظام الجديد خاصة على ضوء توجهاته الاشتراكية.

انعكاسات المشكلة على العلاقات بين دول حوض النيل

من كل ما تقدم يمكن التوصل إلى النتائج التالية:-

أولاً: إن منطقة شمال أوغندا ترتبط بمناطق جنوب السودان وغرب كينيا وشرق زائير ارتباطاً عضوياً، ذلك أن هذه المناطق تكاد تشكل وحدة واحدة تتداخل فيها الجماعات العرقية من جانب، وتنساب داخلها حركة هذه الجماعات دون معوق من جانب آخر، ودون وجود فعالية لدور السلطة المركزية في أي من الدول السابقة في مراقبة هذه التحركات أو تنظيمها من جانب ثالث.

ثانياً: إن الجماعات التي تسكن هذه المنطقة مشتته عرقياً وثقافياً ولغوياً، ثم إنها بالجملة متخلفة اقتصادياً، ولم تعرف تاريخياً وجود سلطة مركزية عليها، ولقد أضافت الممارسات الاستعمارية البريطانية في هذه المنطقة (جنوب السودان ـ شمال أوغندا ـ غرب كينيا)، مزيداً من التعقيدات وعوامل التباين والاختلاف فيها، ارتكنت إلى الدين واللغة وكرستها الأساليب الإدراية الاستعمارية التي غذت روح العزلة بين هذه الجماعات من جانب، وبينها وبين الجماعات التي تشاركها إقليم دولة واحدة من جانب آخر.

ثالثاً: والمتتبع للمارسات الاستعمارية البريطانية في هذه المنطقة ككل سيدرك دون عناء كبير أن بريطانيا عمدت إلى جعل هذه المنطقة "منطقة عازلة"، للحيلولة دون امتداد الثقافة العربية الإسلامية القادمة من الشمال مع الفتوحات وحركة الاكتشافات المصرية في القرن الماضي حتى لا تصل إلى أراضي البوجندا التي كان الإسلام قد وصل إليها من سلطنة زنجبار العربية في شرق أفريقيا، فقد أصدرت بريطانيا قانون المناطق المقفلة في جنوب السودان (في: عام ١٩٢٩)، الذي منع رجال التجارة والإدارة

من شمال السودان من التحرك نحو الجنوب، وفتحت المجال واسعاً أمام بعثات التبشير الأوروبية لتقوم بدورها الديني والتعليمي في هذه المنطقة ومعها شمال أوغندا، ثم هي وجهت حملاتها الاستعمارية إلى أوغندا انطلاقاً من شرق أفريقيا ومركزة على بوجندا ومستعينة بقوات البوجندا (البروتستانتية)، لقمع مسلمي البوجندا.

رابعاً: ومن هنا فقد أصبحت هذه المنطقة أضعف "مفصل استراتيجي" في حوض النيل، فمنها انطلقت حركة الأنيانيا التي تطالب بانفصال جنوب السودان عن شماله، ووجدت هذه الحركة ظهيراً خلفياً لها في شمال أوغندا، وقد وجدت حركة التمرد في زائير مأوي لها في شمال أوغندا وسنداً بين صفوف جماعاته، وفي المقابل فإن تداعيات الأحداث في أوغندا من وقت لآخر قد جعلت كلاً من منطقة جنوب السودان وشرق زائير قاعدة خلفية للقوات الأوغندية التي تتعرض للهزيمة في أي صراع في أوغندا، فقد انسحبت إليها قوات الأشولي ولانجو عقب هزيمتها على يد القوات التابعة لأمين (في: عام ١٩٧١)، وإليها انسحبت قوات أمين (في: بداية عام ١٩٧٩)، عقب هزيمتها أمام الغزو التنزاني، ولذلك فلا غرابة أن يتركز المجهود الاستراتيجي الإسرائيلي في أفريقيا في هذه المنطقة وأن يصبح له دور فاعل في تفجير الأحداث وتفاقمها فيها[٧٤].

خامساً: والسؤال هو

هل ستتجه الجماعات التي تقطن المنطقة إلى الانضمام معاً، والسعي للانفصال لتشكيل دولة واحدة؟؟، لقد أعلنت حركة الأنيانيا (١)، (٢)، في جنوب السودان عن نيتها في الانفصال عن شمال السودان، ثم ظهرت اقتراحات بين الجنوبيين في السودان — بعد اكتشاف النفط في الجنوب — تؤكد على ضرورة أن يمتد خط أنابيب النفط من منطقة بنتيو الغربية في الجنوب إلى ميناء ممباسا في كينيا[٧٥]، ألا يحمل هذا الاقتراح في ذاته تصوراً لدولة مستقلة في المنطقة تضم مناطق أخرى غير منطقة جنوب السودان، وإذا لم تكن قد ظهرت مطالب انفصالية في شمال أوغندا منذ الاستقلال فإن ذلك كان يرجع في جانب كبير منه إلى أن السلطة الفعلية في أوغندا قد ظلت في يد الشماليين (لانجو وأشولي — أوبوتي / النوباويون — عيدي أمين)، منذ الاستقلال، فهل هناك احتمال لبروز هذه النزعة، عقب استيلاء التحالف الجنوبي الغربي (البوجندا وأنكولي)، على السلطة في أوغندا (في: أوائل عام ١٩٨٦)، إن ذلك سيتوقف بالطبع على ممارسات هذا التحالف وعلاقته بالجماعات الأوغندية في الشمال والشرق.

سادساً: ورغم بزوغ بعض النزعات الانفصالية في المنطقة، إلا أنه يمكن القول بصعوبة ــ إن لم يكن باستحالة ــ تحقيق الانفصال، ومرجع ذلك أسباب داخلية وأخرى إقليمية، فمن جهة ليس من المتصور أن تناضل الجماعات العرقية الصغرى في جنوب السودان وشمال أوغندا ضد هيمنة الشمال السوداني والجنوب الأوغندي (بوجندا)، لتخضع لسيطرة الدنكا أقوى جماعة عددية في المنطقة، ثم إن هذه المنطقة منطقة حبيسة ومتخلفة اقتصادياً ومشتتة عرقياً وثقافياً، وهو الأمر الذي يضعف قدرتها على البقاء والاستمرار كدولة بذاتها، ومن جهة أخرى فإنه يصعب على الدول المجاورة تأييد مثل هذا العمل الذي يؤثر على أقاليمها مباشرة، ويفجر المطالب الانفصالية بين جماعات أخرى تكتسب مطالبها صفة الشرعية في هذه الحالة، هذا فضلاً عن أن الموقف الأفريقي العام ــ على نحو ما تؤكده قرارات منظمة الوحدة الأفريقية ــ هو ضد مبدأ الانفصال إعلاء لمبدأ السلامة الإقليمية للدول الأفريقية.

سابعاً: وترتيباً على ما سبق، يصبح من غير المفهوم قيام دولة في المنطقة بمساندة حركة انفصالية في دولة مجاورة، اللهم إلا إذا كان السبب هو الرغبة في الضغط على هذه الدولة، وإغراقها في مشكلات مواجهة الانفصاليين واستنزاف مواردها لتحقيق أهداف قصيرة المدى، لكن هذه الدولة بالتالي تغفل حقيقة أن الدولة المجاورة لديها إمكانيات اللعب بهذه الورقة أيضاً في مواجهتها، وهو الأمر الذي من شأنه أن يهدد بخلق مواجهات إقليمية لن يستفيد منها أي طرف من الأطراف في المنطقة وسيفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الأجنبية في المنطقة، والوجود الإسرائيلي خير دليل على ذلك.

ثامناً: وإزاء ذلك فإنه يتعين على دول منطقة حوض النيل أن تدرك خطورة استخدام ورقة تأييد الحركات الانفصالية لتحقيق أغراض في الأجل القصير، لأن هذه السياسة من شأنها تهديد كيان دول المنطقة في الأجل الطويل. لكن البديل هنا لا يعني أن تتجه هذه الدول إلى إقامة ما يشبه الحلف العسكري، الذي يتولى التنسيق بين هذه الدول لقمع مطالب الجماعات المضطهدة في المنطقة، فذلك لن يحل المشكلة، وإنما سيؤدي إلى تفاقمها، إن الوضع يتطلب تنسيقاً بين هذه الدول لتحقيق تنمية مشتركة لأبناء هذه الجماعات في كافة المجالات يلبي احتياجاتهم ويقضي على إحساسهم بالدونية والغربة في مجتمعاتهم في مواجهة الجماعات الأخرى، وبدون ذلك فإن الحديث عن إقامة تنظيمات إقليمية لدول حوض النيل لتطوير الحوض واستغلال إمكانية يصبح حديثاً لا طائل من ورائه.

قائمة المراجع

١ ـ حول تكوين الكيان الأوغندي في ظل الإدارة الاستعمارية وتخطيط حدوده، انظر:

Hugh Dinwiddy, "The Search or Unity in Uganda: Early Days To 1966" In African affairs, Vol. 80, No. 321, Oct. 1981, pp. 504 – 505.

٢ ـ سنأتي على ذلك تفصيلاً بمصادره في الصفحات التالية.

٣ ـ راجع في هذا الصدد كلاً من:

Mahmood mamdani, Imperialism and Fascism in Uganda, (London: Heinemann Educational Books, 1983), p. 20

وأيضاً:

Adian Southall, "The Current State of National Integration in Uganda", in David R. Smock & Kwamena Bentsi – Enchill (eds.), The Search for National Integration in Africa, (London: Collier Macmillan Publishers, 1975), p. 311.

٤ ـ ٥: إن كل التحليل المشار إليه حول عدد الجماعات الأوغندية وتوزيعها، وأماكن تمركزها تم استخلاصه من جدول أشار إليه المصدر التالي، بعد مقارنته بالخريطة (١).

Ibid, pp. 314 – 315.

٦ ـ حول دخول الأديان السماوية في أوغندا وانتشارها، وتطور أعداد معتنقيها انظر:

Hleen G. Lockard, "Religion and Politics in Independent Uganda: Movement Toward Secularization "In James R. Scarritt (ed), Analyzing Political Change in Africa Applications of new Multidimensional Frame – Work, (Colorado: Westview Press, 1980), pp. 41 – 47.

وانظر حول توزيع أعداد معتنقي الأديان السماوية في أوغندا في الوقت الحاضر

Africa South of the Sahara 1986, 15 th Ed., (London: Europe Publications Limited, 1989), p. 1004.

٧ ـ لمزيد من التفصيل حول نشأة الممالك الأوغندية، وتطورها، وإسناد السلطة فيها، ونشاطها الإنتاجي، وطبيعة العلاقات بينها انظر:

Kenneth Ingham, "Foreign Relations of the Kingdoms of Western Uganda "in K. Ingham (ed.), Foreign Relations of African States, (London: The Colston Research Society, 1974), pp. 161 – 189.

- وأنظر أيضاً حول مملكة اليوجندا:

- John A. Rowe, " The Pattern of Political Administration in Precolonial Buganda" , in Ibrahim Abu- Lughod (ed.), African Themes , (Illinios:Northwestern University, 1975), PP. 65-76 .

- وأنظر كذلك :

- S.R. Karugire, A Political History of Uganda, (Nairobi : Heinemann Educational Books, 1980), pp. 17-47 .

٨- Africa South of the Sahara, Op.Cit., p. 985& pp.992 – 994 .

٩- S.R. Karugire, Op.Cit., pp. 26-28 & pp. 33-47 . وأنظر أيضاً

: Adian Southall, Op.Cit., p. 313 .

١٠- أنظر حول هذا الموضوع :

M. Mamdani , Op.Cit., pp. 6-7 & 10 .

وأيضاً : S.R. Karugire, Op.Cit., pp. 128 – 132 .

وأنظر كذلك تأثير التنظيم الاقتصادي الإستعماري على عملية التخصص وتقسيم العمل في أوغندا في :

Y.R. Barongo, " The De – Embourgeoisement of Ugandan Society : The First Stage in the Break With International Capitalism", in Journal of African Studies, Vol.11, No.3, Fall 1984, pp. 101 – 106 .

وأنظر في تاريخ وصول الهنود إلى أوغندا ، ونشاطهم الاقتصادي فيها ، وتصاعد خلافاتهم مع نظام أمين حتى طردهم في عام ١٩٧٢ كلا من:

Y. Tandon, "An analysis of the forign Policy of African States : a case study of Uganda", in K. Ingham (ed.) Op.Cit., pp. 193-194 .
- Hasu H.Patel, " General Amin and the Indian Exodus from Uganda", in Issue, Vol.11, No.4, Winter 1974. pp. 12-19 .

١١- انظر في هذا المجال:

S.R.Karugire, Op. Cit., pp. 124 – 142,
Hugh Dinwiddy, Op. Cit., p. 513.

١٢- S.R.Karugire, Op. Cit., p 76.

١٣- ١٤- Hugh Dinwiddyy, Op. Cit., p. 508.

وانظر M.Mamdani, Op. Cit., p.9

أيضاً:

Ali A.Mazrui, "Religious Strangers in Uganda", in African Affairs, Vol. 76, No. 302, Jan. 1977, pp. 24 – 26.

١٥ – ١٦ – Hugh Dinwiddy, Op. Cit., p. 507.

Adian Southhall, "General Amin and Coup: Great Man or Historical Inevitabilitiy", in The Journal of Modern African Studies, Vol. 13, No. 1, 1975, p. 89.

١٧ – S.R.Karugire, Op. Cit., pp. 134 – 137.

١٨ – M.Namdani, Op. Cit., p. 9.

١٩ – D.Wadada Nabudere, Political Science and the Uganda Military Coup – 1971, Paper presented at the 3 rd Bi– annual Conference of African Association of Political Science, Rabat, Morocco, Sept. 23 –27, 1977,pp 5–7

وانظر كذلك:

M.Namdani, Op. Cit., pp. 10 – 16.

٢٠ – Adian Southall, The Current.., Op. Cit., pp. 318 – 319.

٢١ – S.R.Karugire, Op. Cit., p. 176.

٢٢ – Hugh Dinwiddy, Op. Cit., p. 502.

٢٣ – Adian Southall, General Amin..., Op. Cit., p. 98.

٢٤- S.R.Karugire, Op. Cit., p 172.

٢٥- Ibid., p. 176.

٢٦- Ibid., pp. 174 – 176.

٢٧- سنأتي على ذلك تفصيلاً بمصادره في الصفحات التالية.

٢٨- Ibid., p. 133.

٢٩- د. إبراهيم نصر الــدين، "الانــدماج الــوطني فــي أفريقيــا، والخيــار الســوداني" مجلــة المســتقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٦٣ ـ مايو عام ١٩٨٤)، ص ٤٢.

٣٠- S.R.Karugire, Op. Cit., p. 181, 183, 185, 188.

٣١- Adian Southall, The Current…, Op. Cit., pp. 321 – 322.

٣٢- Hugh Dinwiddy, Op. Cit., pp. 513 – 514

٣٣- S.R.Karugire, Op. Cit., pp. 187 – 188.

٣٤- Adian Southall, General Amin…, Op. Cit., p 94.

٣٥- Ibid., p. 93.

٣٦- Adian Southall, The Current…, Op. Cit., p. 322.

٣٧- Martin R. Doornbos, "Faces and Phases of Uganda Politics: Changing Perceptions of Social Structure and Social Conflict", in Africa Perspectives, (Leiden, Natherlands: Afrika–Studiecentrum, No.2, 1987),p. 122

٣٨- Hugh Dinwiddy, Op. Cit., pp. 514 – 515.

وانظر أيضاً:

Adian Southall, General Amin…, Op. Cit., p. 96.

٣٩- Ibid., pp. 98 – 99.

٤٠- Martin R. Doornbos, Op. Cit., p. 120

٤١- Ibid., p. 122.

٤٢- S.R.Karugire, Op. Cit., pp. 189 – 192.

٤٣- Ibid., p. 192.

٤٤- Martin R. Doornhbos, Op. Cit., p.p. 120 – 122.

وانظر أيضاً:

Adian Southall, The Current …, Op. Cit., p.324.

٤٥- Idem.

ولمزيد من التفاصيل، انظر أيضاً

Kathleen G. Lockard, Op. Cit., pp. 47 – 57.

٤٦ ـ لمزيد من التفصيلات انظر:

F.J.Ravenhill, "Military Role in Uganda: The Political of Survival "in African Studies Review, Vol., XVII, No. 1, April 1974, p. 240.

وحول امتيازات الجيش، والصراعات الداخلية فيه انظر:

Micheal F.Lofchie, "Uganda Coup: Class Action by the Military" in The Journal of Modern African Studies, Vol. 10, No. 1, 1972, pp. 19 – 29.

وانظر حول الصراع داخل الجيش بين ملتون أوبوتى، وعيدي أمين:

Adian Southhall "Social Disorganization in Uganda: Before, During and After Amin "in The Journal of Modern African Studies, Vol. 18, No. 4, 1980, p. 640.

٤٧ــ D. Wadada Nabudere, Op. Cit., pp. 17 – 18 .

٤٨ــ انظر في تحليل ميثاق الرجل العادي، وما أسفر عنه التطبيق له:

Irving Gershenberg, Slouching, "Towards Socialism, OBOTES Common Man's Charter ",Paper presented at the 14 th Annual Meeting of The African Studies Association, Denver, Nov. 3 – 6, 1971, pp. 2 – 9.

٤٩ــ N.Mamdani, Op. Cit., pp 29 – 30.

٥٠ــ Irving Gershenherg, Op. Cit., pp. 7 – 8 & p. 14.

٥١ــ N. Mamdani, Op. Cit., p30.

٥٢ــ Micheal F.Lofchie, Op. Cit., pp 29 – 30.

وانظر حول القاعدة الاقتصادية / الاجتماعية لنظام أوبوتى:

Jan Jelmert Jorgensen, "Structural Dependence and the Move to The Left: The Political Economy of Obote Regime in Uganda,"In Timothy M.Show & K.A.Heard (eds.), The Politics of Africa: Dependence and Development, (London: Longman Group Limited, 1979), pp. 48 – 53.

وانظر أيضاً:

Martin R.Doornhbos, Op. Cit., pp. 129 – 130.

٥٣ــ D.Wadada Nabudere, Op. Cit., pp. 20 – 28.

٥٤ــ F.J.Ravenhill, Op. Cit., pp. 230 – 231 & 235.

٥٥ــ Adian Southall, General Amin..., Op. Cit., p. 101.

٥٦ــ F.J.Ravenhill, Op. Cit., p. 241.

وانظر ايضاً:

Adian Southall, The Current..., Op. Cit., p. 326.

٥٧ــ Africa South of the Sahara 1986, Op. Cit., p. 989.

٥٨ ــ انظر في هذا الصدد كل من:

F.J.Ravenhill, Op. Cit., pp. 231 – 235 & 241 – 243.
Kathleen G. Lockard, Op. Cit., p. 59.

٥٩ــ Ibid., pp. 57 – 64.

٦٠ــ N. Mamdani, Op. Cit., pp 55 – 56.

٦١ ــ لمزيد من التفصيلات حول النتائج التي ترتبت على طرد الآسيويين من أوغندا راجع:

Ibid., p 39.
Adian Southall, Social Disorganisation..., Op. Cit., pp. 641 – 643.
Adian Southall, The Current..., Op. Cit., p. 327.

٦٢ – Ibid., p. 328.

انظر أيضاً:

F.J.Ravenhill, Op. cit., p. 239.

٦٣ – Ibid., p. 288.

٦٤ – N.Mamdani, Op. Cit., pp. 46 – 54.

٦٥ – Y.R.Barongo, Op. Cit., pp. 106 – 108.

٦٦ – حول كيفية انعقاد المؤتمر والتمثيل فيه، وما دار فيه من مناقشات وما صدر عنه من قرارات انظر:

Cherry Gertzel, "Uganda After Amin: The Continuing Search for Leadership Control, "in African Affairs, Vol.79, No. 317, Oct. 1980, pp. 463 – 468.

٦٧- Africa -٦٨Ibid., pp. 470 – 472 & pp. 475 – 476 .

Ibid., p. 991. -٦٩South of the Sahara 1986 , Op.Cit., p. 990 .

وأنظر كذلك :

G.N. Uzoigwe, " Uganda and Parliamentary Government " in The Journal of Modern African Studies , Vol. 21 , No.2, 1983, pp. 268 – 271 .

٧٠- لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع أنظر :

Africa Report , Jan – Feb. 1983, pp. 19 – 22 .

وأيضا:

Colin Legum, " After the Amin Nightmare ", in Africa Report, Jan. Feb. 1983 , p. 16 .

٧١- T.R. Lansner, " Uganda: Can Obote Survive?, in Africa Report , Jan.Feb. 1982, pp. 42 – 44

٧٢- حول مفاوضات السلام التي دارت بين تيتو أوليللو ، وبين يوري موسيفيني في أواخر عام ١٩٨٥، والاقتراحات التي قدمت فيها أنظر :

Mary Anne Fitzgerald, " Uganda: What Propects for Peace ", in Africa Report, Nov. Dec. 1985, pp. 11-13 .

٧٣- Colin Clark, " Uganda : A Delicate Balance", in Africa Report , Sept. Oct. 1986, pp. 75 – 76

٧٤- لمزيد من التفصيلات حول الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة ودوره الفاعل في مجريات الأحداث بها أنظر :

David Martin, General Amin , (London: Faber and Faber, 1974) pp. 43 – 45 & 158 – 165 .

٧٥- Africa Confidential, 19 Oct. 1983, pp. 5-6, 30 Nov. 1983, p.5.

الباب الثالث

. . . .

مشكلة الاندماج القومي فى أثيوبيا

الديناميات السياسية في إثيوبيا

(من نظام الحكم الإمبراطوري إلى ممارسات الدرج)*

يمكن تعريف الديناميات السياسية بأنها: "النشاط السياسي لكافة الفاعلين المحليين من قوى طبقية، وشرائح اجتماعية، وتنظيمات عمالية ونقابية، وتنظيمات سياسية، والذي يأخذ في تفاعله أشكال العناق أو الصدام أو السلب، مستهدفاً تعزيز الوضع القائم، أو تعديله إصلاحياً أو تغييره راديكالياً".

ومن هنا فإن دراستنا للديناميات السياسية في إثيوبيا خلال العهد الإمبراطوري، وما تلاه ستنصب على دراسة النشاط السياسي لكافة الفاعلين المحليين في إثيوبيا أثناء الحكم الإمبراطوري وخلال فترة حكم الدرج سواء اتجه هذا النشاط إلى تعزيز البنية الاقتصادية/الاجتماعية القائمة أو تعديلها، أو تغييرها من جانب القوى البيبقية أو الشرائح الاجتماعية أو التنظيمات العمالية والنقابية الإثيوبية. وسواء اتجه هذا النشاط إلى السعي للحصول على الحكم الذاتي والاستقلال من جانب كافة الجماعات المقهورة في المجتمع الإثيوبي والتي تمثلها حركات التحرير التي تقود نضال هذه الجماعات.

وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما هي العوامل التي مكنت نظام حكم هيلاسلاسي من الاستمرار فترة طويلة من الزمن رغم العديد من التغيرات الداخلية والدولية التي أحاطت به؟ وما هي العوامل التي تفسر توقيت ونمط التحول في الإمبراطورية؟ وما هي القوى التي قادت عملية التحول هذه؟ ولماذا تم اختيار البديل الراديكالي دون البديل الإصلاحي في إحداث عملية التغيير؟ ثم كيف تمكنت إثيوبيا من مواجهة الاضطرابات الداخلية، والقومية عشية خلع الإمبراطور؟

بطبيعة الحال فإن الإجابة على التساؤلات السابقة ليست بالأمر اليسير، ومن هنا فسنحاول دراسة عملية التغيير في إثيوبيا في إطار تحليلي متكامل يأخذ في اعتباره الظرف التاريخي، والواقع الاقتصادي/الاجتماعي وتطويره في إثيوبيا، كيما يتسنى لنا تحديد هوية، وطبيعة ومسار التغيير في إثيوبيا.

---

*نشرت هذه الدراسة عام ١٩٨٥.

وقد يكون المناسب دراسة هذا الموضوع على النحو التالي:

المحور الأول: الميراث الإمبراطوري.

- البنية الاقتصادية/الاجتماعية للمجتمع الإثيوبي.
- نشأة المسألة القومية.

المحور الثاني: التغيير، وممارسات الدرج.

- مسار التغيير: فبراير ــ سبتمبر ١٩٧٤.
- سياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادي/الاجتماعي.
- الدرج والمشكلة القومية.

الميراث الإمبراطوري

ترجع نشأة دولة إثيوبيا الحالية إلى مملكة أكسوم القديمة التي تأسست في القرن السادس قبل الميلاد في مرتفعات تجراى، وقد انتشرت المسيحية في هذه المملكة ابتداء من عام ٤٥١ ميلادية، لكن المملكة تقوضت مع حلول القرن السابع الميلادي، حين سادت الفوضى والاضطرابات أراضي المملكة، وقد ظل الحال على هذا المنوال حتى عام ١٢٧٠، ميلادية عندما نهضت الأسرة السليمانية من بين شعب الشوا/الأمهرا، واعتلت العرش الإثيوبي، وبدأت منذ ذلك التاريخ مرحلة النهضة الوسطى في التاريخ الإثيوبي، حيث لعبت الكنيسة دوراً هاماً في إنعاش ثقافة الحبشة، وفي إضفاء الشرعية على المؤسسات السياسية القائمة، وأصبحت الأمهرية لغة ملوك الحبشة[١].

على أنه طوال هذه المرحلة من التاريخ الإثيوبي لم تكن هناك أداة بيروقراطية منظمة، كما أن نظام الحكم كان لا مركزياً، ولم تكن هناك عاصمة محددة للإمبراطورية حتى القرن السابع عشر الميلادي عندما أسس فاسيليدس عاصمة للبلاد في جندار ــ على بعد أميال من النيل الأزرق ــ ومنذ ذلك التاريخ بدأت تتكون نواة الإمبراطورية التي راحت تتوسع في كافة المناطق المجاورة طوال الفترة التي عرفت بعصر الأمراء (١٧٦٩ ــ ١٨٥٥)[٢].

وبانتهاء هذه الفترة دخلت إثيوبيا المرحلة الحديثة في تاريخها منذ عام ١٨٥٥، حيث بعثت الحياة من جديد في العرش الملكي في ظل الأباطره ثيودور (١٨٥٥ ــ ١٨٦٨)، ويوحنا الرابع (١٨٧٢ ــ ١٨٨٩) ومنليك (١٨٨٩ ــ ١٩٠٩)، ثم هيلاسلاسي. وقد تميزت هذه الفترة بإقامة أداة بيروقراطية منظمة، وتشكيل جيش محترف، وتقسيم المقاطعات بشكل محدد مع تعيين حكام لها، ونقل العاصمة جنوباً إلى أديس أبابا. وخلال هذه الفترة توسعت إثيوبيا بالغزو جنوباً، وأكدت احتلالها باتفاقات مع الدول الاستعمارية الأوروبية. وهكذا بذرت بذور التفاوت الاقتصادي/الاجتماعي في المجتمع الإثيوبي، كما بذرت بذور التفاوت العرقي داخل المجتمع الإثيوبي خاصة مع السيطرة الكاملة لجماعة الأمهرا على السلطة السياسية، والثروة الاقتصادية في البلاد[٣].

- **البنية الاقتصادية/الاجتماعية للمجتمع الإثيوبي:**

نهضت إثيوبيا في القرن العشرين كدولة، لا كأمة، فهي مجتمع تعددي يتميز بسيطرة أقلية ثقافية ــ الأمهرا التي لا تزيد عن ٣٠ بالمئة من السكان، والتي يرتبط بها مسيحيوا تجراي الذين تبلغ نسبتهم ٨ بالمئة من السكان، في حين أن الجالا (أورومو) يشكلون ما يزيد على ٤٠ بالمئة من السكان[٤]. ــ وبالتفاوت في توزيع الثروة والسلطة والامتياز، وبالاختلافات الحادة بين مختلف الجماعات والتي يطغى عليها الطابع الديني، والعرقي، واللغوي، والثقافي.

الركائز الاجتماعية للنظام الإمبراطوري:

ارتكز النظام الإمبراطوري على دعائم اجتماعية مكنته من الاستمرار تمثلت في قوة الإمبراطور، والكنيسة والنبلاء، ومساندة كل طرف منهم للآخر في استغلال واستنزاف الفلاحين الإثيوبيين، والذين استغل ناتج جهدهم لمزيد من تقوية النظام الإمبراطوري، من استغلال الفلاحين بالتالي.

أولاً: الإمبراطور

تقدم إثيوبيا الأنموذج التاريخي الأفريقي للانقلابات العسكرية، فلا يوجد على طول التاريخ الإثيوبي نظام لإسناد السلطة في إثيوبيا، إذ كانت المسألة في النهاية تعتمد على شخص معين، وقدرته على السيطرة الإمبراطورية من خلال جيشه الخاص، ومن خلال

تحالفاته، ثم إن أباطرة إثيوبيا لم تكن بين أي منهم والآخر صلة قرابة، إلا زعم كل منهم بالانتماء للأسرة السليمانية(٥).

وما أن يتمكن شخص معين من الوصول إلى السلطة حتى يضاف إلى رصيده مزيد من القوة؛ ذلك أن كل أراضي الجنوب المستعمرة كانت تعامل باعتبارها ممتلكات شخصية للإمبراطور، ثم إن الكنيسة الإثيوبية كانت تقوم بإضفاء الشرعية على الإمبراطور، وفضلاً عما تقدم فإن الإمبراطور كان يمنح شرعية خارجية نظراً لأن مطران الكنيسة الإثيوبية كان مصرياً حتى عام ١٩٤٨، ولقد أصبح الإمبراطور شخصاً مقدساً بموجب الدستور الإثيوبي لعام ١٩٣١، ثم أصبح رأس الكنيسة بموجب دستور عام ١٩٥٥(٦).

ثانياً: الكنيسة (رجال الدين)

لا يجب التهويل من شأن الكنيسة الإثيوبية، كما لا يجب التهوين والتقليل من دورها فأهمية الكنيسة كانت تنبع من إضفائها للشرعية على نظام الحكم الإمبراطوري، ومن دورها في تحقيق الوحدة القومية للأمهرا، صحيح كان للكنيسة دور في خلع بعض الأباطرة، لكن ذلك لم يكن يحدث إلا في حالة ضعف هؤلاء، وظهور منافسين أقوياء لهم، أو في حالة خروج بعض الأباطرة صراحة على المذهب الأرثوذكسي(٧).

ولم تكن قوة الكنيسة ترتكن إلى العامل الديني فحسب بقدر ما كانت ترتكن إلى السيطرة على عملية التعليم، وهي بذلك لم تكن فحسب الأداة الوحيدة لإضفاء الشرعية على الحكم الإمبراطوري ولكنها كانت أيضاً الأداة الرئيسية للتعبئة السياسية، وقد كانت الكنيسة واعية تماماً بدورها وبمكمن قوتها(٨).

وهكذا فإن العلاقة بين التاج والكنيسة كانت علاقة مصلحة، فالأول يمنحها الأرض (والتي بلغت نحو ثلث أراضي البلاد) وهي تضفي الشرعية على ممارساته وعلى نظام حكمه.

ثالثاً: الارستقراطية:

كانت الطبقة الارستقراطية قوية على طول التاريخ الإثيوبي سواء في مواجهة التاج وسواء في مواجهة المواطنين الإثيوبيين، فقد تمكن نبلاء الإقطاع من الاحتفاظ لأنفسهم بقدر يعتد به من السلطة تحت زعم انتمائهم للأسرة السليمانية، أو نتيجة لكفاءتهم القتالية

واحتفاظهم بجيوش محلية قوية موالية لهم، واستناداً إلى ذلك فقد تمكن هؤلاء ـ كل في مقاطعته ـ من الاستحواذ على قدر كبير من الحكم الذاتي، بحيث وصلت الإمبراطورية إلى حافة البلقنة الكاملة في الفترة التي عرفت بعصر الأمراء (١٧٦٩ ـ ١٨٥٥) إلا أنه بنهاية هذه المرحلة فقد تمكن الأباطرة ابتداء من ثيودور من تقويض سلطات الحكم الذاتي للنبلاء وهي تلك العملية التي توجهت بقيام هيلاسلاسي بتقويض سلطات النبلاء إلى حد كبير، وإخضاعهم وممارساتهم لسلطة الحكم الإمبراطوري المركزي[٩].

وتنقسم الارستقراطية الإثيوبية إلى فئتين[١٠].

الأولى ـ وتضم أولئك الذين ينحدرون من دماء ملكية، وهم من يسمون بـ "زعماء إسرائيل" الذين أدعوا بأنهم ينتسبون برباط الدم إلى النبي سليمان.

الثانية ـ وتضم في صفوفها أولئك الذين أدوا خدمات للعرش الإمبراطوري، أو للفئة الارستقراطية العليا الإقليمية ـ الفئة الأولى، ونتيجة لهذه الخدمات فإنهم منحو الألقاب والنياشين، كما منحوا إقطاعيات من الأرض تتناسب وحجم خدماتهم.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن كل النبلاء كانوا يمتلكون مساحات شاسعة من الأراضي، في إطار ما يعرف بالملكية الغائبة، حيث يقوم الفلاحون الإثيوبيون بزراعة هذه الأراضي لحسابهم في إطار ظروف جعلتهم أشبه "بأقنان الأرض"، ثم إن كل النبلاء كانوا يتولون مناصب قيادية في الجهاز البيروقراطي للإمبراطورية كمدراء للأقاليم أو كجامعي ضرائب، وبهذا فإن سلطتهم كانت مزيجاً يجمع بين السلطة والثروة[١١].

رابعاً: الفلاحون:

وقد كانوا أكثر الطبقات الاجتماعية الإثيوبية عدداً (٨٥ بالمئة من عدد السكان)، وأكثرها عرضة للاضطهاد والاستغلال؛ فقد أنصب عليها هذا الاستغلال سواء من جانب الإمبراطور، وسواء من جانب رجال الكنيسة، وسواء من جانب الطبقة الارستقراطية، وقد كان الاستيلاء عن ناتج جهد هذه الطبقة، هو العامل الأساسي في تدعيم مركز ورفاهية الطبقات السابقة، وهو الذي أدى بالتبعية إلي مزيد من تدعيم أدوات القهر والاستغلال، وأن تفاوتت درجة وكثافة القهر والاستغلال الواقع على الفلاحين الإثيوبيين من منطقة إلي أخرى داخل الإمبراطورية، إذ كان الفلاحون

الإثيوبيون في المناطق المستعمرة في الجنوب أكثر عرضة للقهر والاستغلال من أقرانهم في الشمال الذين ينتمون إلي جماعة الأمهرا/ تجراي.

لقد كانت كل الأراضي الإثيوبية مملوكة من الناحية النظرية للإمبراطور، ولكن من الناحية الفعلية فإن ملكية الأرض كانت على ثلاثة أنواع(١٢):

(١) الملكية الجماعية ــ في السهول العليا في الشمال حيث تعيش جماعة الأمهرا/ تجراي، وهي المنطقة التي قامت فيها مملكة الحبشة تقليدياً قبل أن تتوسع بالغزو.

(٢) الملكية الخاصة ــ في المناطق السابقة، بالإضافة إلي المناطق التي استولى عليها منليك في الجنوب.

(٣) الأراضي الحكومية ــ وتوجد على أطراف الإمبراطورية في الجنوب، وقد منح بعضها من جانب المتاج كهبات لقواد الجيش، في حين استغل البعض الآخر في مشروعات زراعية حكومية.

وكان هناك نظامين للحقوق على الأرض(١٣):

(١) نظام rist ــ وهو يعني حق الانتفاع بالأرض وفق نظام المشاركة، وكان سائداً في الشمال.

(٢) نظام gult ــ وكان يسري على الأراضي التي تجمع عنها الضرائب، وتدفع عليها الجزية للطبقة الارستقراطية، وكان هذا النظام سائداً في الجنوب، وبموجبه كان يمكن نزع الأراضي من أصحابها.

.. وقد استخدمت العديد من الأدوات والأساليب لتعزيز النظام الإمبراطوري، وتأمين الهيكل الاجتماعي الاقطاعي وضمان استمراره، فقد استخدمت القوة المسلحة كأداة لفرض السيطرة على المناطق الجنوبية الجنوبية المستعمرة، وتلك ظاهرة عامة في التاريخ الإثيوبي، كما كان الاستيلاء على الأرض وانتزاعها من يد أصحابها وسيلة لدعم السلطة السياسية والاقتصادية في الإمبراطورية والتي كانت ترتكن إلي السيطرة على الأرض، وعلى الفلاحين الذين يعيشون عليها، ومنذ عهد منليك تم إقامة نظام إداري تولي زمام السلطة فيه كبار النبلاء، على نحو مكن الحكومة المركزية من فرض سلطانها على الملوك والزعماء المحليين وتابعيهم، كما مكن الأمهرا من فرض سيادتهم

على كافة أنحاء الإمبراطورية، وفضلاً عما تقدم فقد استخدمت أساليب أخرى لإقرار هذا الشكل من أشكال السيطرة نذكر منها: فرض استخدام اللغة الأمهرية على كافة الجماعات الأخرى، واعتبارها لغة رسمية للبلاد، ثم إن الكنيسة الإثوذكسية الإثيوبية قد قامت بدور هام في تعزيز الهيكل الاجتماعي القائم فهي لم تسهم فقط في تعزيز سلطة الأمهرا وإضفاء الشريعة عليها، ولكنها كانت أيضاً مصدراً لتماسك ووحدة شعب الأمهرا خاصة عندما ركزت في دعايتها على أنه شعب الله المختار(١٤).

عوامل التغيير (إصلاحات هيلاسلاسي)

اتجه هيلاسلاسي ـ منذ أن أصبح ولياً للعهد عام ١٩١٦، وبعد أن أصبح إمبراطور للحبشة عام ١٩٣٠ ـ إلي القضاء التدريجي على نفوذ القوى التقليدية في المجتمع الحبشي من جانب، كما سعى إلي تحديث المجتمع الحبشي من جانب آخر، رغبة منه في أحكام قبضته على السلطة، وزيادة موارد الدولة، لكن هذه السياسة قد انتهت إلي ظهور قوى اجتماعية جديدة معارضة راحت تعمل على تقويض النظام الإمبراطوري.

أولاً: تقويض سلطات القوى التقليدية (الكنيسة ـ الطبقة الأرستقراطية):

(١) ففي مواجهة الكنيسة ـ أعلن هيلاسلاسي في عام ١٩٢٩، استقلال الكنيسة الإثيوبية عن الكنيسة المصرية، محطماً بذلك تقليداً استمر نحو ستة عشر قرناً من الزمان، وقد جاء دستور عام ١٩٣١، ليؤكد سيطرة هيلاسلاسي على الكنيسة حين قرر أنه "استناداً إلي دمائه الإمبراطورية وإلي المكانة التي يتمتع بها، فإن شخص الإمبراطور يعد مقدساً، وكرامته مصانة، وسلطته لاتنازع". وفضلاً عما تقدم فإن تعاون بعض القساوسة مع الفاشست أثناء الاحتلال الإيطالي للحبشة قد أدى إلي تحطيم هيبتهم، وهو الأمر الذي سهل على الإمبراطور اتخاذ إجراءات بحرمان الكنيسة من حقها في جباية الضرائب، وحرمانها من سلطاتها المدنية وبخاصة في مجال التعليم منذ عام ١٩٤٢.

وقد جاء دستور عام ١٩٥٥، ليكمل هذه العملية حين قرر صراحة أن الإمبراطور وباعتباره رئيساً للدولة هو أيضاً "المدافع عن العقيدة" وهو كذلك "رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية"(١٥).

وهكذا تمكن هيلاسلاسي من القضاء على الأساس الأدبي والمادي لسلطات الكنيسة على نحو مكنه من تقليص سلطاتها وتحويلها إلي مؤسسة غير سياسية خاصة عندما انتزاع عملية التعليم من يد الكنيسة وحولها إلي وزارة التعليم.

والأمر الجدير بالملاحظة هنا أن احتكاك الارستقراطية الحبشية بالتقاليد الأوروبية ــ أثناء فترة الاحتلال الإيطالي للحبشة ــ قد أسهم هو الآخر في تقويض سلطات الكنيسة، ذلك أن هذه الارستقراطية قد تولدت لديها قناعة بأن التعليم الغربي أكثر فائدة لأبنائها من التعليم التقليدي الكنسي، وراحت تبعاً لذلك ترسل أبناءها للتعليم في المدارس الأجنبية على نحو أدى إلي ظهور نخبة ارستقراطية جديدة ترى في السياسة عملاً مدنياً لا كنسياً(١٦).

وهكذا فقدت الكنيسة دورها السياسي على نحو ما يوضح ذلك انقلاب عام ١٩٦٠، ضد الإمبراطور هيلاسلاسي؛ ذلك أن فشل هذا الانقلاب لم يكن مرجعه معارضة الكنيسة له، ولكنه كان يرجع إلى، فشل القائمين على الانقلاب في الحصول على تأييد القوات الجوية والجيش لا أدل على ذلك من أن الكنيسة لم تقرر حرمان هؤلاء من عطفها إلا بعد فشل الانقلاب(١٧).

(٢) وفي مواجهة الطبقة الارستقراطية ــ فإن هيلاسلاسي قد عمد إلي تقويض سلطاتها باتخاذ الإجراءات التالية، وبخاصة عقب عودته من المنفى عام ١٩٤١(١٨).

(أ) قام بتسريح جيوش الأقاليم، وإقالة قوادها، وبدأ في إنشاء جيش حديث موحد تحت أمرته المباشرة، وقد عهد بمهمة تدريب هذا الجيش إلي بريطانيا أولاً، ثم إلي الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣، عندما أقام معها حلفاً دفاعياً مشتركاً.

(ب) قام هيلاسلاسي بإنشاء نظام مالي موحد للإمبراطورية، وبإنشاء وزارة المالية أخذت على عاتقها مهمة جمع الضرائب، وبذلك حرم مدراء الأقاليم من حقوقهم السابقة في جباية الضرائب ومن حقوقهم في حجز جزء من هذه الضرائب لصالحهم، وأصبحوا بالتالي يعتمدون على مرتباتهم الشهرية التي يتحصلون عليها من الحكومة المركزية.

(جـ) قام هيلاسلاسي بإعادة تنظيم الأقاليم تحت إشراف وزارة الداخلية، أوكلت لها مهمة إعادة رسم حدود الأقاليم على النحو الذي يقلل من سلطات الطبقة الارستقراطية في بعض المقاطعات التقليدية القديمة وبذا أصبح كل المدراء موظفون لدى الدولة.

ثانياً: التحديث

سعى هيلاسلاسي إلي تحسين الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي باعتباره النشاط الاقتصادي الرئيسي في البلاد، كما عمل على تشجيع الزراعة التجارية، وإنماء قاعدة صناعية ناشئة.

إلا أنه يلاحظ أن اهتمام هيلاسلاسي في هذا المقام كان ينصب على زيادة حصيلة الدولة أكثر من الاهتمام بتحقيق التنمية وتحسين مستويات الإنتاج، فقد أصدر هيلاسلاسي العديد من قوانين الضرائب الزراعية في الفترة من ١٩٧٠/٤٤ لم يحقق أياً منها نتيجة فعالة، وفي الفترة من ١٩٧٤/١٩٦٠ دعى المستثمرون الأجانب للمشاركة في الاستثمار في القطاع الصناعي[١٩].

غير أن سياسات هيلاسلاسي في هذا المجال قد انتهت إلي نتائج سلبية، ذلك أن عمليات الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي قد تركزت في يد طبقة صغيرة الحجم من رجال الأعمال الإثيوبيين نهضت من بين صفوف الطبقة الارستقراطية والأسرة المالكة، ولقد حقق هؤلاء أقصى استفادة من الثورة الزراعية التي دشنها هيلاسلاسي، في حين إزداد الفلاحون فقراً خاصة عندما طرد العديد منهم من الأراضي التي كانوا يفلحونها لإفساح المجال أمام الزراعة التجارية، واستخدام الميكنة فيها، وصحيح أن تطور الصناعة التحويلية في إثيوبيا منذ الخمسينيات قد أدى إلي ظهور طبقة عاملة حضرية صغيرة سمح لها بحق التجمع النقابي منذ عام ١٩٦٢، لكن هذه الطبقة لم يسمح لها بممارسة حق الإضراب لمواجهة الضغوط المتزايدة عليها من انتشار البطالة بين صفوفها، وتدني مستويات أجورها، وإذا كان هيلاسلاسي قد تمكن من إقامة التعليم المدني الحديث في إثيوبيا، وإقامة جامعة هيلاسلاسي لتزويد الجهاز الإداري في الدولة بحاجته من الإداريين المتخصصين، إلا أنه يلاحظ في اوآخر الستينيات أن الجهاز الإداري قد بأت عاجزاً عن استيعاب كافة خريجي المدارس والجامعة من جهة، هذا فضلاً عن التمييز العرقي في شغل المناصب العليا في الجهاز الإداري للدولة من جهة ثانية، يضاف إلي ذلك تدهور القيمة الحقيقية لرواتب الموظفين من جهة ثالثة نتيجة للتضخم.

وهو الأمر الذي أدى إلي إثارة موجة الاستياء والتذمر لدى أوساط المثقفين الإثيوبيين[٢٠].

ثم إن اتجاه هيلاسلاسي إلي إقامة جيش حديث كبير العدد تحت أمرته المباشرة ـ لتقوية قبضته على السلطة في مواجهة الكنيسة والطبقة الارستقراطية، ولمواجهة الانتفاضات الداخلية، وحركات التحرير الإريترية بالذات ـ قد دفعه إلي إدخال أبناء العمال والفلاحين كجنود في جيشه، كما دفعه إلي قبول أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة في الكليات العسكرية للتخرج كضباط وقد أدى ذلك إلي أن أصبح الجيش الإثيوبي بوتقة للتناحر الطبقي والعرقي، خاصة وأن المناصب القيادية العليا للجيش ظلت حكرا على كبار الضباط من أبناء الطبقة الارستقراطية الأمهرية[٢١].

وهكذا نشأت، في غمار عملية التحديث، قوى اجتماعية جديدة داخل النظام الاجتماعي القائم، لم يسمح لها بالحصول على نصيب في السلطة أو الثروة الاقتصادية للبلاد، فباتت تشكل قوى معادية للنظام، وسعت إلي تقويضه.

- **نشأة المسألة القومية**

عقب عمليات الغزو الاستعمارية التي دشنها أباطرة الحبشة لاحتلال المناطق الواقعة جنوب الهضبة الحبشية في النصف الأخير من القرن الماضي، فإن منليك (١٨٨٩ ـ ١٩٠٩) استطاع أن يؤمن الحدود الجديدة لإمبراطوريته من خلال إبرامه للعديد من الاتفاقيات مع الدول الاستعمارية الأوروبية "لتحديد" الحدود بين إمبراطوريته، وبين المستعمرات الأوروبية في المنطقة[٢٢].

فقد وقع منليك معاهدة مع فرنسا في ٢٠ مارس ١٨٩٧، لتحديد الحدود بين بلاده و بين مستعمرة الصومال الفرنسي، وقامت فرنسا بتخطيط الحدود في المنطقة عقب إبرام هذه المعاهدة مباشرة، كما وقع منليك معاهدة مع بريطانيا في ١٤ مايو ١٨٩٧، لتحديد الحدود بين بلاده وبين مستعمرة الصومال البريطاني، لكن خط الحدود المتفق عليه بين البلدين قد فصل بين القبائل الخاضعة للحماية البريطانية وبين مناطق رعيهم في هود، ولذا اعترفت المعاهدة بالطبيعة الرعوية لسكان منطقة الحدود ومنحتهم حق التنقل وراء العشب والمرعى عبر الحدود، وقد تم تخطيط الحدود في المنطقة من جانب لجنة أنجلو/إثيوبية في الفترة من ٣٢ ـ١٩٣٥ ، وعقب هزيمة القوات الإيطالية على يد

القوات الحبشية في عدوا عام ١٨٩٦ فإن إيطاليا أذعنت ـ بموجب اتفاق يونيو ١٨٩٧، مع منليك ـ لما حدده منليك من خط حدود لإمبراطوريته مع الصومال الإيطالي، وجاءت المعاهدة الإيطالية/الحبشة في ١٦ مايو ١٩٠٨، لتعدل الحدود في المنطقة لصالح إيطاليا إلى حد ما.

إلا أنه يلاحظ أن كافة خطوط الحدود السابقة قد تلاشت عقب الاحتلال الإيطالي للحبشة خاصة وأن إيطاليا قد رفضت الاعتراف بها، وعقب طرد القوات الإيطالية من الحبشة، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية فإن هيلاسلاسي قام بإبرام اتفاقيات جديدة مع الدول الاستعمارية الأوروبية في المنطقة مستهدفاً تأكيد حدود إمبراطوريته، وتخطيطها(٢٣) فعقد اتفاقاً مع فرنسا في ٥ سبتمبر ١٩٤٥، لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وتخطيط الحدود بين بلاده وبين الصومال الفرنسي، وقد تم هذا التخطيط في عام ١٩٥٤، وفق معاهدة ١٨٩٧، لكن فرنسا تنازلت عن نحو ١٥٠٠ كم٢ من الصومال الفرنسي لصالح إثيوبيا في منطقة خط الحدود الغربي بين بحيرة أبيي وجبل موسى علي.

كذلك قامت كل من بريطانيا وإيطاليا بإبرام اتفاقيات مع إثيوبيا في ٣١ يناير ١٩٤٢، ١٩ ديسمبر ١٩٤٤، على التوالي اعترفتا فيها بحقوق إثيوبيا السيادية على أوجادين، وإن ظلت القوات البريطانية تشرف إدارياً على أوجادين، هود، والمنطقة المحجوزة، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على أمل إقناع إثيوبيا بتعديل الحدود ليضم الصومال البريطاني مناطق جادا بورسي، وأشاك، ودولبا هانتا هود حيث مناطق رعي القبائل الصومالية، ولم يتحقق لبريطانيا ما أرادت لأنها لم تكن قادرة على تقديم تعويض مناسب لإثيوبيا في مقابل ذلك، وبموجب اتفاق الأنجلو/إثيوبي في ٢٩ نوفمبر ١٩٥٤، انسحبت الإدارة العسكرية البريطانية من أوجادين، وإن أكد الاتفاق حق ضابط الاتصال البريطاني في الصومال البريطاني في حماية القبائل "البريطانية" وتأمين حقهم في العبور بحرية إلى داخل الأراضي الإثيوبية حيث مناطق رعيهم في هود.

أما فيما يتعلق بالحدود مع الصومال الإيطالي، فإن بريطانيا قد احتلت هذا الإقليم عقب طرد القوات الإيطالية منه، وفي عام ١٩٤٩ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة وضع الإقليم تحت وصاية إيطاليا لمدة عشر سنوات يحصل بعدها على الاستقلال، وقد

قامت الإدارة العسكرية البريطانية في الإقليم قبل تسليمه لإيطاليا بتحديد وتخطيط حدود الإقليم وأسمتها الخط الإداري المؤقت.

وقد اندمج الإقليم مع الصومال البريطاني عام ١٩٦٠ ليشكلان جمهورية الصومال.

وهكذا تمكن هيلاسلاسي، بالوسائل الدبلوماسية، من إضافة المزيد من الأراضي إلى حدود إمبراطورية منليك، فقد حصل على أجزاء من الصومال الفرنسي عام ١٩٥٤، وأعاد تأكيد سيطرة بلاده على منطقة أوجادين في عام ١٩٥٤، ثم قام بضم إريتريا إلى إمبراطوريته في عام ١٩٦٢.

وهذا الضم الحديث لمعظم مناطق الإمبراطورية، فضلاً عن كون السيطرة الإثيوبية على هذه المناطق غير فعالة، وغير مستمرة، ثم المعاملة الجائرة من جانب الأمهرا وقهرها لبقية القوميات الأخرى قد حال دون تحقيق الاندماج الوطني في إثيوبيا من جانب، كما أدى إلى تفجر المشكلة القومية داخل إثيوبيا من جانب آخر، حيث راحت كافة الجماعات المضطهدة تطالب بالانفصال والاستقلال، وترفع السلاح في وجه الحكومة الإثيوبية لتحقيق مطالبها تحت قيادة العديد من حركات التحرير في إريتريا، وتجراي، وأورومو، والعفر، والصومال الغربي(*).

وقد كان لنشاطات هذه الحركة دور هام في إنهاك النظام الإمبراطوري، وفي تقويض دعائمه.

التغيير وممارسات الدرج

رأينا كيف تمكن هيلاسلاسي من تقويض الأساس المادي للقوى الاجتماعية التقليدية (الكنيسة ـ الطبقة الارستقراطية) رغبة منه في تحقيق المركزية من جانب، ورغبة أيضاً في تجنب منازعته السلطة من جانب آخر، كذلك فإن إصلاحاته الداخلية ـ والتي استهدفت زيادة موارد الدولة، ورفع كفاءة الجهاز الإداري ـ قد أسفرت عن تنامي قوى اجتماعية جديدة لم تعط الفرصة للحصول على نصيب وافر من الثروة والسلطة في البلاد، فباتت تشكل قوى معادية للنظام، وفضلاً عما تقدم فإن المشكلة القومية قد تعمقت لعدم تبني هيلاسلاسي لسياسة الاندماج الوطني ترتكن إلى المساواة بين القوميات، وإنما ظلت سيطرة الأمهرا قائمة، كما ظل الاضطهاد القومي مستمراً.

على أنه يمكن القول بأن سقوط النظام الإمبراطوري في سبتمبر ١٩٧٤، لم يكن مرجعه بالأساس نشاط تلك القوى الاجتماعية الجديدة التي نهضت في غمار عملية التحديث (فهي ضعيفة كما وكيفا) بقدر ما كان يرجع أيضاً إلى ضعف القوى التقليدية التي باتت عاجزة عن مساندة النظام الإمبراطوري، وبقدر ما كان يرجع أيضا إلى الضربات التي راحت توجهها حركات التحرير للقوميات المقهورة ضد النظام الإمبراطوري.

وهناك عاملين إضافيين أسهما في الإسراع بتوقيت عملية التغيير، وكانا بمثابة المفجر الأساسي لها وهما القحط وما استتبعه من مجاعات في الريف الإثيوبي، والتضخم وما واكبه من انخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي في المدن، وبالتالي مستوى المعيشة.

■ **مسار التغيير: فبراير ــ سبتمبر ١٩٧٤**

إن المتتبع للأحداث التي سبقت وواكبت حركة فبراير ١٩٧٤ في إثيوبيا، وكذا المحلل لطبيعة القوى المشاركة فيها، يستطيع أن يستنتج أن هذه الحركة كانت"انتفاضة نخبوية بورجوازية، فئوية، حضرية" ولعل دراسة موجزه لطبيعة هذه القوى ومطالبها، وطموحاتها تؤكد هذا الاستنتاج.

(١) البورجوازية الصغيرة(٢٤):

وهي تنقسم إلى شريحتين:

(أ) القديمة ــ وهي تضم أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة، الذين يعتمدون على عملهم الشخصي مثل أصحاب المحلات التجارية الصغيرة، وأصحاب محلات البقالة، والحرفيين..إلخ.

(ب) الجديدة ــ وقد نشأت هذه في ثنايا العمل الإداري، وتضم المديرين، وموظفي الخدمة المدنية، وقد اتخذت الشريحتان موقفاً مشتركاً في مواجهة الطبقة الارستقراطية، وأيدتا مقترحات الإصلاح الزراعي التي تنطوي على ضرورة نزع الملكية الزراعية من الطبقة الارستقراطية، وكان مرجع ذلك إبعاد

البورجوازية الصغيرة عن المشاركة في مشـروعات الزراعـة التجاريـة، وقصـرها على أبناء الطبقة الارستقراطية.

وقد عزز التضخم النابع من أوضاع دولية وداخلية من وحدة هـذه الطبقـة، فهـو قـد أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية لمدخرات البورجوازية الصغيرة القديمـة، كمـا أدى إلـى انخفـاض القيمة الحقيقية لرواتب وعوائـد البورجوازيـة الصـغيرة الجديـدة، وعلـى أيـة حـال فـإن البعض يقدر أن عدد البورجوازية الصغيرة في إثيوبيـا لـم يتجـاوز فـي عـام ١٩٧٠ عـدة مئات محدودة من الألوف في مجتمع وصل تعداده آنذاك نحو ٢٥ مليون نسمة.

(٢) الطبقة العاملة[٢٥]:

رأينا أن هذه الطبقة الناشئة قد منحت حـق التجمـع العمـالي فـي عـام ١٩٦٢، وإن لـم تمنح حق الإضراب، واستناداً إلى ذلك تكون الاتجاه الكونفـدرالي لنقابـات العمـال الإثيوبيـة عام ١٩٦٣ الذي استطاع خـلال السـنوات السـبع الأولـى مـن قيامـه إبـرام ١٣ اتفاقيـة جماعية في مختلف أنحاء البلاد، على أنه في الشهور القليلـة التـي سـبقت أحـداث فبرايـر تدهورت الأوضاع المعيشية للعمال، وانتشرت البطالة فـي صـفوفهم نتيجـة للتضـخم الـذي أدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية لأجورهم، فقد ارتفعـت أسـعار سـلع التجزئـة (الغـذاء ـ الملابس ـ الأدوات المنزلية)، في أديس أبابا فـي الفتـرة مـن ديسـمبر ١٩٧٢ إلـى يوليـو ١٩٧٣ بنسبة ٣٠ بالمئة، وفي الشهور الثلاث الأولى لعـام ١٩٧٤ ارتفعـت الأسـعار بنسـبة ٨٠ بالمئة وهو الأمر الذي أدى إلى إثارة موجة الاستياء والتذمر لدى العمال.

على أنه تجب ملاحظة أن عدد الطبقة العاملة الإثيوبيـة فـي عـام ١٩٧٤ كـان صـغيراً فهو لم يتجاوز ١٥٠ ألف عامل، وكان من بينهم ٨٠ ألف عامـل فقـط أعضـاء فـي الاتحـاد الكونفدرالي لنقابات العمال الإثيوبية، بل إن هذا العدد الأخير كان معظمـه ينتمـي إلـى مـن يطلق عليهم "أرستقراطية العمل" من أصحاب الياقـات البيضـاء والفنيـين، ذلـك أن غالبيـة أعضاء الاتحاد الكونفدرالي كانوا من العاملين فـي البنـوك، وشـركات التـأمين، وشـركات الطيران، وهم بالتالي أقرب في توجهاتهم إلى البورجوازية الصغيرة.

(٣) المثقفون[٢٦]:

رأينا كيف أن سياسة التحديث التي تبناها هيلاسلاسي قد اقتضـت ضـرورة إقامـة جهـاز إداري حديث، وهو الأمر الذي فرض ضرورة الاهتمـام بتطـوير التعلـيم وتوسـيع قاعدتـه،

وقد أدى ذلك إلى إنماء شرائح اجتماعية جديدة متعلمة ومثقفة (طلبة ـ مدرسين ـ إداريين)، وهكذا أصبح التعليم والعمل الحكومي يشكلان مصدراً للدخل والنفوذ لهؤلاء، وهو مصدر مستقل عن ملكية الأرض، ورغم أنه يصعب تصنيف هؤلاء المثقفين باعتبارهم طبقة، إلا أن المرء لا يستطيع تجاهل أهميتهم كجماعة واعية بذاتها، وكقوة سياسية محتملة، وحيث إن جميع الإثيوبيين الذين تلقوا تعليماً عالياً قد التحقوا بالخدمة الحكومية فإن ذلك قد أدى إلى قدر من الارتباط في المصالح والتوجهات بين الطلبة والمدرسين وبين البيروقراطيين.

وصحيح أنه لم يعرف إلا القليل عن الخلفية الاقتصادية ـ الاجتماعية لطلبة جامعة هيلاسلاسي، إلا أنه بات واضحاً منذ منتصف الستينيات أن معظم هؤلاء الطلبة ينحدرون من أسر تقيم في الحضر، وأنهم من أبناء التجار، والكتبة، ورجال البوليس، وصغار الموظفين، وبعبارة أخرى فإنهم من أبناء البورجوازية الصغيرة، ولذا فقد كان من المنطقي أن يتخذوا موقفاً معادياً للإقطاع الذي يعطل من نمو البورجوازية الصغيرة، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن نحو ٨٠ بالمئة من طلبة الجامعة كانوا ينتمون إلى جماعة الأمهرا/تجراي، وبالتالي فإن مظاهراتهم في الستينيات، وشعاراتهم التي كانت تنادي بأن "الأرض لمن يفلحها" إنما كانت تستهدف بالأساس توجيه ضربة إلى الإقطاع، واجتذاب الفلاحين في الجنوب في إطار تحالف سياسي ضد لوردات الأرض، أكثر مما كانت تستهدف تحقيق مصالح الفلاحين.

وبحكم أوضاعهم فإن الطلبة ليسوا أعضاء في نخبة، ولكنهم يصبحون جزءاً منها، عقب التخرج، فتحى أوائل الستينيات كان خريج الجامعة يضمن مركزاً مرموقاً في الجهاز الإداري، ويحصل على مرتب مغر، فضلاً عن رضى من جانب الإمبراطور الذي كان يرغب في وجود رجال أكفاء شريطة ألا تكون لهم مطالب في السلطة، إلا أنه مع نهاية عقد الستينيات فإن الوضع بات مختلفاً فخريج الجامعة لم يعد يأمل في هذه الامتيازات، ولا في الحصول على عمل سريع نتيجة ازدحام الجهاز الإداري بالعاملين، هذا في حين أن خريجي المدارس الثانوية باتوا يواجهون مشكلة البطالة، ونتيجة لذلك تغيرت اتجاهات الطلبة خلال الستينيات وأوائل السبعينيات فأصبحوا أكثر وعياً من الناحية السياسية، خاصة مع قمع مظاهراتهم وإضراباتهم بالقوة، والتي توجهت بإغلاق الجامعة في عام ١٩٦٩ وراح الطلبة ينظرون إلى أنفسهم كوكلاء للتغيير، لا كخدم

أوفياء للإمبراطور، وأخذوا يصدرون المنشورات التي تبشر بالاشتراكية والإصلاح الزراعي، إلا أن هذه المنشورات ظلت نخبوية في لهجتها فهي لم تتجه إلى مخاطبة الجماهير الإثيوبية المسحوقة، وبالتالي لم تؤدي إلى خلق حركة سياسية عريضة في البلاد وانحصرت في نطاق الجامعة وإلى حد ما في العاصمة أديس بابا.

وقد اشترك المدرسون في حركات الاحتجاج العلني ضد سياسات النظام الإمبراطوري باعتبارها غير تقدمية بالدرجة الكافية، وإن أنصب نقدهم على الإصلاحات التعليمية التي اقترحها النظام، والتي كانت تتجه إلى تركيز الاهتمام على التعليم الفني، دون التعليم النظري، واعتبروا ذلك ابتعاداً عن عملية التحديث.

وقد كان هذا الاحتجاج وتلك المعارضة العلنية لسياسات النظام الإمبراطوري من جانب الطلبة والمدرسين والموظفين على درجة كبيرة من الأهمية، إذ كانت تعني تخلي هؤلاء عن تأييد الإمبراطور وهم الذين كان يعدهم الإمبراطور مصدراً هاماً لسلطته وتدعيم مركزه.

(٤) الجيش(٢٧) :

رأينا كيف أن هيلاسلاسي قد عمد إلى تحديث الجيش عدداً وعدة، لكنه حرص على أن يكون الهيكل التنظيمي للجيش محققاً لأهدافه الرامية إلى تعزيز الوضع القائم، وتقوية قبضته على الحكم، فقد نظم الجيش على أسس طبقية، ووطنية، وقبلية حتى لا يكون مصدر تهديد للنظام بل ذهب الإمبراطور إلى أبعد من ذلك حين أقام علاقة مصاهرة بين كبار ضباط الجيش وبين الأسرة المالكة، وهكذا أصبح الجيش بوتقة للصراع الطبقي، فقيادته العليا كانت تتشكل من كبار الضباط المرتبطين بالأسرة المالكة بروابط المصاهرة، وقيادته الوسطى كانت تتشكل من صغار الضباط من أبناء البورجوازية الصغيرة الذين تخرجوا من المدارس العسكرية التي أقامها هيلاسلاسي في سعيه لتحديث الجيش، وقاعدته باتت تتشكل من قطاع عريض من ضباط الصف والجنود من أبناء الفلاحين المضطهدين وبالإضافة إلى التناقض الطبقي داخل الجيش فقد كان هناك أيضاً تناقض وطني فأبناء جماعة الأمهرا يشكلون القيادة العليا للجيش، ومعظم القيادة الوسطى له، في حين أن قاعدة الجيش كانت تتشكل من أبناء كافة الجماعات الوطنية المقهورة، وقد كان هذا التناقض الطبقي والوطني داخل الجيش هو العامل الأساسي في انقسام

الجيش على نفسه، وسيادة روح التذمر والتمرد داخله خاصة مع تدهور الأحوال المعيشية لصغار الضباط نتيجة لتدهور القيمة الحقيقية لرواتبهم، فضلاً عن عدم إفساح المجال أمامهم للترقي للمناصب العليا في الجيش.

.. وهكذا فإن سياسة هيلاسلاسي الرامية إلى تحديث المجتمع الإثيوبي قد أدت إلى نشوء قوى اجتماعية جديدة، وإلى بروز العديد من المتناقضات داخل المجتمع، فضلاً عن العديد من المطالب التي عجز النظام عن احتوائها، أو مواجهتها، أو تلبيتها سلمياً، وراح يستخدم أسلوب الخداع والإرهاب، وهو الأمر الذي أدى إلى انفجار الوضع داخل إثيوبيا مع مطلع عام ١٩٧٤.

وقد بدأت الأحداث في فبراير ١٩٧٤ بتمرد اللواء الرابع الذي يضم ٦٠ بالمئة من مدفعية الجيش نتيجة لسوء الأوضاع المعيشية لصغار الضباط والجنود، حيث قام المتمردون باعتقال قائد القوات البرية، الذي ذهب إليهم للاستماع إلى مطالبهم وانتشر التمرد في صفوف القوات الجوية[٢٨]. وفي فبراير ١٩٧٤ تظاهر سائقوا سيارات التاكسي نتيجة لارتفاع أسعار البنزين دون زيادة تعريفة الركوب، وفي مارس ١٩٧٤ دعا الاتحاد الكونفدرالي لنقابات العمال الإثيوبية إلى إضراب عام، وفي أبريل من نفس العام تظاهر نحو مائة ألف من المسلمين في الحضر داعين إلى الحقوق الديمقراطية، وإنهاء التفرقة ضد المسلمين، ومنح المسلمين الحق في ملكية الأرض شأنهم شأن غيرهم من الإثيوبيين، وقد شارك الطلبة، والمدرسون، وعمال الصناعة في هذه الإضرابات والمظاهرات[٢٩]. وهكذا ففي الفترة ما بين أواخر فبراير ـ مايو ١٩٧٤ شهدت أديس أبابا إضرابات لم تشهدها من قبل، ورغم ذلك فإنه لم تكن هناك أي حركة سياسية منظمة وراء هذه الإضرابات، وإنما كان لكل جماعة مطالبها الخاصة التي هي بالأساس ذات طابع اقتصادي لا سياسي.

.. ووسط هذا الجو استقال رئيس الوزراء الإثيوبي أكليلو هابتي ـ وولد في فبراير ١٩٧٤، وحل محله أحد النبلاء وهو أند لكاشيو ماكونين الذي عجز عن مواجهة هذه الأوضاع المضطربة، وكل ما فعله هو زيادة مرتبات الجيش، وخفض أسعار البنزين، وقد أدى ذلك إلى انتهاء التمرد داخل الجيش مؤقتاً في حين استمرت مختلف الجماعات المدنية في التظاهر والإضراب، وهو الأمر الذي أسفر عن تزايد وعيها على نحو دفعها للمطالبة بتغييرات جذرية في النظام القائم، لكنها كانت عاجزة عن التقدم للإمساك بزمام

السلطة لافتقادها إلى تنظيم وتوجه سياسي مشترك، ونتيجة لذلك تقدم الجيش ليحتل مكان الصدارة في الأحداث فقام في يونيو ١٩٧٤ بتشكيل "لجنة التنسيق للقوات المسلحة، والبوليس، والقوات البرية، التي أطلق عليها اختصار اسم "الدرج" (*)، وقامت اللجنة بتدشين حملة اعتقالات واسعة للمسؤولين السابقين، ومن هم في السلطة بما في ذلك أعضاء مجلس التاج الإمبراطوري وكبار رجال الجيش والحكومة، ثم قامت بإجبار ماكونين على الاستقالة واعتقاله بعد ذلك، حيث حل محله ميشيل إمرو في نهاية يوليو ١٩٧٤، ووضعت الإمبراطور نفسه تحت التحفظ، وإن ظلت تعبر عن ولائها له حتى تم خلعه في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤، وإعلان تولي الجيش السلطة في البلاد[٣٠].

.. لعل التحليل السابق يؤكد ما ذكرناه في البداية من أن ما حدث كان انتفاضة نخبوية بورجوازية فئوية حضرية، فمعظم المشاركين في هذه الأحداث كانوا ينتمون إلى عناصر البورجوازية الصغيرة، خاصة وإن عمال الصناعة كان عددهم محدوداً ثم إنهم كانوا يفتقرون إلى التنظيم، كذلك لم يشارك الفلاحون في هذه الأحداث رغم كونهم أكثر الطبقات الاجتماعية في إثيوبيا تعرضاً للاستغلال والاضطهاد، إذ رغم حالة القحط التي راح ضحيتها نحو ما بين ١٠٠ ــ ٢٠٠ ألف فلاح إثيوبي فإن هؤلاء لم يقوموا بالهجوم على مخازن غلال لوردات الأرض، فمات منهم من مات، واتجه البعض الآخر إلى الشحاذة في المدن[٣١]. ثم إن هذه الانتفاضة كانت فئوية فقد أنصبت مطالب الجماعات المشاركة فيها على مطالب تخص كل جماعة، دون أن يكون هناك تجميع لهذه المطالب، أو أساس مشترك يربط بينها إلا كونها مطالب اقتصادية، وهي بذلك تفتقر إلى المضمون السياسي، خاصة مع عدم وجود تنظيم سياسي، وتوجيه سياسي مشترك.

وأيضاً فإن هذه الانتفاضة قد تركزت في الحضر، وعلى وجه التحديد في العاصمة أديس أبابا، وهي بالتالي لم تكن حركة شعبية عريضة تغطي مطالب كافة الجماعات، وتمتد إلى كافة أرجاء البلاد لذلك لم يكن غريباً إن يتقدم الجيش ويستولى على السلطة "بانقلاب عسكري"، صحيح أن قادة الانقلاب قد اتجهوا إلى تبني سياسة راديكالية بدأت بالقضاء الشامل على الأساس المادي للطبقات الاجتماعية التقليدية، لكنهم راحوا بعد ذلك يوجهون ضرباتهم إلى القوى الاجتماعية الجديدة الناشئة، وإلى حركات التحرير التي تقود نضال الجماعات الوطنية المقهورة في إثيوبيا.

- **سياسات الدرج تجاه الواقع الاقتصادي/الاجتماعي**

رأينا كيف تمكنت الدرج من الاستيلاء على السلطة في إثيوبيا عقب خلع الإمبراطور، ثم قامت بتشكيل المجلس العسكري الإداري المؤقت ـ برئاسة الجنرال أمان عندوم ليحكم البلاد غير أنه منذ تشكيل الدرج في يونيو ١٩٧٤ وحتى مقتل أمان عندوم في نوفمبر من نفس العام فإن سياسات الدرج وتوجهاتها ظلت غير واضحة، وإن كان يمكن القول بأنها كانت تستند إلى منظور بورجوازي وطني عبر عن نفسه في الشعار الذي طرحته الدرج وهو "إثيوبيا أولاً" ففي يونيو ١٩٧٤ أصدرت الدرج إعلاناً من ثلاث عشرة نقطة يؤكد على أن: "الدرج التي ترفع شعار إثيوبيا أولاً" تكرر ولاءها لجلالة الإمبراطور القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومما أن استولت الدرج على السلطة عقب خلع الإمبراطور في ١٢ سبتمبر ١٩٧٤، فإن الكولونيل منجستوهيلي ماريام قام بتحديد معنى هذا الشعار المرفوع حين صرح بأنه يعني القضاء على الأنانية، والتركيز على العمل الجاد، والوحدة، والبطولة، وحب البلاد، وفي سبتمبر ١٩٧٤ أعادت الدرج مرة أخرى تأكيدها على السياسة المعادية لكل من الرأسمالية والاشتراكية، وهو موقف لا يختلف عن موقف أي نظام حكم بورجوازي في أفريقيا ويتماثل إلى حد كبير مع مواقف كل من جوموكينياتا، وموبوتو، وسنغور[٣٢].

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٧٤ ـ وهو نفس اليوم الذي تولى فيه الجنرال تفري بانتي مقاليد السلطة في إثيوبيا ـ صدرت عن المجلس العسكري الإداري المؤقت أول و ثيقة تحدد بوضوح توجهات النظام الحاكم في إثيوبيا. وتضع الخطوط العامة لمفهوم "إثيوبيا أولاً"[٣٣]، إذ تبدأ الوثيقة بالحديث عن أسباب حركة الجيش في إثيوبيا والتي تتمثل في أن القادة كانوا يحتقرون المواطنين وإن هؤلاء قد روجوا لعبادة الفرد، وركزوا السلطة في أيديهم، وانتشر الفساد الإداري في عهدهم، كما أن رجال الدين قد تخلوا عن دورهم وأصبحوا تابعين للسياسيين على نحو جعل النظام عاجزاً عن تلبية مطالب الشعب، ثم تذهب الوثيقة إلى تحديد التحدي الأساسي الذي يواجه النظام الجديد بإشارتها إلى أنه يتمثل في صيانة الوحدة الوطنية عن طريق إقامة مجتمع تعددي تحترم فيه لغات كافة الجماعات وثقافاتها، كما تحترم حقوق الإنسان في إطاره، وأيضاً عن طريق السعي لإقامة اتحاد كونفدرالي لشرق أفريقيا يضم كلاً من إثيوبيا والصومال، والسودان، وكينيا، ثم تحدد الوثيقة الفلسفة السياسية لنظام الحكم الجديد في أنها تقوم على الاشتراكية

الإثيوبية، "إثيوبيا أولاً" والتي ترتكن إلى مبادئ: المساواه والعدالة والحرية لكل الإثيوبيين، وإعلاء مصلحة الجماعة على مصالح الأفراد، وإقامة الإدارة الذاتية، واحترام العمل البشري وتقديره، وتنطلق الوثيقة بعد ذلك لتحدد السياسات الواجب اتباعها من ضرورة حكم الشعب لنفسه، وضرورة إقامة حزب سياسي اشتراكي وطني شعبي يضم كل القوى التقدمية في جبهة متحدة، وضرورة القضاء على الاستغلال من خلال ملكية الدولة أو الملكية العامة لوسائل الإنتاج والموارد الطبيعية، وتغيير نظام ملكية الأرض، وضرورة التحرر من الفقر والجهل والمرض.

ولعل هذه الوثيقة تبرز بوضوح التوجه البورجوازي الوطني لنظام الحكم الجديد، وهو توجه لا يختلف بحال عن توجهات معظم الأنظمة الأفريقية الحاكمة وإذا كان المجلس العسكري الإداري المؤقت قد اتخذ في فبراير ١٩٧٥ أول اشتراكي عندما أصدر إعلاناً حول "السياسة الاقتصادية لإثيوبيا الاشتراكية"، قرر بموجبه تأميم البنوك والمؤسسات المالية، وأعلن ملكية الدولة للصناعات الأساسية ومصادر الثروة الطبيعية؛ إذا كان ذلك كذلك فإن هذا الإجراء لا يختلف عما فعلته العديد من أنظمة الحكم الأفريقية حين اتخذ معظمها قرارات بملكية الدولة لبعض المشروعات، وبمشاركة الدولة جزئياً في ملكية وإدارة معظم المشروعات الأخرى[٣٤].

وهكذا فحتى اوآخر فبراير ١٩٧٥ فإن نظام الحكم الجديد لم يتخذ إجراء من شأنه أحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي/الاجتماعي الإثيوبي، وظل يؤكد على احترام الملكية الخاصة، وعلى احترام إقطاعيات الكنيسة.

تفويض الأساس المادي للقوى التقليدية

أصدرت الدرج في ٤ مارس ١٩٧٥ إعلان تأميم الأراضي الريفية[٣٥]، وبموجب هذا الإعلان ألغيت الملكية الخاصة للأراضي الزراعية دون تعويض، وحظر التصرف في الأرض بأي شكل مّن الأشكال، كما حظر استخدام العمل الأجير في الزراعة، وأكد الإعلان على أن الأرض ستصبح ملكية جماعية للشعب الإثيوبي، وإنها ستوضع تحت تصرف الفلاحين لإدارتها من خلال روابط تنشأ لهذا الغرض، وقد سمح الإعلان للأسر بملكية خاصة لا تتجاوز ٢٥ أكر، وأعطى للبدو وللفلاحين الذين يعيشون في قرى، أو

في مناطق قبلية حقـوق ملكيـة علـى الأراضـي التـي يسـتخدمونها للرعـي أو للزراعـة المعيشية.

على أنه يلاحظ أن إجراء "التأميم" السابق قد خدم مصالح الأسـر المالكـة لـلأرض وفـق نظام rist في الشمال حيث أكد ملكيـتهم لـلأرض، ورغـم أن الإجـراء قـد أعـاد حقـوق حيازة الأرض للفلاحين في المناطق المقهورة فـي الجنـوب، إلا أن تزايـد الضـغوط علـى الأراضي الزراعية في الشمال قد دفع بالدرج إلى تـوطين العديـد مـن الفلاحـين الشـماليين في الأراضي الزراعية بالجنوب خدمة لفلاحـي الأمهـرا مـن جانـب، وترتيبـاً للأوضـاع الأمنية في الجنوب من جانب آخر[٣٦].

وفضلاً عما تقدم فإن العديد من المشكلات قد ظهـرت فـي مجـال التطبيـق مـن بينهمـا عدم وجود كوادر إدارية وفنيـة مؤهلـة لتـولي مسـؤولية تنفيـذ الإعـلان، ثـم إن روابـط الفلاحين التي أنشئت للإشراف على إدارة الأراضي الزراعية لـم يكـن لـديها قواعـد ثابتـة تنظم عملها، وأيضاً فإن عدم وجـود خـرائط مسـاحية للأراضـي الزراعيـة قـد أدي إلـى حدوث فوضى في التطبيق، ورغم قيام الدرج بالاستعانة بالطلبـة وإرسـالهم إلـى الأراضـي الزراعية لتوعية الفلاحين والمساعدة في تنفيـذ سياسـة الـدرج وذلـك فـي إطـار الحملـة المعروفة باسم Zemacha (*)؛ رغم ذلك فإن هذه الحملة قـد فشـلت فشـلاً ذريعـاً نتيجـة لعدم فهم الطلبة لقيم وتقاليـد ولهجـات الفلاحـين، ونتيجـة لتبنـي بعـض الطلبـة لأفكـار معارضة لسياسات الدرج راحوا يروجونها بـين الفلاحـين، ونتيجـة أيضـاً لعـدم اسـتجابة الدرج لنـداءات الطلبـة بمسـاندتهم عسـكرياً لمواجهـة المقاومـة المنظمـة مـن جانـب الإقطاعيين لسياسة الدرج المتعلقـة بالإصـلاح الزراعـي[٣٧]، فقـد شـكل هـؤلاء الاتحـاد الديمقراطي الإثيوبي كتنظيم معارض للدرج ودخلـوا فـي مواجهـات وصـدامات عسـكرية مع الفلاحين ومـع قـوات الجـيش وبخاصـة فـي مقاطعـة بجسـيميدير مـوطن الإقطـاع واستطاعوا أن يحققوا بعـض الانتصـارات الجزئيـة المؤقتـة، إلا أن قـوات الحكومـة قـد تمكنت بعد فترة من تقويض نشاطات الاتحاد على نحو دفع بعض قياداتـه إلـى اللجـوء إلـى المنفى، وتنظيم حركة مقاومة سرية للدرج[٣٨].

وخلال نفس الفترة عزل الأبن الأكبـر للإمبراطـور هيلاسلاسـي ـ الأميـر أصفاوصـن من منصبه كولي للعهد، وتم إلغاء كافة الألقاب الملكية[٣٩].

وفي أغسطس ١٩٧٥ صدر إعلان تـأميم كـل الأراضـي فـي الحضـر دون تعـويض، ومصادرة كافة المنازل الإضافية، وإن سمح للأفراد بملكيـة منـزل أسـري واحـد[٤٠]، وقـد أكمـل هـذا الإعـلان عمليـة تقـويض القاعـدة الماديـة للقـوى التقليديـة القديمـة (نبلاء/إقطاع/رجال كنيسـة/كبـار رجـال الجـيش) علـى نحـو غيـر علاقـات الإنتـاج، والتركيب الطبقي للمجتمع الإثيوبي، وفتح الباب أمام اتخاذ إجراءات أخرى.

من هنا فإن صدور برنامج الثورة الوطنية الديمقراطيـة فـي أبريـل ١٩٧٦[٤١]، قـد جـاء تتويجاً للإجراءات التي اتخذتها الـدرج فـي المرحلـة السـابقة، ومنعطفـاً لمرحلـة جديـدة وتوجه جديد في سياسات الدرج وممارساتها، ولعل عرضاً مختصراً للبرنـامج قـد يفيـد فـي توضيح الاتجاه الجديد للدرج.

يبدأ البرنامج بتحديد طبيعة الصراع داخل المجتمع الإثيوبي فـي أنـه يتمثـل فـي وجـود تناقض طبقي "رئيسي" بين الفلاحين وبين الإقطاع، بـين العمـال وبـين البورجوازيـة، بـين الجماهير الإثيوبية وبين الإمبريالية، كمـا أنـه يتمثـل فـي وجـود تنـاقض "ثـانوي" بـين القوميات، وبين الأديان، وبين الرجال والنساء.

ويذهب البرنامج إلى أن حل هذه التناقضـات لـن يكـون إلا مـن خـلال البـدء بثـورة وطنية ديمقراطية تفتح الطريق أمام الثورة الاشـتراكية، وذلـك بهـدف تحريـر إثيوبيـا مـن الإقطاع والإمبريالية ووضع الأساس للتحول الاشتراكي، مـن خـلال التحـالف بـين الطبقـة العاملة والفلاحـين، والبورجوازيـة الصـغيرة علـى نحـو يمكـن مـن إقامـة جمهوريـة ديمقراطية تسودها الحريـة والمسـاواه والوحـدة والرفاهيـة والحكـم الـذاتي علـى كافـة المستويات، ثم بناء إثيوبيا الاشتراكية الجديـدة، وينتقـل البرنـامج بعـد ذلـك للحـديث عـن تأميم الأرض، وتدعيم الصناعات والبنـوك وشـركات التـأمين، وتشـجيع رجـال الأعمـال المحليين تحت إشراف الحكومة، ويؤكد البرنامج علـى ضـرورة تحقيـق الرفاهيـة للشـعب الإثيوبي من خلال برنامج محـو الأميـة، ورفـع المسـتوى الصـحي، وتحسـين ظـروف العمل، والتأمين الاجتماعي.

إذا كانت هذه هي الإجراءات والتوجهـات التـي اتخـذتها وتبنتهـا الـدرج خـلال هـذه المرحلة، فما هـو موقـف القـوى الاجتماعيـة الجديـدة الناهضـة وتنظيماتهـا مـن هـذه

الإجراءات والتوجهات وماذا كان رد فعل الدرج تجـاه هـذا الموقـف؟؟ هـذا مـا سـنجيب عليه حالاً.

علاقات الدرج بالقوى الاجتماعية الجديدة:

رأينا كيف تمكنت الدرج من إحداث تغييـر راديكـالي فـي البنيـة الاقتصـادية/الاجتماعيـة للمجتمع الإثيوبي حين حطمت الأساس المـادي لـدعائم النظـام القـديم لكـن الـدرج وقفـت عاجزة أمام مشكلة بناء نظام سياسي جديد يـتلاءم مـع معطيـات الواقـع الجديـد، فـروابط الفلاحين الجديدة ظلت ضعيفة، ولـم يتخـذ أي قـرار بشـأن مـا إذا كانـت هـذه الـروابط ستتحول إلى إدارات لمزارع جماعية، أم إنـه سيسـمح بالزراعـة الفرديـة، ثـم إن معظـم المنازل المؤممة في الحضر قد اسـتولى عليهـا العـاطلون، وظلـت الـدرج منعزلـة عـن المجتمع على نحو مـا كـان عليـه الحـال فـي عهـد الإمبراطـور، صـحيح أن محتـوى القرارات فضلاً عن التوجهات السياسية العامة للدرج قـد تغيـرت جـذرياً، ولكـن علاقـات الدرج بالمجتمع لم تتغير كثيراً، إذ ظل الحكم مركزيـاً وسـلطوياً ويسـتجيب فقـط لضـغوط مجموعة صغيرة من العسـكرين المنتمـين للبورجوازيـة الصـغيرة، ورغـم أنـه يصـعب وصف سلطة الدرج بأنها كانت سلطة مطلقة إلا أن ذلك لا يرجع بحـال إلـى سـماح الـدرج بتمثيل كافة مجموعات المصالح في السلطة، ولكنه كان يرجع إلى عجـز الـدرج عـن تنفيـذ قراراتها في أطراف البلاد[٤٢].

إن مشكلة خلق نظام سياسي يواكب المجتمـع الاشـتراكي الجديـد قـد وجـدت تعبيراتهـا في العلاقات المتأزمـة والصـراعية بـين الـدرج مـن جانـب، وبـين القلـة القليلـة مـن المجموعات المدنية المنظمة في الحضر مـن جانـب آخـر، وبخاصـة الاتحـاد اكونفـدرالي لنقابات العمال الإثيوبية، وطلبة الجامعة، ورابطة المدرسـين الإثيـوبيين، غيـر أن مـا تجـب الإشارة إليه في هذا المقام هو أن الصراع كان صراعاً بـين مختلـف شـرائح البورجوازيـة الصغيرة بالأساس في سعي كل منها للوصول إلى السلطة.

فقد وقف الاتحاد الكونفدرالي لنقابات العمـال الإثيوبيـة موقـف المعـارض مـن الـدرج عقب خلع الإمبراطور مباشرة، حيث طالب بالتسـجيل بتشـكيل حكومـة مدنيـة تضـم فـي صفوفها ممثلين عن بعـض التنظيمـات الحضـرية (نقابـات العمـال الإثيوبيـة ــ القـوات المسلحة ــ رابطة المدرسين الإثيوبيين ــ اتحاد هيئـة التـدريس بالجامعـة ــ اتحـاد الطلبـة

الإثيوبيين ــ رابطة موظفي الخدمة المدنية ــ رابطة رجال الأعمال الإثيوبيين ــ رابطة المرأة الإثيوبية) وجاءت استجابة الدرج لهذا المطلب فورية وتمثلت في إلقاء القبض على زعماء الاتحاد، لكن الاتحاد عاد في يونيو ١٩٧٥ فأصدر بياناً يطالب بحق العمال في التنظيم، والمساومة الجماعية في المشروعات المؤممة على أن البيان لم يطالب بمشاركة العمال في الإدارة، وهو ما يعبر عن عدم قناعة الاتحاد بالمفهوم الاشتراكي للتجمع النقابي، ونتيجة لعدم استجابة الدرج لهذا المطلب أيضاً قام الاتحاد بتدشين عدة مظاهرات واضرابات عن العمل في سبتمبر ١٩٧٥، كما أصدر ــ ولأول مرة منذ إنشائه ــ وثيقة سياسية تحدد استراتيجية الطبقة العاملة في الوصول إلى الهدف النهائي وهو "الاشتراكية العلمية"، وأكدت الوثيقة أن هذا الهدف لن يمكن تحقيقه إلا بمنح الحقوق الديمقراطية أولاً على نحو يرفع وعي الجماهير، ويدفعها لمشاركة عريضة كيما يتسنى دفع الثورة الديمقراطية إلى طريق الثورة الاشتراكية، وقد انتهى الاتحاد في وثيقته إلى إعلان تحد علني للدرج حين أكد على أنه إذا لم يسمح بتوزيع هذه الوثيقة بحرية، وإذا ما اتخذت إجراءات ضد النقابات فإن الاتحاد سيدعو إلى إضراب عام مفتوح حتى تتحقق كافة مطالبه[٤٣].

وعلى أية حال فإن الاتحاد لم يكنْ يملك التنظيم الضروري لتنفيذ تهديده، فقد حظرت الدرج توزيع الوثيقة ودخل الجيش في صدام مسلح مع العمال المتظاهرين في مطار أديس أبابا، ولم ينفذ الإضراب العام، وخرج الاتحاد من المواجهة ضعيفاً، إن لم يكن محطماً، حيث اغتيل بعض قياداته، واعتقل البعض الآخر، ثم قامت الدرج بإنشاء بديل للاتحاد الكونفدرالي وهو اتحاد كل عمال إثيوبيا A. E. T. U.

لكن بعضاً من قيادات الاتحاد الجديد المعينون من قبل الدرج قد اغتيلوا على يد العمال المعارضين لسياسات الدرج، وهو الأمر الذي أدى إلى تداعي الأحداث واتساع دائرة العنف وبخاصة عندما اندلعت المظاهرات في أول مايو ١٩٧٧ والتي واجهها الجيش بإطلاق الرصاص على المتظاهرين في مذبحة قدر عدد ضحاياها بما بين ٦٠٠ ــ ١٠٠٠ عامل وطالب[٤٤].

كذلك فإن علاقات طلبة الجامعة بالدرج قد شهدت نفس التطور، فقد أغلقت جامعة أديس أبابا لمدة عامين (٧٥ ــ ١٩٧٧)، وأمر الطلبة بالمشاركة في حملة (Zemacha) لتوعية الفلاحين بأهداف الإصلاح الزراعي، لكن الأحداث التي سبقت وواكبت الحملة

أدت إلى العلاقات بين الطلبة وبين الدرج حيث اتهم الطلبة الدرج بخيانة الثورة، ووقفوا موقفاً معادياً منها ومن سياساتها ووصل الأمر إلى ذروته في مظاهرات أول مايو ١٩٧٧ وما أسفرت عنه من مذبحة للعمال والطلبة المتظاهرين(٤٥)، ثم إن علاقات رابطة المدرسين الإثيوبيين بالدرج قد أخذت نفس المسار، إذ راحت الرابطة تطالب برفع مرتبات أعضائها، وتنادى بأن يكون لها دور أساسي في أي قرار يتعلق بإصلاح النظام التعليمي، بل إنها رفضت سياسة الدرج في توجيه الاهتمام نحو التعليم الفني عن قناعة بالمفهوم النخبوي للتعليم، وقد وجهت لها الدرج نفس الضربات التي وجهتها للعمال والطلبة[٤٦].

ولعلة يتضح مما تقدم أن مطالب التنظيمات السابقة لا ترتبط من قريب أو من بعيد بالتوجه الاشتراكي، فقد أنصب معظمها على الحقوق المدنية، والديمقراطية السياسية، وهي كلها مطالب تعزز من مصالح البورجوازية الصغيرة في الحضر، وبالتالي فإنه لم يكن بمقدور هذه التنظيمات إيجاد الاتساق السياسي اللازم لدفع وتبني سياسة اشتراكية، وقد أدى ضعف هذه التنظيمات، وعدم ارتكانها إلى قاعدة شعبية إلى تكمين الدرج من القضاء عليها وتصفيتها.

وإزاء هذا الوضع تحركت بعض قوى اليسار من المثقفين لتقود قوى المعارضة ضد ممارسات الدرج، فأنشأوا تنظيمات سياسية سرية لمواجهة الدرج، انتهت هي الأخرى إلى فتح الطريق أمام مزيد من الاضطهاد العسكري لهم بصورة أكبر مما تعرض له العمال والطلبة.. إلخ.

ففي أواخر عام ١٩٧٥، وبعد أن بات واضحاً أن الدرج ليست مستعدة لتسليم السلطة إلى المدنيين فإن المثقفين الإثيوبيين انقسموا إلى معسكرين[٤٧].

الأول: الحزب الثوري للشعب الإثيوبي (E. p. R.) p.)_ ويزعم هذا الحزب أن نشأته تعود إلي عام ١٩٧٢، وتتكون قيادات هذا الحزب من بعض الكوادر التي تلقت تعليمها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتبنى المنظور الماوي للماركسية، هذا في حين أن قاعدة الحزب تضم في صفوفها بالأساس بعض مثقفي الحضر والعمال من ذوى الياقات البيضاء، ولذا كان من الطبيعي أن يكون لهذا الحزب علاقة وثيقة بالاتحاد الكونفيدرالي لنقابات العمال الإثيوبية، وبطلبة جامعة أديس أبابا، وقد أصدر الحزب منذ

أوائل عام ١٩٧٤ نشرة سرية تحمل اسم "ديمقراسيا" تعبر عن مواقعه المعارضة للدرج، وتوزيع هذه النشرة في دوائر حركة الطلبة في إثيوبيا وأمريكا الشمالية[٤٨].

الثاني: الحركة الاشتراكية لكل الإثيوبيين (Meison) _ وترجع نشأة هذا الحزب إلي عام ١٩٧٥ وتتكون قيادات هذا الحزب من بين كوادر الحركة الطلابية الإثيوبية في أوروبا وبالذات من "أبناء وبنات الأسرالأرستقراطية السابقة الذين قضوا سنوات في المنفى، والذين أصيبوا بالاغتراب نتيجة لتفسخ النظام الاقطاعي"، ويتبنى هؤلاء المنظور الستاليني للماركسية، ولذا كان من الطبيعي أن تكون لهم صلة وثيقة بالاتحاد السوفياتي، وقد عادت هذه الكوادر من المنفى إلي إثيوبيا عقب نداء الدرج بضرورة عودة كافة المثقفين الإثيوبيين إلي بلادهم، وكان على رأسهم هيلي فيدا الذي ترأس التنظيم الجديد[٤٩]، ورغم معارضة هؤلاء لسياسات الدرج، ورفضهم للدكتاتورية العسكرية التي ـ حسب زعمهم ـ قضت على كل الحقوق الديمقراطية، وقمعت الطبقة العاملة، إلا أنهم قد رأوا في التحالف مع الدرج فرصة مناسبة لهم للعودة إلي بلادهم وإلي الحياة السياسية من جانب، كما زعموا أن مثل هذا التحالف من شأنه أن يمكنهم من احتواء الدرج في النهاية من جانب آخر، وقد أصدر هذا الحزب في عام ١٩٧٥ صحيفة علنية تحمل اسم "صوت الجماهير" بموافقة الدرج، راحت تروج لسياسات الدرج وممارستها ثم سعت بعد ذلك الترويج لمفاهيم الحزب في محاولة استقلالية من جانبها.

.. ومنذ عام ١٩٧٩ بدأ الخلاف الفكري يدب بين التنظيمين ووصل دروته بصدامات مسلحة فيما بينهما، وقد سعت الدرج من جانبها إلي تعميق الخلافات بين الحزبين رغبة في تقويض الحزب الثوري المعارض، هذا في حين أن تحالف الحركة الاشتراكية مع الدرج قد عزز من موقعها ومن نفوذها فقد خولت لها الدرج مسؤولية إقامة تنظيم سياسي موال للحكم العسكري، وإقامة اتحاد عمالي كونفيدرالي جديد، وبالفعل تم تشكيل المكتب السياسي لشؤون التنظيمات الجماهيرية في عام ١٩٧٩ ليكون نواه لتشكيل الحزب الجديد، وقد تولى هيلي فيدا رئاسته، كما أن الحركة الاشتراكية ـ ونتيجة لتحالفها مع الدرج ـ قد تولت مسؤولية التدريب السياسي من خلال ٦٦ مدرسة أيديولوجية (Yekatit) على نحوعزز من موقفها في مواجهة الحزب الثوري، بل وفي مواجهة الدرج ذاته.

وخلال عام ١٩٧٦ بدأت أبعاد الخلافات بين الحزبين في الظهور على السطح، ويمكن إجمالها فيما يلي(٥٠):

أولاً: إن محور الخلاف بين الحزبين لاينصب حول ما إذا كان تطبيق الاشتراكية في إثيوبيا أمراً ممكناً ومرغوباً فيه، ولكنه ينصب على كيفية تطبيقها ـ فالحزب الثوري يرى في حكم الدرج دكتاتورية عسكرية فاشستية، ليس بمقدورها قيادة مرحلة التحول نحو الاشتراكية، وهو يرفض فكرة تحقيق الاشتراكية من القمة، عن قناعة أن الدرج قد تمكنت من إسقاط الثورة الشعبية الحقيقية، وصحيح أن الحزب الثوري قد رأى في الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الدرج خطوة على الطريق السليم، إلا أنه يرى أن هذه الإصلاحات كان يمكن أن تكون أكثر ثورية لو كان الشعب هو الذي قررها وتحمل مسؤولية تنفيذها.

من هنا فإن الحزب الثوري يرى ضرورة عقد جمعية وطنية تتولى وضع مشروع للدستور، وتشكيل " حكومة مدنية شعبية مؤقته" تتولى قيادة البلاد في مرحلة التحول نحو الاشتراكية على أن تشكل هذه الحكومة من ممثلين عن العمال والفلاحين والطلبة، وكافة العناصر التقدمية من المثقفين، والتجار والجنود، وفي المقابل فإن الحركة الاشتراكية ترى أن الدرج قد أظهرت قدراً من التقدمية في سياساتها وممارستها.

وبالتالي فإن التحالف معها يعتبر أمراً ضرورياً لمواجهة مصاعب التحول من الإقطاع إلي الاشتراكية، خاصة وإن الاشتراكية ـ وفي إطار ظروف المجتمع الإثيوبي ـ لايمكن أن تكون نتاجاً لحركة جماهيرية وإنما نتاجاً لثورة من القمة، ومن هنا تذهب الحركة إلي ضرورة تشكيل "حكومة ثورية مؤقتة" تمثل الثوار الحقيقيين من البروليتاريا والفلاحين والبورجوازين التقدميين ـ ولاتمثل جماعات المصالح المنظمة في الحضر والتي كان لها وجود في أواخر عهد هيلاسلاسي ـ سعياً لتشكيل جمهورية ديمقراطية وطنية تفرض دكتاتورية وطنية طوال مرحلة التحول نحو الاشتراكية.

ثانياً: وبالإضافة إلي الخلاف المحوري السابق بين الحزبين، فقد كان هناك خلاف آخر يجد أساسه في العامل العرقي ـ ذلك أن معظم قيادات الحركة الاشتراكية من أبناء الجالا (أورومو) بما فيهم هيلي فيدا، بل إن العديد من أنصار الحركة قد عينوا في مناصب هامة، وعلى سبيل المثال فإن أكثر من ستة أعضاء من الخمسة عشر عضواً

أعضاء المكتب السياسي لشؤون التنظيمات الجماهيرية كانوا من أبناء الجالا؛ وهو الأمر الذي أعطى انطباعاً بأن الحركة الاشتراكية تمثل الجالا، خاصة وإنها تحصل على أكبر تأييد ومساندة منهم، وفي المقابل فإن معظم قيادات الحزب الثوري كانت تنتمي إلي جماعة الأمهرا وتجراي، وهو الأمر الذي أعطى أنطباعاً بأن الخلاف بين الحزبين هو خلاف عرقي.

ثالثاً: كذلك فإن وصف الحزب الثوري للدرج بأنها تمثل دكتاتورية عسكرية فاشستية، واستمرار معارضته لها قد أدى إلي اتساع قاعدة مؤيديه حتى بين العناصر المحافظة، والمعارضة للإصلاح الزراعي وغيره من الإجراءات الاقتصادية؛ عن اعتقاد بأن الحزب يدافع عن الحقوق الديمقراطية والحريات. وأصبح الحزب على هذا النحو يعني لدى العامة تحريرهم من دكتاتورية الدرج، وقد دفع ذلك بالحزب إلي مزيد من التشدد في المواجهة السلمية مع الدرج فأخذ يدعو إلي الاضرابات والمظاهرات، وهو الأمر الذي أثار حفيظة الحركة الاشتراكية التي راحت تؤلب الدرج على الحزب سعياً للتخلص منه ومن نفوذه، وقد أسفر تداعي الأحداث عن حرب علنية بين الدرج، والحركة الاشتراكية من جانب وبين الحزب الثوري من جانب آخر.

.. فبنهاية عام ١٩٧٦ تحولت الحرب الكلامية بين الحزبين إلي حرب علنية حقيقية بينهما، فعلى حين تمكنت الحركة الاشتراكية من دفع الدرج الثوري لجأ إلي المقاومة المسلحة التي أودت بحياة المئات في أديس أبابا وغيرها من المراكز الحضرية، وهو الأمر الذي اتاح للدرج فرصة عدم تطبيق أي من مفهومي "الحكومة المدنية الشعبية" أو مفهوم "الحكومة الثورية المؤقتة" على أنه تجدر الإشارة إلي أن الدرج كانت منقسمة على نفسها فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الحزب الثوري، فقد رفض البعض من أعضاء الدرج اللجوء إلي سياسة تحطيم الحزب، وهو الأمر الذي أدى إلي انشقاق داخل الدرج وصل إلي ذروته في ٢ فبراير ١٩٧٧ بالتخلص من الجناح المعارض لتحطيم الحزب الثوري، وتولى منجستو السلطة في البلاد [٥١].

وقد كان ذلك بمثابة انتصار للتحالف بين منجستو والحركة الاشتراكية، لكنه كان انتصار مؤقتاً، فما أن تمكنت الحركة الاشتراكية من التخلص من منافسيها الأساسيين داخل الدرج، وما إن أصبح الحزب الثوري ضعيفاً نتيجة لاعتقال واغتيال قياداته وتشويه صورته أمام الشعب الإثيوبي نتيجة لأعماله الإرهابية، فإن الحركة الاشتراكية

اعتقدت بأن الوقت قد بأت مناسباً للقيام بمحاولتها للاستيلاء على السلطة، فبدأ المكتب السياسي لشؤون التنظيمات الجماهيرية يتصرف كجهاز مستقل عن الدرج، وسعت الحركة في منتصف مارس ١٩٧٧ إلي استقدام نحوستمائة عضو من ميليشات الفلاحين إلي أديس أبابا لإسقاط نظام الحكم الدرج ـ في وقت كانت الدرج قد ألقت بكل قواتها في حربها مع إريتريا ـ إلا أن هذه المحاولة لم تتم، وانتهت بوضع نهاية للتحالف بين الدرج وبين الحركة الاشتراكية. فبحلول يوليو ١٩٧٧ كان هيلي فيدا في المعتقل مع بعض اعوانه، في حين لاذ البعض الآخر بالاختباء أو الهرب من البلاد وقامت قوات الأمن بتعقب أعضاء الحركة الاشتراكية كما فعلت من قبل مع أعضاء الحزب الثوري[٥٢].

ومرة أخرى فإن الدرج تمكنت من الخروج منتصرة، وأكثر قدرة على المواجهة بعد تحطيم قوى اليسار من المثقفين، ذلك أن كلاً من الحزب الثوري، والحركة الاشتراكية قد أرتكب أخطاء قاتلة لعل أهمها التقدير المغالي فيه من جانب كل منهما لقوته، والتهوين من قوة الدرج، ورغم ذلك فإن كلا الحزبين قد قدما خدمة مشتركة للدرج، فقد دفعاها إلي محاولة احتواء مطالبها على نحو ماوضع في برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الصادر في أبريل ١٩٧٦ والذي يؤكد على الطبيعة الطبقية للصراع، ويؤكد على المنظور الاشتراكي في بناء إثيوبيا الجديدة ثم إن لجوء الحزبين إلي استخدام الإرهاب في مواجهة بعضهما لبعض قد أعطى للدرج مبرراً لتحويل الانتباه عن المنظور الديمقراطي، وقمع أية مطالب ديمقراطية من جانب المعارضين لحكم الدرج[٥٣].

بالرغم مما تقدم فإن كلاً من الدرج واليسارالمدني كان في حاجة إلي الآخر فالدرج كانت في حاجة إلي التأييد المدني وبخاصة في مجال إنشاء حزب سياسي، ثم إن اليسار المدني لم يكن بمقدوره رفض الإصلاحات التي قامت بها الدرج لأسباب أيديولوجية من جانب، ولأن هذه الإصلاحات قد قوبلت بترحاب قطاع عريض من جماهير الشعب الإثيوبي من جانب آخر، ولذلك كان من الطبيعي أن تجرى محاولة ثانية للمصالحة بين الطرفين، وهي المحاولة التي بدأت في منتصف عام ١٩٧٧ حينما سمحت الدرج بتشكيل أحزاب مدنية ماركسية/لينينية، فظهرت في تلك الآونة أربعة أحزاب هي:

الشعلة الثورية Abiotawi Seded

وعصبة العمل Woz Ader

والمنظمة الثورية الماركسية/اللينينية Ma. Le. Ri.De.

والنضال الثوري للإثيوبيين المضطهدين E. Ch. A. T.

وقد كانت الشعلة الثورية هي الحزب المتميز بين الأحزاب السابقة، فأعضاؤها في معظمهم من كبار رجال الجيش، وكبار رجال الخدمة المدنية، في حين أن عضوية الأحزاب الأخرى كانت تضم في صفوفها زعماء الطلبة، ولاتعدو أن تكون تجمعات صغيرة تدور حول شخصية مسيطرة. وقد دخلت هذه الأحزاب في ائتلاف فيما بينها في يونيو ١٩٧٧ تحت اسم "اتحاد المنظمات الإثيوبية الماركسية/اللينينية Emaledh هذا رغم أن أياً منها لم يكن له وجود رسمي أو قانوني حتى هذه الفترة(٥٤).

وقد أصدر الاتحاد في سبتمبر ١٩٧٧ "برنامجاً للعمل" أعلن فيه قبول برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية كما اعترف فيه بشرعية كافة التنظيمات الجماهيرية التي أقامتها الدرج، وهو مايعبر عن رغبة واضحة في تعاون الأحزاب الداخلة في الاتحاد مع الدرج، لكن يلاحظ أن البرنامج قد تجاهل كافة المسائل التي سببت خلافاً وانشقاقاً بين صفوف اليسار المدني مثل "الحكومة الشعبية" أو "الحكومة الثورية"(٥٥).

ورغم ما أبداه الاتحاد من رغبة في التعاون مع الدرج إلا أن الاتحاد لم يتمكن من الحصول على اعتراف رسمي به، بل إن الدرج راحت تتشكك في نوايا الاتحاد خشية أن يكون بديلاً للحركة الاشتراكية التي سعت لاحتواء الدرج وتقويض حكمها ومن هنا كان من الطبيعي أن تلجأ الدرج إلي تفتيت الاتحاد من خلال اتهام الأحزاب الداخلة فيه بأنها تسعى لإحداث انقسام بين صفوف الجماهير، فمن جانب وجهت الدرج اتهاماً إلى حزب النضال الثوري بأنه يسعى إلي إحداث انشقاق داخل صفوف الحركة العمالية على أسس عرقية، وزعمت أن بعض قيادات الحزب يؤيدون النظام الرجعي في الصومال، ويتخذون موقفاً عدائياً من الثورة الإثيوبية وكان نتيجة ذلك طرد الحزب من اتحاد المنظمات الإثيوبية، ومن جانب آخر وجهت الدرج اتهاماً إلي كل من عصبة العمل، والمنظمة الثورية بأنهما يعملان على إعاقة تشكيل حزب للشعب العامل، وكانت نتيجة ذلك طرد الحزبين من اتحاد المنظمات، وإعلان حلهما رسمياً في يوليو ١٩٧٩، فضلاً عن طرد قيادات الحزبين من المناصب الحكومية التي كانوا يشغلونها، وهكذا لم يبق

في الميدان سوى حزب الشعلة الثورية، وبعد أن تمكنت الدرج من القضاء على اتحاد المنظمات الإثيوبية، فإنها أعلنت أنه قد ثبت استحالة تشكيل حزب للشعب العامل من خلال دمج التنظيمات السياسية التي كانت قائمة معا، وبالتالي فلا مندوحه من السعي لإنشاء حزب جديد يتجمع حول قيادة مركزية، ويضم في صفوفه الأفراد المناضلين على أساس مواقفهم الثورية، وقدراتهم، ومدى مساهماتهم(٥٦).

وبالفعل بدأ منجستو في التمهيد لتشكيل لجنة تنظيم حزب الشعب العامل لإثيوبيا C. O. P. W. E.

فعقد اجتماعاً في ١٣ سبتمبر ١٩٧٩ مع كبار ضباط الجيش للحصول على تأييدهم للفكرة، ثم أصدر قراراً بتشكيل اللجنة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩ حيث قام بتعيين أعضائها، وتولي رئاستها، والشيء الملفت للنظر في تشكيل اللجنة أن معظم أعضائها من العسكريين من صفوف حزب الشعلة الثورية، في حين أن بقية أعضائها يمثلون المنظمات الجماهيرية التي أنشأتها الدرج، وقد حرص منجستو على تحقيق قدر من التوازن بين العسكريين وبين المدنيين في اللجنة خاصة وإن المجموعة الأولى يمكن وصفها بالوطنية، في حين أن المجموعة الثانية ذات توجه يساري وقد أرسل معظم أعضائها إلى الاتحاد السوفياتي ليدربوا أيديولوجيا(٥٧). ورغم ماتقدم فإن الطابع الغالب على أعضاء اللجنة هو انتماؤهم إلي البورجوازية الصغيرة ففي عام ١٩٨١ كانت نسبة ممثلي العمال في عضوية اللجنة التنظيمية للحزب هي ٢،٩ بالمئة، والفلاحين ١،٢ بالمئة، والمثقفين والموظفين والجيش وفئات المجتمع الأخرى ٩٥،٩ بالمئة ثم تغيرت هذه النسب في أواخر عام ١٩٨٢ لتصبح ٢١،٧ بالمئة، ٣،٣٢ بالمئة، ٧٥ بالمئة على التوالي(٥٨).

ولعل ماسبق يوضح أن منجستو يسعى لإنشاء حزب موال له، وللقوات المسلحة وهو الأمر الذي يعكس تواركاً في الخبرة السياسية الإثيوبية، ذلك أن قيام هيلاسلاسي بإنشاء جيش حديث كان يهدف أن يكون هذا الجيش على ولاء له، في حين أن الشكل الجديد — الذي استخدمه الحكام العسكريون يتمثل في إنشاء حزب موال للعسكريين على غرار التجربة الناصرية، وهكذا فإن حركة الجيش في إثيوبيا مازالت حركة فوقية لم تستطع حتى أواخر عام ١٩٨٤ أن تقيم نظاماً سياسياً يتواءم ومعطيات الواقع الاقتصادي

الاجتماعي الجديد في إثيوبيا، فما يزال أسلوب الحكم أوتوقراطيا، ومايزال الولاء للحاكم يشكل المعيار الأساسي للحصول على الامتياز الثروة.

- **الدرج والمشكلة القومية**

رأينا فيما تقدم كيف تشكلت الإمبراطورية الإثيوبية من خلال سيطرة الأمهرا بالغزو على أراضي الجماعات المجاورة، وأن معظم هذه الأراضي قد ضم حديثاً إلي الإمبراطورية، وبالتالي فإنه لم تتح أمام هذه الجماعات فرصته للاحتكاك والتفاعل السلمي فيما بينها على نحو يؤدي إلي بروز هوية وطنية تعلو هذه الولاءات العرقية، بل إن سياسات هيلاسلاسي القائمة على إعلاء شأن جماعة الأمهرا على ماعداها، وقهر كافة الجماعات الأخرى قد حالت دون تحقيق الاندماج الوطني في إثيوبيا، الأمر الذي دفع بكافة الجماعات المقهورة إلي العمل على تقويض النظام الإمبراطوري، وقد كان لحركات التحرير التي نشأت بين صفوف هذه الجماعات دوراً فاعلاً في إسقاط نظام حكم هيلاسلاسي.

وهكذا ورثت الدرج دولة متعددة القوميات، يسودها الصراع بين كافة الجماعات المشكلة لها، ولقد توقعت كافة الجماعات المقهورة أن تكون ممارسات الدرج أفضل بكثير من ممارسات الإمبراطور حيالها، فهي قد ساهمت في إسقاط النظام الإمبراطوري، كما وأن الدرج قد أعلنت عن توجهها الاشتراكي، وراحت ترفع العديد من الشعارات التي تنطوي على ضرورة تحقيق المساواة بين كافة القوميات في إثيوبيا، لكن الدرج تلكأت من جانبها في تنفيذ ماوعدت به، وعندما اتجهت إلي التنفيذ فقد اتضح أن ممارساتها تجاه المسألة القومية أكثر قمعاً من ممارسات الإمبراطور، وإن هناك بونا شاسعاً بين الشعارات المطروحة، وبين الممارسات وقد دفع ذلك بكافة الجماعات المقهورة في إثيوبيا إلي تكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرج مستهدفة أما إسقاط هذا النظام، وإقامة مجتمع تسوده المساواة بين كافة القوميات، وأما الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال.

فلقد حاولت الدرج منذ البداية اختيار قدراتها العسكرية في إريتريا على اعتبار أن تمكنها من القضاء على حركات التحرير الإريترية من شأنه أن يحبط أمال كافة الجماعات الأخرى المقهورة في إثيوبيا، ففي أواخر عام ١٩٧٤ قامت الدرج بإرسال

عدة آلاف من قواتها إلي إريتريا للقضاء مرة واحدة وإلي الأبد على حركات التحرير الإريترية، إلا أن هذه الحملة أصيبت بانتكاسة على يد الإريتريين، الأمر الذي دفع بالدرج إلي رفع شعارات التسوية السلمية للمشكلة الإريترية لجوءا منها إلي التمويه والخداع في وقت كانت تجهز فيه لمسيرة فلاحية منذ أوائل عام ١٩٧٦ لاكتساح الأراضي الإريترية، وأثناء التجهيز لهذه المسيرة رفعت الدرج شعار الصليب كشعار للمسيرة بغية أثارة فلاحي الأمهرا في المرتفعات ضد الوطنيين الإريتريين ثم أعلنت أن المسيرة هي مسيرة مسيحية لمواجهة المسلمين الغزاة (الإريتريين) وراحت تغري فلاحي الأمهرا للمشاركة في المسيرة عندما لوحت بأنها ستوزع عليهم أراضي إريتريا. وقد بدأت المسيرة في منتصف مايو ١٩٧٦ وشارك فيها مابين ١٠ ــ ٤٠ ألف فلاح من الأمهرا وتجراي إلا أن هذه المسيرة قد انتهت هي الأخرى بهزيمة كاسحة على يد حركات التحرير الإريترية التي استطاعت أن توجه لها ضربات قاصمة، لكن الدرج رفضت الاعتراف بالهزيمة، وأعلنت في يونيو عام ١٩٧٦ أنها تمكنت من تجنيد ميليشيا شعبية مسلحة تضم نصف مليون فلاح لمقاومة الإمبريالية وطرد الرجعيين المحليين والدوليين، وكافة العناصر المعادية للوحدة الوطنية وللسلامة الاقليمية لإثيوبيا. ورغم ذلك فإن حركات التحرير الإريترية (حركة التحرير الإريترية ــ الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا) قد تمكنت من مواجهة هذه العمليات(٥٩)، بل واستطاعت مع نهاية عام ١٩٧٧ أن تحكم سيطرتها على نحو ٩٠ بالمئة من الأراضي الإريترية، ومازالت الدرج عاجزة عن القضاء على هذه الحركات رغم المساندة السوفياتية لها في هجومها على إريتريا في عام ١٩٧٨، وعام ١٩٧٩، إذ استطاعت هذه الحركات أن تقوم بانسحاب استراتيجي منظم من المناطق الحضرية إلي الجبال بأقل قدر من الخسائر، واستطاعت كذلك أن تدشن هجوماً مضاداً ضد الجيش الإثيوبي في عام ١٩٨٠(٦٠). وقد تمكنت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا من إقامة تحالف مع الجبهة الشعبية لتحرير تجراي منذ عام ١٩٧٥(٦١). عقب قيام مجموعة من الطلبة الراديكاليين من أبناء تجراي بالانشقاق على جبهة تحرير تجراي وتشكيلهم للجبهة الشعبية ذات التوجه الماركسي، وقد أسفر هذا التحالف عن تبني لدعوة من شأنها السعي لإقامة دولة مستقلة لتجراي وإريتريا من جانب، كما أسفرت عن قيام الجبهة الشعبية لتحرير تجراي بعمليات عسكرية عام

١٩٧٦ ضد القوات الإثيوبية في شمال تجراي على طول الحدود الإريترية على نحو أدى إلي تقليل نسبي لكثافة الضغوط العسكرية الإثيوبية على حركات التحرير الإريترية.

وفي شرق إثيوبيا فإن صدور قانون الإصلاح الزراعي قد أدى إلي إثارة الصراع بين الدرج وبين السلطان على ميراج سلطان العفر في منطقة دلتا نهر أواش في أقصى شرق إثيوبيا على الحدود مع جيبوتي، ولم تسفر المفاوضات التي جرت بين الطرفين في أبريل ١٩٧٥ عن أي اتفاق بين الجانبين حول تطبيق قانون الإصلاح الزراعي على أراضي السلطان – والذي كان يعد من أغنى ملاك الأرض في إثيوبيا – وإزاء ذلك قامت الدرج بشن هجوم عسكري شامل على المنطقة في يونيو ١٩٧٥ بغية القبض على السلطان الذي تمكن من الهرب إلي السعودية عبر جيبوتي، وقام بتنظيم جبهة تحرير العفر التي تعمل من جيبوتي والصومال، وتشن نضالاً مسلحاً من أجل الاستقلال عن إثيوبيا، وقد تمكنت الجبهة من قطع الطريق الحيوي الذي يربط ميناء عصب بأديس أبابا أكثر من مرة، وهو الأمر الذي سبب مشكلات اقتصادية عديدة للدرج[٦٢].

وفي الجنوب الشرقي – في منطقة الصومال الغربي فإن جبهة تحرير الصومال الغربي والتي تشكلت منذ عام ١٩٦٣ – قد قامت بتكثيف نضالها المسلح ضد نظام حكم الدرج منذ عام ١٩٧٦، نتيجة لممارسة القمعية من جانب، ورفضه منح شعب الصومال الغربي حقه في تقرير مصيره، وقد تمكنت الجبهة في عام ١٩٧٧ من تحرير ٩٥ بالمئة من أراضي الصومال الغربي إلا أن العون السوفياتي/الكوبي للدرج قد مكنها من توجيه ضربات قاصمة إلي الجبهة، روغم ذلك فإن الجبهة مازالت تناضل من أجل "الحصول على حق تقرير المصير وبناء دولة الصومال الغربي المستقلة"[٦٣].

وفي جنوب إثيوبيا – فإن جبهة تحرير أورومو – والتي تشكلت منذ عام ١٩٦٩ – قد قامت هي الأخرى بتكثيف نضالها المسلح ضد نظام الحكم الدرج بسبب "تجاهله لأهداف الحركات الشعبية المتمثلة في الحرية وحق تقرير المصير"، وبسبب استمرار "سيطرة العنصر الأمهري" وبسبب "مقاومته للعناصر الوطنية والقضاء عليها وعلى من يساندها بطرق مختلفة" وقد أعلنت الجبهة في برنامجها أن "الهدف الأساسي للنضال هو الحصول على حق تقرير المصير القومي لشعب أورومو بتحريره من الاضطهاد والاستقلال في جميع أشكاله.. وإقامة جمهورية "أوروميا" الديمقراطية الشعبية المستقلة".[٦٤].

ورغم إدراك الدرج لخطورة تفاقم المشكلة القومية، وماقد يسفر عنه ذلك من تفتيت للدولة الإثيوبية إلا أنها آثرت الاستمرار في مجال الحل العسكري لقمع كافة المطالب القومية في إثيوبيا، وشجعها على انتهاج هذا المسلك ماباتت تحصل عليه من دعم عسكري سوفياتي كوبي منذ عام ١٩٧٧ (يلاحظ أن الإمبراطور هيلاسلاسي كان ينتهج نفس المسلك بدعم أمريكي)، وحتى عندما راحت الدرج تصدر بيانات وتعلن عن سياسات، وترفع شعارات للحل السلمي للمشكلة، فإن ذلك لم يكن إلا نوعاً من التسوية والخداع لحركات التحرير في إثيوبيا، لا أدل على ذلك من أنه في كل مرة كانت تعلن فيها الدرج عن سعيها لحل سلمي للمشكلة القومية فإنها كانت تجهز في نفس الوقت حشوداً عسكرية لقمع حركات التحرير ثم إن السياسات المعلنه للدرج في هذا المجال قد حددت منح حق تقرير المصير للقوميات داخل إثيوبيا في خيار واحد لايتعدى الحصول على نوع من الحكم الذاتي. ولعل متابعة موجزة للبيانات الصادرة عن الدرج في هذا المجال تلقى مزيداً من الضوء على مسلك الدرج تجاه المشكلة القومية:

(١) ففي أبريل عام ١٩٧٦ أصدرت الدرج برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية[٦٥]، وقد نصت الفقرة الخامسة منه على، "الاحترام الكامل لحق القوميات في تقرير مصيرها وعدم سيطرة قومية على الأخرى.. إن وحدة القوميات الإثيوبية ستقوم على النضال المشترك ضد الإقطاع والإمبريالية، والرأسمالية البيروقراطية، وكل القوى الرجعية.. وبالنظر إلى الوضع القائم فإن مشكلة القوميات يمكن حلها إذا منحت كل قومية حقها الكامل في الحكم الذاتي، وهو يعني أن يكون لكل قومية استقلال إقليمي Regional Autonomy لتصريف المسائل المتعلقة بشؤونها الداخلية"، وقد ركز البرنامج على ضرورة وضع أولوية لحل المشكلة الإريترية في الإطار السابق، أدراكاً من الدرج بمدى حدة هذه المشكلة، وبمدى قوة حركات التحرير الإريترية.

(٢) وفي ١٦ مايو ١٩٧٦ صدر البيان السياسي المتعلق بإيجاد تسوية سليمة لمشكلة محافظة إريتريا[٦٦]. وقد نص البيان على "إن الحكومة العسكرية المؤقتة إدراكاً منها للصعوبات القائمة في محافظة إريتريا وضرورة التغلب عليها في الحال، وبغية تطبيق حق تقرير المصير للقوميات عملياً على أساس هذه الأولوية، على استعداد للتباحث ولتبادل وجهات النظر مع التجمعات التقدمية في إريتريا التي ليست متواطئة مع الاقطاعين والقوى الرجعية المجاورة والإمبريالية"، ويتحدث البيان عن أن الهدف من

هذه المباحثات هو "تعزيز وحدة الطبقات المضطهدة في إثيوبيا" ويشير إلي "إن حق تقرير المصير للقوميات يمكن ضمانه عن طريق الحكم المحلي الذي يأخذ بعين الاعتبار الحقائق السائدة في إثيوبيا والمناطق المحيطة بها وفي العالم أجمع".

إن هذا البيان قد أثار الشكوك في نوايا الدرج خاصة عندما يعلن أن "الحكومة ستقوم بدراسة جميع مناطق البلاد وتاريخ القوميات التي تعيش فيها، وعلاقاتها فيما بينها، وأوضاعها الجغرافية، وأبنيتها الاقتصادية، وصلاحيتها للتنمية والإدارة" وهذه الشكوك تتعلق بما إذا كانت الدرج ستعامل إريتريا كإقليم واحد في إطار حدوده الحالية، إم أنها ستتجه إلي إعادة تخطيط الإقليم وتقسيمه استناداً إلي معايير عرقية ولغوية، ثم إن تركيز البيان على استعداد الدرج للتباحث مع "التجمعات التقدمية والمنظمات في إريتريا" يفهم منه أن الدرج على استعداد للتفاوض فقط مع الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بغية أثار الانقسام بين صفوف الإريتريين، وبالفعل فقد سعت الدرج للاتصال بالجبهة، وظلت طوال العام التالي لإصدار البيان متوقفة عن التعرض بالنقد للجبهة الشعبية، غير أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها نظراً لتغلب الجانب الوطني على التوجه الماركسي للجبهة الشعبية من جانب، ثم إن الدرج قد اختارت وقتاً غير مناسب للحديث عن السلام، فقد كانت في هذه الآونة تعد العدة لتدشين "المسيرة الفلاحية" ضد شعب إريتريا[٦٧].

(٣) وقد أشار منجستو في خطاب له في ٧ يونيو ١٩٧٨[٦٨] إلى أهمية إيجاد حل لمشكلة إريتريا حيث قال "إن الجيل الإثيوبي الجديد إذا لم يوجد الحل لمشكلة إريتريا التي تدمي جسد إثيوبيا الثورة فإنه لايمكن إيجاد ضمان حقيقي لا للثورة ولا لوحدة إثيوبيا التاريخية" لكن منجستو اتجه إلى الصاق التهم بحركات التحرير الإريترية حين قال "إلا أن أولئك الذي ارتبطت مصالحهم بمصالح المستعمرين من عملاء الرجعية العربية قد عارضوا هذه الوحدة التاريخية وبدأوا حركة انفصالية"، بل إنه اتهم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بالرجعية، وبالولاء للرجعية العربية، وأكد منجستو أنه "توجد في محافظة إريتريا مالايقل عن ثماني قوميات مما يؤكد على أن إريتريا ليست أمة" في حين ذهب إلى القول بأن "إثيوبيا هي أمة واحدة تضم قوميات كثيرة تمر بمراحل مختلفة من درجات النمو"، وقد كرر منجستو نفس المقولة التي وردت في البيانات السابقة حين أشار إلي أننا "قد عرضنا مشروع حق الإدارة المحلية الذي يدرأ عن القوميات الإثيوبية المسحوقة جميع أنواع الظلم والاضطهاد، ويؤكد المساواة بين بعضها البعض باعتباره

طريقاً لتحقيق تسوية سلمية"، وانتهى إلي القول بأن "هدف الحرب الشعبية الثورية هو ضمان الوحدة التاريخية لإثيوبيا والدفاع عن منافذها البحرية وعن كيانها".

والذي لاشك فيه أن خطاب منجستو ينطوي على مغالطة كبيرة خاصة عندما يتحدث عن إثيوبيا كأمة، وينفي هذه الصفة عن إريتريا، فالوضع في الحالتين لايختلف كثيراً عن كافة الدول الأفريقية، بل إن الوضع في إريتريا أفضل بكثير من الوضع في إثيوبيا إذ رغم التعدد اللغوي، والديني والثقافي في إريتريا إلا أنه يمكن القول بأن إريتريا قد شهدت تنامياً في الوعي الوطني نتيجة للنضال ضد إيطاليا، بريطانيا، وإثيوبيا ــ على عكس إثيوبيا ــ تمثل في المطالبة بالانفصال والاستقلال عن إثيوبيا والنضال من أجل هذا المطلب قبل الحديث عن أية إمكانية للتعاون مع النظام الإثيوبي الحاكم[٦٩].

(٤) ثم جاء منفستو أسمرا الصادر في ٣١ يناير ١٩٨٢[٧٠] ــ عن مؤتمر حملة النجم الأحمر الثورية المتعددة الأغراض والمتعلقة بإقليم إريتريا ــ ليؤكد إصرار الدرج على موقفها إذ يشير المنفستو إلى معارضة المؤتمرين للنظام الفيدرالي الذي أقامته الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع مصالح الشعب ومع مصالح جماهير إريتريا التي حاربت من أجل الوحدة. ويتهم المنفستو جبهة تحرير إريتريا بأنها حركة انفصالية تسعى لتخريب إثيوبيا وتفتيت وحدتها، كما يتهم الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا بأنها حركة انفصالية أيضاً، وبأنها عميل للمخابرات المركزية، ويوضح أن إثيوبيا دولة متعددة القوميات، وليست دولة القومية الواحدة، وإذا كان المنفستو يؤكد ــ ولأول مرة ــ على أن "حق تقرير المصير يعني أن لكل القوميات في دولة معينة حقوقاً متساوية في تشكيل مصيرها، مع مايعنيه ذلك من حق القوميات في تقرير مصيرها على أساس المساواة بما في ذلك حق الانفصال أيضاً" إلا أن المنفستو يعود ليثير تحفظاً على حق الانفصال حين يؤكد على أن "الاعتراف بحق القوميات في الانفصال لايعني أنه يمكن لأي قومية أن تنفصل في أي وقت، أن اضطهاد القوميات يظهر في مرحلة تاريخية معينة، ويمكن إزالة أسباب الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي وعليه فإن مسألة حق القوميات في الانفصال يجب أن ينظر إليها وأن تحل مثلها مثل كافة المشكلات الاجتماعية للشعب على ضوء المحتوى التاريخي، والحقائق الموضوعية في وقت مُعين، وطالما أن الأوضاع في تغير مستمر، فإن هذا الحق لايجب أن ينظر إليه بمعزل عن عملية التغيير، ويتساءل المنفستو: هل منح هذا الحق ــ في المنظور الماركسي ــ يمكن أن

يعزز الصراع الطبقي؟ أم يؤجله ويعطل مساره؟ وتأتي الإجابة بأن "إثارة حق الانفصال في وقت تناضل فيه الطبقة العاملة لإلغاء كافة أشكال الاستغلال والاضطهاد وتناضل فيه من أجل إقامة نظام اشتراكي يعد عملاً ضد مصالح الشعب".

.. وهكذا ورغم العديد من الشعارات التي طرحتها الدرج، ورغم إعلانها عن تبني التوجه الاشتراكي، فإن الاعتراف بحق تقرير المصير للقوميات ظل جثة هامدة، ومازالت الدرج مصرة على إعطاء كافة حركات التحرير – سواء وصفت بأنها تقدمية أو رجعية – فرصة للخيار فقط بين أحد أمرين إما قبول الإذعان لسلطتها، أو الإذعان عنوة بالقوة وبالإكراه وهو الأمر الذي رفضته حركات التحرير حين راحت تكثف من نضالها المسلح ضد حكم الدرج الأمر الذي أدى إلي تفاقم المشكلة القومية في إثيوبيا.

ولعله يبين مما تقدم أن الدرج لم تتوقف عند حد قمع القوى الجديدة التي شاركت في أحداث فبراير ١٩٧٤، بل إنها لجأت أيضاً إلي قمع حركات التحرير التي تمثل كافة الجماعات المقهورة في إثيوبيا، وهو ماجعل مصير نظام حكم الدرج معلقاً في الهواء لولا العون السوفياتي/الكوبي له.

خاتمة

رأينا فيما تقدم كيف أن هناك عوامل بنيانية ــ من تفاوت طبقي، واضطهاد قومي ــ قد حددت مال الإمبراطورية الإثيوبية إلى الزوال، ثم أضيفت عوامل مساعدة ــ القحط، والتضخم ــ سارعت بانهيار هذه الإمبراطورية، وانتهينا من التحليل السابق إلى أن حركة فبراير ١٩٧٤ وما سبقها وواكبها لاتخرج عن كونها انتفاضة نخبوية، فئوية، حضرية، بورجوازية سرعان ما انتهت مهمتها، في إحداث حالة من الفوضى والفراغ السياسي في البلاد على نحو مكن العسكريين ــ وبحكم تنظيمهم ــ من الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري، وقد أثبتت الدرج ــ بحكم خلفية أعضائها الاجتماعية/الاقتصادية، وبحكم توجهاتهم وممارساتهم ــ إنها أكثر إنتماء للبورجوازية الصغيرة منها إلى الطبقة العاملة، ومن هنا فلا غرابة ــ ورغم إعلانها عن التوجه الماركسي ــ أن تتجه إلى القضاء على الماركسين، وعلى قيادات الطبقة العاملة، ولا غرابة أيضاً في احتكامها إلى السلاح للقضاء على حركات التحرير التي تناضل من أجل حقوق كافة الجماعات القومية المضطهدة في إثيوبيا في تقرير المصير والاستقلال.

صحيح أن الدرج قامت باتخاذ إجراءات راديكالية استهدفت القضاء على الأساس المادي للمؤسسات والقوى التقليدية، إلا أنها لم تتمكن حتى عام ١٩٨٤ من أن تقيم أساساً مادياً لنظام سياسي جديد، بل إن المتمعن في سياسات الدرج وفي مسار تنفيذها يدرك أنها تتجه إلى إقامة رأسمالية الدولة من خلال استخلاص أقصى ربح من القطاع الصناعي الذي تسيطر عليه الدولة، ومن خلال السعي لزيادة إنتاجية القطاع الزراعي، وتحقيق أقصى ربح منه حتى ولو كان على حساب العمال والفلاحين.

وإزاء هذه الأوضاع التي خلفتها الدرج من صراعات داخلية، واضطهاد قومي وإزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية في إثيوبيا باتت الدرج في حاجة ماسة إلى العون الخارجي لإنقاذها من جانب، وإنقاذ الحدود الإمبراطورية من جانب آخر، فراحت مرة تلو الأخرى تغازل الغرب والولايات المتحدة بحثاً عن العون الاقتصادي، ثم راحت توثق علاقاتها بالاتحاد السوفياتي الذي أصبح يشكل السند الرئيسي للدرج في استمرارها في السلطة، وفي تمكينها من مواجهة كافة قوى المعارضة محلية كانت أم قومية، ومن هنا يمكن فهم إعلان الدرج عن توجهها الماركسي، فهو إعلان اقتضته ظروف الدرج

وماتواجهه من مشكلات وبالتالي فهو لايعدو أكثر من كونه عملاً من أعمال السياسة الخارجية. خاصة وأنه كما ذكرنا فإن مضمون سياسات الدرج لما يزال مضموناً بورجوازياً

المراجع

(١) انظر:

-Edmond J. Keller "The Revolutionary Transformation of Ethiopia's Twentieth – Century Bureaucratic Empire" in **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 19, No. 2, 1981, PP. 310 – 311.

(٢) انظر:

-Dexter Burley & Tom Burns, "The System of Amhara Domination, Variation and Stability" **Paper presented at the 15 th Annual Meeting of the African Studies Association**, Philadelphia, Nov. 8-11 1972, P. 4.

(٣) انظر:

-**Ibid.**, P. 5.

(٤) انظر:

-**Ibid.**, P. 3.

(٥) تجدر الإشارة إلى أن الأباطرة ثيودور، ويوحنا، ومنليك، وهيلاسلاسي، لم يصبحوا كذلك إلا بعد أن برهنوا على أنهم أقوى الرجال في الإمبراطورية، على نحو مكنهم من السيطرة على السلطة من خلال جيوشهم الخاصة، وقاعدتهم المحلية،وكذلك فإن الإمبراطور ليج أياسو (١٩١٣ ــ ١٩١٦) قد فقد سلطته، ومن ثم شرعيته نتيجة عجزه عن فرض سلطته على الإمبراطورية من جانب، وعدم تأمينه لقاعدة محلية قوية تسانده من جانب آخر، وفي المقابل فإن الزعيم البدوي ثيودور (١٨٨٥ ــ ١٨٩٨) استطاع أن يصل إلى السلطة بالقوة نظراً لكفاءته كقائد عسكري. انظر:

-Christopher Clapham, "Imperial Leadership in Ethiopia", in **African Affairs**, Vol. 68, No. 271, April 1969, PP. 111-113.

(٦) انظر:

-**Ibid.**, P. 111.

(٧) في عام ١٦٠٣ حرم الإمبراطور زي دنجل من عطف الكنيسة، وفقد عرشه وحياته أيضاً لأنه اعتنق المذهب الكاثوليكي، وفي عام ١٦٣٢، فقد الإمبراطور

سوسينوس العرش لأنه اعتنق الكاثوليكية، كذلك فإن هزيمة ثيودور على يد القوات البريطانية في عام ١٨٦٨، جاءت نتيجة معارضة الكنيسة له، نتيجة خروجه على المسيحية، وتوجيهه الإهانات إلى رجال الكنيسة وسعيه إلى مصادرة أملاكهم، وكذلك الحال بالنسبة للإمبراطور ليج أياسو (١٩١٣ ــ ١٩١٦)، الذين قيل عنه بأنه اعتنق الإسلام، أو كان متعاطفاً مع الإسلام فحرم من عطف الكنيسة، وفقد عرشه بالتبعية، انظر:

-Paulos Mikias, "Traditional Institutions and Traditional Elites: The Role of Education in the Ethiopian Body-Politic" in The **African Studies Review**, Vol. XIX, No. 3, Dec. 1976, PP. 85-86.

(٨) عندما حاول الإمبراطور منليك إقامة نظام تعليمي حديث، وتعيين وزير مدني للتعليم لأول مرة في التاريخ الإثيوبي، فإن الكنيسة استطاعت أن تجهض هذه المحاولة بحيث ظل للكنيسة الإشراف التام على كافة المدارس، فيما عدا المدارس الأجنبية التي وضعت تحت إشراف وزير الصحة، وحينما قام الإمبراطور ليج أياسو ــ وضد رغبة الكنيسة ــ بتعيين وزير للتعليم، فإن ذلك شكل أحد الأسباب في حرمانه من عطف الكنيسة وفقده للعرش، ولم يتمكن الإمبراطور هيلاسلاسي من تعيين وزير مدني للتعليم إلا بعد أن تمكن من القضاء التدريجي على السلطات التقليدية للكنيسة. انظر:

-**Ibid.**, p. 86.

(٩) انظر:

-Dexter Burley & Tom Burns, **Op. Cit.**, p. 4.

(١٠) انظر:

-Edmond J. Keller, **Op. Cit.**, p. 316.

(١١) في عام ١٩٧٥ قدر أن نحو ٨٠ بالمئة من أراضي أديس أبابا كان مملوكاً للنبلاء، والارستقراطية؛ وعلى المستوى الوطني تبين أن هناك ١٠ أفراد فقط من الأسرة الملكية كانوا يمتلكون ٤٧٦ و ٨٥٢ و ٨ م٢ من الأرض، في حين أن النبلاء كانوا يمتلكون ٨٦٠ و ٣٣٤ و ٥ م٢، كما كانت ٢٠ كنيسة تمتلك ٥٠٩ و ٨٩٤ و ١٩ م٢ وفي مقاطعة اللوبابور في أقصى غربي البلاد وجد أن ٤٢ بالمئة من ملاك الأرض من النبلاء كانوا ملاكاً غائبين، أما في مقاطعة هرارجي فقد تبين أن أحد النبلاء كان

يمتلك بمفرده ٩٠٠ ألف هكتـــار مـــن الأرض. لمزيـــد مـــن التفصـــيل حـــول نظـــام ملكيـــة الأرض، وأشكالها انظر:

-Michael Warr "The Process of Class Conflict in Ethiopia", in **UFAHAMU**, Vol. X, Nos. 1 & 2, Fall & Winter, 1980-81, p. 122.

-John M. Cohen, "Ethiopia After Haile Selassie, The Government Land Factor", in **African Affairs**, Vol. 72, No. 289, Oct. 1973, p. 370.

(١٢)، (١٣) انظر:

-**Ibid.**, pp. 366 – 379.

وانظر أيضاً:

-Edmond J. Keller, **Op. Cit.**, pp. 317 – 319.

(١٤) انظر:

-Dexter Burley & Tom Burns, **Op. Cit.**, pp. 5- 28.

(١٥) انظر:

- Paulos Mukias, **Op. Cit.**, p. 86 – 87.

(١٦) انظر:

- **Ibid.**, pp. 87 – 88.

(١٧) لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع انظر:

- Christopher Clapham, "The Ethiopian Coup d'Etat of December 1960", in **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 6, No. 4, 1968, pp. 504 – 506.

(١٨) انظر:

- Marina Ottaway,. "Social Classes and Corporate Intersts in the Ethiopian Revolution", in **The Journal of Modern African Studies**, Vol., 14, No. 3, 1976, p. 471.

وانظر كذلك:

- Edmond. J. Keller, **Op. Cit** pp. 320 – 321.

- **Ibid.**, p. 321 – 325.

(١٩) انظر:

- **Ibid.**, P. 321-325.

(٢٠) انظر:

- **Idem.**

وانظر أيضاً:

- Marina Ottaway, **Op. Cit.**, pp. 472 – 476.

وانظر كذلك:

- Michael Chege "The Revolution Petrayed: Ethiopia 1974 – 9", in **The Journal of Modern Afrian Studies**, Vol 17, No. 3, Sept. 1979, pp. 362 – 367.

(٢١) انظر:

- Michael Warr, **Op.Cit.**, pp. 117 – 118.

(٢٢) لمزيد من التفصيلات عن هذه الاتفاقيات انظر:

- David Hamilton "Some New Perspectives on the Agreement Dy Which Ethiopia's Boundries Are Determind,", **Apaper Submitted to the International Congress of Africanists**, 3rd Session, Dec. 9 – 19, 1973 Addis Ababa, Ethiopia. Pp. 2 – 7.

وانظر أيضا:

- E. Hertslet, **Map of Africal by Treaty**, (London: 1909), pp. 423 – 433, pp. 628 – 633, pp. 1108 – 1118, pp. 1223 -1225.

(٢٣) انظر:

- David Hamilton **Op. Cit.**, pp. 3 – 7.

(*) من هذه الحركات، جبهة التحرير الإريترية، القوات الشعبية، الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وجبهة تحرير أورومو، والجبهة الشعبية لتحرير تجراي، وجبهة تحرير الصومال الغربي، وجبهة تحرير صومالي أبو، وجبهة تحرير عفار، وحركة التحرر الوطني للعفر.

(٢٤) انظر:

- Michael Chege, **Op. Cit.**, pp. 365 – 368.

(٢٥) انظر:

- **Ibid.**, p. 366.

وانظر أيضاً:

-Edmond J. Keller, **Op. Cit**., pp. 324 – 325.

وانظر كذلك:

- Marina Ottaway, **Op. Cit.**, pp. 473 – 474.

(٢٦) انظر:

- **Ibid.**, pp. 474 – 476.

وانظر أيضاً:

- Christopher Clapham, **Op. Cit.**, pp. 118 -119.

وانظر كذلك:

- Michael Chege. **Op. Cit.**, p. 363.

(٢٧) انظر:

-Michael Warr, **Op. Cit.**, PP. 117-118

(٢٨) انظر:

-Ibid., PP. 118-119.

(٢٩) انظر:

-Michael Chege, **Op. Cit.**, P. 367.

وانظر أيضاً:

-Marina Ottaway, **Op. Cit.**, PP. 476-477.

(*) كلمة درج Darg أمهرية تعني "لجنة".

(٣٠) انظر:

-Ibid., pp. 477-479.

(٣١) انظر:

Michael chege, **Op. Cit.**, pp. 364-365.

(٣٢) انظر:

-Ibid., p. 369.

-Michael Warr,. **Op. Cit.**, p. 120.

(٣٣) انظر نص ترجمة الوثيقة في:

الجمعية الأفريقية "الإعلان السياسي للحكومة العسكرية المؤقتة ــ إثيوبيا تقديم ــ ووثائق أخرى" ــ نشرة خاصة (القاهرة: الجمعية الأفريقية) السنة الثالثة ــ العدد الخامس ــ فبراير ١٩٧٥ ــ ص ١ ــ ١٠.

(٣٤) انظر:

-Michael Chege, **Op. Cit.**, p. 340.

وانظر كذلك:

-Edmond J. Keller, **Op. Cit.**, p. 329.

(٣٥) لمزيد من التفصيلات حول هذا الإعلان انظر:

Paul B ietzkc, "Land Reform in Revolutionary Ethiopia", in **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 14, No. 4, 1976, pp. 645-652.

(٣٦) انظر:

-Michacl Chege, **Op. Cit.**, p. 340.

(*) كلمة Zemacha كلمة أمهرية تعني "التقدم من خلال التعاون، والمعرفة، والعمل".

(٣٧) انظر:

-Edmond J. Keller, **Op. Cit.**, pp. 329-330.

(٣٩، ٣٨) انظر:

-Michael Warr, **Op. Cit.**, pp. 121-122.

(٤٠) انظر:

-Ibid., p. 122.

(٤١) انظر:

-PMAC, "Programme of the National Democratic Revolu. Tion of Ethiopia," (Addis Ababa: Aristic Printers LTD, 1976), pp. 3-27.

(٤٢) انظر:

-Marina Ottaway, **Op. Cit.**, p. 481.

(٤٣) انظر:

-Ibid., pp. 481-482.

وانظر أيضاً:

-Michael Warr, **Op. Cit.**, p. 123.

(٤٤) انظر:

-Michael Chege, **Op. Cit.**, pp. 370-371.

(٤٥) انظر:

-Marina Ottaway, **Op. Cit.**, pp. 482-483.

(٤٦) انظر:

-Idem.

(٤٧) لمزيد من التفصيلات عن أسباب هذا الانقسام وتطوره انظر كلاً من:

Michael Warr, **Op. Cit.**, pp. 122-126.

Michael Chege, **Op. Cit.**, pp. 371-372.

(٤٨) أنظر:

Edmond J. Keller, **Op. Cit.**, p. 331.

(٤٩) أنظر:

Marina Ottaway, "Democracy and New Democracy: The Ideolo – gical Debate in the Ethiopian Revolution," **in The African Studies Review**, (Massachusetts: A. S. A.), Vol. XXL, No. I, April 1978, pp. 20 – 22.

(٥٠) انظر:

- **Ibid.**, PP. 23 – 24 & PP. 27 – 28.

- Bereket Habte Selassie, "Political Leadership in Crisis, The Ethio – pian Case," **in Horn of Africa**, Vol. 3, No. I, 1980. PP. 8 – 10.

(٥١) انظر:

- Marina Ottaway, Democracy,... **Op. Cit.**, PP. 28 – 29.

(٥٢) انظر:

- **Ibid.**, P. 29.

(٥٣) انظر:

- Bereket Habte Selassie, **Op. Cit.**, PP. 10 – 11.

(٥٥)، (٥٤) انظر:

- Marina Ottaway, Democracy,... **Op. Cit.**, PP. 29 – 30.

(٥٦) انظر:

- First Congress of COPWE, **Report Delivered to the First Congress of Copwe and Commander – in – Chief of the Revolutionry Army**, June 16, 1980, Addis Ababa, PP. 46 – 49.

(٥٧) انظر:

- Bereker Habte Selassie, **Op. Cit.**, PP. 11 – 12.

(٥٨) **وثائق وقرارات المؤتمر الثاني للجنة التنظيمية لحزب الشعب العامل الإثيوبي**، ٦ يناير ١٩٨٣ ـ أديس أبابا ـ ص ١٢.

(٥٩) انظر:

- Marina and David Ottaway, **Ethiopia: Empire in Revolution,** (Londan: Holmes & Meier Publilishers, Ltd., 1978), PP. 155 – 156 & pp. 159 – 160.

(٦٠) انظر:

- Michael and Trish Johnson, "Eritrea: The National Question and the logic of Protracted struggle", in **African Affairs**, Vol. 80, No. 319, April 1981, P – 192.

(٦١) لمزيد من التفصيل حول الأسباب التي دفعت إلى قيام الجبهة، ولجوئها إلى استخدام إسلوب الكفاح المسلح انظر:

- Dr. Solomon Inquai, "The HIdden Revolution Triumphs in Triumphs in Tigray," **in Horn of Africa**, Vol. 4, No. 3, 1981, pp. 27 – 31.

ويذهب المؤلف إلى أن الجبهة ترى أن حق تقرير المصير لايعني الانفصال، كما أنه لايعني الوحدة لمجرد الوحدة، فإذا ما توافر مناخ سياسي ديمقراطي في إثيوبيا فإن الجبهة ترى أنه ليس مايمنع من إنشاء اتحاد اختياري من الأمم والقوميات على أساس المساواة، والديمقراطية والتقدم المشترك، أما إذا استمر الاضطهاد قائماً أو تزايد فإنه لامفر من إنشاء الدولة الديمقراطية المستقلة لتجراي.

(٦٢) أنظر في هذا المجال كلاً من:

- Marina and David Ottaway, **Op. Cit.**, p. 96.

- Kassim Shehim and James Searing, "Djibouti and The question of AfAR Nationalism", in **African Affairs**, Vol. 79, No. 315: April 1980, pp. 223 – 224.

(٦٣) **جبهة تحرير الصومال الغربي، البرنامج السياسي العام** ـ الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة فيما بين ٢٣ يناير إلى الأول من فبراير ١٩٨١ ـ ص ٣ ص ٧.

(٦٤) انظر في هذا الصدد:

ـ جبهة تحرير أورومو (العلاقات الخارجية): لمحة تاريخية عن شعب (أورومو) وبلادهم (أورميا) ـ ص ١٤ ـ ١٥.

ـ جبهة تحرير أورومو: البرنامج السياسي لجبهة تحرير أورومو ـ بدون تاريخ ـ ص ٧.

(٦٥) انظر:

- Pmac, Programme of The National..., **Op. Cit.**, pp. 16 – 18.

(٦٦) الحكومة العسكرية المؤقتة: **البيان السياسي الذي أصدرته الحكومة العسكرية المؤقتة لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة محافظة إريتريا..** (أديس أبابا: مطابع برهاننا سلام بدون تاريخ) ص ٩ – ١٠.

(٦٧) انظر:

- Marina and David Ottaway, **Op. Cit.**, pp. 158 – 159.

(٦٨) وزارة الإعلام والإرشاد القومي (الإثيوبية): **الخطاب الذي وجهه الرفيق المقدو منجستو هيل ماريام رئيس المجلس العسكري الإداري المؤقت، ورئيس مجلس الوزراء إلى الأمة عن طريق الإذاعة والتليفزيون بشأن الموقف في الإقليم الإداري الإريتري** (أديس أبابا – ٧ يونيو ١٩٧٨) ص ٥، ١٢، ١٣، ١٦، ١٧، ٢٧، ٢٨.

(٦٩) أنظر:

- Michael and Trish Johnson, **Op. Cit.**, pp. 184 – 185.

(٧٠) أنظر:

- PMAC, **The Asmara Manifesto,** (Asmara: Berhanena Selam Printing Press), January 31, 1982, pp. 14- 21.

الباب الرابع

. . . .

المشكلة القومية فى الصومال

الصومال وإمكانات تحدي النظام الدولي*

أثار قرار الحكومة الأمريكية (في: أكتوبر عام ١٩٩٣)، بالإعلان عن تحديد موعد نهائي لانسحاب قواتها العاملة بالصومال (في: مارس عام ١٩٩٤)، عقب مقتل عدد من جنودها وإسقاط طائرتي هليوكوبيتر – العديد من التساؤلات حول طبيعة نوايا وسلوك الإدارة الأمريكية حيال الصومال، وما إذا كانت ستنسحب نهائياً رافعة يدها عن التدخل في شؤون الصومال، وهو الأمر الذي يعني اعترافاً من جانبها بالهزيمة بما يحمله ذلك من تأثيرات سلبية على الدور الأمريكي المتصاعد في العديد من مناطق النزاعات في العالم؟، أم أن الولايات المتحدة ستظل محافظة على مصالحها وأهدافها في منطقة القرن الأفريقي مستخدمة وسائل أخرى غير عسكرية ومستعينة بقوى إقليمية تدفعها إلى المقدمة في ساحة الصراع، لتحجيم خسائرها، أو تدفعها إلى المقدمة في ساحة التفاوض بين الفرقاء الصوماليين على أن تظل هي تمارس دورها الفاعل من وراء ستار لتأكيد مصالحها وتحقيق أهدافها؟.

ثم إن قرار الانسحاب يثير تساؤلاً آخر في غاية الأهمية ويتعلق بمدى قدرة فاعل دولي صغير على تحدي إرادة القوة الأولى في العالم والتي تسعى إلى بلورة نظام دولي جديد تهيمن عليه وانعكاسات هذا التحدي على السلوك الأمريكي حيال فاعليين دوليين آخرين وانعكاساته كذلك على طبيعة الأدوات التي ستلجأ إليها السياسة الأمريكية لتنفيذ أهدافها؟.

إن الإجابة على هذه التساؤلات تفرض أولاً محاولة الاقتراب من فهم الطبيعة المحلية للأزمة الصومالية، ثم محاولة تلمس أدوار القوى الإقليمية الفاعلة ومصالحها وأهدافها في تأجيج الصراع أو تسويته بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها، لننتهي إلى محاولة لفهم أهداف القوى الكبرى في منطقة القرن الأفريقي، وإمكانية التحدي أو الاستجابة من جانب الأطراف الإقليمية (بما فيها الصومال)، لهذه الأهداف التي تفرضها أوضاع نظام دولي جديد لم تتبلور معالمه، ولم تتضح أطرافه الفاعلة بعد.

---

* نشرت هذه الدراسة عام ١٩٩٣

أولاً: الطبيعة المحلية للأزمة الصومالية

إن فهم صيغة الأزمة الصومالية يعد أمراً ضرورياً لفهم اتجاهات الصراع ومساراته بين الفرقاء الصوماليين، كما يعد هاماً لمعرفة عوامل القوة والضعف لدى كل فريق ثم إن هذا الفهم يقود بالتبعية إلى معرفة الارتباطات الإقليمية والدولية لكل فريق، مما يسفر في النهاية عن إمكانية بناء تصور لإمكانات تسوية الأزمة بالتحدي أو بالاستجابة للوضع الدولي الراهن.

وليس من شك في أن فهم الطبيعة المحلية للأزمة الصومالية يعد أمراً في غاية الصعوبة، حيث تتعدد التفسيرات وتتداخل بل تتناقض وتتصادم، بشكل يعرقل إمكانية بناء تصور صحيح للتسوية ورغم ذلك فيبدو أنه مناص من محاولة الاقتراب من فهم طبيعة الأزمة الصومالية.

١ ــ الطبيعة القومية للأزمة:

يتميز الشعب الصومالي بكونه يشكل أمة ذات هوية قومية متميزة ترتكن إلى التجانس العرقي، ووحدة اللغة والدين، غير أن القومية الصومالية في ذاتها تتفرد عن غيرها من القوميات من حيث كونها ــ في رأي البعض ــ قومية "رعوية" هو الأمر الذي يجعل من الصراع ضرورة هيكلية في المجتمع الصومالي، ذلك أن الطبيعة الرعوية لا تفرز إلا هوية وطنية هشة. فالرعاة ينبذون غيرهم بقسوة (وخصوصاً الشعوب المستقرة)، ولديهم تصور قاطع عمن يكون ومن لا يكون "داخل القطيع" بيد أن مجتمع الرعاة هو مجتمع المساواة من جهة لكن يصعب تجريد الرعوي من سلاحه، أو إخضاعه لحكومة مركزية من جهة أخرى، ولعل هذه الحقيقة يمكن أن تفسر لغز القوة في الوعي القومي الصومالي عندما يواجه الصومال العالم الخارجي ولغز الضعف الواضح في التماسك القومي عندما يتعلق الأمر بالصراع بين الفرقاء في داخل الصومال.

إن هذه الهوية القومية الصومالية هي التي دفعت إلى توحيد الصومال البريطاني والصومال الإيطالي معاً في دولة الصومال المستقلة (في: عام ١٩٦١)، وهي التي شكلت عامل ضغط على كل الحكومات المتعاقبة عن السلطة منذ الاستقلال وحتى (عام: ١٩٧٨)، لترفع راية الصومال الكبير، وتعمل على تحقيقه ولو بالقوة المسلحة، غير أن

استقلال جيبوتي (في: عام ١٩٧٧)، واعتراف سياد بري بها، فضلاً عن الهزيمة العسكرية التي منيت بها القوات الصومالية في أوجادين (في: عام ١٩٧٨)، قد أسفر عن نتائج سلبية دفعت بلغز الضعف في التماسك القومي للظهور، فمن جهة اضطر سياد بري إلى التصالح مع إثيوبيا العدو التقلدي للشعب الصومالي، ومن جهة ثانية فإن مبدأ الصومال الكبير قد توارى جانباً في الدستور الصومالي الجديد، صحيح أن الدستور قد نص على أهمية تشجيع وحدة الشعب الصومالي في المستقبل إلا أنه اشترط أن يكون ذلك من خلال "إرادته الحرة" ويبدو أن الهدف من وراء ذلك كان إيجاد صيغة تسمح باستمرار تأييد مبدأ استقلال أوجادين (وليس ضمها بالقوة)، ثم السعي سلمياً لتوحيدها مع الصومال فيما بعد. إلا أن ذلك لم يجد فتيلاً في تقليل مستوى الصراع وعدم الاستقرار السياسي داخل الدولة الصومالية.

وهكذا فإن الروح القومية الصومالية وإن ساعدت على التماسك القومي إلا أنها جعلت الصومال في حالة عزلة إقليمية، وأفريقية، ودولية، ودفعت بدول الجوار وبالذات إثيوبيا وكينيا إلى احتواء المطالب الإقليمية للصومال بل والعمل على تقويضها من خلال العمل العسكري المباشر، أو من خلال مساندة حركات المعارضة الصومالية ثم إن هزيمة الشعار القومي (الصومال الكبير)، باستقلال جيبوتي، والتخلي عن المطالبة بأوجادين، قد أسفر، ولو بطريقة غير مباشرة، عن تفكك الدولة الصومالية طالما أن المحرك القومي للاندماج قد خبا.

٢ ـ الطبيعة الوطنية للأزمة:

أدت ممارسات نظام سياد بري، وبالذات عقب هزيمة (في: عام ١٩٧٨)، إلى ظهور العديد من حركات المعارضة المناوئة له، والتي سعت إلى إسقاطه دون أن تتوحد فيما بينها، ودون أن تضع تصور الآليات الحكم الجديد بعد إسقاطه (لغز الضعف)، وهو ما فجر الأزمة الحالية عقب إسقاط نظام سياد بري (في: يناير عام ١٩٩١)، في الاقتتال بين الفرقاء الصوماليين فقد امتدت ممارسات سياد بري إلى كافة المجالات من قهر سياسي وفساد سياسي، وتدهور اقتصادي، والتعامل مع الشعب الصومالي على أسس قبلية بتفضيل قبيلته في مغانم السلطة وتأليب القبائل بعضها على بعض مما أدى إلى نشوء حركات معارضة وجدت في الأرض الإثيوبية ملاذاً لها ونقطة انطلاق منها

ونشأت حالة من حرب الكل ضد الكل فالنظام يمارس القمع على معظم أبناء الشعب الصومالي، والقبائل تقتتل فيما بينها، وفي نفس الوقت توجه ضرباتها للنظام. وهكذا فمع سقوط نظام سياد بري كانت الأرضية مناسبة تماماً لتفكك الدولة، وليس للاستيلاء المنظم على أجهزتها.

٣ ـ الطبيعة الإقليمية للأزمة:

كما ذكرنا فإن دولة الصومال استقلت (في: عام ١٩٦١)، بانضمام الشمال (الصومال البريطاني)، إلى الجنوب (الصومالي الإيطالي)، غير أن ممارسات الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال قد أثارت حفيظة الشماليين سواء في جعل العاصمة في الجنوب (مقديشو)، وسواء في استئثار الجنوبيين بالمناصب السياسية الهامة بالمنافع الاقتصادية وبالمشروعات الزراعية والصناعية، والتنموية بصفة عامة مع إهمال الشمال إلى حد كبير، وقد تفاقم الموقف عقب هزيمة أوجادين (في: عام ١٩٧٨)، عندما تدفق الآلاف من اللاجئين من أبناء أوجادين اورومو إلى الصومال، وقام النظام بتوطينهم في الشمال، وقد اتهمت عشيرة إسحاق أكبر العشائر في الشمال نظام سياد بري بأنه يمارس معاملة تفضيلية لصالح اللاجئين على حساب السكان المحليين في الوظائف، وتملك الأراضي، وفي الفرص التعليمية والعملية.

واتهمت النظام كذلك بأنه أنشأ ميليشيات بين اللاجئين قامت بممارسة الإرهاب ضد أبناء إسحاق على الحدود مع أوجادين لتطهير المنطقة منهم، ولما لم تجد الاتهامات والشكاوي آذاناً صاغية لدى النظام، قام أبناء إسحاق في المنفى بتشكيل الحركة الوطنية الصومالية (SNM)، في لندن (في: عام ١٩٨١)، والتي نقلت مقرها بعد ذلك إلى إثيوبيا وراحت تدشن عمليات عسكرية ضد النظام كان أعنفها في أعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)، واجهها النظام بعنف، وقتل خلالها عشرات الآلاف. ولذلك لم يكن من المستغرب ـ وعقب سقوط نظام سياد بري ـ أن تعلن الحركة الوطنية الصومالية (في: ١٨ مايو عام ١٩٩١)، عن استقلال الشمال تحت اسم جمهورية أرض الصومال، والتي لم يعترف بها حتى الآن.

٤ ــ الطبيعة القبلية والعشائرية للأزمة:

رغم وضوح الخريطة القبلية والعشائرية للصومال، إلا أن الفواصل الإقليمية لتوزيع القبائل والعشائر ليست واضحة على الأرض الصومالية، فهناك تداخل في مناطق الإقامة والرعي وليس من شك في أن هذا مثل هذا التداخل وإن كان يؤدي إلى المنافسة والتشاحن على موارد المياه والرعي، إلا أنه بالإمكان استخدمه لتحقيق قدر من التعايش والانسجام، ولكن حركات المعارضة الصومالية، تأثراً بممارسات سياد بري، أو معتمدة في الحصول على الدعم والتأييد من قبائلها وعشائرها، أثرت فيما يبدو الارتكان إلى العامل القبلي الذي أفضى إلى تعقد الصراع وتعدد مساراته وصعوبة تحقيق تحالفات وطنية كان يمكن أن تؤدي إلى الاستيلاء على آليات الحكم، وتجنب اندلاع الصراع بين كافة الفرقاء الصوماليين.

ونكتفي هنا بالقول بأن الشعب الصومالي ينقسم إلى ثلاث قبائل رئيسية تنقسم بدورها إلى عديد من العشائر نذكر منها:

أ ــ الدارود: وتتفرع عنها قبائل الماريحان، والماجرتين، والأوجادين، ويعيش بعض أفرداها في الشمال الشرقي للبلاد، غير أنهم يتركزون في الغرب والجنوب حتى إقليم نفذ.

ب الايرير: وتضم قبائل الهاوية في جنوب الصومال، وحول العاصمة مقديشو وحول نهر شبيلي وفي نفذ بالإضافة إلى قبائل إسحاق في شمال الصومال وجيبوتي وإثيوبيا، وقبائل الدير في الشمال الغربي من البلاد وفي شرق إثيوبيا، وفي مدينة هرر وفي جيبوتي.

ت ــ الساب: وتضم قبائل الرهانونين وهي أقل عدداً من السابقات ولكن أهميتها تعود إلى وجودها في المنطقة الخصبة بين نهري شبيلي وجوبا.

واضح إذاً ومن الوهلة الأولى أن هناك تداخلاً قبلياً في مناطق الإقامة يسمح بإقامة تحالف مستقبلي بين الفصائل الصومالية المتصارعة، ففي الشمال توجد قبائل إسحاق (إيرير)، ومعها قطاع من الأوجادين (دارود)، ثم إنها ترتبط بقبائل الرهانونين (ساب).

وعليه فإن بناء حركات المعارضة الصومالية على أساس قبلي إنما هو مرحلة مؤقتةــ في تقديري ــ لحين التوصل إلى صيغة توازنية تسفر عن شكل معين من

أشكال توزيع السلطة والثروة بشكل قد يؤدي إلى ظهور الدولة الصومالية ــ ولكن في شكل جديد.

ويجب أن نلاحظ أن أهم الحركات الصومالية مبنية على هذا الأساس القبلي بشكل قد يسمح في المستقبل ببناء هذا التحالف، فالحركة الوطنية الصومالية في الشمال إسحاق (إيرير)، والجبهة الوطنية الصومالية (SPF)، (أوجادين دارود)، والمؤتمر الصومالي الموحد (U.S.C)، (هاوية إيرير).. إلخ

٥ ـ الأزمة هي نتاج صراع على السلطة

ويبدو ذلك في حالة الهدوء التي تسود معظم أنحاء البلاد، فيما عدا العاصمة (مقديشو)، التي يتصارع للسيطرة عليها جناحي المؤتمر الصومالي الموحد، فرغم أن قاعدة التأييد الأساسية للمؤتمر ترتكن إلى الهاوية (إيرير)، إلا أن المؤتمر انقسم إلى جناحين على أساس عشائري هما:

ا ــ جناح علي مهدي ــ ويستند إلى عشيرة أبجال، وهو لا يسيطر إلا على بضعة كيلو مترات حول العاصمة مقديشو.

ب ــ جناح عيديد ــ ويستند إلى عشيرة حبار جيدير، وقد انضم إليه مؤخراً جبهتان الحركة الوطنية الصومالية (SPM)، والجبهة الوطنية لخلاص الصومال وأصبح اسمه التحالف الوطني الصومالي، وقد أعطى هذا الانضمام لجناح عيديد مزيداً من القوة ومزيداً من الأراضي المسيطر عليها من قبله في العاصمة ومحافظات شبيلة وصيران والمحافظات الشرقية والوسط، كما نفى عنه الطابع القبلي والعشائري.

ورغم أن الصراع في مقديشو يبين بشكل واضح أنه صراع على السلطة في العاصمة إلا أنه تستتر وراءه صراعات أخرى منها أنه صراع على ما يبدو بين فئتين اجتماعيتيين من فئات النخبة.

أولاهما: جماعة علي مهدي ــ وهم فئة من رجال الأعمال ونفر من المثقفين، وعلى رأسهم علي مهدي رجل الأعمال وصاحب سلسلة من الفنادق أحدهما فندق مكة المكرمة بمقديشو، وتساندهم العربية السعودية.

وثانيتهما: جماعة عيديد ـ وهم فئة من العسكريين والزعماء التقليديين وعدد غفير من العامة، وكان لهذه الفئة ارتباطات مع إثيوبيا قبل إسقاط نظام سياد بري.

ثانياً: البعد الإقليمي لأزمة

أدت المطالب القومية الإقليمية للصومال في الدول المجاورة (إثيوبيا وكينيا)، وفي إقليم العفر والعيسى (جيبوتي حالياً)، إلى عزلة الصومال إقليمياً، بل وإلى عزلتها أفريقياً نتيجة لما ارتأته الدول الأفريقية من رفض وخروج الصومال على المبدأ الأفريقي (الذي أقر في مؤتمر القمة الأفريقي بالقاهرة)، (في: عام ١٩٦٤)، والقاضي باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار. وقد أدى إصرار الصومال على إعمال المبدأ القومي وتوحيد الشعب الصومالي في إطار الصومال الكبير، ولو بالقوة، إلى حالة عداء شبه مستمرة بينها وبين جارتيها إثيوبيا وكينيا أسفر عن عقد تحالف عسكري بين الدولتين في منتصف الستينيات لمواجهة ما اعتبرتاه نوايا توسعية للصومال، وقد تصاعدت حدة العداء هذه وتأكدت بإصرار إثيوبيا على عدم قبول ضم جيبوتي إلى الصومال، وضرورة قيامها كدولة مستقلة عن الصومال، وهو ما تحقق (في: عام ١٩٧٧)، وكأن إثيوبيا قد أرادت من ذلك ألا يكون ضم جيبوتي إلى الصومال سابقة يمكن الارتكان عليها في المطالبة بضم الأوجادين هي الأخرى.

وطبيعي في إطار هذه العداوة أن تنشب الحرب بين الصومال وإثيوبيا فاشتعلت حرب محدودة بينهما (في: عام ١٩٦٤)، وحرب واسعة النطاق (خلال الفترة من بين: عامي ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨)، لم تجن الصومال منها إلا الدمار، وتدهور أوضاعها الداخلية وتصاعد أعمال القمع والتمرد بشكل مكن إثيوبيا من إيواء ومساندة حركات المعارضة الصومالية التي تمكنت ليس فقط من إسقاط نظام حكم سياد بري، وإنما تفكيك الدولة الصومالية ذاتها، هذا بالرغم من أن إثيوبيا كانت هي المؤهلة بالأساس لهذا التفكك نتيجة للتعدد القومي فيها، ونضالات حركات التحرر داخلها، وبخاصة عقب تحرير إريتريا وإسقاط منجستو، وواضح أن الجهود الأمريكية هي التي استطاعت أن تحافظ على سلامة الأراضي الإثيوبية، خصوصاً وأنه قد مهد السبيل لإسقاط بري أولاً قبل ترحيل منجستو، وإيجاد ملاذ آمن له في زيمبابوي.

ولم يقف الدور الإثيوبي تجاه الصومال عند هذا الحد، لكنه تصاعد ليصبح لإثيوبيا اليد الطولى ــ هي وإريتريا ــ في الوساطات المتعلقة بتسوية الأزمة الصومالية، بحكم قوتها وتماسكها الراهن، وبحكم علاقاتها بحركات المعارضة الصومالية، وبحكم مصالحها المتمثلة بالأساس في الحيلولة دون قيام صومال موحد يتبنى مرة أخرى منظور الصومال الكبير، وبحكم السند الأمريكي لها أيضاً.

من هنا كان من الطبيعي أن تسعى إثيوبيا، ومعها إريتريا إلى تهميش الدور العربي والإسلامي في تسوية الأزمة الصومالية ويبين ذلك في رفضهما لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء صندوق عربي ــ إسلامي لإغاثة الصومال، ورفضهما كذلك لمقترحاته الرامية إلى إرسال قوات عربية ــ إسلامية إلى الصومال، بغية الانفراد ــ تحت المظلة الأمريكية ــ بترتيب البيت الصومالي على النحو الذي يخدم مصالحهما وليس من شك في أن تفويض مؤتمر القمة الأفريقي في داكار (في: عام ١٩٩٢)، وفي القاهرة (في: عام ١٩٩٣)، لدول الجوار في إطار لجنة برئاسة إثيوبيا لمتابعة الملف الصومالي، إنما يترك الفرصة مواتية لإثيوبيا ومعها إريتريا للانفراد بترتيب البيت الصومالي.

ثالثاً: البعد الدولي للأزمة:

في هذا الصدد يمكن أن نورد الملاحظات والأحداث التالية بإيجاز:

١ ــ إن أحداث حرب الخليج وما تبعها من انهيار الاتحاد السوفياتي قد واكبها العديد من الترتيبات:

أ ــ ترتيبات شرق أوسطية: فقد دمرت العراق وحوصرت ليبيا، وأصبح لإسرائيل اليد الطولى في ترتيبات التسوية السلمية في المنطقة. بشكل يسمح لها بأن تكون القوى الفاعلة الأولى والمستفيدة الأساسية من هذه الترتيبات.

ب ــ ترتيبات في القرن الأفريقي: فقط سقط سياد بري وتبعه منجستو واستقلت إريتريا بدعم ومساندة أمريكيتين، وقد حرصت الولايات المتحدة على السيطرة على هذه الترتيبات بشكل يحول دون انهيار إثيوبيا من جهة بل ونهضوها بحيث تقوم بدور القوى الفاعلة في المنطقة من جهة ثانية، وبالشكل الذي يمكنها من التحكم في مسار الصراع في الصومال واتجاهات التسوية له من جهة ثالثة.

ت ــ ترتيبات في الجنوب الأفريقي: فقد استقلت ناميبيا بوساطة أمريكية، وتدعت أحداث الحرب الأهلية في كل من أنجولا وموزمبيق بدعم أمريكي/ جنوب أفريقي، وفي نفس الوقت أعلنت حكومة جنوب أفريقيا عن بدء عملية التحول السلمي في داخلها بإلغاء قوانين الأبارتهيد تمهيداً لمشاركة الأفريقيين في حكم البلاد، وذلك كله بمباركة ومساندة أمريكية.

٢ ــ وكما رأينا فإن كل الترتيبات السابقة تجري تحت المظلة الأمريكية، التي خصصت أدوراً لقوى إقليمية تمارسها بالوكالة:

أ ــ فإسرائيل: بالإضافة لدورها الفاعل في الترتيبات "الشرق أوسطية"، قد تمكنت من إقامة شبكة علاقات قوية مع كل من إريتريا وإثيوبيا، ناهيك عن علاقاتها الوطيدة والمتنامية بجنوب أفريقيا.

ب ــ وإثيوبيا: قامت بالدور الرئيسي في مساندة ودعم فصائل المعارضة الصومالية على نحو أسفر عن سقوط سياد بري وتفكك الدولة الصومالية، ثم أسند إليها قيادة مهام تسوية الأزمة الصومالية، وقد حرصت على تهميش الدور العربي والإسلامي في المشاركة في تسوية الأزمة الصومالية.

ت ــ وجنوب أفريقيا: قامت بمساندة نظام سياد بري في الصومال ــ قبل سقوطه ــ بعون جوي لضرب قواعد فصائل المعارضة الصومالية بصورة دفعت الفصائل الصومالية إلى الهروب إلى إثيوبيا والعودة مرة أخرى لإسقاط سياد بري. ثم إن جنوب أفريقيا تشارك حالياً في جهود الإغاثة الإنسانية بالصومال.

٣ ــ يبدو أن تداعى الأحداث في الصومال إنما يأتي في سياق سياسة أمريكية (صهيونية)، تستهدف تقليم أطراف الوطن العربي (تدمير العراق ــ تفكيك الصومال ــ فحصار ليبيا)، ويبدو أن الدول المستهدفة في المستقبل المنظور هي الجمهورية اليمنية ــ والجمهورية العربية السورية.

٤ ــ بنفس القدر الذي وضح فيه بعض التنافس بين القوى الأوروبية أثناء حرب الخليج الثانية (حول المشاركة في الحرب، وقيادتها وأدوار القوات)، وبنفس القدر الذي ظهر فيه بعض التنافس بين الاتحاد الأوروبي (وفرنسا بالذات)، وبين الولايات المتحدة حول من يكون له حق الإدارة والإشراف على تنظيم المعونات المقدمة للفلسطينيين في إطار الحكم الذاتي الفلسطيني، فإن هذا التنافس يبدو واضحاً على الأرض الصومالية،

فمن جهة لم تشارك بريطانيا في قوات الأمم المتحدة في الصومال مكتفية فيما يبدو باستقلال جمهورية أرض الصومال في الشمال (حيث آوت بريطانيا الحركة الوطنية الصومالية قبل انتقالها إلى إثيوبيا)، ومن جهة ثانية سارعت فرنسا بإرسال قوات لها ــ من جيبوتي ــ إلى الصومال حتى لا تترك للقوات الأمريكية فرصة الانفراد بالوضع هناك، وكذلك سارعت إيطاليا إلى الاشتراك في هذه القوات التي تقوم بدورها في الصومال الإيطالي سابقاً. وفي هذا المقام يتعين أن نشير إلى أمرين.

أ ــ الاختلاف والخلاف بين قيادة القوات الأمريكية، وقيادة القوات الإيطالية في الصومال حول طبيعة الدور المنوط بهذه القوات. هل هي قوات فرض سلام، أو حفظ سلام؟.

ب ــ يبدو أن الإدارة الأمريكية تحاول السطو على مناطق النفوذ الإيطالي السابقة (ليبيا ــ إريتريا ــ الصومال الجنوبي)، وفي نفس الوقت فإن إيطاليا تسعى للحفاظ على مصالحها الكبيرة في هذه المناطق، فقد كانت إيطاليا هي الشريك التجاري الرئيسي للصومال حتى نهاية الثمانينيات (إذا استثنينا السعودية)، وفي خلال الثمانينيات أيضاً فإنها قدمت مساعدة اقتصادية قدرها ٥٠٠ مليون ليرة إلى الصومال، كما مولت أكبر مشروع تنموي في تاريخ الصومال. (السد الكبير في باردهيري على نهر جوبا بتكاليف ٦٠٠ مليون دولار).

٥ ــ حرصت الإدارة الأمريكية في بداية تدخل قواتها في الصومال على التأكيد أن دور قوات الأمم المتحدة إنما ينصرف إلى حفظ السلام وتأمين وسائل الإغاثة الإنسانية ورفضت أن يكون لهذه القوات دور في فرض السلام أو في نزع سلاح الفصائل الصومالية، وهي في هذا قد اختلفت عن توجهات الأمين العام للأمم المتحدة الذي أصر على أن من مهام القوات الدولية نزع سلاح الفصائل الصومالية، ثم عادت الإدارة الأمريكية وغيرت موقفها، فحاولت فرض السلام عقب مقتل الجنود الباكستانيين (في: يونيو عام ١٩٩٣)، وما أسفر عنه ذلك من تداعيات انتهت بمقتل عدد من الجنود الأمريكيين في عمليات قتال ومطاردة في مقديشو (في: أكتوبر عام ١٩٩٣)، ثم عدلت سياستها للمرة الثانية لتعلن عن تحديد موعد لانسحاب قواتها من الصومال (في: نهاية مارس عام ١٩٩٤)، ولتلقي باللائمة على الأمم المتحدة، وعلى الأخطاء التي ارتكبتها في الصومال فهل ذلك يعني أن الولايات المتحدة سترفع يدها كلية عن الصومال، وتتركها لقوى أخرى مما قد ينذر بتدهور وضعها القيادي الأحادي على مستوى العالم؟؟.

ذلك ما سنحاول الإجابة علية اختصاراً.

خاتمة

رأينا كيف أن الترتيبات التي تقوم بها الإدارة الأمريكية ـ منذ حرب الخليج ـ هي ترتيبات كبيرة تغطي المناطق الحيوية في الشرق الأوسط وأفريقيا الأمر الذي يعني أن اعترافها بالهزيمة والانسحاب من المنطقة إنما سيلقي بضلاله بالتبعية على دورها في المناطق الأخرى وهو أمر لا يمكن تصور إقدام الولايات المتحدة عليه في المستقبل المنظور.

وصحيح أن الولايات المتحدة قد تلقت لطمة قاسية في الصومال عقب مقتل عدد من جنودها هناك (في: أكتوبر عام ١٩٩٣)، كان لها مردودات داخلية ودولية على صورتها ومكانتها العالمية دفعتها إلى الإعلان عن تحديد موعد نهائي لانسحاب قواتها العاملة في الصومال وصحيح أن هذا الوضع قد أدى إلى قدر من التضامن بين صفوف الشعب الصومالي لمواجهة الأجنبي (لغز قوة الضعف)، وصحيح كذلك أن الولايات المتحدة عاجزة عن الرد عسكرياً على العمل الصومالي بالشكل المناسب على نحو ما فعلت وتفعل مع العراق، ومرجع ذلك أنه لا توجد دولة ولا حكومة صومالية يمكن معاقبتها بالحصار وبتجميد الأرصدة كما لا توجد بنية أساسية يمكن توجيه ضربات انتقامية إليها (لغز ضعف القوة)، وبالتالي فإن القوة الأمريكية هنا تبدو عاجزة ومكبلة، وهي إن لجأت إلى قتل المزيد من المدنيين انتقاماً فستلغي وتقوض دورها كلية ، وستؤلب الرأي العام عليها وستستنفر عوامل التماسك داخل المجتمع الصومالي ، وهي كلها أمور غير مرغوبة.

ولعل هذا مايفسر " ضعف القوة " الأمريكية حيال الصومال و "قوة الضعف" لدى المجتمع الصومالي حيث لم يعد هناك ما يخشى منه أو عليه .

وإستناداً إلى ما سبق فإن الإنسحاب الامريكي من الصومال لا يتصور – على فرض تحقيقه – أن يسفر عن تخلي الولايات المتحدة عن مصالحها وأهدافها في منطقة القرن الأفريقي – وفي الصومال تحديداً – وإنما المقصود أن تلجأ الولايات المتحدة – مباشرة أو من خلال وكلاء لها (إثيوبيا) – إلى السعي للحفاظ على مصالحها بإستخدام الادوات الدبلوماسية على نحو ما فعلت في الجنوب الأفريقي أو تفعله في محادثات الشرق الأوسط.

الباب الخامس

. . . .

مشكلة الاندماج الوطنى فى نيجيريا

الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا*

تعد مشكلة الاندماج الوطني، أو مشكلة بناء الأمة ـ أو ما يطلق عليها أحياناً "أزمة الهوية" ـ من أعقد المشكلات التي تواجه الدول الأفريقية منذ استقلالها، بل إن هذه المشكلة باتت تشكل الظاهرة الأصلية التي تتبثق عنها كافة مشكلات دول القارة الأفريقية كظواهر فرعية لها، وعليه فإنه بدون التوصل إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة، فإنه يكون من الصعوبة بمكان أن يتحقق للجسد السياسي الأفريقي ذلك القدر من الاستقرار الذي يمكنه من مواجهة كافة المشكلات الأخرى.

وعلى الرغم من وجود هذه المشكلة في معظم دول العالم المتقدمة والمختلفة على السواء (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي سابقاً، كندا، بلجيكا، بريطانيا، أسبانيا.. إلخ في جانب، والهند، وسيريلانكا، والفلبين، لبنان.. إلخ في جانب آخر)، وعلى الرغم من وصول هذه المشكلة إلى مرحلة "الأزمة" في بعض الدول السابقة، إلا أن مشكلة تحقيق الاندماج الوطني في أفريقيا على درجة كبيرة من التعقيد، فرغم الخفة السكانية النسبية لمعظم الدول الأفريقية (ثلثي الدول الأفريقية جنوب الصحراء لا يزيد عدد سكان أي منها على خمسة ملايين نسمة) إلا أن بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد عن مائة مجموعة عرقية، بل إن نصف عدد لغات العالم ـ والتي تبلغ ألفي لغة ـ هي لغات أفريقية، هذه فضلاً عن وجود عديد من لغات التخاطب لكل مجموعة عرقية في أفريقيا يفوق نظيره في أي مكان في العالم.

ولذلك فلا غرابة أن تصل هذه المشكلة إلى مرحلة الأزمة في عدد من الدول الأفريقية (السودان، إثيوبيا، أوغندا، تشاد، نيجيريا، زائير..)، هذا مع احتمالات وصولها إلى هذه المرحلة في العديد من الدول الأفريقية[1] ذلك أن واقع الحال في غالبية الدول الأفريقية كان عند الاستقلال وحتى بداية التسعينيات يشير إلى عدم تمثيل زعامتها لغالبية الشعب، فهذه الزعامات لم تكن تخرج عن أحد نمطين، إما زعماء كانوا في الأصل قادة للحركة الوطنية التي قادت البلاد نحو الاستقلال، وإما حكاماً عسكريين أتوا إلى السلطة بانقلاب عسكري، وبعبارة أخرى فإن الدول الأفريقية ظلت متماسكة داخلياً نتيجة لوجود الزعامة التي قادت البلاد نحو الاستقلال، أو نتيجة لوجود حكم عسكري،

---

* نشرت هذه الدراسة عام ١٩٩٧

ومن هنا فإن الاندماج الذي تحققه الزعامة الأولى هو اندماج طائفي مؤقت طالما أن الشعب يقبل سلطتها، وإن كان يرفض منحها ولاءه الكامل، في حين أن الاندماج الذي يحققه الحكم العسكري هو اندماج وظيفي مؤقت طالما لا يوجد إطار مؤسس في العاصمة متفق عليه من جانب معظم الجماعات والأقاليم التي تضمها هذه الدول[٢].

ولسنا هنا في مجال دراسة وتحليل أسباب وطبيعة هذه المشكلة في أفريقيا، ولكن يكفي هنا أن نشير إلى أمرين: فمن جهة نجد أن مشكلة الاندماج الوطني – وإن كانت ساكنة مؤقتاً في أغلب الدول الأفريقية – لا تصل إلى مرحلة الأزمة المتفجرة إلا إذا كان هناك تعدد في الجماعات المشكلة لشعب الدولة، فضلاً عن اختلاف جذري بين هذه الجماعات (في لغاتها، وثقافاتها، وتقاليدها، ودياناتها، وأصولها العرقية، وأنماطها الإنتاجية، فضلاً عن مطالبها وتوجهاتها.. إلخ) وما يستتبعه من تعدد في الولاءات ينتهي بالصراع بين هذه الولاءات، وتفضيل الولاءات التحت/ وطنية على الولاءات الوطنية، ومن جهة ثانية فإن مشكلة الاندماج الوطني يجب ألا تختلط بمشكلة الاندماج السياسي، فالأولى هي أزمة علاقات أفقية داخل المجتمع، حيث نجد أن أفراد المجتمع وجماعاته ليسوا على استعداد للتعامل سوياً كشركاء، وحيث يختفي مفهوم الولاء للوطن أو يضعف، في حين أن الثانية – هي أزمة علاقات رأسية داخل المجتمع وهي تنشأ حين يوجد عدد يعتد به من المواطنين غير مقتنعين بحق حكومتهم في حكمهم، فهي بالتالي "أزمة شرعية" تتمثل في وجود مشكلة بين الحاكم والمحكومين، وغالباً ما تكون المشكلة الثانية نتاجاً للأولى[٣].

وإذا كانت الأمال قد انعقدت عقب استقلال الدول الأفريقية على إقامة الدول القومية بها (الدولة/الأمة) فإن هذه الأمال قد تراجعت إلى أدنى حد لها وراحت بدلاً من السعي لبناء الأمة، تنحصر في السعي لبناء الدولة عقب ما يزيد عن ربع قرن من حركة الاستقلال الأفريقي، ذلك أنه قد بات من الصعوبة بمكان وصف الدول الأفريقية بكونها دولاً – على الأقل من وجهة نظر القانون الدولي – ذلك أن "أقاليم" هذه الدول ليست محددة المعالم اللهم إلا على الخرائط، ثم أن شعوبها لا يتوافر لديها ذلك القدر من التناسق الذي يسمح بإطلاق مصطلح "شعب" عليها، هذا فضلاً عن أن "الحكومات" القائمة – ومهما بلغت درجة قوتها – لا تستطيع أن تبسط سيطرتها على كامل الشعب وكامل الإقليم، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم تضاؤل عنصر "التكيف" مع إقليم الدولة (مناخه

وتضاريسه.. إلخ)، ومع شعب الدولة (بقيمه وتقاليده وتراثه.. إلخ)، ومع نظام الحكم في الدولة (بمؤسساته وممارساته وتوجهاته... إلخ) ــ وهو ذلك العنصر الذي يضيفه نفر من علماء السياسة إلى أركان الدولة(٤) ــ أن نحن فعلنا ذلك لجاز لنا أن نطلق على الوضع القائم في أفريقيا "سياسة بدون دول" (politics without states)، مع ما يعنيه ذلك من وجود مراكز لصنع القرار السياسي الخارجي على وجه التحديد في خارج العواصم الأفريقية، ودون أن يمتد ذلك بالتعبية إلى قدرة العواصم الأفريقية على صنع وتنفيذ القرار السياسي على المستوى الداخلي.

وعلى أية حال فإننا سنستخدم مصطلح "دول" ـــ على سبيل الاستثناء ــ لوصف الكيانات المتواجدة في أفريقيا طالما أن قيادات هذه الدول تزعم أنها تبسط كامل سيطرتها على أقاليمها وشعوبها، وطالما أن قيادات هذه الدول هي وحدها التي تمثلها على المستوى الخارجي.

على أن الوصف السابق لا يجب أن يكون مدعاة للتشاؤم أو الإحباط، فالمرحلة الحالية التي تمر بها القارة الأفريقية قد شهدتها مختلف قارات العالم في فترات تاريخية سابقة بما فيها القارة الأوربية، لكن ما يضفي مزيداً من التعقيد على مشكلة الاندماج الوطني في أفريقيا، ويحول دون إيجاد حلول سريعة لها هو أن القارة الأفريقية ــ وعلى عكس القارة الأوربية في مرحلة تاريخية متاخرة ــ لم تترك وحدها لتحل مشكلاتها في إطار علاقات تعاونية أو حتى صراعية بين الشعوب المكونة لها على نحو كان يمكن أن ينتهي إلى ظهور الدول القومية بها، وهي مرحلة كانت قد بدأت في أفريقيا قبل الفترة الاستعمارية (مملكة ملي، وسنغي، وإمارات كانم، وبرنو، وممالك الطراز الإسلامي، وإمبراطورية الزولو.. إلخ)، ذلك أن خضوع القارة الافريقية للاستعمار فقد كان بمثابة قطع لمسار التطور التاريخي لحركة الشعوب الأفريقية وتفاعلاتها، ثم إن سياساته وممارساته في أفريقيا قد عقدت كثيراً من مشكلات الاندماج الوطني، بل إن النفوذ الأجنبي في القارة الأفريقية عقب الاستقلال ما يزال يلقي بتأثيراته السلبية على هذه المشكلة.

مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا

الأبعاد، الأسباب، النتائج

تعد نيجيريا صورة مصغرة لأفريقيا، ذلك أن حجم التناقضات والاختلافات فيها متعددة ومتنوعة في الدرجة والكثافة (اختلافات إثنية، وثقافية ولغوية، ودينية، وإقليمية، واقتصادية.. إلخ).

ولم تقف التجربة النيجيرية عند هذا الحد بل اتجهت الحكومات المتعاقبة إلى تقسيم الأقاليم النيجيرية الكبرى ـ الشمال، والشرق، والغرب ـ أكثر من مرة حتى وصل عددها إلى ٣٠ ولاية، وذلك بغية إضعاف قدرتها على مقاومة السلطة المركزية.

ورغم كل ما تقدم فقد شهدت نيجيريا حرباً انفصالية ٦٧ ـ ١٩٧٠ وستة انقلابات عسكرية خلال ٢٥ عاماً منذ حصولها على الاستقلال، كما شهدت العديد من حالات الاغتيال السياسي، والعديد من محاولات التهديد بالانفصال من جانب مختلف الأقاليم والجماعات النيجيرية.

بيد أن الممارسات السابقة، وبخاصةً تفتيت الأقاليم الكبرى، وإن كانت قد أدت إلى تواري احتمالات بزوغ حركة انفصالية، إلا أن كافة مظاهر الأزمة لم تزل قائمة، بل والأخطر من ذلك أن مسارها قد بدأ يتحول على شكله التقليدية من صراع إقليمي/إثني إلى صراع ديني.

وليس من شك في أن هذه التطورات يمكن أن تلقي بظلالها على العلاقات العربية الأفريقية، ذلك أن المسلمين، ورغم أغلبيتهم العددية وسيطرتهم في الغالب على زمام السلطة المركزية، قد عجزوا عن تحقيق مطالب أساسية لهم في مواجهة ضغوط دستورية وشعبية، ذلك أن دستور ١٩٧٩، ومشروع الدستور الجديد قد نصا على "حق كل شخص في الحرية الدينية بما في ذلك حقه في تغيير دينه أو معتقداته"، في نفس الوقت الذي لم يقر أي منهما تشكيل محكمة شرعية عليا، فضلاً عن عجز نيجيريا حتى الآن عن تقرير الاستمرار في عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي من عدمه، أكثر من ذلك فقد رفض الشماليون في بداية الستينيات الاعتراف بإسرائيل، وتم الاعتراف بها،

ورغم رفضهم لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في بداية التسعينيات فقد أعيدت هذه العلاقات.

وإزاء هذا الوضع راح الأصوليون المسلمون يشكلون تنظيمات غير رسمية للمقاومة، في الوقت الذي راح الطرف الآخر يطلق تهديداته، وتمتد مناقشاته إلى الجدوى الاقتصادية لمسألة الحج إلى مكة المكرمة.

والملاحظ في هذا المقام أنه مع كل عودة للحياة المدنية يسيطر الشماليون المسلمون على السلطة ديمقراطياً، ولم يتول مسيحي رئاسة السلطة إلا بالانقلاب.

وقد رفض مجلس القوات العسكرية الحاكم أن ينص في مشروع الدستور الجديد على تجريم الانقلابات العسكرية واعتبارها جريمة لا تسقط بالتقادم.

وليس من شك في أن التجربة النيجيرية في هذا المقام سيكون لها انعكاساتها على الدول الأفريقية التي يشكل المسلمون أغلبية فيها، وهو الأمر الذي يطرح نفسه على مسار العلاقات "العربية ــ الأفريقية"، ليس فقط فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية لدول أغلبيتها مسلمة، وطبيعة توازن القوى فيها، ولكن أيضاً في شبكة العلاقات الخارجية لهذه الدول.

- **أبعاد الاندماج الوطني في نيجيريا**

تواجه نيجيريا ــ أكبر الدول الأفريقية سكاناً ــ مشكلات تتعلق بالاندماج الوطني ذلك أن نيجيريا لم تظهر إلى الوجود بحدودها الحالية إلا عام ١٩١٤، ثم أضيف إلى هذه الحدود عام ١٩٥٩ الجزء الشمالي من الكاميرون البريطاني، ونظراً لحداثة هذه الحدود فإنه لم تتح أمام مختلف الجماعات التي تعيش داخلها فرصة كافية للتفاعل السلمي على نحو يؤدي إلى ظهور هوية وطنية، ثم إن اتساع مساحة البلاد قد أدى إلى تنوع مناخي ومن ثم نباتي انعكس على طبيعة النشاط الاقتصادي لمختلف الجماعات النيجيرية وبالتالي على أسلوبها في الحياة، كذلك فإن التفاعلات التاريخية داخل هذه المنطقة سواء كانت تفاعلات سلمية من خلال الهجرة، أو تفاعلات صراعية من خلال عمليات الغزو والجهاد قد انتهت إلى وجود العديد من الجماعات الإثنية داخل نيجيريا الحالية وهي جماعات تختلف في ثقافاتها ولغاتها، زد على ما تقدم أن انتشار الإسلام في شمال نيجيريا من خلال عمليات الجهاد التي قامت بها إمبراطورية الفولاني، ثم انتشار

المسيحية في الجنوب على يد بعثات التبشير الأوربية قد أدى إلى تعددية دينية (الإسلام، المسيحية، المعتقدات الطبيعية)، وقد أسفرت السياسات والممارسات الاستعمارية البريطانية في نيجيريا عن تكريس الإقليمية في البلاد قبل الاستقلال، وظل ذلك نمط سياسات الحكم الوطني عقب الاستقلال — إلى حد ما — وهو الأمر الذي أدى إلى تغليب الولاءات الإقليمية والإثنية على الولاء الوطني في التوجهات والممارسات السياسية، على أنه يجب أن نستدرك على الفور فنشير إلى أن المجتمع النيجيري لم يشهد فقط مثل هذه الانقسامات الأفقية، وإنما قد شهد أيضاً انقسامات رأسية تمثلت في ظهور بعض التكوينات الطبقية داخله قبل وأثناء وبعد الفترة الاستعمارية، وقد كان بالإمكان إذا ماستمر هذا التباين الطبقي دون معوق أن تتراجع مشكلة الاندماج الوطني إلى حد كبير، طالما أن الطبقة تشكل أساساً موحداً يضم في إطاره أبناء مختلف الجماعات التي تنتمي إليها بصرف النظر عن الاختلافات الإثنية أو الثقافية أو اللغوية أو الدينية.. إلخ.

لكن الممارسات الاستعمارية وممارسات ما بعد الاستقلال قد شكلت حائلاً أمام استمرار التباين الطبقي الوطني حينما راحت تغذى الولاءات التحت وطنية (إقليمية، إثنية) على حساب الولاء الوطني العريض.

وعلى أية حال فإنه يمكن إجمال أبعاد التعددية في نيجيريا فيما يلي:

(١) **تعددية إثنية:** فجماعة الهوسا/الفولاني تعيش في الشمال، وجماعة الإيبو تعيش في الشرق، وجماعة اليوروبا تعيش في الغرب، وكل منها يسيطر على منطقته، لكن المسألة ليست بهذا الشكل المبسط إذ يوجد في نيجيريا إلى جوار هذه الجماعات الكبرى العديد من الجماعات الإثنية الصغرى التي لا يزيد عدد بعض أعضائها عن ألف نسمة، وما تزال هناك صعوبة حتى الوقت الحاضر في حصر هذه الجماعات فالبعض يرى أن عددها يزيد على ٢٥٠ جماعة إثنية، والبعض الآخر يذهب إلى أنها تزيد على ٤٠٠ جماعة إثنية، وهذه الجماعات تتداخل مع بعضها في مناطق سكناها وفي أنشطتها الاقتصادية[٥].

(٢) **تعددية ثقافية:** على أن تعقد البناء الإثني للمجتمع النيجيري لا يرجع في كليته إلى هذا التعدد الإثني وما أسفر عنه، ذلك أن سكان نيجيريا في غالبيتهم، ومع استثناءات محدودة، ينتمون إلى الزنوج، ومن ثم فإن التنوعات الفيزيقية لا تعد عاملاً كافياً لتحديد

انتماء الفرد إلى جماعة إثنية بذاتها، وإنما التعددية الإثنية تعود بالأساس إلى الاختلافات الثقافية، وهنا فإنه يمكن رصد خمسة أنماط ثقافية في نيجيريا هي[٦]:

(أ)الثقافة السودانية الإسلامية في شمال نيجيريا حيث قبائل الهوسا الفولاني.

(ب)الثقافة الغابية والساحلية في الجنوب الشرقي حيث تعيش جماعات شبه مستقلة من الإيبو.

(ج) ثقافة مالك الغابات في الجنوب الغربي حيث قبائل اليوروبا.

(د) ثقافة الرعاة وهي متناثرة في شمال البلاد.

(هـ) ثقافات لمجموعات صغيرة أقل تطوراً في الحزام الأوسط على طول وادي نهري النيجر وبينوي، وعلى طول الحدود الشرقية.

(٣) **تعددية لغوية:** فرغم أن اللغة الإنجليزية تعد اللغة الرئيسية للتعليم، واللغة الرسمية للحكومات الفيدرالية ولمعظم حكومات الولايات النيجيرية، فإنه يوجد إلى جوارها ما يزيد عن مائة لغة محلية، وتعد الهوسا والفولاني أكبر جماعتين لغويتين في شمال البلاد، وهما تنتميان إلى المجموعة اللغوية لتشاد (الأفرو _ أسيوية) ولغربي الأطلنطي (النيجر _ كونغو) على التوالي، في حين تعد اليوربا والإيبو أكبر جماعتين لغويتين في جنوب البلاد وهما تنتميان إلى المجموعة اللغوية لكوا Kwa (نيجر _ كونغو)، ويعد الشمال أكثر تناسقاً من الجنوب لغوياً ذلك أن لغة الهوسا قد أصبحت في مضامينها وأغراضها لغة التعامل في الشمال، في حين أنه في الجنوب تجد افتقاراً إلى لغة مشتركة نتيجة للصراع الإثني، فضلاً عن وجود العديد من الأقليات اللغوية التي لا تزال تصر على التمسك بهويتها اللغوية.

والواقع يشير إلى وجود العديد من الأقليات اللغوية في كل من الشمال والجنوب لكن وجود غالبية سكانية في الشمال نحو ٥٣ بالمائة من السكان وفق تعداد ١٩٩١ تتحدث الهوسا كلغة أولى أو ثانية يجعل الشمال أكثر تناسقاً، هذا على حين أنه في الجنوب نجد لغتين رئيسيتين اليوربا ولها الغلبة في الغرب، والإيبو ولها الغلبة في الشرق.

وهكذا يبدو واضحاً أن جانباً كبيراً من الاختلاف بين الجماعات الإثنية يعود إلى الاختلافات اللغوية[٧].

(٤) **تعددية دينية:** فطبقاً لعداد عـام ١٩٦٣ نجـد أن ٤٧,٢ بالمئـة مـن إجمـالي سـكان نيجيريا يدينون بالإسلام و ٣٤,٥ بالمئة يـدينون بالمسـيحية أمـا البـاقي وهـو ١٨,٣ بالمئـة فهم يدينون بديانات طبيعية.

وينتشر الإسلام بين سكان شمال نيجيريـا (٧٥ بالمئـة منهم مسـلمون) وإن كـان يمتـد جنوباً ليصل إلى أقصى الساحل الجنوبي الغربي، حيث نجـد سـكان الغـرب ينقسـمون إلـى ٥٠ بالمئة مسلمين، ٥٠ بالمئـة مسـيحيين، وأكبـر قـوة للمسـلمين توجـد علـى السـاحل وبخاصة في الجزء الجنوبي الشرقي منه، وإن كانت المسـيحية تتغلغـل فـي شـكل جيـوب شمالاً في بعض المناطق الوسطى والشرقية بالحزام الأوسط.

أما الوثنية فما زالت سائدة شـرقي الحـزام الأوسـط، وفـي بعـض المنـاطق الريفيـة المتناثرة في مختلف أرجاء البلاد حيث ما تزال السـكان فـي عزلـة نسـبية عـن المنـاطق الحضرية[٨].

(٥) **تعددية إقليمية:** ذلك أن ارتكاز كل جماعـة مـن الجماعـات الـثلاث الكبـرى إلـى إقليم (الهوسا/الفولاني في الشمال والإيبو في الشرق، واليوربا فـي الغـرب) قـد جعـل لكـل منهما سيطرة كاملة من الناحية السياسية والاقتصادية على مقدرات إقليم بعينه.

وقد عزز من ذلك الوضع قيـام بريطانيـا قبـل اسـتقلال نيجيريـا مـنح الحكـم الـذاتي الإقليمي للأقاليم الثلاثة على نحو أدى إلى إعلاء الولاءات الإقليميـة علـى الـولاء الـوطني وهو الأمر الذي استمر عقب الاستقلال، صـحيح أن كـل جماعـة فـي إقليمهـا قـد أمكنهـا تحقيق قدر الاندماج الطائفي الإقليمي، إلا أن هذا الاندماج ترك تـأثيرات سـلبية علـى واقـع المجتمع النيجيري، لأنه إذا كان قد أدى إلى اندماج الجماعات الإثنيـة داخـل كـل إقلـيم مـع بعضها البعض وجعلها تصنف نفسها باعتبارهـا "نحـن" فـي مواجهـة الجماعـات الأخـرى في الأقاليم الأخرى، انتهى إلى خلق علاقة صراعية بـين مختلـف الأقـاليم النيجيريـة سـعياً للسيطرة على السلطة السياسـية فـي الأقـاليم، وأيضـاً للسـيطرة علـى السـلطة السياسـية الوطنية، بغية تعزيز وضعها الاقتصادي المتميز، أو الحفاظ عليه وتنميته[٩].

(٦) **تعددية اقتصادية:** قبل حلول القرن الحـالي كـان يوجـد بالمنطقـة المعروفـة حاليـاً باسم نيجيريا العديد من المجتمعات ونظم الحكـم التـي كانـت تصـنف إلـى إمبراطوريـات، وخلافات، وممالـك، وزعامـات، ودول مدينـة وجمهوريـات أخـرى.. إلـخ، وقـد كانـت

العلاقات الاجتماعية التي يطغي عليها الطابع شبه الإقطاعي واستخدام الرقيق والخدم سائدة في بعض تلك النظم على نحو ما كان موجوداً في كانوري، وإمارات الهوسا الفولاني عقب عمليات الجهاد، واليوروبا، ونوبي، وأجالا، وجوكن وبنين، وقد أسفر ذلك عن نشوء النمط الفلاحي للإنتاج، وظهور طبقة أرستقراطية شبه إقطاعية في بعض هذه المجتمعات في العقد الأول من القرن العشرين، ولكن في مجتمعات أخرى مثل لاجوس، وبادا جري ودول المدينة في دلتا النيجر فإن ممارسة التجارة الخارجية مع غرب أوربا على مدى قرنين من الزمان، وتأثيراتها على الاقتصاديات المحلية قد أسفر عن تحرير وتوطين الرقيق في الفترة من ١٨٥٠ ــ ١٩٠٠ في إطار ما عرف باسم "النشاطات الحضارية" للبعثات التبشيرية، فضلاً عن تنامي تأثيرات التعليم الغربي والمهارات والتنظيم على نحوه أسهم ــ في الفترة من ١٨٨٠ ــ ١٩١٤ ــ في ظهور أنظمة اجتماعية مختلفة ونشأة طبقة من البرجوازية الصغيرة، وتجار البحر ورغم أن هذه الطبقة قد استغلت فلاحي الداخل الذين يعملون في ظل الاقتصاد المعيشي، إلا أنها طورت ترتيبات تجارية تتعلق بحقوق الملكية.

وقد وجدت بالإضافة إلى ما تقدم مجتمعات اختلفت فيها مظاهر السلطة السياسية في وديان نهري النيجر و بينوي وسهل جوس، وجمهوريات القوى في جواري، وإجبو، وتيف، وأدوما، وكاناب، وبالتالي فإن العلاقات الاجتماعية للإنتاج داخل هذه المجتمعات سرعان ما أدمجت بالنظام الرأسمالي العالمي في إطار السيطرة الاستعمارية خاصةً وأن التكوين الاجتماعي فيها كان مفتوحا ومشتتاً(١٠).

ولعله يتضح مما تقدم أن "نيجيريا" قد شهدت قبل القرن الحالي نظماً متنوعة للامتياز والحرمان، وعلاقات إنتاج اجتماعية مختلفة، فالطبقات الاجتماعية قد وجدت لكن قوتها ونوعيتها قد اختلفت باختلاف طابع التكوينات الاجتماعية، وقد شهدت الفترة من ١٨٨٠ ــ ١٩٠٣ عمليات الغزو والسيطرة من جانب بريطانيا على كافة هذه المجتمعات والنظم الحاكمة فيها، وإن كانت بريطانيا قد تمكنت من إزالة كافة أشكال المعارضة ــ الأفريقية والأوربية ــ لها في تعزيز سلطتها الاستعمارية، إلا أنها لم تحكم كلية علاقات الإنتاج الاجتماعية السابقة، ولا علاقات التوزيع أو التبادل، وراحت تنشئ قاعدة جيوبوليتيكية جديدة، ووجوداً شبه جماعي لهذه الجماعات المختلفة بغية تعزيز علاقات هذه المنطقة بالرأسمالية العالمية، وفي هذا الإطار جاءت عملية "توحيد" نيجيريا عام ١٩١٤ (١١).

ويعكس التاريخ الاقتصادي لنيجيريا الماضي الاستعماري لها، ذلك أن أحد النتائج المترتبة على إصرار بريطانيا بضرورة قيام كل مستعمرة يتحمل تكاليف إدارتها الاستعمارية، فضلاً عن استخلاص فائض القيمة للشركات البريطانية، قد تمثل في ضرورة دفع عملية تجارة الصادرات، وقد ارتكز اقتصاد التصدير في نيجيريا على محصول الكاكاو في الغرب، وزيت النخيل في الشرق، والفول السوداني في الشمال، وتولت السلطة الاستعمارية مهمة حماية وإدارة تجارة التصدير النيجيرية، وعقب الحرب العالمية الثانية قامت بريطانيا بتنظيم تجارة الصادرات من خلال إنشاء مجالس للتسويق عام ١٩٤٧ لشراء المحاصيل المحلية واحتكار بيعها في السوق العالمي، وسرعان ما أصبحت مسألة ما يسيطر على هذه المجالس؟ مسألة دستورية ملحة قبل الاستقلال، وإزاء ذلك أنشئت في عام ١٩٥٤ ثلاثة مجالس تسويق إقليمية كل منها مسؤول عن تسويق كل منتجات إقليمية ويرث أصوله، وهكذا أصبحت مجالس التسويق مفتاحاً أساسيا لنظام القوة عقب الاستقلال، ففي فترة الخمسينيات بدأت قوى اجتماعية جديدة تظهر على السطح في المجتمع النيجيري، وراحت تسعى لا فقط للسيطرة على السلطة السياسية، وإنما أيضاً للسيطرة على الثروة الاقتصادية، ففي الجنوب ظهرت الطبقة المتعلمة الجديدة والسياسيون، وكبار رجال الخدمة المدنية، ورجال الأعمال، وفي الشمال تصدر هذه القوى الزعماء التقليديون، ورجال الخدمة المدنية، وموظفو السلطة الأهلية وزعماء المناطق والقرى والقضاة، هذا فضلاً عن ظهور طبقة جديدة صغيرة من الأجراء في المجتمع النيجيري.

فإذا ما أدركنا أن الحكم الذاتي الإقليمي قد منح لأقاليم نيجيريا الثلاثة في خلال هذه الفترة استطعنا أن نفهم كيف أن الذين تمكنوا من الوصول إلى السلطة السياسية في الأقاليم كان بمقدورهم أن يحققوا الثراء الاقتصادي ويعززوا من أوضاعهم وبعبارة أخرى فقد أصبح هؤلاء على حد تعبير ريتشارد سكلار "طبقة سياسية" تسيطر على كافة المناصب الهامة في كل المؤسسات النيجيرية، خاصة وأن ميكانيزم مجالس التسويق في كل إقليم كان يخدم عملية تقوية التحالف بين السياسيين وبين رجال الأعمال الملتزمين لدعم وتعزيز الوضع الراهن. وهو التحالف الذي راح يحول مسار الصراع الطبقي على المستوى الوطني إلى صراع إثني إقليمي خدمة لمصالحه السياسية والاقتصادية(١٢).

- **أسباب مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا**

ألمحنا سلفاً إلى أنه كانت توجد في المنطقة المعروفة حالياً باسم نيجيريا ـ قبل الفترة الاستعمارية ـ مجتمعات ونظم حكم متنوعة ومتعددة، ونضيف أن إمبراطورية الفولاني في شمال نيجيريا كانت تحمل سمات النظام الإقطاعي، وكانت العشائر تدين بالطاعة والولاء الكامل للزعماء في إطار نظام هرمي للسلطة يعزز من وضع الطبقة الحاكمة.

وما أن استولت بريطانيا على المنطقة عام ١٩٠٢ حتى أسست فيها محمية الشمال النيجيري، ثم راحت تطبق فيها نظام الحكم غير المباشر الذي يقوم على عدة عزائم من بينها الاعتراف بسلطة الزعماء التقليديين وتعزيزها، وقد كان من شأن تطبيق هذا الأسلوب استمرار وتدعيم الطبيعة الهرمية للسلطة التقليدية في الشمال، لذا كان من الطبيعي أن يلقى هذا الأسلوب قبولاً من زعماء الشمال، فهو قد أدى إلى فرض الأمن والنظام في المنطقة على نحو وسع من نطاق التجارة لمصالحهم، في الوقت الذي تتهدد فيه زعامتهم.

أما في الجنوب النيجيري فقد كان الوضع مختلفاً، ففي الجنوب الغربي موطن شعب اليوروبا كان هناك حكام تقليديون يطلق عليهم اسم أوباس Obas يحكمون مدناً كبرى يعمل سكانها في المزارع المحيطة بالمدن، ورغم اشتراك اليوروبا في تراث ثقافي مشترك، فإن كل مدينة من مدنهم الكبرى كان يحكمها إلاوبا ومجلسه، ولذا فإن شعب اليوروبا كان يفتقر إلى وجود سلطة مركزية، وقد عجزت بريطانيا عن فهم الطبيعة التقليدية لنظام الحكم لدى اليوروبا وراحت تطبق عليهم نفس أسلوبها في الشمال حين أعطت الزعماء سلطات لم تكن لهم من قبل، وحطمت بذلك نظام السلطة الذي كان سائداً.

أما في الجنوب الشرقي فإن الوضع كان أكثر تعقيداً فالجماعة القبلية الطاغية عددياً في الإيبو، وأباؤها كانوا يعيشون جماعات في قرى صغيرة ـ وليس في مراكز حضرية تقليدية مثل اليوربا ـ وكانت كل قرية من قرى الإيبو تشكل وحدة في حد ذاتها لها ولاء خاص بها حيث لا يوجد ولاء لسلطة أعلى، وكان زعماء القرى ينتخبون استناداً إلى معياري السن والإنجاز ويحكمون بموجب الشورى كل في قريته حيث لا

وجود لسلطة سياسية مركزية، وهكذا فإن الوضع في الشرق كان أكثر تعقيداً أمام السلطة الاستعمارية حيث لا توجد سلطة مركزية تقليدية يمكن الاعتماد عليها، ورغم ذلك قامت بريطانيا بتنصيب زعماء بالإكراه على شعب الإيبو ومنحتهم سلطات تتعارض مع المفهوم التقليدي، وتصطدم بالتقاليد المرعية[١٣].

وقد كان لتطبيق الحكم غير المباشر في أقاليم نيجيريا مردوداته اللاحقة على المجتمع النيجيري، فبدلا من أن يؤدي هذا النظام إلى دفعة في مجال تحقيق الاندماج الوطني فإنه أدى إلى الحفاظ على الانقسامات التقليدية وترك البلاد مقسمة إلى وحدات صغيرة مختلفة، وطالما أن العناصر المحافظة داخل السلطة التقليدية قد استفادت من هذا النظام فقد أصبح لها مصلحة مباشرة في الحفاظ على الوضع القائم.

وإزاء ما تقدم فإنه يمكن رصد عوامل ثلاثة كان لها تأثيرات سلبية على الاندماج الوطني في نيجيريا وهي:

(١) اختلاف ممارسات الإدارة الاستعمارية في نيجيريا: ذلك أن تطبيق أسلوب الحكم غير المباشر في الشمال قد أدى إلى تجميد الحدود التاريخية غير المستقرة لخلافة سوكوتو، وأعطى انطباعاً بأن كل النظم التي كانت قائمة في شمال نيجيريا قبل الاستعمار كانت إمارات، صحيح أن هذه الإمارات قد قسمت إلى عدد من المقاطعات في الفترة من ١٩٠٠ ــ ١٩٠٣ م إلا أنه وبحلول عام ١٩١٢ م ــ عندما عاد لوجارد حاكم الشمال السابق إلى نيجيريا ليقوم بعملية دمج الشمال والجنوب عام ١٩١٤ م ــ فإن الشمال كان قد تم تجميده سياسياً ليصبح "إقليماً طبيعياً" داخل الإطار النيجيري، ونفس الشئ حدث للمقاطعات الجنوبية، فقد أعيد تنظيمها مرة أخرى في الفترة من ١٩٠٠ ــ ١٩٠٦ م لتأخذ شكل وحدتين سياسيتين: مقاطعات الشرق، ومقاطعات الغرب على أساس الاختلاف في نمط الإدارة الأهلية، ومشكلات الاتصال؛ ورغم توحيد نيجيريا عام ١٩١٤ م إلا أن تطبيق أسلوب الحكم غير المباشر قد أسفرت عن عزل كل من الشمال والجنوب عن بعضها البعض، وعن زيادة الفجوة بينهما، إذ بموجبه تم حظر النشاط التبشيري المسيحي في الشمال وتكثيفه في الجنوب وبخاصة في الشرق، وفي إطاره تم عزل الشمال عن نظام التعليم الغربي الذي انتشر في الجنوب، كما تم عدم تشجيع هجرة الجنوبيين إلى الشمال ذلك أن وجودهم في الشمال كتجار ورجال خدمة مدنية كان يؤدي إلى صدامات مع الشماليين، ومن هنا فقد أصدرلوجارد عام ١٩١٧ قانون الضواحي

وبموجبه تم عزل الجنوبيين العاملين في الشمال في أحياء مخصصة لهم أطلق عليها أحياء الغرباء وفيها يطبقون نظامهم القضائي، ولهم مؤسساتهم التعليمية والدينية المتماثلة مع ما هو موجود في الجنوب، وقد تبنت الإدارة الاستعمارية فوق ما تقدم سياسة تعليمية أدت على زيادة الهوة بين الشمال والجنوب، إذ قامت بريطانيا بإنشاء مدارس لأبناء زعماء الشمال لتأهيلهم للقيام بدورهم المستقبلي كحكام وزعماء لشعبهم، وأنشأت كلية ماتسنيا لهذا الغرض عام ١٩٢٢ م التي لم يلتحق بها إلا أبناء المقاطعات الإسلامية في الشمال، وهكذا كان التعليم في الشمال نخبويا ومقصوراً على المسلمين الشماليين، هذا في حين أن بعثات التبشير قد قامت بالدور الأكبر في العملية التعليمية في الجنوب (من بين ٢٦ مدرسة ثانوية أنشئت في نيجيريا في الفترة من ١٨٥٩ م ــ ١٩٢٩ كانت توجد ٢٣ مدرسة مملوكة للإرساليات)[١٤]، وهكذا كانت السياسة التعليمية عاملاً من عوامل التفكك في المجتمع النجيري، ذلك أن انتشار التعليم في الجنوبين قد جعل لهم أولوية في شغل المناصب الإدارية في مواجهة الشماليين لكن الحيلولة بينهم وبين التعليم العالي قد أوغر صدورهم وجعلهم يحسون بالدونية في مواجهة الشماليين.

وهكذا على مدى أربعة عقود من هذا التطور الانعزالي ظهر الأمراء، والزعماء، وقيادات الحركة الوطنية النيجيرية في إطار محتوى تاريخي مختلف ليس فقط من الناحية السياسية، وإنما أيضاً من الناحية العرقية والثقافية والدينية.

كذلك فإن الحكم غير المباشر قد أسفر عن ظهور "جماعات" جديدة في المجتمع النيجيري، ذلك أن سعي السلطة الاستعمارية لاكتشاف أو تنصيب زعماء جدد في أجزاء من الشمال ــ مثل مجتمع تيف Tiv وفي كل من الجنوب الشرقي، والجنوب الغربي للبلاد ــ حيث لم يكن هناك وجود لمؤسسات قبلية ــ قد أدى إلى ظهور وعي بالقومية العرقية داخل نيجيريا، راح يتنامى ويؤدي إلى مشاحنات منذ الأربعينيات[١٥].

(٢) تباين اتجاهات الحكام الاستعماريين لنيجيريا فيما يتعلق بشكل التقسيم الإداري لها، وبكيفية إقامة وتعزيز الدولة النيجيرية، ويظهر ذلك واضحاً في تقسيم الأراضي النيجيرية إلى عدد من مقاطعات في الفترة من ١٨٩٨ م ــ ١٩٠٠ ثم إلى ثلاثة مجموعات من المقاطعات (مقاطعات الشمال، والشرق، والغرب) في الفترة من ١٩٠٠ م ــ ١٩٠٦ ، ثم إلى محميتي الشمال والجنوب عام ١٩١٤ م، ثم إعادة تقسيم المحميتين مرة أخرى إلى ثلاث مجموعات من المقاطعات عام ١٩٣٩ م فتحويلها إلى

ثلاثة أقاليم إدارية عام ١٩٤٦، وهذه التغييرات في التقسيمات الإدارية وفي شكلها لم يحدثها النيجيريون، ولم تأتي استجابة لمطالب من جانب الرأي العام النيجيري، وإنما جاءت نتاجاً لاتجاهات المسؤولين الاستعماريين البريطانيين، وتحت دعاوي الحاجة إلى الحفاظ على الإمارات في مناطقها الطبيعية، وحقيقةً فإن هذه التطورات كان من شأنها خدمة مصالح الزعماء والحكام المحليين الذين تم تعيينهم من قبل السلطة البريطانية ليترأسوا هذه الوحدات الإدارية، الأمر الذي انعكس بالتالي على اتجاهاتهم نحو الدولة النيجيرية الناشئة، ويبين ذلك واضحاً فيما عبر عنه بعض مما أصبحوا قادة لنيجيريا فيما بعد، وعلى سبيل المثال فإن أوبافيمي أو ولوو يقول "إن نيجيريا ليست أمة، إنها تعبير جغرافي" ويقول تافاوا باليوا "منذ ضم المقاطعات الجنوبية والمقاطعات الشمالية عام ١٩١٤ م فإن نيجيريا وجدت كدولة واحدة على الورق فقط" وحتى نامدي إزيكيوي والذي كان وحدوياً في بداية نشاطه السياسي راح يتحدث ويبشر بنوع من الفيدرالية على أساس أن أراضي الإيبو (قبيلته)قد أهملت من جانب بريطانيا(١٦).

(٣) أدوات الاقتصاد السياسي للحكم الاستعماري: رغم أن اتجاهات المسؤولين الاستعماريين فضلاً عن ممارسات الحكم غير المباشر قد وضعت بذور الدولة النيجيرية "الفيدرالية" بما فيها من مشكلة اندماج وطني، إلا أنه يجب الإشارة على أن ميكانيزم الاقتصاد الاستعماري الرأسمالي البريطاني كان يسير في اتجاه معاكس لذلك، ذلك أنه شكل قوة موحدة سياسياً تقاوم أية اتجاهات متطرفة تدعو إلى تقسيم نيجيريا ومرجع ذلك أن المصالح الاقتصادية البريطانية في نيجيريا كانت جوهرية للاقتصاد البريطاني سواء فيما يتعلق بحجم الاستثمارات، وسواء فيما يتعلق بكون نيجيريا أكبر سوق للمنتجات البريطانية في أفريقيا، هذا فضلاً عن وجود عملية تطور رأسمالي كبيرة في السكك الحديدية والموانئ والطرق النيجيرية، وهكذا فإن المصالح الطبقية كانت عاملاً هاماً في تشكيل وبناء الدولة النيجيرية، ليس فقط للطبقة الرأسمالية البريطانية ولكن أيضاً للطبقة الرأسمالية النيجيرية الناهضة.

فعلى حين أن عملية "توحيد" البلاد عام ١٩١٤ كان مرجعها دواعي التكامل الاقتصادي لجزئي البلاد خدمة للمصالح الرأسماليمة البريطانية، فإن قوى الضغط المحلية قد راحت بعد ذلك تؤكد على ضرورة استمرار وتدعيم التكامل الاقتصادي خدمة للمصالح الراسمالية المحلية الناشئة، فالشمال "الحبيس" كان في حاجة إلى تسهيلات

الموانئ في الجنوب لتصدير منتجاته، وكلاً من الشرق والغرب كانا في حاجة إلى الشمال وبخاصة إلى فرص العمالة المتوافرة لديه لمواجهة الضغوط السكانية فيهما من جانب، ولندرة فرص العمالة فيهما من جانب آخر، كما كانا في حاجة إلى السوق الشمالي الكبير لتصريف منتجاتها.

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن الدولة النيجيرية/الأمة تجد جذورها في الطابع الطبقي للاقتصاد السياسي والمتمثل في المصالح الرأسمالية البريطانية، ومصالح القيادات النيجيرية الإقليمية الناهضة(١٧).

ولعله يتضح مما تقدم أن الدولة النيجيرية تتنازعها قوتان، من جانب قوى "الطرد" الإثنية الإقليمية والتي ترى من مصلحتها الإعلاء من شأن الهوية الإثنية الإقليمية على حساب الولاء الوطني العريض طالما أن ذلك يشكل الضمان الأساسي لاستمرار سيطرتها السياسية الإقليمية وأيضاً ثرائها الاقتصادي، خاصة وأن التفاوت في درجة التحول الاجتماعي ــ والذي أسفرت عنه ممارسات الحكم غير المباشر ــ قد أصبح يشكل جذوراً لوعي الجماعات بذاتها أو للإثنية كقوى اجتماعية في نيجيريا.

ومن جانب آخر قوى "الجذب" الطبقية الوطنية والتي ترى من مصلحتها الإعلاء من شأن الولاء الوطني العريض كيما يتسنى لها ممارسة نشاطها التجاري في إطار سوق كبير، والحراك الجغرافي بحثاً عن فرص عمل أفضل. ولعل ذلك يفسر طبيعة الديناميات السياسية في نيجيريا منذ الخمسينيات والتي تنطوي على صراع ثنائي يستهدف في جانب السيطرة والتنمية المنفصلة للأقاليم، ويستهدف في جانب آخر منه السيطرة على الحكومة الفيدرالية طالما أن السيطرة على المركز تعد حيوية لتشكيل المنظور الوطني.

- **نتائج مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا**

يمكن إجمالي أهم النتائج التي ترتبت على الأوضاع والتطورات السابقة فيما يلي:

(١) تدعيم نفوذ الجماعات الإثنية الكبرى كل في إقليمها، فضلاً عن عزلتها عن بعضها البعض، فبموجب دستور لوجارد (١٩١٤ ــ ١٩٢٢ م) تم توحيد الشمال والجنوب وأنشئ المجلس النيجيري كجهاز استشاري مركزي يتولى التنسيق بين المؤسسات المحلية في الشمال والجنوب، لكن هذه المؤسسات ظلت منفصلة عن بعضها،

وراحت كل منها تعزز الاختلافات الثقافية والإثنية القائمة، وكانت النتيجة تنمية غير متوازنة بين مختلف الجماعات الإثنية في نيجيريا، فضلاً عن عزلة الشمال عن تيارات الحركة الوطنية، وقد جاء دستور كليفورد عام ١٩٢٢ م لتعميق الهوة بين الشمال والجنوب حين أعطى لنائب الحاكم في كل من الشمال والجنوب سلطة إصدار قرارات، في الوقت الذي لم يكن هناك أساس قانوني مشترك لحكم الشمال والجنوب.

لكن دستور ريتشاردز ـ الصادر في منتصف الأربعينيات ـ كان له بعض التأثيرات على الاندماج الوطني في نيجيريا، فقد اعترف الدستور بأن التطور السياسي والدستوري للبلاد يجب أن يأخذ في اعتباره اتساع مساحة البلاد، والتنوع الإثني فيها، فضلاً عن التنمية غير المتوازنة بين أقاليمها، وأشار إلى اختيار "الفيدرالية" كمرشد لهذا التطور، وأدمج الإدارة الأهلية في هيكل الحكومة المركزية، وأنشأ أقاليم بدل المقاطعات.

وهكذا فقد كان هذا الدستور أول محاولة لخلق نيجيريا على أساس من الفيدرالية. ثم صدر دستور ماكفرسون عام ١٩٥١ وبموجبه صارت نيجيريا أشبه بدولة موحدة، فقد حدد هذا الدستور اختصاصات الحكومة المركزية، وأعطى لمجالس الأقاليم سلطات تشريعية وأنشا لجنة واحدة للخدمة المدنية، وهكذا انتقلت الحكومة إلى مجال ممارسة السياسة فضلاً عن الإدارة، على أنه إذا كان هذا الدستور قد صدر ـ وعلى عكس سابقيه ـ بعد استشارة الشعب النيجيري، الذي اختار الفيدرالية شكلاً للدولة، إلا أن المحصلة النهائية قد تم تشويهها فلقد فشل الدستور في أن يعكس وجهة نظر الأغلبية التي كانت تطالب بإنشاء المزيد من الأقاليم للأقليات المختلفة الإثنية. وانتهى الأمر في مجال الممارسة الحزبية إلى أن أصبح كل حزب يرتكز في قوته على جماعة إثنية كبرى في إقليمه طالما أنها تشكل سنده للسيطرة على السلطة الإقليمية والوصول إلى السلطة المركزية، وبالتالي سيطر على الدعاية الحزبية شعارات الإثنية والإقليمية على حساب الولاء الوطني.

ولقد جاء دستور ليتلتون عام ١٩٥٤ ليقوي من الأوضاع السابقة حين حدد سلطات القوى المركزية، وترك باقي الاختصاصات لحكومات الأقاليم معززاً بذلك من وضعها مواجهة السلطة المركزية وهو ما دفع الأحزاب الناشئة في الأقاليم إلى أن يتقوقع كل منهما في إقليم ويتمحور حول الجماعة الإثنية الكبرى فيه، وإلى أن يتصرف قادة

الأحزاب في كل إقليم على أساس أن حكومة الإقليم هي حكومة للجماعة الإثنية المسيطرة فيه. وهكذا اشتد التنافس بين الأقاليم، وعمق منه تخلف الشمال اقتصادياً وتعليمياً عن الجنوب [١٨]، وهو ما دفع قادة الشمال إلى معارضة أي خطة للاستقلال الذاتي لنيجيريا (الفترة من ١٩٥٣/٤٩) خشية سيطرة الجنوبيين عليها، ما لم يتم تأمين سيطرة الشمال على السلطة المركزية ـ بحكم غالبية العددية ـ وهو ماتم باتفاق ١٩٥٤/٥٣ م والذي بموجبه حصل الشمال على نصف مقاعد البرلمان الفيدرالي، لكن هذا الأمر كان له مردوداته السلبية بعد ذلك والتي تمثلت في شكوى إقليمي الجنوب من سيطرة الشمال على البلاد رغم التقدم النسبي للجنوب عنه[١٩].

(٢) التنافس للسيطرة على السلطة المركزية على اعتبار أن ذلك يشكل أفضل ضمان لحماية وتدعيم نفوذ ومصالح أي من الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى ـ فمع نهاية الحرب العالمية الثانية فإن إرهاصات الحركة الوطنية النيجيرية قد توجت بإنشاء المجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون (NCNC) عام ١٩٤٤ م وقد تحول اسمه بعد الاستقلال إلى المجلس الوطني لمواطني نيجيريا تحت قيادة د. نامدي إزيكيوي ـ وهو من أبناء الإيبو، وولد في شمال نيجيريا، وتعلم في الولايات المتحدة الأمريكية ـ ولكن مع زيادة النشاط التجاري، وبروز طبقة برجوازية نيجيرية فإن المنافسة بين الإيبو وبين اليوروبا، فضلاًعن الصراعات بينهما في المراكز الحضرة بالجنوب، قد أسفرت عن انقسام الحركة الوطنية، فقد قام أوبافيمي أوولوو ـ أحد رجال العمال من أبناء اليوروبا والمحام ـ في عام ١٩٥١ بإنشاء جماعة العمل (A.G) كحزب للغرب يسيطر عليه اليوروبا بهدف مواجهة المجلس الوطني. وقد دخل الشمال مضمار السياسة رسمياً في عام ١٩٥١ بإنشاء مؤتمر شعب الشمال (NPC) نتيجة لتخوف الشمال من سيطرة الجنوب عليه من جهة ولمواجهة التيارات الراديكالية التي راحت تتنامى بين قطاعات محدودة من المثقفين الشماليين من جهة أخرى، ومنذ نشأة هذا الحزب وحتى حله بالانقلاب العسكري الأول عام ١٩٦٦ م فإنه ظل يمثل المصالح المحافظة والإقليمية لأمراء الشمال. وقد منح الحكم الذاتي الداخلي رسمياً لكل من الإقليم الشرقي والغربي في عام ١٩٥٧ ، وأصبحت نيجيريا دولة مستقلة في إطار الكومنولث في اول أكتوبر ١٩٦٠ ، ثم أخذت بالنظام الجمهوري عام ١٩٦٣ م.

ومنذ انعقاد أول انتخابات فيدرالية قبل الاستقلال في عام ١٩٥٩ م وحتى الانقلاب العسكري الأول في ١٩٦٦ م فإن الساحة النيجيرية قد شهدت خلافات وصراعات وائتلافات حكومية حزبية ــ كان الشمال هو الطرف الأساسي فيها ــ استهدفت بالأساس السيطرة على السلطة المركزية لا بهدف تحقيق مصالح ومطالب وطنية وإنما بغية تأمين نفوذ ومصالح الجماعات الإثنية الكبرى الثلاث في نيجيريا[٢٠].

(٣) التنافس بين الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى على "الكعكعة" الوطنية[٢١] فلقد وجدت الولاءات الإثنية والإقليمية مزيداً من التدعيم لها حينما راحت النخبة الإقليمية تلوح بتوزيع الموارد الوطنية والوظائف على مؤيديها على كل إقليم، وقد أدى ذلك إلى اشتعال التنافس بين كافة الجماعات فقد تنافست كل من الإيبو واليوروبا مع الهوسا/الفولاني في الشمال في ميادين التجارة والنقل، والخدمة المدنية، والشركات العامة، والمصانع الأجنبية.

ونظراً لارتفاع الكثافة السكانية في إقليم الشرق (٤٢٠ فرداً في الميل المربع) فضلاً عن قلة الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى ما حصل عليه أبناء الإيبو من تعليم رسمي حديث، فإن الإيبو اتجهوا للهجرة إلى الأقاليم الأخرى وبخاصة الشمال، وقد سيطر الإيبو على مجالات السياسة والنقل، والعمل في الشركات العامة والمصالح الأجنبية لا أدل على ذلك من إنه في عام ١٩٥٥ لم يكن هناك إلا شمالي واحد يعمل في جهاز الخدمة المدنية في الشمال نظراً لعدم وجود مؤهلين شماليين لذلك، بسبب السياسة الاستعمارية السابقة في مجال التعليم، والتي انتهت في عام ١٩٦٠ إلى أن تكون نسبة التلاميذ الذين حصلوا على تعليم ابتدائي في الشمال لا تتجاوز ١١ بالمئة من إجمالي عدد الأطفال الشماليين في سن التعليم الابتدائي (٦ ــ ١٤ سنة) ونسبة التلاميذ الذين حصلو على تعليم ثانوي لا تتجاوز ١ بالمئة من إجمالي عدد الشباب الشماليين في سن التعليم الثانوي (١٣ ــ ١٨ سنة) في حين أن النسبة في الجنوب كانت ٨١ بالمئة، ١١ بالمئة على التوالي. وإزاء هذه الأوضاع والمنافسة الشديدة من جانب الإيبو اتجه الشمال منذ أواخر عام ١٩٥٥ إلى اعتناق سياسة تقوم على تفضيل الشماليين على غيرهم وإعطائهم أولوية في وظائف الحكومة الإقليمية وغيرها على نحو ادى إلى ارتفاع عددهم ونسبتهم من لا شئ عام ١٩٥٥ م إلى ١٤ بالمئة أي حوالي ٢٠٠٠ شخص عام ١٩٥٨، ثم إلى نحو ٥٠ بالمئة في منتصف عام ١٩٦١، وهذه السياسة الإقليمية كانت

تستهدف الحد من خطر الجنوبيين على السلطة السياسية في الشمال بقليل أعدادهم، ففي الفترة من يونيو ١٩٥٨ م وحتى أكتوبر ١٩٥٩ انخفض عدد الجنوبيين العاملين في جهاز الخدمة المدنية الشمالية من ٢٩٤ إلى واحد فقط. ورغم ذلك فإن أبناء الشرق المهاجرين إلى الشمال للعمل في كافة الأنشطة الأخرى فيه قد وصل في عام ١٩٦٦ إلى ما يزيد على مليون ونصف مهاجر.

كذلك قد تنافست جماعة الإيبو مع جماعة اليوروبا في الجنوب في مجال العمالة، والنشاط الخاص، وأيضاً على جهاز الخدمة المدنية الفيدرالية، وغيره من الأعمال في القطاع الاقتصادي الحديث المتواجد في إقليم اليوروبا (الغرب) وقد وصل التنافس إلى ذورته في أزمة جامعة لاجوس عام ١٩٦٥ وهي الأزمة التي اشتمرت على مدى خمسة شهور.

وأيضاً فإن العوامل التاريخية الاجتماعية كان لها انعكاسات سلبية على هيكل الجيش النيجيري الذي شهد اختلالاً في التوازن الإثني فيه انعكست على دور الجيش بعد ذلك في الحياة السياسية النيجيرية، وعلى رؤية الجماعات الإثنية الكبرى للجيش ودوره في الحياة الوطنية، وعلى سبيل المثال فإنه قبل وقوع الانقلاب العسكري الأول كان أكثر من نصف ضباط الجيش النيجيري (٢٧ من بين ٥٣ ضابطاً من رتبة رائد فما فوق) من أبناء الإيبو، في حين أن غالبية الجنود كانت من الإقليم الشمالي، وبخاصة من الإقليم الأدنى، وكان مرجع ذلك قلة فرص العمل في مناطق الإيبو، والنمو السريع للتعليم الثانوي بين صفوفهم، وعدم وجود عوائق اجتماعية – سياسية تحل بينهم وبين احتلال هذه المناصب، هذا فضلاً عن تشجيع سياسي الإيبو لأبناء الأيبو للالتحاق بالجيش وقد شكلت هذه الغالبية العددية لضباط الإيبو في الجيش عاملاً إضافياً للتوتر بين الأقاليم كان له انعكاساته في الانقلاب العسكري الأول، وفي الحرب الأهلية خاصة وأن الجيش قد أصبح مسيساً عقب رحيل آخر ضابط بريطاني عن البلاد في أوائل ١٩٦٥.

(٤) التلويح بالانفصال، والاتجاه إلى الانفصال[٢٢] وقد وصل التنافس بين الأقاليم إلى مداه حين راحت بعض الأقاليم تلوح بالانفصال، وحين راحت بعض جماعات الأقلية تهدد بالانفصال، ثم حين ؟أعلن الإقليم الشرقي انفصاله رسمياً عن نيجيريا عام ١٩٦٧ م، وقد أتى التهديد بالانفصال غير مرة، وقد جاءت المرة الأولى عقب توحيد البلاد عام ١٩١٤ تحت دعوى أن هذا التوحيد لم يلق قبولاً شعبياً لدى أبناء الشمال،

وفي عام ١٩٥٠ هدد وفد الشمال في المؤتمر الدستوري لمناقشة دستور ريتشاردز بأنه "ما لم يحصل الإقليم الشمالي على نسبة ٥٠ بالمئة من مقاعد المجلس التشريعي المركزي، فإنه سيطالب بالانفصال عن بقية نيجيريا ليعود إلى الوضع الذي كان عليه قبل عام ١٩١٤ م"، كذلك فإن الإقليم الشمالي قد هدد بالانفصال عن نيجيريا عقب الانقلاب العسكري الأول عام ١٩٦٦.

وقد هدد الإقليم الغربي بالانفصال عام ١٩٥٣ حين رفض المؤتمر الدستوري بالمنعقد بلندن مطلب الإقليم بأن تكون لاجوس مدينة لليوروبا يتولون إدارتها، وأرسل رئيس وزراء الإقليم برقية إلى وزير المستعمرات البريطانية في أكتوبر ١٩٥٣ يؤكد فيها حرية الإقليم الغربي "في تقرير ما إذا كان سيستمر في الاتحاد الفيدرالي النيجيري المقترح، أم لا" كذلك فإن وفد الغرب في مؤتمر لاجوس يناير/فبراير ١٩٥٤ قد طالب بأن يعترف الدستور الجديد بحق الأقاليم في الانفصال، وبحقها في عقد الاتفاقيات مع الخارج، وهوالمطلب الذي رفض من قبل المؤتمرين.

وقد هدد الشرق هو الآخر بالانفصال، ثم نفذ تهديده، ففي إطار المناخ السياسي المتوتر الذي سبق وواكب الانتخابات الفيدرالية عام ١٩٦٤ م هدد رئيس وزراء الشرق علناً بالانفصال، وعبر ــ في لقاء له مع الرئيس الفيدرالي للدولة في ديسمبر ١٩٦٤ م ــ عن رغبة الإقليم الشرقي في الانفصال عن الاتحاد، كذلك فإنه عقب انتخابات الإقليم الغربي في أكتوبر ١٩٦٥ م ــ والتي انتهت بفشل الشرق في السيطرة على مجريات الأحداث في الغرب ــ دعا أوبيجو ــ العضو البرلماني عن المجلس الوطني لمواطني نيجيريا في مجلس النواب الفيدرالي ــ إلى انفصال الإقليم الشرقي عن الاتحاد "دون تأخير". وقد نفذ الشرق تهديده بالانفصال عن الاتحاد في٣٠ مايو ١٩٦٧ م تحت اسم بيافرا، وهي العملية التي انتهت بهزيمة عسكرية للشرق وعودته مرة أخرى إلى حظيرة الاتحاد في يناير ١٩٧٠.

ولم تقتصر الدعاوي الانفصالية على الأقاليم الثلاثة الكبرى في البلاد ولكنها امتدت إلى الجماعات الإثنية الصغرى في كل من الشمال والشرق، ففي عام ١٩٦٥ ظهرت محاولة انفصالية في الحزام الأوسط بالإقليم الشمالي من جانب شعب التيف حين راح قطاع منهم يعبر عن رغبته في الانفصال نتيجة لحالة الإحباط وسوء الإدارة في منطقة التيف سواء أثناء الفترة الاستعمارية، أو بعد الاستقلال، وقد عبر عن ذلك صراحة

اسحاق شا أهيو ــ عضو أحد مناطق التيف في مجلس الجمعية الشمالي ــ في فبراير ١٩٦٥ حين قال: "إن الأمر الذي يمكن أن نقوم به الآن ــ طالما أننا لسنا مرغوبين في الشمال ــ يتمثل في الانسحاب من الشمال والاتحاد لنصبح دولة مستقلة"، وقد جرت محاولة انفصالية أخرى في فبراير ١٩٦٦ من جانب بعض الجماعات في الإقليم الشرقي، التي شكلت تنظيماً يطالب بإقامة "دولة الأنهار" منفصلة عن الإقليم الشرقي وأعلنت قيام "الجمهورية الشعبية للدلتا" وسعت للدفاع عنها عسكرياً.

النموذج النيجيري لمواجهة مشكلة الاندماج الوطني

لجأت الحكومات الوطنية النيجيرية منذ الاستقلال في أكتوبر ١٩٦٠ وحتى أواخر عام ١٩٩٧ إلى تبني "الشكل الفيدرالي" للدولة كأداة لحل مشكلة الاندماج الوطني في البلاد ــ اللهم إلا في خلال فترة محدودة لاتزيد كثيراً عن ثلاثة أشهر (٢٤ مايو ١٩٦٦ ــ أول سبتمبر ١٩٦٦) عندما تم تبني الشكل الموحد للدولة ــ وراحت تسعى إلى خلق توازن بين الأقاليم بعضها البعض من جانب، وبين الأقاليم وبين الحكومات المركزية من جانب آخر، ثم راحت تسعى إلى تقوية نفوذ الحكومة المركزية في مواجهة الأقاليم من جانب ثالث. وقد فشلت بعض الحكومات في تحقيق ماسعت إليه في حين نجح بعضها جزئياً.

وسنعالج جهود الحكومات المتعاقبة في هذا المضمار على أربع مراحل المرحلة المدنية الأولى (أكتوبر ١٩٦٠ ــ ١٥ يناير ١٩٦٦)، المرحلة العسكرية الأولى (١٥ يناير ١٩٦٦ ــ أول أكتوبر ١٩٧٩)، المرحلة المدنية الثانية (أول أكتوبر ١٩٧٩ ــ ٣١ ديسمبر ١٩٨٣)، المرحلة العسكرية الثانية (٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ــ يوليو ١٩٩٦).

- **المرحلة الأولى الحكم المدني الأول (أول أكتوبر ١٩٦٠ ــ ١٥ يناير ١٩٦٦):**

شكل الهيكل الدستوري لعام ١٩٥٤ محور دستور الاستقلال لعام ١٩٦٠ والذى تحول ليصبح الدستور الجمهوري لنيجيريا عام ١٩٦٣، وقد تبنى هذا الدستور الشكل الفيدرالي للدولة، ونظام الحكم البرلماني، غير أن ممارسات السياسيين النيجيرين طوال هذه المرحلة قد أسفرت عن فشل ذريع فيما يتعلق بتحقيق الاندماج الوطني وهو فشل انتهى بسقوط الحكم المدني في أوائل عام ١٩٦٦، وسنقوم بتتبع هذه الممارسات على ثلاثة محاور:

أولاً: العلاقة بين الأقاليم بعضها البعض[٢٣]: في خلال هذه المرحلة حدثت مشاحنات بين الأقاليم النيجيرية الثلاثة، اتهم فيها الإقليم الشمالي ــ بحكم اتساع مساحته، وكبر عدد سكانه وسيطرته على السلطة الفيدرالية ــ باتباع سياسات تمييزية تجاه أبناء الأقاليم الأخرى فيما يتعلق بالعمالة، والعدالة، وحقوق الملكية الخاصة، والحقوق السياسية، غير أن هذه الاتهامات لاتجد لها سنداً في الواقع، ففيما يتعلق بالعمالة ودعاوي تفضيل الإقليم الشمالي لتشغيل الأجانب على تشغيل أبناء الأقاليم الأخرى فيه، فإن ذلك لم يكن مرجعه إصراراً من الشمال على ذلك، بقدر ماكان يرجع إلى تفضيل المشروعات الأجنبية العاملة في الشمال تشغيل مواطنيها على تشغيل النيجيريين، وفيما يتعلق بإدارة مرفق العدالة ــ فقد كانت هناك اختلافات بين الأقاليم فيما يتعلق بالقانون العرفي في كل منها والذى تطبقة المحاكم العرفية فيها، ورغم وجود نظام قضائي موحد على المستوى الفيدرالي إلا أنه كان يحق للمدعي أن يرفع شكواه في إقليمه وأمام المحكمة العرفية فيه، وقد نشأت العديد من المشكلات خصوصاً عندما يكون المدعي من إقليم آخر، وقد شكا الجنوبيون كثيراً من محاكم الكالي Alkali في الشمال والتى تطبق الشريعة الإسلامية، لكن هذه الشكوى على أية حال كانت عامة نظراً لاختلاف القوانين العرفية في كل إقليم. وفيما يتعلق بحقوق الملكية الخاصة، وما يقره الدستور النيجيري من حق أي نيجيري في التملك في أي مكان في البلاد تصبح مطالبة أعضاء مجلس الجمعية الإقليمية الشمالية بمصادر ممتلكات الجنوبيين في الشمال عام ١٩٦٤ مخالفة دستورية، لكن على أية حال فإن هذا الإجراء لم يتحقق قانوناً. وفيما يتعلق بممارسة الحقوق السياسية ــ فإن الإقليم الشمالي رفض منح النساء حق التصويت بدعوى تعارضه مع الشريعة الإسلامية، وقد احتج الجنوبيون على ذلك لكن هذا الاحتجاج لم يكن له مايبرره طالما أن هذه السياسة لم تطبق على النساء الجنوبيات المتواجدات في الشمال.

ولعله يبين واضحًا مما تقدم أن شكاوي إقليمي الجنوب من الإقليم الشمالي لم تكن راجعة إلى ممارسات فعلية من جانب حكومة الإقليم الشمالي، وإنما كانت ترجع إلى "تصور" أن حكومة الشمال في وضع يسمح لها بممارسة ضغوط عليهما أكثر من قدرتهما على ممارسة ضغوط عليها. وقد نشأت مشكلتان أثارتا قدرا ً كبيراً من الجدل حول مدى نفوذ حكومة الشمال على الحكومة الفيدرالية وهما: إنشاء إقليم وسط الغرب ١٩٦٢ وإعلان حالة الطوارىء في الإقليم الغربي عام ١٩٦٢.

(١) إنشاء إقليم وسط الغرب ١٩٦٢[٢٤]: ففي مارس ١٩٦٢ طلب رئيس الوزراء الفيدرالي من مجلس النواب الفيدرالي إنشاء إقليم رابع في البلاد يتكون من مقاطعتي الدلتا وبنين في الإقليم

الغربي، وقد تمت الموافقة على هذا الطلب بعد اتباع الإجراءات الدستورية اللازمة، وقد رفضت الجمعية التشريعية للإقليم الغربي الموافقة على مشروع القانون واتهمت الحكومة الفيدرالية التى يسيطر عليها الإقليم الشمالي بالتدخل في شؤونها، لكن الواقع يشير إلى أن التأييد الأساسي لإنشاء إقليم وسط الغرب — خارج مناطق غير اليوروبا في الإقليم الغربي — قد جاء من الإقليم الشرقي، وبالتالي فإن إنشاء الإقليم يمكن أن يفسر باعتباره نجاحاً للمجلس الوطني لمواطني نيجيريا، وليس نجاحاً لمؤتمر شعب الشمال ذلك أن الأخير ظل يعارض إنشاء أقاليم جديدة، في حين أن الأول — والذى كان عضواً في الائتلاف الحكومي الفيدرالي — قد وعد بأن يفعل أي شيء لإنشاء إقليم وسط الغرب.

(٢) إعلان حالة الطوارىء في الإقليم الغربي عام ١٩٦٢[٢٥]: ففي مايو عام ١٩٦٢ شب صراع داخل جماعة العمل — الحزب الحاكم في الإقليم الغربي —

(خريطة الأقاليم النيجيرية قبل عام ١٩٦٧)



الأقاليم النيجيرية قبل عام ١٩٦٧

بين الجناح الإقليمي للحزب بزعامة أكنتولا رئيس وزراء الإقليم، وبين الجناح الوطني للحزب بزعامة أوولوو زعيم المعارضة الفيدرالية انتهى إلى اشتباكات بين الجبهتين داخل مجلس الجمعية التشريعية للإقليم على نحو اضطر الحكومة الفيدرالية إلى إعلان حالة الطوارىء في الإقليم، وتعيين حاكم له من قبلها، على أن أكنتولا قد تمكن مرة أخرى من العودة لرئاسة حكومة الإقليم بعد تشكيله للحزب الوطني الديمقراطي النيجيري (الذى تحالف مع مؤتمر شعب الشمال في إطار التحالف الوطني النيجيري) الذى حصل على ثقة مجلس الجمعية التشريعية للإقليم الغربي في أبريل ١٩٦٣. ونتيجة لما تقدم ساد شعور في الإقليم الغربي بأن الحكومة الفيدرالية قد أعلنت حالة الطوارىء في الإقليم لمساندة أكنتولا الذي كان يؤيد التعاون مع مؤتمر شعب الشمال في مواجهة أوولوو المعارض لذلك، وقد تعمق هذا الإحساس أكثر عقب ظهور نتائج انتخابات مجلس الجمعية في الإقليم الغربي عام ١٩٦٥ التى فاز فيها الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري بزعامة أكنتولا، فقد اتهمت الحكومة الفيدرالية بتزوير الانتخابات، وانتشرت الاضطرابات في الإقليم، ورغم ذلك لم تعلن الحكومة الفيدرالية حالة الطوارىء في الإقليم. إلا أنه يمكن القول بأن إعلان حالة الطوارىء في الحالة الأولى كان له مايبرره خاصة مع اختفاء أي مظهر من مظاهر السلطة في الإقليم، في حين أنه في الحالة الثانية كانت توجد سلطة إقليمية تمارس وظائف الحكم، ثم إن المعارضة من صفوف جماعة العمل لم تلجأ إلى الطريق الدستوري لإثبات عدم نزاهة الانتخابات، هذا فضلاً عن أن الحكومة الفيدرالية لو لجأت إلى إعلان حالة الطوارىء في هذه الحالة فإن ذلك كان سيشكل سابقة تلجأ إليها أحزاب المعارضة عقب أية انتخابات نزيهه أو غير نزيهه فتلجأ إلى إثارة الاضطرابات بغية فرض حالة الطوارىء، وهو الأمر الذى كان يمكن أن ينتهي في النهاية إلى قيام الحكومة الفيدرالية بالسيطرة على كل الأقاليم وهو أمر غير متصور.

ثانياً: العلاقة بين الأقاليم وبين الحكومة الفيدرالية[٢٦]: وهنا سنناقش مدى قدرة الأقاليم على فرض أرائها على الحكومة الفيدرالية وهل كان هناك إقليم بعينه استطاع في كل المواقف أو معظمها فرض أرائه على الحكومة الفيدرالية من خلال ممارسة الضغوط والتهديدات لا من خلال كفاءته؟... في هذا الصدد نجد أمامنا مسألتين يتعين دراستهما وهما: مسألة الاعتراف بإسرائيل، وأزمة التعداد العام (١٩٦٣/٦٢).

(١) مسألة الاعتراف بإسرائيل: لقد كانت مسألة الاعتراف بإسرائيل مرفوضة كلية من جانب حكومة الشمال حيث يشكل المسلمون ٧٥ بالمئة من سكان الشمال، ويتعاطفون مع الدول العربية، وفي المقابل فإن كلاً من الإقليم الغربي والشرقي قد أيد الاعتراف بإسرائيل، وكانا على صداقة

معها، فقد حصلا منها على مساعدات فنية وأرسلاً طلابهما للدراسة بها، واستقدما الخبراء الإسرائيليين في مجالات التنظيم والإستيطان، وقد دخل الإقليم الغربي في المشاركة مع مشروعات إسرائيلية لإنشاء شركة تشييد Nigersol، ورغم مواقف الشمالي المتشددة من هذه المسألة فإن الحكومة الفيدرالية قد اعترفت بإسرائيل، ولم يتمكن الشمال من فرض أرائه.

(٢) أزمة التعداد العام (١٩٦٣/٦٢): فقبل إجراء التعداد العام لعام ١٩٦٢ كان هناك شعور في الجنوب بأن عدد سكان إقليمي الشرق والغرب يفوق عدد سكان الشمال بما يعنيه ذلك، فيما لو أثبته التعداد، من سيطرة الجنوب وأحزابه على غالبية مقاعد مجلس النواب في السلطة التشريعية الفيدرالية في أية انتخابات قادمة، ومن ثم تشكيل الحكومة. لكن نتيجة التعداد جاءت مخيبة لأمال الجنوبيين إذ ظهرأن عدد سكان الشمال أكبر من نصف سكان الدولة، وعلى حين قبل الإقليم الشمالي بالنتيجة فإن الإقليم الشرقي قد رفضها ونتيجة للاضطرابات العامة التى سادت البلاد اضطرت الحكومة الفيدرالية إلى إجراء تعداد جديد عام ١٩٦٣ ومرة ثانية ثبت أن نسبة سكان الشمال تصل إلى ٥٣،٥ بالمئة من سكان البلاد، واعترض الإقليم الشرقي على هذه النتيجة واتهم الإقليم الشمالي بتضخيم عدد سكانه في حين قبل الإقليم الشمالي بالنتيجة، واتهم الإقليم الشرقي بتضليل القائمين على التعداد، وقررت الحكومة الفيدرالية قبول نتائج التعداد الأخير رغم اعتراض الإقليم الشرقي، وقد فسر هذا التصرف باعتباره مؤشراً لخضوع الحكومة الفيدرالية لضغوط الإقليم الشمالي، غير أن الواقع يشير إلى أن أية حكومة كانت ستسلك هذا المسلك تفادياً للمشكلات التى يمكن أن تواجهها البلاد من جراء القيام بتعداد ثالث على مدى ثلاث سنوات متتالية هذا مع احتمال أن يثبت التعداد الثالث نفس النتائج وهو الأمر الذى يمكن أن يؤدي إلى تفاهم المشكلة.

ثالثاً: توزيع الموارد الفيدرالية[٢٧]: تشكل المعونات المقدمة من الحكومة الفيدرالية إلى الأقاليم مصدراً هاماً من مصادر التمويل لديها وتغطية مصروفاتها، ومن هنا كان التنافس بين الأقاليم بغية تحقيق قدر من عدالة التوزيع فيما بينها على نحو ما تتصوره، على أن هذه الموارد الفيدرالية لاتقسم بين الأقاليم على حسب عدد سكان كل منها وإنما استناداً إلى معايير تمثلت في البداية في الحاجة، والمصلحة الوطنية ثم أصبحت تستند إلى نسبة مساهمة كل إقليم في الدخل الفيدرالي، وبموجب المعيار الأخير كانت نسب توزيع الموارد الفيدرالية المخصصة للأقاليم عام ١٩٦٣ على النحو التالي: ٤٢ بالمئة للإقليم الشمالي، ٣٠ بالمئة للإقليم الشرقي، ٢٠ بالمئة للإقليم الغربي، ٨ بالمئة لإقليم وسط الغرب. ورغم أن الإقليم الشمالي لم يعامل معاملة تفضيلية، إلا أن الأقاليم الأخرى، وبخاصة الإقليم الشرقي، راح يتهم الإقليم الشمالي بأنه قد حصل على معاملة

تفضيلية في استثمارات الحكومة الفيدرالية في ظل خطة التنمية ٦٢/١٩٦٨ سواء فيما يتعلق بإنشاء سد كاينجي في الشمال، وسواء فيما يتعلق بالاستثمارات في مجال إنشاء الطرق وفي مجال التعليم، والرغبة في تحقيق تنمية متوازنة داخل نيجيريا، وعبور الفجوة بين الشمال والجنوب لتحقيق وحدة نيجيريا عام ١٩٦٨.

وهكذا كانت الإقليمية هى الطابع المسيطر على الحياة السياسية طوال السنوات الأربع التى تلت استقلال نيجيريا، فكل إقليم تسيطر عليه جماعة إثنية بعينها، ولكل إقليم حكومته، وجامعته، وعقيدته، ومصالحه السياسية والاقتصادية والثقافية، واقتصاديات منفصلة تتمحور حول مجلس التسويق، والشركات العامة، وروابط التنمية والأقراض، وقد أعطيت المسائل الإقليمية دائماً أولوية على حساب المسائل الوطنية، وسيطر السياسيون ذوو الاتجاهات الإثنية والإقليمية على النظام السياسي، وانتشر الفساد والرشوة والمحسوبية ورغم أن السياسيين والطبقة الوسطى قد حققوا رفاهية لأنفسهم إلا أن الفلاحين والإجراء في المقابل، والذين يشكلون ٧٠ بالمئة من القوى العاملة النيجيرية، قد أصبحوا في وضع أسوا مما كانوا عليه قبل الاستقلال[٢٨].

ومنذ عام ١٩٦٤ اتجه الشركاء الطبيعيون إلى تشكيل تحالفات سياسية فيما بينهم ذلك أن القوى التقدمية في الشرق والغرب من جانب، والقوى المحافظة في الشمال والغرب من جانب آخر قد شكلتا تحالفين متضادين على أسس سياسية، فقد شكلت القوى الأولى التحالف التقدمي العريض المتحد (تشكل من المجلس الوطني لمواطني نيجيريا، وجماعة العمل بالأساس)، في حين شكلت القوى الثانية التحالف الوطني النيجيري (من مؤتمر شعب الشمال، والحزب الديمقراطي الوطني بزعامة أكنتولا)، وعلى حين فشل التحالف الأول في تقديم مرشحين له في الشمال أثناء الانتخابات الوطنية في ديسمبر ١٩٦٤، وانتهى الأمر بعدم عقد انتخابات في الشرق نتيجة لمقاطعته لها، فإن التحالف الثاني قد أمكنه الفوز بمقاعد الشمال والغرب دون منازع، وقد رفض الرئيس ازيكيوى في البداية تعيين رئيس للوزراء نظراً لعدم شرعية الانتخابات، وبدت البلاد على حافة الإنهيار، وعلى أية حال فقد تم لتوصل إلى حل وسط حينما قام رئيس الوزراء أبوبكر تافيوا باليوا بتشكيل حكومة وطنية عريضة تضم في صفوفها ثمانين وزيراً. على أنه رغم ذلك فإن العلاقات بين التحالفين بدأ يطغي عليها الطابع الإثني كلما انفجرت أزمة ما، وراح أبناء الإقليم الشرقي يحسون بالخطر من جراء تحالف الشمال والغرب المسيطر على الحكومة المركزية، من ثم راحوا يجمعون صفوفهم على أساس إقليمي إثني ضيق، ونتيجة لسعي السياسيين النيجيريين خلال هذه الفترة إلى الإنحياز إلى المناطق التى يحصلون فيها على الدعم السياسي في توزيع

الموارد الوطنية النادرة دونما أي اعتبار للمصالح الوطنية، كان من الطبيعي أن ينهار النظام بعد أن تأكلت مؤسساته الدستورية(٢٩).

- **المرحلة الثانية الحكم العسكري الأول (١٥ يناير ١٩٦٦ ـ أول أكتوبر ١٩٧٩).**

شهدت هذه المرحلة ثلاثة انقلابات عسكرية كل منها كان له اسهامته بالسلب والإيجاب في مجال الاندماج الوطني في نيجيريا، وسنعالج كل انقلاب منها في فترة زمنية منفصلة.

أولاً: الانقلاب العسكري الأول (١٥ يناير ١٩٦٦ ـ ٢٩ يوليو ١٩٦٦)

في ١٥ يناير ١٩٦٦ سقطت حكومة باليوا بانقلاب عسكري دموي نفذه نفر من ضباط الأيبو، وأودى بحياة كل من باليوا، وفستوس أو كوتي ـ ايبوه وزير الخزانة الفيدرالي وأحمدو بللو رئيس وزراء الشمال وأكنتولا رئيس وزراء الغرب، وغيرهم من ضباط الجيش الشماليين، وقد اجتمع عدد من أعضاء الحكومة الوطنية في اجتماع غير عادي في لاجوس وقرروا تسليم السلطة في البلاد إلى قائد الجيش الميجور جنرال ايرونسي وهو من كبار ضباط الأيبو ـ لكنه لم يكن متورطاً في الانقلاب. وأيا ماقيل في تفسير أهداف الانقلاب، وأنه حدث نتيجة للأزمات السابقة التي شهدها النظام، وأنه كان يستهدف إقامة نظام اشتراكي في البلاد، فالذي لاشك فيه أن هذا الانقلاب استهدف بالأساس حماية الأقاليم الجنوبية، وبخاصة جماعة الأيبو، عن طريق القضاء على سيطرة أمراء ومدراء الشمال على الحكومة المركزية وسرعان ما أدرك الشمال ذلك، وبات على قناعة من أن ايرونسي يستخدم السلطة السياسية والثروة الاقتصادية لصالح جماعة الأيبو وغيرها من الجماعات الجنوبية، وقد أكدت الممارسات ذلك، ففي ٢٣ مايو ١٩٦٦ أصدر ايرونسي مرسوماً بتحويل نيجيريا إلى "دولة موحدة"، وتوحيد جهاز الخدمة المدنية، وحظر الأحزاب السياسية وغيرها من التنظيمات ذات الطابع السياسي، وأعلن عن احتمالات استمرار النظام لمدة ثلاث سنوات قادمة. وقد صدر هذا المرسوم في وقت تزايدت فيه مخاوف الشمال من احتمالات سيطرة الأيبو، خاصة وأن ايرونسي راح يستعين بنصائح أبناء الأيبوفحسب، ثم إنه لم يقم بمحاكمة قادة الانقلاب. وهكذا جاء قرار توحيد جهاز الخدمة المدنية ـ ومن قبله القرار الذى أصدره الحاكم العسكري للشمال والذى ألغى فيه سياسة تفضيل تشغيل الشماليين في القطاعين الخاص والحكومي ـ ليضيف مزيداً من المخاوف لدى الشماليين من احتمالات فقدانهم لأعمالهم لصالح الجنوبيين، ونتيجة لذلك انتشرت الاضطرابات وأعمال القتل في الشمال ضد أبناء الإقليم الشرقي وخاصة أبناء الأيبو، حيث قتل مايزيد على ثلاثة آلاف شخص في حين تمكن البعض

الآخر منهم من الفرار إلى الإقليم الشرقي وقد تمكن الضباط الشماليون من اختطاف ايرونسي وقتله في ٢٩ يوليو ١٩٦٦ هو وغيره من ضباط الأيبو، وهددوا بانفصال الإقليم الشمالي مالم يتم تسليم السلطة في البلاد للفتنانت كولونيل يعقوب جوون وهو من أبناء الشمال الأدني (أو الحزام الأوسط) وهو ماحدث[٣٠].

ثانياً: الانقلاب العسكري الثاني (٢٨ يوليو ١٩٦٦ ــ يوليو ١٩٧٥)

تولى يعقوب جوون رئاسة البلاد، في وقت سادت فيه الشكوك حول مصير الدولة النيجيرية واستمرارها وكان أول قرار يتخذه هو عودة البلاد إلى الشكل الفيدرالي الذى كان قائماً قبل صدور مرسوم مايو١٩٦٦ وقد أوجد جوون لنفسه قاعدة تسانده من الجنود، ورجال الخدمة المدنية، والمتعلمين من الشمال الأدنى أكثر من سياسي الشمال الأعلى، لكن سرعان ما انفجر الصراع بين حكومة الإقليم الشرقي وبين الحكومة الفيدرالية وهو الصراع الذي انتهى إلى الحرب الأهلية. فلقد اعترفت حكومة الإقليم الشرقي بحكم جوون باعتباره حكماً انتقالياً، نظراً لأن جوون لم يكن أعلى الضباط رتبة في الجيش النيجيري، وبأنه سيظل محتفظاً بالسلطة حتى يتمكن الجيش من تقرير مستقبل البلاد، وبالإضافة إلى ماتقدم فإن استمرار أعمال العنف ضد أبناء الإقليم الشرقي في الشمال، واضطرار العديد منهم إلى العودة إلى ديارهم في عام ١٩٦٦ قد أدى إلى تحطيم الفرص الاقتصادية التى كانت تدعم استمرار الشرق في الاتحاد وإلى تدعيم قوى الانفصال، ثم إن فشل الانقلاب في الشرق ورحيل الجنود من غير أبناء الشرق عن الإقليم الشرقي في أغسطس ١٩٦٦ كان يعني أن الحاكم العسكري للإقليم الشرقي ليفتنانت كولونيل أوجوكو قد أصبحت لدية سيطرة فعالة على قواته في الإقليم، وهو مادفعه إلى التلويح بالانفصال[٣١].

وهكذا فإنه طوال عام ١٩٦٦ تحولت السلطة من المدنيين إلى العسكريين، ومن الجماعات الإثنية الكبرى ــ وبخاصة الهاوسا/الفولانى والأيبو ــ إلى الجماعات الصغرى في الشمال الأدنى، ووسط الغرب، ومناطق غير الأيبو في الشرق، وقد جاء القرار بإنشاء ١٢ ولاية في ١٧ مايو ١٩٦٧ على انقاض الأقاليم الأربعة السابقة ليؤكد هذا التحول. ذلك أن إنشاء ست ولايات في الإقليم الشمالي القديم قد أدى إلى تقويض الارستقراطية التقليدية في الشمال الأعلى والتى كانت تستند في سلطتها السياسية إلى وجود غالبية سكانية في الشمال، ثم إن إنشاء ثلاث ولايات في الشرق قد أسفر عن عزل الأيبو داخل ظهيرهم الأرضي في ولاية وسط الشرق وإبعادهم عن السواحل، ومناطق البترول، ولم يكن فقدان ميناء بورت هاركورت ــ مدينة الأيبو، وميناء الشرق والمركز الصناعي ــ أمراً مقبولاً بحال من جانب قيادات الأيبو[٣٢].

وإزاء هذه التطورات أعلن أوجوكو "انفصال" إقليم الشرق عن الاتحاد في ٣٠ مايو ١٩٦٧ تحت اسم جمهورية بيافرا وقامت القوات الفيدرالية في ٥ يوليو ١٩٦٧ بالهجوم على الشرق بادئة ثلاث سنوات من الحرب الأهلية التى انتهت لصالح الاتحاد الفيدرالي وعودة الشرق مرة أخرى إلى حظيرة الاتحاد، ولقد ساند أبناء إقليم الغرب جهود الحكومة الفيدرالية في إنهاء انفصال الشرق، ذلك لأن أبناء الغرب قد تدعمت مصالحهم الوظيفية والاقتصادية برحيل أبناء الإقليم الشرقي إلى إقليمهم، فشغلوا معظم المناصب في جهاز الخدمة المدنية الفيدرالية والتى خلت برحيلهم، ثم إن تعيين أوولوو (والذى أطلق سراحه عام ١٩٦٦) نائباً لرئيس المجلس التنفيذي الفيدرالي ووزيراً للمالية، فضلاً عن أن هجوم الشرق على إحدى مدن الغرب قد شكل عاملاً هاماً في قرار الغرب بالاستمرار في الاتحاد وتدعيمه. وبينما كانت دفة الحرب تسير في المراحل الأولى لصالح بيافرا اقترح أوجوكو إقامة "اتحاد كونفدرالي" loose association محل الاتحاد الفيدرالي. لكن الحكومة الفيدرالية رفضت هذا الاقتراح كلية حتى انتهت الحرب لصالحها في ١٥ يناير ١٩٧٠[٣٣]، وعلى أية حال فإنه إذا كان الانفصال قد شكل أخطر تهديد لوجود الدولة النيجيرية، فإن القضاء عليه من جانب حكومة الفيدرالية قد عزز من وضعها في مواجهة الأقاليم، وقلل من احتمالات قيام أي إقليم آخر أو ولاية بالتفكير في الانفصال، غير أن تحقيق الاندماج الوطني يتطلب أكثر من استخدام القوة، ولذلك فقد سعى نظام حكم جوون إلى تحقيق الاندماج الوطني من خلال العديد من السياسات والممارسات يمكن إجمالها في ثلاثة محاور:

(١) العلاقة بين الولايات بعضها البعض: ليس من السهولة بمكان فحص مسألة التدخل في شؤون الولايات الأخرى من جانب ولايات الشمال الست، أومن جانب الحكومة الفيدرالية، وذلك لأن النظام العسكري في كل ولاية كان خاضعاً كلية لسيطرة المجلس العسكري الأعلى، ثم إن كل حكام الولايات كانوا أعضاء فيه، وإذا كان المجلس العسكري قد قام بتغيير الحاكم العسكري لولاية الغرب، إلا أن هذا التغيير هو تغيير قانوني يدخل ضمن اختصاصات المجلس، ولا يمكن اعتباره تدخلاً في الشؤون الداخلية لولاية الغرب[٣٤].

(٢) العلاقة بين الولايات وبين الحكومة المركزية: اتجه الحكم العسكري إلى تعزيز المركزية في عملية توزيع السلطة والثروة في البلاد، إذ رغم أن الولايات ترك لها نفس الاختصاصات السابقة، إلا أن حكوماتها كانت تشكل جزءاً من هرم السلطة العسكري، وقد أخذت الحكومة العسكرية الفيدرالية على عاتقها مهمة التشريع في البلاد، ولم تحصر اختصاصاتها في ذلك الإطار الذي حدده الدستور المدني السابق، فحتى يوليو ١٩٧٥ كان الحكام العسكريون للولايات أعضاء في

المجلس العسكري الأعلى، وكانوا تبعاً لذلك أعضاء في المجلس الوطني للولايات التابع للمجلس الأعلى، وراحت الحكومة العسكرية تشرع في مجالات جديدة وهامة مثل التعليم وقانون العقوبات، والبوليس، وقوانين العمل، وتسعير أسعار الصادرات، والتخطيط الاقتصادي. وقد عززت الحرب الأهلية من سلطات الحكومة الفيدرالية لمهام جديدة، وقد صدرت العديد من المراسيم في عام ٦٧، ١٩٦٨ التى قوت من سلطة الحكومة الفيدرالية، في مجالات مساءلة كبار المسئولين، وإصدار الصحف وتسويق الصادرات، ثم صدر مرسوم يعدل من قانون البنك المركزي النيجيري حظر على مجالس التسويق في الولايات الاقتراض من البنوك التجارية الخاصة، واشترط عليها التشاور مع البنك المركزي قبل تحديد الأسعار وقد كان هذا الإجراء ضرورياً لمواجهة الانخفاض في الأرصدة المطلوبة لمواجهة المجهود الحربي، وقامت الحكومة الفيدرالية بالمساهمة بنسبة ٧٠،٥ بالمئة في الانفاق العام عام ١٩٧٢ على نحو قلل من نسبة مساهمة الولايات إلى ٢٦،١ بالمئة ورغم أن الولايات الجديدة قد حصلت على نفس اختصاصات الأقاليم القديمة إلا أن الحكومة الفيدرالية قامت بنقل بعض الاختصاصات إليها باعتبار أنها غير ملائمة للولايات مثل: مكافحة الأمراض، والإسكان، وشركات التنمية. وسعت الحكومة الفيدرالية إلى التنسيق بين سياسات الولايات خاصة عندما يوجد مشروع يخترق حدود الولايات، ثم إن مهمة إعادة التعمير بعد الحرب، ومقتضيات التنمية الوطنية قد فرضت مزيداً من تدخل الحكومة الفيدرالية في مجالات لم تكن داخلة في اختصاصاتها هذا فضلاً عن أن قيام الحكومة بإعادة تنظيم هيكل الولايات قد أدى إلى أضعاف النوازع الاقتصادية، وإلى تقوية الشعور بالاعتماد المتبادل بين مختلف أنحاء البلاد. وهكذا ورغم أن شكل الدولة ظل فيدراليا إلا أن الحكومة المركزية قد أصبح لها هيمنة كاملة على شؤون الولايات[٣٥]. وفي مقابل ذلك فإن بعض الولايات استطاعت أن تمارس نفوذاً على الحكومة الفيدرالية. ففي عام ١٩٦٨ قامت الحكومة الفيدرالية بتخصيص منح دراسية لتأهيل المدرسين، تقدم لكل الطلاب المؤهلين لذلك، غير أنه بعد عامين من التطبيق تم تعديل المشروع وأصبح المنح تقدم لا على أساس الكفاءة، وإنما على أساس الولاية موطن الشخص، وقد فضلت هذه السياسة المعدلة الشمال على الجنوب وتردد أن ذلك كان مرجعه ضغوط ولايات الشمال التى اشتكت من أن ولايات الجنوب قد استفادت أكثر من نظام الإنجاز، كذلك فقد اشتكت ولايات الشمال من أن طلابها غير ممثلين التمثيل الكافي في الكلية الملكية بلاجوس طالما أن هذه الكلية مازالت مستمرة في قبول الطلاب على أساس الكفاءة، ونتيجة لذلك قامت وزارة التعليم الفيدرالية بالاعتراف بنظام الحصص لكل ولاية، وفي مارس ١٩٧٢ اتهم حاكم ولاية الهضبة بينوي جامعتي غيبادان

ولاجوس في الجنوب بعدم الاعتراف بوجود طلبة شماليين يمكن أن يلتحقوا بها، وطالب بقيام الحكومة الفيدرالية بتدعيم جامعات الشمال، ونتيجة لذلك قامت الحكومة الفيدرالية بتحمل أكبر نصيب في تمويل جامعة أحمدو بللو التى أنشأتها حكومة الإقليم الشمالي القديم، في نفس الوقت الذى لم تقدم فيه مساعدات مثلية للجامعات التى أنشأتها الولايات الأخرى مثل جامعة إيف، والمعهد التكنولوجي لولاية وسط الغرب[٣٦].

(خريطة الولايات النيجيرية من عام ١٩٦٧)



الولايات النيجيرية من عام ١٩٦٧

(٣) توزيع الموارد الفيدرالية: في عام ١٩٧١/٧٠ ارتفع نصيب ولايات الشمال الست من الموارد الفيدرالية ليصل إلى ٥٢ بالمئة بعد أن كان ٤٢ بالمئة عام ١٩٦٩/٦٨ في حين انخفض نصيب ولايات الجنوب الست إلى ٤٨ بالمئة عام ١٩٧١/٧٠ بعد أن كان ٥٨ بالمئة عام ١٩٦٩/٦٨، أكثر من ذلك فإن نصيب الجنوب قد تضاءل أكثر لأنه أصبح يضم ولاية لاجوس، والتى كانت الحكومة الفيدرالية تقدم لها ميزانية خاصة في السابق عندما كانت منطقة فيدرالية غير منضمة إلى أي من الأقاليم الأربعة، وفضلاً عما تقدم فإن برنامج التنمية لأعوام ١٩٧٤/٧٠ قد أعطى لولايات الشمال أفضلية على ولايات الجنوب، سواء في تحسين الطرق وسواء في إنشاء مجمع الحديد والصلب الذى تقرر أن يكون في ولاية كاوارا إحدى ولايات الشمال ويمكن القول أن مرجع ذلك لايعود إلى نفوذ الشمال على الحكومة الفيدرالية بقدر مايعود إلى اعتبارات الجدوى الاقتصادية من جانب، وإلى تخلف الشمال من جانب آخر[٣٧].

ثالثاً: الانقلاب العسكري الثالث (يوليو ١٩٧٥ ـ أول أكتوبر ١٩٧٩)

بعد تسع سنوات من حكم جوون، أطيح به بانقلاب عسكري تزعمه البريجادير مرتضى الله محمد في ٢٩ يوليو ١٩٧٥ الذى اتهم جوون بسوء الإدارة حيث انتشرت الرشوة وساد الكسب غير المشروع في الحياة العامة، فعلى الرغم من ارتفاع العوائد الفيدرالية من نحو ١٧٠ مليون جنية استرليني عام ١٩٦٧/٦٦ إلى ٥٥١٤،٧ مليون عام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلا أن هذا الارتفاع لم يتجه إلى تحسين الأحوال المعيشية للشعب النيجيري، وفي المقابل حقق الحكام العسكريون والموظفون المدنيون والمقربون إلى النظام ثروات طائلة بأساليب غير مشروعة.

أضف إلى ماتقدم أن نظام جوون قد تقاعس عن وعوده بتسليم السلطة المدنيين عام ١٩٧٦ وهى الوعود التى قطعها على نفسه عام ١٩٧٠ عقب انتهاء الحرب الأهلية[٣٨].

ولعلنا نلاحظ هنا أن الانقلاب تم سلميا ودون إراقة دماء، ثم إنه لم يعبر عن صراع إقليمي أو إثني بين الجماعات النيجيرية للسيطرة على السلطة السياسية، هذا فضلاً عن أن الاتهامات التي وجهت لنظام جوون كانت تعكس مطالب وطنية، وليست إقليمية أو اثنية، عجز نظام جوون عن الاستجابة لها.

واستناداً إلى ذلك حدد مرتضى الله ثلاثة أهداف لحكمه سعى إلى تحقيقها، من جانب تحسين الصورة السيئة والسمعة الملوثة للعسكريين، ومن جانب ثان القضاء على الفساد الذى عانى منه المجتمع النيجيري في ظل حكم جوون، ومن جانب ثالث التمهيد لتسليم البلاد إلى المدنيين في عام ١٩٧٩ . وبدأ مرتضى الله على الفور في تنفيذ الهدفين الأولين حيث أجرى عملية تطهير واسعة في الجهاز الإدارى والجماعات والجيش والبوليس، كما سعى مرتضى الله إلى البدء في تنفيذ المهمة الثالثة ــ إعادة الحكم المدني ــ إلا أنه لم يتمكن من اتمام برنامجه الإصلاحي حيث أغتيل في محاولة انقلابية فاشلة بعد ستة شهور فقط من تولية السلطة، وقد خلفه أوباسانجو في رئاسة الدولة الذى أعلن التزامه بالاستمرار في سياسة سلفه(٣٩).

وفي إطار سعيه لإرساء دعائم قوية لعودة الحكم المدني أصدر مرتضى الله ــ في خلال الفترة القصيرة لحكمه ــ قراراً في ٧ أغسطس ١٩٧٥ بتشكيل لجنة برئاسة أريكيفي لتقوم بدراسة إنشاء مزيد من الولايات وتقديم توصياتها في هذا الصدد، وقد اقترحت اللجنة إنشاء مزيد من الولايات الجديدة وإن اختلف أعضاؤها في تحديد المعايير التى يجب الأخذ بها في هذا الصدد التى تراوحت بين "ضرورة أن تكون هناك حركة قوية لإنشائها (الولاية) وبحيث لايمكن ضمان الاستقرار السياسي بدون ذلك" وبين مقولات ترى أن "زيادة الولايات سيؤدى إلى لامركزية السلطة السياسية والاقتصادية إلى جعل الحكومة قريبة من الشعب، على نحو يوسع دائرة التنمية، ويقلل من مخاوف الأقليات، ويحقق التوازن داخل الاتحاد الفيدرالي "لكن اللجنة لم تصدر أية إرشادات فيما يتعلق بعدد الولايات الجديدة التى يتعين انشاؤها، وإن أكدت أن عدد وحدات الاتحاد في مرحلة معينة يجب "أن يعكس توازن القوى السياسية والاجتماعية" وقد حاولت اللجنة وضع معايير مثل: الملاءمة الجغرافية، ورغبات الشعوب، والقدرة على أداء المهام، وذهبت إلى أنه يجب "ألا تكون هناك ولاية في وضع يسمح لها بالهيمنة أو السيطرة على الحكومة المركزية "وقد اتفقت اللجنة على أن هناك ثلاث حاجات أساسية: الحفاظ على الهيكل الفيدرالي، وتعزيز الإسلام والانسجام، وتقليل مشكلات الأقليات(٤٠).

وقد أعلن رئيس اللجنة أنه لو تمت الموافقة على كافة المطالب المتعلقة بإنشاء الولايات فإن نيجيريا ستقسم إلى ٢٠٠ ولاية، وعلى أية حال فإن اللجنة أصدرت تقريرها في ديسمبر ١٩٧٥ والذي انتهت فيه إلى إنشاء سبع ولايات جديدة ليصبح عدد ولايات الاتحاد ١٩ ولاية، وقد وافقت الحكومة العسكرية الفيدرالية على ذلك، كما وافقت على التوصية بعدم إطلاق اسم جغرافي على

الولايات وذلك بغية التخلص من الارتباط القديم الذي قسم البلاد إلى شمال وجنوب. ولم تكد تمر ثلاثة شهور حتى صدر المرسوم رقم ١٢ في أبريل ١٩٧٦ الذى قسم البلاد إلى ١٩ ولاية. عشر منها في الشمال وأربع في الشرق، وخمس في الغرب[٤١].

ومنذ ذلك التاريخ أخذ شكل العلاقة بين الولايات بعضها البعض، وبينها وبين الحكومة المركزية يأخذ أبعاد جديدة على النحو التالي:

(١) العلاقة بين الولايات بعضها البعض: لم تظهر خلال هذه المرحلة أية ضغوط من جانب الولايات على البعض الآخر، ولعل ذلك يعود من جانب إلى النشأة الجديدة للعديد من الولايات، وسعي كل ولاية إلى تنظيم أوضاعها الداخلية، ثم إلى القناعة بأن نظام الحكم القائم هو نظام انتقالي يمهد لعودة الحكم المدني من جانب آخر.

(٢) العلاقات بين الولايات وبين الحكومة المركزية: رغم أن شكل الدولة في هذه المرحلة ظل "فيدراليا" ورغم زيادة عدد الولايات في الاتحاد إلا أن الحكومة المركزية قد عمدت إلى المزيد من المركزية لإحكام قبضتها على الولايات، على نحو أفقد الأخيرة قدرتها على التأثير في سياسات الحكومة المركزية وتمثل ذلك فيما يلي:

(أ) عملت الحكومة المركزية على أبعاد الولايات عن عملية صنع القرار على المستوى المركزي، وإخضاع حكامها لسلطة المجلس العسكري الأعلى، فحكام الولايات الجدد أصبحوا مسئولين أمام رئيس أركان الجيش وأمام القيادة العليا، كما تم إبعادهم عن عضوية المجلس العسكري الأعلى[٤٢].

(ب) وقامت الحكومة المركزية بتدشين العديد من المشروعات الوطنية التى تتخطى حدود الولايات، تأكيداً لسلطتها، وتحقيقاً لأهدافها. فقد أعلنت عن برنامج للتعليم الابتدائي المجاني العام سعياً إلى تقليل الفجوة التعليمية بين ولايات الشمال وبقية البلاد على اعتبار أن هذه الفجوة تمثل مصدراً أساسياً للصراع السياسي، وإذا كانت الحكومة المركزية قد قامت بالدور التشريعي في هذا المجال، إلا أنها تركت للولايات القيام بالدور التنفيذي تحت اشرافها، وقامت الحكومة بتخصيص مبلغ ٥٤٨،٢ مليون نيرة في ميزانية عام ١٩٧٨ للتعليم الابتدائي، كما خصصت في نفس العام مبلغ ٩٩ مليون نيرة تقدم كمنحه لإنشاء المدارس الابتدائية وتدريب المعلمين ودشنت الحكومة المركزية مشروع الخدمة الصحية الوطنية الأساسية حيث خصصت له مبلغ ١١٠ مليون نيره عام

١٩٧٨/٧٧، وأعلنت كذلك عن مشروع إطعام الأمة حيث قامت بتقديم التسهيلات الائتمانية والقروض والبذور المحسنة للمزارعين، وبدأت في وضع تنظيم جديد للتسويق يستهدف تقليل اعتماد البلاد على استيراد الغذاء، كما خصصت مبلغ ١،٤٠٠ مليون نيره للقطاع الزراعي في خطة ١٩٨٠/٧٥ خدمة لنفس الغرض، وهنا يلاحظ أن خطة التنمية الوطنية الثالثة ٧٥/ ١٩٨٠ قد أدت إلى نمو المسؤوليات الفيدرالية إذ لم يترك للولايات إلا ٢١،٧ بالمئة من برامج الإنفاق الرأسمالي.

(ت) وقد خططت الحكومة المركزية خطوة أبعد مدى حين قامت بإعادة تنظيم مجالس تسويق الحاصلات ــ والتى كانت تشكل مصدراً للفساد الاقتصادي والسياسي في الولايات ــ وجعلتها مجالس فيدرالية تخضع لإشرافها[٤٣].

(خريطة الولايات النيجيرية منذ عام ١٩٧٦)



الولايات النيجيرية منذ عام ١٩٧٦

(٣) توزيع الموارد الفيدرالية: منذ عام ١٩٧٦ م فإن تبعية الولايات المالية للحكومة الفيدرالية لم تتغير كثيراً، ورغم وجود اتجاه نادى بتقليل المخصصات الفيدرالية للولايات إلا أن هذا الاتجاه لم يؤخذ به وظلت الولايات تعتمد في تمويلها على المخصصات الفيدرالية، وإذا كانت الحكومة الفيدرالية قد لجأت إلى تخفيض حجم المخصصات للولايات من الناحية المطلقة إلا أنها عوضته بنظام المنح الذي لجأت إليه دفعاً للولايات على التنافس لتحسين أوضاعها الاقتصادية، ففي عام ١٩٧٥ كانت الولايات تحصل على ٧٢ بالمئة من ميزانيتها من المخصصات الفيدرالية ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٤،٩ بالمئة عام ١٩٧٩/٧٨[٤٤].

وفي نفس الوقت فقد بلغت نسبة المنح الفيدرالية المقدمة للولايات إلى إجمالي ميزانيتها (المخصصات الفيدرالية + الموارد المحلية) نحو ٣٠ بالمئة في عامي ١٩٧٧/٧٦، ١٩٧٨/٧٧، على أنه يلاحظ أن نصيب ولايات الشمال العشر من المنح الفيدرالية كان أكبر من نصيب كل ولايات الشرق، والغرب. ففي عام ١٩٧٧/٧٦ حصلت ولايات الشمال على ٤٨ بالمئة من إجمالي المنحة الفيدرالية، في حين حصلت ولايات الشرق على ٢٥ بالمئة، ولايات الغرب على ٢٧ بالمئة، وكانت النسبة في عام ١٩٧٨/٧٧ على التوالي: ٤٦ بالمئة، ٢٥ بالمئة، ٢٩ بالمئة ولاشك أن ذلك يرجع إلى اتجاه الحكومة الفيدرالية إلى مساعدة الولايات الضعيفة والمختلفة اقتصادياً[٤٥].

لم تكن عملية إنشاء مزيد من الولايات في نيجيريا سوى جزء من عملية دستورية واسعة استهدفت التمهيد للانتقال بالبلاد من حكم العسكريين إلى نظام للحكم يتولاه المدنيون، وفي إطار من هذه العملية، فقد تم تشكيل لجنة إعداد الدستور في أكتوبر ١٩٧٥، وأعلن مرتضى الله في خطاب له أمام اللجنة في ١٨ أكتوبر في نفس العام أن المجلس العسكري الأعلى قد اتفق على عدد من المبادىء التي يتعين أخذها في الاعتبار عند وضع الدستور منها " الالتزام بالشكل الفيدرالي، والحرية الديمقراطية وإقامة نظام حكم قانوني يحمي حقوق الإنسان الأساسية، كما أن الدستور الجديد يجب أن يقضي على المنافسة السياسية، ويطور اجماعاً سياسياً، ويحول دون مركزية السلطة في يد أفراد قلائل، ويمكن من إجراء انتخابات حرة نزيهة، ويقضي على الطابع السياسي للتعداد السكاني. وأكد مرتضى الله أن المجلس العسكري قد توصل إلى عدة قناعات فيما يتعلق بكيفية وضع المبادىء السابقة موضع التنفيذ وهي:

(أ) تشكيل عدد محدود من الأحزاب السياسية الوطنية الحقيقية: هذا رغم أن لجنة إعداد الدستور يمكن أن تكشف وسائل يمكن من خلالها تشكيل الحكومة دون تورط في مسألة الأحزاب السياسية، وبالتالي فلها الحرية الكاملة في التوصية بالأخذ بها.

(ب) يجب أن يكون نظام الحكم رئاسياً تنفيذياً بحيث يكون لرئيس الدولة والحكومة سلطة اختيار حكومته بطريقة تعكس الطابع الفيدرالي للبلاد.

(جـ) استقلال القضاء.

(د) ضرورة وجود مؤسسات لمحاربة الفساد، ومكتب لتلقي شكاوي العامة.

(هـ) ضرورة وضع ضوابط على عدد الولايات التى يتم إنشاؤها.

(و) عدم الحاجة إلى وجود أيديولوجية جامدة، لأن أحداث الماضي قد أكدت عدم واقعية هذا المسلك[٤٦].

واسترشاداً بالمبادىء والتوجيهات السابقة قامت لجنة إعداد الدستور بتشكيل سبع لجان فرعية كل منها تتولى مسألة من المسائل على النحو التالي: الأهداف الوطنية ـ السلطة التنفيذية والتشريعية ـ القضاء ـ الجنسية، والحقوق السياسية والأحزاب والانتخابات ـ الخدمة المدنية ـ لجنة الصياغة.

وقد بدأت كافة اللجان في أداء عملها وثارت بعض المسائل داخل بعض منها وعلى سبيل المثال ـ رفض اللجنة الأولى (الأهداف الوطنية) لوجهة نظر المجلس العسكري الأعلى في عدم ضرورة وجود أيديولوجية جامدة، إذ أصرت اللجنة على ضرورة اعتناق أيديولوجية اشتراكية تقوم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج والتوزيع، لكن لجنة إعداد الدستور قد رفضت وجهة النظر هذه تحت دعوى أن نيجيريا تعتنق أيديولوجية "الاقتصاد المختلط" وإن طالبت بضرورة سيطرة الدولة على القطاعات الكبرى للاقتصاد أما اللجنة الرابعة ـ فقد أكدت على ضرورة وجود تعدد حزبي على اعتبار أن اللاحزبية يمكن أن تؤدي إلى الفاشية، ثم إن نظام الحزب الواحد لايستقيم وراحت اللجنة تضع مواصفات وشروط لضمان "وطنية" الأحزاب من جهة، والحيلولة دون تعدد حزبي مغالي فيه من جهة أخرى. فكل حزب يجب أن يتوافر فيه شرطان أساسيان هما[٤٧]:

(أ) أن تؤكد أهدافه وبرنامجه على الأهداف الوطنية الأساسية، وتعكس منظوراً وطنياً ثم إن شعاراته يجب أن تكون وطنية.

(ب) يجب أن ينحدر أعضاء اللجنة التنفيذية لأي حزب من ثلثي الولايات على الأقل. ثم وضعت اللجنة شروطاً أخرى لضمان وجود عدد محدود من الأحزاب وهي[٤٨].

(١) يجب على مسؤولي كل حزب أن يسجلوا أسماءهم وعناوينهم لدى لجنة الانتخابات.

(٢) يجب أن يعلن كل حزب عن مصادر تمويله، وألا يقبل أي حزب مساهمات مالية أجنبية.

(٣) أن تكون عضوية الأحزاب مفتوحة أمام كل المواطنين.

(٤) حظر قيام أي حزب بتشكيل ميليشيات خاصة به.

(٥) يجب أن يعلن كل حزب عن دستوره الذي يجب أن يكون ديمقراطياً، ثم إن مسؤولي كل حزب يجب أن ينتخبوا علانية.

(٦) ضرورة أن يكون المقر الرئيسي لكل حزب في العاصمة الفيدرالية.

(٧) عنوان واسم أي حزب يجب أن يكون وطنياً.

(٨) وكإجراء انتقالي لمنع الأحزاب القديمة من الظهور فور رفع الحظر السياسي، فإن أياً

من التنظيمات غير الحزبية القائمة لن يسمح لها بالتحول إلى أحزاب.

وقد انتهت لجنة أعداد الدستور من عملها في أغسطس ١٩٧٦ وأعلن الدستور على الرأى العام للإطلاع عليه ومناقشه، ثم عرض على الجمعية التأسيسية (تشكلت في يونيو ١٩٧٧ وبدأت عملها في أكتوبر ١٩٧٧) لإقراره. ولم تقم الجمعية بإجراء تعديلات جوهرية على مشروع الدستور اللهم إلا فيما يتعلق بالصياغة وبتغير مصطلح "وطنية" الأحزاب، إلى ضرورة أن تعكس الطابع الفيدرالي للبلاد في أهدافها وبرامجها، وأقرت الجمعية مشروع الدستور وقدمته إلى الحكومة العسكرية في يونيو ١٩٧٨ التى أعلنت بالتالي عن تبنيها له في سبتمبر ١٩٧٨ على أن يبدأ العمل به اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٩، كما أعلنت رفع الحظر على النشاط السياسي في البلاد تمهيداً لإجراء الانتخابات وقيام الحكم المدني[٤٩].

واستناداً إلى ماتقدم فإنه يمكن ابداء بعض الملاحظات وهى:

(١) تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم إلا إقرار دستور واحد للبلاد هو الدستور الفيدرالي إذ لم يتم إقرار دساتير للولايات خلافاً لما كان عليه الحال في مرحلة الحكم المدني الأولي، وإذا كان الدستور الفيدرالي قد حدد اختصاصات الحكومة الفيدرالية على سبيل الحصر وترك ماعداها لحكومات الولايات إلا أنه من جهة قد وضع قائمة بالاختصاصات المشتركة لمستويي الحكم، ثم إنه من جهة أخرى قد منح اختصاصات عديدة للحكومة الفيدرالية تمكنها من إحكام سيطرتها على حكومات الولايات ومنها شؤون الدفاع، والخارجية، والبوليس والسجون، والجمارك والرسوم، ورسوم الصادرات، والتعداد والبنوك، والاقتراض، وشؤون العمل، والمناجم والتعدين وضرائب الدخل ، والفوائد والأرباح الرأسمالية، والتجارة بين الولايات، والسيطرة على الصادرات الزراعية، وتحديد أسعار السلع والبضائع، وإدارة السكك الحديدية ووسائل الاتصالات. وهكذا باتت حكومات الولايات في وضع المنفذ لسياسة الحكومة الفيدرالية[٥٠].

(٢) أكد الدستور على الاستمرار في الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة، وإذا كان ذلك يشكل استمرارية في الأخذ بهذا الشكل، إلا أنه تجب ملاحظة أنه ولأول مرة يقر النيجيريون هذا الشكل بأنفسهم تعبيراً عن قناعتهم به، لكن زيادة عدد الولايات، فضلاً عن اتساع اختصاصات الحكومة الفيدرالية مؤداه تركيز السلطة الإدارية والسياسة في الحكومة الفيدرالية بالمخالفة لأغراض الفيدرالية، وإن كان ذلك يمكن أن يشكل عاملاً مساعداً لتحقيق الاندماج الوطني، إلا أن من شأنه خلق علاقات صراعية بين العاصمة والولايات.

(٣) ويجب أن ننوه إلى أن الدستور قد أخذ بالنظام الرئاسي للحكم وذلك يعد تحولاً عن النظام البرلماني الذي ساد البلاد في المرحلة المدنية الأولى عقب الاستقلال، وقد حرص الدستور على وضع شروط ومواصفات للمرشح لرئاسة الدولة ولكيفية تشكيله للحكومة على نحو يضفي الطابع الوطني عليه وعلى مؤسسات الحكم فرغم أن المرشح للرئاسة يمثل حزباً إلا أنه ينتخب من الشعب مباشرة ولكي يشغل منصب الرئاسة فإنه يتعين عليه أن يحصل على موافقة١/٤ أصوات الناخبين في ثلث ولايات الاتحاد كل ولاية على حدة، وهو في تشكيله لحكومته يجب عليه أن يعين وزيراً على الأقل من كل ولاية من ولايات الاتحاد وذلك لتمثيل الولايات ولإرضائها، ثم إنه لابد من مصادقة مجلس الشيوخ على مثل هذا التعيين بهدف إرضاء المطالب الحزبية داخل المجلس. وليس من شك في أن الهدف وراء ذلك يتمثل في إعطاء الرئيس سلطة تنفيذية من جهة، والحيلولة

دون سيطرة جماعة أو ولاية على الحكم من جهة أخرى، ومحاولة تحقيق قدر من الإجماع الوطني على الرئيس ومؤسسات الحكم الوطني من جهة ثالثة[٥١].

(٤) ثارت مشكلتان على جانب من الخطورة أثناء مناقشة مشروع الدستور في الجمعية التأسيسية.

(أ) المشكلة الأولى: وتتعلق بتشكيل محكمة الاستئناف "الشرعية" الفيدرالية فقد طالب الأعضاء الشماليون المسلمون في الجمعية بضرورة تشكيل هذه المحكمة على المستوى الفيدرالي لتتولى استئناف احكام المحاكم الشرعية الموجودة في ولايات الشمال بالفعل، خاصة وأن عدد المسلمين يفوق عدد أي جماعة دينية في البلاد، لكن الأعضاء الجنوبيين غير المسلمين في الجمعية رفضوا هذا المطلب باعتباره اقحاماً لمسائل دينية في دولة علمانية، فضلاً عن أنه يشكل تهديداً لوحدة البلاد. وقد أدى رفض الجمعية لهذا المطلب، وإقرارها لإنشاء محكمة استئناف واحدة بنص الدستور، إلى تذمر الأعضاء الشماليين وإلى إثارة اضطرابات في البلاد، إلا أن ذلك لم يسفر عن نتيجة. ومما لاشك فيه أن ظهور هذه المسألة وتفجرها إنما يعبر عن استمرار الصراع بين الشمال والجنوب، بين المسلمين وبين غيرهم، ويعطي انطباعاً باستمرار مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا رغم تواريها مؤقتاً في ظل الحكم العسكري[٥٢].

(ب) المشكلة الثانية: المطالبة بإنشاء ولايات جديدة ــ فقد طالبت العديد من الجماعات بإنشاء ولايات لها بلغت في مجملها نحو مائتي ولاية، لكن هذه المطالب قوبلت بالرفض أثناء فترة اعداد الدستور، ولم تتم الموافقة إلا على إنشاء ١٩ ولاية في الاتحاد، ومما لاشك فيه أن هذه المطالب تعبر عن خشية جماعات الأقلية من هيمنة جماعات كبرى عليها، ثم إن رفض مطالبها قد أثار سخطها من جانب، كما أنه لم يوقف استمرارها في الإلحاح على ضرورة إنشاء ولايات خاصة بها من جانب آخر، وهو الأمر الذى يبرز مشكلة الاندماج الوطني مرة أخرى.

على أية حال فإن لم تكد تمر ثلاثة شهور على رفع الحظر السياسي في البلاد (سبتمبر ١٩٧٨) حتى أعلنت اللجنة الفيدرالية للانتخابات (تشكلت منذ ١٨ مايو ١٩٧٧) في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٨ عن أن هناك خمسة أحزاب قد توافرت فيها المواصفات المطلوبة في الدستور، وبالتالي فقد تم قبول تسجيلها لتتنافس في الانتخابات التي ستجرى لانتخابات الرئيس والسلطة التشريعية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) في عام ١٩٧٩. غير أن ماتجب ملاحظته هنا هو أن معظم الأحزاب التي تم تسجيلها قد جاءت صورة من الأحزاب القديمة ولم يحدث فيها تغيير إلا في الاسم[٥٣].

فالحزب الوطني النيجيري (NpN) نما من بين صفوف مؤتمر شعب الشمال، وحزب الشعب النيجيري (Npp) قد ظهر من بين صفوف المجلس الوطني لمواطني نيجيريا، وحزب وحدة نيجيريا (UpN) هو جماعة العمل بعد أن تغير اسمها، وحزب الخلاص الشعبي (pRp) هو اتحاد العناصر التقدمية الشمالية. أما حزب الشعب النيجيري العظيم (GNpp) فقد نشأ نتيجة حدوث انشقاق داخل حزب الشعب النيجيري. وهذه الأحزاب الجديدة ترتكن إلى قاعدة إثنية أو دينية في تكوينها، يؤكد ذلك أنها تمكنت في انتخابات عام ١٩٧٩ من الفوز بمعظم أن لم يكن كل المقاعد في الدوائر التى ينتمي إليها زعماؤها خاصة وأن هؤلاء ينتمون إلى جماعات عرقية كبرى.

وعلى أية حال، وعلى الرغم من هذا الارتباط بين الانتماء الإقليمي والإثني وبين السلوك التصويتي للناخبين فقد استطاع الحزب الوطني النيجيري أن يحصل على تأييد له من كافة أنحاء البلاد. فقد استطاع أن يكسب أكبر نسبة من مقاعد مجلس الشيوخ وهى ٣٨ بالمئة (إجمالي المقاعد ٩٥ مقعداً بواقع ٥ مقاعد لكل ولاية)، وقد كان ترتيبه الثاني في ولايات اليوروبا والأيبو. كما فاز بأكبر عدد من مقاعد مجلس النواب (١٦٧ مقعداً من بين ٤٤٩ مقعداً هى إجمالي عدد المقاعد بنسبة ٣٧،٤ بالمئة) بما في ذلك بعض دوائر ولايات الشرق، وفضلاً عما تقدم فقد استطاع الشيخ "شاجارى" مرشح الحزب الوطني الفوز بمنصب الرئاسة حين حصل على ٣٣،٤ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين بما في ذلك نسبة الـــ٢٥ بالمئة من أصوات الناخبين في ولاية، وأكثر من ٥٠ بالمئة في سبع ولايات، وحتى في الولايات التى لم يفز بها مرشح الحزب الوطني فإن "شاجارى" كان أكثر الخاسرين شعبية، فقد جاء ترتيبه الثاني في تسع ولايات. ورغم ذلك فإن الحزب الوطني لم يتمكن من السيطرة على كل حكومات الولايات، فبرغم فوزه بمقاعد في ١٧ جمعية من الجمعيات التشريعية للولايات التسع عشرة، إلا أنه لم يتمكن من الحصول على غالبية المقاعد إلا في ثمان منها فقط. ذلك أن كل حزب قد تمكن من السيطرة على الجمعية التشريعية في الولاية التى يرتكن إليها. وقد تمكن الحزب الوطني من الفوز في سبع ولايات بمنصب حاكم الولاية (باشى، بينوى، تقاطع النهر ــ كوارا ــ نيجير ــ الأنهار ــ سوكوتو) ولعل مرجع هذا التقدم للحزب الوطني يرجع في جانب منه إلى سعي الحزب لعدم الظهور وكأنه مؤسسة للهوسا/الفولاني، ونجاحه في اختيار أحد أبناء الأيبو من ولاية أنامبرا ليكون نائباً للرئيس، ثم إن الحزب قد عقد اتفاقاً مع حزب الشعب النيجيري في الوطنية ليتمكن من أن تكون له غالبية مقاعد السلطة التشريعية الفيدرالية في مقابل حصول حزب الشعب على عشرة مناصب وزارية وغيرها من المناصب الهامة[٥٤].

وعلى أية حال فإن الممارسات الحزبية قد أثبتت استمرار الصراع الإثني وامتداده إلى المنافسة الحزبية والسلوك الانتخابي، على نحو لايظهر معه وجود تحول كبير عن النمط القديم في السياسة الحزبية.

- **المرحلة الثالثة الحكم المدني الثاني (أول أكتوبر ١٩٧٩ ـ آخر ديسمبر ١٩٨٣)**

تولى الشيخ شاجاري السلطة في نيجيريا منذ أكتوبر ١٩٨٣، ثم أعيد انتخابه رئيساً للدولة للمرة الثانية في أكتوبر ١٩٨٣ ، إلا أنه لم تكد تمر ثلاثة شهور على فترة ولايته الثانية حتى وقع انقلاب عسكري أطاح به وبالحكم المدني كلية، وقد كان مرجع ذلك استمرار بعض المشكلات القديمة دون حل جذرى من جهة.

وتفجر مشكلات جديدة نجمت عن تطبيق الدستور من جهة ثانية، هذا فضلاً عن بعض ممارسات الحكم المدني من جهة ثالثة ويمكن تتبع أوضاع هذه المرحلة على ثلاث محاور:

أولاً: العلاقة بين الولايات بعضها البعض:

لم تظهر خلال هذه المرحلة صراعات تذكر بين الولايات بعضها البعض، ولعل ذلك يرجع من ناحية إلى ضعف الإقاليم الثلاثة السابقة بعد تقسيمها إلى ١٩ ولاية، كما يرجع من ناحية أخرى إلى اعتماد الولايات المتزايد على الموارد الفيدرالية على الولايات من ناحية ثالثة.

على أنه تجدر الإشارة هنا إلى ما يلي:

(١) إذا كان الدستور قد جعل لكل الولايات عدداً متساوياً في مقاعد مجلس الشيوخ بواقع خمسة مقاعد لكل ولاية، إلا أنه راعى التفاوت السكاني بين الولايات في توزيع مقاعد مجلس النواب، ورغم أن تلك باتت قاعدة معروفة تأخذ بها الدول الفيدرالية ذات المجلسين، إلا أنها أسفرت في التطبيق النيجيري عن حصول ولايات الشمال العشر على أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب (٢٤٠ مقعداً من بين ٤٤٩ مقعداً)، ورغم منطقية هذا الإجراء الذي يستند إلى أن عدد ولايات الشمال أكثر من نصف عدد ولايات نيجيريا، إلى أن عدد سكانها أكثر من نصف سكان نيجيريا، إلا أنه لم يؤد إلى تغيير

قاعدة السلطة في البلاد، فلقد ظلت ولايات الشمال تمثل حجر الزاوية في السيطرة على السلطة الفيدرالية، إذ لم يكن بمقدور شاجاري أن يصل إلى السلطة في انتخابات عام ١٩٧٩ إلا بالاعتماد على تأييد ولايات الشمال، كما لم يكن بمقدور حزبه ـ الحزب الوطني النيجيري ـ أن يصل على الأغلبية النسبية لمقاعد مجلس النواب دون ارتكانه إلى تأييد ولايات الشمال (من بين ١٦٧ مقعداً حصل عليها الحزب على المستوى الوطني نجد ١٢١ مقعداً حصل عليها من ولايات الشمال)[٥٥].

(٢) ورغم أنه لم تظهر خلال هذه المرحلة صراعات بين الولايات، إلا أنه يلاحظ أن الصراع الذي كان في الماضي إقليمياً قد اتجه ليأخذ مساراً آخر ذا بعد ديني، ذلك أنه برغم رفض الجمعية التأسيسية لمطالب الأعضاء الشماليين فيها بإنشاء محكمة استئناف شرعية عليا بموجب الدستور، والنص في الدستورعلى "حق كل شخص في حرية الاعتقاد بما في ذلك حريته في تغيير دينه أو معتقداته" إلا أن ذلك لم يحل المشكلة بل أدى إلى تفاقمها، فلقد رفض الأصوليون من المسلمين تضمين هذا النص الدستوري الذي أقر علمانية الدولة وطالبوا صراحة بإقامة دولة إسلامية، وقامت حركة "إزالة البدعة وإقامة السنة" المعروفة باسم "إزالا" بانتفاضة عارمة في ولايات كانوا في ديسمبر ١٩٨٠ تطالب بإقامة دولة إسلامية في نيجيريا، وقد انتهت هذه الانتفاضة بمذبحة قتل فيها نحو خمسة آلاف شخص من أعضاء الحركة فضلاً عن زعيمها بعد تدخل القوات المسلحة والقوات الجوية، غير أن ذلك لم يوقف هذه المطالب؛ فلقد قامت جمعية الطلبة المسلمين بجامعة أحمدو بللو بأعمال عنف لمقاومة شرب الخمور في حرم الجامعة في عام ١٩٨١، وقام نفر من أعضائها بإحراق عدد من الكنائس في مدينة كانو في أعقاب قيام البوليس بقتل عدة مئات من أعضاء حركة "إزالا" أثناء انتفاضتهم الثانية في مدينة ميدوجوري بكانو للمطالبة بإقامة دولة إسلامية[٥٦].

(٣) كذلك فإنه في خلال هذه المرحلة فإن المطالب بإنشاء ولايات جديدة لم تتوقف وذلك يعد في حد ذاته تعبيراً عن رفض الجماعات العرقية الصغرى لإطار الولايات القائم، وإحساسها بعجزها عن التمتع بحقوقها في مواجهة الجماعات العرقية الكبرى المسيطرة، فبحلول سبتمبر عام ١٩٨١ تم تقديم ٣٨١ التماساً بإنشاء ولايات جديدة إلى لجنة إنشاء الولايات، وقام الرئيس شاجاري إثر ذلك بتكليف اللجنة في ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء ولايات جديدة بموجب الإجراءات التي نص

عليها الدستور، وسرعان ما وافق مجلس النواب على إنشاء ٢١ ولاية جديدة، إلا أنه في ديسمبر ١٩٨٢ فإن مجلس الشيوخ وافق على إنشاء ٢٦ ولاية جديدة ليكون عدد ولايات نيجيريا ٤٥ ولاية باستثناء العاصمة الفيدرالية الجديدة في أبوجا، وعلى أية حال فإن الإجراءات التنفيذية لإنشاء هذه الولايات الجديدة قد أجلت إلى ما بعد انتخابات أكتوبر ١٩٨٣، ولم تر النور بعد ذلك نظراً لسقوط الحكم المدني(٥٧).

ثانياً: العلاقة بين الولايات وبين الحكومة المركزية

أدت السلطات التي منحها الدستور المدني للحكومة الفيدرالية التي جعلها شريكاً مهيمناً على كل السياسة الاقتصادية في البلاد فيما عدا السياسة الزراعية، ورغم ذلك فإن شاجاري قد أعلن عن سياسة "الثورة الخضراء"، لتحقيق هدف حكومته في الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وتم وضع برنامج شامل لهذا الغرض في إطار خطة التنمية الرباعية لعام ١٩٨٥/٨١ على نحو جعل الولايات مجرد وكيل تنفيذي للحكومة الفيدرالية في مجال التنمية الزراعية، وقد تحملت الحكومة الفيدرالية مسؤولية تنفيذ بعض المشروعات الزراعية في الولايات مثل: إنشاء السدود، وإقامة مشروعات الري، وراحت تستخدم مواردها الفيدرالية لإحكام إشرافها على الولايات، ورغم شكاوي بعض حكام الولايات، من أحزاب المعارضة وتشككهم في مدى أحقية الحكومة الفيدرالية في السيطرة على الأرض وتحديد كيفية استغلالها، إلا أن معظم الولايات رأت في التبعية للمركز فرصة للمزيد من الإنفاق على نطاق واسع، طالما أن الحكومة الفيدرالية ستتولى معظم أعباء تمويل المشروعات(٥٨).

- وفي مجال الخدمات فإن الحكومة الفيدرالية قد أعطيت اختصاصات كانت في السابق لحكومة الولايات فالبرنامج التعليمي الذي بدأه العسكريون والذي تبنته حكومة شاجاري وصلت تكاليفه إلى ٢,٢٦٥ مليون نيرة عام ١٩٨٠ أو ما يعادل ٢٧ بالمئة من النفقات الفيدرالية الجارية(٥٩).، وقد قامت الحكومة الفيدرالية بعملية التخطيط والتوجيه وتركت الجانب الإداري تتولاه حكومات الولايات عن رغبة منها في القضاء على الاختلال القائم في العملية التعليمية بين الولايات من جهة، واستخدام التعليم كأسلوب للإندماج الوطني من جهة أخرى؛ غير أن لجوء الحكومة الفيدرالية منذ أغسطس ١٩٨١ إلى إقرار نظام الحصص في القبول بالجامعات النيجيرية لتحقيق أهداف سياستها التعليمية قد أسفرت عن نتائج سلبية، ذلك أن القوى التاريخية لاختلال العملية التعليمية

بين الولايات قد حال دون إمكان ترشيح أبناء المناطق المتخلفة تعليمياً للقبول بالجامعات، ثم إن التركيز في نظام الحصص على الولايات موطن الطالب المرشح للقبول بالجامعة قد آثار تساؤلات حول أسس الجنسية النيجيرية، وانتهى إلى إقليمية التعليم، هذا فضلاً عن أن تجاهل عنصر الكفاءة والإنجاز كشرط للقبول بالجامعات قد أدى إلى تدهور مستوى التعليم، والتخلي عن الحد الأدنى للكفاءة[٦٠]،. وعلى العكس مما تقدم في مجال الدراسة الجامعية فإن الحكومة الفيدرالية أعلنت عام ١٩٨١ عن وقف مساعداتها للتعليم الإبتدائي على أن اعتبار أن ذلك يدخل في دائرة اختصاصات الولايات ووحدات الحكم المحلي استناداً إلى الدستور وقد أدى ذلك اضطراب بعض الولايات إلى إعادة فرض الرسوم المدرسية مرة أخرى، وهو الأمر الذي أسفر عن وقوع العديد من الاضطرابات[٦١].

وقد دخلت الحكومة الفيدرالية ميدان الإسكان فخصصت مبلغ ٤٥,٨ مليون نيرة في ميزانية ١٩٨٠ للنفقات الجارية لوزارة الإسكان والبيئة، ومبلغ ٥٠٠ مليون نيرة لإنشاء ألفي وحدة سكنية في كل ولاية من ولايات الاتحاد في عام ١٩٨١/٨٠، وأبدى البنك العقاري الفيدرالي استعداده لتقديم المزيد من القروض لهذا الغرض، كما تم التخطيط لبناء مدن جديدة حول لاجوس[٦٢].

وهكذا فإن صنع السياسة الفيدرالية وتنفيذها قد امتد إلى مجالات جديدة وأصبحت الحكومة الفيدرالية تسيطر على سياسات وتصرفات الولايات إلى حد كبير.

وقد أدى ذلك إلى ظهور بوادر لمعارضة هذا الاتجاه، فولاية أنامبرا على سبيل المثال ــ أثارت مسألة التدخل الفيدرالي في سياستها التعليمية وظهرت ضغوط من بعض الولايات تستهدف السماح لها بإنشاء قوات بوليس خاصة بها، وقد رفض شاجاري ذلك تحت دعوى أن بعض الولايات تتخيل أنها مستقلة قائلاً: "أنكم إذا سمحتم لها بوجود قوات بوليس خاصة بها، فإن مخاطر الانفصال ــ والتي عانينا من تجربتها المريرة ــ ستظهر مرة أخرى.

وقد وصل التوتر بين الحكومة الفيدرالية وبين حكومات الولايات حداً كبيراً، ففي عام ١٩٨٠ قام حاكم ولاية بندل بحظر كل الاجتماعات العامة والتجمعات أثناء زيارة

الرئيس للولاية وفي إبريل ١٩٨١ أمر حاكم ولاية كانو كافة موظفي الولاية بمقاطعة زيارة رسمية لرئيس الدولة.

وهكذا فرغم هيمنة الحكومة الفيدرالية إلا أن ذلك لم يحقق الهدوء والاستقرار، بل على العكس فإنه انتهى بخلق توترات في العلاقة بالولايات، وإن كانت توترات من نوع جديد تتعلق بالسياسة العامة وتنفيذها أكثر مما تعود إلى عوامل عراقية[٦٣].

ثالثاً: توزيع الموارد الفيدرالية

عقب تولي شاجاري السلطة في البلاد، تم تشكيل لجنة أو كجبو لتتولى النظر في مسألة توزيع الميزانية الفيدرالية، وقد أوصت اللجنة الحكومة الفيدرالية بضرورة تخفيض نصيبها من الموارد الفيدرالية إلى ٥٣ بالمئة، على أن يخصص ٣٠ بالمئة للولايات، ١٠ بالمئة لوحدات الحكم المحلي، و٧ بالمئة لصندوق خاص ورغم أن الحكومة الفيدرالية في تكليفها للجنة قد أكدت أن حصتها من الموارد الفيدرالية يصل إلى ٧٠ بالمئة إلا أن الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة بعد ذلك أكد أنها ستحتفظ بـ ٥٥ بالمئة لها وستخصص ٣٤,٥ بالمئة للولايات و٨ بالمئة لوحدات الحكم المحلي، والباقي ٢,٥ بالمئة للعاصمة الجديدة.

وكان هذا يعني أن الولايات ستحصل على نصيب من الميزانية الفيدرالية أكثر مما كانت تحصل عليه في ظل الحكم العسكري، غير أنه لوحظ أن نصيب الولايات قد انخفض إلى ٢١,٥ بالمئة عام ١٩٨٠ بعد أن كان ٢٥ بالمئة عام ١٩٧٩، وقد ظلت الميزانية الجارية للولايات تعتمد بشكل كبير عن المخصصات الفيدرالية وإن كانت هي الأخرى قد انخفضت من ٨٦ بالمئة عام ١٩٨٠/٧٩ إلى ٨١ بالمئة عام ١٩٨١/٨٠.

وقد اشترطت الحكومة الفيدرالية على الولايات ضرورة تخليها عن حقها في الاقتراض من الخارج كيما يتسنى لها الحصول على المنح الفيدرالية، وعلى أية حال فإنه منذ أواخر عام ١٩٨١ فإن المنح الفيدرالية للولايات بدأت تنخفض نتيجة لانخفاض أسعار النفط، ونتيجة رفع الحد الأدنى للأجور على المستوى الوطني، وهو الأمر الذي دفع شاجاري إلى الإعلان عن أنه سيتم تخصيص مبلغ ٢٨٥ مليون نيرة لتوزيع على الولايات بالتساوي كمنح فيدرالية[٦٤].

وعلى أنه رغم محاولات شاجاري القيام ببعض الإصلاحات والمشروعات التي استهدفت تقوية السلطة المركزية في مواجهة حكومات الولايات، فإن ممارسات النظام الحاكم خلال هذه المرحلة لم تصادف هوى لدى بعض حكومات الولايات، فضلاً عن أنها قد فشلت في إرضاء توقعات الشعب النيجيري في الأمن والرفاهية.

لذا لم يكن غريباً أن يحظى انقلاب ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ـ وعلى العكس أي انقلاب سبقه ـ بتأييد شعبي كبير، خاصة وأن مؤسسات الحكم المدني كانت قد تأكلت بعد أربع سنوات وربع فقط بفعل عديد من العوامل يمكن إيجازها في ثلاث وهي: انتشار الفساد والرشوة، وتردي الوضع الاقتصادي للبلاد فضلاً عن سوء إدارة الاقتصاد الوطني، ثم فساد العملية الانتخابية في عام ١٩٨٣.

(١) انتشار الفساد والرشوة[٦٥]: شهدت المرحلة السابقة انتشاراً للفساد، ولكن في ظل شاجاري فإن الفساد قد انطلق دون سيطرة أو رقابة، وأصبح أكثر وضوحاً وقد عجزت البلاد عن مواجهة آثاره خاصة عندما انخفضت أسعار النفط في السوق العالمي وقد أخذ هذا الفساد عدة مظاهر نمت وترعرعت في ظل النظام الحاكم، فمن جهة تمكن المقاولون المرتبطون بالنظام من الحصول على العديد من التعاقدات التي تقدر قيمتها بملايين الدولارات، كما أمكنهم الحصول على مبالغ طائلة في شكل تسهيلات، ورغم ذلك فإنهم لم يفوا بتعاقداتهم وكانت نتيجة ذلك ارتفاع تكلفة التعاقدات الحكومية مع هولاء المقاولين بنسبة ٢٠٠ بالمئة عن مثيلتها في كينيا، وبنسبة ١٣٠ بالمئة عن مثيلتها في الجزائر، ومن جهة ثانية فقد انتشرت عملية تقديم الرشاوي إلى الأحزاب السياسية وإلى السياسيين ومسؤولي الولايات وعلى سبيل المثال فإن شركة فوجيرولي المحدودة (نيجيريا) قد دفعت ١٠,٧٩٠ مليون نيرة داخل نيجيريا و١٣,٥ مليون نيرة بالعملة الصعبة في الخارج كرشوة لبعض أعضاء الحزب الوطني الحاكم لتسهيل الحصول على تعاقدات تقدر قيمتها بنحو ٦٤٦ مليون نيرة، ومن جهة ثالثة فإن تصاريح الإستيراد كانت وسيلة أخرى للفساد، ذلك أن حكومات الولايات كانت تصدر هذه التصاريح لوسطاء يقومون باستيراد الأرز وغيره من السلع للوفاء باحتياجات مواطنيها في مقابل عمولات، وهو الأمر الذي مكن هولاء من إخفاء السلع وبيعها بأسعار مغالى فيها.

وقد أوجز أحد الكتاب هذا الوضع حين وصف حكومة شاجاري بأنها: " أصبحت حكومة المقاولين، للمقاولين وبالمقاولون "، وإزاء وضع كهذا فليس بمستغرب إذاً أن

ينخفض رصيد نيجيريا من العملة الأجنبية خلال مرحلة الحكم المدني من ٥ بليون دولار عام ١٩٨٠ إلى أقل من بليون دولار أواخر عام ١٩٨٣ نتيجة لتهريب الأموال إلى الخارج، وأن يرتفع الدين الخارجي لنيجيريا في نفس الفترة من ٤ بليون دولار إلى ١٥ بليون دولار في الوقت الذي انخفض فيه دخل النفط من ٢٤ بليون دولار إلى أقل من ١٠ بليون دولار في نفس الفترة.

(٢) تدهور الوضع الاقتصادي، وسوء إدارة الاقتصاد الوطني[٦٦]: أدى انخفاض عوائد البترول إلى انخفاض حاد في الواردات وبخاصة في السلع الأساسية والمواد الخام اللازمة للصناعة مما ترتب عليه تخفيض الطاقة التشغيلية لبعض المصانع، وإغلاق البعض الآخر، وطرد مئات الألوف من العمال من أعمالهم، في نفس الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الغذاء والسلع الأساسية نتيجة لنقص للإنتاج الغذائي المحلي بسبب الجفاف وإهمال تنمية القطاع الزراعي، ونقص كميات الغذاء المستورد فضلاً عن ارتفاع أسعاره (ارتفعت قيمة واردات الغذاء من ١,٤٣٧ بليون نيرة عام ١٩٨٠ إلى ٢,١١٥ بليون نيرة عام ١٩٨١)، وفي وضع كهذا كانت هناك حاجة ملحة لتجميع النقد الأجنبي لإستيراد المواد الخام والسلع الاستهلاكية الأساسية، لكن نظام شاجاري عجز عن ذلك، وبدأت العملة الأجنبية تتسرب خارج البلاد في استيراد سلع كمالية، وفي السفر إلى الخارج بل وفي استيراد سلع غذائية وتخزينها بغية رفع أسعارها، وأصبحت الحكومة عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها فلم يحصل المدرسون على رواتبهم لفترات تراوحت بين ٤ ـ ٦ شهور مما دفعهم إلى القيام بعديد من الاضرابات في عام ١٩٨٣، وترك المدارس وقد أدت اضرابات موظفي الخدمة المدنية لنفس السبب إلى إسقاط بعض حكومات الولايات وأضرب العمال كذلك لتردي أوضاعهم بسبب البطالة أو بسبب عدم حصولهم على أجورهم.

ومع استيلاء العسكرعلى السلطة في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ كانت هناك مناطق بأكملها قد أغلقت فيها المدارس لفترة تزيد على العام، وكانت معظم المستشفيات بدون أطباء أو أدوية وعانت العديد من المدن من انقطاع المياه والكهرباء.

وهكذا فمن انتشار الفساد والاستغلال واتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء أصبحت معظم مؤسسات الحكم والإدارة مشلولة بلا حراك.

(٣) فساد العملية الانتخابية[٦٧].: ووسط هذه الظروف أجريت الانتخابات العامة في أغسطس ــ سبتمبر ١٩٨٣، غير أن عملية الانتخابات، وما أسفرت عنه قد جاءت مخيبة للأمال، فقد ساد الفساد والتزوير والعنف عملية الانتخابات، فمنع نواب أحزاب المعارضة من الدعاية لأنفسهم في ولايات الشمال، ومن المشاركة في فرز الأصوات وأندلعت اضطرابات قتل فيه نحو مائة شخص، وحطمت فيها ممتلكات قدرت قيمتها بما يزيد على مائة مليون دولار.

وقد كان من الطبيعي أن يحصل شاجاري مرشح الرئاسة على ٤٧ بالمئة من أصوات الناخبين وعلى نسبة ٢٥ بالمئة من أصوات الناخبين في ١٦ ولاية، وأن ترتفع نسبة مقاعد الحزب الوطني في مجلس النواب من ٣٥ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة وأن يتمكن الحزب من السيطرة على منصب الحاكم في ١٢ ولاية.

وبذا فإن نيجيريا على هذا النحو قد اتجهت إلى التحول من النظام الحزبي التنافسي إلى نظام الحزب المسيطر، خاصة وأن عدد الأحزاب المعارضة قد انخفض إلى ثلاثة لكل منها قاعدته الإقليمية، حزب وحدة نيجيريا في الغرب، وحزب الشعب النيجيري في الشرق، وحزب الخلاص الشعبي في الشمال، أما حزب الشعب النيجيري العظيم فقد انتهى فعلياً قبل الانتخابات نتيجة للخلافات داخله.

وليس من شك في أن هذا الوضع يعكس مرة أخرى استمرار مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا طالما أن كل حزب راح يستند في وجوده واستمراره وفي سعية للوصول إلى السلطة إلى قاعدة إقليمية عرقية.

- **المرحلة الرابعة الحكم العسكري الثاني (٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ــ ١٩٩٦)**

شهدت هذه المرحلة ثلاثة انقلابات عسكرية كان لكل منها إسهاماتها بالسلب والإيجاب على مشكلة الاندماج الوطني، وسنعالج كل منهما في فترة زمنية منفصلة.

أولاً: الانقلاب العسكري الرابع (٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ــ ٢٧ أغسطس ١٩٨٥)

وسط الظروف والأوضاع المتردية اقتصادياً وسياسياً على الساحة النيجيرية وقع الانقلاب العسكري الرابع في نيجيريا بقيادة الميجور جنرال محمد بوهاري في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣، وكان من الطبيعي أن يلقي هذا الانقلاب تأييداً شعبياً عارماً داخل البلاد ــ على عكس أي انقلاب سبقه ــ نتيجة للظروف والأوضاع التي ذكرناها آنفا، وإن يتم دون إراقة دماء مما يدل على أنه لم يواجه بمقاومة تذكر.

وقد بدأ قادة الانقلاب الجديد باتخاذ عدة خطوات أولية لتأكيد سيطرتهم على مقاليد الأمور في البلاد نذكر منها، إيقاف العمل بالدستور، وحظر نشاط كافة أحزاب القائمة، وإحالة كبار قواد الجيش والبوليس إلى التقاعد، والتأكيد على أن النظام الجديد سينهج نهج مرتضى/أوباسانو في القضاء على الفساد، وسوء الإدارة في البلاد وفي ٣ يناير عام ١٩٨٤ تم تشكيل المجلس الجديد من غالبية شمالية، فمن بين تسعة عشر عضوا هم كل أعضاء المجلس لم يكن هناك إلا ثلاثة أعضاء جنوبيين، وقد تم تشكيل وزارة فيدرالية معظمها من المدنيين تمثل كافة الولايات لتعكس الطابق "الفيدرالي" للبلاد(٦٨).

ولعل تشكيل المجلس العسكري الجديد من غالبية شمالية يعد مؤشراً على استمرار الصراع الإقليمي والإثنى بين الشمال والجنوب، ويكشف بالتالي عن دوافع خفيفة للإنقلاب غير تلك التي أعلنت ــ من انتشار الفساد، وتدهور الاقتصاد، وفساد العملية الانتخابية ــ ولعل أهم هذه الدوافع يتمثل في الصدام الذي نشب ــ في نهاية فترة حكم شاجاري ــ بين "مافيا كادونا" من جانب ــ وهي أقوى تجمع داخل الحزب الوطني وتضم رجال الأعمال الشماليين الذين مارسوا دوراً رئيسياً في الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد ــ التي رأت في ممارسات شاجاري التي مالت لصالح الرأسمالية التجارية (المقاولين بالذات) تهديداً لمصالحها الطبيعية، وبين شاجاري من جانب آخر والذي سعى إلى تقليص دورها ونفوذها تحت دعوى إفساح المجال أمام إصلاح الأوضاع في البلاد؛ فلقد راحت مافيا كادونا تجري مفاوضات ومشاورات مع أحزاب المعارضة قبل الانتخابات التي سبقت الانقلاب، وقامت بتوقيع ميثاق سري في يونيو ١٩٨٣ مع أوولو زعيم حزب وحدة نيجيريا يستهدف مساعدته للفوز بمنصب الرئيس في الانتخابات القادمة مقابل التزامه بتعيين الشماليين في المناصب الرئيسية للحكومة المقبلة والالتزام يجعل أبوجا عاصمة للبلاد، وإتباع سياسة تعليمية تفيد الشمال عربياً وإسلاميا، وإنشاء بنك إسلامي فيدرالي، ولكن أوولو فشل في انتخابات الرئاسة(٦٩).

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد كانت هناك معارضة متنامية لسياسة الحزب الوطني والمسماة "المنطقية" (zoning) ـ والتي تعني توزيع المناصب السياسية الكبرى على الجماعات الجيو/إثنية في البلاد ـ فلقد رأى بعض أعضاء الحزب من الشماليين أن هذه السياسة تحمل في طياتها احتمالات فقدان الشمال لسيطرته على السلطة السياسية الفيدرالية بحلول الانتخابات في عام ١٩٨٧، زد على ذلك أن احتمالات وقوع انقلاب يطيح بحكم شاجاري قد باتت وشيكة ـ خاصة وقد جرت ثماني محاولات انقلاب ضده ـ مع ما قد يؤدي إليه ذلك من تهديد لمصالح رجال الأعمال الشماليين؛ خاصة إذا ما واكبه تأييد جنوبي يفقد الشماليين سيطرتهم على الجيش[٧٠].

ومن هنا فإنه يمكن القول بإن انقلاب بوهاري لا يعد بحال تحولاً عن مسار الحياة السياسية النيجيرية، وإنما هو في النهاية محاولة للحفاظ عليها في ظل سيطرة القيادات الشمالية المحافظة، وعلى الرغم من قيام النظام الجديد ببذل جهود لإصلاح المسار الاقتصادي للبلاد، فإن هذه الجهود فضلاً عن فشلها، كانت تستهدف بالأساس تقليل فرص إحداث تغيير راديكالي في الوضع القائم.

فلقد قام نظام الحكم الجديد بحل عشرين مؤسسة حكومية لضغط الإنفاق، وسعى لزيادة إنتاج الغذاء، والمواد الأولية الزراعية، والبتروكيماويات، ووضع قيود على السفر للخارج لتقليل تسرب العملة الأجنبية، وقام بتخفيض حجم البعثات الدبلوماسية للخارج، وكثف جهوده للحصول على مزيد من القروض الأجنبية، وتحرك جنوده في الأسواق لضبط الأسعار[٧١].

وقد قوبلت هذه الإجراءات بارتياح شعبي، غير أنه بحلول أبريل عام ١٩٨٤ فإن المشكلات أخذت تطفو على السطح، وبدأ النظام يفقد شعبيته، فقد كان الاعتقاد السائد أن الحكومة العسكرية هي حكومة انتقالية، لكن بوهاري أكد أنه لا توجد لديه أية خطط لعودة البلاد إلى الحكم المدني، وقد أخذ الاستياء الشعبي يتزايد نتيجة لعدم تقديم المعتقلين المدنيين ـ إبان الانقلاب ـ إلى المحاكمة ولعدم حدوث أي تغيير جوهري لرفع المعاناه عن الأغلبية المسحوقة، بل واتخاذ النظام لإجراءات زادت من هذه المعاناة، فقد عادت أسعار السلع الغذائية للارتفاع مع ندرة المعروض منها، في نفس الوقت الذي توقفت فيه حملة مراقبة الأسعار، وتم فصل آلاف العمال تحت دعوى انعاش الاقتصاد الوطني، وقامت كل حكومات الولايات بفرض ضريبة أو أكثر على

مواطنيها (ضرائب على الدخل، ضرائب الرءوس، ورسوم للعلاج في المستشفيات العامة، رسوم مدارس..الخ)، ولم يواكب ذلك زيادة في الضرائب على الأثرياء، وذهب نظام بوهاري إلى أبعد من ذلك حين اجتمع مع زعماء القبائل في لاجوس ومنحهم سلطات كبيرة لتحقيق ما أسماه بالانضباط والأمن.

وقد أدى قيام المجلس العسكري بإهدار حرية الصحافة إلى مزيد من عزلته عن التأييد الشعبي.

وقد عارض طلبة الجامعات إجراءات الحكومة لإعادة فرض الرسوم الدراسية، فقامت الحكومة بحظر نشاط اتحادهم وقام العمال باضرابات لتحسين أوضاعهم ووجهت بالقوة[٧٢].

ولم يتوقف التردي في الأوضاع عند حد استمرار الصراع الإثنى والإقليمي بين الشمال والجنوب ــ على نحو ما كشف عنه تشكيل المجلس العسكري ــ ولا عند حد زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية لغالبية الشعب النيجيري، بل شهدت البلاد فوق ذلك اندلاع اضطرابات دينية كبرى وانتقل مركزها من كانو، وميدوجوري إلى يولا في فبراير ١٩٨٤ ــ والتي أصبحت مسرحاً لحوادث العنف الدينية ــ وقتل فيها ما بين ٥٠٠ ــ ١٠٠٠ شخص، ودمرت فيها ممتلكات تقدر قيمتها بنحو ١٠ مليون نيرة، وفقد فيها نحو ٣٠ ألف شخص مساكنهم نتيجة إحراقها[٧٣].

لذلك لم يكن غريباً أن يلقى الانقلاب الخامس ــ ٢٧ أغسطس ١٩٨٥ ــ تحت قيادة إبراهيم بابا نجيد ــ ترحيباً بين صفوف الشعب النيجيري، فالاقتصاد قد ازداد تدهوراً وارتفعت أسعار السلع الغذائية بشكل مخيف، ووصل معدل التضخم السنوي إلى ٤٠ بالمئة، وفقد مئات الألوف من العمال أعمالهم في الحكومة والصناعة وباتت المستشفيات تعاني من نقص خطير في الأدوية على نحو أدى إلى صدام بين الأطباء والحكومة حيث أضرب الأطباء لعدة أسابيع، وعلى الرغم من محاولات بوهاري الإصلاحية إى أنه لم يسع إلى إشراك الشعب في صنع القرار وتحمل مسؤولية تنفيذه، بل على العكس اتجه إلى قمع أي اتجاه يسعى لنقد الحكومة، فأصدر المرسوم رقم (٤) والذي يحظر نشر أي معلومات تتصل بمسؤولية الحكومة، وفي إطاره تم اعتقال العديد من الصحفيين، كما أصدر المرسوم رقم (٢) والذي يقضى باعتقال أي مواطن يشتبه في تهديده للأمن،

وأطلق يد منظمة الأمن النيجيرية في هذا المجال فراحت تعتقل الكتاب والصحفيين المثقفين، والسياسيين النشطين مما أضطر البعض الآخر إلى أن يلوذ بالصمت خوفاً من الاعتقال والتعذيب، وقد قاطعت رابطة المحامين النيجيريين المحاكمات التي جرت لهولاء نظراً لفسادها والإصرار على سريتها.

وقد تم حظر نشاط رابطة الأطباء النيجيريين عندما أيدت اضراباً قام به الأطباء العاملون في الحكومة لتحسين ظروف الخدمة الصحية، كما تم حظر نشاط الاتحادات الطلابية، وضيق على اتحاد العمال، وحظر النقاش العام في المستقبل السياسي للبلاد.

وقد تردد أن هناك صراعاً داخل المجلس العسكري يعارض هيمنة بوهاري على السلطة وانفراده بها، وأن هناك اتصالات سرية تجرى لتدبير انقلاب ضده، وهكذا فإن الرأي العام، ونفر من أعضاء المجلس العسكري كانوا مهيئين للانقلاب الجديد، خاصة وقد ترددت شائعات عن وقوع انقلاب فاشل في يوليو ١٩٨٥ على يد نفر من الضباط الراديكاليين[٧٤].

ثانياً: الانقلاب العسكري الخامس (٢٧ أغسطس ١٩٨٥ ـ ٢٦ أغسطس ١٩٩٣)

وهكذا فبالإضافة إلى الظروف والأوضاع السابقة التي قادت إلى الانقلاب الخامس، فإن هذا الانقلاب يعود جزئياً ـ مثل سابقه ـ إلى الرغبة في الحيلولة دون قيام نفر من الضباط الراديكاليين من الرتب الوسطى والدنيا بانقلاب يهدد شبكة المصالح القائمة في البلاد.

وقد أعلن بابا نجيداً فورتولية السلطة عن إلغاء المرسوم رقم (٤) مؤكداً "إننا لا ننوى أن نقود البلاد إلى وضع يصبح الأفراد فيه في حالة خوف من التعبير عن أنفسهم" ومعلنا التزام بلاده باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية حين قال "إننا نعترف بأن الحكومة مدنية كانت أم عسكرية تحتاج إلى موافقة الشعب إذا ما أرادت أن تحكم بفاعلية".

وقد تم الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن نشاطات منظمة الأمن النيجيرية، كما تم وضع قياداتها تحت التحفظ[٧٥].

وتشير ممارسات النظام الجديد ـ سواء في تشكيله لأجهزة الحكم أو في سياساته ـ إلى سعيه لتحقيق التوازن داخل أجهزة الحكم من جهة، وإلى التزامه بحرية النقاش واحترامه للنقد الموضوعي المستقل ـ الذي لا يصل إلى حد السماح بعودة النشاط السياسي أو

المشاركة السياسية ـ من جهة ثانية، فضلاً عن تأكيده بأن فترة حكمه هي فترة انتقالية تعد البلاد خلالها لعودة الحكم المدني في أول أكتوبر عام ١٩٩٠ من جهة ثالثة.

يدلنا على ذلك أن النظام الجديد قام بتشكيل العديد من أجهزة الحكم راعى فيها إلى حد ما تحقيق التوازن بين كافة الاتجاهات السياسية وبين كافة الولايات والجماعات العرقية(٧٦).

فقد تم توسيع عضوية المجلس العسكري الأعلى وأطلق عليه أسم "مجلس القوات العسكرية الحاكم" ـ لاحظ أنه تم إلغاء وصف "الأعلى" من الاسم ـ وقد استحوذ الحزام الأوسط ـ حيث مناطق الأقليات ـ على نحو نصف عدد أعضاء المجلس بما في ذلك منصب وزير الدفاع، في حين تولى بابا نجيداً (ولاية النيجر) رئاسة المجلس، وقد ضم المجلس في عضويته قائد البحرية (الأيبو)، ورئيس الأركان (ولاية بورنو).

وقد ضمت الحكومة الجديدة بين أعضائها أعضاء قدامي في الحكومة السابقة ممن عارضوا سياسة بوهاري ـ وزير النفط ـ كما ضمت أعضاء جدد من شخصيات عرف عنها معارضتها لبوهازي ـ وزير الشؤون الخارجية، ووزير الزراعة، ووزير المالية، ووزير العدل، ووزير الصحة.

وقد اقتضت ظروف البلاد إيجاد قدر من المركزية في صنع القرارات فأنشأ بابا نجيدا المجلس الاستشاري الرئاسي كحكومة مصغرة تتولى صنع القرارات.

وقد تم عزل ثلاث عشر حاكماً عسكرياً من حكام الولايات، وتعيين آخرين محلهم، ويلاحظ أن معظم الحكام العسكريين الجدد للولايات من صغار الضباط (ماعدا إثنين برتبة عقيد)، فضلاً عن أن العديد منهم من ذو الميول اليسارية.

وعلى أية حال فإن اتخاذ بابا نجيدا لهذه الخطوة لا يعني فقط أنه أعطى لصغار الضباط من اليسار فرصة للمشاركة في الفرصة، وإنما يعني كذلك أنه قد حملهم نصيباً من إحباطات ممارسة السلطة.

- **آليات، ومشاكل التحول**

مع مطلع عام ١٩٨٦ تم تشكيل المكتب السياسي في سبعة عشر عضواً معيناً كيما يتولى استشارة الشعب حول الصيغة المناسبة لعودة الحكم المدني عام ١٩٩٠، وكلف المكتب بالبحث عن "حل جماعي لنظام سياسي جديد" خاصة وأن القيادات السابقة قد اتسمت "بقبولها للعديد من الضغوط التي لا تتمشى مع المصلحة الوطنية، والتي كانت شخصية وفئوية" وقد منح المكتب فترة عام ١٩٨٦ يجري خلالها مشاورات مع الشعب على أن تقتصر مهمته على الحوار والمناقشات فحسب – دون أن تتعدى ذلك إلى المشاركة السياسية – وعلى أن يقدم في نهاية العام توصيات إلى المجلس الحاكم بخلاصة ما انتهت إليه المناقشات(٧٧).

وهكذا فإن تشكيل المكتب السياسي بعد نحو أربعة أشهر فقط من قيام الانقلاب إنما يشير إلى قناعة قادة النظام الجديد بضرورة تسليم السلطة للمدنيين من جهة كما يعبر عن احترامهم لحرية النقاش والنقد الموضوعي من جهة أخرى.

وقد بدأ المكتب السياسي على الفور في إعداد التوجيهات التي يتعين الالتزام بها في الحوار كما حدد ٢٩ نقطة يتركز حولها الحوار، وقام المكتب بإعلان ذلك إلى الشعب في بداية فبراير ١٩٨٦، ومع نهاية مارس من نفس العام حجز المكتب مساحة إعلانية في الصحف اليومية "يلفت فيها انتباه الجمهور مرة أخرى لأهمية الالتزام بتوجيهات الحوار" خاصة وإن "الحوار يجب أن يتركز حول شكل النظام السياسي المقبل، إننا نريد أن نعرف أخطاء الماضي، وبالتالي فإن الجهود يجب أن تبذل لإفراز نظام يتجنب عثرات الماضي"(٧٨).

وقد عرض المكتب السياسي توصياته على النظام الحاكم، الذي أجرى عليها بعض التعديلات ثم حولها إلى جمعية وطنية في عام ١٩٨٨ كيما تتولى التصديق على مشروع الدستور وهو ما تحقق في ٣ مايو ١٩٨٩، وذلك تمهيداً لعودة البلاد إلى الحكم المدني الذي أعلن عن تأجيله لمدة عامين في أكتوبر ١٩٩٢.

ويمكن إيجاز أهم الموضوعات التي جرى حولها الجدل، ومختلف الآراء التي طرحت بشأنها وما تم إقراره منها فيما يلي:

(١) فلسفة النظام السياسي الجديد: وهي أول نقطة كانت محل اهتمام المكتب السياسي واختلفت الآراء بشأنها، فقد طالبت الاتحادات العمالية، والعديد من الروابط

الطلابية باعتناق الاشتراكية باعتبارها "الطريق الوحيد لإخراج نيجيريا من مشكلاتها السياسية" خاصة وأن الديمقراطية الرأسمالية غير ملائمة لنيجيريا حيث لا توجد بنية أساسية ولا ثروة، ثم إنه "لا توجد لدينا مستعمرات لاستغلالها، ولا تكنولوجيا لنبيعها"، على حد قول الزعيم العمالي الحاج حسين صومونو، كذلك فإن مدير معهد الدراسات الأفريقية بإيبادان قد أكد على أن الاشتراكية "ستنهي هذا الوضع غير المرضي، حيث قلة من الناس تتحدث عن الملايين، في حين أن آخرين لا يجدون قوت يومهم"، وقد طالب البعض الآخر بشكل معدل للاشتراكية أسماه الرفاهية Welfarism على اعتبار أن "الثورة الاشتراكية الحقيقية لا تحدث إلا بنزيف من الدماء، ونيجيريا يوجد بها عدد كبير من الأغنياء سيحاولون مقاومة الثورة"، هذا في حين عارض البعض الثالث الاشتراكية بطريق غير مباشر من منطلق ديني أحياناً واقتصادي أحياناً أخرى مؤكدا على أن نيجيريا رأسمالية(٧٩).

وقد أوصى المكتب السياسي بإنشاء نظام اقتصادي/اجتماعي جديد يستند إلى مفهوم الرفاهية كشكل معدل للاشتراكية يتم في إطار تأميم البنوك وشركات التأمين، وصناعة النفط وتقليص دور القطاع الخاص.

غير أن المجلس العسكري الحاكم رفض هذا المفهوم وما ينطوي عليه باعتباره غير ملائم، ويدخل في مقتضيات صنع السياسة(٨٠).

(٢) وفيما يتعلق بإنشاء نظام سياسي ديمقراطي حقيقي وشعبي، وشكل التمثيل الحكومي: فقد كان هناك اتفاق على رفض التعدد الحزبي، باعتبار أنه قد أدى في الماضي إلى الصراع على السلطة بين النخب، وإهمال التنمية الاقتصادية، ولكن اختلفت الآراء حول البدائل، واتخذ أشكال ثلاثة: ففريق ذهب إلى إلغاء الحزبية كلية، واقترح نظاماً يقوم على تمثيل كافة الولايات ومشاركة الروابط المهنية، والجيش في السلطة السياسية، وذهب إلى حد المطالبة بإلغاء الوسيلة الانتخابية كلية، والتركيز على أسلوب "الاختيار" في تشكيل المؤسسات الوطنية، في حين اقترح فريق ثان الأخذ بنظام الحزبين، أو بنظام معدل للحزب الوحيد باعتباره يتمشى مع الثقافة الجماعية للبلاد.

بينما ذهب فريق ثالث إلى القول بضرورة إنعاش المؤسسات السياسة التقليدية والتشاور مع الزعماء "الطبيعيين" للشعب(٨١).

وقد أوصى المكتب السياسي بالأخذ بنظام الحزبين للتأكيد على أن السياسات المستقبلية لنيجيريا سترتكن إلى المبادئ، وليس إلى العرقية، وقد قبل المجلس العسكري هذه التوصية كجزء من برنامج العودة إلى الحكم المدني، وقد وضع المكتب السياسي شروطاً ومواصفات الحزبين تمثلت في[٨٢]:

(أ) قبول الفلسفة الوطنية للحكم.

(ب) يجب أن تنصب الاختلافات بين الحزبين على أولويات واستراتيجيات تنفيذ الأهداف الوطنية.

(جـ) أن تكون عضوية الحزبين مفتوحة لكل المواطنين النيجيريين بصرف النظر عن محل الميلاد، والجنس والدين، والانتماء الإثني.

وقد قيد المجلس العسكري هذا الشرط حين فرض حظراً على عضوية السياسيين القدامى في الحزبين، لفترات مؤقتة، أو مدى الحياة.

(د) أن يعكس تشكيل وعضوية اللجنة التنفيذية لكلا الحزبين الطابع الفيدرالي لنيجيريا.

واستناد إلى ما تقدم أعلن بابا نجيدا في أكتوبر ١٩٨٩ عن تشكيل حزبين في نيجيريا هما: المؤتمر الجمهوري الوطني، والحزب الديمقراطي الاجتماعي، وذلك دونما نظر للأحزاب الستة الذين تم ترشيحهم من قبل لجنة الانتخابات الوطنية للاختيار من بينهم، وقد جدد المجلس العسكري التزامه بالأخذ بالنظام الرئاسي.

(٣) وحول دور الجيش في السياسة: فإن غالبية الآراء نادت بضرورة وجود دور للجيش في أي نظام مقبل للحكم، وإن اختلفت الآراء حول حدود هذا الدور، بين رأي يذهب إلى جعل السلطة المركزية في يد العسكريين، وحكومات الولايات في يد المدنيين، وبين رأي أكد على ضرورة استقالة العسكريين من الجيش إذا ما أرادوا المشاركة في الحياة السياسية للبلاد[٨٣]، وقد أوصلت الجمعية الوطنية باعتبار أي عملية للاستيلاء على الحكم بانقلاب عسكري "جريمة يعاقب عليها، ولا تسقط بالتقادم" ولكن المجلس العسكري رفض قبول هذه التوصية"[٨٤].

(٤) أما فيما يتعلق بالموضوعات الخاصة بالفيدرالية، والإقليمية، والولايات، والجنسية والوطنية: فقد اقترح البعض الأخذ بالكونفدرالية، في حين اقترح البعض الآخر

إلغاء الولايات كلية، والإبقاء على الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية، على اعتبار أن إلغاء الولايات سيقلل التكاليف، وسيحول دون ضياع الجهود البشرية، وسينهي الازدواجية في العمل، وسيقوض مركزها السياسي الذي سبب الكثير من المشكلات[٨٥]. وقد تم تجديد الالتزام بالفيدرالية، وإنشاء ولايتين جديدتين، وإعطاء الحكومات المحلية دوراً أكبر في السياسة النيجيرية[٨٦].

(٥) وفيما يتعلق بالدولة والعقيدة: فإن هذه المسألة تعد من أكثر المسائل إلحاحاً على الساحة النيجيرية ـ خصوصاً بعد انضمام نيجيريا في عهد شاجاري إلى منظمة المؤتمر الإسلامي ـ فعلى حين يصر الأصوليون المسلمون في الشمال على ضرورة تطبيق الشرعية الإسلامية واعتبار نيجيريا دولة إسلامية، فإن بعض المسيحيين يرفضون ذلك ويصرون على التمسك بعلمانية الدولة على نحو ما نص دستور عام ١٩٧٩، وعلى ضرورة انسحاب نيجيريا من عضوية المؤتمر الإسلامي: وإزاء ذلك تم تشكيل لجنة رئاسية مختاره من ٢٢ عضواً لتضع تقريراً حول "عضوية نيجيريا في منظمة المؤتمر الإسلامي"، ولكن اللجنة التي انتهت تقريرها في مارس ١٩٨٦ لم تتمكن من حسم هذه المسألة.

فقد أصر الأعضاء المسيحيون في اللجنة على موقفهم من ضرورة الانسحاب غير المشروط لنيجيريا من المنظمة، لأن استمرارها فيها يجعلها دولة إسلامية، وهو ما يتعارض مع الطابع العلماني للدولة، وقد حاول الأعضاء المسلمون في اللجنة تهدئة خواطر المسيحيين حينما حاولوا أن يقيموا تفرقة بين ما أسموه الدولة الإسلامية، والبلد الإسلامي فالأولى هي دولة دينية تحكمها الشريعة الإسلامية، في حين أن الثانية تعني وجود بلد يعيش فيه مسلمون، وعليه فإن انضمام نيجيريا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي لا يعني ـ من وجهة نظرهم ـ إنها أصبحت دولة إسلامية، وإن كان ذلك يعد اعترافاً بحقيقة كونها بلداً إسلامياً[٨٧].

وإثر ذلك اندلعت اضطرابات دينية في كانو عام ١٩٨٧، احرقت في إطارها بعض الكنائس والممتلكات المسيحية، وقد دفع ذلك ببابسا نجيدا إلى إنشاء المجلس الاستشاري للشؤون الدينية في يوليو ١٩٨٧ بعضوية١٢ مسلم، ١٢ مسيحي لمراقبة هذه التطورات[٨٨]، ولكن المسألة عادت إلى الظهور مرة أخرى في عام ١٩٨٨ عندما اجتمعت اللجنة الوطنية لمناقشة مشروع الدستور، فقد طالب الأعضاء المسلمون مرة

أخرى بتشكيل محكمة استئناف شرعية فيدرالية، ورفض الأعضاء المسيحيون ذلك[٨٩]، وقد أوقفت الحكومة الجدل حول هذا الموضوع حين أعلن بابا نجيدا "أن المسألة قد حسمت في دستور ١٩٨٩" ثم عاد ليؤكد في ٣ مايو ١٩٨٩ عن قصر سلطان المحاكم الشرعية على الاستئناف في الأحوال الشخصية المتعلقة بالمسلمين، والسماح لكل ولاية بتقرير رقابتها في إقامة هذه المحاكم من عدمها[٩٠].

وقد أخذت مسألة إعادة العلاقات بين نيجيريا وإسرائيل طابعاً دينياً أحياناً فقد عبرت الرابطة المسيحية لنيجيريا عن انتقادها للحكومة على أساس أن "قيامها بإنشاء لجنة للحج إلى مكة فيه تفضيل للمسلمين، وينطوي على تفرقة ضد المسيحيين الذين يرغبون في زيارة بيت لحم"، وعلى أية حال فإن الجدل حول هذه المسألة قد أسفرت عن إعادة العلاقات بين نيجيريا وإسرائيل في عام ١٩٩١.

وقد أخذت مسألة العلاقة بين المسلمين والمسيحيين تتجه إلى منعطف خطير.

ففي أكتوبر ١٩٨٧ حذر الشيخ أبو بكر جومي من أن السياسات المستقبلية لنيجيريا يمكن أن تأخذ طابعاً دينياً، ورحب بنظام الحزبين من منطلق ديني، وأعلن أن المسلمين لن يتسامحوا إزاء تولي مسيحي رئاسة الحكومة الاتحادية، فهذا الشخص يمكن أن يصل إلى هذا المركز فقط "بالقوة، أو بانقلاب عسكري، أما بالانتخاب فإنه يصعب أن يتولى شخص غير مسلم رئاسة الدولة".

وفي المقابل أعلن كبير أساقفة لاجوس أنَ جومي لا يتحدث باسمه فحسب، وحذر من أن المسيحيين "سيحركون البلاد" حيث قال، "إننا نريد أن نحافظ على نيجيريا في حالة سلام، ولكن إذا حاول أي شخص القيام بهذه الممارسات الفارغة في هذا الوقت فإننا لن نبالي، إننا سنحرق الدولة، لأنها ستكون حرباً دينية، ولن ينشغل أحد بإنهائها، ولن يوقفها أي سلاح" [٩١].

وبالفعل شهدت الولايات الشمالية العديد من أعمال العنف والعنف المضاد بين المسلمين والمسيحيين عبر الفترة الممتدة من أواخر الثمانينيات حتى منتصف التسعينيات.

وهكذا فإن المسألة الدينية، وعلاقة الدولة بالدين، ما تزال مطروحة بالنقاش وبالصدام والصراع، ويزيد من خطورتها احتمالات تحول مسألة الاندماج الوطني في نيجيريا من صراع إثني/إقليمي إلى صراع ديني/إقليمي/سياسي.

عملية التحول

استناداً إلى الدستور الجديد، الذي تم التصديق عليه من قبل الجمعية الوطنية، في ٣ مايو ١٩٨٩ فقد أجريت انتخابات المجالس المحلية في ديسمبر ١٩٩٠ ، وانتخابات حكام الولايات ومجالسها التشريعية في ديسمبر ١٩٩١ ، كما أجريت انتخابات الجمعية الوطنية بمجلسيها الشيوخ والممثلين في يوليو ١٩٩٢.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية[٩٢]:

(١) فيما يتعلق بالانتخابات المحلية: سادت الفوضى هذه الانتخابات، عندما أعلنت الحكومة العسكرية عن زيادة عدد ولايات الاتحاد من ٢٠ ـ ٣٠ ولاية، وذلك قبل إجراء الانتخابات بأسابيع قليلة وذلك بالمخالفة لتوصيات المكتب السياسي التي قضت بعدم إنشاء ولايات جديدة إلا بعد العودة إلى الحكم المدني بثلاث سنوات، وكذلك أقدمت الحكومة العسكرية ـ وبالمخالفة أيضاً ـ على زيادة عدد وحدات الحكم المحلي، وبالتبعية زيادة عدد مجالسها المنتخبة ـ في عام ١٩٩١ من ٤٥٣ إلى ٥٠١ ثم إلى ٥٨٩ وحدة.

ويلاحظ أن كل هذه الإجراءات قد تمت بالخروج على دستور ١٩٨٩، وعلى القرارات الحكومية السابقة التي أكدت على عدم تغيير تركيبة الاتحاد.

(٢) وفيما يتعلق بالانتخابات التشريعية: فإنه ما أن أعلن رفع الحظر على تشكيل الأحزاب السياسية في عام ١٩٨٩، فإنه أعلن في ذات الوقت عن عدم أهلية التقدم للترشيح ـ لشغل أية مناصب على المستوى الوطني، أو مستوى الولايات، أو على مستوى الأحزاب السياسية ـ من جانب معظم السياسيين القدامى تحت دعوى أنهم كانوا السبب وراء معاناة نيجيريا، وأن الحاجة باتت ملحة للدفع بقيادات جديدة شابة تنبع من المحليات تحل محلهم، وبالطبع فقد كان من الصعوبة الالتزام بهذا الشرط نظراً للتكوين الجديد للمحليات بصورة لم تكن لتسمح لها بإفراز مثل هذه القيادات.

وقد وضعت عقبة جديدة أمام المرشحين في نوفمبر ١٩٩١ عندما حولت اللجنة الوطنية للانتخابات صلاحيات حرمان أي مرشح من دخول الانتخابات، وحتى شغل أي منصب قد يكون انتخب له، تحت دعوى حماية النظام العام والأداب العامة.

وقد أسفرت هذه الإجراءات عن حرمان الكثيرين من تولي منصب حاكم الولاية، ومن عضوية المجالس التشريعية للبلاد، ومن عضوية الجمعية الوطنية، خاصة وأنه لم يكن من حق أي فرد استئناف قرار اللجنة الوطنية للانتخابات.

(٣) وفيما يتعلق بانتخابات الرئاسة: فإن القيود السابقة ظلت تشكل سيفاً مسلطاً على كل فرد يطمح في تأمين ترشيح حزبه له في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٢.

وقد قدم للترشيح لشغل هذا المنصب ما يزيد عن مائة فرد، تم تصفيتهم إلى ٢٣ فرداً تمكنوا من تأمين الترشيح المبدئي لهم من قبل أحزابهم، ثم أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات بعد ذلك عدم أهلية أي منهم للترشيح لمنصب الرئيس.

وعلى أية حال فقد تمكن الميجور جنرال المتقاعد الشيخ موسى يادعودا من كسب تأييد الحزب الديمقراطي الاجتماعي له كمرشح للرئاسة، في حين احتدمت المنافسة داخل صفوف المؤتمر الوطني الجمهوري بين مرشحين هما: عمرو شنكافي – الرئيس السابق لجهاز الأمن الوطني، وآدم كيروما المحافظ السابق للبنك المركزي.

وأن تمكن الأول من الفوز في النهاية بترشيح المؤتمر الوطني الجمهوري له.

غير أن النظام العسكري قام بإلغاء نتائج الترشيحات الحزبية في أكتوبر ١٩٩٢ تحت دعوى أن هذه العملية سادها التزوير واستخدام الرشاوي، وزاد على ذلك بقيامه بحل اللجنتين التنفيذيتين لكلا الحزبين، وإلى وضع قواعد جديدة لاختيار المرشح للرئاسة من قبل الحزبين.

وهكذا فإن عملية التحول إلى الحكم المدني قد تأجلت للمرة الثالثة، وأعلن الموعد الجديد ليكون ٢٧ أغسطس ١٩٩٣ بمناسبة العيد الثامن لتولي بابا نيجيدا الحكم في نيجيريا.

وفي محاولة من بابا نيجيدا لتجنب التذمر الشعبي فإنه قام بإحلال مجلس الدفاع والأمن الوطني محل مجلس القوات العسكرية الحاكم، وقام بتشكيل مجلس انتقالي يعمل كحكومة من وزراء مدنيين برئاسة إيرنست شونيكان وهو رجل أعمال من اليوروبا، وكان يرأس شركة أفريقيا المتحدة لنيجيريا.

ونتيجة للإجراءات المعدلة لاختيار المرشح للرئاسة تمكن الحزب الديمقراطي الاجتماعي من اختيار مسعود أبيولا كمرشح لمنصب الرئيس (وهو من اليوروبا، ومن كبار رجال الأعمال، ومسلم، ومن السياسيين القدامى)، ومن اختيار بابا جانا كنجيبي كمرشح لمنصب نائب الرئيس (وهو من كانوري، ومسلم، ويشغل منصب الرئيس الوطني للحزب)، في ذات الوقت فقد تمكن المؤتمر الوطني الجمهوري من اختيار بشير توفا كمرشح لمنصب الرئيس(وهو من الهوسا، ومن كبار رجال الأعمال، ومسلم، ومن السياسيين القدامى) ومن اختيار سيلفستر أوجوه كمرشح لمنصب نائب الرئيس (وهو من الإجبو، ومسيحي، وكان وزيراً في الحكومة المدنية في بداية الثمانينيات).

وقد أجرت انتخابات الرئاسة في الموعد المحدد ١٢ يونيو ١٩٩٣ وسادها جو من النزاهة والهدوء.

واستناداً إلى النتائج غير الرسمية فقد حصل أبيولا على ٥٨ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين المصوتين، كما حصل على الأغلبية في ١٩ ولاية من الولايات الثلاثين، بالإضافة إلى العاصمة الفيدرالية أبوجا.

وهو بذلك لم يحقق نجاحاً في ولايات اليوروبا ـ كما كان يتوقع ـ فحسب، ولكنه حصل على الأغلبية في ولايات تقطنها أقليات إثنية في الحزام الأوسط، وفي الجنوب الشرقي، أكثر من ذلك فإنه لم حصل على الأغلبية في ولايتي كادونا وكانو في الشمال، وفي ولاية الأنامبرا حيث يعيش الأجبو.

ورغم عدم إرضاء أبيولا عن نسبة الإقبال على التصويت (٣٦ بالمئة فقط من إجمالي الناخبين المسجلين) إلا أنه ظهر باعتباره الرئيس القادم لنيجيريا.

ولكن النتائج الرسمية للانتخابات لم تعلن، وبدلا من ذلك أعلن في ٢٣ يونيو عن إلغائها وما يترتب عليها من نتائج تحت عدة دعاوي نذكر منها: أن الانتخابات قد سادها فساد وتزوير، وأن كلا المرشحين للرئاسة من رجال الأعمال بشكل يجعل مصالحها

الخاصة تتعارض مع المصالح الوطنية، ثم أضيف إلى ذلك أن أبيولا لم تمض على عضويته في الجزب الذي رشحه مدة عام على الأقل، في حين أن توفا يزيد سنه بخمسين عاماً عن السن الذي حدده الدستور (٣٥ عاماً للترشيح لمنصب الرئاسة) بشكل يجعله عاجزاً عن إدارة شؤون البلاد.

ومع صعوبة إجراء انتخابات جديدة للرئاسة قبل ٢٧ أغسطس ١٩٩٣، وهو الموعد المحدد لتنحي بابا نجيدا، فقد تزايدت الشكوك حول استمراره في الحكم كرئيس مدني بعد موافقة الجمعية الوطنية على ذلك.

وذلك في ٢٦ أغسطس نتيجة ضغوط من القوات المسلحة بزعامة ساني أباشا رفيقه في الحكم العسكري منذ عام ١٩٨٥.

من كل ما سبق يمكن إيجاز ديناميات الحياة السياسية في عهد بابا نجيدا في محاور ثلاثة هي على النحو التالي[٩٣]:

المحور الأول: العلاقة بين الولايات وبين الحكومة المركزية

شهدت حقبة حكم بابا نجيدا استمرار الصيغة الفيدرالية النيجيرية القائمة على أساس مستويات ثلاث (فيدرالية، ولايات، محليات) على النحو الوارد في دستور ١٩٨٩.

والذي ــ كما سلف البيان ــ جعل حكومات والحكومات المحلية مسؤولة بصفة أساسية عن العديد من المسائل الاجتماعية والاقتصادية الهامة، إلا أن الواقع العملي يشير إلى عجز هذه الحكومات عن القيام بمقتضيات هذه المسؤوليات والمسائل في ظل اعتمادها على المساعدات الفيدرالية بما يجعلها مكبلة بحجم ما تحصل عليه من هذه المساعدات حتى أن كثير من هذه الولايات قد عجزت عن القيام بعبء التعليم الأساسي مما دفعها للجوء إلى طلب العون والمساعدة من الحكومة الفيدرالية للوفاء بمتطلبات موظفيها.

ويندرج في هذا المقام ذلك الجدل الذي ثار بشأن تعداد السكان الذي أجري في عام ١٩٩١.

والذي أشارت نتائجه إلى استمرار هيمنة السكان الشماليين بنسبة ٥٣ بالمئة من إجمالي السكان الأمر الذي يعتبره الجنوبيون كابوساً وتهديداً ديموجرافياً.

فعلى الرغم من دقة تصميم استثمارات تعداد ١٩٩١ وحرص القائمين عليه على استبعاد الأسئلة الدينية.

فإنه قد وجهت العديد من الطعون والانتقادات والاتهامات بشأن نتائج التعداد. وثارت العديد من الاضطرابات الإثنية في بعض الولايات حينما أظهرت نتائج التعداد تبايناً مع التوازن الإثني القائم في هذه الولايات.

ويذكر أن ٢٧ ولاية من إجمالي ٣٠ ولاية تشكل الاتحاد قد تقدمت بشكوى ضد

والواقع أن حجم الخلاف بشأن نتائج التعداد لا يعد غريباً في ضوء أهمية النتائج التي يسفر عنها في عملية تخصيص الموارد والتمثيل السياسي. وإنشاء وحدات سياسية جديدة.

فقد ألقت الاضطرابات الدينية بانعكاساتها على الصراع الإقليمي على السلطة في نيجيريا. حيث أعربت الرابطة المسيحية لنيجيريا عن استيائها من الهيمنة الشمالية في ظل إدارة بابا نجيدا، في حين أعربت الكنيسة الأرثوذكية في "لاجوس" عن ضرورة أن يكون أول رئيس للجمهورية الثالثة من الجنوب.

ولذا فإنه مع فوز مرشحين من الشمال (موسى يادعوا، وعمر شنكافي) بترشيح الحزبين الوحيدين بالبلاد لمنصب رئاسة الجمهورية في شهري أغسطس وسبتمبر ١٩٩٢ هددت الرابطة المسيحية لنيجيريا على لسان زعيمها "بنسون أداهوسا" بمقاطعة المسيحيين للانتخابات الرئاسية، وبقيام حالة أسوأ من الحرب الأهلية".

وبعد إعلان ترشيح مسلمين أحدهما شمالي (بشير توفا) والآخر جنوبي من اليوروبا (مسعود أبيولا) لمنصب الرئاسة من جانب المؤتمر الوطني الجمهوري، والحزب الديمقراطي الاجتماعي على التوالي أعربت العديد من المؤسسات المسيحية عن ضرورة أن يكون مرشحا الحزبين لمنصب نائب الرئيس من المسيحيين[٩٤].

وقد اختار المؤتمر الوطني الجمهوري أحد المسيحيين من الإيبو كمرشح لمنصب نائب الرئيس في حين اختار الحزب الديمقراطي الاجتماعي مرشحاً مسلماً من الشمال لذات المنصب الأمر الذي شكل نوعاً من التوازن الإقليمي في ترشيحات الحزب الديمقراطي وإن لم يعكس توازناً دينياً.

المحور الثاني: توزيع الموارد الفيدرالية:

في محاولة للتقليل من آثار نتائج التعداد أعيد النظر في نسب توزيع الموارد الفيدرالية. حيث رصد ٤٠ بالمئة من المخصصات الفيدرالية للولايات على أساس قاعدة المساواة أو (العدالة في إطار الوحدة) وتم رصد ٣٠ بالمئة فقط من هذه المخصصات على أساس حجم السكان (مقابل ٤٠ بالمئة ــ ٥٠ بالمئة سابقاً).

وقد صاحب الصيغة الجديدة لتوزيع العوائد تغيير آخر يعكس توجه الحكومة العسكرية لتقوية حكومات الولايات من حيث الاختصاصات الوظيفية والمالية، حيث زودت كل ولاية بصلاحيات كاملة من خلال إنشاء فروع تنفيذية للمؤسسات الرئاسية.

كما ارتفعت المخصصات الفيدرالية للحكومات المحلية إلى ٢٠ بالمئة من العوائد الفيدرالية (مقابل ١٠ بالمئة في الجمهورية الثانية) في حين انخفضت مخصصات الولايات من ٣٠,٥ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة بسبب زيادة الولايات من ١٩ ولاية إلى ٣٠ ولاية. وقد أدى انخفاض المخصصات إلى إغضاب كل حكومات الولايات وزاد المخاوف من انهيار الصيغة الفيدرالية.

ولقد كانت الجماعات الأكثر معارضة للصيغة القائمة لتقاسم العوائد هي الجماعات الإثنية ذات الأقلية التي تحيا في أو بالقرب من دلتا النيجر الغنية بالنفط، وقد استخدم هؤلاء الجنوبيون أدوات ووسائل تراوحت مابين الاحتجاج السلمي وصولاً إلى التمرد والعنف من أجل تحقيق مطالبهم لا سيما زيادة المخصصات الفيدرالية للمناطق المنتجة للنفط (وهو ما حدث بالفعل حيث ارتفعت نسبة المخصصات من ١,٥ بالمئة إلى ٣ بالمئة من عوائد النفط) وطالبت بعض الجماعات داخل هذا الاتجاه بالأخذ بصيغة كونفدرالية للاتحاد باعتبار أن ذلك هو الضمان لعدم استغلال موارد وثروات المناطق الغنية لصالح جماعات الأغلبية[٩٥].

المحور الثالث: العلاقة بين الولايات:

شهدت فترة حكم بابا نجيدا تصاعد حدة الخلافات بشأن العوائد النفطية، وذلك بسبب إسراف الحكومة المركزية في إنشاء ولايات ومحليات جديدة.

فإلى جانب ازدياد عدد الولايات إلى ٢١ عام ١٩٨٧ ثم إلى عام ١٩٩١ ازداد عدد مناطق الحكم المحلي من ٣٠١ منطقة في عام ١٩٨٤ إلى ٤٤٩ منطقة عام ١٩٨٩ ثم

إلى ٥٨٩ في عام ١٩٩١ وكانت هناك مؤشرات قوية على أن العدد سوف يصل إلى ٦٠٠ منطقة قبل أن يتنحى بابا نجيدا عن السلطة.

وقد أسفرت هذه السياسات التي اتبعها بابا نجيدا عن عدة أشياء:

(١) أن الأقليات الإثنية قد عارضت بشدة ما اعتبرته إعادة هيكلة للدولة لتأمين مزيد من الدعم الفيدرالي للقوميات الكبرى على حساب الأقليات التي تعيش داخل الولايات متعددة الإثنية.

وقد انتقد ممثلوا جماعات الأقلية استئثار الجماعات الإثنية الثلاث الكبرى ب ١٨ ولاية من إجمالي ٣٠ ولاية في حين أجبرت الشعوب الصغيرة ـ بما فيها معظم المجتمعات المنتجة للنفط ـ على التوحد داخل ولايات متعددة الإثنيات.

(٢) أن تقسيم البلاد إلى ولايات ومحليات أصغر وأقل فعالية سوف يعرقل أكثر منه يدعم اتجاه اللامركزية السياسية وإعادة توزيع العوائد في ظل احتمال عدم فعالية الهيكل الإداري في الولاية والحكومات المحلية.

أكثر من ذلك فإن التوسع في إنشاء الولايات يهدد الصيغة الفيدرالية القائمة على تعيين وزير على الأقل من كل ولاية.

ذلك أنه مع زيادة عدد الولايات بصورة كبيرة سيكون من الصعوبة إن لم يكن من الاستحالة بمكان الإصرار على تمثيل كافة الولايات.

(٣) إنه مع استمرار إسناد سياسات التوظيف والتعليم لحكومات الولايات والتي هي بدورها متحيزة ضد غير المنتمين لإقليم الولاية، فإن خيار إقامة ولايات جديدة يعتبر بمثابة تصريح بمزيد من التحيز والتمييز.

فكما أشار الرئيس الأسبق يعقوب جون فإن "إقامة مزيد من الولايات يمكن أن يطيح بالاتحاد بدلاً من تدعيمه".

(٤) إن التقسيم الإقليمي لكل من الجماعات الثلاث الكبرى لم يؤد إلى خفض درجة تماسكها على المستوي القومي، فعلى الرغم من الخلافات التي تنشب بين المجموعات الإثنية الفرعية داخل الجماعة الإثنية الكبرى بشأن القضايا المحلية والإقليمية.

فإن كلاً من الجماعات الإثنية الثلاث الكبري تتمتـــع بدرجـــة كبيـــرة مـــن التماســـك فـــي مواجهة الجماعتين الآخريين بشأن المسائل الوطنية ولذا فإن إنشـــاء ولايـــات جديـــدة، ودعـــم هذا الاتجاه قد أضاف نموذجاً جديداً للعشائرية.

(٥) علاوة على ما سبق فإن إعادة التنظيم، لم تحـــل، أو حتـــى تخفـــف، الضـــغط على الحكومة المركزية من أجل إنشاء وإقامة وحدات جديدة.

وإذا كانت هذه السياسة قد نجحت في شئ فهو أنها قـــد أقامـــت إقليميـــة مســـتقلة لأقليـــات إثنية قائمة.

الأمر الذي أسفر عن عداءات ومشاحنات جديدة بـــين هـــذه الوحـــدات وبعضـــها الـــبعض في إطار تنافسها للحصول على نصيب من العوائد الفيدرالية كمـــا زادت هـــذه السياســـة مـــن الضغوط الواقعة علـــى الحكومـــة المركزيـــة لإنشـــاء المزيـــد مـــن الولايـــات والحكومـــات المحلية[٩٦].

ثالثاً: الانقلاب العسكري السادس (٢٦ أغسطس ١٩٩٣):

ما إن أطاح ساني أباتشا برفيقه بابا نجيـــدا حتـــى أعلـــن عـــن حـــل المجلـــس الانتقـــالي، وتشكيل حكومة وطنية مؤقتـــة، ضـــمت عـــدداً مـــن أعضـــاء المجلـــس الســـابق بمـــا فـــيهم شونيكان الذي احتفظ بمنصب رئيس الحكومة، في حين استمر أباتشـــا وزيـــراً للـــدفاع ونائبـــاً لرئيس الدولة، وقد وعد أباتشا بإجراء انتخابات رئاسية في فبراير ١٩٩٤.

وعلى هذا النحو استمرت الجمعية الوطنية المنتخبة كســـلطة تشـــريعية، وتولـــت الحكومـــة الوطنية المؤقتة مهمة السلطة التنفيذية، في حين ظلت السلطة الفعلية في يد الجيش.

بيد أنه لم تكد تمر ثلاثة أشهر على هـــذا الوضـــع ــ وبالتحديـــد فـــي ١٧ نـــوفمبر ١٩٩٣ ــ حتى أجبر شونيكان على الاســـتقالة، وتـــم حـــل الحكومـــة المؤقتـــة، والجمعيـــة الوطنيـــة وكافة المؤسسات المنتخبة على مستوى الولايات والمحليـــات، وتـــوج ذلـــك بتعطيـــل العمـــل بالدستور.

وفي المقابل تم إنشاء المجلس الحاكم المؤقت برئاسة أباتشـــا، فـــي حـــين شـــغل الجنـــرال أولاً بيد ضيا منصب نائب الرئيس، وتم تشكيل المجلس التنفيـــذي الفيـــدرالي برئاســـة أباتشـــا

وضيا أيضاً بالإضافة إلى ٣٠ وزيراً مدنياً كما تم تعيين حكام عسكريين للولايات وللحكومات المحلية[٩٧].

وبدأ الحكم العسكري يتحدث عن سعيه لإعداد البلاد للتحول إلى الحكم المدني تحت مقولات أن عمر الحكم العسكري قصير ـ كما أعلن الجنرال ضيا ـ وأنه سيتم عقد مؤتمر دستوري لإعداد البلاد للتحول نحو الحكم المدني.

وكما أعلن أباتشا في ١٧ نوفمبر ١٩٩٣ ـ عند اعتلائه للسلطة ـ فإنه سيتم تشكيل مؤتمر دستوري يتمتع "بكل الصلاحيات الدستورية" لمواجهة مشكلات البلاد.

وبالفعل صدر المرسوم رقم ٣ لعام ١٩٩٤ (في شهر مارس)، المتعلق بتشكيل المؤتمر الدستوري الوطني، ويلاحظ أن هذا المرسوم لم يعط للحكومة أي حق في مراجعة أو تعديل الدستور، حيث ينص على:

" يقترح المؤتمر الدستور الجديد الذي يصدر بمرسوم من المجلس الحاكم المؤقت، غير أن أباتشا عند افتتاحه للمؤتمر الدستوري في ٢٧ يونيو ١٩٩٤ قد تحلل من معظم الالتزامات والوعود التي قطعها على نفسه"، ويظهر ذلك فيما يلي[٩٨]:

(١) أشار أباتشا في خطابه الافتتاحي إلى استحالة منح المؤتمر صلاحيات دستورية ملزمة على اعتبار أنه لا يمكن وجود وحدتين ذواتي سيادة فى البلاد وانتقد بشدة أولئك الذين يرغبون في تمتع المؤتمر بصلاحيات مستقلة عن سلطة الحكومة، وعارض تمتع "المؤتمر بصلاحيات مستقلة"، مشيراً إلى اختلاف الوضع في نيجيريا عن غيرها من البلاد التي شهدت مثل هذه المؤتمرات.

(٢) دعا أباتشا النيجيريين إلى مناقشة وممارسة الدستور، والتعليق على مواده بحرية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء المؤتمر الدستوري من صياغتها بعد عام حتى يمكن للمجلس الحاكم المؤقت أن يدرسها قبل الإعلان عنها كبرنامج سياسي للبلاد في أكتوبر ١٩٩٥، لكن أباتشا رفض تحديد موعد نهائي للتصديق على الدستور قبل انتهاء أعمال المؤتمر الدستوري تحت دعوى أنه لا يريد تكرار غلطة بابا نيجيدا في تحديد موعد يضطر بعد ذلك إلى تأجيله.

ولعل ذلك يشير إلى مماطلة حكومة أباتشا في تحديد مدة الفترة الانتقالية والتحول إلى الحكم المدني، ويؤكد قولنا هذا عدة أمور:

(أ) أنه رغم انتهاء المؤتمر الدستوري من مهمته بعد عام (٢٧ يونيو ١٩٩٥) فلم يتم إصدار الدستور حتى نهاية عام ١٩٩٦.

(ب) أن النظام العسكري تدخل غير مرة من أعمال المؤتمر، إما بالإغراء أو التهديد، وعلى سبيل المثال فقد قرر المؤتمر عدم استمرار العسكر في الحكم إلى ما بعد الأول من يناير ١٩٩٦ غير أن هذا القرار قد استبعد، ولم يتم تحديد موعد آخر.

(جـ) ولقد دفع النظام بكبار مسؤوليه إلى الترويج لضرورة مد الفترة الانتقالية إلى ما بعد أكتوبر ١٩٩٥، من ذلك ما صرح به ميشيل أجبا موشي – وزير العدل – في أغسطس ١٩٩٥ من ضرورة مد الفترة الانتقالية للتحول إلى الحكم المدني إلى ما بعد أكتوبر ١٩٩٥ لتمكين الشعب من "أن يكون له دور في صياغة الدستور"، وذات الشئ صرح به أمينو صالح سكرتير الحاكم العسكري[٩٩].

(د) وقد قام النظام بتمويل وتشجيع جماعات تستهدف إطالة أمد بقائه في السلطة ومن أمثلتها: طليعة الشباب النيجيري التي نادت باستمرار حكم أباتشا لسنوات، حتى يمكن تحقيق "السلام الكامل" في البلاد بصرف النظر عن المدة التي يستغرقها ذلك، باعتبار أن أباتشا ورفاقه "أرسلوا من قبل الرب لإنقاذ البلاد".

وقد طالبت جماعة أخرى تطلق على نفسها اسم "السلطة الرابعة" استمرار حكم أباتشا حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩[١٠٠].

(هـ) واستناداً إلى ما تقدم لم يكن من المستغرب أن يعلن أباتشا في الأول من أكتوبر ١٩٩٥ عن "برنامج انتقالي" يستمر لمدة ثلاث سنوات قبل التحول إلى الحكم المدني[١٠١].

(٣) ورغم إعلان أباتشا في افتتاح المؤتمر الدستوري عن إلغاء الحظر على النشاطات السياسية، إلا أنه أكد على عدم السماح للتنظيمات السياسية بعقد اجتماعات أو تدشين حملات حزبية حتى تصدر اللجنة الانتخابية الوطنية القواعد المنظمة لذلك، وهي اللجنة التي لم تتشكل حتى نهاية عام ١٩٩٦.

ولم يكتف نظام أباتشا باستخدام أساليب المراوغة والتسويف والمماطلة والإغراء فحسب، لكنه لجأ إلى استخدام كافة أساليب القهر والقمع ضد معارضيه فاعتقل من بين ما اعتقل مسعود أبيولا، والرئيس السابق للبلاد أوباسانجو وغيرهما، وأصدر أحكاما بالإعدام ضد البعض الآخر ممن اتهمهم بالخيانة العظمى، أو السعي لتدبير انقلاب، وكان من بينهم سارو ـ ويوا الذي اتهم بتهديده للسلامة الإقليمية للدولة النيجيرية عندما طالب بحق تقرير المصير لشعب أوجوني(١٠٢).

وقد كان لممارسات نظام أباتشا ردود فعل على المستويين الداخلي والدولي ـ ففي الداخل ـ هدد البعض بشن الحرب على النظام، ومن بينهم الزعيم بولا تينوبو (أحد أعضاء مجلس الشيوخ في الجمهورية الثالثة ـ من اليوربا) عندما هدد بالحرب في حالة إجراء انتخابات جديدة يستبعد منها مسعود أبيولا(١٠٣)، وقد طالب البعض الآخر بتخفيف منابع التمويل "للدكتاتور" من خلال دعوة الشركاء التجاريين الغربيين لفرض عقوبات اقتصادية صارمة على نيجيريا، ودعوة كافة الجماعات المؤيدة للديمقراطية في الخارج إلى ممارسة ضغوط لطرد نيجيريا من كافة المنظمات الدولية كما حدث بالنسبة لنظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا(١٠٤).

وقد هدد شعب مقاطعة ساردونا السابقة بالانفصال والانضمام إلى الكاميرون، بسبب تفتيته بين عدد من الولايات، وسوء معاملته، وإهماله من جانب الحكومة الفيدرالية، وقد أعلن ممثلوا هذا الشعب في بيان لهم عن ندمهم لقبولهم الانضمام إلى نيجيريا بموجب الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة بينهم في عام ١٩٦١(١٠٥).

وعلى المستوى الدولي: فإن ممارسات نظام أباتشا قد جلبت عليه سخط المجتمع الدولي وراحت بعض الدول الغربية تسعى لفرض عقوبات اقتصادية عليه، وتوجيه إدانات سياسية له وشجعتها في ذلك بعض الدول الأفريقية وعلى رأسها جنوب أفريقيا.

وسعياً لعلاج قصور النظام الفيدرالي في نيجيريا، بشكل يحقق له قدراً من الاستقرار والاستمرار، فقد اقترحت عدة بدائل في نهاية فترة بابا نجيدا وخلال فترة أباتشا لم يتم الاتفاق على أي منها حتى نهاية عام ١٩٩٦ نذكر منها(١٠٦):

(١) إنشاء ثلاثة مناصب لنائب الرئيس بحيث تشغلها الإثنيات الثلاث الكبرى في البلاد(الهوسا، اليوربا، الإيبو) غير أن هذا البديل قد رفض باعتباره يرسخ الإثنية من جهة، ويتجاهل الإثنيات الصغرى من جهة أخرى.

(٢) انتخاب رئيس الدولة وحكام الولايات لفترة واحدة مدتها خمس أو ست سنوات غير قابلة للتجديد، بشكل يسمح بتداول السلطة، ويحد من سوء استعمالها، غير أن هذا البديل هو الآخر قد رفض.

(٣) الأخذ بالنظام الفرنسي وذلك في شكله الرئاسي/البرلماني، بحيث يكون رئيس الدولة مسؤولاً عن السلطة التنفيذية، ويكون رئيس الحكومة مسؤولاً عن الشؤون اليومية للحكومة، وبحيث يكون الأول مسلماً من الشمال، والثاني مسيحياً من الجنوب أوالعكس وذلك بهدف الحد من ظاهرة الاستقطاب الإقليمي إلا أن هذا البديل قد قوبل بالرفض تحت دعوى أنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة شرعية على غرار ما حدث في نهاية الجمهورية الأولى بين رئيس الوزراء الشمالي المسلم، ورئيس الجمهورية الجنوبي المسيحي.

(٤) تشكيل حكومة وحدة وطنية ـ تنصرف مهامها إلى حل مشكلة الاندماج الوطني وتعميق الديمقراطية، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال مساهمة الأحزاب وكافة القوى السياسية في البلاد.

لكن هذا البديل قد رفضه أباتشا حين عارض تمتع المؤتمر الدستوري بصلاحيات مستقلة.

وهكذا فإن مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا ما تزال تراوح مكانها وتأخذ أشكالاً مختلفة من وقت إلى آخر، مرة إقليمية، وثانية إثنية، وثالثة دينية.. إلخ، دون أن تجد حلاً توافقياً لها يحقق لنيجيريا قدراً من الاستقرار، ومن ثم الاستمرار، وبشكل يضمن لها البقاء كدولة إفريقية كبرى في ظل ضغوط داخلية داعية للانفصال، وفي ظل رؤى دولية أكاديمية ورسمية أخذت تشكك في جدوى استمرار الدول الأفريقية بأوضاعها وحدودها الراهنة[١٠٧].

خاتمة

رأينا كيف أن مشكلة الاندماج الوطني ماتزال قائمة في نيجيريا وإن أخذ ظهورها أشكالاً متنوعة، فمرة تبدو في شكل صراع إقليمي، ومرة أخرى في شكل صراع إثني، وثالثة في شكل صراع ديني ..إلخ.

وقد طغى على هذا الصراع أحياناً أبعاد سياسية، وأحياناً أبعاد اقتصادية وأحياناً أخرى أبعاد ثقافية، ولقد وصلت المشكلة إلى مرحلة الأزمة المتفجرة بانفصال بيافرا عام ١٩٦٧ غير أن احتمالات وصولها إلى هذه المرحلة قد تراجعت كثيراً ــ وإن لم تكن قد انتهت تماماً ــ بفعل عوامل نذكر منها: القضاء على انفصال بيافرا بالقوة المسلحة من جانب السلطة المركزية والتى تعزز وضعها عقب الحرب، وتنامي الأوضاع الطبقية في نيجيريا ومعها الوعي الطبقي "الوطني" ــ عمالي وبورجوازى ــ بفعل عوامل التحضر، والتصنع، وارتفاع العوائد النفطية، فضلاً عن عدم عدالة التوزيع، زد على ماتقدم أن تقسيم نيجيريا إلى ٣٠ ولاية قد قلل إلى حد مامن قوة الأقاليم النيجيرية، وبالتبعية من حدة التنافس بين الجماعات الإثنية الكبرى الثلاث في البلاد، خاصة بعد بروز العديد من الجماعات الصغرى التى أصبح لنا منفذاً للتعبير السياسي عن نفسها في إطار الولايات الجديدة.

وإذا كانت احتمالات بروز نزاعات انفصالية ــ والسعي للانفصال ــ قد تراجعت إلى حد كبير في نيجيريا، فإن الانقلابات العسكرية المتتالية في نيجيريا قد حلت محلها كتعبير عن استمرار وجود مشكلة الاندماج الوطني من جهة، وفي نفس الوقت كتعبير عن عدم الرغبة في الوصول بالمشكلة إلى مرحلة الأزمة من جهة أخرى، فكما رأينا فإن معظم الانقلابات التى حدثت في نيجيريا ــ إن لم يكن كلها ــ كانت انقلابات محافظة ــ تسعى للحفاظ على علاقات القوى القائمة تفادياً لإمكانية حدوث تغيير راديكالي في البلاد يمكن أن يهدد شبكة العلاقات القائمة ويدفع المشكلة بالتالي إلى دائرة الأزمة.

وإذا كانت نيجيريا منذ استقلالها ــ قد آثرت الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة كأسلوب لحل مشكلة الاندماج، إلا أنه تجب ملاحظة أن الفيدرالية في ذاتها ليست حلاً لمشكلة الاندماج، وإنما هى مجرد أسلوب رضائي لا إكراهي يستهدف تحقيق قدر من الاستقرار

في الجسد السياسي على نحو يسمح لكافة العوامل الأخرى ـ اقتصادية، واجتماعية، وثقافية ـ بأن تؤدي وظائفها في عملية التفاعل والاحتكاك السلمي وصولاً إلى الاندماج الوطني، على أن التجربة النيجيرية قد أثبتت إلى ـ حد ما ـ أن تسييس العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خدمة لأغراض إقليمية أو إثنية، قد أبطل مفعول الأسلوب الفيدرالي في تحقيق الاستقرار وتهيئة المناخ اللازم لحل مشكلة الاندماج.

وبالإضافة إلى ماتقدم فإنه رغم اعتراف كافة أنظمة الحكم المتعاقبة على نيجيريا باستمرار الفيدرالية (ماعدا فترة أيرونسي المحدودة)، إلا أنه يلاحظ أن الفيدرالية كشكل للدولة لم تطبق فعلياً إلا في فترة لم تتجاوز العشر سنوات منذ استقلال نيجيريا (من عام ٦٠ ـ ١٩٦٦ ومن عام ٧٩ ـ ١٩٨٣)، أما طوال الفترة المتبقية والتي تصل إلى نحو ستة وعشرين عاماً ـ فقد خضعت نيجيريا لحكم عسكري يصعب معه القول بالتطبيق الفيدرالي؛ طالما أن حكام الولايات كانوا حكاماً عسكريين معينين، وطالما كانت علاقاتهم بالمجلس العسكري (السلطة الفيدرالية) علاقة خضوع وتبعية.

وقد شهدت المرحلة المدنية الثانية (٧٩ ـ ١٩٨٣)، سعياً متزايداً نحو تعزيز السلطة المركزية تمثل في التحول من نظام الحكم البرلماني إلى نظام الحكم الرئاسي، وتقسيم البلاد إلى عدد أكثر من الولايات، فضلاً عن تقليل اختصاصاتها، غير أن استمرار التعدد الحزبي، وسيطرة عدد من أحزاب المعارضة على مقاليد السلطة في بعض الولايات قد أضعف من قدرة السلطة المركزية في مواجهة الولايات، وأدى إلى العديد من التوترات بين مستويي الحكم .... ورغم قيام بابا نجيدا بإحداث بعض التغييرات في آليات الحكم تمهيداً لعودة نيجيريا إلى الحكم المدني عام ١٩٩٢ إلا أنه لم يتمكن من إزالة أو تخفيف عوامل الصراع والتوتر في الجسد النيجيري، ثم إن فرضه لنظام الحزبيين دونما اعتبار لظروف تاريخيه أو ثقافية قد أدى إلى تحول مسار الصراع ليأخذ طابعاً دينياً مع مايحمله مثل هذا النوع من الصراع في طياته من احتمالات حرب أهلية تصطبغ بطابع عقيدي.

ويلاحظ من كل ما تقدم أن التجربة النيجيرية قد اصطبغت بأبعاد متنوعة وحاولت الاستفادة من كافة الخبرات الأوروبية السابقة، غير أن الواقع النيجيري قد لفظ كل هذه الخبرات، ودليلنا على ذلك أن نيجيريا قد أخذت بالشكل الفيدرالي للدولة منذ الاستقلال (اللهم إلا فترة محدودة لاتتجاوز الثلاثة شهور من مايو حتى سبتمبر ١٩٦٦)، وأخذت

بنظام الحكم البرلماني منذ الاستقلال وحتى ١٩٧٩، لتأخذ منذ ذلك الحين بنظام الحكم الرئاسي، ولم تشهد نيجيريا قيام نظام الحزب الوحيد أو الواحد المسيطر، ولكن مع كل عودة للحكم المدني كان يسمح بالتعدد الحزبي، ثم تم إقرار نظام الحزبين في دستور ١٩٨٩. ولم تعلن الاشتراكية أبداً.

وليس من شك في أن التجربة النيجيرية في هذا المقام سيكون لها انعكاساتها على الدول الأفريقية التى يشكل المسلمون أغلبية فيها ـ نظراً للثقل الديمجرافي لنيجيريا ـ ليس فقط فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية لدول أفريقية غالبيتها مسلمة، وطبيعة توازن القوى فيها، ولكن أيضاً في شبكة العلاقات الخارجية لهذه الدول، وهو ما سيكون له مردود على مسار العلاقات العربية ـ الأفريقية.

المراجع

(١) انظر:

Austin Ranney, **The Governing of Men**, (Hinsdale: The Dryden press, 4th Ed., 1975), pp. 472 – 473.

David R. Smock & Kwamena Bantsi – Enchill (eds.), **The National Integration in Africa**, (New York: The Free Press, 1976), pp. 3-4.

(٢) انظر:

Dov Ronen, "Alternative Patterns of Integration in African States,"in **The Journal of Modern African Studies**, vol. 14, No. 4, Dec., 1967, pp. 585.

حيث يفرق الكاتب بين الاندماج الطائفي، وبين الاندماج الوظيفي، فهو يرى أن الأول يعني وجود رابطة بين أعضاء جماعة تستند إلى وجود ثقافة وهوية مشتركتين، وهي تجعل أعضاء الجماعة مرتبطين ببعضهم البعض، ومرتبطين بالمؤسسات وبالأشخاص الذين يلعبون أدواراً في حياة الجماعة على نحو يؤدي إلى تعميق الولاء والتضامن والإخلاص وحسن النية بين أفراد الجماعة.. إلخ، في حين أن الثاني يعني وجود رابطة بين أعضاء جماعة لا تستند بالضرورة إلى وجود مصلحة مشتركة بالأساس ويكون أعضاء الجماعة على استعداد لقبول المؤسسات القائمة طالما أدت وظائفها بفاعلية كما أنهم ينظرون إلى القادة السياسيين باعتبارهم صالحين أو فاسدين استناداً إلى قدرتهم على أداء هذه الوظائف.. إلخ.

(٣) انظر:

Ali A. Mazrui, **Violence and Thought, Essays on Social Tensions in Africa**, (London: Longman Group Limited, 1969), p. 192.

(٤) انظر:

Austin Ranney, **Op. Cit.**, pp. 58- 61.

(٥) انظر:

Barbara Callaway, **The Political Economy of Nigeria**, in Richard Harris, (eds.), The Political Economy of Africa, (New York: Schen Kman Publishing Company Inc., 1975), pp. 96 – 98.

(٦)انظر:

Harold D. Nelson & Others, (eds.), **Area Handbok for Nigera**, (Washington: U.S. Government Printing Office, 1972), p.103.

(٧)انظر:

Ayo Banjo, **Language Policy in Nigeria**, in David R. Smock & Bensti- Enchil, (eds.), op. cit., p. 207.

تم الاعتماد علـى بيانـات تعـداد عـام ١٩٦٣ نظـراً لأن تعـداد ١٩٩١ قـد اسـتبعد البيانات المتعلقة بالديانة.

Rotimi T. Suberu, **The Travails of Federalism in Nigeria.**, Journal of Democracy (vol. 4, No. 4, October, 1993), p.44.

(٨) انظر:

Harold D. Nelson & Others, (eds.), **Op. Cit.**, p. 147.

وانظر أيضاً:

دكتور عبد الملك عودة، **سنوات الحسم في افريقيـا** (القـاهرة: مكتبـة الأنجلـو المصـرية ١٩٦٩) ص ١٤٧.

(٩) انظر:

Dov Ronen, **Op. Cit.**, pp. 583- 586.

(١٠) انظر:

Sam Egite Oyovbaire,"Structural Change and Political Processes in Nigeria", in **The Journal of Modern African Studies**, vol. 82, No. 326, Jan. 1983, pp. 6-8.

(١١) انظر:

Idem.

(١٢) انظر:

Barbara Callaway, **Op. Cit.**, pp. 100-102.

وانظر أيضاً:

E. Wayne Nafziger, "The Political Economy of- Disintegration in Nigeria", **Paper Persented at The 14 th Annual Meeting of the African Studies Association**, Philadelphia, Nov. 8-11, 1972, pp.7-9.

(١٣) انظر:

Barbra Callaway, **Op. Cit.**, pp. 96-98.

ولمزيد من التفصيل حول سياسة الحكم غيـر المباشـر ومـا أسـفرت عنـه مـن نتـائج انظر:

N.K. Onuoba Chukunta, "Education and National Intergeration in Africa: A case Study of Nigeria". **In African Studies Review**, Vol. XXI, No. 2, Sep. 1978, pp. 68-72.

(١٤) انظر:

Idem.

(١٥) انظر:

Sam Egite Oyovbaire, **Op. Cit.**, pp. 11-12.

(١٦) انظر:

Ibid., pp. 12.

(١٧) انظر:

Ibid., pp. 12-13.

(١٨) انظر:

Abiola Ojo, Law and Government in Nigeria, in David R. Smock & Bensti Enchill, (eds.), **Op. Cit.**, pp. 48-50.

(١٩) انظر:

E. Wayne Nafziger, **Op. Cit.**, pp.9-10.

(٢٠) انظر:

Idem.

وانظر أيضاً:

Barbara Callaway, **Op. Cit.**, pp. 99-100.

(٢١) انظر:

Ibid., pp. 113-115.

لمزيد من التفاصيل انظر:

E. Wayne Nafziger, **Op. Cit.**, pp. 35-44.

وانظر أيضاً:

حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في أفريقيا ــ مع التطبيق على نيجيريا (١٩٦٦ ــ ١٩٧٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥ ص ص ٢٢٢ ــ ٢٢٥.

(٢٢) انظر:

Tekena N. Tamuno,"Separatist Agitations in Nigeria since 1914," in **The Journal of Modern African Studies**, Vol. 8, No. 4, Dec. 1970, pp. 563-583.

وانظر أيضاً:

Verkijika G. Fanso, "Leadership and National Crisis in Africa: Gowon and The Nigerian Civil War," **in Presence Africaine**, (Paris: Cultural Review of The Negro World, No. 109, 1st Quarterly, 1979), pp. 36-40.

وانظر أيضاً:

E. Wayne Nafziger, **Op. Cit.**, pp. 9-10 & pp. 13-18.

وانظر أيضاً:

A.Bolaji Akinvemi, "National Unity within The context of regional Relation: The Nigerian Experience", in David R. Smock & Others (eds.), **Op. Cit.** pp. 68-72.

(٢٣) انظر:

Omolade Adejuyigbe, "The Size of States and Political Stability in Nigeria", **in African Studies Review**, Vol. X VI, No. 2, Sept. 1973, pp. 162 – 164.

(٢٤) انظر:

Ibid., pp. 164 – 165.

(٢٥) انظر:

E. Wayne Nafziger, **Op. Cit.**, pp. 10-12.

وانظر ايضاً:

Barbara Callaway, **Op. Cit.**, pp. 109 – 111

(٢٦) انظر:

Omolade Adejuyigbe, **Op. Cit.**, 167 – 168.

(٢٧) انظر:

Ibid., pp. 169 – 170. & p. 174.

(٢٨) انظر:

Barbara Callaway, **Op. Cit**, pp. 112 – 114.

(٢٩) انظر:

Idem.

(٣٠) انظر:

E. Wayne Nafziger, **Op. Cit.** pp. 13 – 16.

Barbara Callaway, **Op. Cit.**, pp. 117 – 119.

(٣١)انظر:

E. Wayne Nafziger, **Op. Cit.**, pp. 16 – 17.

(٣٢) انظر:

Ibid., pp. 17 – 18.

(٣٣) انظر:

Verkijika G. fanso., **Op. Cit.**, pp. 36 – 48.

(٣٤) انظر:

Omolade Adejuyigbe, **Op. Cit.**, p. 172.

(٣٥) انظر:

Brian Smith, "Federal –State Relations in Nigeria", in **African Affairs**, vol. 80, No.320, July 1981,pp. 363 – 365.

(٣٦) انظر:

Omolade Adejuyigbe, **Op. Cit.**, p. 173.

(٣٧) انظر:

Ibid., pp. 173 – 175

(٣٨) حمدى عبد الرحمن حسن ، م. س. ذ. ،ص ص ٢٣٥ ـــ ٢٣٧.

(٣٩) انظر:

Claude S. PhilliPs, "Nigeria's New Political Institutions, 1975 – 9, "in **The Journal of Modern African Staudies**, Vol. 18, No. 1, 1980, P. 1.

(٤٠) انظر:

Ibid., pp. 13 – 14.

(٤١) انظر:

Idem.

(٤٢) انظر:

Gavin Williams & Terisa Turner, "Nigeria", in John Dunn (ed.), **West African States: Failure and Promise, Astudy: in Comparative polities,** (Cambridge: Cambridge University press, 1978), p. 167.

(٤٣) انظر:

Ibid., pp. 171.

وانظر ايضاً:

Brain Smith, **Op. Cit.**, pp. 365 – 366 & pp. 371 – 371.

(٤٤) انظر:

Ibid., p. 372.

(٤٥) انظر:

Colin Legum (ed.), **Africa Contemporary Record** 1977/78, (N. Y.:Africa publishing Company, 1979) p. B738.

(٤٦) انظر:

Claude S. Phillips, **Op. Cit.**, pp. 3 – 5.

(٤٧) انظر:

Ibid., pp. 5 – 7.

(٤٨) انظر:

Idem.

(٤٩) انظر:

Ibid., PP. 9 – 10.

(٥٠) انظر:

Sam Egite Oyovbaire, **Op. Cit.**, pp. 21 – 22.

(٥١) انظر:

Ibid., pp. 16- 18.

وانظر ايضاً:

Stephen wright, "Towards Civilian Rule in Nigeria", in **The World Today**, March 1979, p. 111.

(٥٢) انظر:

Ibid., pp. 112 – 113.

(٥٣) انظر:

Ibid., p. 115.

(٥٤) انظر:

Brain Smith, **Op. Cit.**, pp. 374 – 377.

(٥٥) انظر نتائج الانتخابات في:

Ibid., pp. 375-376.

(٥٦) انظر:

Raymond Hickey, "The 1982 Maitatsine Uprisings in Nigeria: A Note", in **African Affairs**, Vol. 83, No. 331, April 1984, pp. 252-255.

(٥٧) انظر:

Colin Legum (ed), **Africa Contemporary Record** 1981/82, (N.Y.: Africana publishing Company, 1981), p.B. 507.

انظر أيضاً:

Colin Legum (ed.) **Africa Contemporary Record** 1982/83, 1982, p.B. 537.

(٥٨) انظر

Brian Smith, **Op. Cit.**, p. 366.

(٥٩) انظر

Ibid., p. 367.

(٦٠) لمزيد من التفصيل حول النظام الجديد للقبول بالجامعات النيجيرية انظر:

Sam Egite Oyovbaire, **Op. Cit.**, pp. 24-26.

(٦١) انظر:

Colin Legum (ed.), **Op. Cit.**, 1981, p.B. 508.

(٦٢) انظر:

Brain Smith, **Op. Cit.**, p. 368.

وانظر أيضاً:

Colin Legum, (ed.), **Op. Cit.**, 1981, p.B. 507.

(٦٣) انظر:

Idem.

(٦٤) انظر:

Idem.

وانظر أيضاً:

Brian Smith, **Op. Cit.**, pp. 372-373.

(٦٥) انظر في هذا الصدد:

Larry Diamond, "Nigeria in Search of Democracy", in **Foreign Affairs**, Vol.62, No. 4, Spring, 1984, pp. 906-909.

ولمزيد من التفصيل انظر:

Shehu Othman, "Classes, Crises and Coup: The Demise of Shagari' s Regime" in **African Affairs**, Vol. 83, No. 333, Oct. 1984, pp. 450-452.

(٦٦) انظر:

Larry Diamond, **Op. Cit.**, pp. 909-910.

وانظر أيضاً:

Jean Herskovits, "Dateline Nigeria: Democracy Down But Not Out", in **Foreign policy**, No. 54, Sprhng, 1984, pp. 182-185.

(٦٧) انظر:

Richard A. Joseph, "The Overthrow of Nigeria' s Second Republic", **in Current History**, Vol. 83, No. 491, March 1984, p. 123.

وانظر كذلك:

Larry Diamond, **Op. Cit.**, pp. 910-911.

(٦٨) انظر:

Colin Legum (ed.), **Africa Contemporary Record**, 1983 -84, pp. B. 519 -20.

(٦٩) ولمزيد من التفصيل حول نشأة "مافيا كادونا" وتشكيلها، وتطورها، وموقفها، انظر:

Shehu Othman, **Op. Cit.**, pp. 445-55.

(٧٠) انظر:

Ibid., p. 445.

وانظر كذلك.

Colin Legum (ed.), **Africa Contemparary Record**, 1983- 84, op. cit., p.B. 520.

(٧١) انظر:

Jean Hevskovits. **Op. Cit.**, pp. 188- 189.

وانظر ايضا:

Shehu Othman, **Op. Cit.**, pp. 457- 60.

(٧٢) وانظر كذلك:

Cloin Legum (ed.), Africa Contemporary Record, 1983- 84, **op.cit.**, pp. B. 520- 21.

(٧٣) انظر:

Ibid., pp. B.525- 26.

(٧٤) انظر:

Larry Diamond, "High Stakes for Babangida" in **Africa Report**, Nov.-Dec. 1985, pp. 54- 55.

(٧٥) انظر:

Ibid., pp. 55-56.

(٧٦) انظر:

Ibid, p. 56.

وانظر أيضاً نص حديث بابا نجيدا مع صحيفة "الأفريقي الجديد" في:

New African No. 223, April 1986, p. 7&p. 59, 61.

(٧٧) انظر:

Ibid., p. 16.

(٧٨) انظر:

Ad' Obe Obe, "Nigeria – The Political Debate", in **West Africa**, 14 April 1986, PP. 768-769, & 21 April 1986, PP. 823-824.

(٧٩) انظر:

Idem.

(٨٠) انظر:

Peter Kohn, "Competitve Transition to Civilian Rule: Nigeria's First and Second Experiments", in **The J.M.A.S.**, Vol. 27, No. 3, 1989, PP. 419-420 &224.

(٨١) انظر:

Ad' Obe Obe, **Op. Cit.**, PP. 823-824.

(٨٢) انظر:

Anatony A. Akinola, "A Critique of Nigeria's Proposed Two-Party System, in **The J.M.A.S.**,Vol. 27, No. 1, 1989, PP. 109-110.

(٨٣) انظر:

Ad' Obe Obe, **Op. Cit.** PP. 823-824.

(٨٤) انظر:

Peter Kohen, **Op. Cit.**, PP. 424-425.

(٨٥) انظر:

S.L. Bolaji, "To Achieve True Natioal Unity, Scrap The States", in **Nigerian Tribune**, 5 May, 1986, R5.

(٨٦) انظر:

Peter Kohn, **Op. Cit.** , P. 420.

(٨٧) انظر:

Nigeria Tribune, 5 May, 1986.

وقد نشر فيها وثيقة أصدرتها الرابطة المسيحية النيجيرية في ١٧ مارس ١٩٨٦ تتضمن أسباب معارضتها لاستمرار عضوية نيجيريا في منظمة المؤتمر الإسلامي:

وانظر أيضاً:

West Africa, 14 April 1986, P. 801.

وكذلك:

New African, No. 223, April 1986, P. 61.

(٨٨) انظر:

Antoly A. Akinola, **Op. Cit.**, P. 119.

(٨٩) انظر:

Ibid., PP. 119-120.

(٩٠) انظر:

Peter Kohen, **Op. Cit.**, P. 424.

(٩١) انظر:

Anatoly A. Akinola, **Op. Cit.**, pp. 120-121.

(٩٢) انظر:

Douglas Rimmer, "Nigeria Changes Course", in **Africa Insight**, Vol.24, No.2, 1994, pp.100-101.

وانظر أيضاً:

Rotimi T.Suberu, "The Democratic Recession in Nigeria", in **Current History**, (Vol. 93, No. 583, May 1994), pp. 213-217.

(٩٣) انظر:

Rotimi Suberu, "The Travails of Federalism...", **Op. Cit.**, pp. 42-46.

(٩٤) انظر:

Ibid., p.42.

(٩٥) انظر:

Ibid., p. 45.

(٩٦) انظر:

Ibid., pp. 45-46.

(٩٧) انظر:

Douglas Rimmer, **Op. Cit.**, p. 101.

(٩٨)انظر:

Wale Akin Aina, "A Hidden Agenda", in **Newswarch**, (Lagos: Newswatch Communications Ltd., Vol. 22, No.9, 1995) pp.10-14.

(٩٩) انظر:

Dayo Ajigbotosho, "More Years for Abacha", in **Dateline**, (Lagos: Novak-Dateline Ltd., No. 34, August 24, 1995).p.9.

(١٠٠) انظر:

Idem.

(١٠١) انظر:

Richard Joseph, "Nigeria: Inside the Dismal Tunnel", in **Current History** (Vol. 95, No. 601, May 1996),, pp. 197-198.

(١٠٢) انظر:

Jeffery Herbst, "Is Nigeria a Viable State?", in **The Washington Quarterly**, (Vol. 14, No. 2, Spring 1996), p. 167.

(١٠٣) انظر:

Nigerian Trumpt, Vol. 1, No. 6, August 1995, p. 1.

(١٠٤) انظر:

Seye Ambekemo, "Abacha – Go in the Name of God", in Nigerian Trumpet, **Ibid.**, p. 7.

(١٠٥) انظر:

Buhari Bello, "We May Secede – Sardauna Province", in **Nigerian Tribune**, (Vol. 11, No. 058, 23 August, 1995) pp. 1-2.

(١٠٦) انظر:

Rotimi T. Suberu, "The Travails of Fedralism...", **Op. Cit.**, pp. 49-51.

(١٠٧) انظر:

Jeffery Herbst, **Op. Cit.**, pp. 167-169.

الباب السادس

قضايا فكرية

١- أفريقيا في الفكر السياسي المصري: رؤية أولية

٢- فى نقد العقل والممارسات الغربية:

نحو رؤية جديدة لتنمية أفريقيا

٣- نحو منهاج إسلامي للتعامل مع قضايا المرأة

أفريقيا في الفكر السياسي المصري

رؤية أولية*

هذه الدراسة هي مجرد رؤية أولية، قد تشكل بداية لمشروع بحثي ضخم، يعكف عليه فريق بحثي من المتخصصين في الشؤون الأفريقية على مدى فترة زمنية كافية تسمح بحصر المشتغلين في حقل الدراسات السياسية الأفريقية على مدى نصف قرن مضى من جهة، وتتيح الفرصة لتوثيق الدراسات والبحوث في هذا الحقل من جهة ثانية، ولتمهد الطريق أمام نظرة نقدية متأنية لهذا الإنتاج العلمي المصري المتعلق بالشؤون الأفريقية من جهة ثالثة.

واستناداً إلى ما تقدم فإن هذه الورقة لا تعدو أن تكون مجرد رؤية أولية تعكس خبرة الباحث الذاتية الأكاديمية والعلمية في حقل الشؤون السياسية الأفريقية، وبالتالي فهي ورقة نقاشية تسعى إلى إثارة الجدل والحوار حول هذا الموضوع المهم، علها تصل من خلال الحوار إلى تمهيد الطريق إلى دراسات أكثر استفاضة، تسفر في النهاية عن التوصل إلى رؤية تقييمية نقدية للفكر السياسي المصري الأفريقي على مدى نصف قرن مضى، رغبة في ترشيد البحث في هذا المجال خدمة للمصالح المصرية في أفريقيا.

ومنذ البداية نشير إلى عدة محددات وضوابط تحكم مضمون هذه الورقة وتتمثل فيما يلي:

أولاً: إن المجال الزمني لهذه الورقة ينصرف إلى فترة نصف قرن مضى، أي منذ ثورة يوليو (في: عام ١٩٥٢)، وما واكبها وتبعها من اهتمام رسمي وبحثي بالشؤون الأفريقية.

ثانياً: يلاحظ أن عدد المهتمين بالشؤون الأفريقية طوال هذه الفترة المذكورة لا يتعدى العشرين متخصصاً وباحثاً سواء من داخل الحقل الأكاديمي أو من داخل الحقل الإعلامي، بل إن البعض منهم قد انصرف عن الشؤون الأفريقية إلى مجالات أخرى ربما لممارسته العمل السياسي، أو بسبب أن البحث في الشؤون الأفريقية لا يحقق مغنماً مادياً أو معنوياً، ويظل الأستاذ الدكتور "عبد الملك عودة" ــــ عميد الدراسات السياسية

---

*نشرت هذه الدراسة عام ٢٠٠٢

الأفريقية ـ هو الوفي الوحيد للشأن الأفريقي منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي حتى الآن.

ثالثاً: لذلك ليس من المستغرب ألا يزيد عدد الكتب المصرية المنشورة عن الشؤون السياسية الأفريقية عن ثلاثين كتاباً أسهم فيها الأستاذ الدكتور عبد الملك بالنصيب الأوفر.

رابعاً: أن عدد رسائل الماجستير والدكتوراه في الشؤون السياسية الأفريقية لا يتعدى المائة في كل الجامعات المصرية، أسهم فيها معهد البحوث والدراسات الأفريقية بالنصيب الأوفر بحكم وجود قسم متخصص بالمعهد منذ بداية السبعينيات، ويليه في ذلك قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فمعهد الدراسات العربية (جامعة الدول العربية)، مؤخراً.

خامساً: أن عدد المقالات والبحوث المنشورة في الدوريات المصرية عن الشؤون السياسية الأفريقية لا يتجاوز المائتي مقال وبحث، وتحتل مجلة السياسية الدولية (الأهرام)، مكان الصدارة في نشر هذه المقالات والبحوث، طوال الفترة المذكورة، وصيحيح أن هناك دورية يصدرها معهد البحوث والدراسات الأفريقية تحت مسمى "مجلة الدراسات الأفريقية" منذ السبعينيات إلا أن تأخر إصدارها فضلاً عن عدم انتشارها أضفى على دراساتها الطابع الجغرافي والأنثروبولوجي.

سادساً: أن جميع المحاولات التي بذلت لإصدار مجلة أو دورية أفريقية لم يكتب لها النجاح فقد أصدرت الجمعية الأفريقية بالقاهرة مجلة "نهضة أفريقيا" ثم توقفت، ثم أصدرت مجلة "رسالة أفريقيا" كمجلة شهرية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية ثم توقفت وعادت الجمعية لتصدر دورية "دراسات أفريقية" ولم يصدر منها غير عددين ثم توقفت، وتلا ذلك قيام اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية والآسيوية بإصدار دورية "أفريقيا" ولم يصدر منها هي الأخرى غير عددين ثم توقفت، وكانت آخر المحاولات في هذا الصدد إصدار دورية ربع سنوية "آفاق أفريقية" عن الهيئة العامة للاستعلامات، والتي نأمل لها الاستمرار حيث صدر منها حتى تاريخه ثمانية أعداد.

سابعاً: ولربما كانت المؤتمرات والندوات التي عقدتها المؤسسات العلمية المصرية الأكثر ثراء في هذا الشأن، فلقد عقد معهد البحوث والدراسات الأفريقية العديد من

الندوات كان أهمها في هذا السياق "الندوة الدولية للقرن الأفريقي"، و"الندوة الدولية لحوض النيل"، وندوة "مصر وأفريقيا: مسيرة العلاقات في عالم متغير"، ومؤتمر "الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا". يضاف إلى ذلك العديد من الندوات التي عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد عن العلاقات العربية الأفريقية وكذا مركز بحوث ودراسات الدول النامية بذات الكلية.

ثامناً: أن الهيئات الأكاديمية المعنية بالشؤون الأفريقية في مصر ما زالت محددة ولا تتلاءم مع مكانة مصر والدور الأفريقي المتصور لها، فمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ما زال يطغي عليه الطابع الدراسي التعليمي، والكثير من طلابه يفقدون الاهتمام بالشؤون الأفريقية عقب تخرجهم، وما زال يبحث بجدية عن تأكيد دوره البحثي فأنشاء مؤخراً مركز البحوث الأفريقية ليشكل الذراع البحثية له، ونتيجة لعبء المصروفات الدراسية يندر أن نجد طالباً أفريقيا بالمعهد، وللغرابة فإن معهد البحوث والدراسات العربية ما زال يستقطب عدداً كبيراً من الطلاب الأفارقة وهو الأمر الذي انعكس على رسائل الماجستير والدكتوراه بالمعهد، وقد شهدت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طفرة في مجال الشؤون الأفريقية بإنشاء مركز بحوث ودراسات الدول النامية تعززت بإنشاء برنامج الدراسات المصرية الأفريقية؛ وإذا كانت الجمعية الأفريقية بالقاهرة قد تراجع دورها في مجال النشر، فإن مركز البحوث والدراسات العربية يقوم بدور رائد في ترجمة الأدبيات السياسية الأفريقية الصادرة عن مؤسسات بحثية أفريقية رصينة، غير أن نقص التمويل، فضلاً عن تراجع الاهتمام بالشؤون الأفريقية، وقلة المهتمين في ذات الوقت، قلل من تأثير الدور الذي يلعبه المركز في هذا المجال.

تاسعاً: أن مجال الفضاء الأكاديمي للدراسات السياسية الأفريقية في مصر ما زال محدوداً سواء من حيث عدد الدول الأفريقية التي تناولتها الدراسات والبحوث، وسواء من حيث الموضوعات محل التناول البحثي، فمن جهة لم تتناول الدراسات المتعلقة بالنظم السياسية الأفريقية أكثر من ثلث عدد الدول الأفريقية وجعلها دول أنجوفونية، وهي في غالبيتها يطغى عليها الطابع الوصفي، ومن جهة ثانية فإن الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية ظلت محصورة في دراسات العلاقات العربية – الأفريقية، والمصرية – الأفريقية؛ والإسرائيلية – الأفريقية، والأمريكية – الأفريقية، وأحياناً السوفياتية – الأفريقية (سابقاً)، دون أن تتعرض هذه الدراسات لشبكة العلاقات الأفريقية – الأفريقية

إلا في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، ومن جهة ثالثة فإن هــذه الدراســات مــا زالــت بعيــدة عن الانشغال بالفكر السياسي الأفريقي، ومن جهة رابعة فإن هذه الدراســات لــم تصــل بعــد إلى الدراسات الميدانية التي تدرس قضية بحثية بعينهــا بطريقــة متعمقــة كقضــايا، وحقــوق الإنسان، والمرأة، والبيئة، والمجتمــع المــدني، والانتخابــات، والممارســات الحزبيــة، ودور المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية.. إلخ. فما زالت الدراســات كليــة، مكتبيــة، يطغــي عليها الطابع الوصفي دون التحليلي ناهيك عن الطابع التنبــؤي، ثــم إن الجانــب الأكبــر مــن هذه الدراسات لا يولى اهتماماً ذا بال بتبنى أو وضــع تصــور يرشــد ويفعــل أداء السياســية المصرية في أفريقيا.

وفي إطار ما تقدم واستناداً إليه، ستتم مناقشة تنــاول الفكــر السياســي المصــري للقضــايا الأفريقية التالية:

أولاً: الهوية الأفريقية لمصر.

ثانياً: قضايا تصفية الاستعمار، وحق تقرير المصير.

ثالثاً: قضايا الحدود والحروب الأهلية.

رابعاً: قضايا النظم السياسية الأفريقية.

خامساً: قضايا العلاقات الدولية.

أولاً: الهوية الأفريقية لمصر

منذ أن حدد كتاب فلسفة الثورة الدائرة الأفريقيــة باعتبارهــا الــدائرة الثانيــة مــن دوائــر العمل السياسي الخارجي، والسياسة المصــرية تــولى اهتمامــاً بهــذه الــدائرة علــى مــدى عقدين من الزمان على الأقل منذ قيام ثورة يوليــو (فــي: عــام ١٩٥٢)، وقــد انعكــس هــذا التوجه على حجم ومضمون الدراســات الأفريقيــة فــي مصــر، غيــر أن انشــغال السياســة المصرية بالتوجه العربي وبالصراع العربــي / الصــهيوني، قــد أثــر ســلباً علــى التوجــه الأفريقي لمصر وبالتبعية على حجم ومضمون الدراســات الأفريقيــة المصــرية، فمــن جهــة انصرف بعض المتخصصين في الشؤون الأفريقيــة عــن اهتمــامهم الأفريقــي، ومــن جهــة أخرى حاول البعض الآخر الربط بين بعض القضــايا العربيــة وبعــض القضــايا الأفريقيــة وبالذات ما يتعلق منها بمواجهة النظامين العنصــريين الاســتيطانيين فــي فلســطين وجنــوب

أفريقيا، وقد أثر هذا بشكل أو بآخر على الرؤية الرسمية والأكاديمية للهوية الأفريقية لمصر، إذ ما زال ينظر إلى أفريقيا، بطريقة شعورية أو لا شعورية، على أنها الآخر، فنجد من الدراسات والبحوث والندوات ما يحمل عناوين مثل: "السياسية الخارجية المصرية تجاه أفريقيا"، و "مصر وأفريقيا".. إلخ، كما ينظر إلى الأفريقي باعتباره الآخر بصفة دائمة، وهو ما يعني بمفهوم المخالفة أن مصر ليست أفريقية، وأن شعبها ليس شعباً أفريقياً، وأنها بشكل أو بآخر دولة عربية فحسب، وأن شعبها شعب عربي ليس إلا، وعلى نفس المنوال فإن العديد من الدراسات المصرية حول أفريقيا تميز بين أفريقيا العربية شمال الصحراء وأفريقيا غير العربية جنوب الصحراء، فباتت الأولى تدرس في إطار الدراسات العربية والثانية تدرس في إطار الدراسات الأفريقية هذا بالرغم محاولات البعض نفي هذا التقسيم تحت دعوى أنه تقسيم استعماري، ولذلك فليس من المستغرب أن تلتقي وجهة النظر هذه مع وجهة نظر الأكاديميين الأفارقة الذين يستبعدون من دراساتهم وبحوثهم وكتبهم الموسوعية الشمال الأفريقي باعتبار عروبته، ونفياً لأفريقيته، فإذا ما أضفنا إلى ما سبق رفض بعض الأكاديميين المصريين ما انتهى إليه الشيخ "أنتي جوب" ــ المفكر السنغالي ــ من أن الحضارة الفرعونية هي حضارة أفريقية، وأنه يتعين اعتبار التاريخ الفرعوني مرجعية للتاريخ الأفريقي، بمثل ما تشكل الحضارة الإغريقية مرجعية للتاريخ الأوروبي، لأدركنا أنه ما زال هناك رفض ضمني أو صريح لهوية مصر الأفريقية.

ثانياً: قضايا تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير

اتخذت ثورة يوليو منذ قيامها موقفاً رائداً فيما يتعلق بحق تقرير المصير عندما سلمت بهذا الحق للسودان التي حصلت على استقلالها (في: عام ١٩٥٦)، وبادرت مصر إلى تقديم الدعم بجميع أنواعه وفي كل المحافل لحركات التحرير الأفريقية في نضالها من أجل حق تقرير المصير والاستقلال، ولقد كان الموقف المصري من مسألة استقلال السودان موقفاً مبدئياً من جهة، وجنب مصر العديد من المشكلات من جهة أخرى ذلك أن رفض بعض الدول الأفريقية التسليم بحق الشعوب الخاضعة لحكمها في الاستقلال قد جر عليها العديد من المشكلات وألقى على كاهلها بأعباء ثقيلة؛ فرفض جنوب أفريقيا استقلال ناميبيا قد فجر نضال التحرير فيها وانتهى الأمر باستقلالها مع بداية التسعينيات، ورفض إثيوبيا استقلال إريتريا أدخلها في حرب استمرت ثلاثين عاماً

مع حركات التحرير الإريترية أسفر في النهاية عن استقلال إريتريا عنوة (في: عام ١٩٩٣)، ورفض المغرب منح هذا الحق للصحراء الغربية أدى إلى اشتعال الكفاح المسلح، وما زالت المغرب متورطة في هذا الصراع. غير أن هذا الموقف المصري المبدئي تجاه مسألة السودان لم ينعكس بشكل واضح في كتابات الأكاديميين المصريين وفي إطار هذه النظرة المقارنة. بل إن البعض منهم شكك في سلامة هذا الموقف، ومنهم من عارض استقلال إريتريا انطلاقاً من نظرة براجماتية باعتبار مساندة الاتحاد السوفياتي لإثيوبيا في عهد منجستو في النصف الثاني من السبعينيات، أو انطلاقاً من أيديولوجية دفعته إلى تغيير موقفه المؤيد لاستقلال إريتريا في عهد هيلاسلاسي إلى اتخاذ الموقف المضاد من هذا الاستقلال عندما رفع منجستو الراية الماركسية. وفي ذات الوقت فإن موقف الباحثين المصريين في الشؤون الأفريقية ما زال غامضاً تجاه مسألة حق تقرير المصير للشعب الصحراوي. وإن كان يبدو أنه يميل إلى ضم الصحراء إلى المغرب إما انطلاقاً من توجه عروبي، أو مواكبة للسياسة الرسمية لمصر.

ثالثاً: قضايا الحدود والحروب الأهلية

كانت قضايا الحدود الأفريقية من بين القضايا التي تعرض لها الفكر السياسي المصري حيث رأى فيها الأكاديميون قضية على جانب كبير من الخطورة باعتبار هذه الحدود هي حدود استعمارية اصطناعية لم تأخذ في حسبانها أية اعتبارات طبيعية أو بشرية، وبالتالي فهي بمثابة قنابل موقوته ستؤدي إثارتها إلى انفجار الصراعات بين معظم دول القارة بشكل يهدد استقرارها وأمنها. وقد دفع هذا الوضع أحد الباحثين إلى وصف قرار منظمة الوحدة الأفريقية في قمتها الأولى بالقاهرة (في: عام ١٩٦٤)، ــ والذي يطالب الدول الأفريقية باحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم السعي لتغييرها بالقوة ــ بأنه يشكل مبدأ من مبادئ المنظمة أطلق عليه وصف "مبدأ قدسية الحدود"، لدرجة دفعت بعض الباحثين بعد ذلك إلى اعتباره أحد مبادئ المنظمة، والزعم خطأ بأنه أحد المبادئ المنصوص عليها في ميثاق المنظمة.

بيد أن هذه النظرة، والتي ترى في اصطناعية الحدود الأفريقية سبباً أساسياً من أسباب الصراعات في القارة، لم تثبت صحتها على مدى أربعة عقود من استقلال الدول الأفريقية ذلك أن عدد الحروب التي نشبت حول الحدود الأفريقية منذ بداية ستينيات

القرن الماضي لم يتجاوز أربع حروب (بين الجزائر والمغرب، وبين ليبيا وتشاد، وبين الصومال وإثيوبيا، وبين إريتريا وإثيوبيا)، هذا في حين أن الحروب الأهلية والتي لم يلتفت إليها مبكراً في الفكر السياسي المصري رغم أنها بدأت في السودان (في: عام ١٩٥٥)، ثم الكونغو (في: عام ١٩٦٠)، فنيجيريا (في: عام ١٩٦٧)، قد ضربت نحو سبع عشرة دولة.

وحتى فيما يتعلق بنظرة الفكر السياسي المصري لحروب الحدود، والتي كان يجب أن تنصرف إلى اتخاذ موقف يتمشى على الأقل مع مبدأ احترام السيادة، ومبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول الأفريقية وهما مبدأن من مبادئ منظمة الوحدة الأفريقية، نقول إن نظرة الفكر السياسي المصري تجاه هذا الحروب لم يغلب عليها في معظمها الطابع الموضوعي فبدأ أن هناك تحيزاً إلى جانب الجزائر في حربها ضد المغرب على الحدود، ولاذ الفكر السياسي المصري بالصمت تجاه احتلال ليبيا لقطاع أوزو في تشاد، وظل هذا الصمت سائداً حتى بعد حكم محكمة العدل الدولية لصالح انسحاب ليبيا من القطاع، وظهر وكأن هناك تأييداً ولو على استحياء لقيام الصومال بانتزاع أوجادين من إثيوبيا، وفيما يتعلق بالجولة الأخيرة من الحرب بين إريتريا و إثيوبيا، والتي انتهت بانتصار الأخيرة، فإن البحوث والدراسات المحدودة حول هذه الحرب باتت وكأنها تبدي قدراً من الارتياح إزاء نتيجة الحرب، وهي رؤية تعبر في جانب منها عن موقف معاد لإريتريا بسبب احتلالها لجزر حنيش اليمنية، وبسبب عدم انضمامها للجامعة العربية. وبسبب المزاعم حول وجود إسرائيلي مكثف بها يهدد الأمن القومي العربي.

ويبدو أن الفكر السياسي المصري أكثر اتساقاً في رؤيته تجاه الحروب الأهلية الأفريقية خصوصاً وأن كل هذه الحروب ــ فيما عدا الحرب الأهلية في السودان والصومال ــ تدور رحاها في دول أفريقية غير عربية. وتنصرف هذه الرؤية إلى ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول الأفريقية، وعدم السماح بتمزيقها إلى دويلات اثنية أو دينية أو إقليمية متناحرة بشكل يهدد الاستقرار والأمن في أفريقيا. وليس من شك في أن هذه الرؤية تنسجم مع الرؤية المصرية الرسمية المبكرة والتي دفعتها إلى إرسال قوات لحفظ السلام في الكونغو أثناء أزمة كاتنجا، وإلى تقديم العون للحكومة المركزية النيجيرية أثناء حرب انفصال بيافرا، وإلى محاولاتها تسوية الأزمة الصومالية بشكل يحافظ على وحدة التراب الصومالي. غير أنه لوحظ في الآونة الأخيرة صمتاً

رسمياً وأكاديمياً تجاه تطورات الأوضاع في الصومال فيما يبدو وكأنه تسليم بالوضع الراهن، كما لوحظ في ذات الوقت بعض التوجهات البحثية التي راحت تسلم بقبول استقلال جنوب السودان على استحياء ما دامت جميع أطراف الحرب قد قبلت حق تقرير المصير للجنوب، وإذا كان من شأن هذا الحل أن يقود إلى الاستقرار في السودان!!.

رابعاً: قضايا النظم السياسية الأفريقية

ركزت معظم الدراسات الأفريقية في مصر طوال فترة الحرب الباردة على دراسة قضيتين أساسيتين في إطار النظم السياسية الأفريقية ألا وهما قضية الحزب الواحد، والنظم العسكرية في أفريقيا، وبحكم ظروف هذه المرحلة فضلاً عن التوجه الاشتراكي لمصر طوال ستينيات القرن الماضي فإن معظم الدراسات في هذين الميدانين اتجهت لتأييد نظم الحزب الواحد في أفريقيا، وتبرير تدخل العسكريين واستيلائهم على السلطة في أفريقيا ربما انطلاقاً من الخبرة المصرية، ورددت هذه الدراسات مقولات القادة الأفارقة في هذا الشأن والتي كان من بينها أن المجتمع الأفريقي بطبيعته مجتمع اشتراكي غير طبقي، وأن التعددية الحزبية على هذا النحو تهدد الاندماج الوطني في وقت تحتاج فيه الدول الأفريقية إلى بناء الأمة وتكريس الهوية الوطنية كيما تتمكن من التعبئة الوطنية وحشد الجهود لتحقيق التنمية، وفضلاً عما تقدم فقد نظر إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة وطنية غير إثنية، وبحكم كونها قوة حديثة وعصرية تملك أدوات القهر، فضلاً عن التزامها بالضبط والربط فإنها تستطيع مقاومة الفساد من جهة، وتحقيق التماسك الوطني والتنمية الشاملة من جهة أخرى. لذلك فمن النادر أن نجد باحثاً مصرياً طوال هذه المرحلة يتناول بالتقييم الموضوعي ممارسات نظم الحزب الواحد، وحكم العسكر، فغلب على الدراسات في هذا الشأن وحتى نهاية سبعينيات القرن الماضي الطابع التبريري، هذا رغم وقوع انقلابات عسكرية في دول الحزب الواحد شأنها في ذلك شأن دول التعدد الحزبي (الجزائر، غانا، مالي كأمثلة)، على أنه ما إن بدأ ميزان القوى يميل في صالح الغرب مع منتصف ثمانينيات القرن الماضي ومع انتهاء الحرب الباردة مع بداية تسعينيات نفس القرن، حتى بدأت الأجندة البحثية للأكاديميين المصريين تنحو منحى آخر ربما يبدو معاكساً ومتناقضاً مع الأجندة السابقة، إذ بدأ الفكر السياسي المصري يولي اهتمامه بقضيتين جديدتين ألا وهما مشكلة الاندماج الوطني من جهة، والتحول الديمقراطي في أفريقيا من جهة أخرى، وهو بذلك إنما يعبر عن استجابة

لظروف التحولات الدولية، ولتدهور الأوضاع الأفريقية حيث شهدت القارة اندلاع موجة عاتية من الحروب الأهلية وتردت أوضاعها الاقتصادية بشكل غير مسبوق، كما قد يعبر في جانب منه عن التحولات التي أخذت تتجذر في المجتمع المصري والمتمثلة في الأخذ بآليات السوق ومحاولات تأكيد التعددية الحزبية.

غير أنه يلاحظ أن الأجندة البحثية للباحثين المصريين في الشؤون الأفريقية لم تصل حتى الآن إلى تبني الأجندة البحثية الغربية التي طرحت مع انتهاء الحرب الباردة، إذ لم يقترب الباحثون المصريون حتى الوقت الحاضر من الخوض في الدراسات الأفريقية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، والأطفال المجندون في الحروب الأهلية، أو قضايا الأقليات، أو قضايا البيئة، أو قضايا المجتمع المدني الأفريقي، أو قضايا حقوق الإنسان.

وفضلاً عما تقدم فإن الدراسات التي أجريت على مشكلات الاندماج الوطني في أفريقيا ما زالت قاصرة. لأن مثل هذه الدراسات في حاجة إلى بحوث ميدانية تعجز المؤسسات الأكاديمية المصرية عن تمويلها، وتحمل أعبائها من جهة، ثم إن الدراسات والبحوث التي أجريت تتجه معظمها إلى اعتبار مسألة التعددية القائمة في الدول الأفريقية سبباً رئيسياً للمشكلة، متناسية أن غالبية مجتمعات دول العالم مجتمعات تعددية، وبالتالي فإن المشكلة تتمثل في كيفية إدارة هذه التعددية (الإثنية ـ الإقليمية ـ الدينية.. إلخ)، بإسلوب رضائي يحقق ولو الحد الأدنى من مطالب مختلف جماعات في المجتمع.

وإذا كان هناك العديد من الدراسات والبحوث المصرية قد تناولت ـ وبالتفاؤل غالباً مسألة التحول الديمقراطي في أفريقيا باعتبار ذلك بداية لعهد جديد تنهض فيه القارة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، إلا أن أحداً من الباحثين المصريين لم يدخل في اعتباره أن التجربة الديمقراطية وتحت المظلة الرأسمالية قد فشلت فشلاً ذريعاً في القارة الأفريقية عقب الاستقلال مباشرة، حيث اعتنقت معظم الدول الأفريقية عقب الاستقلال التوجه الرأسمالي، وأخذت بالتعدد الحزبي، واعتنقت نظم الحكم الموروثة عن الاستعمار سواء كانت برلمانية أو رئاسية. وكل ذلك تم في ظل ظروف أفضل كانت تعيشها الدول الأفريقية حيث الحس الوطني عقب الاستقلال كان قوياً، والبنية الأساسية كانت معقولة، والوضع الاقتصادي كان أفضل فلم تكن هناك أزمة ديون، ولا أزمة غذاء.. إلخ ورغم ذلك فشلت التجربة الديمقراطية.

ويدفعنا ذلك إلى إثارة تساؤل مهم كان يتعين طرحه في الرؤية المتفائلة للتحولات الديمقراطية في أفريقيا ألا وهو: ما هي الظروف الموضوعية التي تجعل التحول الديمقراطي ممكناً في أفريقيا؟؟.

إن حصاد التجربة الديمقراطية في أفريقيا على مدى العقد المنصرم لا يبشر بالشئ الكثير، فها هي الحروب الأهلية قد انتشرت، وها هو الفساد قد عم واستشرى، وها هو الوضع الاقتصادي يزداد سوءاً.

يبدو أن المتفائلين بعملية التحول الديمقراطي في أفريقيا قد أسقطوا رغباتهم وأمنياتهم على تحليلهم، فجاء هذا التحليل مبتوراً، متجاهلاً الظروف الموضوعية التي يتعين توافرها لنجاح عملية التحول الديمقراطي، وهي الظروف التي لم تنضج أفريقيا حسب تقديري.

ألا تذكرنا هذه الرؤية المتفائلة بذات الرؤية المتفائلة التي سادت طوال فترة ستينيات وبداية سبعينيات القرن الماضي حول نظم الحزب الواحد، وحكم العسكر وهي الرؤية التي افتقرت إلى التنبؤ بمسار الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية وإلى فهم لطبيعة التكوين الاقتصادي / الاجتماعي الأفريقي؟؟.

خامساً: قضايا العلاقات الدولية

سنعرض لهذه القضايا وبإيجاز على محاور ثلاثة تدور حول:

١ ـ العلاقات المصرية ـ الأفريقية.

٢ ـ القضايا العربية ـ الأفريقية.

٣ ـ العلاقات الإسرائيلية ـ الأفريقية.

١ ـ العلاقات المصرية ـ الأفريقية

تتسم الدراسات المصرية المتعلقة بهذا الموضوع بعدة سمات يمكن إيجازها فيما يلي:

ـ أنها قليلة من حيث عددها ـ ولنذكر منها على سبيل الحصر كتابي "مصر وثورة الجزائر"، "عبد الناصر والثورة الأفريقية"، وندوة "مصر وأفريقيا: مسيرة العلاقات في

عالم متغير"، ورسالة دكتوراه لطالب سنغالي تحمل عنوان "السياسية الخارجية المصرية تجاه أفريقيا في الستينيات".

ــ إن هذه الدراسات فضلاً عن بعض المقالات المحدودة هنا وهناك. قد توقفت منذ نحو عشر سنوات، إذ يندر أن نجد دراسات أو بحوثاً حول هذا الموضوع على مدى الفترة الزمنية المذكورة.

ــ إن معظم الدراسات في هذا الصدد انصرفت إلى التركيز على الدور المصري في مساعدة حركات التحرير الأفريقية، وعلى النشاط المصري في أفريقيا ــ على محدوديته ــ في المجالات الاقتصادية والفنية.

ــ إن هذه الدراسات ما زالت عاجزة عن وضع تصور استراتيجي للسياسية الخارجية المصرية تجاه أفريقيا على ضوء التغييرات الراهنة في النظام الدولي، وتعقد شبكة العلاقات الدولية، وطبيعة التطورات الجارية في أفريقيا، فضلاً عن تغير توجهات السياسية المصرية داخلياً وخارجياً.

ــ ثم إن هذه الدراسات لم تتمكن من صياغة مظلة أيديولوجية، أو على الأقل من رفع راية تعمل في ظلها السياسية الخارجية المصرية، بشكل يجذب اهتمام الدول الأفريقية للتعامل مع مصر، رغم أنه يمكن لمصر رفع رايات عدة حسب ظروف أقاليم القارة الأفريقية، الراية الإسلامية في غرب أفريقيا، وراية المصالح المتبادلة في منطقة حوض النيل.. وراية الفرعونية، وراية الجامعة الأفريقية على مستوى القارة.

٢ ــ العلاقات العربية ــ الأفريقية:

تتسم الدراسات العصرية المتعلقة بهذا الموضوع بعدة سمات نوجزها فيما يلي:

ــ إن هذه الدراسات بدأت عقب حرب أكتوبر (في: عام ١٩٧٣)، استجابة لمواقف الدول الأفريقية التي أوقفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وأثناء هذه الحرب، ثم تزايدت هذه الدراسات عقب انعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول والأخير (في: مارس عام ١٩٧٧).

ــ إن هذه الدراسات ظهرت في شكل العديد من الندوات والمؤتمرات التي عقدتها العديد من المؤسسات الأكاديمية المصرية (كلية الاقتصاد، كلية الآداب جامعة القاهرة،

معهد البحوث والدراسات العربية.. إلخ)، وإلى حد ما في رسائل الماجستير والدكتوراه بكلية الاقتصاد ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية.

ـ إن هذه الدراسات سرعان ما تراجعت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية وقد عادت هذه الدراسات مرة أخرى في تسعينيات القرن الماضي بقدر محدود وعلى استحياء محاولة البحث عن أسس جديدة للتعاون العربي ـ الأفريقي على إنقاض الأسس القديمة التي انهارت، تلك الأسس التي كانت تقوم على وحدة النضال ضد الاستعمار، والعمل على مواجهة الكيانين العنصريين الاستيطانيين في فلسطين وجنوب أفريقيا غير أن التحول السياسي في جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٣، وقبله عقد مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل ومع انتهاء الحرب البادرة مع بداية التسعينيات انهارت الأسس السياسية للتعاون العربي الأفريقي، وبدأ البحث عن أسس جديدة رأها البعض اقتصادية في حين رأها البعض ثقافية.

ـ يبدو من متابعة الدراسات الحديثة في هذا المجال أن مشكلة العلاقات العربية ـ الأفريقية تتمثل في المدركات والإمكانيات، فالصورة الذهنية العربية عن الأفريقي ما زالت سلبية، والصورة الذهنية الأفريقية عن العربي ما زالت هي الأخرى سلبية، بشكل يقلل من فرص القبول المتبادل من جهة، ثم إن قدرة الدول العربية على التعامل مع أفريقيا تصديراً واستيراداً ما زالت ضعيفة من جهة أخرى، ولهذا فإن الطريق يبدو طويلاً وشاقاً إذا ما أريد بناء علاقات عربية ـ أفريقية صحيحة ومستدامة شريطة أن يتخلى البعض عن مقاولاتهم التي يرددونها في الصحافة كثيراً من أن أفريقيا هي "المجال الحيوي لمصر أو للعرب وهي نظرة نازية استعمارية، أو أن أفريقيا تشكل "مجالاً للعمالة المصرية" متجاهلين أن البطالة تضرب بأطنابها في دول القارة الأفريقية.

٣- العلاقات الإسرائيلية ـ الأفريقية

المتتبع للدراسات المصرية في هذا الصدد يجد أنها جاءت انسجاماً مع طبيعة مرحلة سبعينيات القرن الماضي وبداية ثمانينيات نفس القرن ويمكن إيجاز أهم سمات هذه الدراسات فيما يلي:

ـ إن هذه الدراسات بدأت عقب حرب أكتوبر (في: عام ١٩٧٣)، وقيام الدول الأفريقية بوقف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وأثناء الحرب، لكنها تراجعت ـ إن لم تكن قد توقفت ـ مع منتصف ثمانينيات القرن الماضي بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الأفريقية وإسرائيل.

ـ إن هذه الدراسات بدأت في شكل رسائل الماجستير والدكتوراه، وأحياناً في صورة كتابين أو ثلاثة على الأكثر، وأحياناً أخرى في شكل مقالات هنا أو هناك.

ـ إن الجانب الأكبر من هذه الدراسات قد ركز على أهداف السياسية الخارجية الإسرائيلية تجاه أفريقيا. وعلى أدوات هذه السياسة، في حين ركزت دراسات أخرى على أوجه التشابه بين الكيانين العنصريين في إسرائيل وجنوب أفريقيا، بينما آثرت بعض الدراسات تتبع النشاط الصهيوني في منطقة حوض النيل والبحر الأحمر باعتباره مهدداً للمصالح المصرية في أفريقيا.

وفي الوقت الذي بدأت تظهر فيه مؤخراً بعض الإشارات والتلميحات الخفية إلى أن الظروف الراهنة تفرض التعامل مع إسرائيل كدولة عادية شأنها شأن أية دولة. وأن نشاطها في أفريقيا أمر عادي يتعين التعامل معه بمنطق التنافس لا الصراع، نجد في المقابل سيلاً من الدراسات أغلبها صحفية تشن هجوماً ضارياً على إريتريا تحت دعوي تعاونها المكثف مع إسرائيل في جميع المجالات دونما دليل واضح.

ـ واستناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن جانباً من القصور في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع يعود إلى عدم بناء تصور للاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا أو فلنقل للمشروع الصهيوني في أفريقيا فبناء هذا التصور سيكشف بالضرورة أن إسرائيل عدو تسعى لتهديد الأمن القومي العربي، ومن ثم يتعين استمرار الدراسات والبحوث في هذا المجال سعياً لبناء تصور استراتيجي لمواجهة النشاط الصهيوني في أفريقيا

خاتمة

واضح مما تقدم أن هناك نقصاً في الكوادر الأكاديمية المشتغلة والمهتمة بالشؤون الأفريقية، بل إن الساحة الأكاديمية المصرية قد شهدت انصرافاً من البعض عن الشؤون الأفريقية إلى الشؤون العربية على اعتبار أن الأولى لا تحقق مغنماً مادياً ولا أدبياً، ثم إن هناك نقصاً خطيراً في منافذ النشر، حيث لا توجد دوريات ذات بال متخصصة في الشؤون الأفريقية تفتح المجال أمام شباب الباحثين لنشر بحوثهم والتعبير عن آرائهم، وقد انعكس هذا وذاك على حجم الدراسات والبحوث المتعلقة بالشؤون الأفريقية، وعلى مضامين وميدان هذه الدراسات التي اعتمدت الإسلوب المكتبي سبيلاً لكتابة الدراسات والبحوث، اعتماداً على ما تنشره الدوريات الغربية، لذلك فلا غزو أن نجد مثل هذه الدراسات لا تغطي إلا ثلث عدد الدول الأفريقية من جهة، وعدد محدود من الموضوعات من جهة أخرى، وإزاء الافتقار شبه الكامل للتمويل عجز الباحثون في الشؤون الأفريقية عن القيام بدراسات ميدانية متعمقة فجاءت تحليلاتهم مبتورة يطغى عليها طابع التعميم من جهة ثالثة.

وفضلاً عما تقدم فيلاحظ أن غالبية التحليلات والمواقف التي اتخذها الباحثون المصريون في الشؤون الأفريقية، إما أنها قد غلب عليها الطابع الذاتي، أو تلونت بأيديولوجية الباحث فتغيرت نظرته من وقت لآخر، أو أنها جاءت مواكبة، أو فلنقل تابعة، لتوجهات السياسية الخارجية المصرية وتغيراتها من مرحلة إلى أخرى، أو أنها جاءت انعكاساً وتعبيراً عن توجهات الدول الأفريقية، أو استجابة للتطورات التي شهدها النظام الدولي، ولذلك فليس من المستغرب أن تتغير التحليلات والمواقف وتنتقل من الموقف إلى الموقف المضاد، وإن تظهر في الفضاء الأكاديمي دراسات وبحوث حول موضوعات معينة سرعان ما تتوقف ويسدل عليها ستار النسيان وكأن القضايا التي طرحتها هذه الدراسات والبحوث قد حلت أو تجاوزها الزمن.

وليس من شك في أن هذا الوضع إنما يعكس قدراً من ضبابية في الرؤى خاصة مع عدم وجود تصور استراتيجي مصري واضح تجاه أفريقيا يحدد طبيعة المصالح المصرية وكيفية الحفاظ عليها وتعزيزها، واستناداً إلى رؤية موضوعية لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في كل مصر وأفريقيا ولطبيعة التطورات السياسية

التي تشهدها مصر وأفريقيا، فضلاً عن التغيرات التي لحقت بالنظـــام الـــدولي بالشـــكل الـــذي يتيح قدراً معقولاً من التنبؤ بمســـار التطـــورات، ويضـــمن قســـطاً وافـــراً مـــن اســـتمرارية وتفعيل العلاقات المصرية ـــ الأفريقية.

في نقد العقل و الممارسات الغربية:

نحو رؤية جديدة "لتنمية أفريقيا"*

لقد بات العدوان على الدول الأخرى يسمى ضربات استباقية (أو وقائية أو دفاعاً عن النفس)، واحتلال أراضي الغير بالقوة بات يسمى تحريراً، والمقاومة الوطنية للاحتلال باتت إرهاباً يتعين محاصرته، بل وقتل المناضلين من أجل الحرية دون تحقيق، واستخدام القوة دون سند للشرعية الدولية يراد له أن يكون سابقة تستخدمها الدولة المهيمنة على النظام الدولي، وتدمير ما يزعم أنه أسلحة دمار شامل (العراق)، يتم بأكثر الأسلحة فتكاً ودماراً، وقتل ملايين الأطفال حصاراً وتجويعاً ومرضاً بل وقتل عشرات الآلاف من المدنيين بات يسمى إقراراً لحقوق الإنسان وسعياً لإقرار النظام الديمقراطي.

تلك هي صورة ما يجري في عالم اليوم منذ انتهاء الحرب الباردة (وتحت راية عملية العولمة)، التي يراد من ورائها إخضاع عالم الجنوب كليةً لدولة تريد أن تقيم مشروعها الإمبراطوري بأي ثمن وفي أقصر وقت، بل وبأقل تكلفة، حتى أنه ليطلب من المعتدى عليه أن يدفع ثمن احتلال أرضه وقهر شعبه واستنزاف ثرواته.

فهل هذا الأمر يعبر عن فكر غربي جديد بزغ بعد انتهاء الحرب الباردة، أم أنه يشكل جزءاً لا يتجزأ من نسيج العقل الغربي منذ ما قبل التاريخ؟.

أولاً: في نقد العقل الغربي

إن المتأمل في مجمل التراث الثقافي الغربي سواء في ذلك فكره السياسي أو تقاليده أو أعرافه وممارساته يدرك دونما عناءً كبير أن العقل الغربي هو عقل فصل من جانب، وهيمنة من جانب آخر.

فمن الناحية التاريخية صنف الفكر الإغريقي البشر بين أحرار لهم كافة الحقوق وبين عبيد لا يملكون أي حق، بل إن حقهم في الحياة مرتهن بإرادة الأحرار، ولم يخرج الفكر الروماني بمنطقه القانوني عن هذا السياق، فقد ميز بين المواطن من أصول رومانية الذي له كامل الحقوق وبين الرعية من أصول أجنبية الذي لا يتمتع بأي حق، وسار

* نشرت هذه الدراسة عام ٢٠٠٣

الفكر السياسي الأوروبي في العصور الوسطى على ذات المنوال عقب ظهور المسيحية، حيث تم التمييز بين المؤمنين من أصول غربية وبين الكفار (Kaffirs)، من أبناء المستعمرات، حيث أرواحهم شريرة يتعين تخليصها إما بالقتل وإما باعتناق المسيحية، ومع الاستعمار الغربي الحديث صار التمييز بين المتحضر (المتمدين)، الغربي (Civilized)، وبين البرابرة من شعوب المستعمرات، وحتى نظام الانتداب (Mandate)، الدولي الذي فرض على شعوب المستعمرات عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى نص هو الآخر على أن شعوب المستعمرات أمانة مقدسة (Sacred Trust)، في عنق الحضارة الغربية التي يتعين عليها أن تأخذ بيد هذه الشعوب لتدخلها حلبة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (!!!).

فما أن استقلت شعوب عالم الجنوب حتى وجدت نفسها تصنف في مصاف العالم الثالث في إطار معايير وضعها الغرب لكي يقنع هذه الشعوب باستمرار تخلفها من جهة، وحاجتها للغرب من جهة أخرى، بشكل ولد في نفوس هذه الشعوب ما يمكن أن نسميه (النزوع إلى التخلف).

إن تفسير هذه الظاهرة التي سيطرت وما تزال على العقل الغربي والتي ترتكن إلى الفصل بين الأنا والآخر من جهة، وهيمنة الأنا على الأخر من جهة أخرى، إنما تستمد مرجعيتها من المنطلقات الفكرية الغربية التي تستند إلى:

١ ــ الفصل بين المادة (التفسير المادي)، والروح وهيمنة الأولى على الثانية.

٢ ــ الفصل بين المصلحة (اقتراب المصلحة الوطنية) (National Interest Approach)، والمبادئ وهيمنة الأولى على الثانية.

٣ ــ الفصل بين القوة (نظريات القوة) والشرعية، وهيمنة الأولى على الثانية.

٤ ــ الفصل بين الخاص (آليات السوق والهيمنة الرأسمالية) والعام، وهيمنة الأولى على الثانية.

٥ ــ الفصل بين الدولة والدين (العلمانية)، وهيمنة الدولة على الدين واستخدامه أحياناً للتبرير لا للتفسير.

٦ ـ الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهيمنة الأولى على الثانية. ذلك أن الدراسات الإمبريقية تشير إلى أن ما يزيد عن ٧٠ بالمئة من مشروعات القوانين، إنما تأتي من جانب السلطة التنفيذية.

٧ ـ الفصل بين النخبة (نظرية النخبة) والجماهير، وهيمنة الأولى على الثانية.

٨ ـ الفصل العنصري بين الأبيض وغير الأبيض وإعطاء الأول حق الهيمنة على الثاني.

٩ ـ وحتى على المستوى الأيديولوجي، حيث الرأسمالية في جانب، والاشتراكية في جانب آخر، وتطويق الأولى للثانية، ووصفها بإمبراطورية الشر حتى تم القضاء عليها.

١٠ ـ ومنذ انتهاء الحرب الباردة بدأنا نسمع عن مواجهة حتمية بين الرأسمالية من جانب، وبين ما يطلق عليه الأصولية الإسلامية في جانب آخر أو الإرهاب الإسلامي، ويجري السعي حثيثاً من جانب الغرب لتطويق وحصار بل وإجهاض أي توجه يتعارض مع التوجه الرأسمالي، فبتنا نسمع عن صراع الحضارات ونهاية التاريخ، وأن الغرب لكي يكسب معركته التاريخية النهائية يتعين عليه أن يقضي على كافة الحضارات الأخرى، إسلامية، بوذية، كونفوشية.. إلخ، وما تدمير المتحف العراقي وسرقة آثاره إلا خير شاهد على ذلك.

ثانياً: فشل التوجهات الاشتراكية والرأسمالية في أفريقيا

إن هذا العقل الغربي الذي يتعامل مع الآخر بمنطق الفصل والهيمنة لم يتغير، فكما حاول فرض توجهات أيديولوجية رأسمالية كانت أم اشتراكية على الدول الأفريقية، فإنه يسعى منذ انتهاء الحرب الباردة إلى فرض الأيديولوجية الرأسمالية (الليبرالية السياسية وآليات السوق)، فرضاً على الدول الأفريقية فيما بات يعرف بالحكم الجيد والأخذ بآليات السوق بشكل يتعارض من جهة، مع المنطق الديمقراطي الذي يفترض احترام الآخر واحترام خياراته وتوجهاته، والتعامل معه على قدم المساواة، ويغفل من جهة أخرى، فهم الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الأفريقية، ويغفل من جهة ثالثة، أن التوجهات الرأسمالية والاشتراكية قد فشلت فشلاً ذريعاً في القارة الأفريقية منذ منتصف ستينيات القرن الماضي على اعتبار أن هذه التوجهات فرضت فرضاً على بيئة أفريقية غير مهيأة في الظروف الراهنة لتقبل أياً من هذين التوجهين حيث لا يوجد رأسماليون

يمكن أن يقودوا عمليات التحول الرأسمالي وبالتبعية لا توجد بروليتاريا يمكن أن تقود عملية التحول الاشتراكي.

هذا بالرغم من أن ظروف الدول الأفريقية ساعة الاستقلال، وعندما أخذت في غالبيتها بالتعددية الحزبية،.كانت أفضل بكثير من وضعها الراهن حيث لا توجد ديون ولا أزمة غذاء مستورد من الخارج، وحيث كان الجهاز الإداري على درجة من الكفاءة، ولم يعتريه الفساد، وحيث كان الشعور الوطني عالياً بدرجة حالت دون الصراعات الإثنية في القارة، ورغم ذلك فإن التجربة الرأسمالية (الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية)، قد انهارت تحت ضربات الانقلابات العسكرية في القارة والتي زادت عن سبعين انقلاباً عسكرياً، ناهيك عن العديد من الحروب الأهلية.

ويظل السؤال: إذا كانت التجربة الرأسمالية في القارة قد فشلت في منتصف ستينيات القرن الماضي فهل يمكن أن تنجح في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها القارة الأفريقية في المرحلة الراهنة؟ وهل يمكن للديمقراطية أن تفرض؟ وألا يعبر هذا عن وضع ديكتاتوري؟ وهل الغرب يريد ديمقراطية حقيقية في القارة الأفريقية تعبر عن مصالح الشعوب الأفريقية تعبيراً حقيقياً بشكل يدفع هذه الشعوب إلى رفض التبعية والهيمنة الغربية في كافة مجالاتها؟ أم أنه يريد مسخاً مشوهاً يعتريه الفساد والتشرذم تحقيقاً لمصالح الغرب في استمرار نهب ثروات الشعوب الأفريقية؟.

ثالثاً: في نقد الظاهرة الديمقراطية

في البداية أود أن أؤكد على أننا نتعامل مع الديمقراطية كظاهرة نشأت في سياق تاريخي غربي اعتمد بالأساس على التطور الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الغربية، واستناداً إلى ما تقدم فإن هناك بعض الملاحظات التي يتعين الإشارة إليها وهي:

١ ـــ إن الديمقراطية ليست نظرية، وإنما هي ظاهرة تدور وجوداً وعدماً في إطار النظرية الرأسمالية، إذ لا يمكن الحديث عن الليبرالية السياسية (تعدد حزبي، انتخابات تنافسية، تداول سلطة، تعدد نقابي)، إلا في إطار التوجه الرأسمالي.

٢ ـــ إن الديمقراطية ليست قيمة عليا كما يردد البعض، ولكنها مجموعة من الأدوات والوسائل التي تسمح لجميع جماعات المجتمع بالتعبير عن مصالحها في إطار من قيمها

سعياً للتنسيق بين هذه المصالح، وتحقيق ولو الحد الأدنى من مصالح كل جماعة في إطار النظام السياسي القائم.

بهذا المعنى فإن الديمقراطية ليست قيمة عليا وإنما هي مجموعة من الأدوات والوسائل التي تدور وجوداً وعدماً في إطار قيمة الحرية التي هي القيمة العليا في النظرية الرأسمالية.

٣ ــ إن الديمقراطية ليست شكلاً من أشكال الدولة، إذ لا يصح وصف دولة ما بأنها دولة ديمقراطية وأخرى ديكتاتورية، بنفس القدر الذي لا يصح فيه وصف دولة بأنها تدخل في محور الخير وأخرى في محور الشر، فالدولة توصف بأحد وصفين إما أنها دولة موحدة بسيطة أو دولة فيدرالية مركبة.

٤ ــ ثم إن الديمقراطية ليست نظاماً للحكم، فبالمفهوم الأكاديمي أنظمة الحكم إما برلمانية، أو رئاسية، أو انتقالية على نحو ما يشاهد في دول العالم في الجنوب.

واستناداً إلى ما تقدم فإن الذين يروجون لعملية التحول الديمقراطي في القارة الأفريقية إنما يروجون بشكل أو بآخر للأخذ بالتوجه الرأسمالي، فهل خيار أفريقيا في المرحلة الراهنة هو الخيار الرأسمالي؟ وهل ذلك ممكن؟.

إن مرد تساؤلاتنا هذه يستند إلى فهمنا لطبيعة الظاهرة الديمقراطية والتي تستند إلى الأركان الخمسة التالية:

١ ــ إن الظاهرة الديمقراطية ليست حتمية

فهي لم توجد أبداً ــ فهي ليست ظاهرة لصيقة بالحياة البشرية ــ وبالتبعية فهي لن توجد أبداً، ذلك أن مضمونها يختلف من مرحلة إلى أخرى، فقد وجدت الظاهرة الديمقراطية في دولة المدينة بأثينا في العصر الإغريقي، ثم اختفت وعادت للظهور مرة أخرى عقب الثورة الصناعية في شكل جديد.

٢ــ إن الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة استبعادية

ففي العصر الإغريقي حرمت النسوة والعبيد من أية حقوق سياسية، وهي في الوقت الراهن يبدو أن ممارستها حق للإنسان الغربي الأبيض دون سواه، وسعي الآخر لممارستها بطريقة حقيقية يلقى رفضاً كاملاً من الغرب، باعتبار أن ذلك يهدد مصالحه،

لا أدل على ذلك من أن الغرب ساعد أعتى النظم الاستبدادية مثل ماركوس في الفلبين، وشاه إيران، والإمبراطور هيلاسيلاسي في إثيوبيا وموبوتو في زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)، كما ساعد أعتى النظم الاستعمارية الاستيطانية العنصرية ممثلة في كل من إسرائيل وجنوب أفريقيا، وروديسيا الجنوبية سابقاً، ولا أدل على ذلك أيضاً من أن الغرب الذي يرفع راية حقوق الإنسان يطارد المهاجرين الأفريقيين في الدول الأوروبية، ويضيق الخناق على مرتديات الحجاب ويضغط على الدول الإسلامية لتغيير هويتها، وتغيير مناهجها العلمية، ويقف ضد إمكانية وصول الحركة الإسلامية في الجزائر إلى السلطة ديمقراطياً، ويبدو أنه يصدق على هذه الأوضاع قول الشاعر الفرنسي لامارتان "قتل امرئ في غابة جريمة لا تغتفر، وقتل شعب آمن مسألة فيها نظر"، وهو يقصد بذلك قتل فرد غربي أبيض، وهنا تقوم الدنيا ولا تقعد (لوكيربي)، أما قتل شعب بكامله فهي مسألة يمكن النظر فيها تحت دعاوي إنسانية!!! (الشعب الفلسطيني، الشعب الأفغاني، الشعب العراقي.. إلخ).

٣ – إن الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة استعمارية

لقد تواكب بروز الظاهرة الديمقراطية مع ظواهر ثلاث أخرى هي: الثورة الصناعية، وقيام الدولة القومية في أوروبا، وانطلاق العملية الاستعمارية من عقالها، ولم يكن بالإمكان للظاهرة الديمقراطية ولا للثورة الصناعية الاستقرار ولا الاستمرار بدون العملية الاستعمارية، ذلك أن الثورة الصناعية كانت في حاجة لنهب موارد الدول الأفريقية، ثم إنه لكي تستقر النظم السياسية في أوروبا، والتي اعتمدت الديمقراطية أسلوباً للحكم، كان لابد أن تزيد من قدرتها الاستخراجية (Extractive)، من خلال (نهب ثروات الشعوب الأفريقية حتى تتزايد قدرتها التوزيعية (Distributive)، المتمثلة في تحقيق ولو الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات في المجتمعات الأوروبية، وبدون ذلك ما استقرت الظاهرة الديمقراطية ولا استمرت، بمعنى أن الظاهرة الديمقراطية في أوروبا لم تكن لتنمو وتستمر إلا على حساب نهب ثروات الشعوب الأفريقية، ودليلنا على ذلك أن ألمانيا وإيطاليا اللتان تحققت الوحدة القومية لكل منهما في أواخر القرن التاسع عشر، وبالتالي دخلتا العملية الاستعمارية متأخرتين عن الدول الاستعمارية الأخرى (فرنسا، وبريطانيا)، فكانت مستعمرات كل منهما مستعمرات محدودة وفقيرة بحيث لم تكن هذه المستعمرات ذات بال، من حيث تراكم الثروات فهاتان

الدولتان سقطت فيهما التجربة الديمقراطية، حيث نشأت النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، بل إن دولاً استعمارية قديمة كاسبانيا والبرتغال ونتيجة لفقر مستعمراتهما ظلتا تحكمان بأساليب ديكتاتورية أو استبدادية حتى سبعينيات القرن الماضي، إذا ما أضفنا إلى ذلك أنه لم يكن بالإمكان الحفاظ على أوروبا الغربية، وإعادة بنائها الديمقراطي عقب الحرب العالمية الثانية إلا بمشروع مارشال، الذي ضخ مليارات الدولارات لجعل النظم في أوروبا الغربية قادرة على تحقيق مطالب الحد الأدنى من مختلف الجماعات في الدول الأوروبية وبدون ذلك لما استمرت التجربة الديمقراطية في أوروبا الغربية.

٤ ـ إن الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة علمانية:

تقتضي فصل الدين عن الدولة بل وهيمنة الدولة على الدين، واستخدامه لتبرير السلوك السياسي (يرجع إلى الخطاب السياسي الأمريكي قبل وأثناء حرب احتلال العراق).

إن محاولة تكريس هذه الظاهرة العلمانية في الدول الأفريقية يتناقض كلية مع العقل الأفريقي الذي هو عقل "وصل وتكامل"، يدلنا على ذلك أنه حينما يفتح المجال واسعاً أمام التعددية الحزبية في العديد من الدول الأفريقية فلا يمكن بحال من الأحوال الحيلولة دون نشوء أحزاب تستند إلى الأساس الديني، ومثالنا على ذلك دور الكنيسة الكاثوليكية في الحياة السياسية في زامبيا، والتنافس بين الأحزاب الكاثوليكية والبروتستانتية في أوغندا، كلما كانت هناك تعددية حزبية، والتنافس الحزبي الإسلامي والمسيحي في نيجيريا، وظاهرة الأحزاب الدينية: (الأمة والاتحادي في السودان، والجبهة الإسلامية في الجزائر، والدور السياسي للطرق الصوفية في السنغال)، ودور رابطة إخوان الأفريكانرز وذراعها السياسي ممثلاً في الحزب الوطني في جنوب أفريقيا قبل إنهيار العنصرية. فهل يمكن تنحية الدين جانباً في واقع المجتمعات الأفريقية و إبعاده عن الحياة السياسية في إطار عملية التحول الديمقراطي.

وفي هذا السياق يجب أن نذكر ظاهرة الأحزاب الدينية في غرب أوروبا ومنها الحزب الديمقراطي المسيحي (ألمانيا)، ومعظم أعلام الدول الأوروبية التي تحمل علامة الصليب، وظاهرة قسم اليمين على الكتاب المقدس من جانب كبار المسؤولين عند تعيينهم، وما هو مكتوب على عملة الدولار من عبارة "نحن نثق في الله In God We

"Trust"، وهيمنة المتدينين اليهود على الحياة السياسية في إسرائيل، بل وارتكان إسرائيل في قيامها وتوسعها على وعود توراتية تبدو مقبولة ومرحباً بها من جانب الغرب، في الوقت الذي يرفض فيه النموذج الإسلامي في إيران مثلاً، وفي الوقت الذي ظل الغرب يشكل سنداً لدولة دينية هي إثيوبيا في عهد هيلاسيلاسي، كان دستورها ينص على أن هيلاسيلاسي هو رأس الكنيسة الإثيوبية، وفي الوقت الذي يتجاهل فيه الغرب الفظائع التي يرتكبها جيش الرب للمقاومة في شمال أوغندا (Lord Resistance Army)، وهي فظائع تفوق بكثير ما ترتكبه بعض الجماعات الإسلامية هنا وهناك.

هـ- إن الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة نخبوية

فهي تركز على الحقوق السياسية فحسب، (حق التعبير عن الرأي، وحق التجمع، والتظاهر، وحق التصويت، والترشيح، وعدم الاعتقال دون محاكمة.. إلخ).

وتتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجماهير، وهي بهذا المعنى ظاهرة نخبوية تسعى لإرضاء نخب سواء كانت نخب سياسية أو ثقافية، دونما اعتبار لحقوق الجماهير، وليس أدل على ذلك من أن برامج التكيف الهيكلي (Structural Adjustment Programmes)، في أفريقيا قد أضرت بالجماهير الأفريقية، حيث انتشرت جيوش العاطلين، واتسع نطاق الفقر، وتحللت الدول الأفريقية من التزاماتها الاجتماعية في التعليم والصحة والإسكان وانصرف الاهتمام كليةً إلى التعددية الحزبية وإلى الانتخابات، وإلى تداول السلطة، وكأن هذه الأدوات والوسائل الديمقراطية باتت تشكل غايات في حد ذاتها بصرف النظر عن مصالح الجماهير.

ويتضح مما تقدم أن الظاهرة الديمقراطية شأنها شأن أي ظاهرة طبيعية أو اجتماعية لا يمكن أن تظهر وتستقر وتستمر إلا في إطار بيئة معينة تعبر عن واقع اقتصادي واجتماعي معين وبالتالي فإن ظهورها يقتضي ابتداءً توافر شروطها.

رابعاً: شروط الظاهرة الديمقراطية

بمراجعة الخبرة التاريخية الأوروبية، يمكن القول وبإيجاز أن هناك ثلاثة شروط أساسية يتعين توافرها حتى تنشأ الظاهرة الديمقراطية وتستقر وتستمر، وهي:

١ ــ الشرط الاقتصادي

وهو يعني حدوث نهضة صناعية تؤدي إلى تنمية اقتصادية بكل ما يستتبعه ذلك من تحضر (Urbanization)، وتعليم حديث، وجهاز إداري حديث، وتفاعل بين مختلف جماعات المجتمع.

٢ ــ الشرط الاجتماعي

وهو يعني ما تولده هذه النهضة الصناعية من نتائج اجتماعية تتمثل في تفاعل مختلف جماعات المجتمع بشكل يولد قيمة الولاء الوطني المشترك التي تعلو فوق الولاءات الإثنية والدينية والإقليمية والثقافية.. إلخ.

٣ ــ الشرط الوطني

وهذا الشرط يبنى على الشرط الاجتماعي حيث ينمو ولاءً وطنياً عريضاً يسفر عن إجماع وطني على توجه أيديولوجي، يضفي على النظام الحاكم مشروعيته وتجعل من الانتماء الوطني أمراً حتمياً.

ذلك ما أسفرت عنه الخبرة التاريخية للمجتمعات الأوروبية، والتي كانت منقسمة في داخلها على أسس دينية ولغوية وثقافية، فجاءت الثورة الصناعية لتحدث هذا التحول، في هذه المجتمعات، والذي أسفر عن بزوغ الدولة القومية، وظهور وترسيخ الظاهرة الديمقراطية، وبدون توافر هذه الشروط فليس ثمة إمكانية لبزوغ الظاهرة الديمقراطية واستقرارها، ناهيك عن إمكانية الحديث عن فرضها، وها هي الخبرة التاريخية، تثبت ومنذ الاستقلال صدق هذه المقولة، فقد انهارت التجارب الديمقراطية في العديد من الدول الأفريقية، ولا ينتظر لهذه الظاهرة أن تستقر في الدول التي أخذت بالتحول الديمقراطي منذ انتهاء الحرب الباردة، نتيجة لانتفاء الظروف الموضوعية لظهورها، فنيجيريا على سبيل المثال أخذت بالليبرالية السياسية والاقتصادية منذ استقلالها في ظل وجود دولة فيدرالية، ونظام حكم برلماني، وتعدد حزبي، وانهارت التجربة عام ١٩٦٦، ثم عادت لتأخذ بنظام الحكم الرئاسي منذ عام ١٩٧٩، وانهارت التجربة أيضاً، فحاولت الأخذ بنظام الحزبين وفشلت التجربة كذلك، وأسفر الأمر عن استمرار خضوعها للحكم العسكري معظم فترات تاريخها، ورغم العودة للأخذ بالديمقراطية، إلا أن التجربة

ماتزال غير مستقرة، والصراعات الإثنية والدينية آخذة في التصاعد، ذلك هو الحال في دول أفريقية عديدة (كأوغندا، ورواندا، وبوروندي، والسودان.. إلخ).

بل إن فرض عملية التحول الديمقراطي على العديد من الدول الأفريقية منذ انتهاء الحرب الباردة قد أدى إلى دخول العديد من الدول الأفريقية في حروب أهلية بشكل غير مسبوق، وكانت نتائجها كارثية، حيث انهارت دول (كالصومال، وليبيريا، وغينيا بيساو)، وحدثت إبادة جنس في رواندا، وانتشرت موجات اللاجئين في القارة الأفريقية، الذين زاد عددهم عن ثلث عدد اللاجئين في العالم.

خامساً: ما العمل؟

واضح أن هناك ما يشبه الإجماع: على المستوى الثقافي والفكري بقبول الديمقراطية كأدوات وأساليب للحكم في أفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، وهو ما يعني بشكل أو بآخر التسليم بقبول التوجه الرأسمالي كأيديولوجية لتنمية القارة الأفريقية، وهو الأمر الذي يكشف عنه بشكل أو بآخر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)، هذا فضلاً عن العديد من الدساتير الأفريقية التي راحت تتحدث عن الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والأخذ بآليات السوق، على اعتبار الارتكان إلى رؤية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تذهب إلى أن التحول الديمقراطي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

والسؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام، هل التوجه الرأسمالي بما يحمله في طياته من تحول ديمقراطي يمكن أن يكون سبباً لتحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا؟.

إن تحليلنا السابق يشير إلى عدة ملاحظات يتعين أخذها في الاعتبار وتتمثل فيما يلي:

١ ـ إن التجربة الديمقراطية في ظل التوجه الرأسمالي قد فشلت في أفريقيا في بداية ستينيات القرن الماضي.

٢ ـ ثم إن التجربة التاريخية الأوروبية تشير ابتداءً إلى ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية ابتداءً باعتبار أنها المحرك لإحداث تحول ديمقراطي.

٣ ـ إذا كان الغرب على هذا النحو يسعى حقيقةً إلى إحداث عملية تحول ديمقراطي حقيقي في القارة، فإن نقطة البدء تتمثل في تعهده بالمساهمة في مشروع اقتصادي تنموي للقارة الأفريقية، باعتبار أن ذلك شرطاً ضرورياً لإحداث التحول الديمقراطي، وتلك مسألة محل شك كبير، إذ مايزال الغرب يراوغ في تقديم العون لمبادرة النيباد.

٤ ـ إن حدوث تنمية اقتصادية حقيقية في القارة، وما يستتبعها من عملية تحول ديمقراطي حقيقي، يمكن أن يؤدي بشعوب القارة إلى محاولة التخلص من التبعية والهيمنة الغربية، وهو الأمر الذي يشير بشكل أو بآخر إلى عدم رغبة الغرب في حدوث تحول ديمقراطي حقيقي في القارة، قد يعصف بمصالحه أو على الأقل قد يؤدي إلى تحقيق التوازن في العلاقة بين أفريقيا والغرب.

٥ ـ يؤكد ما سبق قوله أن الديمقراطية لا تفرض، والغرب بأسلوب ديكتاتوري يفرضها بكل ما أسفرت عنه من نتائج كارثية على المجتمعات الأفريقية، وفي غمار حالة عدم الاستقرار التي أسفرت عنها الصراعات والحروب الأهلية، انهمكت الشركات الغربية المتعددة الجنسيات إلى الإسراع بنهب ثروات الدول الأفريقية سواء في صورة معادن نفيسة كالذهب، أو أحجار كريمة كالماس، أو معادن استراتيجية كاليورانيوم والنفط وغيرها.. إلخ.

الإصلاح السياسي: نحو تصور بديل

رأينا كيف أن البنية الاقتصادية / الاجتماعية لمجتمعات البلدان الأفريقية ما تزال بدائية بدرجة تعطل قيام مجتمع مدني تعلو فيه الولاءات والمصالح الوطنية ذلك أن الواقع يشير إلى استمرار وجود المجتمع التقليدي وهيمنته على الحياة السياسية حيث تعلو الهويات دون الوطنية، بشكل يعرقل مشروع بناء الدولة الوطنية من جهة، ويشيع حالة من الصراع وعدم الاستقرار، تدفع بتفاقم مشكلة اللجوء من جهة أخرى.

طالما أن عملية الإصلاح السياسي باتت ضرورية، خاصة في إطار فشل الديمقراطية الليبيرالية في التأقلم مع معطيات الواقع الأفريقي، فلا مناص من البحث عن أدوات وأساليب تحفز عملية نهوض المجتمع المدني خصماً من قيود المجتمع التقليدي، ويتطلب هذا الأمر إصلاحاً دستورياً يفرض تمثيل جماعات المجتمع المدني بالأساس في السلطة التشريعية على المستوى المركزي والمحلي على النحو التالي:

"يتكون البرلمان وكذا المجالس الشعبية المحلية، من ممثلي النقابات المهنية والحرفية، ومنظمات المجتمع المدني، بل وحتى من ممثلي منظمات المذاهب الدينية على اختلافاتها، على أن يكون عدد ممثلي كل نقابة أو منظمة في البرلمان متناسباً مع عدد أعضائها، وبحيث لا يقل هذا العدد عن ممثل واحد إذا كان عدد أعضائها يتراوح بين ٢٠ ألف عضو إلى ٥٠ ألف عضو، فإذا زاد العدد عن ذلك يضاف ممثل ثان للنقابة أو المنظمة، وبحيث يكون هناك ممثل واحد في المجالس الشعبية المحلية لكل نقابة أو منظمة فرعية إذا كان عدد أعضائها ٥ آلاف عضو على الأقل. ويقوم أعضاء البرلمان بانتخاب السلطة التنفيذية على المستوى الوطني والمحلي".

ويفرض التصور السابق تنحية الأحزاب السياسية مؤقتاً عن المشاركة السياسية – أو التعامل معها بذات الطريقة التي تعامل بها نقابات ومنظمات المجتمع المدني من حيث التمثيل في البرلمان والمجالس الشعبية المحلية – طالما أن الخبرة الأفريقية أثبتت أن هذه الأحزاب حال وجودها إما أحزاباً أيديولوجية – في وقت انهارت فيه الأيديولوجيات – أو في الغالب الأعم أحزاب إثنية، أو دينية، أو إقليمية أدت إلى شيوع حالة عدم الاستقرار السياسي، وانتهت إلى أن أصبحت العملية السياسية محصلتها صفرية استبعادية.

إن من شأن التصور السابق أن يحقق ما يلي:

١ – تفعيل المجتمع المدني على حساب المجتمع التقليدي، إذ ستسعى كافة الجماعات الحديثة مهنية أو حرفية أو غيرها إلى إقامة تنظيماتها والسعي لزيادة عضويتها بغية تمثيل مصالحها في البرلمان والمجالس الشعبية المحلية.

٢ – إضفاء عنصر الجدارة والكفاءة على عمل البرلمان والمجالس الشعبية المحلية، طالما أن ممثل كل نقابة أو منظمة لديه من الكفاءة والخبرة ما يمكنه من التعبير عن مصالح أعضائها، وطالما أن النقابة أو المنظمة ستشكل بيت الخبرة لهؤلاء النواب في طرحهم لمشروعات القوانين.

٣ – ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات طالما أن كل نقابة أو منظمة هي التي ستتولى انتخاب ممثليها في البرلمان والمجالس الشعبية المحلية بعيداً عن تدخل الإدارة في عمليات الترشيح والانتخاب.

٤ ـ إنهاء هيمنة الأيديولوجيا على العمل السياسي من جهة، وإنهاء سيطرة الطابع الإثني أو الديني أو الإقليمي على العملية التشريعية من جهة ثانية، والحيلولة دون سيطرة رجال المال والأعمال على السلطة السياسية من جهة ثالثة.

٥ ـ تمثيل كافة المصالح والتعبير عنها، وهو ما يعزز المشاركة السياسية وينهي أزمة شرعية النظم الأفريقية، ويقضي على أزمة المواطنة.

٦ ـ التمكين من تحقيق العدل في توزيع الأعباء، وفي توزيع المنافع بشكل رضائي طالما أن كل فئات المجتمع الحديث ممثلة في السلطة التشريعية، وبالتالي بات في مقدور كل منها المساومة لتحقيق مصالحها.

٧ ـ تمكين النواب من أداء دورهم الرقابي بفعالية على أعمال السلطة التنفيذية التي أثبت الواقع المعاش تحيزاتها لمصالح الأقلية ـ وبخاصة رجال الأعمال ـ على حساب الغالبية.

إن التصور السابق كما رأينا من شأنه أن يمثل كافة المصالح الحديثة في المجتمع، ويفتح منافذ للتعبير الرضائي عنها، ويضمن شفافية ونزاهة الانتخابات، ويفرز نواب أكفاء، كما أن من شأنه حل أزمة الاندماج الوطني، وما يتفرغ عنها من أزمات فرعية؟، الشرعية، والمشاركة السياسية، والمواطنة، وبالتبعية يسمح ببناء الدولة القادرة على تحقيق الاستقرار الرضائي. وكل ما تقدم يؤدي في النهاية إلى تجفيف منابع ظاهر للجوء.

...ولكن هذا الإصلاح الدستوري والسياسي غير كاف وحده لتحقيق الاستقرار السياسي الرضائي في ظل ظروف الفقر التي تعاني منها المجتمعات الأفريقية، حيث القدرة الاستخراجية للنظم الأفريقية محدودة، وبالتالي فإن قدرتها التوزيعية هي الأخرى محدودة. وبعبارة أخرى فإن خبرة التجارب التنموية في البلدان الأفريقية أثبتت عجز البلدان الأفريقية فرادي عن تحقيق هدف التنمية، وازداد الأمر تعقيداً مع ما باتت تفرضه ضغوط عملية العولمة على هذه الدول التي ازدادت فقراً على فقرها. وبالتالي كان من الضروري البحث عن إطار بديل لعملية التنمية.

نحو منهاج إسلامي للتعامل مع قضايا المرأة*

ما أن انتهت الحرب الباردة، مع بداية تسعينيات القرن الماضي، حتى كشف الغرب عن عدائه التقليدي للإسلام، والذي ظل يخفيه طوال فترة الحرب الباردة، فراح يصف الإسلام تارةً بالإرهاب، وثانيةً بالتخلف، وثالثةً بمعاداته للحريات والديمقراطية.. إلخ، وفي ذات الوقت قام الغرب بطرح أجندته الخفية على العلن في مسعى منه، لإرغام المجتمعات الإسلامية تحديداً على الأخذ بها وإلا كال لها التهم، وأخضعها لكافة أشكال الإدانة والمقاطعة والحصار، إن لم يكن إلحاق الخراب والتدمير بها، والمتفحص لهذه الأجندة الغربية يلاحظ دونما عناءً كبيراً أنها تهدف إلى فرض منظومة "القيم" الغربية برمتها على المجتمعات الإسلامية لتحل محل منظومة القيم الإسلامية طوعاً أو كرهاً.

فيما بات البعض يسميه بصراع الحضارات أو فلنقل تدمير الحضارات الأخرى أو ما أصبح البعض الآخر يطلق عليه العولمة أو الكوكبة.

وهذه الأجندة الغربية لا تعدو في نظري أن تكون مقولة حق يراد بها باطل، فهي تتحدث عن ضرورة احترام حقوق الإنسان، والمرأة، والطفل، والأقليات، والجماعات المهمشة، والحكم الجيد، والشفافية، وحماية البيئة من أخطار التلوث.. إلخ، وبهذا فإن أحداً لا يستطيع أن يجادل، ناهيك عن أن يرفض ما تحتويه هذه الأجندة، غير أن المتأمل في هذه الأجندة وفي توقيت طرحها فضلاً عن الممارسات الغربية التي لحقت الإعلان عنها يلاحظ ما يلي:

أولاً: أن هذه الأجندة تنطلق فكرياً من القيم العليا التي تحكم النظرية الرأسمالية وبالذات من قيمتي الحرية والمساواة أي أن مرجعيتها بالأساس مرجعية غربية لم تأخذ في اعتبارها المرجعيات الأخرى وبالذات المرجعية الإسلامية وقيمها العليا، الحق، العدل، القسط.

ثانياً: وبحكم مرجعيتها الغربية والرأسمالية فإن هذه الأجندة اتجهت إلى خلق صراعات متعددة الأبعاد، داخل المجتمعات الإسلامية وغيرها، خدمةً للمصالح الرأسمالية ولكي ينحرف الصراع بعيداً عن هذه المصالح ـ فقراء في مواجهة الأغنياء ـ ولا يهددها، فبتنا نرى صراعات ممتدة بين الجماعات الإثنية والدينية واللغوية،

* نشرت هذه الدراسة عام ٢٠٠٤

وصراعات تتنامى بين المرأة والرجل تحت دعاوي المساواة وصراعات بين المحكومين والحكام طالما أن الأخيرين لا يأخذون بالآليات الغربية في إسناد السلطة (الانتخابات)، وفي التعددية الحزبية، وتمرد من الأبناء على الآباء تحت دعاوي حقوق الطفل، وصخب من جانب أصدقاء البيئة يحول دون نهضة صناعية في مجتمعاتنا الإسلامية.. إلخ.

ثالثاً: ثم إن التطبيقات الغربية لهذه الأجندة على مدى العقد المنصرم قد أظهرت أن الغرب يستخدم هذه الأجندة لتحقيق مصالحة ليس إلا، فها هو يترك المسلمين في البلقان يتعرضون للإبادة والاغتصاب، ويتغاضى عن ممارسات النظام العنصري الاستيطاني الصهيوني في فلسطين والذي يشن حملة إبادة ضد الشعب الفلسطيني، ويدنس المقدسات الإسلامية ويعمل على تدميرها، وها هو قد غض الطرف كليةً عن تدمير جمهورية الشيشان المسلمة وتشريد شعبها بالكامل، وفي الوقت الذي يتحدث فيه عن احترام الإنسان والمرأة ، نجده يجاهر بمعارضته لارتداء المرأة المسلمة للحجاب ومؤازرته لكل أشكال السفور تحت دعوى الحرية وفي الوقت الذي يحرم فيه اللجوء لأسباب اقتصادية بسبب القحط والمجاعات إذ به يمد يد الحماية للشواذ جنسياً إن تعرضوا لمضايقات من حكوماتهم ويمنحهم حق اللجوء السياسي تحت مظلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ويمارس القتل والتجويع ضد أطفال العراق ويعاند في استمرار الحظر على ليبيا في حادثة مزعومة، بل إنه يمارس أبشع كارثة بيئية في التاريخ في دلتا النيجر (نيجيريا)، حيث شرد البشر وأصيبوا بأمراض قاتلة وهلك الحرث والنسل ودمرت التربة تماماً خدمةً لشركات النفط الغربية العاملة هناك.

ما سبق كان مقدمة رأيتها ضرورية، حتى لا ينخدع البعض ببريق الأجندة الغربية، وليعلم أنها مقولة حق أريد بها باطل، لأنها تستهدف بالدرجة الأولى تقويض منظومة القيم الإسلامية تمهيداً لاحتواء الأمة الإسلامية بل وإنهاء وجودها كليةً على اعتبار أن هذه الأمة، إن استمسكت بمنظومة قيمها الإسلامية، هي الوحيدة القادرة على مقارعة الغرب وقيادة العالم إلى طريق الرشاد.

فماذا عن المنهاج الإسلامي للتعامل مع قضايا المرأة (؟؟).

إننا هنا لا نسعى للدفاع عن الإسلام، ولا لإظهار تعامله المنصف مع كل قضايا المرأة المسلمة، فتلك مسألة تناولها الكثير من الفقهاء والعلماء والمفكرين الإسلاميين، ولكننا نسعى إلى استيضاح المنطق الفكري والمنهاج الإسلامي للتعامل مع قضايا المرأة.

ومنذ البداية أود أن أؤكد على أن هذا المنطلق الفكري والمنهاج الإسلامي في التعامل مع قضايا المرأة إنما يصطدم جذرياً مع منظومة القيم الغربية التي تعتمد كلا من الحرية والمساواة قيمة عليا يتعين قياس الممارسات والتصرفات على كل منهما.

واعلم سلفاً أن هذا القول قد يستثير البعض أو قد يستفزه، وربما قد يستاء البعض الآخر، ولكن دعونا نعود إلى كتاب الله وسنة رسوله لندلل على ما نقول.

أولاً: فيما يتعلق بقيمة الحرية ـ وهي القيمة العليا في النظرية الرأسمالية ـ فإنها تعني لغة الانفلات من كل قيد، على اعتبار أن الإنسان في المنظور الفكري الغربي إنسان عاقل رشيد يعرف مصالحه، وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق أقصى قدر من اللذة و المنفعة بل والسعادة لنفسه، طالما كان قادراً على فعل ذلك "البقاء للأقوى"، ومن هنا فإن الحرية هي للعاقل القوي الذي يتعين إلا يقيد نفسه وإرادته بأي قيد حتى ولو كان ذلك يتمثل في الالتزامات الدينية، ومن ثم فقد تم تهميش الدين عن حركة الحياة "دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، فيما بات يعرف بالعلمانية أي فصل الدين عن السياسة، أو استخدام الدين مطيةً للعمل السياسي وللتبرير ليس إلا، وقد أسفر إعمال قيمة الحرية على نحو ما فهمت وطبقت في الغرب عن الانفلات الأخلاقي، وشيوع ظاهرة الشذوذ الجنسي بين الرجل والرجل، والمرأة والمرأة، وعن تحول المرأة إلى سلعة رخيصة، فانحطت كرامتها، وفقدت دورها كأم وإبنة وأخت وزوجة، وشاعت ظاهرة الاغتصاب لتقضي على آدمية المرأة كإنسانة ولذلك يصبح التعلق بقيمة الحرية في المنظور الإسلامي تعلقاً في غير موضعه ويؤدي إلى نفق مظلم، خاصةً وأن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة لم يأت أي منهما على ذكر كلمة الحرية بالمفهوم السابق ولم يقترب أي منهما من مفهوم الحرية إلا في أضيق نطاق يتعلق بالتحرير من ربقة العبودية كما جاء في قول المولى عز وجل) "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَى بِالْأُنثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ" (البقرة: ١٧٨)، "وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا" (النساء: ٩٢)، "وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ(١٢)فَكُّ رَقَبَةٍ(١٣)" (البلد: ١٢، ١٣)، "لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" (المائدة: ٨٩)، وليس يجدي في هذا المقام التذرع بقول الله تعالى: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (البقرة: ٢٥٦)، إذ يتعين استكمال الآية: "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (البقرة: ٢٥٦)، وعليه فإن الارتكان إلى هذه الآية للزعم بحرية الاختيار هو زعم مردود لأن حرية الاختيار تنصرف إلى الاختيار بين بديلين على قدم المساواة وشتان هنا بين بديل الرشد، وبديل الغي، وبين الإيمان والكفر.

وشبيه بذلك التذرع بقول الله تعالى "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر"، إذ يتعين إتمام الآية "وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا" صدق الله العظيم (الكهف: ٢٩).

وليس يجدي في هذا المقام أيضاً التذرع بمقولة سيدنا عمر الفاروق رضي الله عنه حينما قال: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً"، ذلك أن هذه المقولة قيلت من موضع القضاء وإقامة العدل، ثم إنها وضعت مفهوم الحرية هنا في أضيق نطاق في مقابلة مع مفهوم العبودية والاسترقاق، وليس على نحو ما هو سائد في الفكر الفلسفي الغربي.

ثانياً: وفيما يتعلق بقيمة المساواة – وهي أيضاً قيمة عليا إضافية في النظرية الرأسمالية، وإن كانت قد اقتبست من النظرية الاشتراكية وهي القيمة التي تم الارتكان عليها في رفع شعار المساواة – بين الرجل والمرأة، وما تفرع عن ذلك من مفاهيم

الأنثوية و"الجندر"، حتى وصلنا إلى تنافس وصراع بين المرأة والرجل تحت دعوى أن هناك نظرة وسلوكاً متدنياً تجاه المرأة من جانب الرجل، ومن ثم يتعين النضال لمساواة المرأة بالرجل، فمن الأسف أن نجد بعض المفكريين الإسلاميين المحدثين، ومن باب الدفاع غير الواعي عن الإسلام، راجوا بذات الشعار ويتحدثون عن أن الإسلام يدعو للمساواة بين الرجل والمرأة، وفي تقديري أن هذا القول مردود عليه، وأنه لا يشكل المدخل والمنهاج الأسمى الصحيح للتعامل مع قضايا المرأة، ويمكن أن نوجز رأينا في هذا المقام على النحو التالي:

(١) إن مفهوم المساواة يمكن أن ينطبق على المجرد، ولكنه لا يمكن أن يسري أو يتحقق بالنسبة للكائنات الحية وحتى الجمادات، فإذا كان بالإمكان القول بأن (١+١=٢)، فهذا القول صحيح لأنه يتعلق بأرقام مجردة يمكن القول بأنها متساوية، ولكن علماء الرياضيات بدأوا منذ فترة يقولون على سبيل المثال: إن واحد جمل + واحد جمل لا يساوي جملين، وإنما يساوي واحد جمل تحددت مواصفاته + واحد جمل تحددت مواصفاته، بمعنى أنه جمع الجملين لا يساوي أبداً اثنين، إذ لابد أن يتحدد طول ووزن وحجم وعمر ونوع كل جمل فضلاً عن ردود أفعال كل منهما إزاء المواقف المختلفة، وهنا في هذه الحالة لا يمكن أن يتساوى أي جمل مع أي جمل آخر.

فما بالنا إن كنا نريد أن نجمع واحد إنسان + واحد إنسان، فمع الإنسان، إذاً، لابد أن نحدد بالإضافة إلى ما تقدم خبرات كل منهما، بالإضافة إلى قيمه ومعتقداته ولغته وثقافته.. إلخ، الأمر الذي يجعل من المستحيل بحال من الأحوال جمع واحد إنسان + واحد إنسان.

وبهذا المعنى العلمي فلا يمكن أن يتساوى أي إنسان مع أي إنسان آخر، رجلاً كان أو امرأة، وإذا كان ذلك كذلك حيث لا يستوي رجل مع رجل، ولا امرأة مع امرأة، فكيف يمكن الحديث عن المساواة بين الرجل والمرأة (!!)، وسبحان الخالق العظيم فهو لم يخلق البشر في مصانع، وينتج منها كل عام موديلا جديداً متشابه مع بعضه البعض، ولكن خلق كل إنسان كفرد بذاته له خصائصه المنفردة حتى بصمة أصابعه وبصمة صوته.. إلخ، فهو القائل سبحانه وتعالى: "وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ" (الأنعام: ٩٤).

(٢) إن مرد الخطأ الذي وقع فيه هـؤلاء وأولئـك الـذين رفعـوا شـعار المسـاواة بـين الرجل والمرأة، أنهم ظنوا أن نقيض المساواة هـو الظلـم، ومـن ثـم فـإنهم بـرفعهم هـذا الشعار ظنوا أنهم يدفعون الغبن عن المـرأة، إن كـان ثمـة غـبن، وهـذا فهـم خـاطئ لأن نقيض المساواة هو الاخـتلاف ولـيس الخـلاف، وسـنة الله فـي الكـون "الاخـتلاف"، إذ لا يمكن لحياة أن تستقيم دون الاختلاف بمعنـى التنـوع الـذي يشـكل أسـاس وحـدة الكـون وصدق ربي القائل: "وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِـدَةً وَلَـا يَزَالُـونَ مُخْتَلِفِـينَ" (هـود: ١١٨)، وقوله تعالى: "تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَـى بَعْـضٍ مِـنْهُمْ مَـنْ كَلَّـمَ اللَّـهُ وَرَفَـعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّـدْنَاهُ بِـرُوحِ الْقُـدُسِ وَلَـوْ شَـاءَ اللَّـهُ مَـا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِـنْهُمْ مَـنْ آمَـنَ وَمِـنْهُمْ مَـنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّـهَ يَفْعَـلُ مَـا يُرِيـدُ" (البقـرة: ٢٥٣)، وقولـه تعـالى: "وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْـهِ فَـاحْكُمْ بَيْـنَهُمْ بِمَـا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُـلٍّ جَعَلْنَـا مِـنْكُمْ شِـرْعَةً وَمِنْهَاجًـا وَلَـوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْـرَاتِ إِلَـى اللَّـهِ مَـرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيـهِ تَخْتَلِفُـونَ" (المائـدة: ٤٨)، وقولـه تعـالى: "وَمِـنْ آيَاتِـهِ خَلْـقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِـي ذَلِـكَ لَآيَـاتٍ لِلْعَـالِمِينَ" (الـروم: ٢٢)، وقوله تعالى: "إِنَّ فِي خَلْـقِ السَّـمَاوَاتِ وَالْـأَرْضِ وَاخْتِلَـافِ اللَّيْـلِ وَالنَّهَـارِ لَآيَـاتٍ لِـأُولِي الْأَلْبَابِ" (آل عمران: ١٩٠).

(٣) ومما تقدم كان من الطبيعي أن ترد كـل الآيـات القرآنيـة المتعلقـة بالمسـاواة نافيـة لها والأمثلة على ذلك عديدة في القرآن الكريم، يقول رب العـزة سـبحانه: "أَمَّـنْ هُـوَ قَانِـتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّـهِ قُـلْ هَـلْ يَسْـتَوِي الَّـذِينَ يَعْلَمُـونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَـابِ" (الزمـر: ٩)، ويقـول سـبحانه: "وَمَـا لَكُـمْ أَلَّـا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْـتَوِي مِـنْكُمْ مَـنْ أَنْفَـقَ مِـنْ قَبْـلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْـدُ وَقَـاتَلُوا وَكُلًّـا وَعَـدَ اللَّـهُ الْحُسْـنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (الحديد: ١٠)، ويقول سبحانه: "أَفَمَنْ كَـانَ مُؤْمِنًـا كَمَـنْ كَـانَ فَاسِـقًا لَا يَسْتَوُونَ" (السجدة: ١٨)، ويقول جل من قائـل: "ضَـرَبَ اللَّـهُ مَثَلًـا رَجُلًـا فِيـهِ شُـرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَـرُهُمْ لَـا يَعْلَمُـونَ" (الزمـر: ٢٩)، وقوله تعالى: "وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَـا يَقْـدِرُ عَلَـى شَـيْءٍ وَهُـوَ كَـلٌّ

عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ أَيْنَمَا يُوَجِّهُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِي هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ" (النحل: ٧٦)، وقوله تعالى: "لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ الْفَائِزُونَ" (الحشر: ٢٠)، وقوله تعالى: "وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" (فاطر: ١٢)، وقوله تعالى: "وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ(١٩)وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ(٢٠) وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ (٢١)" (فاطر: ١٩، ٢٠، ٢١)، إلى آخر الآيات الكثيرة التي أتت نافية للمساواة، نضيف إلى ما تقدم قول الله تعالى: "فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنْ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ" (آل عمران: ٣٦)، ولرب قائل: يقول فماذا عن حديث المصطفى عليه الصلاة والسلام والقائل فيما معناه: "الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى..."، أقول إن كلمة "سواسية" هنا يجب أن تفهم بمعنى متضامنون ومتعاونون لا متساوون، ثم إن بقية الحديث تتحدث عن الأفضلية بالتقوى، وحيث دخلنا دائرة الأفضلية فلا مجال للحديث عن المساواة.

(٤) واتساقاً مع ما سبق، ونفياً لما يسمى مبدأ المساواة، جاء القرآن الكريم ليقيم أفضليات بين البشر لا علاقة لها بالذكورة أو الأنوثة ويمكن تصنيف هذه الأفضليات في أربع:

(أ) أفضلية اصطفاء، ومن ذلك قول الله تعالى: "اللَّهُ يَصْطَفِي مِنْ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنْ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ" (الحج: ٧٥)، وقوله تعالى: "تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ" (البقرة: ٢٥٣)، وقوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ" (آل عمران: ٣٣)، وقوله تعالى: "وَإِذْ قَالَتْ الْمَلَائِكَةُ يَامَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ" (آل عمران: ٤٢)، وقوله تعالى: "وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ وَنَجِّنِي مِنْ

فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِ وَنَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ" (التحريم: ١١)، وأفضلية الاصطفاء هذه ليست محلاً للجدل أو المناقشة وليست للتفسير أو التبرير فذلك اختيار العلي القدير، ثم إنه كما لاحظنا لا علاقة لها بالذكورة أو الأنوثة.

(ب) أفضلية ابتلاء في الدنيا: يظنها غالبية الناس قصار النظر ضعيفي الإيمان منة وكرماً و تفضيلا في حين أنها "ابتلاء" من الله عز وجل واختبار وهذه "الأفضلية" تنصرف إلى ثلاث مسائل تبدأ كلها بحروف الـم وهي المنصب، والمال، والمرأة (أو: فلنقل الزوجة أو الزوج).

ـ المنصب، يقول الله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ" (الأنعام: ١٦٥)، ويقول سبحانه وتعالى: "قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ" (الأعراف: ١٢٩).

ـ المال، يقول الله تعالى: "إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَاللَّهُ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ" (التغابن: ١٥)، يقول تعالى: "وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ" (المنافقون: ١٠)، يقول تعالى: "هَاأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخَلُ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ" (محمد: ٣٨).

ـ المرأة، يقول الله تعالى: "يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" (التغابن: ١٤).

(ت) أفضلية تسخير: وقد وردت في حق الكافرين، ومن عجب فإن بعضاً من خطباء المساجد يلحقونهما بالمؤمنين، يقول الله تعالى: "وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ(٣١)أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ" (الزخرف: ٣١، ٣٢).

وهذا هو واقع ما نراه في المجتمعات الغربية من عنصرية وتمييز قد ترتكن إلى الثروة أو الدين أو الطبقة أو العرق أو اللون.

(ث) أفضلية تكريم: وهي هبة من الله للإنسان على فعل خير قام به طالما كان هذا الفعل خالصاً لوجه الله تعالى، وهذه الأفضلية تستند على خمسة أفعال: التقوى، والإيمان، والعلم، والإنفاق، والجهاد، يقول الله تعالى: "يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" (الحجرات: ١٣).

وقوله تعالى :

" يرفع الله الذين أمنوا أمنكم والذين أمنوا منكم والذين وأتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير " (المجادلة : ١١) .

ويقول تعالى: "وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (الحديد: ١٠).

إن هذه الأفضلية "التكريم" هي مناط اهتمامنا الرئيس ذلك أنها لا تتعلق بالذكورة أو الأنوثة بحال، فامرأة تقية، مؤمنة، عالمة، منفقة، مجاهدة، أفضل من رجل فاجر، كافر، جاهل، بخيل، جبان، والعكس بالعكس، ذلك مناط التفضيل والتكريم على حال أو فعل يفعله الإنسان ذكراً كان أو أنثى مرضاة لله تعالى وليس إشباعاً لغرائزه، واتباعاً لهواه على نحو مما يذهب دعاة الحرية والمساواة، وصدق ربي القائل: "مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ" (النحل: ٩٧).

وإذا كان الإسلام لا يعرف قيمة الحرية بمفهومها الغربي ولا يعترف بها، وإذا كان ينفي كليةً ما يسمى قيمة المساواة وبحق ينكرها، فما هي القيمة العليا في الإسلام والتي يتعين الاسترشاد بها والقياس عليها، والعمل بمقتضاها في كل فكر وسلوك بشري، وبالتبعية في التعامل مع مجمل قضايا المرأة (؟؟).

إن المتأمل في آيات الذكر الحكيم سيصل دونما عناءً كبيراً للقمة العليا في الإسلام والتي لا تعلوها قيمة إلا تلك القيمة المركبة "الحق، العدل، القسط"، ذلك أن هذه القيمة

الثلاثية وبنقيضها "الباطل، الظلم، البغي أو الجور"، قد وردت في القرآن الكريم في مئات الآيات وفي معظم السور الكبيرة والمتوسطة فلفتت انتباه الإنسان المؤمن إليها والعمل بمقتضاها وبهداها، ولقد حدد القرآن الكريم بوضوح معنى كل بعد من أبعاد هذه القيمة الثلاثية العليا.

فالحق هو الشريعة وما عداه باطل، والعدل هو الحكم بموجب الشريعة وإلا كان الحكم ظالماً، والقسط هو تنفيذ الأحكام التي صدرت عادلة بموجب الحق (الشريعة)، وإلا كان بغياً وجورا، ولنقرأ قول الله تعالى في تحديد مضمون كل الرسالات السماوية أولاً حيث يقول سبحانه: "لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ" (الحديد: ٢٥)، فالكتاب هو الشريعة، والميزان هو العدل الذي يجب أن ينفذ بالقسط، ويقول الله تعالى: "هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا" (الفتح: ٢٨).

ويأتي ذات النص في صدر آية ثانية ثالثة، لتنتهي كل منهما بـ "هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ"

(التوبة : ٣٣ – الصف : ٩)

فكأن رسالات الرسل كلها جاءت مستهدفة إقرار الحق والعدل والقسط ولو كان الله سبحانه وتعالى قد أراد استهداف الحرية والمساواة لورد ذكر كل منهما في القرآن الكريم، ولجاءت آية تتحدث عن "دين الحق"، والثانية عن "دين الحرية"، والثالثة عن "دين المساواة".

ثم حدد القرآن الكريم معاني كل من الحق والعدل والقسط في آيات بينات محكمات يقول الله تعالى: "وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ" (الأعراف: ١٥٩)، ويقول سبحانه: "وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ" (الأعراف: ١٨١)، أي أن الحق هنا هو الشريعة، والعدل هو الحكم بموجب الحق.

ثم يقول الله تعالى "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" (الحجرات: ٩)، فالصلح بالعدل هنا أي

بالحكم العادل المبني على الشريعة (الحق)، والقسط هنا هو إعطاء كل صاحب حق حقه أي تنفيذ الحكم العادل.

ويبدو أن النصوص السابقة هي التي لفتت انتباه فقهاء القانون المحدثين الذين أخذوا يتحدثون عن مراحل ثلاث للعملية القانونية أولها: صنع القاعدة القانونية (التشريع)، وثانيها: التقاضي بالقاعدة القانونية (القضاء)، وثالثها: تنفيذ القاعدة القانونية (إعطاء كل ذي حق حقه)، إذاً لا يكفي أن يكون التشريع حقاً، والحكم عدلاً، وإنما لابد أن يكون تنفيذ الحكم قسطاً.

لا أريد أن أطيل في هذا الموضوع أكثر من ذلك حيث أنه في حاجة إلى مجلدات، ودراسات مستفيضة، لكني فقط أردت أن أنوه وأذكر بل وأؤكد على أن القيمة العليا في الإسلام وليست هي الحرية أو المساواة أو غيرهما ، وإنما هي: الحق والعدل والقسط ، وأنه على ضوء هذه القيمة تتحدد تصرفات الأفراد وسلوكهم، ويتم تقييمها إن كانت صالحة أو طالحة، وليس من شك في علو هذه القيمة وسموها على ما عداها، وأنه بالاستعانة بها والاعتماد عليها يمكن التقييم والحكم على الأفعال والتصرفات حيث كل حق يقابله بالضرورة واجب، ومن شأن هذه القيمة والعمل بمقتضاها ألا يقتصر الحديث فقط عن حقوق الإنسان دون الحديث عن واجباته تجاه الخالق والمخلوقين، أو الحديث عن حقوق المرأة دون الحديث عن واجباتها تجاه زوجها وأولادها وأبنائها ومجتمعها، أو الحديث عن حقوق الطفل دون الحديث عن واجباته التي يتعين عليه الالتزام بها تجاه الخالق وتجاه الآباء.. إلخ.

ولنقرأ نذراً يسيراً مما ورد في هذا الصدد في كتاب الله وسنة نبيه عليه السلام يقول الله تعالى: "أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ(٨)وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ(٩)" (البلد: ٨، ٩).

هنا يصبح من حق الإنسان أن يرى ويبصر، وأن يتكلم، ولكن عليه التزام مقابل يؤكده قول الحق تبارك وتعالى: "وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى" (طه: ١٣١).

وقوله تعالى: "قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ" (النور: ٣٠)، وقوله: "وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ

وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ" (النور: ٣١)، وقوله تعالى: "وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا" (الإسراء: ٣٦)، وقوله تعالى: "وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ" (لقمان: ١٩).

وإذا كان للرجال حقوق على النساء فإن للنساء حقوق على الرجال، يؤكد ذلك ما ورد في سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما معناه: "النساء شقائق الرجل"، وقوله: "واستوصوا بالنساء خيراً".

وإذا كان للأبناء حقوق على الآباء وهي حقوق تتعلق بالرعاية، فإن للآباء حقوق على الأبناء تتعلق بالطاعة والشكر.

يقول الله تعالى: "وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ" (لقمان: ١٤).

ويقول النبي الكريم: "ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويوقر كبيرنا".

مما سبق يتبين بوضوح أن المنهاج الإسلامي للتعامل مع قضايا المرأة بل وكافة قضايا الأمة الإسلامية، إنما يجب أن يرتكن على القيمة العليا في الإسلام (الحق، العدل، القسط)، وليس على تلك القيم الغربية المستوردة التي أفرزتها مجتمعات انقطعت صلتها بالدين وغرقت في مستنقع من الانحلال والرذيلة تريد أن تجذب إليه الأمة الإسلامية، فهل نفيق(؟؟).

وصدق ربي العظيم القائل: "وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ" (المائدة: ٤٨).


Bibliotheca Alexandrina
0916883